عالم المعرفة

84

المشكلة السكانية

● وخرافة المالتوسية الجديدة

تأليف

د. رمزي زكي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

84

المشكلة السكانية

وخرافة المالتوسية الجديدة

تأليف
د. رمزي زكي

ديسمبر 1984

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

توطئة 7

قسم تمهيـدي 17

مقدمة القسم الاول 37

الفصل الأول:
المشكلة السكانية لدى الاقتصاد المبتذل 43

الفصل الثاني:
المشكلة السكانية عند المدرسة الكلايسكية الحديثة 63

الفصل الثالث:
المشكلة السكانية في المدرسة الكينزية 111

الفصل الرابع:
المشكلة السكانية في المدارس البيولوجية 135

الفصل الخامس:
الوجه القبيح للمالتوسية الجديدة 155

مقدمة القسم الثاني 215

الفصل السادس:
من هنا يجب أن نبدأ، المحيط الاجتماعي والنمو السكاني 221

الفصل السابع:
الأساس التاريخي لظهور المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة 267

المحتوى

الفصل الثامن:
الواقع الراهن للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة **291**

فصل ختامي:
تحدي المشكلة السكانية **375**

الهوامش والمراجع **403**

المؤلف في سطور: **441**

توطئه

تساؤلات مزعجة تبحث عن إجابات مقنعة

ثمة حقائق دامغة، وفي نفس الوقت مذهلة، لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية في عالم اليوم. فطبقا لبعض الإحصائيات، يتزايد سكان العالم بمعدلات سريعة، حيث يولد يوميا ما يقرب من 270,000 طفل رضيع، في حين تبلغ الوفيات يوميا حوالي 140,000، أي بزيادة صافية مقدارها 130,000 طفل رضيع في اليوم الواحد. ومعنى هذا ببساطة شديدة، أن سكان العالم يتزايدون بمقدار ثلاثة أطفال في كل ثانيتين من الدقيقة، وبحوالي 90 طفل في كل دقيقة [1]. وتأسيسا على ذلك يعلو صراخ ما يقرب من مليون طفل جديد كل أسبوع طلبا للغذاء. وفي تقديرات أخرى، يصل عدد الأفواه الرضيعة الجديدة الصارخة لطلب الطعام إلى حوالي مليون في كل خمسة أيام [2]. وإذا استمر هذا التزايد، فإن سكان العالم، طبقا للتقديرات المتفائلة، سيصل إلى 6,5 مليار نسمة في عام 2000، أو إلى حوالي 8 مليارات نسمة طبقا لتقديرات أقل تفاؤلا، بل وإلى 15 مليار نسمة طبقا للإسقاطات المتشائمة. وتشارك الدول المتخلفة بتسعين في المائة

من هذه الزيادة، نظرا لارتفاع معدلات النمو السكاني بها. وفي جميع الأحوال، لن يقل عدد سكان هذه الدول عن ضعف عددهم حاليا عند مشارف القرن القادم.

بيد أننا إذا أمعنا النظر في ملامح الصورة الراهنة لسكان البلاد المتخلفة، فسوت تتكشف لنا سريعا تلك الظلال القاتمة التي يتم في طياتها هذا النمو السكاني المرتفع. ففي هذه البلاد يوجد على الأقل 800 مليون فرد، أي حوالي 40٪ من السكان، يعيشون في حالة من الفقر المدقع (3) ويفتقدون المعيشة الإنسانية اللائقة. وهؤلاء يكافحون في حياتهم فقط لمجرد البقاء. وهناك تلك الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل. (4) وهناك تلك الأفواج الضخمة النازحة من الريف إلى الحضر، هربا من بؤس أحوال المعيشة، فيزدحمون بالمدن، بلا عمل منتج، ويعيشون في أحزمة الفقر على ضواحي المدن. وتشير بعض الدراسات (5)، إلى أن معدل نمو البطالة أعلى بكثير من معدل نمو التوظف في هذه البلدان. ويوجد تقدير يقول، أن هناك تخوفا من أن يصبح عدد العمال العاطلين عن العمل في هذه البلاد حوالي مليار فرد في عام 2000 (6). بل إن بلدا كالهند التي يصل عدد سكانها إلى نحو 600 مليون فرد، تحتاج إلى إيجاد فرص عمل لثمانية ملايين فرد كل عام، من الآن وحتى عام 2000 حتى توفر التوظف الكامل للعمالة الجديدة الناجمة عن النمو السكاني وحتى تواجه البطالة المتراكمة من قبل (7). ويعاني غالبية السكان من افتقارهم إلى المأوى الصحي. ووفقا لبعض الإحصائيات، فإن حوالي 80 ٪ من سكان الريف في هذه البلاد لا تتوافر لديهم مياه الشرب النقية، وإنهم يستخدمون مياها ملوثة وضارة (8). كما أن عدد المصابين بالعمى في تلك البلدان يقدر فيما بين 30- 40 مليون فرد، بسبب تلوث المياه أو بسبب انتشار مرض عمي النهر ونقص الفيتامينات (9). وفضلا عن ذلك، فإن نسبة الأمية في الدول المتخلفة بآسيا تتراوح ما بين 47- 55٪، وفي دول أمريكا اللاتينية 25٪، وفي الدول الأفريقية ما بين 74- 80٪. بل هناك دول أخرى، يقدر عددها بأربع وثلاثين دولة تزيد فيها نسبة الأمية عن 80 ٪ (10). ولا يجوز أن ننسى، أن متوسط عمر الإنسان في هذه البلاد لا يزيد عن خمسين عاما في أحسن الأحوال، في حين يزيد هذا المتوسط عن سبعين عاما بالدول المتقدمة.

وتتضح صورة شقاء الإنسان في هذه البلاد اكثر إذا ما أحطنا بظروف حياة المرأة. فالحقائق تشير إلى أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ما زالت تافهة في عدد كبير من هذه البلاد، وأن عددا لا يستهان به من النساء يعملن في مهن شاقة ولا تتوافر لهن أية ضمانات صحية أو اجتماعية، وأن كثيرا من الأعمال التي تزاولها الإناث ذات طابع موسمي ومؤقت. ومن الثابت أيضا، أن هناك فجوة كبيرة بين أجور الرجال وأجور النساء. كما أن نسبة الأمية بين الإناث أكبر منها بين الرجال، وأن توقعات الحياة بالنسبة للمرأة أقل من نظيرها للرجل، على خلاف الحال بالدول المتقدمة (11). كما ينتشر مرض فقر الدم-بين ما يزيد على خمسين بالمائة من عدد النساء في الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض (12).

وإذا تركنا أحوال البالغين، لننظر في أحوال الطفولة، فسوف تتسرب إلى نفوسنا أحزان عميقة حينما نلم بجوانب التعاسة المختلفة التي يعيشها الأطفال في هذه البلدان. ذلك أن 80 ٪ من الأطفال في تلك البلاد يعيشون طفولة معذبة، تتضح بسوء التغذية والافتقار إلى مياه الشرب النقية، ويعانون من الأمراض وشحة الرعاية الاجتماعية والصحية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن 40٪ من أطفال هذه البلاد، الذين لم يصلوا بعد إلى سن السادسة، تبدو عليهم العلامات الطبية المميزة لسوء التغذية (13). وطبقا لتقديرات اليونسيف، مات في عام 1979 وحده ما يزيد عن 12 مليون طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات بسبب الجوع (14). وأكثر من ذلك، أشار مكتب العمل الدولي، إلى أنه يوجد حوالي مائة مليون طفل مجبرون على العمل الشاق، منهم 41 مليون طفل يقومون بالعمل في إطار عائلي، و52 مليون طفل في الصناعة (15)، وعدد كبير من هؤلاء الأطفال يزاولون أعمالا خطرة، كالعمل بالمناجم وأعمال البناء والورش الصناعية، دون أن تتوافر لهم أية احتياطات وضمانات صحية أو اجتماعية (16). بل تزداد شناعة الصورة، إذا ما علمنا أنه في بعض الدول الفقيرة بآسيا كثيرا ما يضطر الأباء إلى بيع أطفالهم في الأوقات العصيبة التي يحل فيها الجفاف والجوع.

ولا يجوز لنا أن ننسى، أن أحوال الشقاء والتعاسة السالفة الذكر التي تطحن وتسحق البالغين والأطفال، إنما تتم في محيط من التفاوت الشاسع في توزيع الدخل والثروة، بحيث ترتب على ذلك أن تستأثر نسبة صغيرة من

السكان بالشطر الأكبر من الثروة القومية والدخل القومي، في الوقت الذي تعاني فيه الأغلبية الساحقة من السكان من الفقر المدقع والحرمان الشديد[17].

وإذا أضفنا إلى كل ما سبق، حقيقة أخرى، وهي أن بلدان هذه المجموعة من الدول «التي تتمتع بالنظام الديمقراطي الحق، الذي يحترم حقوق الإنسان، تعد على أصابع اليدين، وأن الأنظمة العسكرية فيها قد زاد عددها أكثر فأكثر، وأن أكثر من 50٪ من مشتريات المنتجات الصناعية يخصص للتجهيزات العسكرية.. . [18]»، لاكتملت أمام أعيننا المعالم الناطقة بصورة شقاء إنسان العالم الثالث.

على أن تلك الصورة تزداد قتامة إذا ما ابتعدنا قليلا للوراء، لكي نلقي إطلالة خاطفة على موقع هذه البلاد في إطار الاقتصاد العالمي.

فهناك أولا، التواضع النسبي المذهل لنصيب هذه الدول من الدخل العالمي، حيث يصل هذا النصيب إلى عشر الدخل العالمي (على وجه الدقة ١١٪ بدون الدول المنتجة للنفط) وأن 90٪ من طاقات الصناعات التحويلية في العالم مركزة في البلاد المتقدمة [19] الرأسمالية والاشتراكية، وأن نصيب الدول المتخلفة في التجارة الدولية لا يتجاوز ١٨٪، رغم أن سكان هذه الدول يشكلون ثلاثة أرباع العالم.

وهناك، ثانيا، الاعتماد الكبير للدول المتخلفة على استيراد المواد الغذائية من السوق الرأسمالية العالمية، رغم أن ثلثي سكان هذه الدول يعملون بالزراعة. وقد زاد حجم ما استوردته من الحبوب زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت الكمية المستوردة من 25 مليون طن في عام 60 / 1961، إلى ما يزيد عن 50 مليون طن في أوائل حقبة السبعينيات، وإلى نحو 80 مليون طن في عام 78 / 1979. ومن المتوقع أن تصل الكمية المستوردة إلى حوالي 145 مليون طن في عام 1990[20]. هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا في السوق العالمية في العقد الماضي، وتحول الغذاء إلى سلعة استراتيجية وإلى سلاح حاد في تعميق عمليات الاستقطاب والتبعية. ويضاف إلى ذلك ما حدث من ارتفاع كبير في أسعار السلع المصنعة والوسيطة ومواد الطاقة التي تستوردها هذه الدول. وقد حدث هذا النمو المرتفع في تكاليف الواردات في الوقت الذي ضعفت فيه

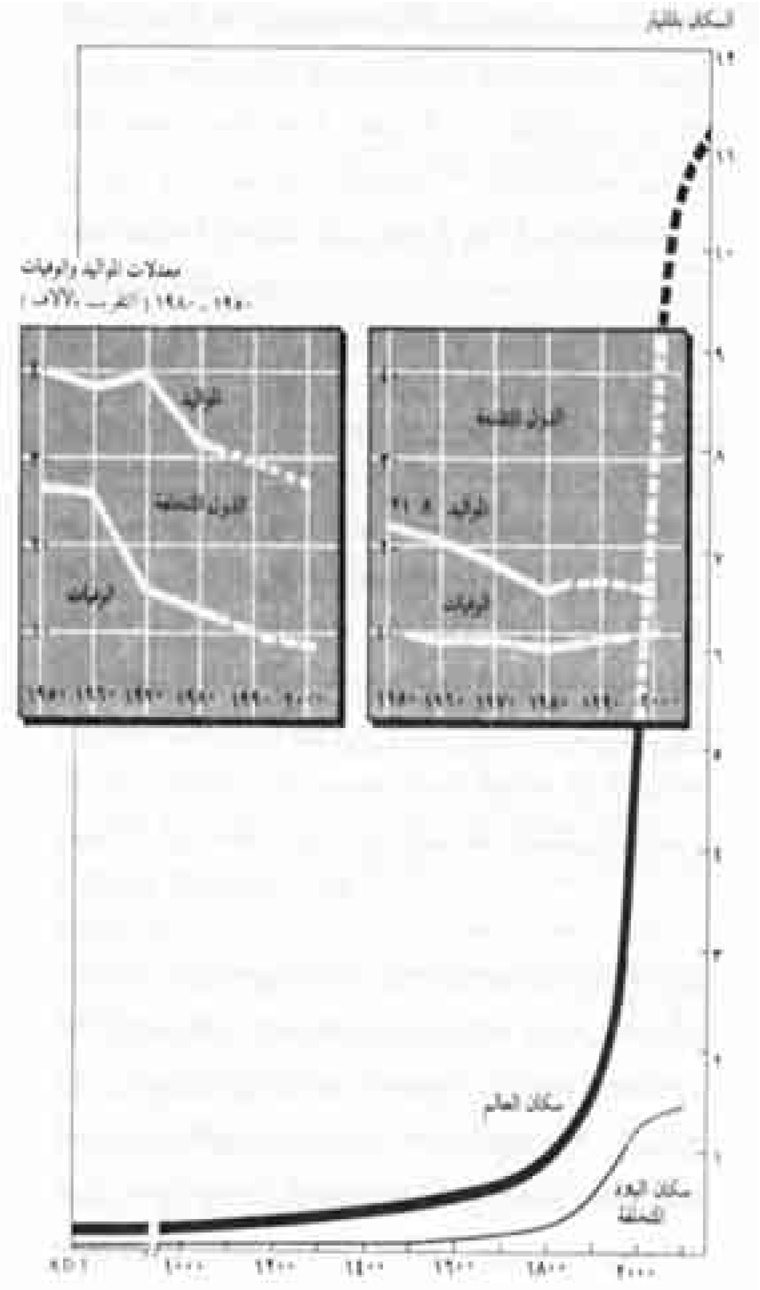
السكان بالمليار
معدلات المواليد والوفيات
المواليد
الوفيات
سكان العالم

حصيلة صادرات هذه البلدان وعانت من عدم الاستقرار بسبب موجة الركود التضخمي التي تمسك بخناق الدول الرأسمالية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينات وحتى الآن. وكل هذا أدى إلى زيادة العجز في موازين الحسابات الجارية للدول المتخلفة على نحو لم تشهده من قبل. ما بالنا إذا علمنا، أن هذا العجز قد ارتفع من 9,10 مليار دولار في عام 1970[21] إلى حوالي 118 مليار دولار في عام 1982 [22] الأمر الذي جعل نسبة هذا العجز تعادل 5٪ من الناتج القومي الإجمالي و25٪ من صادرات السلع والخدمات لهذه الدول [23].

وهناك ثالثا، ذلك النمو الفلكي الذي حدث في الديون الخارجية المستحقة على مجموعة هذه الدول. فمع النمو المستمر لعجز الحسابات الجارية، ومع ضآلة وتفاهة حجم ما تملكه هذه الدول من احتياطات نقدية، ومع عدم قدرتها على الضغط على وارداتها، فإن سبيلها لمواجهة هذا العجز تمثل في الاستدانة المفرطة [24] الأمر الذي قفز بمديونيتها الخارجية من 74 مليار دولار في عام 1970 [25] إلى 812 مليار دولار في عام 1984. وواكب ذلك بالضرورة ارتفاع فاحش في المبالغ التي تتكبدها هذه الدول لخدمة أعباء تلك الديون (الأقساط + الفوائد) من 4 مليار دولار في عام 1970[26] إلى ما يزيد عن مائة مليا دولار في عام 1983. وقد جرت هذه المديونية الثقيلة على تلك الدول نتائج وخيمة [27]. وليس هناك ما يشير إلى توقع انحسار هذا المد الطاغي لتلك الديون أو لأعبائها في المستقبل القريب المنظور.

وأخيرا لا يجوز أن ننسى بعدا هاما-رابعا-في صورة البلاد المتخلفة داخل محيط الاقتصاد العالمي، وهو يتمثل فيما تتعرض له هذه البلاد من اندماج أكثر فأكثر قي السوق الرأسمالية العالمية، وخضوعها لشروط التقسيم الجديد للعمل الدولي، الذي تخطط له وتنفذه الشركات العملاقة الدولية النشاط، الأمر الذي أدى إلى تعميق تبعيتها وإلى تعقيد وترسيخ الآليات الجديدة لتخلفها ونهب مواردها وثرواتها.

ولن يخفى على فطنة القارئ، أنه إذا أدمجنا صورة البلاد المتخلفة من «الداخل» كما عرضناها آنفا، مع صورتها في محيط الاقتصاد العالمي السالفة الذكر، فسوف يتضح لنا، أن ثمة علاقة وثيقة بين تكامل الصورتين

من ناحية، وبين شقاء الإنسان في هذه البلاد من ناحية أخرى.

والأسئلة التي تطفو على السطح الآن هي:

ما سر هذه الصورة القاتمة التي تتسم بها البلاد المتخلفة من «الداخل» وتتضح بمختلف ألوان العذاب التي يعيش فيها مواطنو هذه البلاد؟ وما سر هذا الضعف البين الذي يتسم به موقع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي؟ هل السبب هو النمو السكاني المرتفع الذي شهدته تلك البلاد وما ترتب عليه من نمو مواز في احتياجات السكان لفرص التوظف والغذاء والكساء والمسكن الملائم والخدمات الصحية والتعليمية، مع عدم وجود موارد اقتصادية كافية تسمح بإشباع هذه الحاجات؟ وإذا كان هناك اختلال حقيقي بين نمو السكان، ودرجة نمو هذه الموارد حاليا، فما هو السبب وراء ذلك؟ هل هي تلك القوانين الأبدية للطبيعة التي تحكم على هذا العدد الهائل من البشرية بالجوع والبطالة والفقر والمرض والأمية، لأنهم يتزايدون بمعدلات لا تتناسب مع نمو الموارد، كما قال روبرت مالتوس منذ أكثر من مائة وثمانين عاما مضت؟

ثم لماذا يتكاثر سكان البلاد المتخلفة بهذه المعدلات المرتفعة، على خلاف تلك المعدلات التي ينمو بها سكان البلاد المتقدمة؟ هل لأنهم يتسمون بصفات استثنائية في الخصوبة والإنجاب؟ أم أن هناك عوامل أخرى، غير ديموجرافية تتسبب في وجود هذه المعدلات المرتفعة؟ لقد بدأ النمو الانفجاري لسكان هذه البلاد على نحو ملموس في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في حين أنها لم تعرف مثل هذا النمو من قبل. فما هي الأسباب التاريخية التي أدت إلى هذا النمو الانفجاري في تلك الفترة بالذات؟. وإذا كانت بلاد العالم «المتقدم» قد عرفت خلال مراحل تطورها الديموجرافي هذا النمو الانفجاري، وبالذات خلال مرحلة الثورة الصناعية (1780-1880) حينما انخفضت معدلات الوفيات في الوقت الذي ظلت فيه معدلات المواليد مرتفعة، واستطاعت بعد ذلك، وفي وقت قصير نسبيا، أن تتجاوز هذه المرحلة الانتقالية، فلماذا لاتتمكن بلاد العالم المتخلف من اجتياز المرحلة الانفجارية لسكانها؟ وما الذي يعوقها في تحقيق ذلك؟

وهل من الصحيح أن نعتقد أو نسلم مع المالتوسيين الجدد، أن مشكلة النمو السكاني بالبلاد المتخلفة هي مشكلة عالمية، بمعنى أنها مسؤولة عن

الجزء الرئيسي من الضغط الواقع على موارد العالم القابلة للاستنزاف، رغم أن سكان هذه البلاد لا يحصلون إلا على حوالي عشر الناتج القومي الإجمالي للعالم، وبالتالي فإن استهلاك هذه البلاد لا يزيد عن عشر استهلاك العالم؟ هذا في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات-مثلا-إلى أن طلب البلاد المتقدمة واستهلاكها من الطاقة يمثل 85٪ من إجمالي الطلب والاستهلاك العالميين [28]. وهل من الصحيح أيضا أن نعتقد-كما يزعم المالتوسيون الجدد-أن الزيادة السكانية في البلاد المتخلفة تفرض على موارد العالم الطبيعية ضغطا لا قبل للعالم بتحمله، مع العلم بأن «هذا العالم يتكلف من الموارد لإطعام الأمريكي ما يزيد ثلاثين مرة على ما يتكلفه لإطعام الهندي [29]؟».

وإذا كان أحد لا يستطيع أن ينكر أن استمرار النمو السكاني بالبلاد المتخلفة هو أمر خطير، وأنه من الأفضل أن يتجه هذا النمو نحو الانخفاض، فما هي الوسائل لتحقيق ذلك؟ وهل صحيح ما يقوله المالتوسيون الجدد، على لسان فيليب هاوزر من أن «هناك وسيلتين للضغط على الزيادة السريعة في سكان العالم، تتضمن أولاهما زيادة معدل الوفيات، وتعمل الثانية على خفض معدل المواليد. وحيث إنه لا توجد ثقافة في العالم ترضى بزيادة الوفيات وسيلة للحد من النمو السكاني، فليس من سبيل لتقييد الزيادة السكانية إلا بتنظيم الخصوبة [30]».

لقد قام عدد كبير من البلاد المتخلفة منذ حقبة الستينات وحتى الآن بوضع برامج قومية لتنظيم الأسرة، قوامها ضبط النسل من خلال نشر حبوب منع الحمل وأنفقت على ذلك مئات الملايين من الدولارات، لدرجة أنه في كثير من الحالات بلغ متوسط ما أنفقته الدولة على تلك البرامج، بالنسبة للفرد، أكبر مما كانت تنفقه على التعليم والصحة، ومع ذلك جاءت النتائج مخيبة للآمال [31]. ومع ذلك فنحن نتساءل: لماذا كانت نتائج تلك البرامج أفضل في تخفيض معدلات الخصوبة في البلاد التي حققت معدلات أعلى في تقدمها الاقتصادي الاجتماعي؟ [32]

وهل من المنطقي أو الصحيح أن نعتقد إن التخلف والركود اللذين تعاني منهما مجموعة البلاد المتخلفة هما نتيجة حتمية للنمو السكاني المفرط، ومن ثم فإن كل محاولة للتنمية هي عمل محكوم عليه بالفشل ما لم يتوقف

هذا النمو السكاني المفرط، كما يزعم المالتوسيون الجدد،؟ أم أن هناك تفسيرا آخر للتخلف والركود، وطريقا آخر للتنمية يختلف عما يشير إليه هؤلاء المالتوسيون؟

تلك هي الأسئلة الكبرى التي ستكون الإجابة عليها هي مدار البحث في هذا الكتاب. ونود أن نصارح القارئ، منذ البداية، بأن تحليلنا وإجاباتنا على هذه الأسئلة المثارة، لن تكون من منظور ديموجرافي ضيق، يحصر نفسه فقط في دراسة أعداد السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمري والتغيرات الجارية في معدلات المواليد والوفيات، كما يفعل الباحثون في علم السكان، رغم أهمية هذه المؤثرات كطرق للتحليل الديموجرافي. كما أننا لن نجيب على تلك الأسئلة من منظور إيكولوجي، يهبط بالمشكلة السكانية إلى مجرد تحليل العلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة المحيطة، كما يفعل هواة النماذج العالمية، وكما هو شائع في المؤتمرات الدولية، التي تعقد لمناقشة قضايا السكان في العالم ومشاكل المواد الأولية، وتلوث البيئة ومشاكل الغذاء العالمي. بل إننا سوف نناقش الأسئلة والقضايا المثارة من منظور الاقتصاد السياسي، أي من خلال قوانين النمو السكاني التي ترتبط بمراحل التطور التاريخية المختلفة، وعلاقة ذلك بالقوانين الاقتصادية الخاصة بالتشكيلات الاجتماعية للإنتاج.

وفي هذا الخصوص نحن نفهم المشكلة السكانية على أنها تناقض يقوم بين السكان وبين النظام الاجتماعي السائد، بحيث يعجز هذا النظام عن أن يوفر لهؤلاء السكان متطلبات الحياة، من غذاء وكساء ومأوى وتعليم وعمل ودخل،... إلى آخره. والمشكلة السكانية بهذا المعنى لا تتحكم فيها قوانين طبيعية أبدية مجردة، لا علاقة لها بالنظام الاجتماعي الذي يعيش في كنفه الناس كما لا يمكن ردها إلى مجرد قوانين بيولوجية محضة. ذلك أن لكل نظام اجتماعي قوانينه الخاصة السكانية التي تتناسب مع هدف النظام وتتسق مع آليات تسييره. والمشكلة السكانية بهذا المعنى أيضا، ذات طابع نسبي وتاريخي، لأنها تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعي السائد وعلى درجة تطوره. من هنا فهي تتفاوت من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، ومن مرحلة لأخرى داخل النظام نفسه. وهذه المشكلة حينما تظهر-كتناقض بين السكان والنظام الاجتماعي السائد-تعبر عن نفسها في

صور مختلفة، مثل انتشار الجوع والفقر وسوء التغذية، وفي انتشار البطالة، وفي ازدحام المدن، وفي أزمة الإسكان، وتلوث البيئة، وفي الضغط على الخدمات العامة،... إلى آخره.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الخطوط العريضة لهذا الكتاب كنت قد رسمتها، منذ اكثر من اثني عشر عاما، في مقالة لي، نشرت في عام 1972[33] ومنذ ذلك التاريخ كانت تراودني أحلام العودة إلى دراسة هذا الموضوع تفصيلا، وبخاصة في السنوات الأخيرة، حينما زاد ضجيج المالتوسيين الجدد في بلادنا، إلى أن أتيحت لي الفرصة للسفر إلى المعهد النمساوي للأبحاث الاقتصادية بمدينة فيينا، في مهمة علمية في عام 1982، عكفت فيها على كتابة الجزء الأكبر من مخطوطة هذا الكتاب. وبهذه المناسبة، أود أن أعبر عن شكري وامتناني للبروفيسور فيليكس بوتشيك، الأستاذ بهذا المعهد على مساعدته الصادقة لي، أثناء عملي بالمعهد وإقامتي في مدينة فيينا. كما أنتهز هذه الفرصة، لكي أشكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، الذي تفضل بنشر هذا الكتاب في سلسلة «عالم المعرفة».

إن هذا الكتاب سيكون صدمة للمالتوسيين الجدد، الذين أفسدوا بمناقشاتهم الفهم الحقيقي للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، ونجحوا، إلى حد بعيد، في إشاعة اليأس بين الناس والساسة ورجال الحكم بصدد حل هذه المشكلة. بيد أن المؤلف-في المقابل-يأمل بأن يقدم في هذا الكتاب «شحنة أمل» ويشير لبرنامج عمل مضاد للرؤية المالتوسية. وهذا البرنامج، يرتكز أول ما يرتكز، على محاولة تلمس الطريق الصحيح لفهم المشكلة من منظور آخر، يدافع بشدة عن العالم الثالث، ويهدف للقضاء على شقاء الإنسان في هذا العالم.

وكيف لا يكون هذا هو الهدف من تأليف هذا الكتاب، ومؤلفه ينتمي إلى هذا العالم؟

رمزي زكي

روبرت مالتوس والنظرة اللاإنسانية لمشكلة الزيادة السكانية

الخلفية التاريخية:

عاش روبرت مالتوس خلال الفترة الممتدة ما بين 1766- 1834. وقد شهدت هذه الفترة عدة تغيرات هامة في المجال الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما عن المجال الفكري، فقد عاصر مالتوس تلك الفترة التي كانت ما تزال فيها بقايا متداعية من فكر المدرسة التجارية (الميركانتيلية). وهي المدرسة التي كانت ترى أن عماد الثروة لأي شعب من الشعوب إنما يتمثل فيما يملكه من معادن نفيسة. وأنه لكي تزداد هذه الثروة، فإن الميزان التجاري للدولة يجب أن يحقق فائضا (أي أن تكون الصادرات اكبر من الواردات). وأن هذا الفائض يتعاظم كلما شجعت الدولة الصناعات والأنشطة المشتغلة بالتصدير. وكان التجاريون يعتبرون أن الأعداد الكبيرة للسكان تمثل علامة قوة اقتصادية وعسكرية. فالحجوم الكبيرة من السكان توفر، من ناحية، القوى العاملة الوفيرة التي

تشتغل في مجالات الإنتاج. وهي، من ناحية أخرى، تمد الجيوش بالجنود اللازمين لغزو المناطق عبر البحار وتكوين الإمبراطوريات الكبرى. [1].

وبالإضافة إلى البقايا الفكرية للمدرسة التجارية، كانت الثروة الفرنسية قد أحدثت ردود فعل قوية، مما دفع أهل العلم والمعرفة إلى مزيد من التأملات قي مستقبل البشرية وفي النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان. كما أن فروع العلم المختلفة قد تطورت، واكتشف ما يسمى بالقوانين الطبيعية التي تنظم التجانس في شتى ظواهر الطبيعة. واعتقد بعض الفلاسفة والمفكرين، أنه لا توجد قوانين طبيعية تحد من قدرة الإنسان على تحسين ظروف معيشته؛ وأنه في إمكان الإنسان أن يستخدم القوانين الطبيعية المكتشفة في تحسين إنتاجيته وصحته ومستوى رفاهيته.

أما في المجال الاقتصادي، فقد عاصر مالتوس فترة تحول الاقتصاد البريطاني من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية. فقد تعاظم الدور الذي يقوم به الإنتاج السلعي (الذي يعتمد على التخصص وتقسيم العمل، والإنتاج بغرض التبادل). وحقق تراكم رأس المال توسعا ضخما في الصناعة؛ وزاد حجم الإنتاج الصناعي، وتعددت المنتجات، وتعاظم بشكل محسوس الاستخدام الموسع للتكنولوجيا في مجال الإنتاج. وكل ذلك عضدته منجزات الثورة التي حدثت في مجال الطاقة والنقل والمواصلات. وكان من نتيجة ذلك أن تعددت المصانع المعتمدة على الآلات، ونشأت المناطق الصناعية الكبرى. وباختصار، تمت الغلبة للدور الحاكم والقيادي الذي أصبح يقوم به رأس المال الصناعي في النشاط الاقتصادي. إذ أصبحت الصناعة، لا الزراعة أو التجارة، هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح، ومن ثم الموضوع الأساسي للاستثمار وتراكم رأس المال. وكان هذا التطور الاقتصادي الذي حدث في إنجلترا وعرف باسم«الثورة الصناعية» يشق طريقه أيضا، بدرجات متفاوتة، في دول أوروبا وفي المستعمرات التي استقر فيها الأوروبيون الغربيون، وبالذات في العالم الجديد.

وفي المجال الاجتماعي، ترتب على تجربة التحول إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي حدوث مشاكل خطيرة وعلى درجة كبيرة من الأهمية. فمع نشأة المناطق الصناعية، زادت الكثافة السكانية بشكل واضح في تلك المناطق. كما زاد عدد سكان المدن. هذا في الوقت الذي لم تتم فيه حركة موازية

لبناء المسكن، فزاد التكدس البشري في الغرف وفي أبروشيات الكنائس والملاجئ. وانتشرت الأمراض والرذائل الاجتماعية. وزاد عدد العاطلين نتيجة للاستخدام الموسع للآلات التي حلت محل العمل الإنساني. وانتشرت عمليات التسول والسرقة والتشرد. وأصبح عدد كبير من الناس يعيش على المساعدات والصدقات التي توزعها الملاجئ والكنائس. وفي المصانع؛ عانى العمال الذين-حالفهم الحظ بالعمل فيها من ظروف قاسية، سواء من حيث انخفاض مستوى الأجور، أو من طول ساعات العمل التي امتدت إلى ست عشرة ساعة في اليوم، أو من حيث ظروف العمل نفسها داخل المصانع، حيث كان هناك غياب شبه كامل لوسائل الأمن الصناعي. وبالإضافة إلى ذلك عمد الرأسماليون إلى تشغيل الأطفال والأحداث بين سن الخامسة والتاسعة للعمل داخل المصانع بأجور زهيدة جدا، ولساعات عمل طويلة. وأكثر من هذا كان الأطفال يتعرضون لضرب شديد حينما يبدو عليهم الإعياء أو التعب. بل إن كتب التاريخ الاقتصادي تشير إلى أن عددا من هؤلاء الأطفال كان يستخدم في جر عربات الفحم والحديد في دهاليز المناجم تحت الأرض. كما أن تشغيل النساء والفتيات بالمصانع، نظرا لانخفاض أجورهم، كان له نتائج سيئة على مستوى الصحة والأخلاق وتغيير وضع الرجل في المجتمع. [2].

في خضم هذه الظروف، كان الصراع ما زال حادا بين الرأسمالية الصناعية الناشئة، وبين طبقة النبلاء وملاك الأراضي. وقد حسم هذا الصراع في النهاية لصالح البورجوازية الصناعية، اقتصاديا (بازدياد تراكم رأس المال ونمو الإنتاج الصناعي) وسياسيا (باستيلاء البورجوازية على السلطة) واجتماعيا (بالقضاء على مؤسسات وعلاقات الإنتاج الإقطاعية).

في ظل هذا الوضع التاريخي نشر روبرت مالتوس عددا من المؤلفات والبحوث، مثل:«مقالة حول مبدأ السكان كما يؤثر في تحسين مستقبل المجتمع عام 1798» ثم أعاد نشره بعد التعديلات الطفيفة في عام 1803، ثم كتابه حول«رسالة في الاقتصاد السياسي» الذي نشره في عام1803، وأيضا :«ملاحظات عن آثار قوانين الغلال» في عام 1804. ثم«بحث في طبيعة وتطور الريع» في عام 1815. وكل هذه الأعمال كانت تجسد وجهة نظر روبرت مالتوس في الصراع الفكري الحاد الذي نشب بينه وبين بعض

الكتاب المعاصرين له، مثل جودوين [3] وكوندرسيه [4] ودفيد ريكاردو [5] وجان باتست ساي [6]. وذلك في عدد من القضايا الإجتماعية الهامة، مثل مستقبل البشرية، وقضايا السكان ونظرية القيمة والريع والأجور ونظرية التوازن الاقتصادي العام.. . إلى آخره. كان مالتوس يمثل وجهة نظر معارضة تماما لأفكار هؤلاء الكتاب حول هذه القضايا [7]. وليست أعماله التي كتبها في هذه الفترة إلا ردا على الأفكار والنظريات التي كان يدعو إليها هؤلاء الكتاب. على أن هذا الخلاف الذي نشأ بين مالتوس وبين معاصريه من الكتاب الكلاسيك لا يخفى عن الباحث حقيقة هامة، وهي أن أفكاره في موضوع السكان كانت تمثل أحد الأعمدة الرئيسية التي قام عليها بنيان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي البورجوازي. ولن نتعرض هنا للخلافات العميقة التي دارت بين مالتوس ومعاصريه في مختلف القضايا، فذلك يخرج بنا عن الإطار الذي حددناه لهذه الدراسة. بيد أننا نود فقط الإشارة إلى ذلك الخلاف الحاد الذي نشب بينه وبين جودوين وكوندرسيه فيما يتعلق بإمكانات سعادة البشر، نظرا لأهميته في نظرة مالتوس للمشكلة السكانية. كما أن مالتوس قد خصص ما يقرب من ثلثي حجم الطبعة الأولى من«المقال» للرد على أفكار هذين الفيلسوفين.

فقد كان من رأي جودوين وكوندرسيه، أن ما يعانيه الإنسان من آلام وفقر وحرمان إنما يرجع إلى الحكم الفاسد، والقوانين الجائرة الفاسدة، والحكام الأشرار ورجال الأعمال الجشعين. وكانا يريان أن تلك الشرور لا تولد الآلام والفقر والمعاناة فقط، بل إنها تؤثر أيضا في الطبيعة البشرية من حيث أنها تنمي روح الأنانية والضعة والشر.

ومن هنا خلصا، إلى أنه لو تمكن الإنسان من إصلاح الأنظمة الاجتماعية وتعديلها، فلن تختفي آلام البشرية فحسب؟ بل سوف تتغير أيضا طبيعة الإنسان نفسه، حيث تزول مفاسد الإنسان وشروره، وتتحسن عواطفه وميوله، وبذلك يتمكن من خلق السعادة لنفسه على الأرض. أما مالتوس، فإنه على عكس هذين الفيلسوفين، كان ذا نزعة تشاؤمية، ويرى أنه ليس من المتوقع أن تتغير طبيعة البشر، أو أن يطرأ على الإنسان تغيرات بيولوجية ذات أهمية، وأن شهوات الإنسان، وبالذات الجنسية، سوف تظل كما هي. ومن هنا فليس من المنتظر حدوث أية تغيرات يعتد بها في حياة البشر إلا إذا

أمكن التحكم في شهوة الإنسان الجنسية.

الجذور الفكرية والاجتماعية والسياسية لنظرية مالتوس:

وقبل أن نشرع في رسم تخطيط عام لأفكار مالتوس في السكان، لا بد لنا من الإشارة إلى أن تفكيره في هذا الموضوع كانت له جذور فكرية واجتماعية وسياسية معينة. والحقيقة أن الإحاطة بهذه الجذور هي أمر ضروري للوقوف على مدى المساهمة الفعلية التي قدمها مالتوس في نظرية السكان. كما أن الإحاطة بتلك الجذور على درجة كبيرة من الأهمية لفهم موقفه من قضايا الصراع الاجتماعي في عصره، والدور التاريخي الذي أداه في عملية التحول الاجتماعي التي شهدها عصره.

أما عن الجذور الفكرية للرؤية المالتوسية لمشكلة السكان، فإنه من الثابت تاريخيا أن المقولات الرئيسية في نظرية مالتوس للسكان كان قد سبقه إلى صياغتها بشكل ما، مفكرون آخرون. وقبل أن يموت مالتوس بأربعة أعوام، نشر ميشيل توماس سادلر في عام 1830 مؤلفا ضخما في مجلدين تحت عنوان «قانون السكان». وفي هذا المؤلف إشارة لأول مرة، بأن مالتوس لم يبتكر نظرية السكان التي تنسب عادة إليه، بل سرقها من «تونسد Townsed<، الذي كان يرى أن الزيادة السكانية في العالم ستكون محدودة بمقدار ما يوجد لدى البشر من طعام. وأنه لا محالة إذن من وجود البؤس والرذيلة إذا زاد عدد السكان في الوقت الذي لا توجد فيه كميات وافرة من الطعام. كما أشار سادلر إلى أن مالتوس قد ردد نفس الكلمات التي كتبها تونسد من أن سكان أمريكا الشمالية يتضاعفون كل نفس وعشرين سنة، وفي كل خمسة عشر عاما في بعض الولايات. وأن السبب في عدم زيادة السكان في العالم القديم بنفس المعدل إنما يرجع إلى نقص الطعام آنذاك (8).

كما تبين لكثير من الباحثين، أن ثمة تشابها كبيرا بين الأفكار التي طرحها مالتوس في موضوع السكان، وبين الأفكار التي ذكرها من قبله بمدة كافية ريتشارد كانتيلون (9) وجيمس ستيوارت. ففي الكتاب الذي نشره كانتيلون في عام 1755 بعنوان «بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة» تعرض في جزء منه لموضوع السكان. وفي هذا الجزء يشير كانتيلون إلى أن

قدرة السكان على الزيادة هي قدرة لا نهائية.. . غير أن العامل الوحيد الذي يحد من فاعلية هذه الزيادة هو مدى توافر الموارد الغذائية. وهو يرى أن قدرة البلد على احتمال عدد معين من السكان إنما تتوقف على مدى حاجات السكان ومدى إنتاجية الأراضي. وكان يعتقد أنه إذا كانت الأراضي الزراعية مخصصة لإنتاج المواد الغذائية، وأن إنتاج هذه المواد يكون في متناول العمال الزراعيين وسائر السكان فإن ذلك-يؤدي إلى زيادة مقدرة البلد على احتمال سكانه، وذلك بالقياس إلى ما إذا كان الجزء الأكبر من ناتج الأرض يؤول إلى طبقة الملاك الزراعيين حيث إن ذلك يؤدي إلى الحد من مقدرة البلد على إعالة سكانه، لأن الملاك الزراعيين ينفقون نسبة عالية من دخولهم على استيراد المنتجات الأجنبية. وكان كانتيلون يرى أن الحروب التي تحدث من وقت لآخر إنما مردها ذلك الضغط السكاني على الموارد الزراعية، وأن من نتائجها أنها تعيد التناسب بين عدد السكان وضرورات الحياة. كما أنه يشير في كتابه إلى مسائل تتعلق بتأخير سن الزواج وتحديد حجم الأسرة. وليس يخفى ما في هذا من تشابه كبير مع الموضوعات الأساسية لنظرية مالتوس في السكان [15].

أما عن جيمس ستيورات، الذي يعد من أنصار المدرسة التجارية (الميركانتيلية) فقد تعرض في كتابه«مبادئ الاقتصاد السياسي» المنشور في عام 1767 إلى المسألة السكانية ووصل في تحليله إلى النواة الأساسية لدى نظرية مالتوس. فهو يرى أن العامل الوحيد المحدد لزيادة السكان هو مدى توافر الموارد الغذائية. غير أن هذه الموارد لا تزيد بنفس نسبة زيادة السكان، وهو الأمر الذي يحد من إمكانيات النمو السكاني لأي بلد. وقد شبه جيمس ستيوارت النمو السكاني«بسلك حلزوني» قابل للتمدد.. . غير أن قابليته للتمدد يحدها ثقل موضوع فوقه. هذا الثقل هو مدى توافر الموارد الغذائية. كما أنه في تحليله توصل إلى صياغة تكاد تكون تامة لقانون تناقص الغلة. وهو القانون الذي بني عليه مالتوس من بعده أسس تحليله في موضوع السكان.

مما سبق، يمكن القول إذن، أن القضايا الأساسية لنظرية مالتوس في السكان كان قد سبقه إليها مفكرون آخرون. غير أنها لم تكتسب طابع الشهرة والترويج نظرا لعدم نضوج الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا

الرواج؛ حيث إن ظروف البطالة ومشاكل الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية لم تكن قد وصلت، في العصر الذي كتب فيه هؤلاء الكتاب مؤلفاتهم، إلى المدى الذي وصلت إليه في عصر مالتوس.

ويرى بعض الكتاب، أنه من غير المؤكد أن مالتوس قد تعرف على أفكار كانتيلون حينما كتب موضوعاته عن السكان.. بيد أنه من المؤكد أنه كان متأثرا بجيمس ستيوارت الذي كان قد تأثر بدوره بأفكار كانتيلون.

وعند الحديث-عن الجذور الاجتماعية للرؤية المالتوسية للسكان ينبغي التنويه إن مالتوس من الناحية الأيديولوجية والطبقية كان يدافع في صدد كتابه لله عن مصالح رجال الإقطاع والدولة والكنيسة، في وقت كانت فيه هذه المصالح تتعرض للاهتزاز الشديد بسب الانتصارات التي أحرزتها الطبقة البورجوازية الصاعدة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ففي الوقت الذي بدأت فيه الرأسمالية الصناعية الناشئة توطد أقدامها كنظام اجتماعي جديد، أكفأ من الناحية النسبية من النظام الإقطاعي القديم، بدأت تتفاقم مع هذا النمو مشكل البطالة وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية، وبالتالي انخفضت معدلات الأجور الحقيقية للعمال. وهي المشاكل التي اتخذت طابعا عنيفا في البداية، تمثل في مهاجمة العمال للمصانع وتدمير آلاتها وإحراقها، والقيام بالمظاهرات والاضطرابات للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وكان من الواضح أن ذلك عدد حركة التوسع الصناعي وتراكم رأس المال. بيد أن تزايد البطالة وارتفاع أثمان المواد الغذائية لم يكن نتيجة للظروف الاحتكاكية التي ولدتها طبيعة مرحلة الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي فحسب، بل كانت أيضا نتيجة حتمية لطبيعة التغيرات التي طرأت على الزراعة بعد تحولها إلى نمط رأسمالي للإنتاج.

ففي الفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ومع تعاظم حركة التجارة الدولية وازدياد الطلب العالمي على الصوف الإنجليزي، نشأت في إنجلترا الحركة المعروفة باسم«حركة الأسيجة». وهي الحركة التي شهدت تجميع الملكيات والحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في شكل حيازات رأسمالية كبرى. وبعد أن كانت هذه الحيازات تنتج من قبل

في الأساس القمح وسائر المواد الأولية الغذائية والمواد اللازمة للصناعات المنزلية، تحولت بفعل هذا التمركز إلى مراع لتربية الأغنام بهدف إنتاج الصوت على نطاق واسع. وقد تمت هذه العملية بالعنف الذي لا رحمة فيه. حيث قام الملاك بطرد المزارعين الحائزين لأراضيهم، وأرغموهم على التخلي عن هذه الأراضي وعن بيوتهم وأكواخهم التي يقيمون فيها، وأحرقت منازلهم. وهكذا «تحولت الأراضي الزراعية التي لم يكن من المستطاع زراعتها بغير الناس والعائلات الكبيرة؛ إلى مزارع يكفيها عدد قليل من الرعاة [11]». وصدرت في ذلك الوقت قوانين خاصة بإحاطة هذه الأراضي بسيجان (أسوار) لتأمين هذه العملية. كما قام كبار الملاك، تحت تأثير ارتفاع أسعار الصوف، بنزع ملكية صغار الملاك بالعنف[12]. وقد ترتب على سلب أملاك الفلاحين الصغار والمتوسطين، وتحويل أراضيهم إلى مراع للأغنام نتيجتان هامتان:

الأولى، ظهور عدد ضخم من العمال الزراعيين الذين هاموا على وجوههم في المدن الصناعية بحثا عن العمل؛ وقدموا قوة عملهم الرخيص للعمل بالمصانع. بيد أنه لا حركة التوسع الصناعي في مراحلها الأولى، ولا الصناعات الحرفية اليدوية، لم تكن لتستوعب هذا العدد الهائل من الباحثين عن العمل. ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصا ومتشردين. وكان من نتيجة ذلك أن صدرت قوانين إغاثة الفقراء.

الثانية، أنه بالتحول الذي طرأ على الزراعة وإدارتها بالأسلوب الرأسمالي القائم على المزارع الضخمة المتخصصة في إنتاج المواد الخام اللازمة لدوران دولاب الإنتاج في المصانع، حدث نقص شديد في إنتاج المواد الغذائية، وعلى الأخص القمح. وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت أثمان الحاصلات الزراعية. وحقق ملاك الأراضي الذين آثروا زراعة أراضيهم بهذه الحاصلات، أرباحا ضخمة، كانوا ينفقونها في شراء السلع الصناعية الجديدة، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود حركة ضخمة في البرلمان الإنجليزي للسماح باستيراد الغلال من القارة الأمريكية مع عدم فرض جمارك على هذه الغلال، وذلك للتخفيف من وطأة الأزمة. وهي الحركة التي لقيت معارضة شديدة من جانب النبلاء وممثلي الإقطاع. ثم حسم الأمر في النهاية بإسقاط قوانين الغلال المشهورة، ضد مصلحة ملاك الأراضي.

هكذا تحدث روبرت مالتوس:

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعقدة، خرج مالتوس بنظريته في السكان ليضع تبريرا لارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية وسوء أحوال الطبقة العاملة، ومنحازا في ذلك بشكل مباشر لصالح ملاك الأراضي الزراعية.

وطبقا لمنهج تفكيره، يرى مالتوس أن الزيادة السكانية هي مجرد عملية بيولوجية بحت، لا علاقة لها بالنظم الاجتماعية السائدة. وبعبارة أدق، لا توجد صلة بينها وبين تغير أو تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج السائدة في فترة تاريخية معينة. وفي الطبعة الأولى من«المقال» [13] يذكر مالتوس مصادرتين يبني عليهما تحليله فيما بعد. الأولى، هي أن الغذاء ضروري لحياة الإنسان. والثانية، أن العاطفة بين الجنسين ضرورية، وسوف تظل في المستقبل في حالتها الراهنة تقريبا. وهاتان المصادرتان من طبيعة ثابتة، ولكنهما متعارضتان.

ويقول مالتوس في الطبعة الأولى من«المقال»:

«إنه بفرض أن المصادرتين قضية مسلم بها؛ أقول، إن قدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان. فالسكان يتزايدون بنسبة هندسية-إذا لم يحد من هذه الزيادة-بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية. وبناء عليه، فإن المعرفة الطفيفة بالأعداد لتبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية [14]».

وهكذا نجد أن مالتوس، انطلاقا من الملاحظات التي ذكرها من قبله تاونسد من أن سكان الولايات المتحدة يتضاعفون كل خمسة وعشرين عاما، ومن البدهية التي تقول: إن الإنسان لا يستطيع العيش دون وجود الطعام، فإنه رأى أن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز بكثير إمكانية زيادة الموارد الغذائية. ذلك أنه على حين أن قدرة الإنسان على التكاثر تخضع في نموها للمتوالية الهندسية (1, 2, 4, 16, 32.. .) فإن الموارد الغذائية تخضع في نموها للمتوالية الحسابية (1, 2, 3, 4, 5.. .). وطبقا لفكرة المتوالية الهندسية، فإن عدد السكان، من الناحية النظرية، يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا التزايد موانع معينة. وهذا الإدعاء الأساسي في النظرية المالتوسية، وهو تضاعف السكان كل خمسة وعشرين

عاما، لم يهتم مالتوس بإثباته. فقد نظر إليه على أنه بدهية لا تحتاج إلى إثبات. وكل ما كان يستند إليه هو الإحصاءات التي كانت منشورة آنذاك عن سكان الولايات المتحدة. وهي إحصاءات كانت تعكس بشكل واضح آثار الهجرة السكانية الكبيرة التي قام بها سكان أوروبا إليها.

إن التناقض بين«قدرة السكان على التزايد» و«قدرة الأرض على إنتاج الغذاء» يمثل في رأي مالتوس فحوى«المعضلة السكانية». يقول مالتوس:

«وبحكم قانون طبيعتنا هذا الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الإنسان، فلا بد من الإبقاء عل تساوي النتائج المترتبة على هاتين القدرتين غير المتساويتين. وهذا يتضمن عائقا قويا باستمرار على منع زيادة السكان عن طريق صعوبة العيش. وهذه الصعوبة يجب أن تحل في مكان ما، ولا بد حتما أن يشعر بها فريق كبير من الجنس البشري» [15].

وهكذا خلص مالتس، إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وسؤ أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق، إنما هي مشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها. فهي ترجع إلى مفعول هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان. أن كل هذه المشاكل لا صلة لها بالنظام الرأسمالي ولا بطريقة الحكم أو بسوء توزيع الثروة والدخل. إن الفقراء بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم، لأنهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عليه من نتائج وخيمة. ولهذا كان مالتوس يرى، أن أهم مساعدة يمكن أن تقدم للفقراء، هي تبصيرهم بقانون السكان. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مالتوس كان من أشد المعارضين لقانون«إغاثة الفقراء» الذي كان يقضي بتوزيع بعض المعونات على المعوذين، لأنه رأى أن إعانة الفقراء لا يكون من نتيجتها إلا تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة نسلهم.

في ضوء هذه النظرة المظلمة التشاؤمية للرؤية المالتوسية للعالم، والتي على أساسها دخل في خلاف عميق مع والده، ومع وليم جودوين وكوندرسيه، الذين كانوا يؤمنون بمستقبل البشرية، ويتفاءلون بإمكانية تحقيق السعادة لجميع الأفراد، من وجهة نظر مثالية، راح مالتوس يصوغ حلوله اللاإنسانية حول مشكلة زيادة السكان. فهو يرى أنه للتغلب على هذا التناقض الذي تصوره بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية، لا بد من وجود موانع معينة

تعيد التناسب بين هذين المتغيرين.

وفي الطبعة الثانية من«المقال» التي ظهرت في عام 1803، أي بعد مضي خمس سنوات من صدور«المقال» الأول، راح مالتوس يصوغ الحلول في شكل موانع إيجابية وموانع سلبية. وتتمثل الموانع الإيجابية في تلك العوائق التي من شأنها زيادة معدل الوفيات، كالحروب والمجاعات والأوبئة. أما عن الموانع السلبية، فتتمثل في تلك العوائق التي من شأنها تخفيض معدل المواليد، مثل تأخير سن الزواج وكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان واتخاذ السبل والإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب. وقد نظر مالتوس إلى هاتين المجموعتين من الموانع على أنها أمور حتمية ينبغي تحقيقها لإعادة التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد. وقد نظر إلى الموانع الإيجابية على أنها رد فعل من الطبيعة تقوم به لإحداث هذا التناسب، إذا لم يعمل الإنسان بوعي منه للحد من الزيادة السكانية. وكان يرى أن تطبيق الموانع السلبية هي بمثابة موقف اختياري«ينشأ من ذلك التفوق الذي يميز الملكات الذهنية للإنسان، والذي يجعل في إمكانه أن يحسب النتائج البعيدة المدى».

هكذا تحدث مالتوس. ومن خلال حديثه نستطيع القول، أن المجتمع البشري بهذا الشكل ليس إلا صراعا، الحياة فيه تكتسب لمن هو أصلح، وليست الثروة والملكية إلا مكافأة للبارعين في هذا الصراع [16]. والمالتوسية بهذا المعنى كانت تطبق آنذاك مكتشفات شارلس دارون على الحياة الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دارون كان شديد الإعجاب ومن المتحمسين لنظرية مالتوس، لأنه رأى فيها تأكيدا لنظرية النشوء والارتقاء في مجال المجتمع البشري [17].

دعامات فكرية خاطئة:

والواقع أنه بإمعان النظر في الإطار الخلفي الذي انبثقت منه هذه الرؤية اللاإنسانية لمالتوس حول مشكلة زيادة السكان، يمكن العثور بشكل واضح على مرتكزين فكريين أقام عليهما مالتوس هذه الرؤية.

أما عن المرتكز الأول، فهو يتمثل في تلك النظرة الخاطئة للتكاثر البشري على أنه عملية بيولوجية محضة، مستقلة تماما عن الظروف والأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية للإنسان. وهي الفكرة التي تجد تعبيرها عند مالتوس بشكل جلي في مقولة«المتوالية الهندسية» للزيادة السكانية وفي النظر إلى عنصر السكان على انهم عنصر مستقل وغير تابع. ويقول مالتوس في هذا الخصوص:«إن الميل الدائم في الجنس البشري إلى الزيادة التي تتجاوز حدود وسائل العيش هو من القوانين العامة بالطبيعة الحية، التي لا يمكن أن نملك سببا يجعلنا نتوقع تغيره». وقد أثبتت البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بعد مالتوس خطأ هذه النظرة، على أساس أن النمو السكاني هو دالة في الأجل الطويل في درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمحيط الذي يعيش فيه الإنسان. وبعبارة أدق، وكما سنرى فيما بعد في ثنايا هذه الدراسة؛ أن السكان في أي مجتمع هم متغير تابع ولا يجوز معالجته بمعزل عن سائر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أما عن المرتكز الثاني، فيتمثل في إيمان مالتوس الخاطئ بما يسمى«قانون تناقص الغلة» الذي وضع فكرته الأولى ترجو. وهذا القانون، الذي لعب دورا هاما في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ولازالت له حق الآن غلبة على كثير من الكتابات الاقتصادية البورجوازية المعاصرة،.. ينص على أن الزيادة التي تحدث في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة من عنصري العمل أو رأس المال. ذلك أن الأراضي الزراعية بعد حد معين تصل إلى حد«التشبع» ولا تؤدي الزيادة في استخدام عنصري العمل أو رأس المال إلى زيادة الناتج بنفس النسبة، وإنما بنسبة متناقصة. بل وبعد حد معين تكون الزيادة بالسالب. انطلاقا من هذا القانون، كان مالتوس يرى أن قدرة الأراضي الزراعية على الإنتاج إنما هي قدرة محدودة للغاية، وتشكل بالتالي قيدا رئيسيا على النمو السكاني. وليس يخفى، أن الإيمان بهذا القانون كان يعني، بشكل مباشر، إهمال عنصر التقدم الفني ومدى إمكانية زيادة الإنتاج عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي. وإهمال هذا العنصر الهام يهدم، من الناحية النظرية والتاريخية، الأساس الذي قامت عليه نظرية مالتوس في السكان.

النتائج النظرية والعملية لنظرية مالتوس:

أحطنا فيما سبق، وبصورة عامة، بالتفكير المالتوسي في موضوع السكان

وبالجذور الفكرية والاقتصادية والاجتماعية لهذا التفكير. وبالرغم من أنه قد نشب خلاف عميق بين مالتوس والاقتصاديين الكلاسيك المعاصرين له، وهو الخلاف الذي دار حول موضوعات القيمة ونظرية التوازن الاقتصادي العام، إلا أن نظريته في السكان كانت مع ذلك موضع قبول شبه عام بين الاقتصاديين الكلاسيك، الذين كانوا يعبرون في كتاباتهم عن وعي الطبقة البورجوازية الصناعية الوليدة.

والحقيقة أن القبول الذي حظيت به نظرية مالتوس عن السكان لدى الاقتصاديين الكلاسيك لم يكن مصادفة عابرة. فهناك، من داخل صلب هذه النظرية، مجموعة معينة من الفروض والأسس الفكرية والإيديولوجية التي كانت تتفق وتنسجم مع البناء الكامل للفكر الاقتصادي الكلاسيكي البورجوازي آنذاك.

1- يأتي في مقدمة ذلك، الطابع الأزلي والأبدي الذي أضفاه مالتوس على نظريته. حيث نادى بأن قانون السكان الذي تحدث عنه إنما هو قانون طبيعي، ذو صفة مستقلة عن طبيعة النظام الاجتماعي السائد. وكان هذا الادعاء يتمشى تماما مع إيمان الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية خارقة، تعلو فوق إرادة البشر وتسير أمور الكون والطبيعة والمجتمع.

2- أن قانون السكان، بالصياغة التي وضعها مالتوس، كانت تعطى تبريرا لسوء أوضاع الطبقة العاملة وبؤسها خلال المراحل الأولى من تطور الرأسمالية الصناعية. فمشاكل الفقر والجوع والبطالة وسؤ الصحة وانخفاض الأجور إنما ترجع-في رأي مالتوس-ليس إلى طبيعة النظام الرأسمالي، وإنما إلى مفعول قانون السكان. ونظرية مالتوس بهذا الشكل كانت تعطي للبورجوازية الصناعية سلاحا نظريا في يدها لتبرير سؤ أوضاع الطبقة العاملة.

3- وقد انعكست هذه الوظيفة التبريرية لنظرية مالتوس في النظرية التي وضعها ريكاردو عن الأجور؛ وهي النظرية التي عرفت باسم«نظرية الأجر الحديدي». حيث استند ريكاردو في صياغته لنظرية الأجور على قانون مالتوس في السكان. ذلك أنه انطلاقا من هذا القانون رأى ريكاردو أن الأجر الطبيعي للعمال يتحدد، في الأجل الطويل، عند مستوى معين لا يتعداه. هذا المستوى هو الحد الأدنى الضروري للمحافظة على العمال

وتمكينهم من إعادة تجديد«جنسهم»-وذلك على حد تعبير ريكاردو نفسه. ومن ثم فالأجور تتحدد على أساس أجر الكفاف، الذي يتحدد بدوره أساسا بمستوى أسعار المواد الغذائية الزراعية. فإذا ارتفع أو انخفض الأجر الطبيعي عن هذا المستوى الكفافي، فإن هناك قوى طبيعية موجودة في«النظام» ومن شأنها أن تعيد، بطريقة تلقائية، مستوى الأجر إلى مستواه الأدنى الضروري. فمثلا، إذا ارتفعت أجور العمال عن هذا الحد الأدنى الكفافي، لأدى ذلك حسب رأي ريكاردو، إلى زيادة عدد السكان، حيث تكثر زيجات العمال ويترتب على ذلك زيادة النسل وزيادة عرض العمل في الأجل الطويل بنسبة أكبر من نسبة زيادة الطلب عليهم، ومن ثم يحدث فائض عرض في عنصر العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور بشكل متتال إلى أن تستقر عند مستوى أجر الكفاف. وإذا حدث، على العكس من ذلك، أن انخفضت الأجور الحقيقية المدفوعة للعمال إلى مستوى أقل من مستوى أجر الكفاف، فإن ذلك يؤدي إلى سؤ الأحوال الصحية للعمال، فتنتشر الأمراض، ويرتفع معدل الوفيات بينهم، كما تقل زيجاتهم، وبالتالي يقل نسلهم، الأمر الذي يتسبب، في الأجل الطويل، في حدوث نقص ملموس في عرض العمل.. . ومن هنا سيوجد فائض طلب (= نقص في العرض) في سوق العمل في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور بشكل مستمر، إلى أن تستقر عند مستوى أجر الكفاف. [18].

4- ولما كان الأجر الطبيعي الكفافي، يتحدد على أساس أسعار المواد الزراعية الغذائية، فإن ارتفاع أسعار هذه المواد، يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع هذا الأجر الطبيعي معبرا عنه بالنقود. ولما كان ارتفاع أسعار الغلال الزراعية، في المراحل الأولى من تطور الرأسمالية الصناعية، يفرض قيدا على إمكانيات تراكم رأس المال في الصناعة، لأن مستوى الأجر يحدد مستوى الربح، وهذا الأخير يحدد مستوى التراكم، فإن نظرية مالتوس في السكان، أعطت بطريق غير مباشر، لم يكن في وعي مالتوس حينما صاغ هذه النظرية، سلاحا نظريا في يد الطبقة البورجوازية الصناعية للمطالبة بالسماح باستيراد الغلال من العالم الجديد مع عدم فرض رسوم جمركية على هذه الغلال، وذلك حتى تنخفض نفقات المعيشة، وبالتالي الأجور. وقد تمكنت البورجوازية من تحقيق ذلك من خلال إسقاط قوانين الغلال. وهو

أمر كان يتعارض بالتأكيد مع مصالح طبقة ملاك الأراضي التي كان مالتوس يدافع عنها.

انعكاس نظرية مالتوس في رؤية الكلاسيك لمستقبل النمو الاقتصادي:

قلنا آنفا، إن الاقتصاديين الكلاسيك قد قبلوا، بصفة عامة، الأفكار الأساسية التي توصل إليها روبرت مالتوس في تحليله للمشكلة السكانية. ومن الثابت أن الخطوط العريضة التي رسمها الاقتصاديون الكلاسيك لمستقبل النمو في الاقتصاد الرأسمالي كانت تعتمد، بشكل رئيسي، على أفكار مالتوس في السكان. بل يمكن القول، أن الرؤية المالتوسية في مجال السكان كانت هي محور تحليل الكلاسيك لديناميكية عملية النمو، بل هي نواة هذا التحليل. ولهذا انعكست الرؤية التشاؤمية لمالتوس في رؤية الكلاسيك لمستقبل نمو الاقتصاد الرأسمالي. حيث انتهوا إلى نتيجة تشاؤمية أيضا، فحواها أن يتحول الاقتصاد القومي، عبر الأجل الطويل، من اقتصاد حركي، متنام، إلى اقتصاد ساكن يخيم عليه الركود [19]. وكانت هذه النتيجة محصلة للمزج الذي قاموا به بين نظرية التوزيع ونظرية السكان. والحق أن تلك الروح التشاؤمية التي سادت هذا التحليل-كما سنرى حالا-كانت من ضمن الأسباب القوية التي على ضوئها اصبح علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي يوصف بأنه«العلم الكئيب» The Dismal Science.

والآن.. لنرى كيف ترك مالتوس بصماته واضحة على رؤية الكلاسيك لمستقبل النمو الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي.

وبادئ ذي بدء، ينبغي التنويه؛ بأن الاقتصاد الرأسمالي عند الكلاسيك (وبالذات عند ديفيد ريكاردو) هو عالم مليء بالحركة والتغير. فالرأسماليون يميلون دائما إلى التوسع. إذ كلما جمعوا قدرا من الأرباح (الفائض) التي تنتج من الفرق بين تكاليف الإنتاج المدفوعة والإيرادات المحصلة، كلما زادت استثماراتهم. حيث يبنون مصانع جديدة ومنشآت عامرة بالآلات والعمال والمواد الخام. وهذه الاستثمارات، التي هي سر تقدم المجتمع والعامل الجوهري في زيادة حجم الناتج القومي، هي التي تحدد معدل التقدم الاقتصادي. ونظرا لأن العمال وأصحاب الأراضي لا يدخرون، فقد أعطى

ريكاردو، ومن قبله آدم سميث، للطبقة الرأسمالية أهمية كبرى في تحقيق هذا التقدم. وكلما زاد ميل الرأسماليين للتوسع، من خلال عمليات التراكم، كلما زاد طلبهم على العمال، مما يدفعهم إلى تخصيص جزء متزايد من فائضهم لكي يخصص لدفع أجور العمال الإضافيين.

بيد انه حينما يزيد طلب الرأسماليين على العمال، نتيجة لزيادة تراكم رأس المال، فلا بد أن تتجه الأجور نحو الارتفاع، وإذا ارتفعت أجور العمال، فإنها تصل إلى مستوى يفوق أجر الكفاف. وطبقا لقانون السكان الذي صاغه مالتوس، فإن طبقة العمال ما تلبث أن تتزايد من خلال زيادة مقدرتهم على الزيجات، فيرتفع معدل المواليد، الأمر الذي يفضي-عبر الزمن-إلى زيادة السكان زيادة كبيرة. وعندما يزيد عدد السكان، تتزايد بالتالي الحاجة إلى الغذاء، وبالذات السلع الزراعية الغذائية (الحبوب).

ولما كانت الأراضي الزراعية الخصبة التي توجد بالاقتصاد القومي محدودة، فإن ضغط السكان المتزايدين على الغذاء إنما يدفع أصحاب الأراضي القديمة إلى زيادة التكثيف الزراعي، أي العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بنفس المساحات الموجودة. بيد أن قانون الغلة المتناقصة، الذي آمن به الكلاسيك كقانون طبيعي، ما يلبث أن يعمل عمله. فترتفع تكاليف الإنتاج، ومع تزايد عدد السكان يلجأ أصحاب الأراضي إلى زراعة أراضي زراعية أقل خصوبة وإنتاجا. وهي أراض تزرع بتكلفة أعلى من الأراضي الخصبة القديمة. ولهذا ترتفع أسعار السلع الزراعية الغذائية. ويحقق أصحاب الأراضي، ذات الخصوبة الأعلى، ريعا متزايدا. والريع، كما هو معلوم، ليس مجرد ثمن يدفع لقاء استخدام عنصر الأرض، كما هو الحال بالنسبة للأجور التي تدفع ثمنا لقوة العمل، أو الفائدة التي تدفع كثمن لرأس المال، وإنما الريع هو دخل خاص يرجع في الواقع إلى أن الأراضي الزراعية ليست متساوية في إنتاجيتها.

بيد أن ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية يجبر العمال على تخصيص جانب متزايد من إنفاقهم على شراء هذه السلع، وبالتالي يقل طلبهم على السلع والمواد المصنعة التي أنتجها الرأسماليون، مما يزيد من صعوبات التصريف. ولكن الأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية لابد أن يجر معه ارتفاعا في معدلات الأجور النقدية المدفوعة

للعمال، حتى يمكنهم المحافظة على حياتهم وإعالة أطفالهم المتزايدين. ومن هنا يجبر الرأسماليون على زيادة الأجور. على أن الأجور، وإن كانت قد زادت من الناحية النقدية، إلا أن معدل الأجر الحقيقي يظل كما هو، نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية الزراعية.

ولما كان الكلاسيك قد اعتبروا أن مستوى الأجور هو الذي يحدد مستوى الأرباح، فإن ارتفاع الأجور عبر الزمن، من شأنه أن يؤدي إلى تدهور معدل الربح. والتحسينات الفنية التي يمكن أن تخفف من اتجاه الأرباح نحو التدهور في القطاع الصناعي هي ذات طابع مؤقت، بل إنه نظرا لأن الكلاسيك قد افترضوا حالة المنافسة الكاملة، فإنه من المفروض أن تؤدي هذه التحسينات إلى تخفيض الأثمان للسلع الصناعية، ومن ثم فإن إمكانياتها في وقف تدهور معدل الربح في الأجل الطويل هي إمكانية شبه معدومة.

وعبر الزمن، تتطور الصورة على نحو تشاؤمي مفجع. إذ تستمر أسعار السلع الزراعية في الارتفاع، وتجر معها ارتفاعات متتالية في معدلات الأجور النقدية (وليست الحقيقية) وتتدهور، من ثم، معدلات الربح ومن هنا تقل قدرة الرأسماليين على التراكم، وينخفض بالتالي معدل التقدم الاقتصادي. ويستمر النظام في هذا الاتجاه إلى أن تتوقف الأرباح، وينعدم التراكم، ويصبح معدل النمو صفرا. وهنا يدخل النظام في غياهب السكون والركود. هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة من هذا التطور، نظرا لاتجاه حجم الريع الذي يؤول إليهم نحو التزايد السريع مع تزايد السكان، رغم أنهم لم يفعلوا شيئا يستحق. ولهذا لم يكن غريبا أن يبدي الاقتصاديون الكلاسيك عداءهم الشديد لطبقة أصحاب الأراضي.

هكذا إذن توصل الاقتصاديون الكلاسيك إلى تلك الصورة المظلمة التي تنتظر مصير الاقتصاد الرأسمالي في الأجل الطويل. وواضح أن هذه الصورة كانت نتاجا حتميا لمحصلة المزج الذي قاموا به بين نظرية التوزيع ونظرية مالتوس في السكان. ومن الواضح أيضا، أن الظلال الداكنة قد تراكمت في هذه الصورة من مصدرين أساسيين: الأول هو اتجاه معدل الربح نحو التدهور في الأمد الطويل نتيجة لتزايد الأجور والريع، والمصدر الثاني، هو افتراض المرونة التامة لعرض العمل تجاه التغير في معدل الأجر

طبقا لمبدأ مالتوس في السكان.

ويمكننا أن نوجز ملامح الصورة الدرامية التي رسمها الاقتصاديون الكلاسيك عن مستقبل النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ومدى قوة التأثير المالتوسي في رسم ملامح هذه الصورة من خلال الشكل رقم (1)

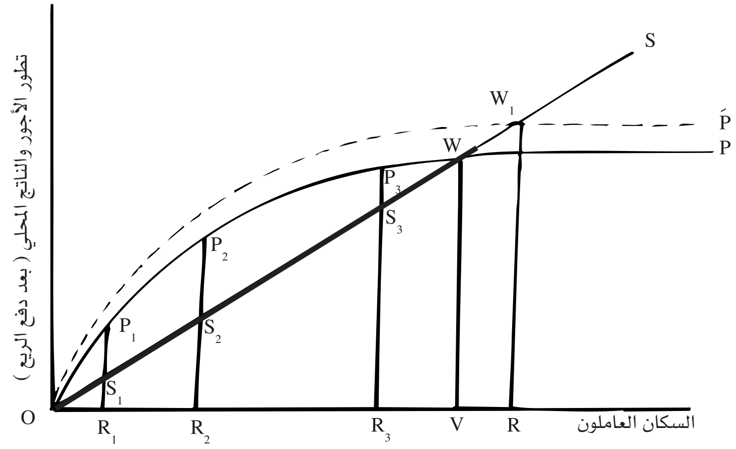

شكل رقم (1) مستقبل نمو الاقتصاد الرأسمالي كما تصوره الكلاسيك

في هذا الرسم [20] نقيس على المحور الرأسي تطور الأجور والناتج المحلي، بعد خصم الريع المدفوع لأصحاب الأراضي. كما نقيس على المحور الأفقي عدد السكان العاملين. أما الخط (O S) فهو يعبر عن تطور الأجور المدفوعة للعمال. وهو يأخذ شكل خط مستقيم لأنه يعكس فكرة معدل الأجر الحديدي أو أجر الكفاف التي آمن بها الكلاسيك. فمثلا، إذا كان عدد العمال صفرا، فإن الأجور المدفوعة تكون، بالطبع، صفرا. أما إذا كان عدد العمال مائة عامل، فإن جملة الأجور المدفوعة هي عبارة عن حاصل ضرب مائة عامل في مستوى أجر الكفاف. وليس يخفى، أن مستوى أجر الكفاف يمكن تعيينه من واقع هذا الشكل إذا ما حسبنا ميل الخط (O S) وذلك من خلال ناتج قسمة (V W/O V) أي ناتج قسمة الأجور المدفوعة على عدد العمال.

أما المنحنى (OP) فهو يصور تطور حجم الناتج المحلي بعد دفع الريع. وهذا المنحنى ينطلق من نقطة الأصل، متصاعدا إلى أعلى من الشمال إلى

اليمين، إلى أن يأخذ وضع التوازي مع المحور الأفقي، وذلك بسبب افتراض الكلاسيك سريان قانون الغلة المتناقصة وبسبب افتراضهم زيادة حجم الريع مع تزايد عدد السكان.

فإذا افترضنا الآن، أن عدد السكان العاملين هو (OR_1) فإننا نجد أن حجم الناتج المحلي، بعد دفع الريع، يكون مساويا للمسافة (R_1P_1) وهنا نجد أن الأجور المدفوعة تمثل (R_1S_1) أما حجم الفائض أو الربح الذي يتبقى للرأسماليين فإنه عبارة عن:

حجم الربح = حجم الناتج-الأجور المدفوعة = $R_1P_1 - R_1S_1$

أما إذا تزايد السكان إلى (OR_3) فإن حجم الناتج يكون (R_3P_3). ومن هذا الحجم يدفع الرأسماليون أجورا مقدارها (R_3S_3) ويتبقى لهم فائض يساوي (S_3P_3) ونلاحظ من الرسم، أن حجم الأجور المدفوعة بدأ يتزايد على نحو واضح بسبب تزايد أسعار السلع الزراعية (ومن ثم بسبب تزايد حجم الريع) بينما تناقص حجم الفائض أو الربح بشكل واضح. بيد أن الرأسماليين يستمرون في الاستثمار طالما لم ينخفض معدل الربح دون المستوى المقبول المحفز للاستثمار.

وإذا وصل عدد السكان العاملين إلى (OV) فهنا نجد أن حجم الناتج يكون قد وصل إلى (VW) ولكن عند هذا المستوى نجد أن الأجور أصبحت تلتهم كل حجم الناتج (بعد دفع الريع) وبذلك تختفي الأرباح كلية، ويصبح معدل الربح صفرا، ولا يوجد أي فائض يخصص للاستثمار. ولهذا يتوقف النمو الاقتصادي، ويكون النظام بذلك قد دخل حالة السكون والركود.

أما إذا افترضنا أن التقدم الفني سوف يعمل على زيادة مستوى الإنتاجية، ومن ثم زيادة حجم الناتج، فإن الكلاسيك قد نظروا إلى مفعول هذا العامل على أنه شيء مؤقت، يمكن أن يؤخر وصول الاقتصاد القومي إلى نقطة الركود، ولكن من غير المتصور أن يحول دون الوصول إلى هذه النقطة. ولهذا يمكن تصور منحنى جديد لتطور الناتج (وهو المنحنى OP') يعلو المنحنى القديم، للدلالة على أثر التقدم الفني في زيادة مستوى الإنتاجية. وهنا نجد أن كل ما حدث، هو أن نقطة الركود الجديدة W' قد انتقلت إلى يمين نقطة الركود القديمة (W). وفي هذه الحالة يكون من شأن التقدم الفني، انه قد زاد من مقدرة الاقتصاد القومي على إعالة عدد إضافي من

السكان يقدر بحوالي (VR). أما بعد ذلك، فالنمو الاقتصادي مستحيل، بسبب انعدام الربح، ومن ثم انعدام تراكم رأس المال. وهنا تنعدم قدرة الاقتصاد القومي على تحمل أي سكان إضافيين.

تلك هي الصورة التي رسمها الاقتصاديون الكلاسيك (وبالذات ريكاردو) حول مستقبل النمو في الاقتصاد الرأسمالي. وواضح لنا تماما مدى قوة البصمات المالتوسية على هذه الصورة. ومما لا شك فيه أن هذه الصورة التشاؤمية عن المستقبل الذي سيؤول إليه المجتمع الرأسمالي، كانت صدمة للبورجوازية الصناعية. ومع ذلك، فإن هذه الصورة الكئيبة لم يهتم بها أحد حينما كتب ريكاردو أفكاره في هذا الخصوص. فهي تتعلق بالأمد الطويل، بينما الرأسمالية كنظام اجتماعي وليد كانت، آنذاك، في شرخ الشباب، وكانت تشق طريقها صعدا في معارج النماء. ولهذا ظل الحوار بين ريكاردو ومالتوس حول هذه القضايا حبيسا في إطار الجدل العلمي والرسائل المتبادلة بينهم. ولم يكن يعني البورجوازية منه شيء خصوصا وان القوانين الأخرى التي اكتشفها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، بخلاف قانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض على المدى الطويل، قد سلحتها بأسلحة فكرية حادة، خاضت بها أشرس المعارك ضد أصحاب الأراضي الزراعية وضد الطبقة العاملة وضد شتى ألوان التدخل الحكومي.

القسم الأول

امتداد الظلال الماتوسية على الفكر السكاني

امتداد الظلال المالتوسية على الفكر السكاني

أدت الرؤية المالتوسية في السكان مهمتها التاريخية بنجاح في الوقت الذي ظهرت فيه من خلال ادعائها بأن مشاكل الفقر والجوع والبطالة وسوء الأحوال الصحية والسكنية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، إلى آخره؛ هي مشاكل حتمية ولا ذنب للنظام الرأسمالي فيها. فهي تعود إلى مفعول التسابق غير المتكافئ بين نمو أعداد السكان ونمو موارد الغذاء. وكان هذا غاية ما تتمنى أن تتسلح به الطبقة البورجوازية الصناعية الصاعدة في صراعها ضد مصلحة ملاك الأراضي الزراعية والطبقة العاملة وضد أشكال التدخل الحكومي. ولهذا لم يكن من المصادفة أن تدخل نظرية مالتوس في السكان ضمن صلب تكوين المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي، وهي المدرسة التي عبرت أحسن تعبير عن مصالح البورجوازية الصناعية وحاولت أن تكتشف تناقضات نموها وأن تحل هذه التناقضات لصالحها.

وقد رأينا فيما تقدم، أن مالتوس في رؤيته التشاؤمية للمشكلة السكانية قد اعتمد على

مرتكزين أساسيين، الأول هو اعتباره أن السكان متغير مستقل، لا علاقة له بالنظام أو بالمحيط الاجتماعي الذي يتواجد فيه، والثاني هو قانون الغلة المتناقصة. وحينما أدخل الاقتصاديون الكلاسيك تلك الرؤية المالتوسية في تحليلهم لمستقبل النمو في الاقتصاد الرأسمالي من خلال دمجها مع نظرية التوزيع، انتهوا إلى تلك النتيجة المفجعة التي تنص على أن المصير الذي ينتظر الاقتصاد الرأسمالي هو الركود وتوقف النمو. وكانت تلك النتيجة هي استخلاص منطقي سليم، ناتج من البناء النظري المتماسك الذي أقام عليه الكلاسيك رؤيتهم الشاملة للظاهرة الاقتصادية. فقد أدرك الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يعتمد على معدل التراكم الرأسمالي، وأن معدل التراكم الرأسمالي يتوقف على مستوى الأرباح، وأن مستوى الأرباح يتوقف على مستوى الأجور المدفوعة للعمال، وأن مستوى الأجور يتوقف على مستوى أسعار السلع الزراعية الغذائية (الحبوب)؟ وأن مستوى أسعار السلع الزراعية يحدد مستوى الريع. هنالك كان إحساسهم العميق بضرورة دراسة تطور الأنصبة النسبية للناتج المحلي الإجمالي بين طبقات المجتمع لكي يكتشفوا قوانين التوزيع المحددة للتطور الاقتصادي في النظام الرأسمالي. ولهذا لم يكن غريبا، في ضوء هذه النظرة الواعية، أن يكتب ديفيد ريكاردو في رسالة بعث بها إلى روبرت مالتوس، يقول فيها «إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها؛ وإنما هو بحث في القوانين التي تحدد تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي تشرك في تكوينه [1]».

وبعد أن توطدت دعائم النظام الرأسمالي الصناعي من الناحية الاقتصادية: من خلال التوسع في زيادة الناتج الصناعي وتراكم رأس المال، ومن الناحية الاجتماعية: من خلال تفكيك وتحطيم أطر ومؤسسات وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، ومن الناحية السياسية. من خلال استيلاء البورجوازية الصناعية على السلطة في أكبر بلدين رأسماليين، وهما إنجلترا وفرنسا [2]،.. إذا بالفكر الاقتصادي البورجوازي يتراجع على نحو ملحوظ عن بحث قضايا العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، وأبعدت من مدار البحث «القضايا المفزعة» التي سكب الكلاسيك أضواءهم عليها، مثل المشكلة السكانية، الغلة المتناقصة، مصير النظام الرأسمالي، والصراع الطبقي بين الرأسماليين وملاك الأراضي الزراعية والعمال. وجاء بعد ذلك صف طويل

من الاقتصاديين الذين راحوا يخففون من حدة الصورة التي رسمها الاقتصاديون الكلاسيك، إما من خلال تحسينها أو تبريرها، وإما من خلال إهمال هذه القضايا أساسا من مدار البحث في الاقتصاد السياسي، مع إشاعة جو من التفاؤل حول مختلف القضايا المبحوثة. كانت مهمة هؤلاء الاقتصاديين هي الترويج للنظام الرأسمالي والدفاع عنه على أساس أنه يمثل نهاية المطاف، وقمة التطور؛ وذروة التاريخ [3].

وما يعنينا الآن، هو البحث في موقف هذا الصف من الاقتصاديين من المشكلة السكانية. بيد أنه نظرا لاتساع المسافة الزمنية التي تفصل بين عصر مالتوس وبين هؤلاء الاقتصاديين؟ ونظرا لوجود فروق مختلفة بين آرائهم في المشكلة السكانية، فسوف نعمد فيما يلي إلى دراسة آرائهم كما تشكلت في إطار المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها. ولهذا سوف نترسم في هذا المبحث دراسة هذه المدارس طبقا للتقسيم التالي:

أولا-مدرسة الاقتصاد المبتذل.

ثانيا-المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيك).

ثالثا-المدرسة الكينزية.

رابعا-المدرسة البيولوجية.

خامسا-المالتوسية الحديثة.

وهاك الآن تحليلنا لهذه المدارس.

1 المشكلة السكانية لدى الاقتصاد المبتذل

لم يمض جيل على نشر كتاب ريكاردو «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب»، حتى بدأت السحابة السوداء الريكاردية التي كانت تحلق في الأفق، تخف حدتها بشكل واضح. فالخوف من أن تؤدي الغلة المتناقصة في الزراعة إلى ارتفاع تكاليف المواد الغذائية، ومن ثم ارتفاع أجور العمال وزيادة حجم الريع، بدأ يتبدد أمام التقدم التكنولوجي في الزراعة واكتشاف المواد الغذائية الهائلة عبر البحار، والسيطرة على المستعمرات المليئة بالخيرات. ومن هنا لم يعد هناك مبرر من الناحية العملية للخوف من احتمالات زيادة الأجور وانخفاض الأرباح وتدهور التراكم ومعدلات الربح، بعد أن ظهرت الإمكانات الضخمة التي وفرتها الكولونيالية الرأسمالية. ومن ناحية أخرى، تغيرت صورة مالك الأرض الأرستقراطي، تحت تأثير الضربات الشديدة التي وجهها إليه النظام الجديد. فمالك الأرض، كما يقول بول باران «إما أنه قد أزيح من ضيعته لعجزه عن الموازنة بين إيراداته ونفقاته وتسديد ما عليه من ديون، أو أنه تحول هو نفسه

إلى رجل أعمال رأسمالي، يدير مشروعه الزراعي بنفس الطريقة التي يدير بها الرأسماليون بالمدن مشروعاتهم الصناعية [4]». ومن هنا خفت النزعة المعادية للإقطاع، بعد أن انهارت علاقات الإنتاج الإقطاعية وزحفت الرأسمالية على القطاع الزراعي.

لكن أحوال العمال الصناعيين كانت لا تزال سيئة، سواء من حيث انخفاض مستوى أجورهم، وكثرة عدد الساعات التي يعملونها، وسوء أحوالهم الصحية والسكنية [5] فضلا عن اتساع نطاق تشغيل النساء والأطفال (16)، إلى آخره. وبدأت الأزمات الاقتصادية الدورية[7] تحدث من فترة لأخرى (كل عشر سنوات تقريبا) لتلقى بألوف من العمال على قارعة الطريق بلا عمل أو دخل. وهي ظاهرة لم يعايشها الاقتصاديون الكلاسيك، وكانوا لا يتصورون إمكان حدوثها، بسبب إيمانهم بقانون ساي للأسواق، الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، ومن ثم فإنه من المستحيل أن تحدث أزمات إفراط إنتاج عامة. وضاعف من حرج الموقف حدوث تمردات مختلفة وهبات عفوية قام بها العمال والمشردون والمسحوقون، فقاموا بتحطيم بعض الآلات ونهبوا المحال وبيوت أرباب الأعمال. وقد قمعت هذه الاضطرابات من جانب البوليس بالعنف الذي لا رحمة فيه.

وإزاء هذه الأوضاع القاسية، لم تكن البورجوازية الصناعية معنية إلا بتكديس أرباحها وتحويلها إلى تراكمات رأسمالية. وفي عام 1836 كتب أحد الصناعيين (ميميريل) يقول: «أن وضع العمال ليس سيئا .. . وعملهم ليس مضنيا، لأنه لا يتجاوز 13 ساعة في اليوم، ومن يرثى له هو صاحب المصنع، لأن أرباحه ضئيلة [8]».

في ظل هذا الجو المفعم بالاضطرابات وتردي الأحوال الاجتماعية، قام عدد من المفكرين الإنسانيين بالنقد الشديد لهذه الأحوال، وحملوا لواء الدعوة إلى إحداث إصلاحات اجتماعية تكون أكثر رحمة وعدالة ورفقا بأحوال العمال والفقراء. وكانت تلك الدعوة هي الاشتراكية الخيالية التي دعا إليها كل من سان سيمون (1760- 1825) وشارل فورييه (1772- 1838) وبيير جوزيف برودون (1809- 1865) ولاسال (1825- 1864) ولوي اوجست بلانكي (1805- 1881) ورود بروتس (1805- 1875). وقد أجمعت أفكار هؤلاء الكتاب على مساوئ النظام الرأسمالي، ولكنها عجزت عن أن تهتدي إلى

السر الكامن وراءها. ومن ثم عجزت عن الوصول إلى الحلول أو البديل الأفضل. وظنوا أنه يمكن عن طريق الإقناع والدعاية أن يتحقق التغير الاجتماعي المنشود وتتلاشى عيوب النظام الرأسمالي. ومع أن أفكار الاشتراكيين الخياليين قد انتشرت انتشارا محدودا في عصرهم بين صفوف المثقفين والبورجوازية الصغيرة وبعض أفراد الطبقة الأرستقراطية؛ إلا أن البورجوازية الصناعية كانت تنظر إلى آرائهم بخوف واضح، نظرا لما احتوته كتاباتهم من نقد شديد لمساوئ النظام الرأسمالي وما يتسم به من عدم عدالة في التوزيع. كما أزعجتها أيضا نبرة الهجوم الواضحة التي شنها هؤلاء الكتاب على الملكية الخاصة والدخول المرتفعة التي لا تقابلها جهود تذكر وتعاطفهم الشديد مع أحوال العمال والبؤساء.

وعلى صعيد الاقتصاد السياسي بدأ عدد من الاقتصاديين في ذلك الوقت يتخذ موقف الدفاع عن الطبقة العاملة ومصالحها ومحاولة تثقيفها وبث الوعي بين صفوفها، متخذين في ذلك موقف النقد اللاذع للنظام الرأسمالي. وهنا تبرز أمامنا ثلاثة أسماء لامعة هي، وليام تومبسو (1782-1833) وجون جراي (1799- 1850) وتوماس هودجسكين (1778- 1869). وكانت الأعمال الفكرية التي كتبها هؤلاء الاقتصاديون تأخذ بنظرية العمل في القيمة، وتشير إلى مدى الاستغلال الواقع على العمال بسبب نظام الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وأن السر الكامن وراء شيوع حالات الفقر والبطالة وسوء الأحوال الإجتماعية إنما يرجع إلى علاقات التوزيع الجائرة التي خلقها هذا النظام. وعندما ظهرت الأعمال الفكرية لهؤلاء الاقتصاديين الثلاثة، أحدثت صدى مفزعا لدى البورجوازية الصناعية. ولما كانت أفكار هؤلاء الاقتصاديين قد اعتمدت أساسا على منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (آدم سميث وديفيد ريكاردو) فقد ظهرت الحاجة ماسة لاتخاذ موقف نقدي مضاد من تلك المنجزات، وبالذات فكر ديفيد ريكاردو. ولهذا لم يكن غريبا أن تشهد السنوات العشرة بعد وفاة ريكاردو (من 1823 حتى 1833) هجوما ضاريا على أفكاره، قاده عدد من الاقتصاديين المجهولين. وطرحوا على بساط البحث قضية ما إذا كانت المبادئ التي أشار إليها ريكاردو صحيحة أم أنها تحتاج إلى تصحيح وإعادة نظر؟

وجاءت الإجابة من خلال صف طويل من الأعمال الفكرية التي نشرها

عدد بارز من الاقتصاديين. وكان هذا الصف هو ما تواضع الفكر على تسميته بمدرسة الاقتصاد المبتذل، نظرا لأن فكرهم قد انحصر أساسا في تبرير النظام الرأسمالي، ومحاولة الاعتذار غير المبرر عن المساوئ التي لازمته. وقد استند هذا الصف من الاقتصاديين على بعض منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وخصوصا ما كان منها متعلقا بتحبيذ نظام المنافسة وحرية العمل والتبادل وشجب التدخل الحكومي، والنظر إلى الرأسمالية على أنها نظام يحقق التجانس بين الفرد والمجتمع، وأن القوانين التي تسير هذا النظام هي قوانين طبيعية خالدة تتفق والطبيعة البشرية. بيد أنهم في نفس الوقت تنكروا لأهم منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وهي نظرية القيمة وقوانين التوزيع التي تعكس الصراع والتناقضات الطبقية. وراحوا من خلال هذا الموقف، يخففون من غلواء التشاؤم الذي طغى على تحليل ريكاردو، وخصوصا ما كان منه متعلقا بمستقبل النمو السكاني والنمو الاقتصادي.

ومهما يكن من أمر، فسوف نهتم في الصفحات القادمة بإبقاء الضوء على أفكار هذا الصف من الاقتصاديين في المشكلة السكانية، لنتعرف على مدى بعدها أو قربها من فكر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وقد وقع اختيارنا على عدد لامع من هؤلاء الاقتصاديين، وهم جان باتست ساي، وماكولوخ، ووليم ناسوسنيور، وفريدرك باستيا، وفيلهلم روشر. ثم نتعرض في النهاية لفكر جون ستيوارت مل، باعتباره يمثل أحسن خلاصة مركزة لفكر هذا الصف من الاقتصاديين.

1 - جان باتست ساي:

يرى بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي، أن جان باتست ساي (1767- 1832) حينما نشر رسالته في الاقتصاد السياسي في عام 1803 لم يكن قد تعرف بعد على أفكار روبرت مالتوس في السكان [9]. بيد أنه حينما تعرض للقضية السكانية، وخصوصا في الفصل السادس والأربعين من الجزء الأول من رسالته؛ المتعلق ببحث العلاقة القائمة بين السكان والإنتاج، نراه يردد، تقريبا، نفس الأفكار المالتوسية، إذ يرى أنه بالنسبة لكل الكائنات الحية تميل الأعداد للتكيف دائما مع القدرة في الحصول على الغذاء. ولكن

بالنسبة للمجتمع البشري فإنه يعتقد أن القوة الجنسية عند البشر تميل لأن تجعلهم يتزايدون بمعدلات أعلى من الوسائل اللازمة لإعاشتهم. ومن هنا لا بد أن تكون ثمة موانع أخلاقية وغير أخلاقية للحد من عدم التناسب بين عدد السكان ووسائل المعيشة. ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى أن ساي كان يرى في تزايد الأعداد البشرية ميزة معنية، فقد ذكر أن الأمم ذات الحجوم السكانية الكبيرة تستطيع أن تطبق مبدأ تقسيم العمل، ومن ثم التخصص، وهو أمر ينعكس على تزايد قدرتها على الإنتاج. وكان يرى أن القاعدة العامة التي تحكم التزايد السكاني هي حجم ما ينتجه المجتمع. وفي كتابه الثاني [10] وبعد فترة من المراسلات التي أجراها مع روبرت مالتوس [11]، أصبحت نظرة ساي للقضية السكانية تتسم بطابع مالتوسي صارخ، إذ نراه يقرر أن الحدود التي يقف عندها تزايد البشر وسائر الكائنات الحية ليست هي الحروب أو المجاعات أو الأوبئة، وإنما مدى توافر الغذاء والمساحة التي يمكن العيش فيها. وبناء عليه فليست هناك جدوى من محاولة تنظيم أعداد البشر من خلال الإجراءات المباشرة ما لم يبذل المجتمع جهدا واضحا لزيادة وسائل الغذاء. وهنا يردد، تقريبا، نفس ما قاله مالتوس بشأن قانون الغلة المتناقصة، ويبدي شكوكه في أن تتمخض التحسينات الفنية في الزراعة والصناعة عن تزايد مستمر في الطاقات الإنتاجية على النحو الذي يجعل التزايد السكاني لا نهائيا. وفيما يتعلق بالأجور، اعتنق جان باتست ساى نظرية أجر الكفاف، أو الأجر الحديدي التي كانت شائعة في ذلك الوقت، والتي كانت تنص على أن معدلات الأجور تتحدد في المدى الطويل بذلك المستوى اللازم للحصول على ضروريات الحياة. بيد أنه أضاف، أن حد الكفاف يتحدد ويتأثر بعادات الناس الاستهلاكية وبما يعتبرونه ضروريا للحياة. ومن هنا يمكن أن يعد ساى من أنصار نظرية معدل الأجر الطبيعي.

2- جون رمزي ماكولوخ:

كانت القضية الأساسية التي اهتم بها جون رمزي ماكولوخ (1789- 1864) في مجال السكان هي ما إذا كان السكان يتزايدون على نحو أسرع من تزايد تكوين رأس المال [12]. وكان يرى، أنه في البلاد الحديثة النمو يؤدي

التقدم في الصناعة وتزايد تكوين رؤوس الأموال إلى خلق إمكانات تجاري التزايد السكاني. أما في البلاد التي تكون قد نمت، وتكون الصناعة فيها قد أرسيت دعائمها، فإن الغلة المتناقصة تؤدي إلى عدم إمكان مجاراة النمو السكاني المتزايد، فيعم الفقر ويصبح البلد فقيرا. وحينما يصل التزايد السكاني مدى معيننا بعيدا، فإنه لا محالة من حدوث أحد البديلين اللذين تحدث عنهما مالتوس، أي ضرورة تطبيق الموانع الوقائية التي من شأنها الحد من زيادة معدل المواليد، أو أن تطبق الموانع الإيجابية التي تؤدي إلى معدل زيادة الوفيات (كالحروب والأوبئة والمجاعات، إلى آخره). [13].

وقد ظلت وجهة نظر ماكولوخ السابقة على حالها لا تتغير على مدى الطبعات الثلاثة من كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي». بيد أنه في الطبعة الثالثة التي ظهرت عام 1843 يتحول رأي ماكولوخ إلى اتجاه أقل حدة في تشاؤمه فيما يتعلق بالمشكلة السكانية. ولهذا نراه في مقدمة الطبعة الثالثة من كتابه المذكور يشير إلى أنه بالرغم من الزيادة السكانية الكبيرة التي حدثت في دول أوروبا الصناعية إلا أن ثمة تحسنا كبيرا قد طرأ على الأحوال المعيشية للسكان، بسبب الاستخدام الموسع الذي حدث للعمالة في شتى المجالات، وبسبب التقدم الفني الحادث في الفنون الإنتاجية في الصناعات. وبدأ ماكولوخ يميل للاعتقاد بأنه في ظل هذا التقدم، يقوم السكان بتطبيق الموانع الوقائية بشكل اختياري، وأن تلك الموانع كفيلة بأن تجنب المجتمع مشكلة الاكتظاظ السكاني، وأن يحافظ المجتمع على التناسب الموجود بين عدد السكان وعرض المواد الغذائية.

وفيما يتعلق بمدى مفعول قانون الغلة المتناقصة وتأثيره على النمو السكاني، يلاحظ أن ماكولوخ قد بدأ متشائما في الطبعة الأولى من كتابه (1825) ثم بدأ يميل للتفاؤل في الطبعة الثالثة (1843). وفي الطبعة الأولى كان يعتقد أن الأراضي الخصبة في العالم محدودة وأنه مع التزايد السكاني يضطر المجتمع إلى زراعة أقل خصوبة، وتزيد بذلك مساحة الأراضي غير الجيدة، ومن هنا ترتفع التكاليف والأسعار. وكان يرى أنه ليس بإمكان ا لتقدم في الآلات والتحسينات الفنية أن تعوض ارتفاع نفقات الإنتاج في الأراضي غير الجيدة. أما في الطبعة الثانية فنراه يميل للتخفيف من حدة هذا التشاؤم، حيث يرى أن التقدم الفني عبر الجل الطويل يمكن، إلى حد

ما، أن يعوض التزايد في ارتفاع النفقة الناجم عن اللجوء إلى زراعة أراضي اقل خصوبة.

وفيما يتعلق بمدى تأثير زيادة عدد السكان على الأسعار، يعتقد ماكولوخ أن هذا التأثير يتوقف على شروط عرض السلع. ففي حالة السلع ذات العرض المحدود، فإن الزيادة السكانية وما يأتي في ركابها من تزايد في الطلب نجد أن الأسعار تميل للارتفاع. بيد أن هذا الارتفاع يتوقف مباشرة على العلاقة القائمة بين العرض والطلب. أما إذا كان عرض السلع غير محدود، أي يمكن زيادته في الأجل القصير والمتوسط، وأن الزيادة في العرض لن تكون مصحوبة بتزايد في التكاليف، فإنه من غير المتوقع أن تحدث الزيادة في السكان والطلب أي تأثير على أسعار هذه الطائفة من السلع. أما إذا كانت تكاليف الإنتاج ستتزايد مع زيادة حجم الإنتاج فإن الأسعار سترتفع. أي أن هذه الطائفة من السلع تتوقف أسعارها على كلفة إنتاجها. ومن هنا يخلص ماكولوخ إلى أنه لا يوجد نمط أو نموذج وحيد لتأثير السكان على الأسعار. فهناك أسعار سلع يمكن أن ترتفع، وهناك أسعار سلع أخرى يمكن أن تبقى ثابتة. إن تأثير الزيادة السكانية على الأسعار بالارتفاع يحدث في تلك الحالات التي يكون فيها الإنتاج خاضعا لقانون تناقص الغلة (= قانون تزايد التكاليف).

وحينما تناول ماكولوخ قضية التوزيع، أي بحث إشكالية تطور الأنصبة النسبية للريع والأجور والأرباح من الناتج المحلي عبر الزمن، وعلاقة ذلك بنظرية السكان، نراه يردد تقريبا نفس المنهج الريكاردي الذي يقرر أنه مع تزايد السكان يضطر المجتمع إلى زراعة أراض أقل جودة، فترتفع أسعار السلع الزراعية، ومن ثم أجور العمال. ويكون من شأن ذلك تناقص الأرباح وتزايد الريع. بيد أنه، على خلاف ريكاردو، كان يؤمن بأن التحسينات الفنية في القطاع الزراعي يمكن لها أن ترفع من مستوى الإنتاجية، وأن تقلل من حدة مفعول قانون الغلة المتناقصة وذلك لفترة من الزمن. أما في الأجل الطويل فإن ضغط النمو السكاني، واللجوء إلى زراعة أراض أقل خصوبة من شأنه أن يرفع من أسعار السلع الزراعية ويغير من نمط التوزيع. وفي الطبعة الأخيرة من كتابه راح يؤكد على أن التقدم الفني من شأنه أن يؤخر من مفعول قانون الغلة المتناقصة. ولكنه يقرر أنه ليس من المتصور أن

يستمر التزايد السكاني بلا نهاية في ظل انطباق هذا القانون.

وفيما يتعلق بالأجور، يفرق ماكولوخ بين معدل الأجر الطبيعي Natural وبين معدل الأجر السوقي أو الفعلي Actual. إذ يتحدد المعدل الأول بتكلفة إنتاج المواد الغذائية والسلع الأخرى التي تدخل في استهلاك العامل وأسرته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ماكولوخ في مؤلفه عن الأجور [14] قد أشار إلى أن المقصود بمعدل الأجر الطبيعي ليس هو أجر الكفاف (أو القانون الحديدي للأجور) كما جاء عند ريكاردو والذي يحدد هذا الأجر بما يكفي لسد رمق العمال وعائلاتهم ويمكنهم من تجديد نشاطهم ونسلهم؛ وإنما المقصود به ذلك المستوى الكافي الذي يمد العمال وعائلاتهم بالسلع والمواد الضرورية التي تدخل في عاداتهم الاستهلاكية. ومن هنا فإن هذا المستوى يعتمد على عاملين، أولهما هو تكلفة الحصول على الضروريات، وثانيهما هو العادات الاستهلاكية للعمال. أما معدل الأجر الفعلي، السائد في فترة معينة، فيتوقف على أحوال العرض والطلب في سوق العمالة. وهذا السعر من النادر أن يكون متطابقا مع معدل الأجر الطبيعي. فالأمر الغالب هو أن يكون معدل الأجر الفعلي أعلى من معدل الأجر الطبيعي. وكان ماكولوخ يعتقد، أنه إذا ارتفعت أسعار الضروريات فلا بد أن ترتفع الأجور. وإذا لم ترتفع الأجور في هذه الحالة، فسوف يكون من الصعب توفير الضروريات للعمال، الأمر الذي سيؤدي إلى سوء تغذيتهم وتفشي الأمراض والوفيات فيما بينهم، فتقل، من ثم، زيجاتهم ونسلهم. وليس يخفى أن هذا التحليل، يتفق تماما مع مالتوس في هذا الخصوص. لكن ماكولوخ كان، على خلاف مالتوس، يحبذ الأجور المرتفعة ولا يرى فيها أي ضرر للعمال أو الرأسماليين، بل إنها أمر نافع للمجتمع، لأنها تضمن ارتفاع مستوى المعيشة وإشاعة الهدوء والسكينة في المجتمع.

وفيما يتعلق بتطور النصيب النسبي للأجور من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، فإن ماكولوخ يعتقد أن هذا النصيب يتوقف على مدى سهولة أو صعوبة الإنتاج. وفي ضوء إيمان ماكولوخ بنظرية ريكاردو في الريع وبقانون الغلة المتناقصة، فإنه كان يرى أن نصيب العمال من الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون بصفة عامة ضئيلا نسبيا، إذا كان المجتمع يزرع فقط أراضي خصبة، ويتزايد هذا النصيب كلما تزايد لجوء المجتمع إلى زراعة أراض

أقل جودة، ما لم يعوض ذلك حدوث تحسينات فنية ملموسة.

3- وليم ناسو سنيور:

هناك إشارات عديدة في كتابات الاقتصادي الإنجليزي وليم ناسو سنيور (1790-1864) عن المشكلة السكانية وما تثيره من قضايا. ويلاحظ على الفكر السكاني عند هذا الاقتصادي، أنه في بداية كتاباته عن السكان كان ذا نزعة مالتوسية واضحة. بيد أنه، شأنه في ذلك شأن ماكولوخ، بدأ يختلف مع مالتوس في بعض النقاط وذلك في كتاباته المتأخرة بحيث يصعب اعتباره من أنصار مالتوس.

في عام 1828 ألقى وليم ناسو سنيور محاضرتين في أكسفورد عن السكان [15]. وفي هاتين المحاضرتين يتفق سنيور تماما مع روبرت مالتوس في أن السكان يتزايدون بصفة عامة إلى ذلك المدى الذي يجعل البؤس والحرمان والفقر أمورا لا يمكن تجنبها. ولكنه أبدى، في هاتين المحاضرتين، تأكيده بأن المجتمع الذي يسوده الرخاء لابد أن يمنع، أو يحد، من تزايده السكاني.

وفي عام 1836 نشر سنيور مؤلفه المعروف «الاقتصاد السياسي» [16]. وفيه بلور أفكاره عن السكان على نحو أكثر وضوحا، وذلك من خلال تحليل العلاقة القائمة بين الإنتاج والسكان. وفي هذا الكتاب يتفق سنيور مع مالتوس في أن الجنس البشري يتضاعف في عدده مرة كل خمسة وعشرين عاما، بينما أن الأراضي الزراعية والحيوانات التي تنتج الطعام تتزايد بمتوالية حسابية، وكان يرى أن التزايد السكاني محدود في نموه بالغلة المتناقصة في الزراعة، ولهذا السبب فإن عرض المواد الغذائية لا يمكن أن يجاري النمو السكاني، ومن هنا لابد أن يخضع النمو السكاني لبعض الموانع الوقائية والموانع الإيجابية. بيد أن سنيور أشار إلى أن المجتمع الإنساني أصبح يطبق بشكل طوعي الموانع الوقائية بشكل متزايد، مثل تأخير سن الزواج وكبح جماح الشهوات الجنسية وتقليل عدد الإنجاب، إلى آخره. ولكنه في نفس الوقت يقرر، أنه بالنسبة لبعض البلاد الأوروبية لم يكن من الممكن لها أن تصبح بلادا غنية بعدد أقل من سكانها. كما أنه من الصعب على هذه البلاد أن تستمر في رخائها ما لم تمنع سكانها من التزايد. وأنه

للمحافظة على رخاء الدولة ورفاهية شعبها لابد وأن يكون هناك تناسب بين نمو الثروة ونمو السكان.

وفيما يتعلق بأثر النمو السكاني على العمالة والإنتاجية، نرى سنيور يقدم لنا فكرة جديدة، لم يشر إليها مالتوس من قبل. ففي اعتقاده أنه إذا اتجهت الزيادة في القوة العاملة نحو الاشتغال في الزراعة، فإنه من المتوقع أن يقل متوسط إنتاجية العامل بسبب انطباق قانون الغلة المتناقصة. أما إذا اتجهت هذه الزيادة للاشتغال في الصناعات التحويلية، فإن الإنتاجية تكون أكثر. وهذه هي الفكرة التي سيتولى ويكستيد تعميقها فيما بعد.

أما فيما يخص تأثير السكان على الأسعار، فنرى أن وليم ناسو سنيور، شأنه في ذلك شأن ماكولوخ، يقدم لنا هذا التأثير في صورة احتمالات متناقضة طبقا لنوعية السلع. وبينما راح ماكولوخ يبحث في هذا التأثير طبقا لحالة عرض السلع نرى أن سنيور يبحث في هذا التأثير طبقا للعلاقة النسبية لكل من كلفة عنصر العمل وعنصر المواد الخام في إجمالي كلفة إنتاج السلعة. ففي حالة السلع التي تشكل فيها كلفة المواد الخام الوزن الرئيسي في قيمة السلعة، فإنه من المتوقع أن ترتفع أسعار هذه السلع مع تزايد عدد السكان. أما في حالة السلع التي تشكل فيها كلفة عنصر العمل الوزن الرئيسي في قيمة السلعة، فإنه من المتوقع أن تنخفض أسعارها مع تزايد عدد السكان.

أما فيما يختص بتحليل العلاقة بين السكان والأجور، فإن سنيور يعتبر من المبشرين الأوائل بنظرية رصيد الأجور. وفي هذا الخصوص يقول سنيور: «إنه لما كان معدل الأجر يتوقف إلى حد بعيد على عدد العمال المشتغلين، ولما كان معدل الربح يتوقف على كمية رأس المال، فإن الأجور المرتفعة والأرباح العالية تحمل في طياتها اتجاها لانخفاضها. فالأجور المتزايدة تؤدي إلى ارتفاع عدد السكان، ومن ثم تؤدي إلى زيادة عدد العمال. كما أن الأرباح المرتفعة تشجع على زيادة حجم رؤوس الأموال. وإذا تزايد الجزء المخصص من رأس المال لدفع أجور العمال، بينما ظل عدد العمال كما هو، فإن الأرباح لابد وأن تنخفض. وإذا تزايد عدد العمال المشتغلين، بينما ظل الرصيد المخصص من رأس المال لدفع الأجور كما هو، وظلت إنتاجية العمال كما هي، فإن الأجور لابد وأن تنخفض». [17]

وكان سنيور يرى أن الحد الأدنى لمعدل الأجر يتمثل في أجر الكفاف. وبدأ يطور أفكاره حول نظرية رصيد الأجور في كتاباته المتأخرة، وانتهى إلى أن معدل الأجر يتوقف على ذلك الرصيد الذي يخصصه الرأسماليون لدفع الأجور للمحافظة على استخدام عدد معين من العمال. وكان يعتقد أن تلك فرضية بديهية لا تحتاج إلى برهان، بينما أن الفكرة تحمل تساؤلات ليس هناك إجابات محددة عنها، مثال ذلك، ما هي العوامل التي تحدد هذا الرصيد الذي يخصصه الرأسماليون لدفع الأجور؟ ولكنه في كتابه الذي نشره تحت عنوان «ثلاث محاضرات عن معدل الأجور»-لندن: 1830 راح سنيور يؤكد أن هذا الرصيد يتوقف على مستوى الإنتاجية ولهذا يمكن القول، إن كتابات سنيور حول الأجور كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لنظرية رصيد الأجور. وفيها قدم لنا عناصر هذه النظرية، ممثلة في قوى العرض والطلب والإنتاجية كدعائم لصياغة هذه النظرية فيما بعد. فمستوى الأجور عنده يمكن أن ينخفض مع زيادة عدد السكان كلما تزايد عرض العمال بالنسبة للطلب عليهم، ومن ثم تقل النسبة القائمة بين الرصيد المخصص لدفع الأجور وبين عدد العمال المستخدمين. وكان يرى أنه كلما تزايد عدد العمال فإنه من المتوقع أن تنخفض إنتاجيتهم، نظرا لاضطرارهم لاستخدام أدوات إنتاجية اقل كفاءة في العمليات الإنتاجية. ومهما يكن من أمر، فإنه ينبغي الإشارة، إلى أن وليم ناسو سنيور، على عكس ريكاردو ومالتوس، كان يرى أن أجور العمال تتحسن مع التزايد السكاني بسبب زيادة الكفاءة في الإنتاج.

4- فريدريك باستيا:

يعد فريدريك باستيا (1801- 1850) الاقتصادي الفرنسي من أشهر المروجين للاقتصاد السياسي الكلاسيكي خارج بريطانيا. وقد تأثر أيما تأثير بزميله الفرنسي جان باتست ساي. وكان من أشد المؤمنين بفكرة الحرية الاقتصادية وبالنظام الرأسمالي. وهو ذو نزعة تفاؤلية، راح من خلالها يؤكد أن النظام الرأسمالي «الحر» قادر على تحقيق التقدم المستمر والسعادة البشرية، لأنه من خلال توافر الحرية والمنافسة، تتزايد إنتاجية العمل وترتفع الدخول ويتحقق الانسجام التام بين المصالح. وكانت له آراء

محددة في القضية السكانية، خالف فيها بشكل واضح آراء مالتوس وريكاردو.

وفي الجزء الأخير من كتابه غير الكامل «الإنسجامات الاقتصادية [18]» الذي نشر في عام وفاته 1850 يذكر باستيا أن حاجات الإنسان تتزايد باستمرار، ولكن على نحو أسرع من قدرة الإنسان على إنتاج الوسائل اللازمة لإشباع هذه الحاجات. وهذا التباين الموجود بين الحاجات ووسائل إشباعها يخلق في المجتمع البشري دوافع مستمرة لزيادة الإنتاج وتنويعه.

وفيما يتعلق بمشكلة التزايد السكاني يختلف باستيا مع الرؤية المالتوسية اختلافا واضحا، لأنه يرى أن للتزايد السكاني منافع عديدة. فالمجتمع ذو الأعداد البشرية الكبيرة يتمتع بوفرة في حجم الجهود. كما أن الأعداد البشرية الكبيرة تدعم من آلة التبادل (حجم السوق). وباختصار يرى باستيا أن زيادة السكان تسبب التقدم الاقتصادي [19].

وقد عارض باستيا آراء ريكاردو ومالتوس عن الريع. فهو يعتقد أن الريع سببه ندرة الأراضي وليس قدرة الأرض على الإنتاج. وعارض النظرة التشاؤمية التي وصل إليها ريكاردو فيما يتعلق بتطور العلاقة بين الأجور والأرباح عبر الزمن. إذ كان يعتقد أن أجور العمال وأرباح الرأسماليين في تزايد مستمر، وأن الأجور تتزايد على نحو أسرع من تزايد الأرباح وذلك لأن أسعار السلع تتجه نحو الانخفاض نتيجة للمنافسة بين المنتجين وبسبب الزيادة المستمرة في الإنتاج والدخل [20]. وكان من رأيه أنه للحصول على هذه النتيجة، التي تفضي إلى وجود انسجام بين المصالح الاقتصادية، ينبغي على الدولة أن تبتعد عن التدخل في الحياة الاقتصادية، وأن يتجنب المجتمع تطبيق الاشتراكية. فالاشتراكية في رأيه تقضي على المسئولية الفردية، والحوافز الشخصية، وتجعل القوي يستغل الضعيف [21].

5- ويلهلم روشر:

ينتمي فيلهلم روشر (1817- 1894)، وهو أحد الاقتصاديين البارزين في ألمانيا في عصره، إلى المدرسة التاريخية في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي. وهي المدرسة التي اتسمت أفكارها بإنكار الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية، وهو الطابع الذي شددت عليه المدرسة الإنجليزية

للاقتصاد السياسي الكلاسيكي [22]. فقد أنكرت هذه المدرسة وجود قوانين تحكم عمليات الإنتاج والتوزيع. ونادت، في مقابل ذلك، بوجود روح (Geis) تسود في عصور اقتصادية مختلفة، وعلى أساسها يتم تحديد طبيعة الحياة الاقتصادية لمرحلة معينة من التطور. وكانت تلك المدرسة، بهذا الشكل، مثالية هيجيلية. ولهذا راح التاريخيون ينتقدون المدرسة الكلاسيكية التي قام منهجها على التجريد والقياس، ونادوا بأن البحث الاقتصادي يجب أن يعتمد على وقائع التاريخ. والحقيقة، أن المدرسة التاريخية، في ضوء هذا المنطق، كانت تهدف إلى تحويل الاقتصاد السياسي إلى علم للتاريخ الاقتصادي [23].

ومهما يكن من أمر، فإن القضية السكانية عند المدرسة التاريخية احتلت مكانا لا بأس به في دائرة اهتمامها وتأثرت رؤيتها لتلك القضية بالمنظور العام التاريخي لمنهجها في البحث. وعند روشر، نجد أن البحث في هذه القضية قد تم من خلال تحليل العلاقة القائمة بين السكان والإنتاج. وفي كتابه الشهير الذي كتبه عن «المستعمرات والسياسة الاستعمارية والهجرة»[24] المنشور في عام 47/1948 يشرح روشر وجهة نظر مالتوس في السكان والنتائج المترتبة على الاكتظاظ السكاني. ولكنه يقرر أن للكثافة السكانية المرتفعة ميزة معينة. وهي أنها تمكن الدول المتقدمة من التوسع في تقسيم العمل الاجتماعي، ومن ثم فهي تسهم في زيادة ثروة البلد وقوته. أما إذا كانت الزيادة السكانية تحدث في ظل مجتمع راكد ومتخلف فإن تأثيرها يكون سلبيا.

وفي كتابه الثاني الذي نشره في عام 1854 تحت عنوان «نظام الاقتصاد القومي [25]» يشير روشر إلى أن حجم السكان يعد أحد العوامل الهامة المحددة لحجم السوق ومن ثم أحد العوامل المحددة لإمكانات تقسيم العمل والتخصص. كما أن النمو السكاني يساعد على اتساع مساحة الأراضي المنزرعة وإن كان له تأثير على رفع أسعار المنتجات الزراعية. ولكن الارتفاع الذي يحدث في الأسعار يمكن أن تعوضه المزايا الأخرى الناجمة عن التزايد السكاني. وفي هذا الكتاب ينتقد روشر نظرية رصيد الأجور، ويأخذ بنظرية العرض والطلب في تحديد معدلات الأجور. فهو يعتقد أنه إذا زاد عرض العمل بالنسبة للطلب عليه، فإن الأجور لابد وأن تنخفض. بيد أنه يقرر أن

الأجور مهما انخفضت فإنها لا يمكن أن تنخفض إلى مستوى يقل عن ذلك المستوى اللازم للمحافظة على عرض العمل (أجر الكفاف). كما أنه يشير إلى عوامل أخرى تؤثر في معدلات الأجور، مثل مهارة العمال ودقتهم في الإنتاج.

وفي الطبعة الأخيرة من «نظام الاقتصاد القومي» يميز روشر بين حالة الاكتظاظ السكاني Overpopulation وبين حالة الخفة السكانية Underpopulation ويقرر أن أهمية حجم السكان بالنسبة للاقتصاد القومي تختلف من مرحلة إلى أخرى عبر الزمن. ولهذا يعد روشر من أوائل الذين زرعوا بذور نظرية الحجم الأمثل للسكان التي ستظهر فيما بعد. كان روشر يرى أن البلاد ذات الخفة السكانية يمكن أن تتحمل أعدادا متزايدة من السكان لفترة من الزمن، خصوصا إذا كانت عادات الناس الاستهلاكية مازالت محدودة. أما الاكتظاظ السكاني فإنه يحدث إذا كانت العلاقة بين السكان وبين وسائل المعيشة ليست متوزانة ويكون هناك ميل نحو تقليل نصيب الفرد من هذه الوسائل. بيد أن التزايد السكاني في هذه الحالة يخلق بعض النتائج التي تصحح الوضع المختل بشكل ذاتي، مثل ارتفاع عدد الوفيات، وتقليل عدد الزيجات والأطفال.

والحقيقة، أن استخدام مقولتي الاكتظاظ السكاني والخفة السكانية عند روشر كانت إيذانا بعد ذلك لتلك السلسلة الطويلة من الكتابات للكلام عما سمى بالحد الأمثل للسكان، الذي يقع بين هاتين المقولتين.

6- جون ستيوارت مل:

تمثل أفكار جون ستيوارت مل (1806- 1873) في مجال الاقتصاد السياسي أحسن خلاصة لمجمل الأفكار والتيارات الاقتصادية التي ظهرت في عصره. فقد ظل ثلاثين عاما يقرأ ويدقق في كل ما كتب في الاقتصاد السياسي قبل أن يتمكن من إصدار مؤلفه الشهير «مبادئ الاقتصاد السياسي» في عام 1848. وقد راجت أفكار مل رواجا كبيرا في أثناء حياته، حتى انه شهد سبع طبعات متتالية من كتابه قبل أن يموت في عام 1873. ورغم أن جون ستيوارت مل حاول أن يطرح بين ثنايا هذا الكتاب أفكاره الخاصة في بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا في المسألة السكانية وما يرتبط

بها من قضايا أخرى، مثل قضية الأجور والأسعار والريع والأرباح، إلا أنه كان في حقيقة الأمر مرددا لخلاصة ما توصل إليه آدم سميث وديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس واقتصاديي عصره. كما أن أفكاره الخاصة التي حاول فيها أن يخفف من نزعة التشاؤم التي سيطرت على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي-من خلال بث أحلام التفاؤل والإيمان بقدرة العقل البشري على صياغة حياة أفضل-جعلت كتابه أشبه بالخليط غير المبرر وغير المتجانس بين التشاؤم والتفاؤل. فقد آمن جون ستيورات مل بالأفكار الأساسية لريكاردو في مجال الريع والسكان والأرباح والتراكم. كما كان شديد الإيمان بقانون الغلة المتناقصة. ومن هنا كان لا بد وأن ينتهي تحليله إلى تلك الصورة الركودية التي توقعها ريكاردو لمسار التطور للنظام الرأسمالي. بيد أنه بدلا من أن ينظر إلى تلك الصورة نظرة سوداوية ومحزنة، نظر إليها على العكس من ذلك، على أنها حالة يمكن للبشرية أن تنعم فيها بحياة أفضل.

ومهما يكن من أمر فإن الذي يعنينا هنا أن نعرض أفكار مل في مجال القضية السكانية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن مل قد حرص على أن يربط القضية السكانية بقضية التوزيع، شأنه في ذلك شأن ريكاردو، أي من خلال بحث العلاقة بين التغير الذي يحدث في عدد السكان وبين التغيرات التي تطرأ على الأجور والأرباح والريع.

وبادئ ذي بدء ينبغي التنويه، بأن جون ستيوارت مل كان يعتقد أن معدل الأجر الذي يحصل عليه العمال لا يتحدد بناء على أجر الكفاف، أي ذلك القدر الضروري اللازم للحصول على وسائل المعيشة الضرورية التي تلزم لإعاشة العمال وعائلاتهم على حد الكفاف-كما كان ريكاردو يعتقد-وإنما يتحدد معدل الأجر بناء على العلاقة القائمة بين العرض والطلب في سوق العمل. ويتحدد عرض العمل بناء على معدلات النمو السكاني. أما الطلب على العمال فيتوقف على المخصص الذي يرصده الرأسماليون من رؤوس أموالهم لاستئجار العمال.

وكان مل يعتقد أن أسعار الضروريات تؤثر في معدلات الأجور من خلال ما تباشره من تأثير على حالة العرض والطلب في سوق العمل. فهو يرى، أنه إذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وظلت معدلات الأجور المدفوعة

للعمال كما هي، فلا بد وأن تتفشى بين العمال وعائلاتهم حالات سوء التغذية، فترتفع فيما بينهم حالات الوفيات، وخصوصا بين الأطفال. وعبر جيل لابد أن يتأثر عرض العمل، حيث يقل عدد العمال ومن ثم ترتفع أجورهم من جديد. أما إذا كانت معدلات الأجور مرتفعة، بينما ظلت أسعار المواد الغذائية كما هي، أو منخفضة، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين الأحوال الصحية، حيث تتحسن نوعية غذائهم ووسائل معيشتهم. وهذا ما يدفعهم طوعا واختيارا إلى تقليل عدد الأطفال حتى يمكنهم المحافظة على هذا المستوى المعيشي، أي إنهم يطبقون الموانع الوقائية التي من شأنها تقليل معدل المواليد.

وفي الجزء الأخير من كتاب مل «مبادئ الاقتصاد السياسي»، اهتم بتحليل قضية التوزيع؛ أي تطور الأنصبة النسبية للأجور والأرباح والريع من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في إطار بحثه للمشكلة السكانية. وهنا نراه يدخل ثلاثة عناصر أساسية في التحليل، هي عنصر السكان، ورأس المال، والفن الإنتاجي المستخدم. وقد ميز مل بين ثلاث حالات رئيسية: [26]

- الحالة الأولى: وفيها افترض مل أن عنصر السكان سوف يتزايد فقط مع بقاء عنصر رأس المال والفن التكنولوجي ثابتين على حالهما. وهنا يستخلص مل من ذلك احتمالين:الأول، هو أن زيادة السكان سوف تجر معها زيادة في عدد العمال. ونظرا لثبات رأس المال، وبالتالي رصيد الأجور، فإن التنافس بين العمال على فرص التوظف سوف يؤدي إلى تخفيض معدلات الأجور الحقيقية. ولهذا تتزايد أرباح الرأسماليين. والاحتمال الثاني، هو أن زيادة عدد السكان سوف تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، بيد أنه نظرا لمحدودية الأراضي الخصبة، فسوف يضطر الملاك الزراعيون إلى زراعة أراض أقل خصوبة. وهنا نواجه مفعول قانون الغلة المتناقصة، حيث ترتفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي أسعار المواد الغذائية، مما يدفع بالريع نحو التزايد.

- الحالة الثانية، وفيها افترض مل زيادة رأس المال فقط، مع بقاء عدد العمال وحالة الفن التكنولوجي ثابتين على حالهما. وهنا يعتقد مل، أن زيادة رأس المال من شأنها أن تؤدي إلى زيادة ما يخصصه الرأسماليون من رصيد للأجور. ونظرا لثبات عدد السكان، وبالتالي عدد العمال، فلا بد

وأن ترتفع الأجور. وإذا أدت الأجور المرتفعة للعمال إلى زيادة طلبهم على المواد الغذائية، فإن ذلك يدفع ملاك الأراضي لزراعة أراض أقل جودة، فترتفع تكاليف الإنتاج، ومن ثم أسعار المواد الزراعية الغذائية، ويزيد معها حجم الريع الذي يؤول لهؤلاء الملاك.

- الحالة الثالثة، وفيها افترض مل وجود نمو متكافئ لكل من عنصري السكان ورأس المال. وفي ظل هذا الفرض، نجد أن الزيادة السكانية ستؤدي إلى زيادة الطلب على الطعام، وبالتالي إلى زراعة أراض أقل خصوبة، ونواجه مفعول الغلة المتناقصة، فترتفع التكاليف وأسعار المواد الزراعية الغذائية، ويميل نصيب الريع للإرتفاع. وهنا لا بد وأن تزيد الأجور النقدية المدفوعة للعمال لمواجهة ارتفاع أسعار الطعام، ولكن الأجور الحقيقية تظل كما هي. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض معدل الربح للرأسماليين.

وأخيرا، افترض جون ستيوارت مل حالة رابعة، وفيها افترض أن العوامل الثلاثة السابقة، وهي السكان ورأس المال والفن التكنولوجي سوف تتغير معا. وهنا يستخلص «مل» أن معدلات الأجور الحقيقية ستظل كما هي. وإذا كان الفن التكنولوجي المستخدم في الزراعة سوف يحسن من إنتاجية الزراعة على نحو أعلى من معدل نمو السكان، فإنه من المتصور-والحال هذه-أن تنخفض معدلات الأجور النقدية، ويقل الريع، ويتزايد معدل الربح للرأسماليين، ومن ثم ترتفع قدرتهم على القيام بعمليات التراكم. أما إذا زاد عدد السكان بمعدل أعلى من معدل تحسن الإنتاجية في الزراعة، فإن الأجور النقدية لابد وأن تتزايد، بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية، كما يرتفع الريع، وتقل الأرباح، ما لم تنخفض الأجور الحقيقية للعمال.

وبصفة عامة، فإن «مل» اعتقد، شأنه في ذلك شأن ريكاردو، أن التقدم التكنولوجي في الزراعة سوف يكون محدودا، ولهذا فإن الصورة المتوقعة عموما، هي أن يتزايد السكان مع تزايد إمكانات الزراعة، مع ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مع ما يؤدي إليه ذلك من اتجاه نصيب الريع من الناتج المحلي نحو الارتفاع، بينما تنخفض الأرباح وتقل قدرة الرأسماليين على التراكم. وهنا يصل المجتمع إلى مستوى ثابت، راكد، تكون فيه الأرباح قد اختفت وتوقف النمو الاقتصادي.

وواضح لنا، أن تلك الصورة المأساوية لا تختلف في قليل أو كثير عن

تلك الصورة المظلمة التي رسمها ريكاردو لمصير المجتمع الرأسمالي. وهي صورة منطقية، لا بد من الوصول إليها في ظل افتراض صحة قانون مالتوس للسكان وقانون الغلة المتناقصة وفي ظل افتراض آليات التوزيع التي سادت في ذلك العصر. بيد أن مل، باعتباره مروجا وداعيا لمزايا النظام الرأسمالي، حاول أن يخفف من تلك النظرة التشاؤمية لمصير المجتمع الرأسمالي من خلال ما كان يردده من أن الوصول إلى هذا المستوى الراكد سوف يجعل الناس يكفون عن الصراع من أجل الكسب ويتحولون إلى الاستمتاع بالحياة وبالفنون والآداب [27]. كما أنه دعا إلى فكرة أساسية؛ سوف تلعب تأثيرا خطيرا فيما بعد في مسيرة تطور الفكر الاقتصادي البورجوازي، وهي الفكرة التي تقول، إن علم الاقتصاد لا علاقة له بقوانين التوزيع، وإنما المجال الحقيقي للقانون الاقتصادي هو الإنتاج لا التوزيع. فهو يعتقد أنه لا توجد هناك قوانين حتمية للتوزيع. وإنما هناك قوم يقتسمون ناتج الثروة على النحو الذي يبدو لهم مناسبا. ولهذا راح جون ستيوارت مل يؤكد أنه من الممكن للمجتمع بطريقة إرادية أن يغير من تلك القوانين في إطار النظام (الرأسمالي) السائد وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الريع والتركات، ومن خلال تكوين الجمعيات التعاونية للعمال.

خلاصة فكر الاقتصاد المبتذل في المشكلة السكانية:

لا شك أن القارئ قد لاحظ من متابعة فكر مدرسة الاقتصاد المبتذل عدة أمور هامة تشكل أهم ملامح موقفهم تجاه المشكلة السكانية، وتميزهم عن فكر مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وهذه الأمور هي:

1- هناك بصفة عامة نزعة للتخلي عن قانون الأجر الحديدي أو نظرية اجر الكفاف التي نادى بها ريكاردو، وأحلوا مكانها أفكارا مختلفة تراوحت بين نظرية العرض والطلب في تحديد الأجور ونظرية رصيد الأجور.

2- بالرغم من أن هناك إجماعا بينهم على صحة مبدأ مالتوس الذي ينص على أن السكان يتزايدون بمعدلات أسرع بكثير من معدلات نمو الغذاء إلا أنهم على خلاف مالتس بدءوا يرون في الزيادة السكانية مزايا معينة. فقد رأوا في تلك الزيادة آثارا إيجابية على توسيع نطاق السوق والمبادلة وعلى إمكانات التخصص وتقسيم العمل وتوافر الأيدي العاملة

لزراعة مساحات زراعية اكبر.

3- اختلف الكثيرون منهم مع مالتوس في نقطة هامة، وهي أن التحسن في مستوى المعيشة والتعود على مستويات أعلى من الاستهلاك من شأنها أن تدفع الناس طوعا واختيارا لتطبيق الموانع الوقائية. ومن هنا ليست هناك حتمية لظهور الموانع الإيجابية التي تحدث عنها مالتوس (كالحروب والمجاعات والأوبئة).

4- بالرغم من إيمانهم الشديد، شأنهم في ذلك شأن ريكاردو، بقانون الغلة المتناقصة، إلا أن بعضهم راح يؤكد أنه من الممكن مواجهة مفعول هذا القانون من خلال التقدم التكنولوجي، وانه من الممكن تعويض الغلة المتناقصة وما يأتي في ركابها من ارتفاع في التكاليف عن طريق المزايا الأخرى التي تنجم عن التزايد السكاني.

5- أشار بعضهم إلى أنه ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة السكانية إلى ارتفاع عام في أسعار كل السلع كما أشار مالتوس. فهناك سلع يمكن أن تنخفض أسعارها مع تزايد السكان، إذا كانت هذه السلع ذات عرض مرن وترتفع فيها كلفة عنصر العمل. فانخفاض الأجور الذي سينجم عن زيادة السكان سوف يجعل تكاليف الإنتاج لهذه السلع، ومن ثم أسعارها، منخفضة.

6- يلاحظ أن ثمة اتجاها بين اقتصاديي هذه المدرسة على تلطيف حدة الصورة المظلمة التي رسمها الاقتصاد الكلاسيكي عن مصير الاقتصاد الرأسمالي، وذلك من خلال إشاعة روح تفاؤلية حول قبول هذه الصورة ورؤية أحلام مثالية فيها.

7- وأخيرا، اختتمت هذه المدرسة مهمتها التاريخية بالتشكيك في قوانين التوزيع التي اكتشفها الاقتصاديون الكلاسيك، ونادوا -في مقابل ذلك- بإمكانات الإصلاح الاجتماعي وتحقيق الانسجامات الاقتصادية لتحل مكان الصراع الاجتماعي القائم على تلك القوانين. وقد وضح ذلك على وجه الخصوص عند جون ستيوارت مل، الذي يمثل ذروة وقمة هذه المدرسة. وسوف يتلقى أنصار مدرسة التحليل الحدي (النيوكلاسيك) هذه الفكرة، ليقيموا على أساسها، وضمن أمور اخرى، موقفا محددا وجديدا تجاه المشكلة السكانية.

2 المشكلة السكانية عند المدرسة الكلاسيكية الحديثة (النيوكلاسيك)

تغيرت صورة العالم الرأسمالي تغيرا كبيرا خلال الفترة 1850- 1914، حيث أصبحت أكثر حيوية وديناميكية إذا ما قورنت بتلك الصورة التي كان عليها أيام الثورة الصناعية، ومن هنا عكست فكرا اقتصاديا جديدا يتلاءم ومتطلبات تلك الفترة. بيد أننا لو تأملنا في داخل هذه الصورة الحية، فسوف نجد فيها عدة عوامل متصارعة، شكلت في النهاية جدلية التطور آنذاك.

فهناك، من ناحية أولى، عوامل كانت تعمل على تدعيم النظام الرأسمالي وتدفعه للنمو والازدهار. وهناك، من ناحية ثانية، عوامل-على العكس من ذلك-كانت تعمل في اتجاه عدم استقراره وتسبب له اضطرابا واضحا. وكان من الطبيعي أن تنعكس جدلية هذه الصورة على طبيعة ومضمون الفكر الاقتصادي الذي ظهر خلال تلك الفترة، حيث ظهرت داخل الفكر الرأسمالي تيارات اقتصادية جديدة، حاولت أن تحتل المكانة التي كان يشغلها

الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والاقتصاد المبتذل. وكان أهم هذه التيارات هو ما عرف بمصطلح «المدرسة الكلاسيكية الحديثة» أو بالنيوكلاسيك. إذ راح أنصار هذه المدرسة يعيدون إقامة الصرح على الأسس التي وضعها آدم سميث وديفيد ريكاردو، ولكن بعد إزالة عناصر الصراع والاضطراب التي ميزت تكوين هذا الصرح عند الكلاسيك، وصبغه بروح تفاؤلية، هادفين من وراء ذلك إلى تقديم الرأسمالية على أنها نظام يخلو من العيوب والتناقضات. ويهمنا الآن، أن نتعرف على التضاريس الموضوعية، أو بعبارة أخرى، على الأرضية التاريخية، التي حفلت في تلك الفترة بتناقضات شتى؛ وكيف أثرت على رؤية هذه المدرسة للمشكلة السكانية. والآن.. لننظر جيدا في ملامح صورة العالم الرأسمالي خلال هذه الفترة لنتعرف على طبيعة العوامل المتصارعة في داخلها.

في الجانب الإيجابي من الصورة سوف نلحظ أن ثمة عوامل كثيرة أدت إلى تعضيد النظام الرأسمالي وتدعيم قوته ونمائه. وكانت هذه العوامل ذات تأثير بالغ في التخفيف من قوة الشبح المالتوسي الذي كان لا يزال تأثيره قويا حتى بداية هذه الفترة بالرغم من الجهود الفكرية المكثفة التي بذلها جان باتست ساي وماكولوخ ووليم ناسو سنيور وجون ستيوارت مل لإضعاف التأثير الفكري لهذا الشبح.

فمن الثابت تاريخيا أنه خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، راحت الثورة التكنولوجية في الزراعة والصناعة تنتشر بسرعة. وظهرت ثمارها في زيادة مستوى الإنتاجية وزيادة المساحات المنزرعة وفي نمو الناتج المحلي، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من ضغط السكان على ضروريات الحياة. وكان من تأثير هذه الثورة وما أحدثته من تقدم في الفنون الإنتاجية أن ارتفع معدل الربح؛ مسببا معه تزايدا في تراكم رأس المال والناتج المحلي وفرص التوظف. ولم يعد هناك خوف من بلوغ النصيب النسبي للريع حدا يبتلع معه كل الفائض الاقتصادي الذي يحققه المجتمع. وإزاء هذه الأوضاع تراكمت ظلال كثيفة أمام الصورة الكئيبة التي صورها ريكاردو عن الاقتصاد الراكد المتسم بسيطرة أجور الكفاف وبالاكتظاظ السكاني وبانعدام التقدم الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى كانت معظم الدول الرأسمالية الأوروبية قد تمكنت

خلال هذه الفترة من فرض سيطرتها على كثير من البلاد الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتكونت بذلك الإمبراطوريات الاستعمارية الواسعة عبر البحار. وطبقا لبعض التقديرات قفزت مساحة الأراضي التي استعمرتها الدول الأوروبية من 2,5 مليون ميل مربع يعيش عليها سكان يصل عددهم إلى 148 مليون نسمة في عام 1860 إلى 29 مليون ميل مربع ويعيش عليها سكان يقدرون بحوالي 568 مليون نسمة في عام 1914, [29] بل إنه ما أن حل عام 1900 حتى كانت الدول الرأسمالية الاستعمارية قد احتلت ما نسبته 90٪ من مساحة أفريقيا، و99٪ من مساحة جزر الهند الغربية، وحوالي 56٪ من آسيا. كلما وقعت استراليا بالكامل تحت السيطرة الاستعمارية؛ وزادت نسبة المستعمرات في أمريكا عن ربع مساحتها الإجمالية (حوالي 27٪).

وقد لعبت المستعمرات دورا هاما في ازدهار الرأسمالية وتقدمها في دول أوروبا من خلال ما وفرته من مواد ومن سلع غذائية رخيصة [20] ومن أسواق واسعة لتصريف المنتجات الفائضة التي ضاقت عن استيعابها الأسواق المحلية، ومن خلال استغلال عنصر العمل الرخيص بالمستعمرات والذي أجبر على الاشتغال في المناجم والمزارع بأجور زهيدة. وكان من شأن هذا الاستغلال الوحشي لهذه المستعمرات أن تدفقت الأرباح بكثرة إلى البلاد الرأسمالية، مما أدى إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال من البلاد الرأسمالية إلى تلك المستعمرات للاستفادة من ينابيع الأرباح الوافرة وللتغلب على مشكلة تدهور معدلات الأرباح بالبلاد الرأسمالية. وبهذا الشكل أدمجت هذه المستعمرات والبلاد التابعة في النظام الرأسمالي العالمي وأصبحت امتدادا طبيعيا له، وجزءا لا ينفصل عنه. [31].

ولم يكن الدور الهام الذي لعبته المستعمرات بالنسبة للدول الرأسمالية الاستعمارية قاصرا فقط على كونها ينابيع رخيصة للمواد الخام والغذائية، وكأسواق واسعة للتصريف، وكمجالات للاستثمار المربح فحسب، بل وأيضا من خلال الدور الحيوي الذي لعبته في التخفيف من المشكلة السكانية التي كانت موجودة بالدول الرأسمالية آنذاك. فقد تميزت الفترة ما بين 1850-1900 بحدوث نمو سكاني مرتفع في دول أوروبا. وطبقا لتقديرات ويلكوكس وكار-سوندرز، قفز عدد سكان أوروبا (بما فيها روسيا) من 274 مليون نسمة

جدول رقم – (1)

تطور تراكم رأس المال في المملكة المتحدة بالأسعار الجارية خلال الفترة 1870 – 1904

الفترة	المتوسط السنوي بملايين الإسترليني.	معدل التراكم %
1874 - 1870	152	12.8
1879 - 1875	82	7.0
1884 - 1880	123	9.7
1889 - 1885	123	10.3
1893 - 1890	120	8.5
1899 - 1895	159	10.0
1904 - 1900	175	9.5

Source : Jefferys and Walter; 'National Income and Expenditure of the United Kingdom 1870 - 1952' , in : S. Kuznets, (ed) . , **In come and Wealth Series V** (Bowes and Bowes, London 1955) ., P.18.

في عام 1850 إلى حوالي 423 مليون نسمة في عام 1900-(انظر الجدول رقم 3)، مما يعني أن سكان هذه الدول قد تزايدوا بنسبة 54٪ خلال نصف قرن. وقد ساعد على هذا النمو السكاني المرتفع تقدم الطب الوقائي من خلال التطعيم ضد الأمراض المعدية (وبالذات الجدري) وتحسن وسائل النظافة العامة بحيث أمكن، السيطرة على معدل الوفيات المرتفع. كما كان لتطور وسائل النقل والمواصلات في معظم دول أوروبا دور هام في التقليل من تأثير عجز المحاصيل الزراعية في معدل الوفيات.

بيد أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي حدث في حجم وهيكل الاقتصاديات الرأسمالية وفي وسائل المواصلات؛ إلا أن هذا التقدم لم يكن قادرا على استيعاب كل هذه الزيادة السكانية، فكان من نتيجة ذلك أن حدثت بطالة وضغط على المواد الغذائية، وخصوصا في فترات الأزمات الدورية. وهنا أحست الدول الرأسمالية الأوروبية بأهمية الهجرة إلى المستعمرات. فرفعت إنجلترا القيود التي كانت مفروضة على هجرة الصناع والعمال الفنيين إلى الخارج. وتبعتها في ذلك دول أخرى. ولهذا خرجت من دول أوروبا-وبالذات من بريطانيا-جحافل كبيرة من المهاجرين للاستيطان في الأراضي البكر بالمستعمرات والبلاد التابعة، وذلك كمخرج لحل مشكلة فائض السكان [32].

من هنا، ما أصدق الكلمات التي ذكرها سيسل رودوس، أحد أقطاب حرب البوير الشهيرة في أفريقيا حينما قال آنذاك:

«كنت في حي إيست إند بلندن أمس، وحضرت اجتماعا للعمال المتعطلين. وأصغيت إلى الخطب العنيفة، والتي لم تزد عن صرخة تطلب (الخبز، الخبز). وفي عودتي لداري أخذت أفكر في ذلك المشهد. إن فكرتي التي أتعلق بها، فيها الحل للمشكلة الاجتماعية، وهي أنه إذا أردنا أن ننقذ الأربعين مليونا من أهل المملكة المتحدة من حرب أهلية دموية فيجب على ساستنا الاستعماريين أن يستحوذوا على أراض جديدة يستوطنها السكان الذين يفيضون عن الحاجة، ولتهيئ أسواقا جديدة للبضائع التي ينتجونها في المصانع والمناجم. إن الإمبراطورية.. . كما سبق أن قلت دائما، مسألة حياة أو موت [33]».

وعلى أية حال؛ فإنه من الثابت أن حركة الهجرة الواسعة التي خرجت

جدول رقم-(2)

تطور حجم الاستعمار الأوروبي خلال الفترة ما بين 1830 – 1914

السنة	المستعمرات البريطانية		المستعمرات الفرنسية		المستعمرات الألمانية		المستعمرات الروسية		إجمالي المستعمرات	
	المساحة	عدد السكان	المساحة	عدد السكان	المساحة	عدد السكان	المساحة	عدد السكان	المساحة	عدد السكان
1830	؟	126	-	0.5	-	-	-	-	-	126
1860	2.5	145	0.2	3.4	-	-	-	-	2.7	148
1876	8.7	252	0.4	6.0	-	-	6.6	15.9	18.5	298
1900	12.6	367	4.0	50.0	1.0	14.7	6.6	20.0	28	511
1914	13.1	393	4.1	55.5	1.1	12.3	6.6	33.2	29	568

يراعى أن السكان بالملايين ، والمساحة بملايين الأميال المربعة .

هناك مستعمرات أوروبية لم يشملها الجدول مثل المستعمرات البرتغالية والاسبانية ... إلى آخره .

Source : Michael B. Brown, The Economics of Imperialism, Penguin Modern Economics, 1976, P. 185.

جدول رقم – (3) تقديرات سكان العالم حسب الأقاليم خلال الفترة 1650 – 1900 بالملايين

السلسلة الزمنية للتقدير ومصدرها	مجموع العالم كله	افريقيا	امريكا الشمالية	امريكا اللاتينية	آسيا فيما عدا الاتحاد السوفيتي	اوروبا بالاتحاد السوفيتي الآسيوي	الاقيانوسية	منطقة الاستيطان الأوروبي
تقديرات ويلكوكس :								
1650	470	100	1	7	257	103	2	113
1750	694	100	1	10	437	144	2	157
1800	919	100	6	23	595	193	2	224
1850	1091	100	26	33	656	274	2	335
1900	1571	141	81	63	857	423	6	573
تقديرات كار – سندرز :								
1650	545	100	1	12	327	103	2	118
1750	728	95	1	11	475	144	2	158
1800	906	90	6	19	597	192	2	219
1850	1171	95	26	33	741	274	2	335
1900	1608	120	81	63	915	423	6	573

Source ; Walter F. Willcoy , ' **Studies in American Demography** '. Cornel University Prss. Ithaca, N. Y. 1940 . P. 45 ; A. M Carr-Saunders, ' **World Population** '. Oxford Univesity Press, Fair Lawn, N. J. 1936 . P. 42.

من دول أوروبا إلى المستعمرات والبلاد التابعة وراء البحار قد أدت إلى امتصاص جانب يعتد به من الفائض السكاني الذي ظهر بدول أوروبا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت هذه الهجرة عاملا مشجعا لزيادة تصدير رؤوس الأموال إلى تلك المستعمرات والبلاد التابعة، بعد أن توافرت فيها الأيدي العاملة [34]. لهذا، نجد-طبقا لتقديرات كيرنكروس-أن رؤوس الأموال التي صدرت من بريطانيا إلى مستعمراتها قد قفزت من 266 مليون جنيه إسترليني في الفترة من 1871- 1880 إلى حوالي 561 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة 1881- 1890. ورافق ذلك ارتفاع عدد المهاجرين من 257 ألف مهاجر إلى 819 ألف مهاجر خلال الفترة نفسها. ثم زاد تصدير رؤوس الأموال من 286 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة 1891- 1900، إلى 721 مليون جنيه إسترليني خلال الفترة 1900- 1910، ورافق ذلك ارتفاع عدد المهاجرين، خلال نفس الفترة من 22 ألف مهاجر إلى 756 ألف مهاجر [35]. وكان هذا هو نفس الوضع تقريبا بالنسبة لحركة السكان المهاجرين ولرؤوس الأموال التي خرجت من الدول الأوروبية الأخرى.

ومهما يكن من أمر، فقد تميزت حركة الهجرة السكانية من القارة الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين والبرازيل واستراليا. وهي بلاد كانت ما تزال بكرا، ولم تختبر بعد معدلات النمو السكاني العالية التي عرفتها دول أوروبا آنذاك (انظر الشكلين رقم 2، 3). وسوف يوفر هؤلاء العمال المهرة فيما بعد القوة العاملة التي ستستند عليها الولايات المتحدة في تصنيعها وتقدمها في المرحلة التالية. لكن الذي نود الإشارة إليه هنا، هو أن هذه الهجرة قد أدت إلى إعادة توزيع الأيدي العاملة على المناطق الجديدة لكي تتخصص في إنتاج المواد الأولية والغذائية لدول أوروبا الصناعية، وعلى النحو الذي يجعل هذه المناطق جزءا ملحقا وتابعا للرأسمالية العالمية.

وهكذا نخلص إلى القول؛ أن صورة العالم الرأسمالي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد حفلت بمجموعة من العوامل المعضدة لتقدم ونمو الرأسمالية، وكان لها تأثير واضح في التخفيف من المشكلة السكانية بدول أوروبا الصناعية في ذلك الوقت.

جدول رقم – (4)

الهجرة السكانية من أوروبا إلى المستوطنات الأوروبية بالخارج خلال الفترة

1846 – 1910

أولا : حجم الهجرة – مليون فرد

السنوات	من انجلترا	من اسبانيا والبرتغال	من ألمانيا والنمسا	من دول أخرى	الإجمالي
1846 - 1850	0.2	-	0.2	0.1	0.5
1851 - 1860	1.3	0.05	0.65	0.2	2.2
1861 - 1870	1.6	0.1	0.7	0.2	2.6
1871 - 1880	1.85	0.15	0.75	0.35	3.1
1881 - 1890	3.25	0.75	1.8	1.2	7.0
1891 - 1900	2.15	1.0	1.25	1.8	6.2
1901 - 1910	3.15	1.4	2.6	4.15	11.3

ثانيا : الاتجاه الجغرافي للهجرة

السنوات	إلى الولايات المتحدة	إلى كندا	إلى الارجنتين والبرازيل	إلى استراليا و نيوزيلاند	إلى دول أخرى	الإجمالي
1846 - 1850	1.25	0.25	-	-	0.1	1.6
1851 - 1860	2.6	0.3	0.25	0.05	0.4	3.4
1861 - 1870	2.3	0.3	0.2	0.2	0.4	3.4
1871 - 1880	2.8	0.2	0.5	0.2	0.3	4.0
1881 - 1890	5.2	0.4	1.4	0.3	0.2	7.5
1891 - 1900	3.7	0.2	1.8	0.45	0.25	6.4
1901 - 1910	8.8	1.1	2.45	1.6	0.95	14.9

Source : W. S. Woytinsky , and E. S. Woytinsky , ' **World Population and Production** ' , Twentieth Century Fund , New York, 1953 , (Tables 34 and 36).

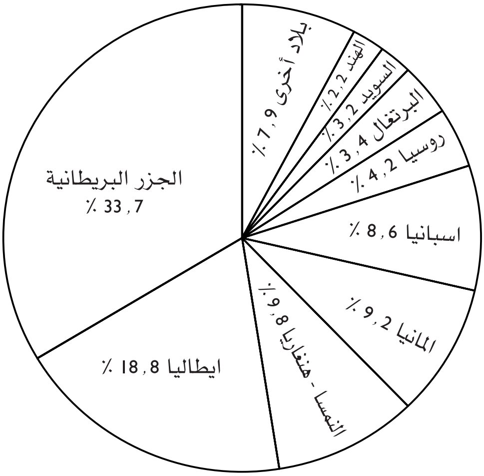

شكل رقم – (2) : مصادر الهجرة الأوروبية فيمابين 1846 – 1932

طبقاً لتقدير كار – سوندرز

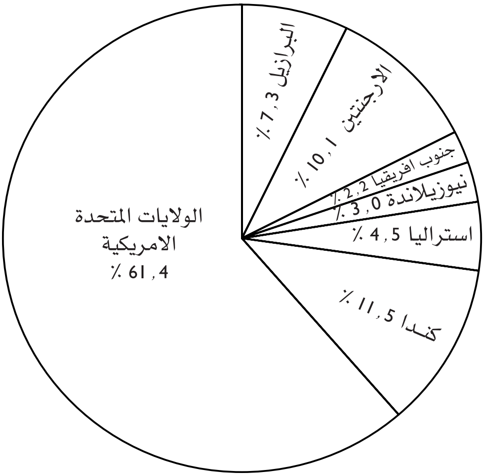

شكل رقم – (3) : الاتجاه الجغرافي للهجرة فيما بين 1820 – 1930

طبقاً لتقدير كار – سوندرز

جدول رقم – (5)

تطور حجم الاستثمارات الأجنبية بالخارج المملوكة للدول الرأسمالية

الأوروبية خلال الفترة 1854 – 1913

بملايين الدولارات.

السنة	انجلترا	فرنسا	ألمانيا	دول أخرى	الاجمالي بالتقريب
1854	1100	–	–	–	1200
1862	1900	–	–	–	2000
1874	5000	1000	–	–	6500
1885	7000	3500	–	–	12000
1900	11000	5600	1450	300	22000
1913	18000	8700	5600	11400	44000

Source ; Michael B. Brown, **Economics of Imperialism**, Penguin Modern Economics, 1976 , P. 171

وقد تمثلت هذه العوامل فيما يلي:

1- التقدم الفني وزيادة مستوى الإنتاجية.

2- ظاهرة الاستعمار وما وفرته من مواد خام وغذائية بأسعار رخيصة.

3- ارتفاع معدل الربح من الإستعمارات الخارجية بالمستعمرات والبلاد التابعة.

4- الهجرة الواسعة إلى المستعمرات.

أما إذا نظرنا إلى الجانب الآخر من الصورة، فسوف نجد، على العكس من ذلك، مجموعة معينة من العوامل التي كانت تتفاعل فيما بينها لتسبب اضطرابا في صورة تقدم النظام الرأسمالي، وتحدث قلقا بين صفوف الاقتصاديين الرأسماليين.

فمن ناحية، كانت الأوضاع المعيشية للعمال، ما زالت سيئة، سواء من حيث طول ساعات العمل، أو ظروف العمل نفسه، أو مستوى الأجور، ومستوى التغذية والصحة العامة، فضلا عن أوضاع السكن. فساعات العمل لا زالت

طويلة. وحتى عام 1860 تراوح عدد ساعات العمل فيما بين 12- 15 ساعة يوميا في جميع فروع النشاط الاقتصادي. وتقلصت فترات الراحة والطعام. وأصبح العمل مستمرا، ليلا ونهارا، وبلا عطل ولا أيام للراحة في الأعياد أو في نهاية الأسبوع. واستبدل دفع الأجر على الساعة بدفع الأجر على القطعة. ولم يعد العمال يعرفون أوقات الفراغ. وكانت الأجور الحقيقية منخفضة بشكل واضح تحت تأثير المنافسة الناشئة عن تشغيل النساء والأحداث وتزايد إدخال الآلات محل العمل البشري. وطبقا لتقديرات المؤرخ ارنولد توينبي، كان أجر العامل العادي في عام 1840 يصل إلى 8 شلنات في الأسبوع، بينما ما تتطلبه أسرته من ضروريات للحياة كان يكلف ما لا يقل عن 14 شلنا. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يعوض الفرق بالاستجداء والسرقة وتشغيل الأطفال بالمصانع أو بشد الأحزمة حول البطون الجائعة (36). وفي فرنسا في عام 1840 كان عامل الحرير في ليون يكسب حوالي 600 فرنك في السنة، وهو ما يؤمن له، بالكاد، الحد الأدنى من ضروريات الحياة على أساس الخبز والنشويات بلا لحم (37). وكان لا بد لجميع أفراد الأسرة أن تعمل. وكان أجر المرأة يقل عن أجر الرجل بحوالي الثلث لنفس العمل. أما أجور الأطفال فكانت تقل عن أجر الرجال بنسبة النصف (38). وربما استطعنا أن نحيط بالتدهور الشديد الذي حدث في مستوى معيشة العمال بالنظر سريعا إلى الرسم البياني (رقم 4) المستند إلى الدراسة الهامة التي أعدها ج. روجيري بعنوان: «ملاحظات على تاريخ الأجور في باريس في القرن التاسع عشر» (1968).

وفي ظل هذا الوضع المتدهور لأحوال الأجور، ساءت مستويات التغذية والصحة العامة، فانتشرت الأمراض المهنية بين العمال، وكانت سلة الغذاء اليومي للعمال تتكون من الخبز والبطاطس والماء وقليل من السمك. أما اللحوم والألبان فكانت معدومة تقريبا. واستغل التجار الموقف، فكانوا يبيعون لهم السلع والأغذية الرديئة والفاسدة بأسعار مرتفعة. أما عن أحوال السكن، فقد زاد التكدس البشري في المناطق العمالية، وانتشرت الرطوبة أو الحر الشديد، وعمت الظلمة والقذارة، وزاد الاختلاط، وتفشت الحشرات، إلى آخره. ويصف المؤرخ الفرنسي جان بييرريو أحوال السكن للعمال في تلك الفترة فيقول: «لم يكن العامل يمتلك إلا بعض الأثاث وبعض أواني المطبخ.

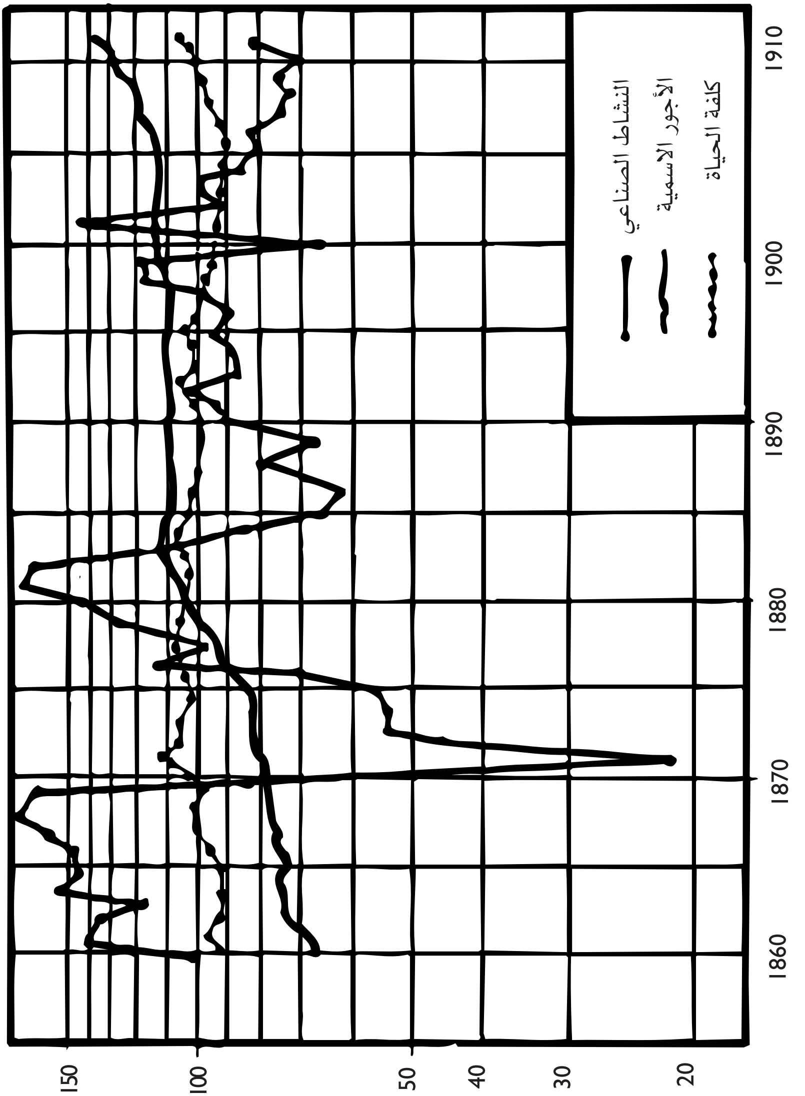

شكل رقم (4)

تطور النشاط الصناعي و الأجور الأسمية وكلفة الحياة في مدينة باريس للفترة 1817 - 1911 (مصدر الرسم : جان بيير ريو - الثورة الصناعية 1780 - 1880 ، الترجمة العربية)

وفي مانشستر وجدت حالات غير نادرة، ظل فيها حتى عام 1860، خمسة عشر شخصا من الجنسين، ومن أعمار متفاوتة، يعيشون في حجرة واحدة، مع تبديل أعدادهم ليلا ونهارا [39]».

وفي ضوء هذه الظروف القاسية التي حفلت بانخفاض الأجور وسوء التغذية، والتعب، وضيق المسكن وعدم ملاءمته لأبسط الشروط الإنسانية، أصبح عالم العمال هو عالم المرض والمسحوقين، فانتشرت بينهم الرذائل وتعاطي الخمور والمخدرات والدعارة وأعمال السرقة، إلى آخره [40] وظلت الحكومات لفترة طويلة تستجيب للنداء المحموم الذي رفع آنذاك وهو «دعه يعمل.. دعه يمر». فلم ترغب الدولة في التدخل في لعبة سوق العمل الحر أو في مجال حماية العمال. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يكون الغليان والعنف هما سمة هذا العالم الذي كان ضحية هذا الازدهار الرأسمالي. فانتشرت حركات التمرد والإضرابات، واتسع نطاقها ليشمل معظم دول أوروبا الصناعية. على أن هذه الحركات العفوية للتمرد والإضراب كانت في البداية سيئة التنظيم. ولهذا كان مصيرها القمع بالقوة من جانب البوليس. بيد أن العمال قد أثبتوا قدرتهم على النضال من أجل مصالحهم. وفي إنجلترا استطاع العمال الظفر ببعض المكاسب الممثلة في صدور كثير من التشريعات والقوانين التي استهدفت تنظيم أحوال العمل وتحسين شروطه والاعتراف بحق تنظيم النقابات للدفاع عنهم. وفي فرنسا، وتحت عبء الاضطهاد الديكتاتوري لحكومة لويس فيليب وتردي الأحوال المعيشية للعمال اندلعت الثورة في باريس في 22 فبراير 1848، واستطاعت أن تقيم حكومة ثورية مؤقتة تستجيب لمطالب العمال وتدافع عنهم. غير أن تلك الثورة انتهت بسحق الجيش للثوار وإعدامهم ونفي زعمائهم إلى المستعمرات الفرنسية. وفي نفس هذا العام اندلعت الثورة أيضا في معظم دول أوروبا، في بروسيا والنمسا والمجر وإيطاليا وألمانيا والدانمارك وهولندا. وهي ثورات لعبت فيها البورجوازية الصغيرة (التي أضيرت مع نمو الاحتكار) والمثقفون والعمال أدوارا بارزة، وكانت تنادي بتحسين الظروف المادية للطبقات الكادحة وتندد بحكم الفرد وبطغيان رأس المال وبتوفير الديمقراطية وحرية الانتخابات والتمثيل البرلماني لمختلف الفئات على أن هذه الثورات التي حفل بها عام 1848، ما لبثت أن أخمدت، لأسباب مختلفة لا مجال

للتعرض لها هنا. وأعقب ذلك عودة الحكومات الديكتاتورية والقمع البوليسي في معظم أنحاء أوروبا. واضطر الثوار والمفكرون في فرنسا وإيطاليا والنمسا والمجر وألمانيا إلى الفرار إلى الولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا. ومهما يكن من أمر، فإن ثورة 1848، وما صاحبها من عنف وتدمير وقتل وتعذيب، ظلت تمثل ذكريات أليمة للبورجوازية الصناعية، وتشير إلى أن شيئا مخيفا في الأفق قد لاح شبحه. وفي عام 1871 جسدت كومونة باريس هذا الشبح.

وضاعف من حرج الموقف للصورة التي كانت عليها الرأسمالية الصناعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدء تكرار الأزمات الاقتصادية الدورية، وبخاصة في إنجلترا (في عام 1836، 1847، 1864، 1873..). وهي أزمات عامة في طابعها، حيث تصيب الصناعة والزراعة والتجارة بأفدح الأضرار [41]. وقد كشفت هذه الأزمات عن ذلك التناقض الذي بات واضحا بين قوى الإنتاج الهائلة التي بنتها الرأسمالية وبين القاعدة الاستهلاكية الضيقة التي توفرها علاقات التوزيع في النظام الرأسمالي. فقد أصبحت مشكلة الرأسمالية ليست زيادة الإنتاج، بل البيع وتوسيع الأسواق. وكانت الصعوبات الناجمة عن هذه الأزمات الدورية تزداد شدة أزمة بعد أخرى، بسبب نمو الاتجاهات الاحتكارية، حيث زادت درجة تركز وتمركز رأس المال، واستطاعت المنشآت الكبيرة أن تزيح بالتدريج من أمامها المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ومعه الاقتصاد المبتذل، عاجزا حتى هذه اللحظة عن تفسير وقوع تلك الأزمات. واستكان الاقتصاديون إلى ذلك التفسير الساذج الذي نظر إلى تلك الأزمات على أنها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام الرأسمالي وإنما من الكوارث الطبيعية أو الحروب، أو بسبب السياسات الاقتصادية الناجمة عن التدخل الحكومي، أو من مظاهر عدم الكمال التي تحدث في الأسواق نتيجة لجمود الأسعار (كالأجور) وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التي يحتملها وضع توازن التوظف الكامل. وعلى أية حال، فإن تكرار هذه الأزمات كان يحمل معه مشاكل عديدة للرأسمالية، لعل أخطرها هو تدهور الإنتاج وكساد التجارة وكثرة حالات الإفلاس وتدمير كثير من الطاقات الإنتاجية. وفي خضم هذه الأزمات كانت المشكلة السكانية تعبر عن نفسها في شكل ارتفاع عدد العمال العاطلين وتدهور مستوى الأجور الحقيقية (انظر الجدول رقم

6)، ووجود أعداد هائلة من الناس بلا دخل أو مورد للرزق.

ويضاف إلى ما تقدم، أن أعمال كارل ماركس، وفريدريك انجلز (البيان الشيوعي 1848، والجزء الأول من رأس المال 1876) كانت قد بدأت في الظهور، وما لبثت أن انتشر تأثيرها بسرعة على الحركات العمالية والاتجاهات الاشتراكية في ألمانيا وإنجلترا وفرنسا والنمسا والمجر وإيطاليا وروسيا. وهي الأعمال التي تناولت بالنقد اللاذع منجزات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والمبتذل، والكشف عن قوانين الحركة التي يخضع لها النظام الرأسمالي. وفضلا عن ذلك تم تكوين «الدولية الأولى» في عام 1862، واتخذت من لندن مقرا لها، وهي أول تنظيم عالمي للحركة العمالية.

وهكذا نخلص مما سبق، إلى أن العوامل المضادة التي كانت تعمل في الجانب السلبي من صورة النظام الرأسمالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد تمثلت فيما يلي:

1- استمرار تدهور أحوال العمال وتزايد الوعي بمصالحهم، مما دفعهم إلى التمرد والثورة والاضطرابات ونمو تنظيماتهم النقابية والسياسية.

2- اطراد وقوع الأزمات الاقتصادية الدورية.

3- ظهور الفكر الاقتصادي الماركسي.

في ظل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية، المليئة بالتناقضات، كان من الطبيعي أن تنجب الرأسمالية نخبة من مفكريها في مجال الفكر الاقتصادي لتخرج بفكر جديد، يعبر عن هذه المرحلة وليقف أمام الهجمات العنيفة التي يتعرض لها أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وتلك هي المهمة التي ستضطلع بها المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث بات من الواضح أن ثمة تغيرات كبرى تحدث، وأن تغيرات أخرى أخطر منها على وشك الوقوع، وأنه من المهم للرأسمالية أن تتسلح بفكر جديد يلائم هذه المرحلة.

وما يعنينا هنا-على وجه الدقة-هو أن نستعرض معا موقف هذه المدرسة من المشكلة السكانية في ضوء المناخ العام الذي ظهرت فيه، والدور الذي أدته من الناحية التاريخية في سياق تطور النظام الرأسمالي. والحق، أنه رغم تباين وجهات النظر فيما بين الاقتصاديين الذين ينتمون إلى هذه المدرسة، إلا أن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم، وخصوصا في مجال النظر

جدول رقم-(6)

تطور معدلات البطالة ومعدلات الأسعار والأجور الحقيقية في بريطانيا

خلال الفترة 1860 - 1914

(عند نقاط التحول في الدورة الاقتصادية)

100 = 1914

السنة ونقطة التحول	معدل البطالة	الرقم القياسي للأجور النقدية	الرقم القياسي للأجور الحقيقية
1860 قمة	1.9	58	51
1862 قاع	8.4	59	52
1866 قمة	3.3	66	58
1868 قاع	7.9	65	54
1870	3.9	66	60
1872 قمة	0.9	73	65
1874	1.7	80	70
1877	4.7	77	70
1879 قاع	11.4	72	71
1880	5.5	72	69
1882 قمة	2.3	75	73
1885	9.3	73	81
1886 قاع	10.2	72	81
1890 قمة	2.1	83	93
1893 قاع	7.5	83	94
1895 قاع	5.8	83	100
1899 قمة	2.0	89	104
1900	2.5	94	103
1904 قاع	6.0	89	97
1905	5.0	89	97
1906 قمة	3.6	91	98
1908 قاع	7.8	94	101
1910	4.7	94	98
1913 قمة	2.1	99	97
1914	3.3	100	100

إلى المشكلة السكانية. ولهذا سوف نحرص في الصفحات القادمة على استخلاص وجهة نظر بعض أعلام هذه المدرسة في القضية السكانية، ثم نتبع ذلك بتلخيص عام للنقاط الجوهرية التي اتفقوا عليها حتى ندرك مدى الاختلاف بينهم وبين من سبقوهم. كما نعرض أيضا لوجهة نظرهم في مجال النمو الاقتصادي، ومكانة السكان في رؤيتهم لمستقبل نمو الاقتصاد الرأسمالي.

1 - ريتشارد جونز:

سوف نبدأ هنا بعرض أفكار ريتشارد جونز (1790-1855) لأنها من الناحية التاريخية تمثل اتجاها مبكرا جدا في رسم بعض معالم المدرسة الكلاسيكية الجديدة. وقد نشر جونز في عام 1831 كتابا بعنوان «رسالة في توزيع الثروة ومصادر الضرائب [42]». وفي هذا الكتاب حاول جونز أن يجيب على الأسئلة المثارة في الاقتصاد السياسي والقضية السكانية، ليس في ضوء التحليل النظري وإنما في ضوء التجارب التاريخية والواقع والمشاهدات الفعلية لعصره. ففي رأيه أن فهم الماضي والحاضر يؤهلنا للتنبؤ بشكل صحيح عن المستقبل. ورغم أنه كان معجبا بروبرت مالتوس ويعتبره يعلو في مكانته عن مكانة ديفيد ريكاردو في الاقتصاد السياسي إلا أنه يعتقد أن أنصار مالتوس قد توصلوا إلى نتائج خاطئة بشأن أفكاره عن السكان. وقد أشار جونز، إلى أنه بالنسبة للتجربة البريطانية فأنه يشك في أن الإنتاج الزراعي قد دخل فعلا مرحلة التأثر بقانون الغلة المتناقصة. ولهذا عارض نظرية ريكاردو في الريع، ونادى بضرورة وضعها موضع التحليل والنقد لإيضاح صفتها التاريخية. وقد رفض اعتبار أن عدد السكان يدخل كمتغير مستقل أو أساسي في تحديد مستوى الريع. فالسكان في رأيه يميلون إلى ضبط أعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم من خلال تطبيقهم للموانع الوقائية. أما كون الريع قد زاد في بريطانيا، فإن ذلك لا يعود إلى زيادة عدد السكان واضطرار بريطانيا إلى زراعة أراض أقل خصوبة، بل إن ذلك يعود في رأي جونز إلى التحسن الذي طرأ على المزارع وارتفاع إنتاجيتها دون المزارع الأخرى. وكان جونز يعتقد أن قانون الغلة المتناقصة ليست له صفة أبدية، ذلك أن زيادة معارف الإنسان وتطويره للتكنولوجيا واستحداثه أدوات إنتاجية

جديدة يمكن أن يخفف من حدة مفعوله. وكان من رأيه أن الإنسان يتميز ببعد النظر وبرغبته دائما في تجديد حاجاته الضرورية والكمالية، وأن ذلك يلعب دورا هاما في لجوء الناس طواعية إلى تحديد أعدادهم.

2- يوهان فون تونن:

يعد كتاب يوهان فون تونن (1826-1863) «الدولة المنعزلة في ضوء الزراعة والاقتصاد القومي [43]» أول بداية حقيقية لتطبيق التحليل الحدي على نظرية التوزيع، حيث طبق فون تونن نظرية الإنتاجية الحدية على تحديد معدلات الأجور والريع والأرباح. فقد استخلص مفهوم التحليل الحدي بشكل منطقي من قانون الغلة المتناقصة في الزراعة، وهو القانون الذي قامت عليه نظرية ريكاردو في الريع. فالريع كما نعلم يظهر عند ريكاردو بسبب تفاوت خصوبة الأراضي أو تفاوت موقعها ومميزاتها الجغرافية الأخرى إذا ما قورنت بالأرض الحدية [44] التي يضطر المجتمع إلى زراعتها لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية. وقد استنتج من ذلك نتيجة هامة بالنسبة للقوى التي تعين معدلات الريع والأجور والأرباح. ذلك أنه إذا زاد عدد السكان فإن ذلك يؤدي إلى تحريك حد الأراضي الحدية، حيث تدخل أراض أقل خصوبة في الزراعة مما يزيد من ريع الأراضي المنزرعة سابقا. ومن هنا يتحدد حجم الريع بمستوى الإنتاجية في الأراضي الزراعية الجديدة. وبنفس المنطق زعم فون تونن، أنه إذا زاد عدد العمال، فإنه من الممكن استخدام عمال إضافيين في الإنتاج حتى تتساوى إنتاجية العامل الأخير(أي قيمة ما يضيفه من زيادة في الإنتاج) مع قيمة الأجر المدفوع له. أما إذا قلت قيمة الناتج الإضافي (أي إنتاجية العامل الأخير) عن قيمة الأجر المدفوع، فليس هناك أية مصلحة لمالك الأرض في أن يوظف هذا العامل ما لم ينخفض معدل الأجر. بيد أن فون تونن قدم أسبابا أخرى لتفسير انخفاض الأجور. فهو يرى أن هذا الانخفاض يرجع إلى الزواج المبكر وتزايد حجم العمال على نحو يجعل عرض العمل أكبر من الطلب عليهم. ومن هنا استنتج فون تونن-مستلهما في ذلك روح مالتوس-بأن العمال أنفسهم هم المسؤولون عن انخفاض مستوى أجورهم. وبنفس المنطق أثبت أيضا، أن عائد رأس المال أو معدل الربح يتوقف على العائد الذي تحصل

عليه آخر وحدة استثمرت من رأس المال. وعلى أية حال؛ كان فون تونن يرى أنه من المفيد للعمال أن يستمر تراكم رأس المال، لأن استمرار هذا التراكم يرفع من مستوى الأجور، لأنه يقلل من النصيب الذي يؤول من الناتج لصاحب رأس المال.

وفي الجزء الثاني من كتاب «الدولة المنعزلة»؛ راح فون تونن يؤكد خلاصة ما توصل إليه في موضوع السكان والأجور من خلال النص التالي:

«إذا كان السكان العاملون يتزايدون، بينما ظلت كمية الأراضي المنزرعة، وكذلك رؤوس الأموال المستثمرة، على حالها ثابتة بلا تغيير، فإن الزيادة التي تحدث في عدد العمال لا يمكن توظيفها عند مستوى الأجر السائد. والسبب في ذلك أن الأجر السائد سوف يمتص كل الناتج الإضافي (الحدي) للعامل الأخير الموظف؛ وان كل عامل إضافي يوظف في الإنتاج سوف ينتج إنتاجا أقل. ومن هنا فإنه عند مستوى الأجر السائد نجد أن العمال الإضافيين سوف يتسببون في حدوث خسائر للمنظم (صاحب العمل). أما إذا قبل العمال أجورا أقل فإنه من الممكن للمنظم في هذه الحالة أن يوظفهم ليشتغلوا في تلك الأعمال التي تتناسب مع أجورهم المنخفضة. وإذا استمر عدد العمال في التزايد على الرغم من تدهور الأجور، فإن الأجور لا بد وأن تستمر في الانخفاض، لأن العمل الجديد الذي سيناط لهم القيام به سوف يصبح أقل إنتاجية».

ويتساءل فون تونن:

«إذا افترضنا أن العمال سوف يتزايدون مع النمو السكاني في الوقت الذي لا توجد فيه فرص عمل مربحة، ومع وجود مساحات فقيرة من الأراضي الخصبة، فما هو الحد الأدنى للأجور؟».

ويجيب على ذلك بالقول:

«إن هذا الحد هو حد الكفاف، لأنه ليس من المتصور أن يعمل أي فرد بأجر أقل من أن يفي بالضروريات اللازمة للبقاء على الحياة [45]».

والواضح من هذا النص، أن فون تونن يقدم لنا عناصر نظرية العرض والطلب، وكذلك عناصر نظرية الإنتاجية في تفسير مستوى الأجور، وهي العناصر التي ستستند إليها نظريات الأجور في الفكر الاقتصادي الرأسمالي في مرحلة تالية. وعموما، فإنه من المهم لنا أن نلاحظ أن التغير السكاني

عند فون تونن يؤثر على الأجور من خلال مدخلين. الأول، من خلال زيادة الطلب الكلي والاضطرار إلى استخدام موارد أقل كفاية، مما يؤدي إلى خضوع الإنتاج لقانون الغلة المتناقصة. والثاني، من خلال ما تحدثه الزيادة السكانية من زيادة في عرض العمل. وفي كلا المدخلين تواجهنا هنا مشكلة الإنتاجية الحدية المتناقصة.

3- وليم ستانلي جيفونز:

يعد وليم ستانلي جيفونز(1835- 1882) أحد الأقطاب الكبار في مدرسة التحليل الحدي. وهي المدرسة التي ظهرت خلال النصف الأول من حقبة السبعينيات في القرن التاسع عشر، وظلت بصماتها واضحة وقوية على مسيرة الفكر الاقتصادي الرأسمالي منذ تلك الفترة وحتى الآن. وكانت المهمة الأساسية التي اضطلعت بها هذه المدرسة هي «تنقية» علم الاقتصاد السياسي الرأسمالي من القضايا والمتغيرات الاجتماعية وتحويله إلى علم جاف يبحث في قواعد السلوك النفسي الرشيد للمستهلك والمنتج، وأبعدت تماما من التحليل قضايا الصراع والعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين طبقات المجتمع خلال عملية إنتاج وتوزيع وسائل الثروة. فمشكلة علم الاقتصاد أضحت منذ الآن، ليست هي البحث في العلاقات الاجتماعية بين الناس خلال نشاطهم الاقتصادي، بل البحث في السلوك النفسي للفرد والذي يمكن ترجمته إلى مقادير محددة. ولان كل شيء يعالج المقادير يمكن تحويله إلى الرياضيات، فإن علم الاقتصاد الرأسمالي قد أخذ في ضوء هذه المدرسة منحى رياضيا بحتا، ونبذ ذلك العالم المليء بالتوتر والصراع الذي تحدث عنه الاقتصاديون الكلاسيك. وهكذا أصبح علم الاقتصاد على يد الحديين علما يبحث في «الأجهزة البشرية التي تسعى نحو تحقيق اللذة». وهنا يقول ستانلي جيفونز في كتابه «نظرية الاقتصاد السياسي»، الذي صدر في عام 1871 ,[46] إن مشكلة علم الاقتصاد هي البحث في حسابات اللذة والألم [47].

في ضؤ هذه النظرة السطحية لمضمون علم الاقتصاد السياسي، لم يكن غريبا من ستانلي جيفونز أن يعتقد أن نظرية السكان لا تدخل ضمن هموم هذا العالم. ولهذا نظر إلى حجم السكان على أنه عنصر محدد

given أو معطى من الخارج أكثر من كونه عنصرا يدخل في صلب التحليل الاقتصادي. ولهذا استبعد موضوع السكان تماما من تحليله لنظرية التوزيع. أما فيما يتعلق بالأجور، فقد رفض جيفونز نظرية أجر الكفاف ونظرية رصيد الأجور وراح يردد أن الأجور تعتمد على الإنتاجية الحدية لعنصر العمل (مثل فون تونن)، بمعنى أن الأجر السائد في فترة معينة وفي صناعة ما, إنما يتعادل مع قيمة الإنتاجية الحدية للعامل الأخير الموظف في تلك الصناعة، وان العمال يتسلمون ما يتبقى من الناتج بعد دفع الريع والضرائب والأرباح والفوائد.

4- جون كيرنس:

كان جون اليوت كيرنس (1823- 1875) في مطلع حياته العلمية مالتوسيا. فقد خصص جزءا من محاضراته التي ألقاها في مدينة دبلن في عام 1857 للدفاع عن مالتوس وآرائه وللرد على الانتقادات الموجهة إليه [48]. بيد انه بعد ذلك تخلي عن هذا الموقف. وفي عام 1874 نشر كيرنس كتابه المعروف «بعض المبادئ الأساسية في الاقتصاد السياسي» [49]. وفي هذا الكتاب اعتبر أن القضية السكانية لا تدخل كنقطة محورية ضمن نطاق علم الاقتصاد. ولهذا لم يحتو كتابه أي بحث حول تأثير حجم السكان على تغير حجم الناتج والتوزيع. بل إنه قرر أن الجدل حول المشكلة السكانية قد انتهى بسبب علو شأن العقل الإنساني وبسبب التقدم الذي طرأ على المجتمع. بيد أنه كان يؤمن بما كان شارلس دارون قد ذكره في نظرية النشوء والارتقاء من أن جميع الكائنات الحية في المعمورة تميل لأن تتزايد على نحو أكثر من ضروريات الحياة. وعندما تعرض لقانون الغلة المتناقصة، ذكر انه حينما يحدث نمو في عدد السكان، فإن الطلب على الموارد الاقتصادية والغذائية يتزايد، ومن هنا ترتفع تكاليف إنتاج السلع. غير أن هذا الارتفاع في الأسعار يمكن مواجهته من خلال التقدم الفني، ولكنه يتحفظ في هذه النتيجة ويقول، بأن التاريخ يدل على أنه مهما كانت درجة هذا التقدم، فإنه من المشكوك فيه أن يجاري دائما النمو السكاني بلا نهاية. ولهذا كان كيرنس يعتقد أن الحد من الأعداد السكانية سوف يحدث من خلال تحسين شروط الحياة والعمل للعمال. وانتهى من ذلك إلى أن عنصر السكان أصبح الآن

متغيرا من «الدرجة الثانية» في التحليل الاقتصادي، لأنه يتوقف على الظروف الاقتصادية العامة للبلد.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن جون كيرنس قد حصر موضوع الاقتصاد السياسي في إنتاج الثروة وتوزيعها، مستبعدا في ذلك كل ما يخص السياسة الاجتماعية. وقد حاول أن يعيد مجد الكلاسيك القدامى بالدفاع عن طريقتهم الاستنباطية في التفكير ونبذ التفكير التاريخي أو المنهج القائم على الاستنباط من حقائق العالم الواقعي. ففي رأيه أن العالم يموج بعدد كبير من المؤثرات التي تعمل في وقت واحد، بحيث يصعب أن نعرف أي هذه العوامل هو السبب في تلك النتائج التي تثير اهتمام الباحث. وقد استخدم كيرنس المنهج التجريدي في الدفاع عن نظرية رصيد الأجور التي تعود صياغتها الأولى إلى آدم سميث. وهي النظرية التي كانت تتعرض في أيام كيرنس لنقد عنيف. ومن المعلوم أن تلك النظرية كانت تقرر أنه لا يوجد هناك مستوى ثابت للأجور لا يبتعد عنه، كما هو الحال مثلا في نظرية أجر الكفاف، ولكن مستوى الأجر حسب هذه النظرية هو متغير يتوقف على عاملين، الأول، هو قوة طلب رجال الأعمال، أي مقدار ما يخصصونه لدفع أجور العمال. والثاني هو عرض العمال المتنافسين على فرص التوظف. أي أن معدل الأجر يتوقف على النسبة بين رأس المال المعد لدفع الأجور وعدد العمال. وبناء عليه، لا يمكن لأي طائفة من العمال أن تحصل على زيادة معينة في أجورها نتيجة لضغط نقاباتهم أو نتيجة لتشريعات قانونية إلا على حساب نقص الأجور في طوائف ومهن أخرى، ما دام رصيد الأجور ثابتا. وكان كيرنس بتأييده لهذه النظرية يود أن يرد على قوة نقابات العمال التي بدأت تتعاظم قوتها في تلك الآونة.

5- هنري كاريه:

تناثرت آراء هنري كاريه (1739- 1879) حول القضية السكانية في أعماله العلمية المختلفة، وعلى وجه الخصوص في كتابه «انسجام الطبيعة» الذي صدر في عام 1836، وفي كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» الذي ظهر في عام 1837، وفي كتابه «الماضي والحاضر والمستقبل» الذي صدر في عام 1848، وأخرا في كتابه «مبادئ العلم الاجتماعي» المنشور في عام

1858. وقد لفتت آراء كارييه جمهرة المشتغلين بالقضية السكانية نظرا لأفكاره الجريئة والجديدة في هذه القضية. إذ لم يتقبل نظرية ريكاردو في الريع، واختلف مع الاقتصاديين الذين آمنوا بقانون الغلة المتناقصة، وعارض نظرية مالتوس في السكان. ومن هنا اكتسبت آراؤه طابعا فريدا في عصره.

والحق، أن شهرة كارييه في الفكر الاقتصادي الرأسمالي تعود إلى ما كان قد ذكره في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» في عام 1837 حول طبيعة الأراضي الزراعية التي زرعها الأوائل. ذلك أنه، على عكس ريكاردو، كان يرى أن السكان الأوائل الذين قاموا باستغلال الأراضي الزراعية لم يستحوذوا في الغالب على أجودها، وإنما على أسهلها في الزراعة، حيث تخيروا تلك المساحات المنبسطة أو القريبة من الطرق والأسواق. ولما كانت هذه الاعتبارات ليس لها علاقة بخصوبة الأرض، فإن الأراضي التي عملوا بها كانت أقل جودة. ولكن مع التقدم في الزراعة والفنون الإنتاجية المستخدمة، ينتقل الإنسان تدريجيا من الأراضي الفقيرة إلى الأراضي الأكثر خصوبة [50]. وهذا عكس ما قاله ريكاردو. ومن هنا كان من الطبيعي أن يتنكر لقانون الغلة المتناقصة الذي يشكل الإيمان به النواة الرئيسية في نظرية ريكاردو عن الريع. ولهذا خلص كارييه إلى أن التزايد السكاني في الأجل الطويل لا يشكل أية عقبة.

وقد أصر على هذه الفكرة في كتابه «الماضي والحاضر والمستقبل»، وعاد ليكرر، أن استزراع الأراضي الخصبة تصبح أمرا ممكنا فقط حينما يتزايد عدد السكان ويحدث تقدم فني في أساليب الزراعة، إذ يمكن حينئذ التغلب على الصعوبات التي تواجه زراعة مثل هذه الأراضي. [51] والنتيجة الحتمية المستخلصة من هذا النوع من التفكير، هي أن الإنتاج الزراعي سيخضع لقانون الغلة المتزايدة مع تزايد عدد السكان.

وفي كتابه «مبادئ العلم الاجتماعي» راح يدعم مقولته هذه بالزعم أن تزايد عدد السكان وزيادة زراعة الأراضي الخصبة يكونان مصحوبين بنمو سريع في تراكم رأس المال، وبالتالي تميل نسبة رأس المال إلى عدد السكان نحو الارتفاع. وخلص من ذلك، إلى أن توزيع الناتج الآخذ في الزيادة سوف يتأثر بهذا الوضع. فهو يرى انه عبر الزمن تقل الفائدة والريع، لا بوصفهما مبلغا كليا يتعين دفعه لأصحاب رؤوس الأموال والأراضي، ولكن بوصفهما

نسبة مئوية من الناتج الآخذ في التزايد السريع. ويضيف إلى ذلك سببا آخر، وهو أنه مع هذا التقدم الذي يحدث في حجم الإنتاج فإن النسبة المقتطعة من الناتج لتوفير وسائل الأمن والحماية وتمويل نفقات الحكومة، تأخذ في التناقص. وقد توصل إلى تلك المقولة على أساس أنه مع تزايد عدد السكان ووسائل الثروة يزداد رخاء الدولة.

وبهذا الشكل أراد كاربيه أن يدلل، على أنه كلما زاد الإنتاج بالنسبة للفرد، كلما عظم مقدار الدخل أو الكسب الذي يحصل عليه العمال. وهذا لا يكون على حساب العائد الذي يؤول إلى أصحاب رأس المال، بل بالعكس، سيكون هناك انسجام بين المصالح، وان هذا الانسجام مرتبط بالزيادة السريعة في الإنتاجية. وهذه نتيجة تختلف تماما مع آراء الكلاسيك الذين رأوا، أنه، عبر الزمن، يوجد ثمة تعارض واضح بين أصحاب الأجور وأصحاب الريع وأصحاب الأرباح.

وفيما يتعلق بنظرية الأجور، فمن الواضح أن هنري كاربيه، كان يرى أن حال الأجور سوف يتحسن مع زيادة عدد السكان وزيادة القدرة على استزراع الأراضي الخصبة وتزايد معارف الإنسان الفنية وزيادة تراكم رأس المال. أما إذا كانت الأجور السائدة منخفضة، فإن ذلك يعود في رأيه إلى الحكومات الجائرة، والى عبء الضرائب المرتفعة، والى الظلم الاجتماعي.

أن فكرا بهذا الشكل كان من الطبيعي له أن يرفض رفضا مطلقا نظرية مالتوس في السكان. فالقدرة على زيادة الإنتاج سوف تزيد بصورة أسرع من تزايد السكان، وان ذكاء الإنسان قادر على زيادة وسائل العيش بنحو أسرع من تكاثر الإنسان. وكان كاربيه يرى أن الآمال التي تحدو بالإنسان لكي يرفع من مستوى معيشته تجعله يلجأ إلى أفضل السبل المناسبة لمصلحته. وقد سبق كاربيه هربرت سبنسر في الوصول إلى المقولة التي تنص على أن الإخصاب يتناسب تناسبا عكسيا مع التقدم [52]. حيث ذكر، انه مع تزايد عدد السكان ووسائل الثروة تتزايد النوازع الفردية لدى الإنسان، وينمو شعوره بالمسئولية، ومن هنا يميل الإنسان من تلقاء نفسه إلى تطبيق الموانع الوقائية للحد من الزيادة السكانية، ولهذا خلص كاربيه، إلى أنه لا يوجد أي خوف من حدوث الاكتظاظ السكاني. فالتزايد في عدد السكان يكون مصحوبا بتزايد في حجم الإنتاج وبارتفاع مستوى المعيشة وبتقدم وسائل

الموانع الوقائية.

وليس يخفى أن الآراء التي توصل إليها هنري كارييه كانت تعكس في مجملها تجربة الواقع الذي عاش فيه في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان عدد السكان ضئيلا، والتقدم الزراعي والصناعي يسير بخطوات سريعة.

6- هنري جورج:

رفض هنري جورج (1839- 1897) نظرية مالتوس في السكان، وكان يعتبرها أحد الأخطاء الكبرى في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وكان يعتقد: «أن الاقتصاد السياسي قد استخدم دائما ضد كل جهد تبذله الطبقات العاملة من اجل زيادة أجورها [53]». وعرف عنه انه كان شديد الدفاع عن الفقراء، وناقدا عظيما للمظالم الاجتماعية التي انطوى عليها النظام الرأسمالي. وكثيرا ما كان يلقي المحاضرات على العمال، وخصوصا عن أفكار آدم سميث. كما انه كان شديد السخرية من الاقتصاديين [54].

وفي كتابه الشهير عن «الفقر والتقدم» [55] الذي نشر في عام 1880، حاول هنري جورج أن يعطي تحليلا لأسباب الكساد الاقتصادي، وأسباب تزايد الفقر وذلك على الرغم من اتجاه حجم الثروة للنمو المستمر. وفي هذا الكتاب إشارات كثيرة لقضايا السكان. وفي هذه الإشارات نلاحظ، انه اتخذ موقف النقد اللاذع لنظرية مالتوس في السكان. وقدم في هذا الخصوص أفكارا خاصة به. ففي مقابل نظرية رصيد الأجور التي كانت تنص على أن زيادة عرض العمل من شأنها أن تقلل متوسط نصيب الفرد من رأس المال، وبدلا من نظرية مالتوس التي كانت تنص على أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من السلع الضرورية، قال هنري جورج، إن السبب الرئيسي لانخفاض الأجور والفقر والبؤس ليس هو السكان وتزايدهم، وإنما هو الظلم، والاضطهاد الواقع عليهم. وكان يرى أن الزيادة السكانية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تقسيم العمل وزيادة حجم الإنتاج ورفع مستوى المعيشة إذا كانت هناك عدالة اجتماعية في التوزيع. وكان يقول أن الجماعات السكانية الوفيرة العدد في مساحة معلومة إنما تنتج بقدر أعلى من الكفاية مما تنتج به الجماعات الصغيرة. وان أي

خطر ينشأ من أن يأتي إلى العالم سكان لا يجدون ما يقيم أودهم لا ينشأ عن أوامر تمليها الطبيعة أو عن قانون حديدي للأجور أو للسكان، ولكن ذلك الخطر ينشأ عن الاختلالات الاجتماعية التي تحكم على الناس بالفقر وسط عالم يرتع في الثراء. [56] وكان يعتقد انه إذا تحسن مستوى معيشة الناس وتوفرت العدالة الاجتماعية، فان الناس سوف يعملون من تلقاء أنفسهم على تنظيم أعدادهم للمحافظة على مستوى معيشتهم.

وعندما بحث هنري جورج تأثير الزيادة السكانية على التوزيع، كان يرى أنه في الحالات التي يضطر فيها المجتمع إلى زراعة أراض فقيرة في خصوبتها، فإن الزيادة السكانية في هذه الحالة تميل إلى أن ترفع من حجم ونسبة الريع، وتقلل من حجم ونسبة الأجور. ولكنه كان يرى أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة حجم الناتج بنسبة اكبر من نسبة زيادة عنصر العمل. وهو ما يعني، انه كان رافضا لقانون الغلة المتناقصة. وقد نظر هنري جورج إلى التزايد الذي يحدث في الريع على انه سر المساوئ الاجتماعية التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي. فهو لا يسلب الرأسمالي ربحه فحسب، بل إنه يثقل كاهل العمال أيضا. وفضلا عن ذلك اعتقد أن الزيادة في حجم الريع تسبب الأزمات الاقتصادية التي تنتاب المجتمع من حين لأخر، نظرا لما ينجم عن ذلك من مضاربات شديدة على الأراضي. أن الريع في رأيه يمثل نوعا من «الابتزاز الاجتماعي» لمصالح ملاك الأراضي على حساب مصلحة العمال ورجال الصناعة، فهم (أي ملاك الأرض) يحصلون على جزء كبير من الناتج دون أن يقابل ذلك أي جهد يبذلونه، وكل ما في الأمر أنهم كانوا من المحظوظين فامتلكوا أراضي خصبة أو ذات مواقع جيدة.

وإزاء هذا النوع من تشخيص أمراض المجتمع، كان من الطبيعي أن يتوصل هنري جورج إلى العلاج الذي اقترحه، وهو أن تفرض ضريبة واحدة تمتص الريع، وبذلك يمكن الاستغناء عن كل الضرائب الأخرى وبهذا الشكل سترتفع الأجور وتتزايد أرباح رأس المال، وسوف ينتقل استخدام الأراضي الزراعية إلى من هم افضل استعدادا لزراعتها وجعلها أوفر إنتاجا، وبذلك تغل محاصيل اكثر مما كانت تغله في نظام الملكية الخاصة السائد. وبذلك اعتقد هنري جورج، انه لن تكون هناك مخاوف من الاكتظاظ السكاني أو

ندرة أسباب العيش، وانه لا تناقض بين ميل الإنسان الطبيعي نحو التزايد وبين قدرته على توفير سبل الحياة إذا ألغي الريع وتوافرت العدالة الاجتماعية.

وتقول معظم كتب تاريخ الفكر الاقتصادي، أن كتاب «التقدم والفقر» لهنري جورج قد لقي استجابة هائلة في عصره، سواء من جمهرة قرائه أو من المفكرين الذين أطروه أيما إطراء، أو من نقاده الذين هاجموه بشدة وعنف. ذلك أن انحياز جورج لمشاكل العمال والفقراء جعل كتابه منتشرا على نطاق واسع، حتى أن البعض يشير إلى أن عدد النسخ التي بيعت من هذا الكتاب في الولايات المتحدة تزيد عما بيع من جميع كتب الاقتصاد السياسي التي سبق نشرها.(58) وعلى حين وصف بعض المفكرين كتاب «التقدم والفقر» على انه ليس هناك ما يساويه منذ أن نشر آدم سميث كتابه عن «ثروة الأمم» انبرى فريق من الاقتصاديين الرسميين إلى مهاجمته بشدة ووصفه بأنه «أشد الكتب أذى في الاقتصاد السياسي»(59). ومهما يكن من أمر، فانه من الثابت أن تأثير هنري جورج على النظرية الاقتصادية أو على السياسة العامة كان هزيلا بالقياس إلى الضجة والشهرة التي أحدثها كتابه.

7- وليم ديلون:

ترجع شهرة وليم ديلون في الفكر الاقتصادي (الرأسمالي) إلى ذلك الوصف الذي نعت به الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، حيث أصدر كتابا في عام 1882 أسماه «العلم الكئيب»(60)، قاصدا في ذلك تراث الفكر الاقتصادي لآدم سميث وديفيد ريكاردو. وفي هذا الكتاب انتقد ديلون روح التشاؤم التي طغت على هذا التراث، وخصوصا ما كان منه متعلقا بالقضية السكانية والأجور والريع. فقد أشار إلى أن هناك ثلاثة قوانين أساسية راجت أيام الكلاسيك وظلت موضع نقاش طويل لمدة نصف قرن. وهذه القوانين الثلاثة هي: قانون الأجور الذي كان ينص على أن معدلات الأجور تعتمد على النسبة بين رأس المال والسكان العاملين، وقانون مالتوس في السكان، وقانون الريع لريكاردو. وهي القوانين التي زعم الكلاسيك أنها تحدد آليات توزيع الناتج في المجتمع. وكانت وجهة نظر ديلون أن تلك

القوانين، من واقع خبرته الدراسية التي أجراها على بريطانيا وبعض الدول الأوروبية، هي قوانين تبعد عن الحقيقة وعن واقع الحال في هذه الدول. وأشار إلى بعض الاجتهادات الفكرية التي توصل إليها في هذا الخصوص. ومن ذلك مثلا، أن مستوى الأجور يعتمد على مستوى معيشة العمال، وأن الناتج الذي ينتجه عنصر العمل هو أساس الأجور.

8- هنري سيد جويك:

نشر هنري سيد جويك (1838-1900) كتابا هاما في عام 1883 تحت عنوان «مبادئ الاقتصاد السياسي [61]». وفي هذا الكتاب نراه يقبل بعض جوانب الفكر المالتوسي ويرفض البعض الآخر. فقد اعتبر سيد جويك، أن مقولة مالتوس التي تنص على أن السكان يميلون للتزايد على نحو أسرع من تزايد موارد الغذاء، هي مقولة صحيحة. بيد أنه رفض فكرة مالتوس التي تقول إن إعادة التناسب بين هذين المتغيرين يتحقق فقط من خلال الموانع الوقائية والموانع الإيجابية. وفي رأيه، أنه إذا تزايد عدد السكان ووصلوا إلى حد معين من الكثافة، فإن قانون الغلة المتناقصة يبدأ في العمل، فينخفض متوسط إنتاجية العامل. غير أن هذه الدرجة من الكثافة السكانية التي تنخفض بعدها الإنتاجية تتوقف، ليس فقط على عدد السكان، وإنما أيضا على درجة تطور الفنون الإنتاجية ومستوى تراكم رأس المال. بمعنى أن التقدم التكنولوجي وزيادة تراكم رأس المال من الممكن لهما أن يحدا من مفعول الغلة المتناقصة. وقد أشار سيد جويك إلى أنه في البلاد ذات الخفة السكانية، فإن الإنتاجية تكون في ارتفاع مستمر، بسبب انطباق قانون الغلة المتزايدة. بمعنى أن كل زيادة إضافية في عدد السكان وما يتمخض عنها من زيادة في عدد العمال تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدلات أعلى من معدلات زيادة استخدام عنصر العمل، طالما أن الزيادة في عدد العمال تؤدي إلى توسيع درجة التعاون وتقسيم العمل بين العمال. وقد ذكر أن ذلك ينطبق على جميع المجالات الاقتصادية، باستثناء الزراعة والمناجم.

وفيما يتعلق بحالة بريطانيا، كان سيد جويك يعتقد أن بريطانيا قد وصلت فعلا في نموها السكاني إلى الحد الأقصى، بحيث أن كل زيادة في عنصر العمل سوف تكون مصحوبة بعد ذلك بانخفاض في متوسط إنتاجية

العمل، طالما بقيت الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير. وقد استنتج من ذلك نتيجتين:

- الأولى: هي أن التناسب الموجود بين تغير الغلة وتغير عنصر العمل ورأس المال في بريطانيا يمكن أن يكون أقل من ذلك لو أن كثافة سكان بريطانيا أقل مما هي عليه الآن.

- الثانية: أن الغلة المتوسطة سوف تبدأ في التناقص مع كل زيادة سكانية.بيد أن سيد جويك مع ذلك، اعتقد أن التحسينات الفنية في طرق الإنتاج والتجارة الخارجية من شأنهما أن يحدا من مفعول الغلة المتناقصة إذا تزايد عدد سكان بريطانيا. وعلى العموم فهو يشك في صحة أي قانون عام يمكن أن يفسر اتجاهات متوسط الإنتاجية. ومن ثم كان يرى، أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تنبؤات دقيقة عن تأثير السكان على الإنتاج في المستقبل. وكان يعتقد أن مستوى المعيشة ببريطانيا قد تحسن، وأن الكثافة السكانية قد وصلت إلى مستواها الأمثل.

وبناء عليه، فإن أي زيادة سكانية من شأنها أن تضغط لكي يعمل قانون الغلة المتناقصة، ولهذا فإنه من الأفضل ألا يزيد عدد السكان.

وفيما يتعلق بنظرية الأجور، فقد رفض سيد جويك نظرية رصيد الأجور، واعتقد أن معدل الأجر يتحدد بمستوى إنتاجية العامل. ولكنه في نفس الوقت نظر إلى الأجور باعتبارها ذلك الجزء من الناتج الذي يؤول للعمال بعد دفع جزاء رأس المال والأرض. وقد أدت هذه النظرة إلى أن ينتهي سيد جويك، تقريبا، إلى نفس الآراء التي كان الكلاسيك قد طرحوها في مجال الأجور (نظرية أجر الكفاف) والتي ذهبت إلى وجود تأثير كبير للنمو السكاني على مستويات الأجور، وإن كان سيد جويك قد توصل إلى تلك العلاقة من خلال أسباب أخرى غير تلك الأسباب التي شدد عليها الاقتصاديون الكلاسيك (ارتفاع أسعار السلع الزراعية وزيادة الريع). فالأجور عند سيد جويك سوف تنخفض إذا ما تجاوزت الكثافة السكانية حدا معينا بسبب انخفاض كفاءة العمل في الإنجاز، الأمر الذي يجعل نصيبهم في الإنتاج، بعد دفع عائد رأس المال والأرض، منخفضا. وكان يرى، انه حينما تنخفض الأجور، فإن القوى الدافعة لتطبيق الموانع الوقائية للزيادة السكانية سوف تعمل عملها، مما يؤدي إلى تخفيض عدد العمال عبر الأجل الطويل، وهو

ما يؤدي إلى ارتفاع الأجور مرة اخرى، حينما يقل عرض العمل بالسوق.

9- الفرد مارشال:

إذا كان جون ستيوارت مل قد جسد القمة التي وصل إليها ما يسمى بالاقتصاد المبتذل-لأنه لخص تلخيصا جيدا كل ما وصل إليه الاقتصاد السياسي قبله-فإن الفرد مارشال يمكن اعتباره الذروة التي وصلت إليها المدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث عرض بأسلوب بارع، ومحكم في نفس الوقت، خلاصة ما أبدعه مفكرو هذه المدرسة، بالإضافة إلى إبداعاته الشخصية أيضا.

والحق أن الفرد مارشال (1842- 1928) يعد من أكبر اقتصاديي عصره. وقد ظل كتابه «مبادئ الاقتصاد» الذي نشر في عام 1890 بمثابة المرجع الأصلي لدراسة علم الاقتصاد الرأسمالي في كل العالم الناطق بالإنجليزية.[62] وهو يعدمن أنصار ريكاردو وجون ستيورات مل. وقد أعاد صياغة قضايا الاقتصاد السياسي بعد أن اسقط من اسمه مصطلح «السياسي»، مستفيدا في تلك الصياغة من إنجاز المدرسة الحدية وأدواتها التحليلية، ومستثمرا في ذلك دراساته للرياضيات.

كان مارشال بصفة عامة شديد الإيمان بقانون الغلة المتناقصة، شأنه في ذلك شأن ريكاردو ومالتوس وجون ستيورات مل. فقد كان يرى أن التحسينات الفنية في الزراعة يمكن أن تؤدي، بالتعاون مع عنصري العمل ورأس المال، إلى زيادة حجم الغلة الزراعية، وان حجم رأس المال والعمل يمكن أن يتزايدا بسرعة في أي مساحة منزرعة في تناسب مع هذه التحسينات، فنحصل على غلة متزايدة مع كل إنفاق متزايد. بيد أن هذا الوضع من الصعب تحقيقه في الدول القديمة (التي وصلت إلى درجة عالية من النضج الاقتصادي). فكل زيادة في حجم رأس المال والعمل من الصعب أن يتمخض عنها زيادة متناسبة في حجم الإنتاج ما لم يكن هناك في نفس الوقت زيادة محسوسة في مهارات العمال. ومهما كان أمر هذه التحسينات المتوقعة في الفنون الإنتاجية بالزراعة، فان الاستخدام المتزايد لرأس المال والعمل في الأراضي الزراعية سوف يؤدى إلى انخفاض الناتج الحدي الذي يمكن الحصول عليه من حجم معين من الزيادة في رأس المال

والعمل.[63]

ولكن رغم إيمان مارشال الشديد بقانون الغلة المتناقصة، إلا أنه لم يعط لقضية اثر التزايد السكاني على الإنتاج اهتماما كبيرا، سواء بالنسبة للإنتاج الزراعي أو بالنسبة لمجمل الإنتاج المحلي. ذلك أن تحليل الإنتاج عنده يدخل فيه عناصر كثيرة بخلاف عنصر العمل. وكان يرى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة في إنتاجية الأراضي الفقيرة بالتعاون مع عنصري رأس المال والتقدم الفني. كما كان يعتقد، انه على الرغم من تزايد السكان، إلا أنه يمكن تجنب مفعول الغلة المتناقصة لفترة طويلة من خلال اكتشاف أراض جديدة، ومن خلال التوسع في مد خطوط السكك الحديدية والتقدم في المواصلات البحرية، ومن خلال نمو وتقدم المعارف والقدرات التنظيمية.[64]

وكان مارشال يرى أننا إذا أخذنا مفعول هذه التحسينات والتقدم في المعارف والفنون الإنتاجية بالنسبة لجميع فروع الإنتاج في الأجل الطويل، فإن الاتجاهات المتعارضة لقانون الغلة يمكن أن تعطي لنا ما يمكن أن يسمى بقانون ثبات الغلة مع تزايد السكان، ما لم يتمخض عن الكثافة السكانية المرتفعة إلحاق الضرر بالظروف الصحية للسكان. وكان يعتقد انه يمكن الهروب من مفعول الغلة المتناقصة إذا استطاع الاقتصاد القومي تأمين إمداداته من الطعام والمواد الخام من العالم الخارجي بشروط مواتية، مشيرا في ذلك إلى الإمكانات الكبيرة التي وفرتها المستعمرات والبلاد التابعة لبريطانيا آنذاك. وقد عارض وجهة نظر الكلاسيك المتشائمة حول المستقبل الركودي للنظام الرأسمالي. وكان يرى أن الثروات في الدول الرأسمالية تنمو بمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني، ومن ثم فليس هناك خطر من أن تتزايد أسعار السلع الزراعية، ويلتهم الريع كل الفائض الاقتصادي، فيختفي الربح ويتوقف الاستثمار والنمو. ومع ذلك كان يشير إلى أن متوسط نمو الثروة بالنسبة للفرد الواحد يمكن أن يزيد على نحو أعلى مما كانت عليه في عصره لو قل معدل النمو السكاني.

وفيما يتعلق بالأجور وعلاقتها بالسكان، نجد أن مارشال لم يأخذ بنظرية أجر الكفاف لدى الكلاسيك، بل اخذ بنظرية العرض والطلب في تحديد مستويات الأجور. ونظرا لأنه قد عاش في عصر كانت الأجور فيه مرتفعة

نسبيا بسبب الازدهار الذي عرفته الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية من خلال نهب المستعمرات وتقسيم العمل الدولي الجائر، فإنه كان يشير إلى التقدم الذي حدث في مستويات الأجور. وكثيرا ما كان يستخدم مصطلح «مستوى الرفاهة» في مقابل «مستوى أجور الكفات» التي استخدمها الاقتصاديون الكلاسيك. ومع ذلك، فإنه كان يقول بأن «أجر الرجل بحالته الراهنة في غرب أوروبا وما يقصده ذلك الرجل عن طريق مهاراته الفنية لا يزيد كثيرا عن الحد الأدنى اللازم لتغطية نفقة تربية الأبناء وتدريب العمال المهرة والمحافظة على نشاطهم في أعلى مرتبة [65]». وكان يدرك أن إنتاج نوع معين من العمل يتطلب مستوى معينا من المعيشة. ومن ثم، يقتضي الأمر، لتوفير عرض هذا النوع من العمل، زيادة مستوى الأجور والمعيشة لهؤلاء العمال حتى يمكنهم مواجهة نفقات الحياة والتدريب والتعليم.

وكان مارشال يرى، أن الآثار التي ستنجم عن التحسينات الفنية سوف تزيد من حجم الناتج، وسوف يشارك العمال في قطف ثمار هذه الزيادة. ولهذا لم يؤمن بوجود تعارض رئيسي بين العمال ورجال الأعمال، أو بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي،.. فالكل تجمعهم مصالح مشتركة في التعاون والإنتاج.

ورغم أن مارشال قد تميز عن غيره من الاقتصاديين بتركيزه الشديد على تحليل فكرة التوازن في الأمدين القصير والطويل، وخصوصا في مجال توازن المنشأة والصناعة، [66] إلا انه لم يمد نطاق تحليله الزمني ليشمل نظرية السكان والأجور. ومن ثم لم يهتم ببحث أثر التغير السكاني في عرض العمل والطلب عليه، وبالتالي أهمل كلية تحليل العلاقة بين تغير السكان وتغير الأجور.

تحول الاهتمام من «المشكلة السكانية» إلى «الحجم الأمثل للسكان:<

ما أن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، حتى فتر حماس الاقتصاديين لمناقشة المشكلة السكانية، وهي المشكلة التي شغلت أذهان معظم المفكرين، وبخاصة بعد الطرح المأساوي الذي عرضه روبرت مالتوس في بداية هذا القرن. وكان هذا الفتور يرجع إلى ما كانت تشهده الرأسمالية في الدول الأوروبية من نمو ضخم وتقدم مستمر، بحيث توارى الخوف من الغلة المتناقصة والاكتظاظ السكاني وراء سحابات كثيفة من التقدم الهائل الذي

حدث في الفنون الإنتاجية وفي الصناعات الثقيلة والتوسع في زراعة الأراضي، وهي أمور أدت إلى نمو الناتج والدخل والتوظف والاستعمار بمعدلات مرتفعة. وزاد من زهوة هذه الصورة نمو التصدير السلعي ورؤوس الأموال والسيطرة على الأسواق الخارجية ومصادر المواد الخام وخصوصا بعد وقوع عدد كبير من البلاد الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فريسة سهلة في أنياب الاستعمار. ومما لاشك فيه، أن استعمار هذه البلاد وما وفرته من مواد خام رخيصة ومصادر غنية من المواد الغذائية، فضلا عن الأرباح الهائلة، كان من العوامل التي مكنت من زيادة مستويات الأجور والمعيشة بالبلاد الرأسمالية. ويضاف إلى ذلك أن الخوف من النمو السكاني المرتفع، بدأ يتلاشى رويدا رويدا أمام بدء انخفاض معدلات نمو السكان في معظم الدول الأوروبية (انظر الجدول رقم 7).

وقد رأينا فيما تقدم، أن معظم آراء الاقتصاديين الذين ينتمون إلى المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذين تحدثوا عن القضية السكانية، قد عمدوا إلى التخفيف من الخوف منها، أو إنكار احتمال حدوثها على النحو المالتوسي، أو باستبعادها أصلا من نطاق للاقتصاد السياسي (كما فعل جيفونز) وان كانوا قد ظلوا مؤمنين بقانون الغلة المتناقصة كإطار عام يحكم الإنتاج، ليس فقط في الزراعة والمناجم-كما كان سائدا عند الكلاسيك- وإنما أيضا في سائر فروع النشاط الاقتصادي. كما رأينا أن هناك إجماعا بينهم على نقد النظرية المالتوسية، والتحول من النظرة المتشائمة إلى النظرة المتفائلة بخصوص التزايد السكاني ونتائجه. وبدلا من تركيز أنظارهم على بحث تأثير الزيادة السكانية على مستوى المعيشة وضروريات الحياة، بدأ عدد كبير منهم يميل للتركيز على بحث العلاقة بين السكان والإنتاجية. وهنا نجد ثمة تحولا هاما في الفكر السكاني في مجال علاقة السكان بالإنتاج. فتأثير التزايد السكاني على حجم الإنتاج لم يعد ينظر إليه نظرة مطلقة، حيث أن هذا التأثير يختلف طبقا لعرض عوامل الإنتاج الأخرى وطبقا لدرجة التطور الاقتصادي والسكاني للدولة. بمعنى، أن الزيادة السكانية يمكن-تحت شروط معينة-أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويمكن لها، على العكس من ذلك، أن تؤدي إلى تدهور في هذه الإنتاجية، تحت سيادة شروط أخرى. وهذا يختلف تمام الاختلاف عن الفكر السكاني

جدول رقم-(7)

تطور متوسط معدل النمو السنوي لسكان دول أوروبا الغربية خلال الفترة 1700 – 1940

الدولة	1750 - 1700	1800 - 1750	1850 - 1800	1900 - 1850	1940 - 1900
بريطانيا وويلز	0.2	0.7	1.8	1.6	0.5
فرنسا	0.1	0.6	0.7	0.2	0.1
هولندة	0.7	0.8	0.8	1.5	1.7
بلجيكا	0.8	0.7	0.9	1.2	0.4
السويد	-	0.6	1.0	1.0	0.5
سكوتلاند	0.6	0.5	1.6	0.9	0.4
ايرلندة	0.6	1.1	0.6	0.6	0.1
الدانمارك	-	0.3	1.6	1.4	1.0
فنلندة	-	3.0	1.2	1.6	0.6
النرويج	0.4	1.0	1.3	1.0	0.8

Source: K.Dopfer, "**The New Political Economy of Development**, **Integrated Theory and Asian Experience**, St. Martin's Press, New York, 1979, p.45.

المالتوسي الذي ساد بين الكلاسيك. فلم يعد متوسط إنتاجية الفرد معتمدا على النسبة العددية بين حجم الإنتاج وعدد السكان بشكل مطلق، وإنما على عدد كبير من العوامل. كما تبين لنا أيضا، أن عددا كبيرا من هؤلاء الاقتصاديين، قد أكدوا أنه من الممكن مواجهة مفعول الغلة المتناقصة من خلال التغير الذي يحدث في العوامل الأخرى، مثل رأس المال والتحسينات الفنية وزيادة مهارة العمال، إلى آخره.

وعندما وصل الفكر السكاني للمدرسة الكلاسيكية الجديدة عند هذا المستوى، بدأ الاقتصاديون بعد ذلك يتحدثون عما يسمى «بالحجم الأمثل للسكان»، وهي فكرة ستلعب دورا هاما فيما بعد، وخصوصا عند المالتوسيين الجدد. فبعد التفرقة الهامة التي كان قد أشار إليها فيلهلم روشر، لأول مرة بين حالة «الاكتظاظ السكاني» وحالة «الخفة السكانية»، نشأ اعتقاد بين عدد كبير من الاقتصاديين-يرى، انه بين هاتين الحالتين لابد وان يكون هناك وضع افضل أو أمثل للسكان.

وفي البداية، تلقف مارلو فينكل بلش (1810- 1865)، وهو أستاذ ألماني للكيمياء في جامعة كاسل، هذه الفكرة لكي يميز بين ثلاثة أنواع من الدول فيما يختص بنموها السكاني. [67] الدولة الأولى وصفها بأنها دولة ذات خفة سكانية، وقد عرفها بأنها تلك الدولة التي تتحسن أوضاعها الاقتصادية إذا ما تزايد عدد سكانها. والدولة الثانية، وصفها بأنها دولة مكتظة سكانيا، وقد عرفها بأنها تلك الدولة التي تتحسن فيها الأوضاع الاقتصادية إذا ما قل عدد سكانها. أما الدولة الثالثة، فقد وصفها بأنها دولة ذات وضع سكاني عادي Normal وقد عرفها بأنها تلك الدولة التي تسوء حالتها الاقتصادية إذا ما زاد أو نقص عدد سكانها.

وفي عام 1883 تعرض سيد جويك في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» لدراسة اتجاهات الإنتاجية في ضوء التزايد السكاني، وانتهى إلى أنه بعد حد معين من الكثافة السكانية فإن متوسط إنتاجية عنصر العمل في الزراعة والمناجم يميل للانخفاض إذا تزايد عدد السكان. بيد أنه أشار إلى أن هذا الحد يختلف من دولة إلى أخرى طبقا لاختلاف الفنون الإنتاجية ودرجة تراكم رأس المال. كما أشار سيد جويك أيضا إلى أنه بالنسبة للبلد الذي يكون في حالة خفة سكانية، فإنه من المتوقع أن تتجه الإنتاجية في

الزراعة والصناعة نحو التزايد مع زيادة عدد السكان.

ثم أخذ مفهوم الحجم الأمثل للسكان تحديدا اكثر دقة على يد ادوين كانان في كتابه الذي نشر في عام 1888 تحت عنوان «أساسيات الاقتصاد السياسي»، أي بعد ظهور كتاب سيد جويك بخمسة أعوام. إذ قام بإعطاء تشخيص مفصل لحالة الاكتظاظ السكاني وحالة الخفة السكانية. وأشار إلى أنه بين هاتين الحالتين توجد حالة وسط لحجم السكان التي تجعل مستوى الإنتاجية عند أعلى مستوى لها. ولهذا خلص إلى انه تحت شروط معينة، ربما تؤدي زيادة عدد السكان أو انخفاضهم إلى التأثير على مستوى الإنتاجية. ولهذا ليس صحيحا ما يقال من أن الزيادة في عدد السكان يجب أن تكون متزامنة دائما مع انخفاض مستوى إنتاجيتهم، أو أن الانخفاض الذي يحدث في عدد السكان يؤدي حتما إلى انخفاض في مستوى إنتاجيتهم. ولكن الصحيح هو أن مستوى الإنتاجية في بعض الأحيان يرتفع مع زيادة عدد السكان، وفي بعض الأحيان ينخفض مع انخفاض عدد السكان.

أما الفرد مارشال فقد كان يعتقد، على نحو ما بينا سابقا، أن التقدم الفني وزيادة مستوى مهارة العمال والحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج بشروط ميسرة يمكن أن يواجه أو يحد من مفعول الغلة المتناقصة، بحيث يصبح الاقتصاد القومي متواجدا في حالة ثبات للغلة. وهي فكرة تشير، من بعيد، إلى مفهوم الحد الأمثل للسكان.

ويعتبر الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل (1851- 1926) أول من استخدم مصطلح «لحجم الأمثل للسكان» ذلك في محاضراته التي نشرت في عام 1901 عن الاقتصاد القومي [69]. فقد كان رأيه أن البحث في القضية السكانية يجب أن ينصب على بحث قضية العدد أو الحجم الأمثل للسكان، وليس الحد الأقصى للسكان. وقد اعتقد أن الاكتظاظ السكاني يوجد حينما يكون هناك عدد غير مرغوب فيه من السكان، بمعنى أن انخفاض عدد السكان يؤدي في هذه الحالة إلى زيادة مستوى الإنتاجية والمعيشة [70]. بيد انه لم يوضح ما هي خصائص هذا الحجم الأمثل للسكان. ولهذا كان استخدامه لهذا المصطلح عاما وبدون تحديد.

وفي عام 1903 ظهرت الطبعة الثانية من كتاب ادوين كانان «اريخ نظريات الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد السياسي الإنجليزي [71]» وفي هذا الكتاب

يشير إلى انه توجد نقطة معينة تبلغ فيها الإنتاجية أعلى مستوى لها [72]، بعدها تبدأ الغلة في التناقص إذا تزايد عدد السكان. بيد أن هذه النقطة ليست مطلقة، ولكنها تتغير من وقت لآخر تبعا للتقدم الفني. وفي آخر كتاب له عن «الثروة» عام 1914 [73]، كان كانان يتحدث عما أسماه «نقطة الغلة القصوى بالنسبة لجميع الصناعات مع بعضها البعض، ينخفض بعدها نمو الغلة إذا ما زاد أو نقص عدد السكان [74]». وتجدر الإشارة إلى أن كانان لم يستخدم مصطلح (الحجم الأمثل للسكان) إلا في الطبعة الثالثة من كتاب «الثروة»، حينما خصص جزءا فيه بعنوان: «حول الحجم الأمثل أو الممكن للسكان».

وأخيرا، استقر مصطلح «الحجم الأمثل للسكان» كمفهوم شائع لدى الاقتصاديين الرأسماليين، بعد أن أماط اللثام عنه بوضوح تام كار-سوندرز (1886- .. .) حيث أشار إلى أن الحجم الأمثل للسكان يتمثل في ذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد، إذا خذنا بعين الاعتبار طبيعة البيئة، ودرجة المهارة، وعادات الناس وتقاليدهم وجميع الحقائق الأخرى المتصلة بالمسألة. وهذا الحد ليس مطلقا أو ثابتا، وإنما يتغير باستمرار كلما تغيرت الظروف والعوامل المشار إليها آنفا [75].

ومهما يكن من أمر هذا التطور الذي طرأ على مفهوم الحد الأمثل للسكان [76] فإنه يمكن القول أن هذا المفهوم هو الذي استقر عنده الجدل حول المشكلة السكانية في بداية القرن العشرين. وينبغي لنا أن نلاحظ أن هذا المفهوم قد أكد على أن أهمية التغير في السكان لا تتوقف على اتجاهات هذا التغير فحسب، وإنما على الظروف التي يحدث فيها هذا التغير. فالزيادة في عدد السكان يمكن لها-تحت ظروف معينة-أن تكون مفيدة، وفي ظروف اخرى يمكن أن تكون غير ذلك. وعندما تم قبول هذه الفكرة، أصبح الاقتصاديون الرأسماليون لا يتحدثون عن شبح مالتوس والخوف منه، إنما عن الحجم الأمثل للسكان وعن ضرورة تنظيم النسل التي تكفل المحافظة على هذا الحجم. وبدلا من استخدام مصطلح الأجر الحديدي أو أجر الكفاف، حلت محله فكرة «مستوى المعيشة».

ويمكن، ببساطة شديدة، تصوير فكرة الحجم الأمثل للسكان كما توصل إليها الاقتصاديون النيوكلاسيك من خلال الشكل المبسط رقم (5)، الذي

يوضح لنا العلاقة بين تطور عدد السكان وتطور متوسط إنتاجية واستهلاك الفرد. فإذا افترضنا ثبات مستوى رأس المال والفنون الإنتاجية، فان المنحني ب ج الذي يوضح تطور مستوى إنتاجية الفرد واستهلاكه سوف يميل للتزايد مع تزايد عدد السكان من س إلى س١، حيث نصل عند حجم السكان س١ إلى النقطة القصوى للإنتاجية والاستهلاك بالنسبة للفرد، أما إذا استمر عدد السكان في التزايد فإن متوسط إنتاجية الفرد واستهلاكه يتجه نحو الانخفاض حتى نصل إلى مستوى الكفاف عندما يزيد حجم السكان إلى س2. وبذلك يكون الحجم الأمثل للسكان هو س1.

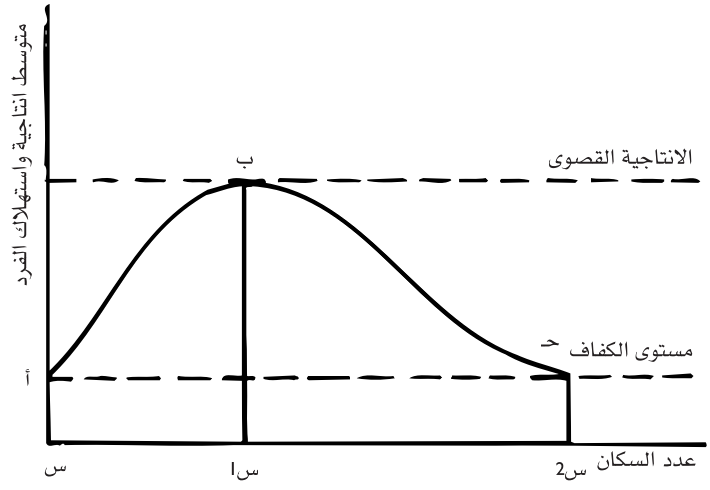

وعلى وجه العموم؛ يلاحظ أن أهم ما انتهى إليه فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة في مجال المشكلة السكانية قد تمثل في النظر إلى السكان على أنهم عنصر تابع ومتبوع في نفس الوقت، بمعنى أن ثمة تأثيرات متبادلة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بعد أن كان الكلاسيك قد نظروا إليهم على انهم عنصر مستقل تحكمه قوانين طبيعية خالدة. وقد أدت هذه النظرة الجديدة لعلاقة السكان بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى إلى فتح مجالات واسعة فيما بعد لبحوث أخرى حول تأثير السكان في النظام الاقتصادي. ويمكن إيضاح التداخل الذي توصل إليه النيوكلاسيك بين العامل السكاني والعوامل الأخرى رياضيا في الدالة الآتية:

$$Q = f(R,L,C,T) / P$$

حيثQ = متوسط إنتاجية الفرد

R = الأرض والمواد الطبيعية الأخرى.

L = عرض العمل.

C = رأس المال.

T = التكنولوجيا.

P = عدد السكان.

وواضح لنا، أن عنصر السكان قد دخل في هذه الدالة بشكل مزدوج ومباشر، مرة من خلال النظر إلى السكان باعتبارهم منتجين، ومرة أخرى باعتبارهم مستهلكين. وهنا تنبغي الإشارة، إلى أن مالتوس قد نظر إلى السكان كعنصر مستهلك فقط. ولم تحظ نسبة العمالة إلى حجم السكان بأي أهمية. وكان لديه ما يشبه الخلط وعدم التمييز بين السكان كعنصر مستهلك وكقوة عمل منتجة. حقا؛ إن هناك إشارات مختلفة عند مالتوس وكذلك ريكاردو حول أهمية عنصر العمل الماهر في الإنتاج وتفرقة بين من ينتج وبين من يستهلك من السكان. بيد أن هذه الإشارات جاءت عابرة ولم تدخل ضمن صلب تحليل المشكلة السكانية.

كما ينبغي لنا أن نلاحظ أن الفروق الجوهرية التي نشأت بين مدرسة الاقتصاد المبتذل وبين المدرسة النيوكلاسيكية تجاه المشكلة السكانية تتمثل في طبيعة النتائج الاقتصادية التي تتمخض عن النمو السكاني. فقد كانت وجهة نظر مدرسة الاقتصاد المبتذل تتمثل في هذا الصدد، في أن النمو السكاني السريع سوف يؤثر على مستوى المعيشة، وهو الأمر الذي يمكن ترجمته ببساطة في المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى المعيشة} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد السكان}}$$

وتدل هذه المعادلة، على أن السكان متغير مستقل، وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الإنتاج وعدد السكان. وهذا المستوى يرتفع إذا ما زاد الإنتاج وظل عدد السكان على حاله، أو إذا نقص عدد السكان وظل حجم الإنتاج ثابتا. وتلك هي تقريبا خلاصة الرؤية التي تعرفنا عليها حينما تعرضنا لأفكار تورنز وماكولوخ وناسوسنيور وجون ستيوارت مل. وقد انتقد

النيوكلاسيك هذه النظرة على أساس أنها تنظر إلى السكان على اعتبار أنهم مستهلكون فقط، وأغفلت دورهم كعنصر منتج في الإنتاج. كما انتقدوا هذه النظرة أيضا على أساس أنها تنظر إلى الإنتاج نظرة إستاتيكية.

أما النيوكلاسيك فقد أبدوا، على نحو ما رأينا سابقا، اهتماما خاصا بالنتائج الاقتصادية للتغير السكاني في مجال الإنتاجية. وقد قادتهم هذه النظرة إلى اكتشاف ما سمي بالحجم الأمثل للسكان، الذي يجعل مستوى استهلاك الفرد عند أعل حد ممكن. وهو ما يمكن التعبير عنه كما يلي:

$$\text{عدد السكان} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{مستوى المعيشة}}$$

وهنا نجد أن السكان قد أصبحوا، في ضوء هذه النظرة، متغيرا تابعا، وأن العادات الاستهلاكية أو مستوى المعيشة يحدد لنا عدد السكان في ضوء حجم معين من الإنتاج [77].

مكان السكان في رؤية النيوكلاسيك للنمو الاقتصادي:

لم يهتم الكتاب النيوكلاسيك كثيرا بتتبع صورة أو مسار الاقتصاد القومي عبر الأجل الطويل. وظلت همومهم العلمية تدور أساسا حول قضايا الأجل القصير المتصلة بتخصيص الموارد، وحركات الأسعار، وبعلاقات التوازن الجزئي المتعلقة بسلوك المستهلك وسلوك المنتج. وتحول علم الاقتصاد السياسي عندهم من علم يبحث في العلاقات الاجتماعية بين الناس خلال عملية إنتاج وتبادل وتوزيع وسائل الثروة، إلى علم يبحث في علاقة الإنسان بالأشياء. وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية صلتهم نهائيا بمنجزات الاقتصاد الكلاسيكي الذي انصب أساسا على تحليل مسار حركة النظام الرأسمالي في الأجل الطويل. ولم يعد يربطهم بالاقتصاد الكلاسيكي إلا خيوط واهنة وضعيفة، وهي الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية وتحبيذ نظام المنافسة الكاملة وتمجيد الملكية الفردية والإيمان بقانون ساى وبفاعلية قوى السوق. وإذا كان الاقتصاد الكلاسيكي قد أوضح طبيعة العلاقات المتناقضة بين الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي، وأن الاقتصاد المبتذل قد عمد إلى تبريرها، فإن المدرسة النيوكلاسيكية كانت تهدف إلى إنكار هذه التناقضات وإخفائها وتقديم الرأسمالية على أنها

نظام يحقق الانسجام والتوافق بين جميع الطبقات [78]. والحق، أن هذه الفروق الجوهرية التي قامت بين النيوكلاسيك وغيرهم من الاقتصاديين قد انعكست في رؤيتهم لطبيعة النمو الاقتصادي ومكانة السكان في هذا النمو.

وبادئ ذي بدء، ينبغي لنا أن نشير إلى أن الرؤية العامة للنيوكلاسيك للنمو الاقتصادي قد اتسمت بثلاث خصائص أساسية:

الخاصية الأولى، هي أنهم نظروا إلى النمو على أنه عملية تدريجية، متأثرين في ذلك بنظريات التطور التي قال بها دارون وسبنسر، والنظر إلى الاقتصاد القومي على أنه كيان عضوي يتطور وينمو بالتدريج وبالتفاعل مع مختلف الجزئيات التي يتكون منها. وهنا تطالعنا عبارة الفرد مارشال الشهيرة: «إن الحكمة التي تقول بأن الطبيعة لا تقفز قفزات مختارة.. تنطبق بالأحرى على التطورات الاقتصادية [79]».

والخاصية الثانية، هي التفاؤل بشأن النمو الاقتصادي للنظام الرأسمالي. بمعنى أنهم آمنوا باستمرار النمو وبقدرة هذا النظام على تخطي القيود التي تضعها البيئة المادية وتعترض طريق النمو. فهناك الاختراعات التكنولوجية، والزيادة في تراكم رأس المال، والتحسن في مهارة العمال، والتقدم في وسائل المواصلات،.. بل هناك المستعمرات والبلاد التابعة، وكلها عوامل تعمل في اتجاه زيادة الغلة بحيث يمكن معادلة مفعول الغلة المتناقصة. ولهذا كان مارشال يقول: «ليس هناك من سبب قوي يجعلنا نعتقد أننا في حالة قريبة من الركود[80]».

والخاصية الثالثة، هي أن النمو يتحقق باعتباره عملية ذات انسجام وتوافق. فهو يفيد جميع الطبقات. فأنصبة الدخول المختلفة (الأجور والأرباح والريع) تميل للتزايد كلما اندفعت عجلات النمو للأمام. وليس هناك تعارض بين المصالح، خصوصا وأن النيوكلاسيك قد افترضوا أن النظام الاقتصادي يميل دائما لتحقيق التوظف الكامل، واستحالة وجود توازن مستقر مع وجود البطالة. وآمنوا بأن توافر المرونة التامة لتغيرات الأسعار وإبعاد السوق عن حالة الجمود كفيل بأن يصحح أي اختلال جزئي يطرأ على النظام. كما استبعدوا احتمال قيام أزمات إفراط إنتاج عامة استنادا إلى استمرار الإيمان بصحة قانون ساي للأسواق.

في ظل هذه الخصائص العامة التي يمكن استخلاصها من فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة حول طبيعة النمو الاقتصادي، يمكن لنا الآن أن نحدد موقفهم من «القضية السكانية خلال مسار النمو الاقتصادي للنظام الرأسمالي». وأول ما نلحظ في هذا الصدد، هو أن النيوكلاسيك قد تخلوا عن ذلك الربط الكلاسيكي الذي كان قائما بين التغيرات التي تحدث في عدد السكان والتغيرات التي تحدث قي مستوى الدخل الفردي في الأجل الطويل من خلال الرؤية المالتوسية. كما تخلوا أيضا عن أهمية الفائض الاقتصادي الذي يعتمد على مستوى الأجور والريع كمحدد لمعدل الاستثمار والنمو. وفي رأي غالبيتهم أن سعر الفائدة-في ظل مستوى معين من التكنولوجيا والسكان-هو الذي يحدد معدل الاستثمار. فالاستثمار يظل مستمرا طالما أن الإيراد الحدي المخصوم discounted (بسعر خصم معين) للوحدة الأخيرة من الأصول الرأسمالية المشتراة يعادل كلفة هذه الوحدة أو يزيد عنها.

وليس هناك تعارض لدى النيوكلاسيك بين زيادة تراكم رأس المال وبين زيادة الأجور وفرص التوظف، سواء كان النمو يتم من خلال تعميق تراكم رأس المال أو من خلال توسيع تراكم رأس المال. ويقصد بتعميق تراكم رأس المال، زيادة كمية رأس المال بالنسبة لكل وحدة عمل. أما توسيع تراكم رأس المال فينصرف المقصود به إلى زيادة تراكم رأس المال مع زيادة حجم القوى العاملة.

ولنبدأ الآن بحالة النمو المتحقق من خلال تعميق تراكم رأس المال.

افترض النيوكلاسيك أنه إذا حدثت زيادة مفاجئة في فرص الاستثمار، لأي سبب من الأسباب، كتحسن الفن التكنولوجي مثلا، فإن الطلب على السلع الاستثمارية سوف يتزايد، ولهذا يرتفع سعر الفائدة، ويرتفع نتيجة لذلك معدل الادخار، وترتفع الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية (نظرا لمحدودية عرض عوامل الإنتاج المخصصة في إنتاج هذه السلع). وقد نظر النيوكلاسيك إلى ارتفاع سعر الفائدة وارتفاع الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية على أنهما يلعبان دورا استرشاديا في السوق الاستعماري لأنهما يحصران الاستثمار في المشروعات ذات الإيرادات الأعلى. وحينما تكتمل هذه المشروعات، أي تنتهي فترة إنشائها وتبدأ في الإنتاج، فإن سعر الفائدة

والأسعار النسبية للسلع الاستثمارية يميلان للانخفاض. وحينما ينخفض سعر الفائدة وأسعار السلع الاستثمارية، فإن المشروعات الأقل ربحية تصبح في وضع أفضل (طالما أن معدل ربحها أصبح أعلى من سعر الفائدة). وإذا استمر سعر الفائدة في الانخفاض فقد يصل إلى حد منخفض يجعل المدخرين يكفون عن الادخار (على اعتبار أن سعر الفائدة هو ثمن الادخار أو عائد الانتظار). وهنا يقف تراكم رأس المال، إلى أن تتغير الظروف العامة للاستثمار وتحدث أسباب تزيد من فرص الاستثمار،.. وهكذا. وقد أكد النيوكلاسيك على أنه خلال عملية تعميق رأس المال هذه، أي زيادة كمية رأس المال لكل وحدة عمل، يستفيد العمال من هذه العملية حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى زيادة الطلب عليهم والمحافظة على وضع التوظف الكامل لهم [81].

أما في حالة توسيع تراكم رأس المال، فقد افترض النيوكلاسيك أنه إذا زاد عدد السكان، ومن ثم عرض العمل، في ضوء ثبات مستوى التكنولوجيا، فإن ذلك يؤدي إلى خفض معدلات الأجور النقدية، ومن ثم زيادة الطلب عليهم. فالمنتجون سوف يجدون أن زيادة حجم الناتج من خلال العمالة ذات الأجور المنخفضة هي أمر مربح، وسوف يلجئون إلى زيادة استعمال السلع الاستثمارية بشكل مكثف، الأمر الذي يرفع من مستوى الإنتاجية الحدية لرأس المال، فيرتفع-نتيجة لذلك-طلبهم على السلع الاستثمارية، ويسبب ذلك ارتفاعا في سعر الفائدة ومعدل الادخار،.. وهكذا نصل إلى حالة شبيهة بالحالة التي تكلمنا عنها تحت مصطلح «تعميق تراكم رأس المال».

يتضح لنا إذن، أنه سواء كان النمو الاقتصادي يتم من خلال تعميق تراكم رأس المال، أي من خلال زيادة كمية رأس المال بالنسبة لكل وحدة عمل؛ أو من خلال توسيع تراكم رأس المال، أي من خلال زيادة كمية رأس المال مع زيادة حجم القوى العاملة، فإن وضع العمال-طبقا لرؤية النيوكلاسيك-لن يتأثر؛ وسوف تتواجد دائما فرص لتشغيلهم.

تلك هي الخطوط العريضة التي يمكن رسمها من خلال القواسم المشتركة التي جمعت بين أفكار الاقتصاديين النيوكلاسيك في مجال النمو وعلاقته بالسكان. وهي خطوط توحي، بما لا يدع مجالا للشك، بأنهم قد تحرروا من الخوف من الشبح المالتوسي. ومع ذلك يلحظ المدقق في تاريخ الفكر

الاقتصادي، أن النيوكلاسيك حينما كانوا يمدون البصر بعيدا لاستشراف صورة المستقبل البعيد، فإن الشبح المالتوسي كان يتراءى لهم، وتتتابعهم المخاوف من جديد حول إمكان استمرار التقدم الاقتصادي. فمثلا، كان الفرد مارشال يرى، أنه إذا استمر نمو السكان لمدة طويلة على مستواه السائد آنذاك، فان هناك احتمالات لأن ترتفع القيمة الريعية للأرض. وأنه إذا لم تتمكن بريطانيا من تأمين إمداداتها بشكل مستمر من الخارج، أي من المستعمرات، من المواد الخام والغذائية وبشروط ميسرة، فإن القلق كان ينتابه [82]. كما أن كنوت فيكسل كان يقول: إن نمو السكان غير المألوف، الذي رأيناه مؤخرا في أوروبا وفي بلدان غير أوروبية، سيمهد السبيل إن آجلا أو عاجلا، وعلى الأرجح خلال القرن الحالي لتباطؤ التقدم الاقتصادي، بل وربما للركود التام [83].

ومهما يكن من أمر، فإن إشاراتهم للأجل الطويل، وما يخبئه هذا الأجل من ركود بفعل التزايد السكاني وإمكانات الحصول على المواد الخام والغذائية من المستعمرات بأسعار رخيصة، ظلت إشارات عابرة وسريعة في الإطار العام الذي عرضنا معالمه سابقا حول رؤيتهم لعلاقة السكان بالنمو الاقتصادي.

وحينما عاد أنصار النيوكلاسيكية طرح قضايا النمو والسكان في الربع الأول من القرن العشرين، أعادوا صياغة هذه الرؤية ضمن إطار محكم من التحليل الرياضي؛ وبخاصة فيما عرف باسم «دالة كوب-دوجلاس للإنتاج». ومن المهم لنا في هذا الخصوص أن نلاحظ، أن النيوكلاسيك بصفة عامة، على خلاف الاقتصاديين الكلاسيك لم يفترضوا ثبات نسبة العمل إلى رأس المال-ضمن فن تكنولوجي معين-بل افترضوا أن ثمة إمكانية لإحلال عنصر العمل مكان رأس المال، أو على العكس من ذلك، إحلال رأس المال مكان عنصر العمل. ودلالة هذا الافتراض، هي أن الاقتصاد الرأسمالي يكون قادرا على زيادة تراكم رأس المال دون الحاجة إلى زيادة القوى العاملة. كما أن هذا الافتراض قد حرر نظرية التراكم من ارتباطها الحتمي بنظرية السكان، كما كان شائعا عند الكلاسيك.

وتقوم فكرة دالة الإنتاج، التي كانت مجالا واسعا للبحوث النظرية والتطبيقية لدى أنصار المدرسة النيوكلاسيكية (خصوصا بعد الحرب العالمية

الثانية) على فرضين أساسيين: الأول، هو أن الإنتاج يعتمد على عنصرين من عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال. والثاني، هو أن هناك إمكانية للإحلال بين هذين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج وذلك بافتراض وجود فن تكنولوجي معين، يسمح بهذا الإحلال. وقد اتخذت هذه الدالة، في بادئ الأمر [84]، الشكل المعروف باسم «دالة كوب-دوجلاس للإنتاج[85]»:

$$P= b. L^{k}. C^{j}$$

حيث:

P = حجم الإنتاج

L = عنصر العمل.

C = عنصر رأس المال

K = حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر العمل.

J = حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر رأس المال.

وتدل هذه الدالة، ببساطة شديدة، على أنه إذا ما زاد عنصر العمل بنسبة ١٪، فإن الإنتاج-نتيجة لذلك-سوف يزداد بنسبة معينة هي (K). كما أنه إذا ما زاد عنصر رأس المال بنسبة ١٪، فإن الإنتاج، نتيجة لذلك، سوف يزداد بنسبة معينة، هي (J). وإذا افترضنا، أن كلا من عنصري العمل ورأس المال سوف يتزايدان معا بنسبة ١٪، فإن الإنتاج سوف يتزايد بنسبة (K+J). وبناء عليه، ومع افتراض أن كلا من عنصري العمل ورأس المال سوف يتزايدان بنسبة ١٪، فإنه إذا كانت قيمة (k+j) أقل من الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني أن الإنتاج الكلي يكون خاضعا لحالة تناقص الغلة. وتلك هي الحالة التي افترضها الاقتصاديون الكلاسيك. أما إذا كان الإنتاج الكلي سوف يتزايد بنسبة أكبر من نسبة تزايد عنصري العمل ورأس المال (أي إذا كانت قيمة k+j أكبر من الواحد الصحيح) فإن الإنتاج الكلي يكون خاضعا لحالة تزايد الغلة. أما إذا كانت قيمة K+J تساوي الواحد الصحيح، فإن ذلك يعني أن الإنتاج الكلي سوف يتزايد بنفس نسبة تزايد كل من عنصري العمل ورأس المال. وتلك هي الحالة التي يكون فيها الإنتاج خاضعا لحالة ثبات الغلة. وهذه هي الحالة التي كان يعنيها الفرد مارشال حينما أشار إلى أن التحسينات الفنية والتقدم في وسائل المواصلات وفي مهارات العمال من شأنه أن يجعل الإنتاج خاضعا في بعض القطاعات لحالة تزايد

الغلة وعلى النحو الذي يعوض حالة تناقص الغلة في قطاعات أخرى، بحيث أن المحصلة النهائية لهذا الوضع تجعل الاقتصاد القومي خاضعا لحالة ثبات الغلة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن غالبية الاقتصاديين الذين استخدموا شكل دالة الإنتاج لكوب دوجلاس في أبحاثهم التطبيقية على بيانات بعض الدول الرأسمالية المتقدمة (خصوصا الولايات المتحدة) توصلوا إلى نتيجة مفادها، أنه حينما يتغير كل من عنصري العمل ورأس المال، فإن الإنتاج الكلي يتزايد بنسبة مساوية لنسبة تغير هذين العنصرين. أما إذا تغير عنصر العمل، وظل عنصر رأس المال ثابتا، أو بالعكس، إذا تغير عنصر رأس المال وظل عنصر العمل ثابتا، فإن الإنتاج الكلي يخضع لحالة تناقص الغلة [86].

ثم تبين لعدد كبير من الباحثين، وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، أن الشكل السابق لدالة الإنتاج لا يأخذ بعين الاعتبار، أثر التقدم الفني في زيادة الإنتاج. ولهذا أضافوا إلى الدالة هذا الأثر، كعنصر ثالث محدد للإنتاج. ومن هنا أصبحت الدالة تكتب كما يلي:

$$P = b \cdot L^{k} \cdot C^{j} \cdot F^{t}$$

حيث Ft تشير إلى كل العوامل المختلفة التي تؤثر في إحداث التقدم الفني.

وخلاصة ما تقدم، هي أن رؤية النيوكلاسيك لمستقبل النمو في النظام الرأسمالي قد اتسمت بالتفاؤل وبقدرة هذا النظام على تخطي العقبات التي تخلقها البيئة أو التزايد السكاني، وإنه لا تعارض بين نمو السكان ونمو الاقتصاد القومي [87]، وبخاصة أنهم كانوا يعتقدون-على نحو ما رأينا آنفا- أن الطلب على العمالة سوف يزيد مع التقدم الفني وزيادة تراكم رأس المال. كما أنهم آمنوا بأنه مع ارتفاع مستوى المعيشة وتقدم المجتمع، يميل الناس إلى تنظيم أعدادهم بشكل طوعي من خلال تطبيق الموانع الوقائية. ومن هنا يمكن القول أنه لا مكان للشبح المالتوسي في رؤيتهم لمستقبل النمو للاقتصاد الرأسمالي.

3 المشكلة السكانية في المدرسة الكينزية

مع قدوم القرن العشرين، لم يعد أحد من الاقتصاديين في العالم الرأسمالي يتحدث عن المشكلة السكانية. كان الجميع قد استراح إلى المعالجة التي انتهت إليها المدرسة النيوكلاسيكية. وكان النمو المستمر الذي شهدته الاقتصاديات الرأسمالية منذ مطلع هذا القرن، وما رافق ذلك من بدء انخفاض معدلات النمو السكاني في معظم الدول الرأسمالية، من العوامل التي شجعت الاقتصاديين على إهالة التراب على الفكر المالتوسي وعزله تماما عن الاقتصاد السياسي.

وظلت الأفكار والنظريات الاقتصادية التي توصلت إليها المدرسة النيوكلاسيكية في مختلف القضايا، هي الإطار العام المسيطر على أذهان الاقتصاديين في العالم الرأسمالي لفترة طويلة من الزمن. ورغم تبدل النظام الرأسمالي وتحوله إلى المرحلة الاحتكارية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ الأمر الذي أدى من الناحية الواقعية إلى اختلاف ظروف الواقع عن الافتراضات النيوكلاسيكية؛ إلا أن الاقتصاديين قد تغاضوا

تماما عن هذه التحولات، واستمروا يفترضون إطار المنافسة الكاملة والحرية الاقتصادية، والإيمان بفاعلية قوى العرض وقوى الطلب في أحداث التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، وباستحالة إمكان حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة. وظلوا يصرون على ضرورة الاحترام الأمين والمنضبط لمبادئ الآلية التلقائية للنظام وعدم التدخل الحكومي. ورغم أن الربع الأول من القرن العشرين قد شهد اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ وهي الحرب التي نشبت بين الدول الرأسمالية القوية بسبب الصراع والتنافس على تقسيم المستعمرات ومصادر المواد الخام، وما أحدثته هذه الحرب من تغيرات عميقة المدى في خريطة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، جغرافيا واقتصاديا وسياسيا، إلا أن الاقتصاديين في العالم الرأسمالي لم يهتموا بالتضاريس الجديدة التي طرأت على هذه الخريطة. واعتبروا أن الحرب وما جاء في ركابها من مشاكل اقتصادية مختلفة ومن تدخل حكومي، هي أمر عابر وطارئ. وظلوا يحلمون بالعودة إلى «الأيام الجميلة» لنشأة الرأسمالية.

ورغم أن ثمة عملين فكريين هامين قد ظهرا في عام 1933 في محيط الفكر الاقتصادي الرأسمالي يبحثان في الواقع الاحتكاري للرأسمالية، وهما كتاب «اقتصاديات المنافسة غير الكاملة» لجوان روبنسون [(88)]، وكتاب «نظرية المنافسة الاحتكارية» لإدوارد تشمبرلن [(89)]. وعلى الرغم من غزارة الجدل المنهجي الذي أحدثته هذه الأعمال، بالإضافة إلى دراسة بيرو سرافا حول «قوانين الغلة في نظام المنافسة» التي نشرها في عام 1926 [(90)]،... . نقول، بالرغم من كل هذا، إلا أن المبشرين بنظريات الاحتكار لم يحدثوا أي اضطراب فكري خطير في الموقف العام لعلم الاقتصاد الرأسمالي، وخصوصا في مجال تفسير عمل الحركة الإجمالية للنظام الرأسمالي، أو في نظرية التوازن التلقائي وما يتفرع عنها من نتائج وسياسات.

بيد أنه ما أن جاءت سنوات الكساد الكبير(1929- 1933) وما رافق ذلك من انهيار شديد في الاقتصاد الرأسمالي، حتى بدأت هيبة آليات السوق الحرة تنهار أمام الأعين في ضوء الواقع الأليم الذي تمخضت عنه هذه السنوات الحالكة السواد في تاريخ النظام الرأسمالي. وإزاء التدهور الشديد الذي حدث في مستويات الدخول والاستثمار، والتزايد الكبير الذي حدث في عدد العمال المتعطلين، وإفلاس عدد ضخم من المؤسسات المالية

والتجارية والصناعية والزراعية، فضلا عن انهيار نظام النقد الدولي آنذاك.. إزاء كل هذه المعالم القاسية أصبح من المستحيل الدفاع عن المقولات الاقتصادية التي كانت تدافع عن النظام الرأسمالي، وتزعم أنه إذا ما ترك حرا، فإنه يسير نفسه بنفسه على نحو تلقائي ومرن، وأنه يتجه دوما صوب تحقيق اكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من الناس. كما لم يعد من الممكن الدفاع عن قانون ساي للأسواق، الذي كان يزعم أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، ومن ثم لا مجال لحدوث أزمات إفراط الإنتاج العامة. وانهارت حجة النيوكلاسيك تماما، التي كانت تقول بأن التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية هو الوضع الطبيعي والعادي للنظام، وأنه لا يوجد توازن مستقر إلا عند مستوى التوظف الكامل. انهارت هذه الحجة أمام جحافل الرجال والنساء المتعطلين والراغبين في العمل والقادرين عليه، دون أن تتاح لهم فرصة الحصول عليه.

ومع ذلك.. . وفي تراخ شديد، راح الاقتصاديون الرأسماليون يصرون على تفسير الأزمة على أنها من فعل السياسات الاقتصادية الخاطئة، ومن مظاهر عدم الكمال التي تحدث في السوق نتيجة لجمود الأسعار، وللموقف المتعنت الذي تقفه نقابات العمال وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التي يحتملها وضع توازن التوظف الكامل. ولم تجد التفسيرات الساذجة التي قدمها هؤلاء الاقتصاديون لتفسير الأزمة وسبل علاجها آذانا صاغية، خصوصا من جانب الساسة ورؤساء الدول، الذين كانوا في واقع الأمر أكثر فهما منهم في كيفية مواجهة الأزمة، فخرجوا عن تقاليد الاقتصاد الحر وتدخلوا في النشاط الاقتصادي، وذلك بحقنة بجرعات منشطة من الإنفاق العام والأشغال العمومية (كما حدث أثناء رئاسة الرئيس روزفلت في الولايات المتحدة، وفي أثناء تولي شاخت وزارة المالية في ألمانيا).

ويسخر مؤرخ الفكر الاقتصادي روبرت هيلبرونر هذا الموقف التعس الذي وضع فيه الاقتصاديون آنذاك بالقول:

«كان أصعب ما يمكن احتماله البطالة. فملايين العاطلين كانوا أشبه بصمام يجس الدورة الدموية في جسم الشعب. وبينما كان وجودهم الذي لا يرقى إليه الجدل حجة أقوى من أي كتاب على أن ثمة عيبا في النظام، راح الاقتصاديون يعصرون أيديهم ويرهقون عقولهم، ويضرعون إلى روح

آدم سميث كي ترشدهم. ولكنهم كانوا عاجزين عن تشخيص الداء أو وصف العلاج. إن البطالة-وهذا النوع من البطالة-لم تكن ببساطة من الأمراض التي يمكن أن تصيب النظام. أنها عبث، ومستحيلة، وغير معقولة وتنطوي على تناقض. ولكن هذه البطالة كانت موجودة [91]».

ومهما يكن من أمر؛ فقد حدثت أزمة ثقة في الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي. ومع تنامي هذه الأزمة والتخبط الذي حدث في مواقف الاقتصاديين وحيرة العديد منهم إزاء البون الشاسع الذي بدا بين الإطار النظري الجميل والإطار المظلم للواقع، كان اللورد جون ماينرد كينز قد عكف منذ فترة لدراسة هذا الواقع وما جره من كوارث وما يتهدده من انهيار. وانتهى في عام 1936 من إعلان تمرده التام على ترسانة الفكر الاقتصادي الرأسمالي الشائع وما بها من خرافات اقتصادية. وقدم نظريته العامة في التوظف والنقود والفائدة [92]. وكان صدور هذه النظرية يمثل انقلابا واضحا في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وثمرة واضحة لأزمة الكساد الكبير.

ولا يعنينا هنا أن نتعرض لشرح النظرية العامة لكينز وللأدوات التحليلية التي استخدمها في هذه النظرية. فهذا مجاله الكتب الدراسية. إن غايتنا هنا محصورة في البحث داخل هذه النظرية عن الجوانب الخاصة بالقضية السكانية.

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أن كينز لم يتحدث عن المشكلة السكانية بالمعنى الذي ورد عند الكلاسيك والنيوكلاسيك. وليس هناك في نظريته العامة فصل خاص عن السكان. ولا توجد إشارات عنده عن العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وهي العلاقة التي أعطاها الكلاسيك والنيوكلاسيك اهتماما شديدا. ومع ذلك، فمن الواضح أن المشكلة السكانية عند كينز قد عولجت ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الشروط والأوضاع التي تؤدي إلى البطالة وعدم التوظف الكامل. ولما كانت قضية التوظف الكامل هي الشغل الشاغل لنظرية كينز، فإنه يمكن القول؛ أن المشكلة السكانية عنده أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة، والميكانيزم الذي تعمل به هذه العوامل في النظام الرأسمالي، من أجل أن يتوصل في النهاية إلى البحث عن سبل فعالة، من وجهة نظره، لتحقيق

العمالة الكاملة في ظل إطار من الاستقرار النقدي؛ أي بدون تضخم أو انكماش.

وبادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن كينز، على العكس من أفكار الكتاب الكلاسيك المتشائمة بصدد آثار نمو السكان، كان يعتقد أن النمو السكاني هو حافز للاقتصاد [93]. فهو يرى، أن تزايد عدد السكان سيكون من شأنه زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ومن ثم يكون عاملا معضدا لزيادة الاستثمار والدخل والتوظف. وليس هناك شك في أن كينز في هذا لم يكن يقصد أن مجرد التزايد السكاني يكون عاملا ذا شأن في حد ذاته؛ وإنما الشأن في ذلك يرجع إلى ما يصاحب التزايد السكاني من تزايد في القدرة الشرائية. ولهذا يقول ميخائيل كاليسكي: «إن الأمر الهام.. . ليس هو الزيادة في السكان، ولكن الزيادة في القوة الشرائية. فالزيادة في عدد الشحاذين لا توسع السوق. وعلى سبيل المثال، لا تعني الزيادة في السكان بالضرورة طلبا أكثر على المسكن، لأنه بدون الزيادة في القوة الشرائية تكون النتيجة تكدس أعداد كبيرة من الناس في المساحات السكنية القائمة [94]».

وإذا كان الاقتصاديون الكلاسيك قد اهتموا في المحل الأول، بتحليل العلاقات الطبقية التي تحدد الأنصبة النسبية من الدخل القومي والتي يحصل عليها العمال والرأسماليون وأصحاب الأراضي، مؤمنين في ذلك (كما قال ريكاردو) بأن مهمة علم الاقتصاد السياسي هي البحث في قوانين التوزيع، فإن كينز على العكس من ذلك، كان مهتما بتفسير القوى والعوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي وما يتحقق عند هذا المستوى من استهلاك واستثمار وتوظف. كان أشد ما يزعجه، هو أن يرى النظام الرأسمالي ينهار دون أن يكون هناك فكر بديل عن الفكر اليساري لحل التناقص القائم بين ذلك القدر الوفير من الإنتاج وهذا العدد الضخم من الناس الذين يسعون عبثا وراء العمل فلا يجدونه. كما أن كينز كان مدركا للمخاطر السياسية والاجتماعية التي تهدد النظام الرأسمالي في دول أوروبا خلال فترة ما بين الحربين. فقد ارتفعت أصوات وأقيمت نظم داخل بعض هذه الدول وتنم عن قلق واضطراب واضحين. كان هناك هتلر في ألمانيا وموسوليني في إيطاليا قد أقاما نظامهما على أساس النازية والفاشية ومحاربة الديمقراطية الغربية وعسكرة الاقتصاد القومي والتحفز للتوسع الخارجي. كما كانت

الأحزاب الاشتراكية في دول أوروبا تدعو في ظل تعاظم أزمات البطالة والكساد وتدهور مستوى المعيشة إلى تغيير النظام وإقامة الاشتراكية، وبخاصة بعد النجاح الذي حققته ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا منذ اندلاعها في عام 1917. وفي بريطانيا نفسها، موطن كينز، كانت الأوضاع لا تقل خطورة. من هنا كان ظهور النظرية العامة لكينز في ظل هذه الظروف ما قدمته من حلول لإنقاذ الرأسمالية، يبدو وكأنها روشتة الإنقاذ للمريض الذي طال مرضه حتى ولو كان ذلك على حساب فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة، التي كانت بمثابة «الطوطم» المقدس، والدعوة إلى سياسة جديدة يلعب فيها جهاز الدولة دورا هاما.

على أية حال؛ لقد بدأ كينز تحليله في النظرية العامة بالهجوم الشديد على تلك الأفكار والنظريات التي كان لها طابع السيطرة والتقديس لدى جمهرة الاقتصاديين الرأسماليين.. . ويعنينا هنا أن نتعرض للنقد الضاري الذي وجهه كينز إلى قانون ساي للأسواق، الذي كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما، ومن ثم ليس هناك مجال في الرأسمالية لظهور أزمات إفراط الإنتاج العامة أو حدوث البطالة على نطاق واسع. والحقيقة، أن هذا القانون، الذي رفع إلى مستوى العقيدة الجامدة (دوجما) كان ينطوي على عدة فروض مستنتجة منه، وقد رفضها كينز بالكامل.

- الفرض الأول، أنه لا مجال لتأثير التغيرات التي تحدث في النقود على النشاط الاقتصادي. فالنقود هي مجرد عربة لحمل القيم إلى الأسواق، إنها ستارة أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، وإن نظرية الإنتاج والتوظف يمكن إذن أن تشيد على أساس المبادلات الحقيقية.

- الفرض الثاني، هو أنه لما كان كل ادخار هو بمثابة عرض؛ فإن هناك دائما طلبا عليه (استثمار)، مما يعني أن كل ادخار يعرض بالسوق النقدي أو المالي يتحول مباشرة إلى استثمار، لأنه توجد دائما فرص لا نهائية للاستثمار، وأن التوازن بين الادخار والاستثمار شيء حتمي ويتحقق من خلال حركات سعر الفائدة، هبوطا أو ارتفاعا.

- الفرض الثالث، هو أنه في ظل قانون ساى يستطيع كل من يعرض عمله للبيع، أو بعبارة أخرى، كل من يبحث عن عمل، أن يجد طلبا عليه.

ومن المهم لنا في هذا الخصوص أن نناقش الحجج التي عارض بها

كينز الفرض الثالث النابع من قانون ساى للأسواق، نظرا لأهميته لموضوع بحثنا. لقد كان من المفهوم والمقبول لدى الاقتصاديين الرأسماليين قبل ظهور النظرية العامة لكينز، أنه طبقا لقانون ساى للأسواق، أن وضع التوظف الكامل للعمال هو أمر مفروغ منه؛ باستثناء حالات البطالة الإرادية الناجمة عن رفض بعض فئات العمال أن تقبل أجرا معادلا لإنتاجيتها الحدية، والبطالة الاحتكاكية التي تنشأ في الأجل القصير بسبب أخطاء الحساب والتنبؤ أو التغيرات الناجمة من الانتقال من عمل إلى آخر وما يتطلبه ذلك من انقضاء وقت معين للتكيف مع العمل الجديد. فبخلاف هذين النوعين من البطالة، لا توجد بطالة أخرى لدى المنطق الكلاسيكي والنيوكلاسيكي. ذلك أن الآليات التلقائية للعرض والطلب كفيلة بأن تصحح فورا أي اختلال جزئي يظهر في أسواق العمل. فلو حدث مثلا، أن ظهرت بطالة في قطاع ما، مما يعني أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه، فإن الأجور، باعتبارها سعرا للعمل، سوف تهبط، أسوة بأي سعر آخر. وبمجرد أن ينخفض سعر الأجر بالدرجة الكافية، يجد رجال الأعمال أنه من المربح لهم استخدام عدد أكبر من العمال، طالما أن الإنتاجية الحدية للعامل أكبر من أجره. وسيكون من شأن انخفاض الأجور، انخفاض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض مستوى الأسعار (بسبب افتراض حالة المنافسة الكاملة). ومن هنا فقد اعتقد الاقتصاديون الرأسماليون السابقون على كينز، أن معدل الأجر النقدي، ولو أنه سيهبط، إلا أن معدل الأجر الحقيقي سيظل على حاله بسبب انخفاض مستويات الأسعار. ومن هنا خلص أنصار هذا النوع من الفكر، إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور لكي تهبط وتعيد التوازن المفقود بين العرض والطلب في سوق العمل. ولهذا، وحسب هذا المنطق، افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك أن استمرار البطالة وانتشارها لا يمكن أن يسببه سوى عناد العمال ورفضهم للأجور المنخفضة. ومن هنا كانوا من معارضي قوة نقابات العمال نظرا للدور الذي تلعبه في إعاقة حركات التغير المطلوبة في سوق العمل.

رفض كينز هذا المنطق، لأنه في رأيه لا يمثل العالم الواقعي. فالعمال كثيرا ما يعارضون الانخفاض في أجورهم النقدية. كما أن نقابات العمال في الدول الرأسمالية أصبحت كيانات واقعية وجزءا من النظام ولا يمكن،

من ثم،إهمالها في التحليل. كما أن البطالة التي عرفها العالم الرأسمالي، وخصوصا أثناء سني الكساد الكبير لم يكن سببها الأجور العالية وتعنت نقابات العمال. كما أن أحداث الكساد الكبير قد أكدت على عجز العمال العاطلين عن تدبر العمل لأنفسهم أيا كان مستوى الأجر. وهنا يقول كينز:

«إن النظرية القائلة بأن البطالة المميزة لفترة الكساد تنجم عن رفض العمال أن يتقبلوا التخفيض في الأجور الاسمية هي نظرية لا تبرهن عليها الوقائع بوضوح. فليس من المقبول كثيرا أن نؤكد بأن البطالة في الولايات المتحدة في عام 1932 نجمت إما عن مقاومة العمال العنيدة لانخفاض الأجور الاسمية، أو عن رغبتهم الثابتة في الحصول على أجر حقيقي أعلى من الأجر الذي يمكن دفعه. إن حجم التوظف يتعرض لتحولات واسعة، دون أن تكون هناك تغيرات ظاهرة، لا في الأجور الحقيقية الدنيا التي يطالب بها العمال ولا في إنتاجيتهم. ليس العامل بأكثر تعنتا في فترة الكساد منه في فترة الازدهار. بل على العكس من ذلك. وليس صحيحا أيضا، أن إنتاجيته المادية تتناقص في أوقات الأزمة. إن هذه الوقائع المستمدة من الملاحظة تشكل إذن مجالا أوليا يمكن لنا فيه أن نشك في صحة التحليل الكلاسيكي [95]».

وقد اعتقد كينز، أن الانخفاض في الأجور، وهو الحل الذي ينادي به الكلاسيك والنيوكلاسيك، يعادل من الناحية النظرية ومن حيث النتائج المترتبة عليه، الانخفاض في سعر الفائدة، وأن ما يمكن تحقيقه من خلال انخفاض الأجور يتم بصورة أفضل عن طريق خفض سعر الفائدة. ومع ذلك فهو يعتقد أن أيا من السياستين ليس بالعلاج الشافي لمواجهة أزمات البطالة. ولهذا فقد دخل في خلاف عميق مع البروفيسور بيجو فيما ذهب إليه من نتائج في كتابه عن «نظرية البطالة»[96].

ومن ناحية أخرى، كشف كينز النقاب عن حقيقة هامة لا بد وأن تتمخض عن انخفاض الأجور، لم يذكرها الكلاسيك أو النيوكلاسيك ولها تأثير بليغ على حالة النشاط الاقتصادي. فقد نظر كينز إلى الأجور، ليس فقط باعتبارها بندا من بنود تكاليف الإنتاج؛ وإنما أيضا باعتبارها دخلا يتولد عنه طلب على السلع والخدمات المختلفة. ومن هنا، فإنه حينما تنخفض الأجور، كعلاج لمشكلة البطالة كما ذهب الكلاسيك والنيوكلاسيك؛ فإن

هذا الانخفاض وإن كان يقلل من تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة ربح الرأسماليين، إلا أنه من ناحية أخرى يقلل من دخل العمال، وبالتالي من طلبهم على السلع المنتجة، وهو أمر يعقد بلا شك من مشكلة التصريف السلعي لما أنتجه دولاب الإنتاج القومي، خصوصا وأن تخفيض الأجور من شأنه أن يجري إعادة توزيع للدخل القومي لصالح الرأسماليين الذين يتميز ميلهم للاستهلاك بالانخفاض لو قورن بالميل الاستهلاكي للعمال.

ما سر وجود البطالة إذن؟ وكيف تعالج؟

بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها، راح يؤسس نظريته العامة (الخاصة) على أساس أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك (والنيوكلاسيك) بأنها الوضع العادي والمألوف للاقتصاد القومي ليست إلا حالة خاصة جدا، وأن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظف تقل عن مستوى التوظف الكامل. وقادته الأدوات التحليلية التي اعتمد عليها إلى القول بأن الطلب الكلي الفعال (الذي هو طلب متوقع) هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظف. وبناء عليه فإن القوى العاملة تكون مستخدمة استخداما ناقصا في حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. ومن هنا كانت زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي. ومن المعلوم أن الطلب الكلي الفعال عند كينز ينقسم إلى قسمين. الأول هو الطلب على سلع الاستهلاك. والثاني هو الطلب على سلع الاستثمار.

والحق، أن كينز في تحليله لشرح التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل القومي، وما تجره معها من تقلبات في سوق العمل، كان يعلق أهمية خاصة على مسألة تعادل الادخار مع الاستثمار كشرط ضروري لتوازن الدخل القومي في أية فترة من الفترات، منطلقا في ذلك من المعادلات التعريفية الآتية التي تقرر أن: (97)

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار.

ولما كان الدخل القومي = الناتج القومي.

إذن .. الادخار = الاستثمار.

لقد نظر الكلاسيك ومعهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية، وتتحقق بصفة تلقائية (طبقا لقانون ساى للأسواق). ومن هنا فإن الادخار في رأيهم لا يمكن أن يمثل تسربا من دورة الدخل القومي، ولن يتسبب من ثم في إحداث أي اضطراب في توازن الدخل القومي ووصوله إلى مستوى التوظف الكامل. أي أنهم نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة. وهذا يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في تحديد قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في تحديد قرارات المستثمرين. فكلتا المجموعتين من القرارات تخضع لعوامل واحدة. وربما يكون السبب الذي حدا بهم لمثل هذا الاعتقاد هو طبيعة العالم الواقعي الذي عاشوا فيه في أوائل القرن التاسع عشر، حينما كان الذين يقومون بالادخار هم أنفسهم الذين يقومون بالاستثمار. فالأموال التي كان بعض الأفراد يحتجزونها من دخولهم الجارية (الادخار) كانوا يستخدمونها بصورة مباشرة في شراء الأراضي والآلات وبناء المصانع والمشروعات لكسب المزيد من الدخل. بيد أنه مع تطور النظام الرأسمالي تغيرت الصورة. إذ أصبحت إمكانية الادخار متاحة لعدد كبير من الأفراد. ولم يعد من الضروري أن يقوم هؤلاء الأفراد باستثمار مدخراتهم بأنفسهم. وفي الوقت نفسه أصبح عالم الاستثمار والأعمال أكبر حجما وتعقيدا، وتضاءل الدور الشخصي فيه. وراح المستثمرون يستثمرون، ليس فقط مدخراتهم الشخصية؛ وإنما أيضا مدخرات الآخرين، عبر السوق النقدي والسوق المالي. وبهذا الشكل انفصلت عملية الادخار عن عملية الاستثمار. ومن هنا ظهرت إمكانية الاضطراب في دورة الدخل القومي وإمكانية وقوع الكساد إذا لم يتعادل حجم الادخار مع حجم الاستثمار.

وانطلاقا من هذه الحقيقة، راح كينز يفرق بين الميل للادخار (ومن ثم الميل للاستهلاك) وبين الميل للاستثمار. فكلا الميلين عنده يخضع لعوامل مختلفة. بمعنى أن العوامل التي تتحكم في تحديد قرارات الأفراد عند القيام بالادخار تختلف عن تلك العوامل التي تتحكم في تحديد قرارات الأفراد الذين يقومون بالاستثمار. ومع ذلك، فإن كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار، أما إذا حدث اختلاف

بين حجم ما يدخره المجتمع وحجم ما يستثمره، فإن توازن الدخل لا بد وأن يختل، حيث يتقلب إما صعودا أو هبوطا حسب الحال.

فلو افترضنا مثلا، أنه في فترة ما، زاد حجم الادخار عن الاستثمار، فإننا نجد حسب المنطق الكينزي، أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي. أي أن هناك جزءا من الدخل لم ينفق، ويمثل تسربا من دورة الإنفاق الكلي. في هذه الحالة نجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي، وتتراكم السلع في المحال التجارية، وتنخفض الأسعار، وتقل الأرباح، ويقل الناتج وتتزايد الطاقات العاطلة، وتحدث بطالة، وينخفض مستوى الدخل القومي. ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل القومي سوف يؤدي-خلال الفترة الجارية-إلى تقليل حجم الادخار، إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة. وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث، مسببا معه حدوث بطالة بين العمال. إذن، وبحسب هذا المنطق، نجد أن توازن الدخل القومي قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل. وهذا عكس ما كان يتصوره الكلاسيك والنيوكلاسيك.

أما إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار كان اكبر من الادخار؛ فغن الوضع العكسي يحدث. فزيادة الاستثمار عن الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يزيد. وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي، وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح. وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة وموارد غير مستغلة، فربما يلجأ المنتجون إلى تشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد. فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل القوميين. ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن تزايد الدخل القومي سوف يؤدي، عبر الفترة الجارية، إلى زيادة حجم الادخار، على النحو الذي يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أعلى من مستواه في بداية الفترة. ومن الواضح، أنه خلال الفترة يكون هناك انتعاش قد حدث، بسبب زيادة الاستثمار، مسببا معه زيادة في تشغيل عدد العمال،

فتقل البطالة، وربما تختفي.

ويمكن ببساطة شديدة أن نشرح وجهة نظر كينز في هذا الخصوص باللجوء إلى الرسم رقم (6).

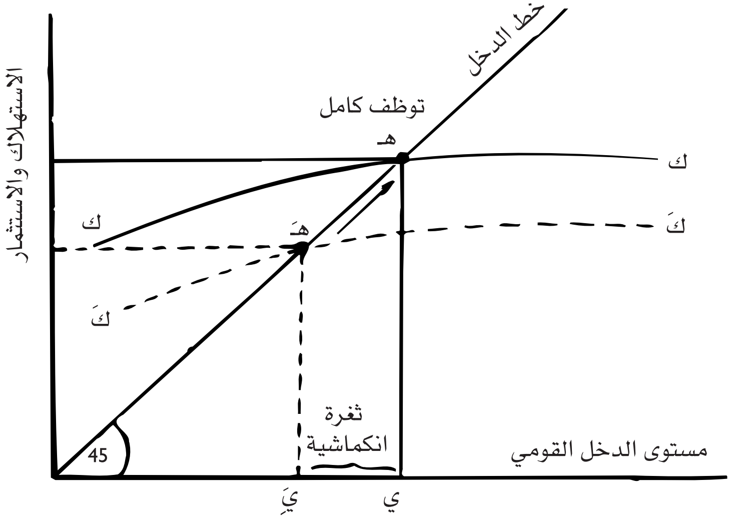

شكل رقم (6) تحديد مستوي الدخل القومي مع وجود ثغرة انكماشية وبطالة

في هذا الرسم يمثل المحور الرأسي تطور الاستهلاك والاستثمار والمحور الأفقي يمثل مستوى الدخل القومي. أما الخط 45 درجة فيمثل لنا ما يسمى بخط الدخل. وهذا الخط يقع على بعد متساو بين المحورين الرأسي والأفقي، مما يعني أن أي نقطة واقعة عليه تشير إلى حجم معين من الدخل القومي، على المحور الأفقي، يقابله بالتساوي حجم معين من مجموع الاستهلاك والاستثمار. أما المنحنى ك ك فيمثل لنا دالة الطلب الكلي (أي الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار).

الآن.. . افترض أن المنحنى ك ك يمثل لنا دالة الطلب الكلي الفعال في فترة ما من الفترات. هنا نجد أن توازن الدخل يتحقق عندما تتقاطع هذه الدالة مع الخط 45. عندئذ نجد أن مستوى الدخل القومي يساوي و ي. ويقابل هذا المستوى، بالضرورة، حجما متساويا من مجموع الاستهلاك والاستثمار (و ن). وسوف نفترض أن مستوى هذا الدخل هو مستوى التوظف

الكامل، بمعنى أن جميع الموارد الاقتصادية (الأرض ورؤوس الأموال والقوى العاملة) موظفة بكاملها في الإنتاج عند هذا المستوى.

والآن، دعنا نفترض، أنه في الفترة التالية سيكون حجم المدخرات التي قرر المجتمع القيام بها اكبر من حجم الاستثمارات التي ستنفذ خلال نفس الفترة. هذا معناه، وطبقا لما أوضحنا سابقا، أن الطلب الكلي الفعال سوف ينخفض بمقدار الفرق بين الادخار والاستثمار. وهذا يجعلنا نرسم دالة الطلب الكلي من جديد وتحت دالة الطلب الكلي السابقة. افترض أن هذه الدالة الجديدة ستأخذ الشكل المنقط ك ك. وفي ضوء هذا الوضع الجديد سنجد أن المستوى التوازني للدخل القومي يتحدد عندما تتقاطع دالة الطلب الجديدة مع الخط 45. أي عند النقطة هـ. وعندها نجد أن مستوى الدخل القومي الذي تحقق في هذه الفترة يكون مساويا للمسافة و ي. أي أقل من المستوى الذي تحقق في الفترة السابقة. لقد انكمش الدخل هنا بالمقدار ي ى، نظرا لقلة الاستثمار عن الادخار. ويعكس هذا الوضع وجود مخزون سلعي راكد، ووجود طاقات إنتاجية وموارد عاطلة وبطالة بين العمال.

وعندما بحث كينز في العوامل المتحكمة في تحديد شقي الطلب الكلي الفعال (أي الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار) اعتمد على التحليل النفسي لسلوك المستهلكين والرأسماليين، ولم يلجأ إلى القوانين الموضوعية التي تظهر في مجال الإنتاج والتوزيع في النظام الرأسمالي. ومن هنا اكتسبت نظريته طابعا سطحيا، لأنه جعل سر هذه التقلبات التي تعتري مجرى النشاط الاقتصادي في الرأسمالية راجعا إلى عوامل كامنة في نفوس البشر وليست لها أي صلة بالعالم الواقعي الذي يعيشون فيه.

وهنا تجدر الإشارة إلى ذلك القانون النفسي الذي ادعى كينز أنه ذو صلاحية مطلقة لأنه، في رأيه، متصل بالطبيعة الإنسانية. وهذا القانون، الذي أقام عليه كينز تحليله في التوازن الاقتصادي، ينص على «أن الناس يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما تزايد دخلهم، ولكن ليس بنفس الكمية التي يتزايد بها الدخل». (98). ولهذا فإن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم عادة في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك، مما يعني تزايد حجم الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد. وإذا لم تتحول المدخرات المتزايدة إلى استثمار، فإن

الطلب الكلي سوف ينقص، ومن ثم سينخفض حجم الدخل والتوظف وتظهر البطالة. ولن يمكن لتوظيف الأيدي العاملة أن يتزايد إلا بنسبة زيادة الاستثمار.

لكن المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز في هذا الخصوص، وتعكس جوهر نظريته، تتمثل في القضية الآتية: وهي أنه مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار (وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك) مما يستدعي زيادة في الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن. ولكن، مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الربح) مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض مع تزايد الدخل. وهنا تلوح في الأفق مشاكل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار. وتظهر مخاطر انخفاض مستوى الدخل القومي وظهور البطالة والركود والكساد. إن كل رواج اقتصادي إذن مهدد على الدوام بالانهيار. إن ضعف الحافز على الاستثمار، كما يقول كينز، كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية. فإذا كان الاستثمار منخفضا، انكمش حجم النشاط الاقتصادي، وإذا ارتفع، جذب معه هذا النشاط لأعلى، وإذا عجز الاقتصاد القومي في أن يحافظ على مستوى مرتفع للاستثمار، فإنه يسمح لقوى الانكماش أن تسري في عروقه. أن الدخل والإنفاق؛ والغنى والفقر، والبطالة والتشغيل، والرواج والكساد، كلها أمور تتوقف على ميل رجال الأعمال للاستثمار.

وصفوة القول؛ أن المشكلة السكانية، معبرا عنها في مشكلة البطالة، أصبحت عند كينز، ليست سباقا بين النمو السكاني والموارد المحدودة، كما ذهب إلى ذلك المالتوسيون، أو أنها مشكلة التغلب على قانون الغلة المتناقصة، كما ذهب إلى ذلك النيوكلاسيك. ولكنها أصبحت مشكلة تتعلق بالآليات الخاصة التي تعرض النظام الرأسمالي لعدم الاستقرار، بسبب التناقص القائم بين الادخار والاستثمار حينما يمعن الدخل في النمو. وتلك في الواقع خطوة اكثر تقدما على طريق الفهم السليم لطبيعة المشكلة السكانية في النظام الرأسمالي، حتى وإن كان كينز لم يتحدث صراحة عن «المشكلة السكانية».

وعموما، فإن النتيجة الهامة التي توصل إليها كينز، هي أن الاقتصاد الرأسمالي-وهو في حالة الكساد-يعجز عن أن يولد من ذاته، وبطريقة آلية،

سبل إنعاشه. وللخروج من هذه الصورة القاتمة لأزمة الكساد الرأسمالي، رأى كينز، أن الحل يتمثل في ضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه إلى المستوى الكافي لأحداث التوظف الكامل. ولهذا خلص إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على أحداث هذا التأثير. وهنا يكمن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد اقترح جملة من السياسات الاقتصادية في مجال الائتمان والمالية العامة، يكون من شأنها العمل على حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال. فدعا إلى تخفيض سعر الفائدة حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في المشروعات، ونادى بضرورة زيادة حجم الإنفاق العام في مجال الخدمات والأشغال العامة لاستيعاب البطالة وخلق دخول نقدية، حتى يتسنى زيادة حجم الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية حتى ولو كان الأمر يتطلب مجرد توظيف عمال يقومون بحفر خنادق في الشوارع وإعادة ردمها من جديد. وهنا يقول كينز في النظرية العامة:

«إذا كان على وزارة الخزانة أن تملأ الزجاجات القديمة بأوراق النقد، وتدفنها على عمق ملائم في مناجم مهجورة.. . وتفسح المجال للمشروع الخاص في أن يستخرج هذه الأوراق مرة أخرى، بحسب مبادئ الحرية الاقتصادية المجربة، فلن يكون هناك مزيد من البطالة.. . ومن المحتمل، بعد أخذ الآثار الناجمة بعين الاعتبار، أن يصبح دخل المجتمع الحقيقي أكبر بدرجة طيبة عما كان عليه. إن أقرب الأمور إلى الصواب، والحق يقال، هو بناء منازل أو شيء آخر ذي منفعة، ولكن إذا حالت المصاعب السياسية والعملية دون ذلك، فالوسيلة السابقة خير من لا شيء [(99)]».

ولئن كان كينز قد دعا إلى خفض سعر الفائدة وزيادة الإنفاق العام وفرض ضرائب على الأرباح غير الموزعة لدى الشركات لكي يرتفع حجم الطلب الكلي وتقل البطالة وتسري موجة انتعاشية في أوصال الاقتصاد الذي يعاني من الكساد؛ فإنه قد دعا إلى عكس هذه السياسات حينما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل ويلوح شبح التضخم في الأفق، حتى يمكن «فرملة» نمو الطلب الكلي الفعال.

إن مشكلة البطالة في المجتمع الرأسمالي، وهي إحدى الصور التي تعبر

بها المشكلة السكانية عن نفسها في هذا المجتمع، أصبح علاجها مرتبطا إذن بتدخل جهاز الدولة في الحياة الاقتصادية. والسند الرئيسي الذي استند إليه كينز في هذا العلاج هو إيمانه بأن الرأسمالية تنطوي على ميكانيزم يعرضها للأزمات العامة بعد أن فقدت قدرتها الذاتية على الاستمرار والنمو التلقائي. وبهذا قدم كينز «صك غفران» لخطيئة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهي الخطيئة التي كانت لا تغتفر لدى الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك [100].

وعقب الحرب العالمية الثانية، انتصرت الكينزية انتصارا ساحقا على مستوى الفكر الاقتصادي الرأسمالي وعلى مستوى السياسات الاقتصادية بدول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت «الوصفة» التي قدمها كينز بشأن السياسات النقدية والمالية المضادة للدورات والتقلبات الاقتصادية هي أهم ما يميز اتجاهات طابع الفلسفة الاقتصادية الرسمية في هذه الدول. وانتشرت الأوهام حول فكر كينز، حتى إن البعض قد وصف النظرية العامة لكينز بأنها «ثورة في علم الاقتصاد». وأصبح لكينز في الأوساط الأكاديمية وغير الأكاديمية أنصار عديدون. وقد راح هؤلاء الأنصار يطورون النظرية العامة لكينز، وخصوصا في أبحاثهم المتعلقة بالنمو الاقتصادي وبالمحافظة على الاستقرار والتوظف الكامل في الأجل الطويل، خاصة وأن كينز قد حصر نطاق نظريته العامة في الأجل القصير فقط، مبررا ذلك بقوله المشهور «كلنا سنموت في الأجل الطويل». وإذا كان كينز قد حلل دور الإنفاق الاستثماري كمنتج وكمولد للدخل القومي ومسبب لزيادة التوظف، فإن الكينزيين الجدد على العكس من ذلك، حاولوا أن يحددوا معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق عبر الزمن، حتى يمكن المحافظة على التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية والموارد البشرية المتزايدة. وبعد إتمام هذه المهمة كان السؤال المطروح هو. لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل ؟ [101].

وقد توصل الكينزيون في هذا الخصوص، إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى التوظف الكامل عبر الزمن، يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني، مع ملاحظة أن كلا منهم قد أعطى أوزانا مختلفة في التحليل لهذه العوامل

الثلاثة. [102]. ولكن أيا كانت طبيعة الاختلافات الموجودة بين الكينزيين الجدد (هارود، دومار، هيكس، الفن هانس.. . الخ)، فإن النتيجة التي توصلوا إليها تتمثل في أن المحافظة على التوظف الكامل للموارد الاقتصادية والبشرية بصورة مستمرة عبر الزمن تتطلب تزايد الاستثمار والدخل على أساس معدل نمو سنوي ثابت في ظل ضوابط معينة.

وحينما نبحث في إجاباتهم عن السؤال الهام؛ وهو: لماذا يعجز النظام الرأسمالي عن الوصول إلى هذا المعدل؟ فسوف نعثر هنا على نظرية شهيرة، وهي نظرية الركود الطويل المدى Theory of secular Stagnation لألفن هانس [103]. وقد حاولت هذه النظرية أن تبين لماذا يبتعد حجم الدخل والتوظف عن المسار النموذجي الممكن له بحيث تبرز عبر الزمن ثغرة متزايدة الاتساع بين دخل وعمالة مستوى التوظف الكامل، وبين المستوى المتحقق للدخل والعمالة؟

وفي رأي الفن هانس، أن هذا الاتجاه الكامن في النظام الرأسمالي للتردي في الركود الطويل المدى يعود إلى تناقص فرص الاستثمار أمام الرأسماليين، وهو أمر لم يكن موجودا من قبل. فخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان نمو الرأسمالية وزيادة مستوى الدخل والتوظيف يعود-في رأيه-إلى تزايد الفرص المتاحة للاستثمار بسبب ثلاثة عوامل أساسية، عضدت من نمو حجم الطلب الكلي الفعال. وهي:

1- تزايد النمو السكاني.
2- الاختراعات التكنولوجية.
3- التوسع الجغرافي للرأسمالية.

وقد تناقصت الفرص الاستثمارية أمام الرأسماليين بسب اضمحلال أهمية هذه العوامل الثلاثة عبر الزمن. وبناء على هذا التشخيص الذي رآه أنصار نظرية الركود الطويل المدى، عاد هؤلاء الأنصار ليؤكدوا، كما أكد كينز من قبل، على أنه لما كانت القوى الداخلية للرأسمالية المعاصرة عاجزة عن تحقيق معدلات النمو التي تكفل تحقيق التوظف الكامل في المدى الطويل، فإنهم يجمعون على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ورسمها لسياسات مناسبة تهدف إلى تلافي أوجه الضعف التي انتابت تراكم رأس المال وعلى النحو الذي يمكن من بلوغ هدف التوظف الكامل.[104].

ويعنينا في هذا الخصوص، أن نهتم بالعامل الأول الذي أشارت إليه نظرية الركود الطويل المدى (وهو أثر تباطؤ النمو السكاني على تراكم رأس المال)، نظرا لصلته الوثيقة بموضوع بحثنا. وهنا نلحظ أن الفن هانس، مثله في ذلك مثل كينز، اعتبر أن زيادة السكان هي عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنويع حاجات الناس وعلى عرض العمل.. . وكلها أمور هامة في رأيه تؤثر على تراكم رأس المال. ولهذا خلص إلى أن تباطؤ النمو السكاني في دول أوروبا والولايات المتحدة في القرن العشرين قد أثر على الحافز على الاستثمار، وذلك من عدة زاويا:

أولا: إن تباطؤ النمو السكاني قد أدى إلى تقليص نمو الأسواق. ولما كانت هناك علاقة ارتباط، جزئي على الأقل، بين معدل الربح وحجم السوق، فإن مخاطر الاستثمار تتزايد مع انخفاض الربح في ظل مجتمع يتباطأ فيه نمو السكان.

ثانيا: إن الاستثمار ينخفض مع تباطؤ النمو السكاني بسبب التحول الذي يحدث في بنيان الطلب. فالنمو السكاني المتزايد يكون عادة مقترنا بالضغط على المسكن وعلى المرافق العامة. ولما كان الاستثمار في هذه المجالات يستوعب نسبة هامة من إجمالي الاستثمار، فإن معدل الاستثمار ينحو نحو الهبوط مع انخفاض معدلات النمو السكاني [105].

ثالثا-إن تباطؤ النمو السكاني، ربما يؤدي إلى المبالغة في تراكم رأس المال، بمعنى أن تصبح كمية رأس المال اكبر من اللازم بالنسبة لوحدة العمل. ومع ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى تثبيط همم رجال الأعمال على القيام بالمزيد من تراكم رأس المال.

ولا يتسع المجال هنا لمناقشة مدى صحة تأثير النمو السكاني على أزمات الرأسمالية في الأجل الطويل. ولكننا نتفق مع بول باران حينما يكتب في هذا الخصوص ما يلي:

«إن الوضع الديموجرافي (الوضع الإحصائي للسكان) لا يحد بحال حجم الاستثمار، بل يتخذ هو نفسه ملامح مختلفة في المراحل المختلفة من التطور الاقتصادي.. . ملامح تتوقف على مدى التراكم الرأسمالي، وعلى

طبيعة التغيرات التكنولوجية، وعلى سرعة وشدة التحولات في الهيكل الوظيفي للمجتمع وهلم جرا [106]».

وأيا كان الأمر، فإن الجديد في المسألة هنا، هو أنه بعد أن كان الاقتصاديون الرأسماليون ينظرون بجزع شديد إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة؛ ويرتجفون فزعا أمام الشبح المالتوسي، فإنهم في المدرسة الكينزية اتخذوا موقفا معاكسا يشيد بالنمو السكاني وبتأثيراته الإيجابية على تراكم رأس المال، ويبدون أسفهم لاتجاه هذا النمو نحو التباطؤ في القرن العشرين. ومهما يكن، من أمر الموقف الكينزي من المسألة السكانية، فإنه من المشاهد، من الناحية التاريخية، أن هناك عصرا ذهبيا للكينزية عاشته دول غرب أوروبا والولايات المتحدة خلال فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن (1950- 1970). فقد اعتنقت هذه الدول الكينزية كفلسفة اقتصادية رسمية، وظلت ممارساتها على صعيد السياسة الاقتصادية تصطبغ بصبغة كينزية واضحة. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه الدول، خلال هذه الفترة بالذات، قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل استقرار سعري واضح وانخفاض شديد في معدلات البطالة. فخلال هذه الفترة التي شهدت التغلب على المشكلات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وما تركته الحرب الكورية من آثار، زادت معدلات النمو للإنتاج الصناعي زيادة ملحوظة، واستطاعت مجموعة الدول الرأسمالية أن تحقق معدلات نمو في ناتجها الإجمالي يقدر بحوالي 4,4 ٪، ولم يتعد معدل البطالة 2- 3 ٪، ولم يزد معدل التضخم فيها عن 3 ٪ سنويا.

والحق، أننا لو تأملنا في العوامل التي ربضت وراء هذا النمو العالي المستقر الذي شهدته دول غرب أوروبا والولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة لوجدنا أنها كانت تتمثل فيما يلي:

1- الانخفاض الواضح في أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالذات مواد الطاقة (البترول).

2- زيادة الإنفاق الحكومي على التسليح والمرافق العامة.

3- زيادة تصدير رأس المال، العام والخاص، فضلا عن المكاسب المتحققة من التجارة السلعية في السوق الرأسمالي العالمي.

4- استخدام منجزات التقدم العلمي والتكنولوجي.

5- التوسع في إنتاج وطلب السلع الاستهلاكية المعمرة (السيارات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية، إلى آخره).

6- ارتفاع إنتاجية عنصر العمل.

7- انتقال القوى العاملة من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأعلى إنتاجية.

ومع هذا النمو المزدهر، المتزامن باستقرار سعري واضح وبانخفاض شديد في معدلات البطالة؛ توهم الكثيرون، أن عصر الأزمات الكبرى للرأسمالية قد انتهى إلى غير رجعة، وأنه لا توجد في الرأسمالية، كنظام اجتماعي، قوانين حتمية تعرضها للأزمات الحادة، باستثناء الأزمات والتقلبات الاقتصادية القصيرة الأجل. وأصبح الكثيرون يتحدثون عن الكينزية باعتبارها مرادفا لعلم الاقتصاد الحديث في العالم الغربي، نظرا للتزامن الذي حدث بين هذا النمو المزدهر والتطبيق الفعلي للسياسات الكينزية.

والحق، أن الذي ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة السياسة الكينزية وفاعليتها في مواجهة أزمات الرأسمالية الدورية، تلك العلاقة التي كشف النقاب عنها الاقتصادي الإنجليزي أ. و. فيليبس في عام 1958 الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة. وكانت الفكرة الأساسية التي توصل إليها الأستاذ فيليبس من خلال دراسته للعلاقة القائمة بين معدلات التوظف ومعدلات الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة 1861- 1957، هي أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية، بينما على العكس من ذلك، حينما ترتفع معدلات البطالة تنخفض معدلات الأجور النقدية [107]. وبعد ذلك قام عدد آخر من الاقتصاديين بتطوير هذه الفكرة، وانتهوا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. بمعنى، أنه كلما ارتفع معدل التضخم كلما قل معدل البطالة، وعلى العكس من ذلك، كلما انخفض معدل التضخم كلما ارتفع معدل البطالة (انظر الشكل رقم، 7). وهذا هو جوهر ما عرف تحت مصطلح «منحنى فيليبس». وبهذا الشكل بدا منحنى فيليبس كما لو أنه يعيد تأكيد سلامة التحليل الكينزي، على أساس أنه حينما يرتفع حجم الطلب الكلي الفعال، ومع اقتراب (أو وصول) الاقتصادالقومي إلى مرحلة التوظف الكامل،

فإن البطالة تختفي، في الوقت الذي يبدأ فيه التضخم في الظهور. كما أنه في الفترات التي ينخفض فيها حجم الطلب الكلي الفعال، فإن البطالة تتسع وتتدهور الأسعار، أي يقل معدل التضخم.

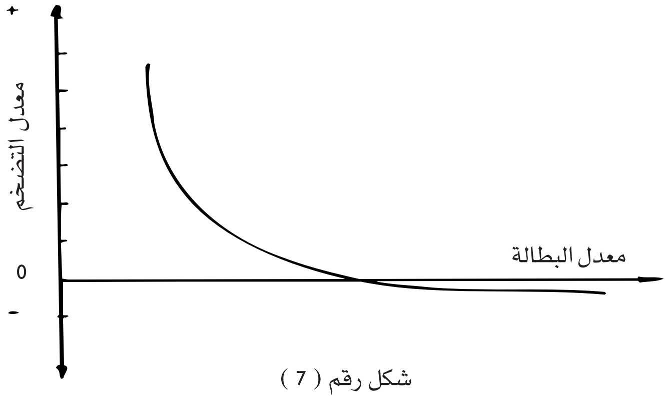

شكل رقم (7)
منحنى فيليبس ، او العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

وبناء على هذه النتيجة التي انطوى عليها منحنى فيليبس، فإن علاج التضخم إنما يكون في الارتضاء بمعدل معين للبطالة. ومن هنا استقر في الذهن، أن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاستقرار السعري وارتفاع معدل التوظف، كأهداف جوهرية للسياسة الاقتصادية، لا بد وان يتم من خلال «حل وسط». ومن هنا أيضا تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالدول الرأسمالية في كيفية مقايضة trade-off معدل البطالة المقبول بمعدل الاستقرار النقدي المنشود. فالبطالة أصبحت هي الثمن الذي يدفعه الاقتصاد الرأسمالي لمكافحة التضخم، أو العكس، أصبح التضخم هو الثمن الذي يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق التوظف الكامل ومكافحة البطالة[108]. وكان عدد كبير من الاقتصاديين الرأسماليين قد استقروا على أن معدل بطالة يدور في حدود5٪ يعد أمرا مقبولا لتحقيق الاستقرار النقدي والسعري.

وعلى هذا الأساس تشكلت السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات. ظلت هذه السياسات تدور حول

كيفية إيجاد «التوليفة» المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم الذي يمكن لآليات النظام الرأسمالي أن تتسق معه ولا تعبث بأوضاعه الاقتصادية.

بيد أنه ما أن بدأت السبعينيات من قرننا الحالي، وبالذات ابتداء من عام 1973، حتى انهارت هذه العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. فقد فوجئت مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بأن تطبيق الأساليب الكينزية المعروفة في تقييد نمو الطلب الكلي بهدف تخفيض معدل التضخم (الذي كان قد جمح فيها) بأن النتائج جاءت عكسية تماما لما كان متوقعا وبشكل يناقض الفكرة الأساسية التي قام عليها منحنى فيلييس. ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف الإنفاق الاستثماري، إذا بالأسعار تمعن في الارتفاع وفي نفس الوقت تتزايد معدلات البطالة (انظر الجدول رقم 10).

هنا أصبحت علاقة التضخم بالبطالة علاقة طردية بعد أن كانت علاقة عكسية. وبدأ الاقتصاديون يلحظون لأول مرة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل، وغير معقولة في ضوء النظرية الكينزية، وهي ظاهرة تعايش البطالة مع التضخم. وهي الظاهرة التي عرفت فيما بعد بمصطلح «التضخم الركودي» Stagflation.

هنالك دبت الحيرة في صفوف الاقتصاديين الرأسماليين. وراح الكينزيون يضرعون إلى روح كينز، يستلهمونها من جديد، لعلها تقدم إجابات شافية لهذه الورطة الفكرية، ولكن دون جدوى.

ولهذا لم يكن غريبا أن يقول أ. بورنسن، رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي: «يجب علينا أن نعترف بالحقيقة القاسية الماثلة أمام عيوننا، وهي أن ثمة جزءا كبيرا من سوقنا الداخلية قد فقد فاعليته في مجال المنافسة. ذلك أنه إذا كان معدل بطالة يتراوح ما بين 8- 9 ٪ غير كاف لإيقاف التضخم، فإن ذلك يعني أن اقتصادنا لم يعد يعمل كما كان يعمل في الماضي».

وما أصدق هذه الكلمات فعلا!

ولكن.. . مهما يكن من أمر؛ فإن الحقيقة المرة التي أصبح العالم الرأسمالي يعيشها الآن، تتمثل في أنه لا توجد دولة رأسمالية في العالم

جدول رقم - (10)

نمو البطالة والتضخم في مجموعة الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية

الأوروبية خلال الفترة 69-1981

السنة	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	مؤشر التضخم الركودي
	(1)	(2)	(3) = (1) + (2)
1969	2.6	8.4	7.4
1970	3.0	5.6	8.6
1971	3.5	5.3	8.8
1972	3.6	4.7	8.3
1973	3.2	7.8	11.0
1974	3.5	13.4	16.9
1975	5.1	11.3	16.4
1976	5.2	8.6	13.8
1977	5.3	8.9	14.2
1978	5.1	8.0	13.1
1979	5.1	9.8	14.9
1980	5.8	12.9	18.7
1981	6.5	10.5	17.0

المصدر : " أوراق اقتصادية وسياسة " ، مجلة يصدرها المجلس الاتحادي للحرف والمهن بالنمسا ، العدد رقم 3/ 1982 (باللغة الألمانية) ص 19

يمكنها أن تجمع بين تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار السعري ونظام حرية السوق، وبخاصة بعد أن انتهى «عصر الطاقة الرخيصة»، وبدأت بعض دول العالم الثالث تحاول أن تحتل موقعا مؤثرا في مجريات الأمور للنظام الرأسمالي على النطاق العالمي.

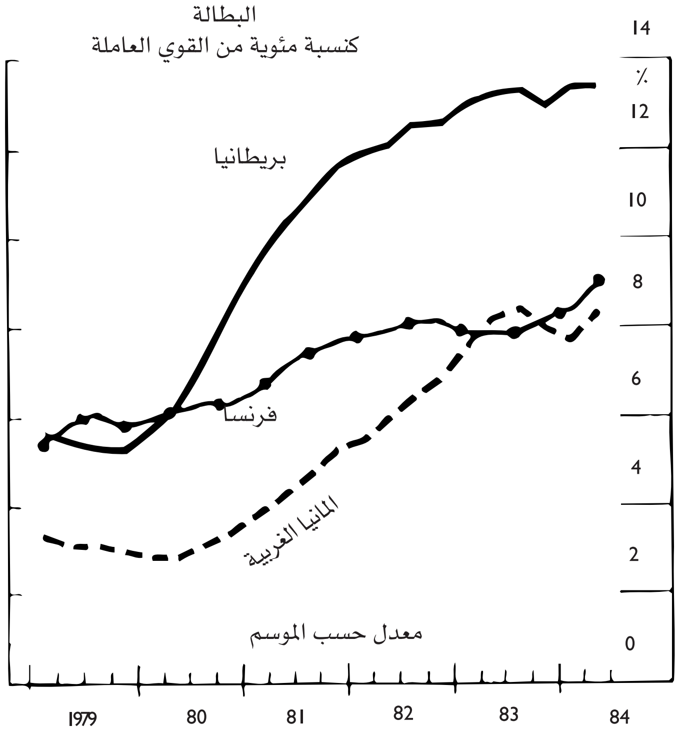

شكل رقم (8)
تطور معدل البطالة في بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية
1984 - 1979
(المصدر - مجلة الاكونوميست ، العدد الصادر في 13 أكتوبر 1984 ، ص 71)

4 المشكلة السكانية في المدارس البيولوجية

وثمة تيار هام في الدراسات السكانية المعاصرة لا يجوز إغفاله في هذا الصدد، خصوصا وأن تأثيره على المفكرين الاجتماعيين والديموجرافيين قوى للغاية. وهذا التيار، شأنه في ذلك شأن النظرية المالتوسية، يعتقد أن السكان متغير مستقل، ومن ثم توجد له قوانينه الخاصة التي تنظم تغيره وتتحكم في اتجاهات نموه. والأمر الجدير بالملاحظة هنا، هو أن هذا التيار، الذي يضم مدارس مختلفة، يستند في رؤيته للمشكلة السكانية على نتائج التجارب العملية التي طبقت على بعض الحشرات والحيوانات والكائنات الحية الأخرى. حيث قام عدد من الباحثين والعلماء في مجال البيولوجيا بإسقاط نتائج هذه التجارب التي تمت في مجال تكاثر هذه الكائنات الحية على عمليات التكاثر البشري، ووصلوا إلى نتائج طريفة وساذجة في نفس الوقت.

وكان الدافع الأساسي لهم للقيام بهذه الدراسات، هو التأكد من صحة فكرة المتوالية الهندسية التي حكمت تفكير مالتوس في مجال

زيادة السكان، والتعرف على ما إذا كان التناقض القائم بين النمو السكاني الذي يخضع للمتوالية الهندسية، وبين نمو الغذاء الذي يخضع للمتوالية الحسابية، لا يوجد له حل إلا خارج بنية هذا التناقض من خلال الموانع الإيجابية والموانع السلبية التي رددها مالتوس أم أنه يوجد داخل هذا التناقض آليات ذاتية لحله.

وعند تعرضنا لهذا التيار يتعين علينا أن نميز فيه بين ثلاثة اتجاهات:

الأول: ما يمكن أن نسميه بسبرناتيكا التحكم السكاني.

الثاني: مدرسة الكثافة السكانية والمنحنى اللوجستي.

الثالث: مدرسة الخصوبة وعلاقتها بالغذاء.

وهاك الآن لمحة سريعة عن هذه الاتجاهات الثلاثة.

أولا: سبرناتيكا التحكم السكاني:

الفكرة الأساسية في هذا الاتجاه تتمثل في أن التكاثر إذا ما تجاوز حدا معينا، فإن ثمة قوى داخلية ما تلبث أن تظهر بشكل آلي وتلقائي لتحد منه، وتعيد التوازن بين «الموضوع» الذي يتكاثر والمحيط الذي يعيش فيه هذا الموضوع. وهذا الحد المعين تحدده درجة الكثافة السكانية. فإذا تجاوز أفراد الكائن الحي هذا الحد الأمثل فإن انخفاضا محسوسا ما يلبث أن يطرأ عل أعداد هذا الكائن بما يتناسب مع الكثافة المثلى. وهذه الفكرة، توصل إليها عدد من علماء البيولوجيا من تجاربهم التي قاموا بها على بعض الحشرات والحيوانات، وقاموا بتعميمها على المجتمع البشري. (109).

ففي إحدى التجارب التي أجريت على حشرة القمح، تبين أن زيادة أعداد هذه الحشرة، فوق حد معين في حيز مكاني محدود ما يلبث أن يقود إلى ظاهرة التهام بعض الحشرات لبعضها الآخر وإلى انخفاض متوسط ما تضعه أنثى هذه الحشرة من بيض. وفي تجربة أخرى، أجريت على حشرة من هذا النوع وذات غدد معينة لها خاصية إفراز نوع معين من الغاز، تبين أن إفراز هذا الغاز يتزايد مع تكاثر هذه الحشرة حينما تتكاثف أعدادها في حيز معلوم، وأن هذا الغاز له تأثير مميت بالنسبة ليرقات هذه الحشرة. وبهذا الشكل يمكن القول، بأن هذه الحشرة تنظم أعدادها بشكل تلقائي إذا ما زاد أكثر من اللازم.

وفي تجربة أخرى قام بها C.M.Breder مدير معهد نيويورك للأحياء المائية على أسماك من نوع «الجبي» تبين له أن مجتمع الأسماك ينظم أعداده من خلال عملية «إبادة الصغار»، على النحو الذي يجعل هناك تناسبا بين عدد الأسماك والحيز المكاني المائي الذي تتواجد فيه. ومن المعلوم أن أنثى هذا النوع من الأسماك تستطيع الإنجاب مرة كل شهر، وفي كل مرة يمكن أن تنجب خمسا وعشرين سمكة صغيرة. أي أنه بالإمكان أن تنجب وحدها 125 سمكة في خمسة شهور. كما أن صغار الأسماك لديها القدرة على الإنجاب بعد شهرين أو ثلاثة شهور. فقد وضع هذا العالم خمسين سمكة من هذا النوع في حوض ماء ذي حجم معين، ووضع أنثى حاملا في حوض آخر له نفس الحجم. ثم تبين له بعد انقضاء خمسة شهور أنه يوجد تسع سمكات فقط في كل من الحوضين، بالرغم من أنه كانت توجد كمية وفيرة من الغذاء. وبذلك خلص إلى أن هذه السمكات التسع تمثل الحجم الأمثل لسكان المجتمع السمكي في هذا الحيز المكاني. وبهذا الشكل خلص أيضا، إلى أن مجتمع الأسماك ينظم أعداده بشكل تلقائي من خلال «إبادة الصغار» التي لا تدعو إليها الحاجة (١١٥).

ولم تقتصر التجارب البيولوجية التي أجريت في هذا الصدد على صنف الحشرات والأحياء المائية فحسب، بل امتدت أيضا إلى بعض الكائنات الحية ذات الدرجة الأعلى من التطور، مثل الثدييات. وفي تجربة أجريت على الأرانب في ولاية مانيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية، لوحظ أن تكاثر الأرانب، فوق حد معين في حيز مكاني محدد، ما يلبث أن يؤدي إلى طروء بعض الأمراض والأعراض السلبية بينها، رغم عدم وجود جراثيم مرضية ورغم كفاية كمية ما يقدم لهم من غذاء. فقد لوحظ اتجاه حجم الغدد وحجم الكلية للانكماش في بعض الأرانب، وشيوع حالة مرضية (١١١) بينها تسمى «هيموجليسيميا». وقد اقترن هذا بزيادة درجة نشاطها العدائي للأرانب الأخرى. وبعد فترة من زيادة هذا النشاط المفاجئ تموت بعض الأرانب. كما لوحظ أيضا من التجربة، أن ذكور الأرانب أصبحت في حالة تطاحن وهياج شديدين، وأن صغار الأرانب تولد قبل الأوان، وأن الأرانب الأخرى ما تلبث أن تلتهم هذه الصغار. وعلى هذا النحو، بدأ عدد الأرانب في الانخفاض من تلقاء نفسه. وبعد ذلك لوحظ في فترة أخرى اتجاه

أعدادها لتزايد من جديد، ثم تظهر الأعراض السابقة مرة أخرى، فيتناقص عددها.. . وهكذا. وبهذا الشكل نكون إذن إزاء حالة تطور دوري تلقائي، يبدأ بحجم معين، ثم يتطور هذا الحجم إلى أن يصل إلى مستوى معين، ثم يتناقص، وبعد ذلك يتجه للتزايد.. . وهكذا دواليك.

ونفس هذه التجربة أجريت أيضا على بعض «الوعول» وانتهت إلى نفس النتيجة. فقد تم نقل زوج من الوعول إلى إحدى الجزر الصغيرة التي تبلغ مساحتها 150 هكتارا مربعا. وتم توفير العلف الكافي لها. وبعد فترة من الزمن، تكاثرت الوعول بتلك الجزيرة ووصلت إلى عدد ملائم لمساحتها. ولكن بعد تجاوز كثافة الوعول لهذا العدد الملائم، لوحظ أن عددا منها بدأ ينفق نتيجة للإجهاد الشديد، كما اقترن ذلك بظهور بعض العيوب العضوية في هذا الحيوان.

وفي تجربة أخرى أجريت على بعض الفئران النرويجية، لاحظ العالم جون كالهون John B. Calhoun أنه إذا زادت كثافة الفئران إلى الضعف في حيز مكاني محدد، فإن عددا كبيرا من صغار الفئران يتعرض للموت. وأن بعض الفئران يأكل بعضها الآخر، وتصبح أكثر وحشية وعداء. وأن كثيرا من الإناث تعجز عن أن تستمر في الحمل خلال مدته الطبيعية. كما ينتاب الذكور شذوذ جنسي. ويصيب البعض الآخر حالة من الانطواء، فلا تأكل ولا تشرب أو تتحرك إلا إذا كانت الفئران الأخرى نائمة.(112) .

وهناك حالات أخرى تبين فيها أن بعضا من الحيوانات تلجأ إلى تنظيم أعدادها من خلال عمليات الهجرة بعد أن يكتظ المحيط الذي تعيش فيه. فهناك نوع من «القوارض» المعروفة باسم «اللاموس» تتكاثر بدرجات هائلة في غضون آماد قصيرة. وحينما تتزايد كثافتها بشكل واضح تبدأ مجموعات كبيرة منها في الهجرة إلى أماكن أخرى. وقد لوحظ على حالة «اللاموس النرويجي» أن بعضا من مجموعاته المهاجرة تذهب نحو السواحل، وتغوص في المياه الباردة، وتظل تسبح بشكل مستمر حتى يحل بها الإعياء فتموت. وثمة مثال آخر يدل على اللجوء للهجرة لدى بعض الحيوانات كوسيلة لتنظيم أعدادها، وهو خاص بحالة الجراد. إذ بعد وصول أعدادها إلى حد الاكتظاظ في حيز بيئي معين، نجد أن الصغار منها تبدأ في الهجرة، وبذلك يخف الضغط على الموارد المتاحة للغذاء في هذا الحيز (113) .

تلك كانت بعض التجارب العملية التي أجريت على تكاثر بعض الحشرات والحيوانات في أماكن ذات حيز معلوم، وتم مراقبة وتسجيل التطورات التي تطرأ عليها بعد وصول كثافتها إلى حد معين. وقد استخدم عدد من الكتاب الديموجرافيين نتائج هذه التجارب في تفسير مشاكل التكاثر في المجتمع البشري. ومع أن هؤلاء الكتاب لم يطبقوا بشكل صريح أو معلن نتائج هذه التجارب على التكاثر البشري، إلا أنه بإمعان النظر نجد أنهم يقيمون تناظرا واضحا بين عالم الحيوان وعالم البشر.

ففي دراسة كتبها هودسون هوجلاند بعنوان «سبرناتيكا التحكم السكاني»، نراه يتحدث عن التشابه والتناظر الموجود بين عمليات الضبط الذاتي التي تجريها بعض الحيوانات في أعدادها وبين التغيرات التي تحدث في عالم السكان. فهو يرى مثلا، أن ثمة تشابها موجودا بين الهجرة الموسمية لبعض الطيور، وبين هجرة البشر بين الأماكن المختلفة. وهو يرى تناظرا واضحا بين أكلة لحوم البشر في بعض مناطق أفريقيا وبين الأسود المفترسة،... إلى آخره. بل إنه يذهب بعيدا أكثر من ذلك ليقول، إنه في معسكرات الاعتقال التي أقامها النازي في بعض دول أوروبا وحشد فيها عددا كبيرا جدا من المعتقلين من الرجال والنساء والأطفال، انتشرت الأمراض بينهم وأدت بأعداد كبيرة منهم للوفاة. وكان هذا نتيجة الإجهاد أو التوتر أو الإعياء، وهو أمر شبيه بما لوحظ في التجارب التي أجريت على بعض الحشرات والحيوانات التي تكاثرت بشكل يتجاوز الحد الأمثل للحيز المكاني الذي أجريت فيه هذه التجارب. وبناء عليه يخلص هوجلاند إلى أن بعض الأمراض الحديثة التي يعاني منها البشر، مثل أمراض القلب وتصلب الشرايين وغير ذلك هي نتائج طبيعية لزيادة درجة التحضر Urbanisation والزحام في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة.[114]

وبنفس هذا المنطق يذهب الباحثون في مركز البرت آينشتاين في فيلادلفيا إلى القول، بأن الاكتظاظ السكاني في المناطق الحضرية الأمريكية ربما يسهم في خلق مشكلات اجتماعية خطيرة، مثل ارتفاع معدل وفيات الأطفال وتخفيض متوسط عمر الإنسان وانتشار الأمراض النفسية والعقلية الصعبة.[115] بل إن كاتبا مثل برنارد أسبل B.Asbell يقول صراحة: «لو قدر لنا أن نموت بالملايين من جراء الازدحام، فلن يكون موتنا بالجوع.. .

وإنما بالصدمة العصبية، وبانحطاط المقاومة وبالمرض المستشري، وربما بالاعتداءات الجماعية وانتشار جرائم القتل. ونحن نشهد فعلا بوادر منذرة بهذه العوامل الأخيرة في مدننا. نشهد تجمعات آدمية ليست بالغة الاكتظاظ، ولكنها مزدحمة بدرجة خطيرة في بعض الضواحي.[116]».

كما أن التناظر والتشابه الموجود بين نتائج التكاثر الحيواني ونتائج التكاثر البشري يبدو واضحا عند هوجلاند حينما يتحدث عن الزيادة السكانية الموجودة في عالم اليوم. فهو يرى أنه لا يوجد أي حل للمشكلة السكانية. وما علينا إلا أن ننتظر لنرى مفعول وتأثير هذه الزيادة في إنقاص أعداد البشر نفسها من خلال ما أسماه بمبدأ التوتر أو الإعياء Stress، وأن أي حل آخر لا بد وأن يكون ذا طبيعة خارجية Exogenous أي خارج السكان أنفسهم. وبناء عليه، فإن المحافظة على الحد الأقصى للزيادة السكانية توجد إذن في الحركة السكانية نفسها. وإذا لم يستطع الإنسان أن يكتشف حلولا ناجعة لإيقاف النمو المستمر للسكان، فإن حركة النمو السكاني نفسها تنطوي على آليات ذاتية لضبط النمو، تتمثل في الأمراض والأوبئة الناجمة عن الكثافة السكانية لتعيد التوازن بين أعداد البشر وبين إمكانات الحيز الذي يعيشون فيه.

هذا هو أحد الاتجاهات الأساسية في الدراسات البيولوجية المفسرة للمشكلة السكانية. وليس يخفى أننا هنا إزاء مالتوسية صارخة تساوي بين عالم الحيوان وعالم البشر، وننظر للسكان على أنهم متغير مستقل، له قوانينه الخاصة التي تتحكم فيه بشكل آلي، وتعيد ضبطه وتنظيم أعداده إذا ما قفزت هذه الأعداد فوق حدود غير طبيعية.

والخطأ الأساسي، أو الجريمة العلمية، التي ينطوي عليها هذا الاتجاه تتمثل في أنه أغفل الفرق الأساسي بين الحيوان والبشر. فالبشر، على عكس الحيوانات، يغيرون دائما من أوضاعهم ومحيطهم الاجتماعي والبيئي الذي يعيشون فيه من خلال نشاطهم الإنتاجي الواعي.. . ومن هنا لا يجوز لنا أن نغفل أن التكاثر البشري لا يتم إذن في بيئة عمياء، ذات أوضاع جامدة أو ثابتة، كما هو الحال في عالم الحيوان، وإنما في بيئة متغيرة؛ وأن الذي يقوم بالتغيير هو الإنسان. وهنا يكمن بالدقة الفرق الجوهري بين الظروف التي يتم فيها تكاثر الحيوان وتكاثر البشر، ومن ثم لا يجوز التناظر

والتشابه.

ثانيا: مدرسة الكثافة السكانية والمنحنى اللوجستي:

أما الاتجاه الثاني في الدراسات البيولوجية السكانية ذو النزعة المالتوسية، فيتمثل في مدرسة رايموند بيرل وأنصاره. وهو اتجاه يحاول أن يثبت أن السكان كمتغير مستقل يخضع في نموه وتغيره لمراحل معينة، تحصره في حدود دنيا وحدود عليا لا يتجاوزها، وأن ثمة قوانين داخلية تحكم هذا التغير، لا علاقة لها بالشكل الاجتماعي أو بالمرحلة التاريخية للنظام الذي يعيش فيه السكان. وهذا الاتجاه، شأنه في ذلك شأن الاتجاه الأول، يستند، في إثبات صحة رؤيته، على نتائج التجارب العملية التي أجريت على تكاثر بعض الحشرات.

وقبل أن نتعرض لهذا لاتجاه، ينبغي التنويه إلى أن رايموند بيرل، رائد هذا الاتجاه، كان من أشد المعجبين بمالتوس وبأفكاره عن المشكلة السكانية. وكان يرى أن نظرية مالتوس تتيح لنا تفسير كثير من المشاكل التي يعاني منها العالم. بل إنه اعتبر أن الضغط السكاني المتزايد على موارد المعيشة وكثافة السكان المرتفعة وشدة حاجتهم للغذاء، هي من أهم أسباب قيام الحرب العالمية الأولى (117). وأن علم البيولوجيا يجب أن يمدنا بتفسير عن الأسباب المباشرة لما يوجد بين البشر من عداء وصراع (118).

والهدف الرئيسي الذي سعت إليه هذه المدرسة هو التوصل إلى شكل رياضي للنمط العام للنمو البشري، على غرار ما يوجد في الكائنات الحية الأخرى، ومحاولة تفسير المشكلة السكانية ووسائل حلها من خلال هذا النمط. ونقطة الانطلاق التي اهتموا بها، هي أن هذا الشكل الرياضي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الزيادة السكانية على شكل متوالية هندسية هي أمر مستحيل طبقا لنظرية مالتوس، وأنه يجب أن يكون مطابقا لدورات النمو المعروفة عن مجتمعات الكائنات الحية في الطبيعة.

وقد قام بيرل بإجراء عدة تجارب على بعض الخلايا والحشرات لملاحظة النمط العام للنمو الذي تخضع له إذا ما وجدت في حيز محدود ذي موارد غذائية معينة. وقد تبين له من التجربة التي أجراها على ذبابة الفاكهة نتائج طريفة. فقد قام بوضع عدد محدود من هذه الحشرة في زجاجة لبن

تسع لترا. ووضع في الزجاجة كمية محدودة من الطعام، تشتمل على خبز محشو بالموز والجيلاتين بنسب معينة، ووضع جهازا في الزجاجة، بين حين وآخر، لكي يقوم بمهمة العد. وهنا لاحظ أن الذباب يبدأ في التكاثر إلى أن يصل إلى مرحلة معينة يأكل فيها الذباب الكبير الحجم كل الطعام بالزجاجة، ويتعين من ثم على باقي الذباب أن يجوع لفترة، ثم يموت. وهنا لاحظ أن الذباب قد أتم نصف دورة نمو ثم اختفى. ثم قام بعد ذلك بتكرار التجربة، وذلك بإدخال كمية إضافية من الطعام بصفة منتظمة إلى داخل الزجاجة. ولاحظ بعد ذلك، أن ذبابة الفاكهة تتبع في نمط نموها شكلا دوريا ذي مراحل، أربعة. يبدأ بطيئا، ثم يسرع، ثم يتباطأ، ثم يستقر بعد ذلك. حيث شاهد بيرل، أن معدل ما تنجبه أنثى الذبابة يوميا من بيض يتناقص مع زيادة كثافة الذباب في الزجاجة. وبإجراء نفس التجربة على الدواجن تبين أيضا، أن معدل التفريخ، أي متوسط ما تضعه الدجاجة من بيض، يقل بازدياد كثافة الدجاج في المكان.

وعند معالجة القضية على المجتمع البشري، اهتم بيرل بالبحث في أثر الكثافة السكانية على معدل الخصوبة. وقد اعتمد في ذلك على الإحصاءات المتوافرة وعلى طريقة الارتباط الجزئي. وانطلاقا من نتائج تجاربه التي أجراها على مجتمع الحشرات، فإن الكثافة السكانية المرتفعة تؤدي-في رأيه-إلى تخفيض معدل الخصوبة.

وعلى وجه الإجمال، يعتقد بيرل أن النمو السكاني لن يحده كمية الطعام المتوافرة، كما ذهب مالتوس، بل ثمة قوى داخلية بين السكان أنفسهم تعمل بشكل تلقائي لتنظيم هذا النمو. فبعد وصول السكان إلى مستوى معين من النمو أو التكاثر، وهو المستوى الذي يسميه بيرل «بالمستوى الطبيعي» يبدأ منحنى النمو السكاني في التفرطح، ويستقر بعد ذلك. وعلى هذا النحو يزعم بيرل، أن النمو السكاني يتم وفقا للمنحنى اللوجستي. وان هذا النمو، شأنه في ذلك شأن جميع الكائنات الحية، يمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي:

$$Y = d + \frac{k}{1_e a_1 x + a_2 x_2 + a_3 x_3 + a_4 x_4 \ldots + a_n x_n}$$

حيث Y = السكان

d, k,a = معلمات المنحنى اللوجستي

E = أساس اللوغاريتم الطبيعي

X = الزمن معبرا عنه بالسنوات

وهذه المعادلة يمكن ترجمتها بيانيا كما يلي:

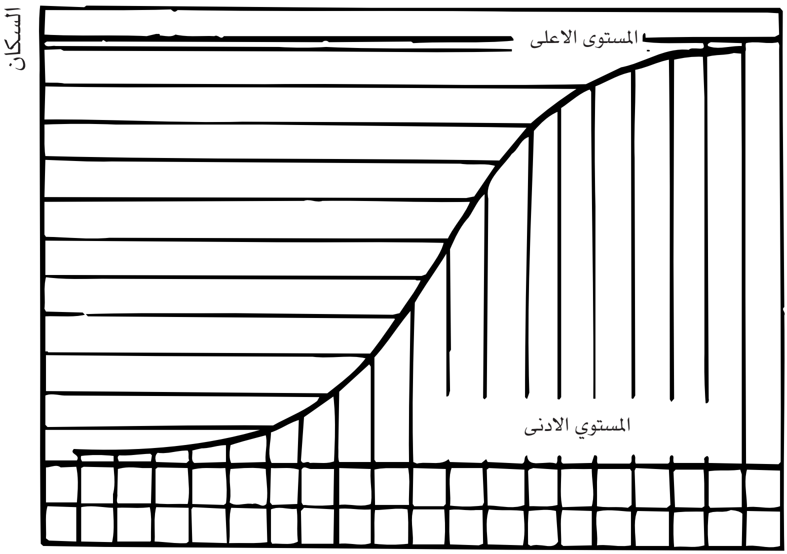

شكل رقم (9)

نمط النمو السكانى طبقا للمنحنى اللوجستي

وبناء عليه، اعتقد بيرل، أن النمو السكاني يخضع لأربع مراحل. المرحلة الأولى نجد فيها أن النمو بطيء، وفي المرحلة الثانية يتسارع النمو، وفي المرحلة الثالثة يبطئ، وفي المرحلة الرابعة يستقر هذا النمو. وفي هذا الصدد كتب بيرل يقول:

«بالنسبة للنمو السكاني من الضروري وجود قانون لهذا النمو. وقد دلت أبحاث ستة أعوام على وجود هذا القانون بالفعل.. .. ويمكن التعبير عنه في لغة عادية دون استخدام رموز رياضية بالصورة الآتية: يحدث نمو السكان في دورات. ففي الدورة الواحدة والحيز المحدود يبدأ النمو ببطء في النصف الأول من الدورة، ولكن الزيادة المطلقة تزداد بانتظام وعلى

شكل رتيب في كل وحدة زمنية حتى تصل أقصى نهايتها حتى تنتهي الدورة. ثم يتناقص معدل الزيادة بعد الوصول إلى هذه النقطة حينما تنتهي الدورة. وان مقدار الزيادة التي تحدث في مجتمع محدد، تتناسب مع:

(أ) الحجم المطلق الذي تصل إليه الزيادة في بداية أي مرحلة محل البحث و (ب) الكمية أو المساحة التي لم تستغل أو تستنفد من الموارد المتاحة في المجتمع»[119].

وهكذا ينتهي بيرل إلى النتيجة التالية، وهي أن الكثافة السكانية هي القاعدة التي تسيطر في تنظيم نمو جميع الكائنات الحية في الطبيعة بما فيها الإنسان. والحق، أن هذا النوع من التفكير الذي يرفع قضية النمو السكاني إلى مستوى التحليل الرياضي ليكتشف الشكل الرياضي الذي يخضع له هذا النمو، كان قد توصل إليه العالم الرياضي البلجيكي فيرهولست P.F.Verhulst فقبل أن ينشر بيرل أبحاثه، كان فيرهولست، قبل خمسة وثمانين عاما، قد توصل إلى نفس النتائج، ففي عام 1838، طبق فيرهولست فكرة المنحنى اللوجستي على النمو السكاني. وكان رأيه، أنه إذا كان السكان يتزايدون في منطقة غير محدودة، فإن معدل تزايدهم سوف يكون ثابتا. أما إذا كان هذا التزايد يتم في مساحة محدودة، فإن معدل تزايدهم سوف يأخذ في التناقص كلما زاد عدد السكان، بحيث يمكن القول إن معدل النمو السكاني هو دالة في عدد السكان أنفسهم، وأن هذا النمو يأخذ في التناقص مع زيادة عدد السكان [120].

وعموما، فقد اهتم بيرل، ومعه ريد، بتطبيق هذا الشكل الرياضي على النمو السكاني في عدد من الدول الرأسمالية. وبالنسبة للولايات المتحدة، وبافتراض أن السكان قد بدءوا من الصفر في عام 1700، تبين لهم أن الحد الأعلى للسكان في هذه الدولة، وطبقا لهذا الشكل الرياضي، يصل إلى حوالي 197274000 مواطن في عام 2100.

وأيا كان الأمر؛ فإن خضوع النمو السكاني للمنحنى اللوجستي طبقا لبيرل يتشابه إلى حد كبير جدا مع شكل النمو السكاني الذي مرت به دول أوروبا الغربية. إذ يلاحظ من الناحية التاريخية، أن سكان هذه الدول في المائة والخمسين سنة الأخيرة قد مروا، خلال نموهم الديموجرافي، بأربع مراحل أساسية هي:

- المرحلة الأولى؛ كان فيها كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات مرتفعين، بحيث ظل معدل النمو السكاني بطيئا للغاية.

- المرحلة الثانية؛ كانت تتميز بالانخفاض النسبي الملحوظ في معدل الوفيات، بينما ظل معدل المواليد مرتفعا، وهو الأمر الذي أدى إلى اتجاه معدل النمو السكاني للارتفاع.

- المرحلة الثالثة، وتتسم بأن معدل المواليد فيها أخذ في التناقص وأخذ يتناسب مع معدل الوفيات المنخفض، ودخلت دول أوروبا بعد ذلك مرحلة استقرار النمو السكاني.

- المرحلة الرابعة، وهي المرحلة التي تعيشها الآن دول غرب أوروبا، وتتميز بالانخفاض النسبي أو بالركود في النمو السكاني.

ومع ذلك، لا يجوز لنا أن نكتفي بإيجاد التشابه بين فكرة المنحنى اللوجستي وبين مراحل النمو السكاني لدول أوروبا الغربية حتى يتأكد صدق نظرية بيرل. فمن الواضح أن بيرل يرجع التغيرات السكانية إلى مجرد علاقات رقمية، ميتة، ولا معنى لها. والأرقام هنا لا تقول لنا شيئا. فإذا تساءلنا مثلا: لماذا مر سكان دول أوروبا الغربية في هذه المراحل الأربعة في غضون هذه الفترة القصيرة نسبيا، بينما لم تمر شعوب أوروبا قديما بهذه المراحل؟ لوجدنا أن تحليل بيرل وأنصاره عاجزا تماما عن إعطاء أية إجابة.

إن الخطأ الأساسي في نظرية بيرل وأنصاره يتمثل في عدم علمية المنهج الذي اتبع في معالجة مشكلة النمو السكاني. فقد سبق أن رأينا، أن الاعتماد الأساسي في هذه النظرية قد قام على نتائج التجارب التي أجراها بيرل على ذبابة الفاكهة. ومن البديهي أنه من السخف أن يكون هناك تشابه بين قوانين النمو التي تخضع لها الذبابة في زجاجة لبن وبين النمو السكاني الذي يتم في مجتمعات معقدة، ذات أوضاع متعددة ومتداخلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسيكولوجية. إن إيجاد هذا التشابه هو تعسف غير مقبول، بل هو قمة السخافة العلمية.

إن تكاثر الذباب، شأنه في ذلك شأن سائر الحشرات الأخرى، إنما يتم في محيط على درجة كبيرة من الثبات النسبي، أو بعبارة أدق، يتم في محيط الطبيعة الثابتة. ومع ذلك فإن مجتمع الذباب الذي يتم فيه هذا

التكاثر يؤثر أيما تأثير على اتجاهات هذا التكاثر إذا ما طرأ أي تغيير على هذا المجتمع، بحيث يمكننا أن نتحدث عن عدة قوانين للتكاثر تتباين بتغاير ظروف مجتمع التكاثر نفسه. ولكن المشكلة هنا، هو أن الذباب يخضع بشكل أعمى لهذه الظروف ولا يستطيع أن يغيرها.

أما الإنسان، قمة التطور، فهو على العكس من مجتمع الكائنات الحية الأخرى، يغير دائما من المحيط الاجتماعي والبيئي الذي يعيش فيه من خلال عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج، من خلال نشاطه الإنتاجي الواعي الذي يتمكن بواسطته أن يسيطر على الطبيعة وإخضاعها لتلبية حاجاته. ولهذا لا يجوز الاعتقاد بأن النمو السكاني، شأنه في ذلك شأن تكاثر الكائنات الأخرى إنما يتم في محيط ثابت نسبيا. كلا.. ففي حالة البشر فإن هذا المحيط ذو طابع متغير وبشكل مستمر عبر الزمن. وهذا هو الفرق الجوهري الذي يحكم الاختلاف البين بين تكاثر الحشرات والحيوانات وبين نمو البشر [121]. إن أية نظرية للسكان تتجاهل هذا الفرق، وتعزل البشر عن محيطهم الاجتماعي وواقعهم التاريخي وتبسط ديناميكية النمو في شكل قوانين عامة أزلية أو صيغ رياضية بحتة، إنما هي نظرية تفتقد بالضرورة للصدق العلمي. كما أن أية نظرية تنظر إلى السكان على أنهم متغير مستقل ومعزول عن المحيط الاجتماعي إنما تقود بالضرورة إلى نتائج خاطئة فيما يتعلق بتشخيص مشكلة فائض السكان والحلول الناجعة لها.

فطبقا لنظرية بيرل، فإنه من الواضح أنها تنظر إلى مشكلة فائض السكان على أنها جزء من التطور الديموجرافي للمجتمع. وبناء عليه تصبح كل المجتمعات البشرية عرضة لهذه المشكلة طالما أنها تمثل مرحلة معينة من مراحل التطور الديموجرافي. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى الفروق القائمة بين نظرية مالتوس ونظرية بيرل في هذا الخصوص. فبينما يرى مالتوس أن جميع المجتمعات البشرية تكون معرضة لمشكلة فائض السكان. نظرا للاختلال القائم بين نموهم طبقا للمتوالية الهندسية وبين نمو غذائهم الذي يخضع للمتوالية الحسابية، فإن نظرية بيرل ترى أن فائض السكان إن هو إلا ظاهرة في إحدى مراحل النمو السكاني. وأن هذه الظاهرة لا علاقة لها بمرحلة التطور الاجتماعي، بل يمكن أن تظهر في عدة مجتمعات

ذات أوضاع اقتصادية واجتماعية متباينة ومراحل مختلفة من التطور. ومن ناحية أخرى نجد أنه بينما يرى مالتوس أن الاختلال القائم بين السكان والموارد يمكن معالجته من خلال الموانع الوقائية والموانع الإيجابية التي أشار إليها، إلا أنه طبقا لنظرية بيرل لا توجد إمكانية لحل هذا التعارض، لأن هذا الاختلال هو ظاهرة لمرحلة معينة لا يمكن تجنبها من التطور الديموجرافي العام للمجتمع. ومع ذلك، فإن كلا من نظرية مالتوس ونظرية بيرل تتشابهان في نظرتهما للسكان على أنهم عنصر مستقل. وان مشكلة فائض السكان هي نتاج عملية تطور بيولوجي بحت ولا علاقة لها بالمجتمع ولا بنظامه ولا بمرحلة تطوره.

ثالثا- مدرسة الخصوبة وعلاقتها بنوعية الغذاء:

وثمة اتجاه ثالث في الدراسات البيولوجية للسكان يحمل طابعا مالتوسيا خاصا. وممثلو هذا الاتجاه لا يعتبرون مشكلة فائض السكان كسباق غير متكافئ بين نمو البشر ونمو الطعام أو كجزء لا يمكن تجنبه في عمليات التطور السكاني، وإنما يعتقدون، على العكس من ذلك، أنه من خلال بعض الإصلاحات الاجتماعية يمكن إيقاف النمو السكاني المتسارع. ومن ثم يمكن، من خلال هذه الإصلاحات، تجنب ظهور مشكلة فائض السكان. ومن هذه الزاوية يختلف ممثلو هذا الاتجاه عن مالتوس وبيرل. ولكن مع ذلك يظل التشابه بين ممثلي هذا الاتجاه وبين مالتوس وبيرل كبيرا، من حيث معالجتهم للسكان كمتغير مستقل بيولوجي. ويعتبر توماس دبلداي Thomas Doubleday وجوزيه دي كاسترو Josue de Castro خير ممثلين لهذا التيار.

وفيما يتعلق بدبلوداي فقد نشر في عام 1841 مؤلفا هاما بعنوان: «القانون الحقيقي للسكان [112]». وفي هذا الكتاب يعتقد دبلوداي، انطلاقا من التجارب التي أجريت على العلاقة بين كمية السماد وبين إنتاجية بعض النباتات والأشجار، أنه من الممكن تطبيق نفس هذه العلاقة في مجال المجتمع البشري. فقد تبين أن زيادة كمية السماد المستخدم، فوق حدود معينة، تؤدي إلى انخفاض ثمار النباتات والأشجار. وفي عالم الحيوان من المعروف أن الأرانب والخنازير-وهي من الحيوانات المشهورة بارتفاع الخصوبة، لا تلد إذا زادت كمية الأعلاف المعطاة لها وأدت إلى زيادة سمنتها. كما أن

الخيل والماشية والأغنام يتزايد نسلها كلما زادت درجة نحافتها [123].

ويعتقد دبلوداي، أنه إذا تعرض أي صنف من الكائنات الحية لأي خطر أو كارثة تهدد وجوده، فإن الطبيعة تحصن هذه الكائنات ضد هذه الأخطار على بقاء النوع واستمرار وجوده من خلال زيادة درجة الخصوبة. وإن هذا الدفاع ضد خطر الزوال يزداد كلما تعرضت الكائنات الحية لعملية إفقار في غذائها. وبنفس هذا المنطق، عالج دبلوداي مشكلة الزيادة السكانية وعلاقتها بالغذاء. وفي رأيه، أن عدد السكان يتزايد بشكل واضح في الطبقات الفقيرة التي تعاني نقصا في الغذاء، بينما يتناقص عدد السكان بصفة مستمرة بين الطبقات الثرية التي تعيش في ترف زائد وتستحوذ على كميات وفيرة من الغذاء. أما عدد سكان الطبقة الوسطى، وهي التي تقع بين الطبقتين السابقتين، ولا تعاني عموما من نقص في الغذاء، فإن عدد سكانها يكون ثابتا [124].

وبناء على ما سبق خلص دبلوداي إلى أن الأثرياء لا يستطيعون إنجاب ذرية كافية تنقل إليها ثرواتهم، بينما الفقراء من خلال تزايدهم لا بد وأن ينتهي بهم الأمر إلى الاستيلاء على ما كونه الأثرياء من ثروة للمحافظة على حياتهم. ورغم أن توزيع الثروة في المجتمع عند بلوداي قد أثار فكره على هذا النحو؛ إلا أنه نظر إلى عدم عدالة التوزيع وما ينتج عنها من اختلاف في الأوضاع الاجتماعية كنوع من الحكمة الإلهية المنظمة لقضية فائض السكان.

ويسوق دبلوداي عدة حجج وبراهين لتأكيد صحة ما ذهب إليه. ومن ذلك، مثلا، أن الفترات التي انتشرت فيها المجاعة والطاعون لوحظ فيها أن الخصوبة قد زادت، ولو أن معدل الزواج لم يزد. كما استند دبلوداي على زيادة عدد الفقراء في إنجلترا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر كدليل آخر على زيادة الخصوبة مع زيادة الفقر. وفي مجال المقارنات الدولية، يسوق أمثلة أخرى لتفسير أسباب تباين الخصوبة بين الشعوب طبقا للاختلاف القائم بينها في مستوى المعيشة. فالدول التي تتميز بدرجة عالية من الخصوبة تعتمد في غذائها على السمك والخضراوات وتستهلك قليلا من اللحوم والنبيذ (الهند والصين وسكان المرتفعات والجزر الغربية في اسكتلنده). أما الدول ذات الخصوبة المنخفضة نسبيا فإن سكانها

يعتمدون في غذائهم على لحوم الحيوانات ويتمتعون بمستوى معيشي مرتفع.

وتحت تأثير الموجة الفكرية التي أحدثها كتاب دبلوداي؛ بدأ عدد من الكتاب والإحصائيين في بداية القرن العشرين بإجراء بحوث لمعرفة عدد الولادات في المدن الأوروبية الكبرى وذلك طبقا للطبقات الاجتماعية المختلفة. وتبين، مثلا، للإحصائي الألماني مومبيرت Mombert، أنه في باريس ولندن وبرلين وفيينا كان متوسط إنجاب الأسر الفقيرة جدا يزيد بما لا يقل عن مرتين ونصف إذا ما قورن بمتوسط إنجاب الأسر الغنية جدا في هذه المدن (انظر الجدول رقم 11).[125] ولم تختلف هذه النتائج كثيرا عن نتائج الدراسات التي أجراها نيتي Nitti عن سكان إيطاليا. فقد تبين له، أنه في مدينة تورنتو في سنة 1892 كانت الولادات في الحي الأرستقراطي في سان فردنياندو حوالي 34,6 بينما ترتفع هذه الولادات إلى 41,4 في الحي الفقير جدا في سان لورنزو، مما يعني أنه كلما هبطنا في سلم الدخل، كلما زاد معدل الولادة [126]. وفي دراسة أخرى أجريت على الأقاليم الفرنسية بالنسبة للفترة ما بين 1880-1890، تم تقسيم هذه الأقاليم بحسب حصيلة الضرائب على القيم المنقولة وبحسب عدد الأبواب والشبابيك في المنازل، وتم حساب عدد الولادات في كل إقليم. وتبين، أنه في الأقاليم التي يقل فيها متوسط ما يدفعه الفرد من هذه الضريبة كان معدل المواليد اكبر بكثير من تلك الأقاليم التي كان فيها متوسط هذه الضريبة مرتفعا [127].

أما جوزيه دي كاسترو josue de Castro فقد انتقد بشدة نظرية مالتوس في السكان وعاب عليها طريقتها غير العلمية التي تعزل النمو السكاني عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والنظر إلى السكان على أنهم متغير مستقل. ولكن تنبغي الإشارة هنا، إلى أن جوزيه دي كاسترو بالرغم من المآخذ التي يأخذها على نظرية مالتوس في السكان وتبسيطها الشديد للأمور فإنه (أي دي كاسترو) قد عالج المشكلة السكانية من زاوية بيولوجية بحتة، من خلال العلاقة التي أوجدها بين استهلاك الروتين الحيواني وزيادة السكان. وهي العلاقة التي تجد النواة الأساسية لها عند دبلوداي منذ اكثر من مائة عام قبل ظهور نظرية دي كاسترو، وذلك على نحو ما عرضنا آنفا.

وقد عرض جوزيه دي كاسترو أفكاره في هذا الخصوص في مؤلفه

الشهير: «جغرافية الجوع» [128] الذي ظهرت الطبعة الأولى منه في عام 1952. والكتاب بصفة عامة، محاولة جادة لمناقشة مشكلة الجوع على المستوى العالمي وتحديد الأسباب الرئيسية لها. وهو يلقى هنا باللائمة على الأقليات الحاكمة، والرأسمالية العالمية، والتجارة الدولية التي يتحكم فيها عدد قليل من النفعيين الذين اعتبروا إنتاج وتوزيع واستهلاك المنتجات الغذائية أعمالا تجارية وأهملوا أهميتها الخطيرة بالنسبة لحياة البشر.

جدول رقم – (11)

العلاقة بين الطبقات الاجتماعية وحالات الولادة في المدن الاوروبية الكبرى

في حوالي عام 1900

(طبقا لتقدير الاحصائي الألماني مومبيرت)

الطبقات الاجتماعية	باريس	لندن	برلين	فينا
الطبقة الفقيرة جدا	108	147	157	200
الطبقة الفقيرة	95	140	129	164
الطبقة الموسرة	72	107	114	155
الطبقة الموسرة جداً	65	107	96	153
الطبقة الغنية	53	87	36	107
الطبقة الغنية جداً	34	63	47	71

المصدر: بيير فرومون – السكان والاقتصاد، دراسة في التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسكانية في العالم. ترجمة منصور الراوي وعبدالجليل الطاهر، بغداد 1968، ص106.

وجوزيه دي كاسترو يحمل العلماء والأخصائيين مسؤولية كبرى في هذا الصدد، نظرا لضيق أفقهم وعدم ثقافتهم الكافية مما يجعلهم قادرين على حل مشكلة الجوع كمشكلة عالمية. ويقول في هذا الخصوص: «إن العلماء قد اشتركوا في جريمة التزام الصمت حينما لم يبحثوا أسباب ضنك تلك الكتل البشرية الجائعة، وبذلك أصبحوا، بقصد أو بغير قصد، شركاء في هذه المؤامرة، وظلت مشكلة الجوع خارج نطاق أبحاثهم» [129].

ومهما يكن من أمر؛ فإن الفكرة الأساسية لدى جوزيه دي كاسترو عن

المشكلة السكانية وما يرافقها من جوع قد اعتمدت، شأنها في ذلك شأن كل التيارات البيولوجية، على نتائج التجارب المعملية التي أجريت على بعض الكائنات الحية. ذلك أن كاسترو يتخذ من نتائج تجاربه التي أجراها على الفئران دليلا يستند عليه في معالجته لمشكلة الخصوبة وعلاقتها بالغذاء. فقد لاحظ أنه كلما زيدت نسبة البروتين في الغذاء المقدم لذكور الفئران وإناثها، فإن معدل الخصوبة في المتوسط ينخفض، بينما يرتفع هذا المتوسط كلما قلت نسبة البروتين. وقام بتطبيق هذه النتيجة على المجتمع البشري، وخلص إلى القول؛ بأن الرغبة الجنسية تتزايد كلما ساءت نوعية الطعام، إذ تنشأ حاجة سيكولوجية لتعويض غريزة التغذية بالاستمتاع بالغريزة الجنسية.

كما لاحظ كاسترو، أن نقص البروتين يؤثر على وظيفة الكبد. فنقص البروتين يؤدي إلى أمراض الكبد وتكاسلها في أداء وظائفها وخصوصا في امتصاص العناصر ذات التأثير الواضح في خصوبة المرأة. ولهذا فهو يستنتج من ذلك أن نقص البروتين يؤدي إلى قابلية المرأة لإنجاب أطفال أكثر.

وبناء عليه، يرى كاسترو، أنه ليس صدفة أن معدلات المواليد المرتفعة إنما توجد في تلك الدول والمناطق التي ينخفض فيها استهلاك البروتين الحيواني، كما هو الحال في الجزء الأعم من دول آسيا وأمريكا اللاتينية. ففي هذه الدول لا يتعدى استهلاك المنتجات الحيوانية عن 5٪ من مجموع ما تتغذى به شعوب هذه الدول. وعلى العكس من ذلك فإن معدلات المواليد المنخفضة توجد بين شعوب تلك الدول والمناطق التي يمثل استهلاك البروتين الحيواني نسبة عالية مما تستهلكه من غذاء. إذ تصل هذه النسبة إلى 17٪ في دول أوروبا الغربية، وإلى 25٪ في الولايات المتحدة، وإلى 36٪ في استراليا ونيوزيلندا. وبذلك يوحي جوزيه دى كاسترو بأن الجوع هو سبب الضغط السكاني بدلا من أن يكون نتيجة مرتبة عليه.

ورغم أن ثمة تشابها كبيرا بين الأفكار التي توصل إليها كاسترو وبين تلك التي توصل إليها دبلوداي كما ذكرنا من قبل، مما يجعله قريبا من معسكر المالتوسية التي تنظر إلى التكاثر البشري على أنه عملية بيولوجية محضة، إلا أن الفرق الأساسي بينهما يتمثل في النظرة التقدمية التي عالج بها كاسترو مشكلة فائض السكان. فهو يرى أن الجوع وما يقترن به من

نقص في استهلاك البروتين الحيواني الذي يستهلكه الفقراء-وهو الأمر الذي يؤدي في رأيه إلى زيادة درجة خصوبتهم-إنما يرجع إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية، وليس قدرا محتوما أو نتيجة لبخل الطبيعة وشحتها. إذ يلاحظ كاسترو بعين المفكر الواعي، أن المناطق الشاسعة من المعمورة التي يتوطن فيها الفقر. والجوع وفائض السكان، هي تلك المناطق التي يسيطر عليها الاستعمار والرأسمالية العالمية. وقد أدى الاستعمار إلى تخريب الاقتصاد الوطني في هذه المناطق. فقد قضى على ثروات المواطنين، ودمر الاقتصاد الذاتي الذي كان ينتج بغرض تلبية الحاجات الاستهلاكية للسكان، وفرض على هذه المناطق نوعا من التخصص الضيق في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين من المواد الخام. وبذلك قضى على الهيكل الإنتاجي المرن في هذه المناطق بعد أن كان هذا الهيكل ينتج إنتاجا متنوعا. وتحولت أراض شاسعة إلى حقول متخصصة لإنتاج السكر والقطن والفول السوداني والدخان. وهي محاصيل تم إنتاجها بغرض تصديرها. وقد أرغم الأهالي على العمل في هذه المزارع (والمناجم أيضا) بأجور منخفضة، في الوقت الذي يضطرون فيه لشراء المواد الغذائية من المستعمرين بأسعار مرتفعة. وهكذا أدى نزع مواطني هذه المناطق من أراضيهم ومزارعهم للعمل لدى المشروعات الأجنبية، وبعد التحول الهيكلي الذي طرأ على طبيعة نشاطهم الاقتصادي، وفي ظل ظروف عمل مرهقة ولقاء أجور زهيدة.. . أدى ذلك إلى إفقارهم وسوء تغذيتهم، وإلى ارتفاع معدل الخصوبة بينهم. وكل هذا أدى إلى ضعف إنتاجيتهم وتأخرهم.

ليس غريبا إذن أن يصل كاسترو، من تحليله السابق، إلى تلك النظرة المخالفة للحل المالتوسي للمشكلة السكانية. فالجوع في نظره ليس ضرورة ملازمة لوجود الإنسان وتكاثره كما ذهب مالتوس، أو أنه ظاهرة لا يمكن تجنبها كما ذهب بيرل، وأنه ليس صحيحا أن الحل الوحيد للمشكلة السكانية يتأتى من خلال تقليل معدل المواليد إجباريا أو بتحديد النسل. بل يكون من خلال القضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤدية للجوع. وليس غريبا أيضا، أن يكون كاسترو-على عكس المالتوسيين الجدد-متفائلا بمستقبل البشرية، نظرا لإيمانه الشديد بالدور الذي يمكن أن يلعبه التقدم العلمي والتكنولوجي في التغلب على مشكلة إنتاج الغذاء. وأنه

جدول رقم – 12

العلاقة بين معدل المواليد والاستهلاك اليومي للبروتين في بعض الدول

الدولة	معدل المواليد %	الاستهلاك اليومي للفرد من البروتين الحيواني بالجرام
فورموزا	45.6	4.7
ماليزيا	39.7	7.5
الهند	33.0	8.7
اليابان	27.0	9.7
يوغسلافيا	25.9	11.2
اليونان	23.5	15.2
ايطاليا	23.4	15.2
بلغاريا	22.2	16.8
المانيا	20.0	37.3
ايرلندا	19.1	46.7
الدانمارك	18.3	59.1
استراليا	18.0	59.9
الولايات المتحدة	17.9	61.4
السويد	15.0	62.6

Source : Josue de Castro, **Weltgeissel Hunger** ' Musterschmidt-Verlag, Gottingen Berlin, Frankfurt / M., 1959 , S. 91 .

من الخطأ الجسيم معالجة السكان والإنتاج على أنهما مشكلتان منفصلتان.

ومع ذلك يبقى التساؤل الهام مطروحا أمامنا عند تقييم الفكرة الأساسية لتحليل كاسترو للقضية السكانية، وهو: هل من الصحيح النظر إلى الزيادة السكانية على إنها عملية بيولوجية بحتة، تتوقف على نوعية الغذاء؟.

إن كثيرا من الدلائل تشير إلى عكس ما ذهب إليه كاسترو. فمثلا تبين أنه في الأرجنتين خلال الفترة ما بين 48- 1962 انخفض استهلاك السكان من البروتين الحيواني، ومع ذلك فقد شوهد في نفس هذه الفترة انخفاض ملموس في معدل المواليد [130]. وطبقا لبعض الدراسات تبين أن الزوجات الأمريكيات والإنجليزيات وغيرهن ممن يعشن في دول أوروبا ويحصلن على غذاء مرتفع القيمة ويتمتعن بصحة جيدة، إذا لم يمارسن منع الحمل فإنهن يحملن بمعدلات تسفر عن معدلات مرتفعة للخصوبة، وأن قدرتهن على الإنجاب لا تقل عن النساء اللائي يعشن في البلاد الفقيرة ويعانين من الفقر وسوء التغذية. بيد أن معدلات خصوبة النساء في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة منخفضة لأنهن يمارسن بالفعل عمليات ضبط وتنظيم النسل. ومن هنا تجب التفرقة بين القدرة على الإنجاب والإنجاب الفعلي، وهى التفرقة الهامة التي لم يعها الدكتور جوزيه دي كاسترو.

ربما تكون هناك علاقة ما بين نوعية الغذاء وبين الخصوبة. ولكن مهما يكن من أمر، فإن الارتباط الذي أوجده جوزيه دي كاسترو بين نوعية الغذاء والقدرة على الإنجاب، هو في التحليل الأخير مقياس للاقتران وليس مقياسا للسببية [131]. ذلك أن الإنجاب الفعلي، الذي ينعكس في حجم معدل المواليد، إنما يتم في ضوء ظروف اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وسيكولوجية معينة. وهى في رأينا المحدد الرئيسي للزيادة السكانية، غير أن تلك الحقيقة يتجاهلها كل أنصار الفكر البيولوجي في مجال السكان.

5 الوجه القبيح للمالتوسية الجديدة

رأينا فيما تقدم، كيف كانت الرؤية المالتوسية في السكان ثمرة واضحة لمرحلة الثورة الصناعية في أوروبا، وكيف كانت تتسق هذه الرؤية مع مصلحة الطبقة الرأسمالية الصاعدة، حيث أعطتها المالتوسية أسلحة فكرية حادة تسلحت بها في معاركها التي خاضتها ضد رجال الإقطاع والعمال والتدخل الحكومي. ولهذا كانت موضع قبول عام في الفكر الاقتصادي السياسي الكلاسيكي. ثم رأينا أيضا كيف تم تبرير وجهة نظر مالتوس في القضية السكانية عند مدرسة الاقتصاد السياسي المبتذل، مع التخفيف من حدة النزعة التشاؤمية التي اتسمت بها. وفي مرحلة تالية تم التخلي عن الطابع المالتوسي العام للقضية السكانية عند المدرسة النيوكلاسيكية، مع استمرار الاعتقاد بصحة قانون الغلة المتناقصة، وهو إحدى الدعائم الأساسية التي قامت عليها نظرية مالتوس في السكان، وتحول الاقتصاديون من الكلام عن خطر الضغط أو الاكتظاظ السكاني، إلى التحدث عن الحد الأمثل للسكان. وعندما ظهرت المدرسة الكينزية منذ

ثلاثينيات هذا القرن، رفعت المشكلة السكانية إلى مستوى آخر من التحليل، وهو البحث عن الأسباب المؤدية للبطالة وانخفاض مستويات الدخول بالدول الرأسمالية المقدمة. وأصبحت المشكلة منحصرة في تدبير الوسائل اللازمة لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرار مستويات الدخول والتوظف عند مستوى التشغيل الكامل. وبظهور الكينزية، وسيطرتها فكريا وعمليا في الدول الرأسمالية المتقدمة، لم يعد أحد من الاقتصاديين يتحدث عن خطر «الاكتظاظ السكاني» أو عن ذلك السباق غير المتكافئ بين نمو السكان ونمو الغذاء. فقد اختفى الشبح المالتوسي وراء تلك السحابات الكثيفة من التقدم الاقتصادي الذي كانت تحققه مجموعة دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. وأصبح هناك ما يشبه الإجماع الضمني بين الاقتصاديين، بأن التاريخ قد أثبت عدم صحة الرؤية المالتوسية في السكان. بيد أنه قد لوحظ في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عودة المالتوسية في ثياب جديدة. حيث ظهر في الدول الرأسمالية العديد من الكتب والأبحاث والمقالات الملونة بالتفكير المالتوسي، الصارخ أحيانا، والباهت أحيانا أخرى. ولم يعد الأمر قاصرا على مساهمات الاقتصاديين في هذا المجال، بل امتد الأمر ليشمل دائرة اهتمام علماء الاجتماع والفلسفة والتاريخ وعلم النفس، بل وحتى علماء الكيمياء والمهندسين. وفيما يتعلق بالفكر الاقتصادي المالتوسي الجديد، حاول بعض الاقتصاديين في صدد محاولتهم لإحياء الفكر المالتوسي، ليس فقط إعادة بعث نظرية مالتوس في السكان، وإنما أيضا بعث وإحياء مختلف الآراء التي نادى بها مالتوس في موضوعات القيمة والتوازن الاقتصادي العام والاستهلاك غير المنتج اللازم لعلاج أزمات إفراط الإنتاج، باعتباره صاحب رأي خاص في هذه الموضوعات [132]. وفي البداية، ظهرت المالتوسية الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية في جبهة الفكر الاقتصادي الذي اهتم ببحث قضايا التخلف والنمو بالدول المتخلفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي الدول التي كانت مستعمرات وشبه مستعمرات وبلاد تابعة وحصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب وبدأت تهتم بالتصدي لعلاج مشكل الفقر والجوع والبطالة والتخلف من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد اتخذت الكتابات المالتوسية في هذا

الصدد من ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني سببا أساسيا لتفسير الفقر والتخلف في هذه الدول، بدلا من أن ينظر إلى هذا الوضع كنتيجة للعملية التاريخية للتخلف، والتي لعب الاستعمار الدور الأساسي فيها [133]. وفي مرحلة تالية، وبالتحديد في الستينيات من هذا القرن، ظهرت المالتوسية الجديدة في مجال معالجة قضية الغذاء العالمي ومحاربة الجوع المنتشر في كثير من مناطق العالم. وهنا نجد ثمة تركيزا من المالتوسيين الجدد على ما يسمى بخطر «الانفجارات السكانية» وعدم إمكان تدبير الطعام لهذه الأفواه المتزايدة، مهما بلغ التقدم العلمي مداه. وهنا يبشرون بخطر الموت والمجاعات والأوبئة، ما لم تتحرك البشرية لإيقاف نموها المستمر. أما المرحلة المعاصرة للمالتوسية الجديدة، فقد ظهرت بوضوح فيما عرف باسم «نماذج النمو» العالمية. وهي نماذج على درجة عالية من التجريد والتجميع والتلفيق، قام بها مجموعة من العلماء في الدول الرأسمالية المتقدمة من مختلف التخصصات، للبحث في المسارات المختلفة التي يمكن للبشرية أن تسير فيها، وذلك في ظل افتراض سيناريوهات مختلفة لمعدلات النمو السكاني ومعدلات استنزاف الموارد وتلوث البيئة. وفي هذا الفصل، سنسكب الأضواء على حقيقة الاتجاهات المالتوسية الجديدة، مستهدفين من ذلك كشف الوجه القبيح الذي تتسم به، وما تخبئه من نظرة لا إنسانية، ومن عداء صارخ للبشرية، ومن تلفيق علمي. ومن أجل إنجاز هذا الهدف فإن تحليلنا سوف يشمل أربع قضايا أساسية، هي:

أولا: المالتوسية الجديدة وقضايا التخلف والنمو في دول العالم الثالث.

ثانيا: المالتوسية الجديدة ومشكلة الجوع والغذاء في العالم.

ثالثا: المالتوسية الجديدة ومستقبل البشرية.

رابعا: بعض نماذج القبح في التوصيات اللاإنسانية للمالتوسيين الجدد.

واليك الآن نتيجة ما توصلنا إليه من دراستنا لهذه القضايا.

أولا: المالتوسية الجديدة وقضايا التخلف والنمو في دول العالم الثالث.

لا يخلو أي مرجع من المراجع التقليدية التي صدرت في الخمسينيات أو الستينيات من هذا القرن وعالجت قضايا التخلف والتنمية بدول العالم

الثالث من فصل خاص أو جزء معين عن المشكلة السكانية في هذه الدول. وكثيرا ما عولجت هذه المشكلة تحت عناوين بارزة مثل: مشكل التخلف، وعقبات التنمية. وهناك عدد بارز من الاقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال قد نظر إلى المشكلة السكانية في هذه الدول على أنها تمثل جوهر مشكلة التخلف والتحدي الأساسي الذي يجب تجاوزه لتحقيق التنمية. وهنا تظهر في الترسانة التقليدية «لاقتصاديات التخلف والتنمية» عدة نظريات تربط بين آليات التخلف والركود وبين النمو السكاني المرتفع في هذه الدول، مستندين في ذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولكن دون أن ترقى نظرياتهم إلى مستوى الجوهر المركزي الذي توصل إليه مالتوس والاقتصاديون الكلاسيك في تحليل حالة الركود الاقتصادي. كما نقابل في هذه الترسانة ازدراء واضحا للتقاليد والعادات والثقافات الوطنية لشعوب هذه الدول، الأمر الذي ينطوي على نظرة عنصرية واضحة. كما ربط عدد من الاقتصاديين بين حجم الجهد الاستثماري والتنموي المطلوب للانتقال من «حالة التخلف» الى «حالة التقدم» ومدى النجاح في تخفيض معدلات النمو السكاني. وأخيرا ينتهي هذا الفريق من الكتاب إلى التبشير بأن طريق الخلاص من التخلف وتحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول مرتبط بالعمل الجاد لإسكات هذه «الانفجارات السكانية».

ويبدأ الاقتصاديون المالتوسيون عادة، بسرد مفصل للخصائص السكانية لهذه الدول. فيشيرون إلى ذلك النمو السكاني المرتفع الناجم عن الانخفاض في، معدلات الوفيات دون أن يواكب ذلك انخفاض مناظر في معدل المواليد. كما يشيرون الى خصائص الوضع الديموجرافي لهذه الدول، فيذكرون ما يتسم به عنصر العمل من انخفاض في كفاءته الإنتاجية، وشيوع البطالة الجزئية والكاملة والمقنعة بين العمال، وتركيز النسبة العظمى من السكان العاملين في قطاعات الإنتاج الأولى (الزراعة والصيد والغابات والمواد الخام)، وسوء مستواهم الصحي والسكني والغذائي، وشيوع الأمراض بينهم، وانخفاض متوسط أعمارهم، وارتفاع نسبة الإعالة بينهم [134]،... الى آخره. وهي كلها حقائق تتضح بها صورة التخلف والركود في هذه الدول. بيد أن هؤلاء الاقتصاديين بدلا من أن يبحثوا في الأسباب التاريخية والاجتماعية والسياسية المسؤولة عن ذلك، نراهم يأخذون هذه الحقائق كأمر واقع

وكمسلمات أو بديهيات يبنون عليها تحليلهم في تفسير التخلف واستمراره في هذه الدول، ليصلوا في النهاية إلى نتيجة ساذجة تقول، إن شعوب هذه الدول متخلفة لأنها بالطبيعة متخلفة. تماما كما قال الاقتصادي راجنار نوركسه عبارته الشهيرة «إن هذه البلاد فقيرة، لأنها فقيرة» [(135)].

وفي هذا الخصوص تقابلنا عدة نظريات ظهرت في «اقتصاديات التخلف والتنمية» خلال فترة الخمسينيات والستينيات، تحاول ان تفسر التخلف من خلال قضية «الضغط السكاني». وهناك نظريات أخرى، تبني رؤيتها لعملية التنمية من خلال الإمكانات التي يوفرها الفائض السكاني في هذه الدول في مجال الأجور الرخيصة، أو من خلال التأكيد على ضرورة الإسراع بعجلات التنمية على نحو أشد من سرعة عجلات النمو السكاني. وفيما يلي نناقش بعضا من نماذج هذا الفكر.

أ- تفسير التخلف من خلال المشكلة السكانية:

في هذا المجال نقابل نظريتين شهيرتين، الأولى هي نظرية التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف؛ للاقتصادي هارفي ليبنشتين، والثانية هي نظرية المصيدة السكانية التي وضع اللبنات الأولى لها الاقتصادي ريتشارد نيلسون.

وفيما يتعلق بنظرية التوازن شبه المستقر عند حد الكفاف [(136)] نجد أن هارفي ليبنشتين يبدأ أولا بعرض القائمة المعروفة عن خصائص الوضع الديموجرافي في هذه الدول لكي يبني عليها فيما بعد تحليله عن علاقة السكان بالتخلف [(137)]. وهو يقيس التحلف هنا بمتوسط دخل الفرد، ومدى بعده أو قربه عن حد الكفاف. وتجدر الإشارة هنا، الى أنه ينتقد فكرة الحلقات المفرغة للفقر vicious circIes التي سادت في الفكر التنموي التقليدي منذ أن صاغها راجنار نوركسه، على أساس أنها تصور حالة التخلف على أنها وضع ساكن لا حركة فيه، بينما هو يرى أن التخلف حالة تعيد إنتاج نفسها بنفسها self Producing state، بمعنى أن ثمة توازنا في الاقتصاديات المتخلفة يحدث، ولكن دون تطور. إنه توازن يعيد صياغة نفسه من خلال تصارع القوى المؤدية للتنمية مع القوى المضادة لها. فالنظام هنا في حركة مستمرة، ولكنها حركة تقود دائما إلى نفس نقطة البداية، وهي التخلف والركود. ومن هنا كانت النقطة المركزية في نظريته هي وضع تفسير للتقلبات التي تحدث حول مستوى الركود الممثل في استقرار متوسط دخل الفرد

عند مستوى الكفاف في هذه الدول. وقد استخدم هارفي ليبنشتين في تحليله فكرة الفعل ورد الفعل للمتغيرات الاقتصادية. والمقولة الأساسية في نظريته تدل على أن التغيرات التي تحدث في النظام المتخلف وتدفعه نحو زيادة مستوى الدخل، ما تلبث أن تولد ردود فعل معاكسة ومضادة، تمتص الأثر الإيجابي للزيادة في الدخل وتعيد، من ثم النظام بدوره مرة أخرى إلى حالة حد الكفاف. وهو يعتمد في تحليله على الأثر الإيجابي لزيادة الاستعمار وعلى الأثر السلبي لزيادة السكان.

ويشرح لنا الشكل رقم (١٥) جوهر نظرية هارفي ليبنشتين من خلال تبيان العلاقة بين حجم السكان، والاستثمار، ومتوسط دخل الفرد [138]. حيث نقيس على المحور الرأسي متوسط دخل الفرد، ونقيس على المحور الأفقي حجم السكان. أما الخط الأفقي ن ن فهو يمثل متوسط دخل الفرد حينما لا يكون هناك تراكم رأسمالي (استثمار) ولا نمو في حجم السكان. ولسوف نفترض أن هذا الشكل البياني خاص فقط بالقطاع الزراعي أو الريفي في الاقتصاد المتخلف. أما المنحنيات ع^1، ع^2، ع^3، ع ن فهي تمثل لنا العلاقة بين متوسط حجم الناتج والدخل وحجم السكان وبين أحجام مختلفة من الأرض والموارد الاقتصادية الأخرى. وعلينا أن نلاحظ هنا، أن المنحنى ع^2 أكثر انحدارا من المنحنى ع^1 كما أن المنحنى ع^3 أكثر انحدارا إلى أسفل من المنحنى ع^2، دلالة على خضوع الإنتاج لظاهرة الغلة المتناقصة مع تزايد حجم الاستثمار. والآن، دعنا نفترض أن نقطة البداية، هي أن لدينا حجما معينا من السكان، هو س^1، ولدينا حجما معينا من الموارد الاقتصادية، (أرض وعمل ورأس مال)، وأن هذا الحجم يعطي لنا إنتاجا يتطور على نحو تنازلي مع زيادة عدد السكان، وأن هذا الإنتاج يمثله لنا المنحنى ع^1. هنا نجد أن متوسط دخل الفرد يتحدد بالنقطة التي يتلاقى فيها المنحنى ع^1 مع الخط العمودي المرتفع من النقطة س^1 (أي عند النقطة هـ). وفي هذه الحالة يكون متوسط دخل الفرد مساويا للمسافة س^1 هـ أو: و ن. وهذا هو مستوى الكفاف. ودعنا نفترض الآن حدوث جرعة استثمارية في القطاع الصناعي، مفترضين كذلك، أن هذا الاستثمار سوف يسحب جانبا من السكان العاملين بالقطاع الريفي. وبناء عليه، من الممكن لنا أن نتخيل أن تأثير هذا الاستثمار على القطاع الريفي سوف يكون إيجابيا من حيث ما

يخلقه من موارد إضافية له، مثل الطرق والمواصلات وأدوات إنتاج أفضل، وغير ذلك. لا شك أن نتيجة ذلك ستكون زيادة مستوى الناتج والدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الإنتاجية، مما يجعلنا نتصور أن ثمة انتقالا سوف يحدث إلى المنحنى ع2. وهذا المنحنى، كما هو واضح بالرسم، يمثل متوسطات أعلى لدخل الفرد التي يمكن الحصول عليها من تفاعل الوضع الجديد مع أحجام مختلفة من السكان. وبصفة عامة فإن هذا المنحنى يمثل لنا وضعا أفضل لمتوسطات دخل الفرد التي يمكن تحقيقها لو قورن بالوضع القديم الذي يمثله المنحنى ع1.

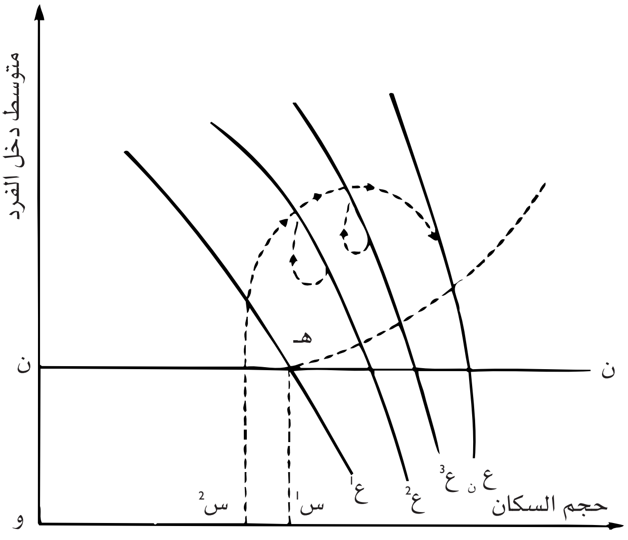

شكل رقم (15)
التوازن شبه المستقر

واستنادا على مقولة مالتوس التي تنص على أن زيادة مستوى الدخل تؤدي إلى تحسين الأحوال الصحية ونقص معدل الوفيات وزيادة عدد الزيجات، فإن عدد السكان ما يلبث أن يرتفع، وعموما، فإنه نظرا لارتفاع مستوى الدخل والناتج، فإن الاستثمار سوف يتزايد، وستضاف إلى المجتمع طاقات إنتاجية جديدة، يمكن أن تأخذ شكل أراض زراعية مستصلحة، أو تحسين أحوال الري والصرف، إلى آخره، مما يجعلنا نتصور أن هناك

إمكانية ثالثة للانتقال إلى المنحنى ع 3، الذي يمثل لنا إنتاجية أعلى، ومستوى إنتاج أكبر، ومستوى دخل مرتفع، وإمكانات أفضل لمتوسطات دخل الفرد مع أحجام مختلفة من السكان. وإذا استمرت الزيادة في الاستثمار، فإن الوضع السابق يكرر نفسه، إلى أن ننتقل إلى المنحنى عن الذي يكون أكثر حدة في ميله، دلالة على أن قانون الغلة المتناقصة قد اشتد في مفعوله، خصوصا إذا كانت الموارد الإضافية في القطاع الريفي (مثل الأراضي الجديدة) قد أصبحت أقل على نحو ملموس. وهنا نجد أن الزيادة في عدد السكان تؤدي إلى هبوط متوسط دخل الفرد على نحو أسرع من الأوضاع السابقة. ذلك أن متوسط الإنتاجية قد بدأ ينخفض على نحو سريع.

وقد نصل إلى وضع نجد فيه أن حجم الناتج يثبت. وإذا استمرت الزيادة السكانية، فإن هذا الناتج الثابت يوزع على عدد أكبر من الناس، الأمر الذي يؤدي إلى نزوع متوسط دخل الفرد نحو الانخفاض. وعندئذ تتوقف الحركة السابقة، أو بعبارة أخرى، يتوقف اختلال التوازن، إذا ما قطع المنحنى عن الخط الأفقي ن ن، الذي يمثل لنا متوسط دخل الفرد في حالة الركود، حينما لا يكون هناك تراكم رأسمالي.

وهذه الصورة الحركية التي تنتهي إلى النقطة التي بدأت منها، وهي نقطة حد الكفاف، لا يمكن تجنبها إلا إذا بذل الاقتصاد المتخلف حدا أدنى من الجهد الإنمائي، بحيث يجعل القوى الرافعة للدخل أكبر من القوى الضاغطة عليه.

وعلى هذا النحو، أراد هارفي ليبنشتين أن يثبت ثلاث مقولات رئيسية في تحليله، هي [139]:

ا- انه بينما البلاد المتقدمة تتسم بأنها في حالة عدم استقرار فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، لأنها في حالة نمو ديناميكي مستمر، إلا أن البلاد المتخلفة على العكس من ذلك، تتسم بأنها في حالة توازن شبه مستقر، بالرغم من التقلبات التي تحدث هبوطا أو ارتفاعا حول مستوى دخل الكفاف.

2- أنه إذا ما تعرض نظام التوازن شبه المستقر بالبلاد المتخلفة لأي اضطراب يعبث به، فإن النظام يولد من داخله قوى معاكسة (زيادة النمو السكاني) تعيد الوضع إلى توازنه المستقر القديم.

3- إن القوى التي تعبث في النظام وتعرضه لعدم التوازن تكون أقوى وأشد في حالة ما إذا ارتفع متوسط دخل الفرد عن حد الكفاف عن تلك القوى التي تعرض النظام لعدم التوازن إذا ما انخفض متوسط دخل الفرد عن حد الكفاف. أي إن القوى الضاغطة لهبوط الدخل أكثر فاعلية من القوى الرافعة له.

أما نظرية المصيدة السكانية Population trap أو نظرية المصيدة التوازنية لمستوى الدخل المنخفض Low-Level equilirium trap فهي تتشابه إلى حد كبير جدا مع نظرية هارفي ليبنشتين، سواء من حيث المعالجة الرئيسية لتفسير التخلف الاقتصادي أو ما توحي به من متطلبات للخروج من مصيدة التخلف إلى آفاق النمو. وقد ظهرت هذه النظرية في نفس الوقت-تقريبا- الذي ظهرت فيه نظرية ليبنشتين. ففي عام 1957، أي بعد عام واحد من ظهور كتاب ليبنشتين، نشر الاقتصادي ريتشارد نيلسون مقالة بعنوان: «نظرية مصيدة التوازن عند مستوى الدخل المنخفض [140]» مستخدما في ذلك نموذجا رياضيا يعتمد على ثلاث معدلات أساسية، هي:

- المعادلة الأولى، هي معادلة تحديد الدخل. وهي تأخذ عنده شكل دالة الإنتاج لكوب / دوجلاس، التي تقرر أن حجم الإنتاج يتوقف على رصيد رأس المال، وحجم السكان، ومستوى التقدم الفني. وقد افترض في هذه الدالة أن هناك نسبة ثابتة بين حجم القوى العاملة وحجم السكان.

- المعادلة الثانية، هي معادلة الاستثمار الصافي، والذي يتوقف على الزيادة التي تحدث في رأس المال نتيجة للادخار، ونتيجة للزيادة التي تحدث في الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة. وقد اعتبر نيلسون أن الاستثمار المتأتي من الادخار مساو للاستثمارات التي تحدث في القطاع الصناعي، أي معادل للزيادة التي تحدث في المعدات والأصول الإنتاجية الصناعية. وافترض أن هذا الاستثمار لا يحدث ما لم يرتفع مستوى الدخل فوق حد الكفاف.

- وافترض نيلسون، أيضا أنه في المناطق التي يكون فيها متوسط دخل الفرد منخفضا، فإن ثمة علاقة توجد بين الزيادة التي تحدث في مستوى الدخل وعدد السكان. بمعنى أن الزيادة التي تحدث في الدخل القومي تنعكس مباشرة في زيادة متوسط دخل الفرد، مما يؤدي إلى تحسين

مستويات الصحة والتغذية، فينخفض معدل الوفيات، ومن ثم يرتفع معدل نمو السكان.

وبناء على هذه العلاقات، خلص نيلسون، إلى أن الاقتصاد المتخلف ما يلبث أن يقع في مصيدة التوازن لمستوى الدخل المنخفض، حيث يتزايد عدد السكان بمعدل أكبر من معدلات نمو التراكم الرأسمالي، وزيادة الدخل؛ فيعود مستوى الدخل الفردي للانخفاض مرة اخرى إلى حد الكفاف.

ويمكن إيضاح جوهر نظرية نيلسون بالنظر إلى الشكل رقم (١١). إذ يوضح لنا الشكل رقم (١١- أ) كيف أن معدل نمو السكان يتزايد حينما يتجه متوسط دخل الفرد للتزايد فوق حد الكفاف، حيث نقيس معدل نمو السكان على المحو الرأسي ونقيس متوسط دخل الفرد على المحور الأفقي. أما المنحنى س س فيوضح لنا معدل نمو السكان. وتبين لنا النقطة ه متوسط دخل الفرد عند مستوى الكفاف. فإذا قل متوسط دخل الفرد عن هذا المستوى فإن معدل النمو السكاني يكون سالبا، حيث لا يكون هذا المستوى كافيا لتوفير الحد الأدنى لضروريات المعيشة ولهذا تتدهور أحوال الصحة العامة ويرتفع معدل الوفيات. أما إذا تجاوز متوسط دخل الفرد حد الكفاف، فإن عدد السكان ينمو. أما الشكل (١١- ب) فيوضح لنا العلاقة بين معدل التراكم (أو الاستثمار) وبين متوسط دخل الفرد. وهنا نجد أنه قبل أن يصل متوسط دخل الفرد إلى مستوى الكفاف (النقطة هـ) فإن معدل التراكم يكون بالسالب، حيث يعجز الاقتصاد القومي عن الحفاظ على أصوله الإنتاجية. لكن إذا ما تجاوز متوسط دخل الفرد مستوى الكفاف، فإن معدل تراكم رأس المال يميل لأن يكون إيجابيا ومتزايدا. أما الشكل (١١- ح) فيوضح لنا فكرة المصيدة السكانية، أو التوازن عند حد الكفاف. حيث نقيس على المحور الرأسي معدل النمو لمتوسط دخل الفرد ومعدل نمو السكان. ونقيس متوسط دخل الفرد على المحور الأفقي. في هذا الرسم نجد أنه إذا كان متوسط دخل الفرد هو حد الكفاف (عند النقطة هـ) فإن الاقتصاد القومي يكون في حالة استقرار أو توازن ركودي، حيث يكون معدل النمو السكاني مساويا للصفر، وأيضا معدل نمو الدخل القومي يكون معادلا للصفر. أما إذا زاد متوسط دخل الفرد عن الحد الضروري للكفاف؛ أي إذا انتقلنا إلى يمين النقطة ه، فإن كلا من معدل النمو السكاني

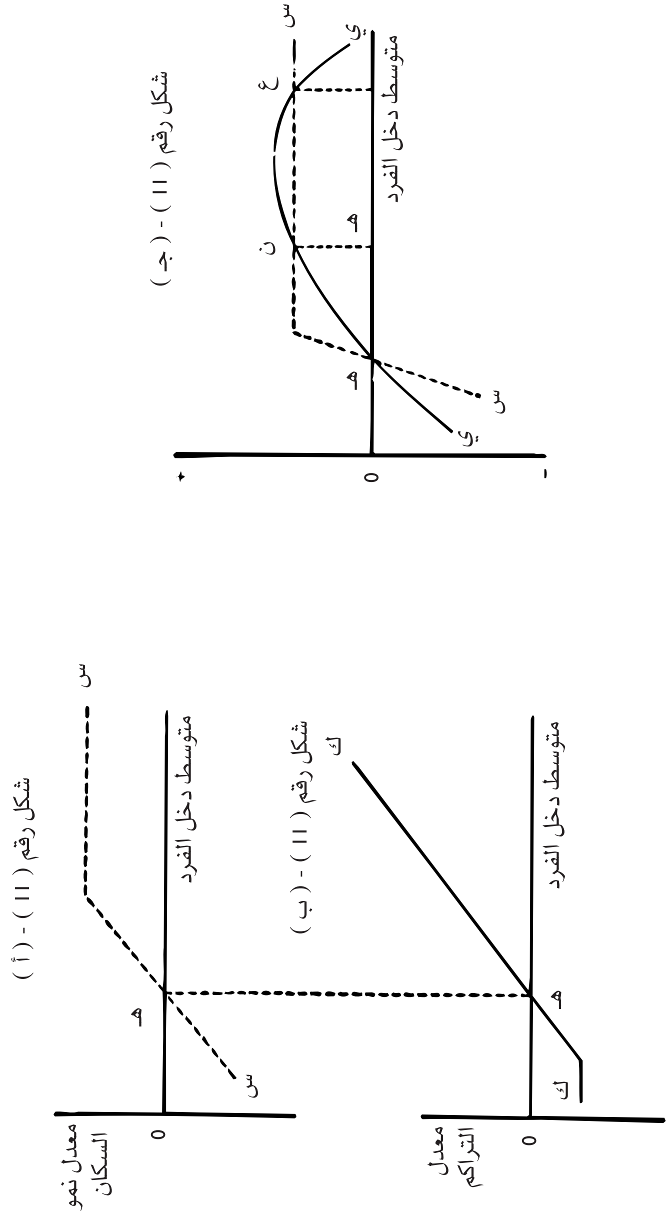

شكل رقم (11)
نظرية المصيدة السكانية طبقا لتبسيط هيجنز

وكذلك معدل نمو الدخل القومي سوف يتزايدان. بيد أن السكان ينزعون إلى التزايد على نحو أكبر من نزوع الدخل القومي للتزايد. وربما نصل إلى النقطة ن، التي يتعادل فيها كل من هذين المعدلين. وهنا نجد متوسط دخل الفرد قد وصل إلى المستوى ه، وهو مستوى يزيد كثيرا عن حد الكفاف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار. ومن ثم يميل الدخل القومي للتزايد على نحو أسرع من نمو السكان، ويميل النمو الاقتصادي لأن يكون تلقائيا. ولما كان النمو في الدخل القومي يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد، ونظرا لأن هناك علاقة ارتباط قوي بين نمو متوسط دخل الفرد وبين النمو السكاني، فإن زيادة متوسط دخل الفرد تؤدي إلى زيادة عدد السكان، إلى أن نصل إلى النقطة ع، وفيها نجد أن معدل نمو كل من الدخل القومي والسكان يتعادلان. وبعدها يشتد مفعول قانون تناقص الغلة، مما يؤدي إلى أن يكون معدل نمو الدخل القومي أقل من معدل نمو السكان. وعندئذ نكون إزاء حالة توازن غير مستقر، لأن معدل نمو السكان يكون أكبر من معدل نمو الدخل، ومن هنا يبدأ متوسط دخل الفرد في الانخفاض والتدهور، وقد نصل إلى النقطة ه مرة أخرى، وهي نقطة حد الكفاف.

والخلاصة التي ينتهي إليها نيلسون هي أنه لتجنب الوقوع في مصيدة التوازن المنخفض (المصيدة السكانية) فإن هناك حدا أدنى من الجهد الإنمائي يجب أن تبذله الدول المتخلفة. وهذا الحد الأدنى يتمثل في ضرورة أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل النمو السكاني.

ولا شك أن القارئ قد لاحظ أن النواة الرئيسية، سواء في نظرية هارفي ليبنشتين أو في نظرية ريتشارد نيلسون، التي اعتمد عليها كل منهما في تحليل القوى المضادة التي تدفع النظام المتخلف للتذبذب دائما حول مستوى الركود أو حول حد الكفاف هي المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة. وهذا يعيد للأذهان بدقة الرؤية المالتوسية الخاطئة في موضوع السكان [141]، فالنمو السكاني في هذه البلاد يستجيب في نظر هارفي ليبنشتين وريتشارد نيلسون بسرعة لأي تغيير يحدث في متوسط دخل الفرد. بمعنى أن أية زيادة تحدث في مستوى المعيشة يواكبها فورا زيادة مناظرة في عدد السكان.

على أننا إذا أمعنا النظر قليلا، فسوف تقفز إلى الذهن عدة ملاحظات

انتقادية حول هذا النوع من التحليل. وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي:

1- أوضحت الدراسات المتقدمة في هذا المجال؛ أنه من الخطأ الجسيم التركيز على بحث أثر النمو الاقتصادي على زيادة السكان، دون أن نبحث في العلاقة العكسية، وهي أثر السكان على النمو الاقتصادي نفسه [142]. وهذا أمر لا نراه بأي شكل من الأشكال في معالجات ليبنشتين ونيلسون.

2- ليس صحيحا أن النمو السكاني هو دالة Function في متوسط دخل الفرد. فقد ثبت نظريا وتاريخيا أنه مع ارتفاع مستوى المعيشة، يميل الناس من تلقاء أنفسهم وفي أثناء ارتفاع مستوى الوعي وتحسن ظروف الحياة، إلى تنظيم وتقليل أعدادهم بشكل تلقائي.

3- أنه من السذاجة طمس حقيقة الأوضاع الاجتماعية والطبقية التي تبين لنا كيف يوزع الفائض الاقتصادي الناجم عن التنمية، ولأي غرض يستخدم [143]. فليس هناك أي سند نظري أو تاريخي يدل على أن الفائض المتزايد الذي يظهر في غمار عملية التنمية يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد في جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، على النحو الذي يؤدي إلى تحسن مستوى معيشتهم وزيادة نسلهم بشكل آلي.

4- حتى إذا افترضنا أن ثمة علاقة إيجابية ومباشرة بين زيادة متوسط دخل الفرد (أو مستوى المعيشة) وبين زيادة عدد السكان في البلاد المتخلفة، فكم يتطلب من الوقت لكي يصبح عرض العمل فائضا عن الحد ليؤثر هذا التأثير السلبي على ديناميكية النمو؟ [144].

5- إن الزيادة السكانية التي حدثت، وما تزال تحدث، في البلاد المتخلفة، لا علاقة لها بالتحسن الذي حدث في متوسط دخل الفرد في تلك البلاد، بقدر ما لها علاقة بالتحسن الكبير الذي طرأ على الطب، وبالذات في مجال الطب الوقائي، وزيادة حجم الإنفاق العام المخصص لهذا المجال.

6- بالرغم من أن هارفي ليبنشتين وريتشارد نيلسون لم يتجاوزا صفة التحليل الستاتيكي الذي اتسم به تحليل الحلقات المفرغة للفقر (كما هو الحال مثلا عند نوركسه) عندما حاولا أن يفسر الحركة البطيئة في هذه المجتمعات السكنية عن طريق معرفة المسار الذي تأخذه التغيرات الكمية في متوسط دخل الفرد، إلا أن ذلك لا ينفي أن نظريتهما قد اتسمت أيضا بالطابع الستاتيكي، لأنهما حصرا نفسيهما أساسا في نطاق فكرة التوازن،

وابتعدا عن إدخال عنصر الزمن في التحليل.

7- إن الباحث في مثل هذه النظريات النيومالتوسية لا يمكنه أن يعثر على تحليل علمي مقنع عن كيفية نشوء التخلف وتطوره وتبرير استمراره في هذه الدول. ذلك أن هذه النظريات تنتهي إلى نتيجة ساذجة تقول لنا، إن هذه الدول متخلفة، لأن حجم الجهد الإنمائي فيها ضعيف. وهذه نتيجة يقال عنها في علم المنطق إنها تحصيل حاصل Tautology. أما كيف، ولماذا يكون حجم هذا الجهد ضعيفا؟ وما الذي يمنع هذه الدول من مضاعفة جهودها الإنمائية على النحو الذي يمكنها من تجاوز التخلف؟ [145] فإننا لا نعثر في مثل هذه النظريات على إجابة محددة، سوى المشكلة السكانية وشبح مالتوس اللعين.

ب-تفسير عملية التنمية من خلال التغلب على المشكلة السكانية:

ومهما يكن من أمر، فإنه إن كانت نظرية هارفي ليبنشتين وريتشارد نيلسون، تعدان من النماذج الصارخة التي أفرزتها المالتوسية الجديدة في مجال تفسير التخلف الذي ران على مجموعة البلاد الفقيرة المتخلفة، فإن ثمة نماذج أخرى نقابلها في الفكر التنموي المالتوسي تحاول أن تضع تفسيرا لآليات الخروج من التخلف إلى التنمية من خلال التغلب على المشكلة السكانية في هذه البلاد. وهنا تبرز أمامنا-كأمثلة على ذلك-نظرية عرض العمل غير المحدود لآرثر لويس؛ ونموذج هارود-دومار-سنجر.

وفيما يتعلق بنظرية عرض العمل غير المحدود التي ظهرت في عام 1954 في شكل مقالة هامة كتبها آرثر لويس ونشرها في مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لمدرسة مانشستر [146]، فقد انطلقت من بعض الحقائق السكانية التي تسود في البلاد المتخلفة، مثل وجود معدلات مرتفعة من النمو السكاني، وبطالة على نطاق واسع، فضلا عن وجود ازدواجية أو تمايز بين قطاعين رئيسيين في هذه البلاد، الأول ويتمثل في القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بارتفاع مستوى إنتاجية عنصر العمل البشري وبارتفاع معدلات الأجور، وبالتكنولوجية المتقدمة، وبقدرة محدودة على استيعاب العمالة وخلق فرص التوظف أمام العاطلين بسبب ضآلة حجم الفائض الاقتصادي الذي يمكن أن يتحول إلى تراكم رأسمالي، أما القطاع الثاني، فهو قطاع الكفاف أو الزراعة التقليدية الذي يتسم بوجود بطالة

مقنعة وسافرة، وبانخفاض واضح في مستوى التكنولوجية وفي مستوى إنتاجية العمل البشري، وبحجم ضخم من السكان، ينتج عنه باستمرار عرض غير محدود للعمل.

ويرى آرثر لويس أنه من الممكن الاستفادة من هذا الوضع السكاني لتحقيق التنمية إذا أمكن سحب عدد من العمال الزراعيين الزائدين عن الحاجة في القطاع الزراعي الكفافي لكي يعملوا تدريجيا في القطاع الصناعي الحديث، مفترضا في ذلك أن عملية السحب هذه لن تؤثر على حجم الإنتاج الزراعي، لأنه اعتقد أن الإنتاجية الحدية Marginal Productivity لهؤلاء العمال الزراعيين مساوية للصفر، أي لا تنتج شيئا. وقد اشترط آرثر لويس لنجاح هذه العملية ثلاثة ضوابط أساسية هي:

1- أن تكون معدلات الأجور في القطاع الصناعي أعلى من مستوى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل (وبالتالي أعلى من مستوى الأجر) بالقطاع الكفافي الزراعي عند استخدام حجم معين من الموارد والتكنولوجيا.

2- أن الاستثمار في القطاع الصناعي يتوقف على الفائض الذي يتحقق بداخله.

3- أن تكلفة تدريب العمال الزائدين عن العمل الزراعي لتأهيلهم للاشتغال في القطاع الصناعي سوف تكون ضئيلة وستظل ثابتة عبر الزمن.

وانطلاقا من هذه الشروط، رأى لويس، أنه من الممكن أن تبدأ عملية التنمية بالسحب من عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي، وتغذية القطاع الصناعي بهؤلاء العمال بشرط أن تظل أجورهم منخفضة حتى يتحقق للرأسماليين فائض اقتصادي في نهاية العملية الإنتاجية لكي يوجه للاستثمار. وحينما يزيد الاستثمار، تتزايد قدرة الرأسماليين على سحب المزيد من العمال العاطلين وتوظيفهم بالقطاع الصناعي.. . وهكذا تستمر العملية، فتقل البطالة، ويزداد تراكم رأس المال، وتنمو الإنتاجية، ويزداد الدخل ومعدل النمو الاقتصادي.

ويمكن إيضاح جوهر فكرة آرثر لويس في الشكل رقم (12) الذي عرضه بنيامين هيجنز كتبسيط لنظرية عرض العمل غير المحدود [147]. وفي هذا الشكل نقيس على المحور الأفقي حجم العمالة، وعلى المحور الرأسي نقيس قيمة الناتج. ويمثل لنا الخط ن ن مستوى الإنتاجية للعامل الزراعي، بينما

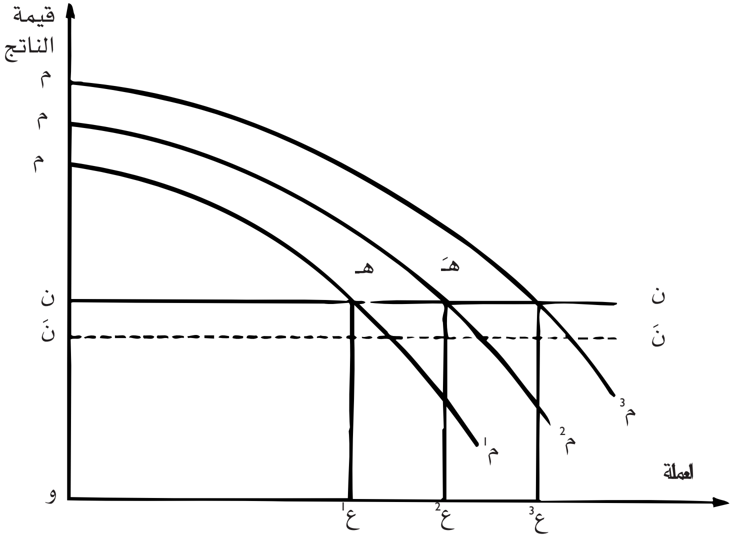

شكل رقم (12)

عرض مبسط لنظرية عرض العمل غير المحدودلأرثولويس طبقا لهيجنز

يمثل لنا الخط ن ن مستوى الأجر السائد بالقطاع الصناعي. أما المنحنى م م1 فيمثل تطور إنتاجية عنصر العمل في القطاع الصناعي وذلك في ضوء علاقته بزيادة كمية عنصر العمل المستخدم، وهو يأخذ هذا الشكل لأنه يعكس قانون الغلة المتناقصة. وفي هذه الحالة نجد أن الرأسماليين يحصلون على فائض قدره م هـ ن، أي ما يعادل الفرق بين الإنتاجية والأجور. ويكون حجم التوظف في هذا الوضع مساويا للمسافة وع1. فإذا استخدم الرأسماليون هذا الفائض في الاستثمار، مثل شراء معدات حديثة وأصول إنتاجية أفضل، فإنه من المتصور أن ينتقل منحنى إنتاجية عنصر العمل غلى وضع جديد أفضل، هو م م 2، دلالة على ارتفاع مستوى الإنتاجية، وإن كان تطورها-مع تزايد استخدام عنصر العمل-يخضع لقانون تناقص الغلة. وهنا يتزايد حجم الفائض الاقتصادي الذي يؤول للرأسماليين، ويصبح مساويا للمساحة م هـ ن، ويرتفع حجم التوظف إلى المستوى وع 2. أما الأجور (أو متوسط دخل الفرد) في الزراعة والصناعة فستظل بلا تغيير، الأمر الذي يعني أن كل ثمار التنمية يجب أن تؤول للرأسماليين فقط.

ويرى آرثر لويس، أن هناك ثلاثة احتمالات بشأن دوام هذا الوضع: الاحتمال الأول هو أن يكون التوسع والنمو في القطاع الصناعي من القوة بحيث يقلل عدد السكان المشتغلين في القطاع الزراعي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة متوسط إنتاجية الفرد الزراعي. ومن هنا ترتفع الأجور في كل من القطاعين الزراعي والصناعي. أما الاحتمال الثاني، فهو أن يحدث تقدم فني في القطاع الزراعي بحيث يرتفع متوسط الإنتاجية في هذا القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأجور في كلا القطاعين الزراعي والصناعي. أما الاحتمال الثالث، فهو أن ترتفع أسعار السلع والمواد الخام بالقطاع الزراعي، نتيجة للتوسع الصناعي، الأمر الذي يدفع بالأجور في الزراعة والصناعة للزيادة. بيد أن آرثر لويس يؤكد في هذا الخصوص أنه لكي تستمر عملية التوسع في تراكم رأس المال في الصناعة، فلا بد من المحافظة على الفروق القائمة بين مستويات الأجور في الزراعة والصناعة، ويوصي باتخاذ أساليب السياسة الاقتصادية المختلفة للإبقاء على تلك الفروق.

وعموما، فإن آرثر لويس ينتهي في هذا التحليل إلى نتيجة هامة مفادها ضرورة تواجد الفائض الاقتصادي اللازم لعملية التصنيع. فهو الأساس الذي يمكن من خلاله وضع حد لآليات التخلف، وذلك إذا ما نجح التصنيع في جعل القطاع الصناعي بالبلاد المتخلفة ناميا وسريعا في نموه بما فيه الكفاية لتخفيض الحجم المطلق للسكان في القطاع الكفافي الريفي.

ولم يقتصر تحليل آرثر لويس فقط على العلاقة القائمة بين قطاع الكفاف الزراعي والقطاع الصناعي الحديث. بل حاول أن يفسر، من خلال إيمانه بفكرة عرض العمل غير المحدود، تلك الفروق القائمة بين مجموعة البلاد المتخلفة ومجموعة البلاد المتقدمة في مجال التجارة الدولية، ولماذا تخسر مجموعة الدول الأولى من علاقات التبادل في هذه التجارة حتى حينما يتطور قطاع الصادرات فيها. ويخلص من تحليله إلى القول بأن كل المنافع المستمدة من زيادة كفاءة الصناعات التصديرية إنما تذهب عمليا إلى المستهلك الأجنبي [148]. ويرى أن السبب في ذلك إنما يرجع إلى عرض العمل غير المحدود في القطاع الزراعي التقليدي بالبلاد المتخلفة. فهذا العرض غير المحدود للعمل هو المسؤول عن انخفاض مستويات الأجور

بالقطاع الصناعي الحديث المنتج للتصدير. فهو الذي يمده بالعمال العاطلين أو بهؤلاء العمال الذين اعتادوا الاشتغال بأجور زهيدة والعيش في مستوى معيشي منخفض. وبذلك يود آرثر لويس أن يوحي، بأن علاقات الاستغلال التي تقع فيها البلاد المتخلفة في مجال التجارة الدولية إنما تعود إلى تأثر المشكلة السكانية السائدة في هذه الدول، لأنها المسؤولة عن إفراز ظاهرة عرض العمل غير المحدود، التي تتسبب بدورها في جعل مستويات الأجور منخفضة في تلك الدول.

ومع ذلك تنبغي الإشارة، إلى أن آرثر لويس يوضح في هذا الصدد تأثير الاستعمار في إفقار هذه الدول. فهو يقول: «إن حقيقة توقف مستوى الأجر في القطاع الرأسمالي على الدخل في قطاع الكفاف، هي أحيانا ذات أهمية سياسية بالغة، طالما أن للرأسماليين مصلحة مباشرة في إبقاء إنتاجية عمال قطاع الكفاف في وضع متدهور. وهذا واحد من أسوأ مظاهر الإمبريالية. فالإمبرياليون يوظفون رؤوس أموالهم ويستأجرون العمال، ومن مصلحتهم الإبقاء على الأجور المنخفضة. إن السجل الواقعي لكل قوة إمبريالية في أفريقيا في الأزمنة الحديثة، هو سجل إفقار اقتصاد الكفاف المعيشي، وذلك من خلال مصادرة أراضي السكان، أو مطالبتهم بالعمل الجبري في القطاع الرأسمالي، أو بفرض الضرائب لدفع الناس للعمل عند الرأسماليين [149]».

ومهما يكن من أمر، فإن نظرية عرض العمل غير المحدود لآرثر لويس، وإن كانت تمثل مرحلة متقدمة في تحليل آليات التنمية بالبلاد المتخلفة، إلا أنها ملونة بطابع مالتوسي واضح، لأنها نظرت إلى المشكلة السكانية كأمر واقع وكعنصر مستقل لا علاقة له بطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي سادت وتسود في تلك البلاد. ولم تحاول أن تفسر مشكلة الاكتظاظ السكاني وما يرافقها من بطالة وانخفاض في مستويات الأجور والدخول في ضوء هذه الأوضاع. كما أن ثمة اعتراضات كثيرة تأخذها على تحليل آرثر لويس.

فمن ناحية أولى، نجد أن الركيزة الأساسية في نظرية آرثر لويس هي افتراضه أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بالقطاع الزراعي التقليدي مساوية للصفر. بمعنى أنه لن يترتب على سحب ما أسماه بالعمال الزائدين

من هذا القطاع أي انخفاض في حجم الناتج الزراعي. وهذا أمر غير صحيح. فقد أوضح عدد كبير من الدراسات، أن هذه الإنتاجية غير مساوية للصفر، وإن كان من الصحيح أنها منخفضة. فهي ليست مساوية للصفر، لأن حجم العمل الزراعي اللازم لإنتاج حجم معين من المحاصيل الزراعية إنما يوزع على عدد كبير من الأفراد العاملين بالزراعة، مما يجعل متوسط نصيب الفرد من ساعات العمل قليلا. ولهذا فإنه للمحافظة على حجم الإنتاج الزراعي بعد أن تتم عملية سحب بعض العمال من القطاع الزراعي، فإن عدد ساعات العمل التي يتعين عل العمال الباقين في الزراعة بذلها، يجب أن يرتفع، لكي يعرضوا ساعات العمل التي كان يقوم بها هؤلاء العمال الذين غادروا الزراعة إلى الصناعة. ومن هنا يمكن القول؛ إن الفرق بين متوسط عدد ساعات العمل التي يتعين على العامل الزراعي الذي بقي في القطاع الزراعي بذلها، في ضوء الوضع الجديد، وبين متوسط عدد ساعات العمل التي كان يعملها في الماضي حينما كان يشاركه في العمل هؤلاء الذين تركوا الزراعة.. . نقول إن هذا الفرق يمثل الإنتاجية التي فقدها القطاع الزراعي نتيجة لسحب عدد من العمال منه للاشتغال بالقطاع الصناعي الحديث.

أضف إلى ذلك؟ أن بعض الدراسات قد كشفت النقاب عن النتائج الضارة التي لحقت بحجم الإنتاج الزراعي نتيجة لهجرة ونزوح العمال الزراعيين للاشتغال خارج الزراعة التقليدية (150). كما أن مواسم خدمة الأرض أثناء الزراعة وجني المحاصيل قد لاقت صعوبات واضحة في كثير من البلاد المتخلفة نتيجة لتلك الهجرة (151). أما أن متوسط إنتاجية عنصر العمل الزراعي بالقطاع الكفافي منخفضة لو قورنت بغيرها من الدول المتقدمة، فهذه حقيقة لا جدال فيها. بيد أن هذا الانخفاض لا يعود إلى مجرد زيادة عدد العمال وتنافسهم على زراعة مساحات محدودة من الأرض فحسب، وإنما إلى جملة من الأسباب المعقدة التي أدت إلى تأخر الزراعة عموما في هذه البلاد، مثل تفتيت حجم الملكية وانتشار المزارع القزمية، وعدم استغلال الفائض الزراعي في تنمية الزراعة نفسها،... إلى آخره(152). وباختصار نقول، أنه من الصعوبة بمكان أن نتصور عدم إمكان تأثر الإنتاج الزراعي بهجرة عنصر العمل منه، خصوصا إذا كانت على نطاق كبير (153).

ومن ناحية ثانية، يلاحظ أن آرثر لويس لم يعط لندرة عنصر العمل الماهر في البلاد المتخلفة أهمية كبيرة في تحليله، لأنه افترض أنه من الممكن السحب من جيش العمل الاحتياطي الذي يعج به القطاع الزراعي للاشتغال في القطاع الصناعي الحديث دون حدوث مشكل في مسألة تدريبهم. واختزال المشكلة في افتراضه أن عملية التدريب هي أمر ميسور، وأن كلفتها سوف تبقى ثابتة عبر الزمن. والحقيقة أن إدخال هذه المشكلة في التحليل يجعلنا نفترض أن ظاهرة ندرة عنصر العمل الماهر التي تسود في هذه الدول؟ سوف تجعل هناك ارتفاعا واضحا في أجور هذا النوع من العمالة. وحينما يكون هذا الارتفاع واضحا، فإن ذلك سوف يشجع الرأسماليين على إحلال الآلات محل عنصر العمل البشري، أي يحفزهم على استخدام طرائق فنية مكثفة لعنصر رأس المال Capital intensive technique وإذا حدث ذلك، فلن يمكن الحد من مشكلة البطالة، ولن يواكب النمو في القطاع الصناعي نمو مواز في حجم العمالة أو التخفيف من فائض السكان النسبي في القطاع الزراعي.

ومن ناحية ثالثة، أننا حتى إذا افترضنا أن الناتج الزراعي لن يتأثر بعملية سحب «العمالة الزائدة» منه، غضضنا النظر عن مشكلة التدريب وكلفته وندرة عنصر العمل الماهر؛ وافترضنا أن طرائق الإنتاج التي تطبق في القطاع الصناعي الحديث هي من النوع المكثف لعنصر العمل؛ فإن السؤال الذي يثار هنا هو: كيف يمكن تحويل الفائض الزراعي الغذائي الذي كان يستهلكه هؤلاء العمال بالقطاع الزراعي الكفافي قبل انتقالهم للعمل بالصناعة، إليهم بعد عملية الانتقال هذه؟

وليس يخفى، أن عملية الفائض الزراعي الغذائي لتمويل الاستهلاك الجاري لهؤلاء العمال إنما يفترض بقاء مستوى الاستهلاك الجاري للعمال الزراعيين على حاله دون أية زيادة، لأنه لو ارتفع مقدار ما يستهلكه العمال الزراعيون الذين بقوا في القطاع الزراعي الكفافي بمقدار ما كان يستهلكه هؤلاء العمال الذين تركوا العمل الزراعي، فإنه لن يتبقى فائض غذائي للعمال الذين ذهبوا للقطاع الصناعي. ومن هنا فإنه من غير الممكن لعمليات زيادة التراكم والإنتاج أن تتم بالقطاع الصناعي، حيث لا بد وأن ترتفع الأسعار وأن تتزايد الأجور. وحتى إذا افترضنا، أن مستوى الاستهلاك

الغذائي للعمال الزراعيين سوف يبقى على حاله، مما يعني أن ثمة فائضا غذائيا سوف يظهر عندهم (يمثل ما كان يستهلكه العمال الزراعيون الذين انتقلوا للعمل بالصناعة)، فإنه يحق لنا أن نتساءل الآن: ما هي السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لنقل هذا الفائض الزراعي الغذائي لكي يوضع في خدمة تمويل الاستهلاك الجاري للعمال الزراعيين الذين تركوا الزراعة ويعملون الآن بالقطاع الصناعي الحديث؟ وهل من الممكن تأمين تنفيذ هذه السياسات؟ وكيف؟ وما هي الشروط السياسية والاجتماعية لذلك؟ (154). هذا ما لا نراه في تحليل آرثر لويس، رغم ما يمثله ذلك من ركن أساسي في تبرير نظريته.

ومن ناحية رابعة، ثمة ملحوظة على قدر كبير من الأهمية وهي، هل من الممكن، أو من الصحيح، أن نفترض أن عملية التنمية يمكن أن تتم من خلال اعتصار عنصر العمل الزراعي الرخيص لصالح الصناعة؟ فقدر رأينا كيف افترض آرثر لويس في تحليله ضرورة عدم ارتفاع الأجور بالقطاع الزراعي التقليدي وبالقطاع الصناعي، وأن تظل الفروق النسبية بين مستوى الأجرين باقية كما هي. ذلك أن شرط الحفاظ على انخفاض مستويات الأجور هو شرط ضروري عند آرثر لويس لتعظيم حجم الأرباح (أو الفائض) حتى يتسنى إعالة استثمارها من جديد. بيد أن التأمل البسيط في سجل التجارب الإنمائية وفي مواقف الحكومات الوطنية بالبلاد المتخلفة يدل على صعوبة أو استحالة الأخذ بهذه السياسة. فمن ناحية، ربما تلعب نقابات العمال في هذه البلاد دورا في زيادات الأجور. ومن ناحية أخرى، كثيرا ما تتجاوب الحكومات في هذه البلاد مع أماني الشعب في ضرورة رفع مستوى المعيشة وزيادة دخول العاملين. وتبدو أهمية هذه النقطة إذا ما علمنا أن مستويات الأجور السائدة في هذه الدول تقترب، في كثير من الحالات، من حد الكفاف ولا توفر الحد الأدنى اللائق إنسانيا لمستوى المعيشة.

ومن ناحية خامسة، هناك سؤال هام يقفز إلى الذهن في هذا المجال، وهو: هل هناك ما يضمن-إذا ما قبلت الحكومات هذه الإستراتيجية الإنمائية التي يقترحها آرثر لويس، بأن تركت لثمار التنمية أن تؤول بكاملها للرأسماليين.. . هل هناك ما يضمن أن يقوم هؤلاء باستغلال هذه الثمار في بناء واستمرار عملية التنمية؟ أي استخدام الفائض الاقتصادي في

الأمور الأكثر نفعا وضرورة لصالح التقدم الاقتصادي والاجتماعي؟ إن تجارب العقدين الماضيين، تدل على أن الرأسمالية المحلية في تلك البلاد عاجزة بمفردها عن أن تحقق مهام التنمية، وأن ثمة تبديدا شديدا للفائض الاقتصادي في استثمارات غير إنتاجية، وفي استهلاك بذخي مفرط تقوم به هذه الطبقة والفئات الاجتماعية المرتبطة بها.

تبقى بعد ذلك نقطة هامة في تحليل آرثر لويس، وهي خاصة بالتطبيق الذي أجراه في نظريته على مجال التجارة الخارجية لمجموعة البلاد المتخلفة. فقد سبق أن رأينا، أنه أشار إلى أن الخسارة التي تخسرها مجموعة هذه البلاد من تبادلها التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة إنما تعود إلى انخفاض مستويات الأجور فيها، الناجمة عن الاكتظاظ السكاني، ومن ثم فإن ثمار زيادة الإنتاجية في القطاع المنتج للتصدير سوف تؤول إلى المستهلك الأجنبي وإلى العمال بالبلاد المتقدمة. إن قبول هذه النتيجة، جدلا، يجعلنا نستنتج، أنه لكي تتخلص البلاد المتخلفة من علاقات التبادل اللامتكافيء في التجارة الدولية، فإن الأمر يتطلب أن يواكب زيادة الإنتاجية ارتفاع مناظر في مستوى الأجور. وإذا حدث ذلك، فإن مجمل نظرية عرض العمل غير المحدود تنهار بكاملها، لأنها افترضت أن تحقيق التنمية يمكن أن يتم من خلال ميزة الأجور المنخفضة في هذه البلاد. وهكذا نقابل هنا حلقة مفرغة لا سبيل للخروج منها. فتحقيق التنمية عند آرثر لويس يتطلب الإبقاء على الأجور المخفضة، في حين أن الأجور المنخفضة تعد سببا أساسيا في التبادل اللامتكافىء المنطوي على خسارات كبيرة لهذه البلاد. ومن هنا لو زادت الأجور لأمكن تلافي هذه الخسارات، ولكن على حساب تحقيق التنمية.

حقا، إن أحدا لا يجادل فيما تكابده هذه البلاد من خسارة شديدة في معدلات تبادلها الدولي. ولكن يبدو لنا، أنه من التعسف الشديد هنا، أن نرجع تلك الخسارة كلية إلى انخفاض مستوى الأجور بالبلاد المتخلفة. ذلك أننا نؤمن، بأن علاقات التبادل غير المتكافئ في السوق الرأسمالي العالمي الذي تقع فيه هذه البلاد فريسة سهلة، إنما يعود إلى مجموعة متشابكة ومتداخلة من العلاقات والعوامل الخارجية والداخلية، لعل أهمها هي علاقات الاستغلال الناجمة عن النمط التاريخي لتقسيم العمل الدولي بين

هذه البلاد وبين البلاد الرأسمالية المتقدمة، فضلا عن سيطرة الاحتكارات العالمية على عمليات التبادل داخل هذه السوق، وارتباط مصالح كثير من الأنظمة الاجتماعية الحاكمة في هذه الدول بدوام واستمرار هذا النمط وتلك العلاقات.

وأخيرا، يحق لنا أن نتساءل، لماذا لم تتقدم مجموعة البلاد المتخلفة قبل أن تظهر فيها المشكلة السكانية وعرض العمل غير المحدود، إذا كان بيت القصيد هو مشكلة الاكتظاظ السكاني؟ إن الإجابة على هذا السؤال المحوري تخرج بالتأكيد عن نطاق المقولات والنتائج التي تبنتها نظرية آرثر لويس.

نموذج هارود، دومار، سنجر والمشكلة السكانية:

ونأتي الآن لمناقشة أحد نماذج الفكر التنموي التقليدي الذي كانت له قوة السيطرة والتأثر على قرارات المخططين ورجال الحكم بالبلاد المتخلفة في صدد رسم وتخطيط برامج التنمية في العقدين الماضيين، وهو نموذج هارود-دومار-سنجر. وهو من أشهر نماذج النمو، وله طابع مالتوسي واضح.

ورغم شهرة هذا النموذج على مستوى البلاد المتخلفة كلها؛ والاستناد إليه كدليل في تصميم وقياس وتخطيط جهود التنمية في هذه البلاد، إلا أنه من الثابت تاريخيا، أن هذا النموذج لم يوضع أصلا لاقتصاديات هذه البلاد. فقد كانت النقطة المحورية التي حكمت تفكير كل من هارود-دومار في البداية، هي البحث عن الشروط والأوضاع التي تمكن الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من تجنب الركود والبطالة والتقلبات الاقتصادية على المدى البعيد. أو بعبارة أخرى، كانت همومهم الفكرية في هذا النموذج تبحث عن إجابة محددة لسؤال معين، هو: كيف يمكن المحافظة على مستوى التوظف الكامل في الأجل الطويل في ظل إطار ثابت من الاستقرار النقدي؟. وكانت الأرضية الكينزية التي أقاما عليها تحليلهما تتمثل في مقولة كينز المعروفة التي تنص على الطبيعة المزدوجة لتراكم رأس المال. فالاستثمار يولد دخلا من ناحية، ويخلق طاقة إنتاجية من ناحية أخرى. وبناء عليه، فإنه للمحافظة على التوازن الاقتصادي عبر الزمن، فإن حجم الإنفاق الذي يتولد عن الاستثمار يجب أن يكون كافيا لاستيعاب الناتج المتزايد الذي تمخض عن الاستثمار.

ورغم أن كلا من هارود ودومار قد عملا بشكل مستقل، إلا أن النتائج التي توصلا إليها في هذا الخصوص كانت شديدة التشابه، حيث قررا، أنه لكي يتمكن الاقتصاد القومي من الحفاظ على التوظف الكامل، فإنه من الضروري أن يتزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي، على النحو الذي يحقق نموا مستمرا في الدخل القومي. ومن هنا فإن ثمة ارتباطا عضويا بين المحافظة على التوظف الكامل والاستقرار النقدي من ناحية، وبين استمرار تحقق النمو الاقتصادي [155] من ناحية أخرى.

وانطلاقا من هذه النتيجة التي توصل إليها هارود ودومار، تراءى لبعض الاقتصاديين الذين اهتموا بقضايا التخلف والنمو في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أنه من الممكن استخدام هذه النتيجة لتفسير مشكلة النمو الاقتصادي بالبلاد المتخلفة تحت دعوى، أن هذه البلاد تتميز بندرة واضحة في رؤوس الأموال، ومن ثم فإن المحور الرئيسي للنمو هو زيادة معدل الاستثمار. ثم اكتمل استخدام هذا النموذج «كوصفة» معتمدة من الفكر التنموي التقليدي الذي ساد في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، بعد أن أدخلت في النموذج المشكلة السكانية التي تسود في هذه البلاد، بعد أن اقترح هانز سنجر، خبير الأمم المتحدة، ضرورة مراعاة هذه المشكلة في النموذج.

ولإيضاح الخطوط العريضة لنموذج هارود-دومار-سنجر، والأهمية الخاصة التي يخلعها على مشكلة النمو السكاني، يتعين أولا أن نشير إلى الرموز الجبرية المستخدمة فيه، وهي كما يلي: [156]

K = رأس المال.

Y = الدخل القومي.

C = معامل رأس المال المتوسط [157]

C' = معامل رأس المال الحدي [158]

M = الميل المتوسط للادخار.

I = معدل الاستثمار.

S = معدل الادخار.

وسوف نفترض، لغرض التبسيط، أن معامل رأس المال المتوسط يساوي معامل رأس المال الحدي، أي أن:

$$C = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \acute{C} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولما كانت (ΔK) هي الزيادة التي طرأت على رأس المال القومي خلال فترة معينة، فهي تعادل إذن الاستثمار I الذي تحقق خلال هذه الفترة. ولهذا فإن المعادلة رقم (1) يمكن إعادة كتابتها كما يلي:

$$C = \frac{I}{\Delta Y}$$

$$I = C \,.\, \Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

ومن المعلوم أن شرط التوازن في النظرية الاقتصادية الرأسمالية هو أن يتعادل الادخار مع الاستثمار:

$$S = I \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ولما كان معدل الادخار هو حاصل ضرب الميل المتوسط للادخار (M) في الدخل القومي(Y)، فإن المعادلة رقم (3) يمكن إعادة صياغتها كالآتي بعد التعويض عن (I) بقيمتها في المعادلة رقم (2) وذلك على النحو التالي:

$$M\,(Y) = \acute{C} \,.\, \Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبقسمة كل من طرفي المعادلة رقم (4) على ($\acute{C}\,Y$) فإننا نحصل على:

$$\frac{M}{\acute{C}} = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ولما كانت (M) هي عبارة عن الميل المتوسط للادخار، فإنه يمكن النظر إليها على أنها تعادل معدل الادخار (S).

وبناء عليه، فإن المعادلة الأخيرة (رقم 5) يمكن أن تكتب كالآتي، مع مراعاة أن الرمز Y يشير إلى معدل نمو الدخل القومي.

$$\bar{Y} = \frac{S}{\acute{C}} \quad ....(6)$$

وتقرر هذه المعادلة معنى بسيطا للغاية. وهو أن المعدل الذي سينمو به الدخل القومي هو عبارة عن ناتج قسمة معدل الادخار على معامل رأس المال الحدي. وواضح من المعادلة، أنه كلما زاد معدل الادخار(أو الاستثمار) وانخفض معامل، رأس المال، كلما زاد معدل نمو الدخل، والعكس بالعكس.

ولما كان كتاب النمو التقليديون يهتمون بالنمو الذي يطرأ على متوسط دخل الفرد كمؤشر عندهم لقياس النمو الاقتصادي؛ ونظرا لأن متوسط دخل الفرد يتحدد بعاملين أساسين هما، حجم الدخل القومي وعدد السكان، باعتبار أنه ناتج قسمة الأول على الثاني، فإن هانز سنجر، أدخل في نموذج هارود-دومار معدل النمو السكاني، معتقدا أنه لو طرحنا معدل النمو السكاني من معدل النمو الاقتصادي؛ في المعادلة رقم (6)، فإننا نحصل على متوسط معدل النمو في متوسط دخل الفرد($\bar{Y}p$)، وذلك كما يلي:

$$\bar{Y}p = \frac{S}{\acute{C}} - p \quad ....(7)$$

وهكذا، يتوصل نموذج هارود-دومار-سنجر إلى نتيجة محددة، فحواها، أنه إذا كان الدخل القومي ينمو بمعدل مساو لمعدل النمو السكاني، فإن ذلك يعني أن هناك ثباتا أو جمودا في مستوى المعيشة، حيث يثبت متوسط دخل الفرد. أما إذا كان الدخل القومي ينمو بمعدل يزيد عن معدل النمو السكاني، فإن معنى ذلك أن هناك تحسنا في مستوى المعيشة، حيث يتزايد متوسط دخل الفرد. وعلى العكس من ذلك، إذا كان الدخل القومي ينمو بمعدل يقل عن معدل نمو السكان، فإن ذلك يعني أن مستوى المعيشة آخذ في التدهور، حيث يتجه متوسط دخل الفرد نحو الانخفاض.

وقد ذهب كتاب النمو إلى أن وضع البلاد المتخلفة، في ضوء التحليل السابق، إنما يتمثل في كونها تعيش في إحدى حالتين. الحالة الأولى، وفيها نجد أن معدل نمو الدخل القومي يعادل معدل نمو السكان، وهي الحالة التي يمكن أن يطلق عليها حالة الركود stagnation. أما الحالة الثانية، ففيها

نجد أن معدل نمو الدخل القومي أقل من معدل نمو السكان، وهي الحالة التي يمكن أن يطلق عليها حالة التخلف والتدهور. وبناء عليه، استخلص هؤلاء الكتاب، أن عملية التنمية الاقتصادية تتبلور في كيفية الانتقال من الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل أقل من، أو يساوي، معدل نمو السكان، إلى الحالة التي يكون فيها معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان. [159].

وهكذا صورت مشكلة تجاوز التخلف وتحقيق التنمية على أنها سباق بين معدل نمو الدخل القومي ومعدل النمو السكاني، وأن التخلف سيقضي عليه وتتحقق التنمية لو أمكن جعل المعدل الأول يسبق المعدل الثاني، وأنه لكي نتمكن من تحقيق ذلك، فلا بد من مراعاة ما تمليه علينا المعادلة رقم (7) السالفة الذكر. فهي تحتوى على محددات النمو الاقتصادي، من خلال تركيزها على متغيرات ثلاثة، تتحكم في النهاية في تحديد معدل النمو في متوسط دخل الفرد. وهذه المتغيرات هي: [160].

1- معدل الادخار (أو الاستثمار).
2- معامل رأس المال.
3- معدل النمو السكاني.

فكلما انخفض معدل النمو السكاني ومعامل رأس المال، كانت الزيادة في متوسط دخل الفرد التي يمكن الحصول عليها من معدل معين للادخار، أكبر مما لو كان حجم هذين المتغيرين كبيرين. ومعنى هذا، ببساطة شديدة، هو أن التحسن الذي يطرأ على مستوى المعيشة، منعكسا في الزيادة التي تحدث في متوسط دخل الفرد يقتضي:

1- زيادة معدل الادخار.
2- تخفيض معامل رأس المال.
3- تخفيض معدل النمو السكاني.

وحينما ناقش كتاب النمو هذه المقتضيات الثلاثة، توصلوا إلى فكر محدد، ينطوي على سياسات اقتصادية واجتماعية معينة.

ففيما يتعلق بإمكانية زيادة معدل الادخار المحلي حتى يمكن تحقيق معدل مرتفع للاستثمار؟ نادى هؤلاء بضرورة العمل على تعبئة المدخرات المحلية. ولكنهم سرعان ما يستدركون في هذا الصدد ليقولوا، إنه مهما

بذلت هذه الدول من جهد دؤوب من أجل هذه التعبئة، فإن ما يتمخض عن تلك الجهود لن يكون كافيا لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة لتحقيق التنمية. ذلك أنهم يعتقدون أن تلك البلاد فقيرة، ومن ثم فإن الحجم المتوقع للادخار فيها سوف يكون ضئيلا. وبناء عليه لا بد من استكمال النقص في المدخرات المحلية باللجوء إلى تشجيع قدوم رأس المال الأجنبي، سواء في صورة مقترضة (وهذه صورة غير محبذة من وجهة نظرهم) أو في صورة استثمارات أجنبية خاصة ومباشرة (وهذه هي الصورة الأفضل، لديهم) إن حل مشكلة نقص المدخرات المحلية في هذه البلاد يتطلب إذن الاستعانة الواسعة برأس المال الأجنبي.

أما فيما يتعلق بإمكانية تخفيض معامل رأس المال، فهي إمكانية محدودة للغاية، وبخاصة في المراحل الأولى من التنمية، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من إغراق جزء كبير من الاستثمارات في شبكة الانفراستراكشر (البنية الأساسية)، مثل الشوارع والطرق والكباري والجسور ومشروعات الإنارة والمياه والمدارس والمستشفيات.. . إلى آخره. وتلك مشروعات مهمة وتتطلب كثافة رأسمالية، في حين أن إنتاجيتها المباشرة ضعيفة [161]. ومن هنا فإن معامل رأس المال الخاص بهذه المشروعات سوف يكون كبيرا وسوف يشكل ثقلا يدفع بمعامل رأس المال على المستوى القومي نحو الارتفاع. أضف إلى ذلك، أن هذا المعامل يتوقف على مجموعة من العوامل الفنية وغير الفنية التي لا يسهل التأثر فيها في الأجل الطويل [162]. وهكذا خلصوا، إلى أن معامل رأس المال يجب أن يؤخذ كعامل معطي given ومحدد، ولا سبيل للتأثير عليه بشكل يعتد به كأسلوب لرفع معدل النمو.

أما فيما يختص بإمكانية تخفيض معدل النمو السكاني، فقد بالغ كتاب النمو في إمكانية تحقيق ذلك. ونادوا بضرورة ضبط النسل، وتنظيم الأسرة، وبذل أقصى الجهود بمختلف الوسائل، حتى يقل معدل النمو السكاني. وهنا يبرز أمامنا في الفكر التنموي التقليدي، الوجه القبيح للمالتوسية الجديدة، وبخاصة فيما ذهب إليه من اقتراح وسائل لا إنسانية لبلوغ هذا الهدف. ونظرا لأهمية هذه النقطة فسوف نتناولها بالتفصيل في الصفحات القادمة. لكن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو تلك النتيجة التي انطوى عليها نموذج هارود-دومار-سنجر، فيما يتعلق بتوقف حجم

الجهد الاستثماري اللازم لتحقيق هدف معين للنمو بمدى الانخفاض الذي سيحققه المجتمع في معدل نموه السكاني.

ولإيضاح ذلك، دعنا نعود مرة أخرى إلى المعادلة رقم (7)، لكي نعطي في ضوئها، مثالا عدديا يعكس وجهة نظر أنصار هذا النموذج وما يزعمونه، من أن تخفيض معدل النمو السكاني سوف يعجل بالتنمية ويرفع من مستوى المعيشة بسرعة.

الآن، افترض أن معامل رأس المال على المستوى القومي يساوي أربع وحدات، مما يعني أن زيادة الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة تقتضي استثمارا بمقدار أربع وحدات من الدخل القومي. انظر الآن إلى الجدول رقم (13) لكي ترى، كيف أن مشكلة النمو وارتفاع مستوى المعيشة-بحسب منطق هذا النموذج-تتفاقم مع زيادة عدد السكان، وتخف حدتها بانخفاض إعدادهم.

فإذا افترضنا أن السكان يتزايدون بنسبة 1٪ سنويا، وأن خطة التنمية الموضوعة استهدفت المحافظة على مستوى المعيشة دون تغيير، مما يعني بقاء متوسط دخل الفرد (الحقيقي) على حاله ثابتا، فإن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب استثمار ما يعادل 4٪ من الدخل القومي. أما إذا كان سكان البلد يتزايدون بمعدل نمو5 ,2٪ (وهو معدل يقترب كثيرا من تلك المعدلات السائدة في البلدان المتخلفة) فإن تحقيق نفس هذا الهدف يتطلب استثمارا يعادل 10٪ من الدخل القومي. وإذا افترضنا أن الخطة تستهدف تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد بنسبة 1٪ سنويا، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارا مقداره 8٪ من الدخل القومي لو كان سكان البلد يتزايدون بنسبة 1٪ سنويا، بينما يتطلب تحقيق نفس هذا الهدف استثمارا يعادل 14٪ من الدخل القومي لو كان سكان البلد يتزايدون بمعدل سنوي 5 ,2٪. أما إذا كانت الخطة طموحة، وتهدف إلى زيادة دخل الفرد بمقدار 2٪ سنويا؛ وافترضنا أن السكان يتزايدون بنسبة 1٪ سنويا، فإن تحقيق هذا الهدف يقتضي استثمارا يعادل 12٪ من الدخل القومي، أو استثمارا يعادل 18٪ من الدخل القومي لو كان سكان البلد يتزايدون بمعدل 5 ,2٪ سنويا. ويوضح لنا الجدول رقم (13) مدى تأثير معدل النمو السكاني على معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق التصورات المختلفة لأهداف الخطة.

جدول رقم – (13)

تأثر معدل الاستثمار (الادخار) المطلوب بمعدل النمو السكاني

(مع افتراض أن معامل رأس المال = 4)

الهدف من تنفيذ خطة التنمية	معدل الاستثمار المطلوب في حالة نمو السكان بنسبة %1	معدل الاستثمار المطلوب في حالة نمو السكان بنسبة %2.5
الاحتفاظ بمستوى المعيشة كما هو	%4	%10
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 1%	%8	%14
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 2%	%12	%18
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 3%	%16	%22
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 4%	%20	%26
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 5%	%24	%30
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 6%	%28	%34
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 7%	%32	%38
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 8%	%36	%42
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 9%	%40	%46
زيادة متوسط دخل الفرد بنسبة 10%	%44	%50

أنظر رمزي زكي : مشكلة الادخار مع دراسة خاصة بالبلاد النامية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة– 1966 ، ص 352 .

وعلى وجه الإجمال، يتضح لنا من التأمل في ثنايا الجدول رقم (13)؛ أن الأعباء التي يتحملها الاقتصاد القومي، ممثلة في حجم معدل الادخار المطلوب لتنفيذ الهدف الذي ترمي إليه الخطة، تختلف تبعا لحجم معدل النمو السكاني، بافتراض ثبات معامل رأس المال. فكلما كبر معدل النمو السكاني، كلما كبر حجم معدل الادخار المطلوب. والعكس بالعكس. والجدول يبين أنه إذا كان معدل النمو السكاني يعادل ١٪ سنويا، فإن معدل الادخار المطلوب يقل دائما بمقدار 6٪ عنه في حالة ما إذا كان معدل النمو السكاني 2,5٪ سنويا، وذلك عند كل زيادة مستهدفة في متوسط دخل الفرد.

ومهما يكن من أمر؛ فقد كانت سهولة نموذج هارود-دومار-سنجر، والمنطق البسيط الذي انبنى عليه، من العوامل التي شجعت أجهزة التخطيط في غالبية الدول المتخلفة للاهتداء به في تصميم وتخطيط جهودها الإنمائية. بيد أنه نظرا لعدم تمكن هذه الدول من تحقيق أية نجاحات ذات شأن في مجال الهبوط بمعدل نموها السكاني، فقد ظلت جهودها الإنمائية محصورة في كيفية تنظيم معدل الاستثمار كسبيل رئيسي لرفع معدل نمو الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة. وجاء عقدا التنمية الماضيان (1960- 1980) وما تمخض عنهما من حصاد هزيل في مجال التنمية ورفع مستوى المعيشة، ليضعا حدا للأوهام التي راجت حول مصداقية هذا النموذج في تفسير مشكلات التنمية. ولن يتسع المجال هنا لعرض شحنة الانتقادات الهائلة التي صوبت إلى هذا النموذج في السنوات الأخيرة ووضعته في محنة قاسية لا يقدر على الخروج منها. ومع ذلك حسبنا هنا أن نشير إلى بعض هذه الانتقادات بشكل سريع وموجز:[163]

1- إن نموذج هارود-دومار-سنجر قد اختزل مشكلة التنمية إلى مجرد تغيرات تقوم بين المتغيرات الاقتصادية والفنية، مثل معدل الاستثمار، ومعامل رأس المال، ومعدل نمو الناتج، وهو بهذا الشكل يحصر نفسه في حدود ضيقة لا يتعداها، هي حدود النظام الاجتماعي المطبق فيه النموذج، بينما التنمية، في المحل الأول، هي قضية صراع ضد نظام اجتماعي بال، بكل مكوناته: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2- يتضح من النموذج أنه ينظر إلى السكان على أنهم عنصر سلبي فقط، ولم يأخذ بعين الاعتبار ما يمثله السكان من قوى عاملة منتجة، يعد توافرها أحد الركائز الأساسية لأي جهد تنموي، وأنه مهما توافرت عوامل الإنتاج الأخرى (مثل رأس المال والأرض) وكانت هناك ندرة في تلك القوى، فإن التنمية سوف تواجه بمصاعب شديدة، وربما لا تتحقق أصلا. فالإنسان المنتج (والمستهلك أيضا) هو صانع التنمية.

3- إن النموذج يوحي-كما ذهب مالتوس إلى ذلك-بأن مصير مستوى المعيشة يتحدد في النهاية بمحصلة الصراع الذي ينشب بين نمو الموارد الاقتصادية من ناحية وبين نمو أعداد السكان من ناحية أخرى. فكلما زادت قوة نمو الأول عن قوة نمو الثاني، كلما ارتفع مستوى المعيشة. والعكس

صحيح، وتلك نظرة خاطئة. فمن الممكن أن يحدث تزايد لا بأس به في معدلات نمو الدخل القومي، ويكون معدل النمو السكاني معقولا.. . ومع ذلك لا يتحسن مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من السكان، إذا كانت قوانين التوزيع تعمل في اتجاه تفاوت توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية. كما أنه ليس المهم هو زيادة معدلات نمو الناتج (أو الدخل) القومي، وإنما الأهم من ذلك بكثير هو «تركيبة» هذا الناتج، وإلى أي مدى تنحاز هذه «التركيبة» في إنتاج السلع الضرورية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان [164].

ثانيا: المالتوسية الجديدة ومشكلة الجوع والغذاء في العالم:

يوجد في العالم الآن ما لا يقل عن 500 مليون فرد يعانون إما من حالة الجوع المطلق أو الجوع النسبي، أي سوء التغذية [165]. وهؤلاء يوجدون في البلاد المتخلفة الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وينعكس الجوع وسوء التغذية في هذه البلاد في ارتفاع معدلات الوفيات، وزيادة التعرض للأمراض [166]، وانخفاض متوسط عمر الفرد المرتقب، وفي بؤس أحوال الطفولة. وكل ذلك يؤدي، بطبيعة الحال، إلى انخفاض إنتاجية العمل البشري، وضآلة متوسط الناتج بالنسبة للفرد.

وليس من قبيل المصادفة أن يكون البحث في مشكلة الجوع والغذاء في الدول المتخلفة، هو الجبهة الأساسية التي تحرك فيها المالتسيون الجدد، وأبدوا فيها نشاطا مكثفا في ترويج أفكارهم. فهذه البلاد قد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية نموا سكانيا هائلا، وأصبح عدد كبير منها معرضا منذ عدة سنوات لأخطار الجوع ومشاكل نقص التغذية بسبب عدم نمو الإنتاج الزراعي الغذائي فيها نموا يواكب التطور الكمي الحادث في أعداد السكان. ولهذا توجد الآن فجوة غذائية كبيرة في هذه الدول، تتمثل في العجز الشديد الذي تسجله طاقات الإنتاج الغذائي عن حاجات الطلب المحلي على الغذاء. ولا يقتصر التخوف هنا على مجرد وجود هذه الفجوة، وإنما يمتد أيضا إلى الاحتمالات الكبيرة لاتساع تلك الفجوة عبر الزمن. وطبقا لبعض الإحصاءات، نجد أن البلاد ذات المستوى الغذائي المنخفض، ومعظمها يتمثل في البلاد المتخلفة، تضم حوالي 75٪ من مجموع سكان

العالم، بينما البلاد ذات المستوى الغذائي المرتفع تضم 25٪ فقط من مجموع سكان العالم [167]. وتشير الإحصاءات أيضا، إلى أن سكان العالم سوف يتزايدون من 3,8 مليار نسمة في عام 1974 إلى حوالي 7 مليار نسمة في عام 2000، وسيتعدى الرقم 11 مليارا في منتصف القرن القادم [168]. ولهذا فإن الطلب العالمي على الغذاء سوف يتزايد سنويا بنسبة لا تقل عن 2,8٪، بسبب التزايد السكاني وبسبب زيادة المقدرة الشرائية للأفراد [169]. وطبقا لبيانات هيئة الأمم المتحدة، سيكون من الضروري مضاعفة إنتاج الغذاء بنحو ثلاث مرات لكي يمكن إطعام أعداد البشر المتزايدة [170] عند بلوغ مشارف القرن القادم.

بيد أن بعضا من باحثي الشؤون الزراعية والغذائية يرون أن ثمة فجوة غذائية عالمية تقدر بحوالي 500 مليون طن من الحبوب في السنة سوف يواجهها العالم عند مطلع القرن القادم، حتى بعد أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانات نمو الإنتاج الغذائي بالدول الرأسمالية والدول الاشتراكية والدول المتخلفة، الأمر الذي سيعرض البشرية إلى زيادة عدد وفيات الأطفال بما يصل إلى 550 مليون طفل بسبب سوء التغذية ونقصها عندما يحل القرن القادم. وتزداد الصورة كآبة حينما يشير عدد لا بأس به من العلماء، بأن الإنتاج الزراعي في المستقبل ربما يكون محدودا في نموه، بسبب تلك الميول الكامنة في التغيرات المناخية نحو البرودة وتأثيرها السيئ على إنتاج المحاصيل. [171]

وهنا يحلو للمالتوسيين الجدد أن يبعثوا تلك الفكرة المالتوسية القديمة التي كانت ترى أن ثمة سباتا غير متكافئ بين نمو أعداد البشر والمواد الغذائية. وهو سباق لا بد وأن ينتهي إلى إعادة التوازن بينهما. والنقطة المركزية التي يركز عليها المالتوسيون الجدد في هذا الخصوص هي ما يشككون فيه من أن تتمكن البشرية وما تحققه من تقدم علمي وتكنولوجي من مواجهة كارثة الغذاء المنتظرة. ومن هنا يبشرون بعودة الشبح المالتوسي القديم، ممثلا في ظهور أخطار المجاعات والأوبئة والحروب، ما لم يكبح هذا النمو السكاني، وبخاصة في الدول المتخلفة.

وها هو وليم فوجت، المالتوسي الأمريكي الجديد، يقول في كتابه المعروف «الطريق إلى البقاء-1948»،: «لم يحدث قط في التاريخ أن تأرجحت كل هذه

المئات الكبيرة من ملايين البشر عند حافة الهاوية». ويقول أيضا: «إن المنحنيين، منحنى السكان ومنحنى وسائل المعيشة قد تقاطعا.. . وهما يبتعدان عن بعضهما بصورة تزداد أبدا. وكلما ازداد ابتعادا كلما زادت صعوبة انطباقهما من جديد [172]». ويخلص إلى القول بأنه «ما لم تتوقف الزيادة السكانية فإنه لا بد لنا كذلك من إلقاء سلاح المعركة [173]». ويعود وليم فوجت فيذكرنا بالقوانين السكانية الصارمة التي انتهى إليها مالتوس، وأنه لا مجال للتحكم فيها، حينما يقول: «إن قضية وجودنا في البيئة تخضع تماما للقوانين الطبيعية كما تخضع كرة ندعها تسقط من أيدينا[174]».

ولا يدع المالتوسيون الجدد فرصة لأية بارقة أمل لمستقبل البشرية إلا إذا انخفضت معدلات النمو السكاني. ففي التقرير الذي وضعه خبراء مؤسسة روكفلر بعنوان: «الصحة العامة والديموجرافيا في الشرق الأوسط» الصادر في عام 1950، كتبوا يقولون: «أن آجلا أو عاجلا سيؤدي ضغط الناس المتزايد على وسائل المعيشة أن تعود قوى الموت، فتستقر من جديد، سواء عن طريق الهزال العام للناس أو عن طريق المجاعة والأوبئة [175]».

بل إن بعض المالتوسيين الجدد، يرون أن خطر الزيادة السكانية سوف يهدد البشرية بدرجة أخطر من تهديد القنابل الذرية للسلام العالمي. ومن هنا لا بد من القضاء على تلك الزيادة بشتى الطرق. وفي تقديرات بعضهم، يوجد الآن على الكرة الأرضية ما يقرب من المليار من الأفواه الإنسانية الطفيلية الزائدة عن الحاجة [176]. ويدعو بول إرليش (وهو عالم الأحياء بجامعة ستانفورد) بشدة في كتابه المعروف «القنبلة السكانية» الصادر في عام 1970 [177]، إلى ضرورة تحديد النسل وضبطه كوسيلة ضرورية لمنع ظهور المجاعة الدولية، وضرورة تخفيض أعداد البشر إلى حوالي ملياري نسمة في عام 2025 والاستمرار في التخفيض إلى مليار ونصف نسمة في عام 2100. ويخلص إلى توجيهه نصائحه إلى سكان الولايات المتحدة الأمريكية وضرورة أن يكونوا مثالا في تحديد النسل، فيقول لهم: «كونوا مثالا.. ولا تنجبوا أكثر من طفلين». وهو يشكك حتى في فاعلية تنفيذ أي برنامج غذائي عالمي للحيلولة دون حدوث «الكارثة البشرية». إنه يقول بصراحة: «لقد انتهت معركة توفير الغذاء للإنسانية». وهي تختلف عن المعارك التي تشترك فيها القوات المتحاربة. إذ أنه من الممكن معرفة نتائج الصراع المرير

لتغذية السكان بينما لا تزال الجيوش رابضة في الميدان. إن العالم سوف يشهد مجاعات هائلة يوما ما في السنوات الواقعة بين 1970 و1985. ولسوف يموت جوعا مئات الملايين من البشر، اللهم إلا إذا سبق موتهم على يد وباء مثل الطاعون، أو بفعل حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية الحرارية، أو أي عامل آخر. لسوف يموت العديد من الجوع على الرغم من أي برنامج للطوارئ قد نقدم عليه الآن.. تلك هي الحقائق القاسية التي نحن بصددها[178]».

وإذا كان بعض المالتوسيين الجدد يرون في ضبط النسل وتحديده وسيلة هامة لتجنب حدوث المجاعات العالمية، فإن بعضهم الآخر، يعتقدون أن تلك الوسيلة مشكوك فيها لمنع وقوع تلك المجاعات حاليا. فالأخوان وليم وبول بادوك يذكران صراحة في كتابهما: «مجاعة في عام 1975- أمريكا ستقرر من سيبقى على قيد الحياة»، أن سبب المجاعات قائم، ويتمثل في أعداد البشر الموجودة بالفعل في الوقت الحاضر. وليست وسائل تنظيم النسل بذات فائدة إلا لمستقبل الأيام. أما بالنسبة لملايين البطون الجائعة والموجودة الآن بالفعل، فليس لها أية فائدة على الإطلاق [179]. وهما يشبهان الأمر بقاطرة تسير بسرعة ويتصاعد منها الدخان وتزأر مسرعة (والقاطرة هي النمو السكاني المرتفع) لتفاجأ عند المنحنى بعقبة لا يمكن اجتيازها، رابضة على خط السكك الحديدية، وهي الإنتاج الغذائي الراكد للدول.

وتزداد الصورة قتامة عند بعض المالتوسيين الجدد حينما يخلصون إلى القول بأن النمو السكاني المتزايد، وما يخلقه من ازدحام وضغط على موارد المعيشة سوف يؤدي إلى قيام الحروب وتخفيض أعداد البشر. بل إن بعضهم يرى أن الحرب العالمية الثانية قد قامت لهذا السبب. إن كاتبا مثل هال هلمان يقول في هذا الخصوص: «.. فالازدحام (سواء كان حقيقيا أم موهوما) كان هو الأساس في السياسات التوسعية اليابانية والألمانية التي ساهمت في قيام الحرب العالمية الثانية. إذ كان الألمان ينشدون ما أطلقوا عليه lebensraum وترجمتها الحرفية «فراغ أو مجال للمعيشة». أما في الواقع- وهذا يصدق بالنسبة لألمانيا بوجه خاص-فقد كان السبب الحقيقي للرغبة في مساحات إضافية، هو تأمين الكفاية الذاتية الاقتصادية. أما اليابان، فمن الممكن اعتبار أنها كانت مزدحمة حقا [180]».

وفي الوقت الحاضر يروج عدد من المالتوسيين الجدد لفكرة ساذجة، تربط بين توتر سلوك الحيوانات حينما تعيش في بيئة مزدحمة وبين سلوك البشر حينما يتزايد عددهم ليبرروا قيام الحروب القادمة. فالتوتر والهوس وفقدان القدرة على الدخول في العلاقات الاجتماعية، سوف تدفع بالبشر، حينما يتضخم عددهم للدخول في عداءات وحروب كثيرة. تماما مثل سلوك الحيوانات. ويشير الكاتب إدي إدوين في كتابه «رخاء أم قحط». إلى مثال تلك الحروب الناجمة عن تشابه سلوك البشر مع سلوك الحيوانات، حينما يذكر: «خلال الستينيات من هذا القرن عملت الضغوط السكانية، لا سيما الحاجة إلى الأغذية وكسب الرزق على اضطرار الكثيرين من أهل بلاد السلفادور، التي تعتبر بلادهم من أكثر المناطق كثافة في أمريكا اللاتينية، إلى أن يقيموا في مزارع ببلاد هندوراس، إلى أن شعر أولئك القوم بأن ذلك الاستيطان يعرض رفاهيتهم للخطر. واشتعلت الحساسيات غضبا حينما قامت بلاد هندوراس بطرد حوالي 75000 من المقيمين. وبسبب حادثة بين هاتين القوميتين على ملعب رياضي اشتعلت النزاعات بينهم. وأطلق على ذلك «النزاع الناجم عن كرة القدم». وسندرك أن ذلك كان بمثابة رفع الستار للكشف عن حروب قادمة بين السكان، ستتمثل أهدافها في الحصول على مكان للعيش وكميات من المواد الغذائية [181]».

وتزداد الصورة بشاعة، ولكن على نحو كوميدي، حينما يرى بعض المالتوسيين الجدد، أن النمو السكاني لو استمر على حاله في القرن القادم، فسوف تختل النسب السكانية الأرضية، وربما يأتي اليوم الذي يكون فيه المتاح من سطح الكرة الأرضية بالنسبة للفرد الواحد بوصة مربعة فقط[182]. ويؤسس بعض المالتوسيين الجدد على ذلك نتيجة مفادها، أن العالم سوف ينتهي بانصهار كوكبنا. إن كاتبا مثل فريميلين يقول مثلا: «لا بد أننا سنصل خلال 800 سنة إلى معدل 100 شخص في الياردة المربعة في كافة أنحاء المعمورة. وعندما يصبح معدلنا 100 نسمة في الياردة المربعة، ستصل حرارة الغلاف الجوي فوق كوكبنا مباشرة إلى درجة التوهج الأبيض. فإذا تضاعف مرة أو مرتين، انصهر الكوكب [183]».

هكذا تحدث المالتوسيون الجدد حول الأخطار المتوقعة للنمو السكاني في العالم. ومن المؤكد أن ثمة أفكارا أكثر تشاؤمية من ذلك تتضح بها الآن

الترسانة الضخمة للمالتوسية الجديدة. ذلك أن تلك الترسانة وان كانت قد بدأت في التكون بعد الحرب العالمية الثانية على استحياء وبطء، إلا أنها قد اتسعت الآن وتضخمت في السنوات الأخيرة وبخاصة حينما دخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومعه دول العالم المتخلف إلى مرحلة الكساد التضخمي وما بهما من مشاكل عديدة، مثل تدهور معدلات النمو الاقتصادي، ومشكلة البطالة وتزامنها مع التضخم، ومشكلة الطاقة، وخطر استنزاف المواد الأولية غير القابلة للتجدد، ومشكلة تلوث البيئة، ومشكلة الغذاء العالمي، وأزمة الديون الخارجية، وانهيار نظام النقد الدولي.. إلى آخره. وما يهمنا الآن، هو أن نتعرض لمناقشة قضيتين رئيسيتين. الأولى هي: هل صحيح ما يزعمه المالتوسيون الجدد من أن البشرية لم يعد في مقدورها زيادة الإنتاج الغذائي اللازم لكل فرد على نحو يتكافأ مع معدلات النمو السكاني في المستقبل. والقضية الثانية هي: هل من الصحيح ما يدعيه المالتوسيون الجدد من أن الجوع وسوء التغذية هما وليدا الازدحام السكاني في البلاد المتخلفة؟

١ - هل استنفدت البشرية إمكانات زيادة الغذاء في العالم؟

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، فإنه ليس بوسعنا في هذا المجال أن نخوض في جدل لا يمكن إجراء القياس والبراهين فيه على أساس حقائق ثابتة ومقررة. ومع ذلك نود الإشارة فقط، إلى أنه إذا كان المالتوسيون الجدد قد غالوا في نزعتهم التشاؤمية بصدد عدم إمكان المواءمة بين النمو السكاني المحتمل للبشرية وبين إمكانات زيادة الإنتاج الغذائي في المستقبل بحيث سيعجز العالم عن إطعام نفسه، فإن عددا بارزا من العلماء يشككون في هذه النزعة، ويذهبون، على العكس من ذلك، إلى القول بأنه من الممكن توفير الطعام لسكان كوكبنا حاليا ومستقبلا. والمشكلة تكمن أساسا ليس في زيادة إنتاج الطعام، وإنما في الحصول عليه من جانب الفقراء ومحدودي الدخل. وهنا يستند هؤلاء العلماء على مجموعة من الحجج المعقولة لدحض النزعة التشاؤمية للمالتوسية الجديدة وكشف النقاب عما تنطوي عليه من زيف وخداع. ومن هذه الحجج نذكر ما يلي:

- إن المالتوسية الجديدة، شأنها في ذلك شأن المالتوسية القديمة، ترتكز

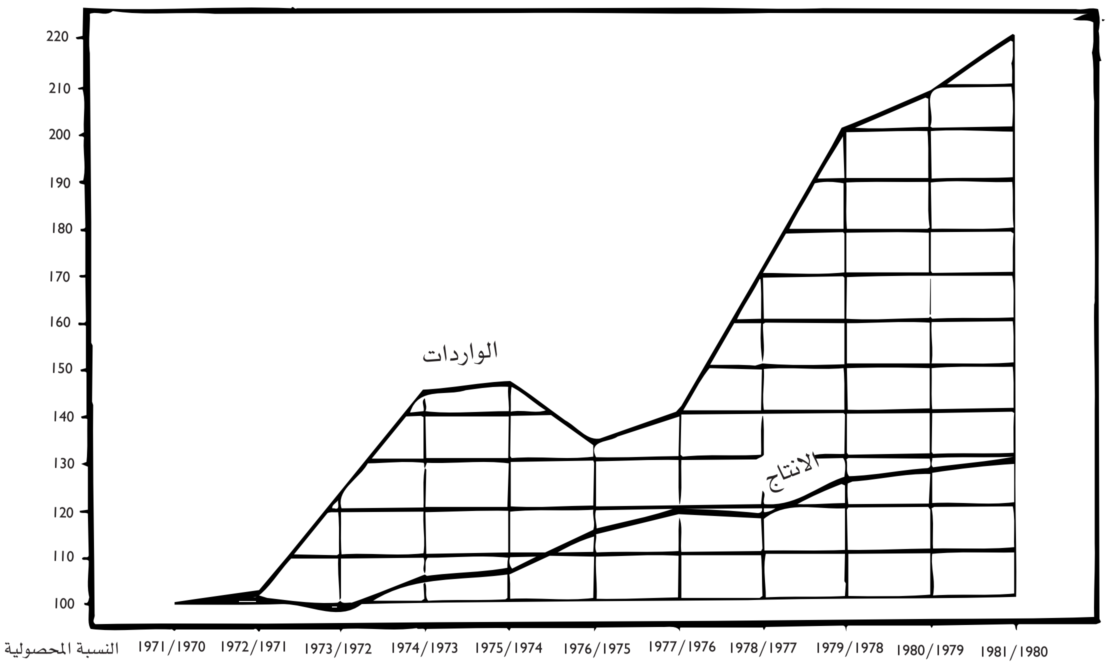

شكل رقم (13)

ابتاج الحبوب واستيرادها في البلاد المختلفة خلال الفترة 70/1971 - 80/1981 الصدر : منظمة الاغذية والزراعة FAO حجم الاحتيلجات ، لحصاءات عن بعض مشاكل الاغذية والزراعة في العالم ، روما 1982

بصورة أساسية على قانون تناقص الغلة، الذي ينص على أن ثمة حدودا قصوى يبلغها الإنتاج إذا ما زادت عناصر الإنتاج المستخدمة. بمعنى أن كل حقن جديد ومتتال من كميات العمل أو رأس المال في الزراعة سوف يكون مصحوبا بانخفاض في إنتاجية هذه الكميات، أي أن متوسط الإنتاجية يقل باستمرار عما كانت تعطيه نفس الكميات السابقة من عنصري العمل أو رأس المال. والقانون بهذا المعنى يهمل تماما أثر التقدم العلمي والتكنولوجي، ويلغي الآثار التي يمكن أن تتمخض عن إدخال النظم الجديدة في الزراعة من خلال استخدام مخصبات أفضل وتهجينات بذورية أعلى إنتاجا وماكينات أكثر دقة وتطورا، إلى آخره. وباختصار يفترض قانون الغلة المتناقصة عدم نمو قوي الإنتاج، وهو أمر لا يمكن قبوله، وبخاصة في عصرنا الراهن الذي يتميز بسرعة انتشار الثورة العلمية والتكنولوجية في جميع مجالات الإنتاج. بل إن تجارب نمو الزراعة وتقدمها في العالم الرأسمالي المتقدم تدحض بشدة ما يذهب إليه قانون الغلة المتناقصة. «ففي ظروف خاصة ربما تقل مساحة الأراضي الزراعية وعدد العاملين فيها في حين تزداد كمية الإنتاج الزراعي. فمثلا، قلت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1930 وحتى عام 1964 مساحة الأراضي المنزرعة بنسبة 17٪، وقل عدد العاملين في الزراعة أكثر من مرتين، بينما زاد إنتاج المزارعين بنسبة 82٪[184]». حقا، إن أحدا لا ينازع في أن خصوبة الأراضي قد تتعرض للإنهاك والهبوط. بيد أن ذلك ليس راجعا لخصائص الطبيعة، بل بسبب استثمارها بشكل غير منتج [185].

*ويذهب عدد كبير من العلماء والإقتصاديين إلى القول، بأن إمكانية زيادة المواد الغذائية في العالم هي إمكانية كبيرة، وسوف تكفي لإطعام سكان كوكبنا ونمو أعدادهم في المستقبل. وأبسط البراهين على ذلك هو أن نقارن بين الإنتاج الفعلي الراهن، وبين الإنتاج الغذائي الممكن أو المحتمل. فهناك ممكنات عديدة، لو استخدمت لأمكن إحداث قفزة كبيرة في كميات الغذاء على الصعيد العالمي وعلى نحو أسرع من زيادة السكان. وأولى هذه الممكنات هي استصلاح أراض جديدة. فمساحة الأراضي الزراعية في الوقت الحاضر تتراوح ما بين 9- 10٪ من مجموع مساحة اليابسة، بينما يمكن استصلاح 40٪ منها [186] وفي تقدير آخر للعالم الإنجليزي الشهير

جون برنال يمكن زيادة هذه النسبة إلى 70٪ وذلك باستخدام الأساليب والإمكانات القائمة وزيادة الاستثمار في الزراعة واستحداث طرق علمية جديدة. [187] وهذه الزيادة الممكنة في مساحة الأراضي الزراعية يمكن أن تؤمن إنتاجا غذائيا يكفي لإطعام 1 , 35 مليار نسمة، أي ما يعادل عشرة أضعاف سكان المعمورة حاليا [188]. بل إن الاقتصادي الإنجليزي الشهير كولن كلارك يذهب، طبقا لحساباته، إلا أنه يوجد بالعالم مساحة تقدر بحوالي 8100 مليون هكتار يمكن أن تدر إنتاجا يكفي لإطعام 45 مليار نسمة[189]. والحقيقة، أن استغلال هذه الطاقات الإنتاجية الكامنة في الزراعة ليست مادية أو تكنولوجية، وإنما اجتماعية وسياسية في المحل الأول [190].

- ويشير معارضو المالتوسية الجديدة إلى الإمكانات الهائلة التي تختزنها البحار والمحيطات كمورد عظيم للطعام. فالبحار والمحيطات تختزن وتنمو فيها إمكانات جبارة لأنواع مختلفة من المنتجات ذات القيمة الغذائية المرتفعة، مثل الأسماك واللافقريات والنباتات المائية، إلى آخره. وهي بالإضافة إلى وفرتها تحتوي على كميات كبيرة من البروتينيات والدهنيات والهيدروكربونات والفيتامينات والأحماض الأمينية. ولا تستخدم البشرية في الوقت الراهن إلا ما نسبته 8٪ من مساحة مسطحات البحار والمحيطات، وهي تتمثل في مناطق الإفريز القاري الواقعة بالقرب من السواحل. ويرى بعض العلماء، أن العالم حاليا يصيد ما يعادل 65 مليون طن سنويا، في حين أنه من الممكن-حتى بنفس المستوى الحالي من التكنولوجيا-صيد ما يعادل 100-150 مليون طن سنويا [191]. ومن الممكن للبشرية أن تلجأ إذن إلى كنوز البحر حينما تشعر بأن إنتاج اليابسة على المعمورة لا يكفي لإطعام سكان العالم. ومن الممكن ألا يقتصر الأمر على «الصيد» فحسب، بل يمكن زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال ما يسمى «بالإدارة العلمية للاقتصاد البحري» عن طريق تطوير أساليب الصيد، واستزراع وتربية الأسماك والرخويات والنباتات المائية بأحدث الأساليب العلمية (كما فعلت اليابان وغيرها).

وصفوة القول؛ أن العالم يملك ممكنات غذائية هائلة، سواء كان ذلك من خلال التوسع الأفقي أو الرأسي للزراعة، أو من خلال الاستخدام الموسع لكنوز البحار والمحيطات الغذائية. ومن المؤكد أن التقدم العلمي

والتكنولوجي سوف يحقق قفزة عظيمة إلى الأمام في هذه المجالات. هذه الممكنات الهائلة يتجاهلها المالتوسيون الجدد، عن عمد أو جهل، لإشاعة جو عام من الكآبة واليأس حول مستقبل البشرية، لكي يمرروا حلولهم الإنسانية التي تتوافق مع مصالح المراكز الرأسمالية المسيطرة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي أصبح فيه الطعام سلعة استراتيجية خطيرة، من يملكها يملك في الواقع سلاح السيطرة وفرض التبعية على من يحتاج إلى تلك السلعة. وتلك في الحقيقة إحدى الآليات الجديدة التي أفرزها تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي لفرض الهيمنة على شعوب الدول المتخلفة من خلال استخدام فوائضه الغذائية [192]. وهي آلية تستند في إطارها النظري على الإيهام بصحة ما يردده المالتوسيون الجدد.

2- الجوع والاكتظاظ السكاني في الدول المتخلفة:

ليس من قبيل المصادفة أن يكون خطر الجوع مخيما في الوقت الراهن فوق عدد كبير من شعوب البلاد المتخلفة. فالجوع سواء في شكله المطلق أو النسبي، هو انعكاس أصيل لعجز القطاعات المنتجة للمواد الغذائية عن مواكبة الاحتياجات الغذائية المتنامية لشعوب هذه الدول الآخذة في التزايد. وعجز تلك القطاعات هو مظهر أصيل لتخلف قوى الإنتاج المشتغلة أو الموظفة في إنتاج الغذاء، وبالتالي فهي جزء من حقيقة أعم وأشمل، هي التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يرين على تلك البلاد. إن الجوع-الحالي والمحتمل-هو الظل الكئيب الملازم للتخلف في تلك الدول.

ونظرا لأن ظاهرة الجوع توجد حاليا، على وجه الخصوص، في البلاد المتخلفة، ونظرا لأن تلك البلاد يتسم معظمها بارتفاع في معدلات نموها السكاني، فقد زعم المالتوسيون الجدد، أن ثمة تلازما في الوقوع بين الجوع والاكتظاظ السكاني. وبناء عليه، يخلصون إلى القول، بأن محاربة الجوع تكمن إذن في القضاء على مشكلة الاكتظاظ السكاني. إن ذلك الإدعاء يتشابه تماما مع من يرى أن مساعدة الجائع تكون بقتله أو التخلص منه. فضلا عن أن هذا الإدعاء يتنافى مع حقائق الأمور. وهنا تقول فرانسيس لأبيه ومعها جوزيف كولتر، مؤلفا كتاب «عشر خرافات عن الجوع في العالم:< «إذا كانت كثرة الناس تسبب الجوع، فالأولى أن نتوقع انتشار المجاعة في

البلدان التي فيها عدد أكبر من السكان بالقياس إلى كل فدان مزروع. لكننا لا نجد مثل هذه العلاقة. قارن بين الصين والهند مثلا. فالصين تملك مجرد نصف الفدادين المزروعة لكل فرد مقارنة بالهند. ومع ذلك فقد توصل الشعب الصيني في عشرين سنة فقط إلى القضاء على كل أثر ظاهر للجوع، بينما لا يزال الملايين يجوعون في الهند [193]».

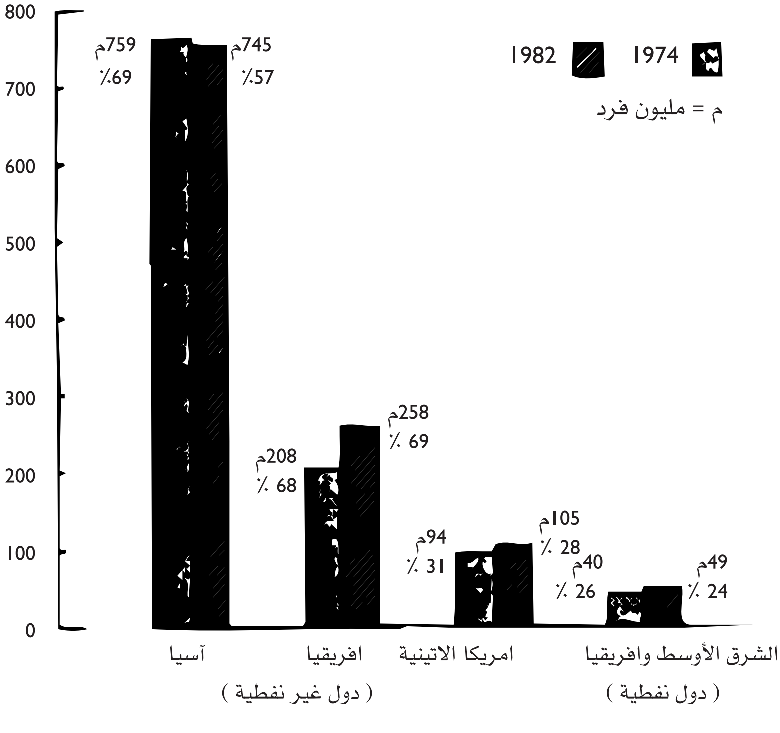

شكل رقم (١4)

عدد الافراد القادرين على مواجهة الاحتياجات الاساسية ونسبهم الى إجمالي عدد السكان في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في عام 1974 و 1982

(Source People,Volume II,No.1/1984,p.37.)

كما أن متوسط الكثافة السكانية لكل فدان مزروع في فرنسا، تساوي تقريبا، نفس الكثافة السكانية لكل فدان مزروع في الهند. ومع ذلك يحصل المواطن الفرنسي على غذاء أفضل ولا يعاني من شبح الجوع إذا ما قورن بحالة المواطن الهندي [194]. ومن ناحية أخرى، ليس هناك ما يقطع بأن كل البلاد التي تتسم بخفة سكانية لكل فدان مزروع هي عادة البلاد التي يكون فيها مستوى التغذية جيدا لكل الناس أو معظمهم، ولنأخذ هنا حالة أفريقيا جنوب الصحراء كمثال، حيث توجد بها خفة سكانية بالنسبة للأراضي المزروعة «إذ يوجد نحو الفدانين ونصف من الأرض المزروعة لكل فرد. أي أكثر مما في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي وست إلى ثماني مرات أكثر مما في الصين»[195]. ومع ذلك تعتبر هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم تعرضا للجوع.

حقا، إن هناك كثيرا من المناطق المزدحمة بالسكان في آسيا وأمريكا اللاتينية، التي تتعرض لخطر الجوع ويعاني سكانها من سوء التغذية. بيد أنه من الخطأ أن نعزو سبب الجوع في هذه المناطق إلى كثرة عدد سكانها. فمشكلة هذه الشعوب إنما تكمن-كما سنوضح في القسم الثاني من هذا الكتاب-ليس في كثرتها، وإنما أساسا في طبيعة النظم الاجتماعية التي تتحكم في مصائرها، وتفشل، نتيجة لتوجهات هذه الأنظمة وبسبب قوانين توزيع وتخصيص الموارد والدخول، في تدبير الغذاء لشعوبها.

ثالثا: المالتوسية الجديدة ومستقبل البشرية:

عاش الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خلال الفترة الممتدة فيما بين أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات فترة ازدهار لامعة. وهي الفترة التي يمكن أن نسميها بحق «بالعصر الكينزي»، حيث كانت السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقتها الدول الرأسمالية المتقدمة تعتمد اعتمادا رئيسيا على «روشتة» جون ماينرد كينز. وهى «الروشتة» التي أوصت بضرورة التدخل الحكومي حتى يمكن المحافظة على هدف التوظف الكامل ومعالجة مشاكل التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. وخلال هذا العصر، تمكنت الدول الرأسمالية المتقدمة من تحقيق معدلات نمو عالية نسبيا، تصل في المتوسط إلى حوالي 4٪ سنويا. كما أن معدل البطالة فيها

لم يتجاوز 3٪. ولم يتعد معدل التضخم 3٪ سنويا. وآنذاك، راح الاقتصاديون المحترفون يتحدثون عن انتهاء عصور الأزمات، وأن النظام الرأسمالي قد استقر، واختفت منه المشاكل التقليدية التي كان يعاني منها (مثل أزمات إفراط الإنتاج، والبطالة، والتضخم) وأن قضايا نمو الدخل القومي، وتوزيعه، وإعادة توزيعه، باتت مسائل لا قلق منها، لأن التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية ووسائل التدخل الحكومي، قادرة على حلها. كما أن الدول الرأسمالية أصبحت «دول رفاه» نظرا لما تتميز به من درجة عالية في ارتفاع مستوى المعيشة وتنوع الاستهلاك ووفرته.

والحق، أن هذا النمو المزدهر، المقترن بدرجة عالية من الاستقرار النقدي، كان راجعا إلى عدة عوامل هامة توافرت للنظام الرأسمالي، مثل التقدم التكنولوجي الهائل، والحصول على مواد الطاقة (وبالذات النفط) من دول العالم الثالث بأسعار بخسة، واستمرار نمط تقسيم العمل الدولي بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول المتخلفة لصالح مجموعة الدول الأولى، والنمو الكبير الذي حدث في حركة التجارة الدولية وفي نشاط رؤوس الأموال المصدرة للخارج. وبجانب ذلك توافر استقرار نسبي واضح في العلاقات الدولية، حيث كان السباق السلمي بين النظامين العالميين، الاشتراكي والرأسمالي، ينسج إطارا مواتيا في حلبة المنافسة الاقتصادية على النطاق العالمي. [196]

أما على الجانب الآخر من الصورة، ونعني بذلك مجموعة دول العالم الثالث، والتي تقع على محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتربطها بمراكزه المتقدمة، خيوط قوية من التبعية، فإنها استطاعت، بعد الحرب العالمية الثانية، الحصول على استقلالها السياسي، وارتفعت فيها شعارات التنمية والتصنيع وتحسين مستوى المعيشة، وظلت هذه الدول تبحث عن صيغ ملائمة لتنظيم المجتمع والدولة والتعاون فيما بينها لتحقيق هذه الشعارات. [197] بيد أن هذه الدول وقعت تحت تأثير الفكر التنموي التقليدي الذي وضعه لها مفكرو العالم الرأسمالي. حيث كان لهذا الفكر قوة السيطرة على صياغة قرارات رجال الحكم والمخططين ورجال الاقتصاد [198]. وكان من شأن ذلك، أن راح الجهد التنموي الذي بذلته هذه الدول، يتمثل نمط الحياة بالدول الرأسمالية المتقدمة ويجري لاهثا وراء مضاعفة معدل نمو

الدخل، دون الإهتمام بالمكونات السلعية لهذا الدخل،ودون أي اعتبار لكيفية توزيعه. ونظرا لمحدودية الموارد المحلية التي كان بإمكان النظم الاجتماعية السائدة أن تعبئها، فإن محاكاة نمط الحياة والاستهلاك السائدين بالعالم الرأسمالي، جعل الجهد التنموي في دول العالم الثالث مرتبطا بالاستثمارات الأجنبية وبالقروض الخارجية. هذا في الوقت الذي نما فيه سكان هذه الدول بمعدلات مرتفعة، نظرا لاتجاه معدل الوفيات نحو الانخفاض وثبات معدل المواليد، فظهرت فيها مشكلات الاكتظاظ السكاني، والغذاء والإسكان، والمواصلات والتعليم، ... إلى آخره.

ومع مجيء العقد السابع من القرن العشرين، ظهرت على سطح الاقتصاد الرأسمالي العالمي عدة أزمات خطيرة، سواء في مراكزه المتقدمة أو في محيطه المتخلف، وظلت هذه المشاكل يتفاعل بعضها مع البعض الآخر، لتفرز في النهاية تلك الأزمة الهيكلية القاسية التي يعيش فيها العالم الآن.

فعلى مستوى المراكز المتقدمة، اشتدت المنافسة الضارية وعلاقات النمو اللامتكافيء بين الأقطاب الرئيسية الكبرى: الولايات المتحدة، ومجموعة غرب أوروبا، واليابان. وانهار نظام النقد الدولي المؤسس على اتفاقية بريتون وودز الهشة، حينما أعلنت الولايات المتحدة وقف تحويل الدولار الورقي إلى ذهب في أغسطس 1971. وزادت حركات المضاربة في سوق الذهب. وتم تعويم أسعار الصرف. وزاد الاضطراب وعدم الاستقرار في أسواق النقد العالمية. وظهرت بجلاء قوة الشركات الدولية النشاط وخطورتها، سواء في الدول الأم التابعة لها، أو في الدول التي تباشر فيها نشاطها. وارتفع سعر النفط عالميا إلى آفاق عليا، مثيرا معه مشكلة الطاقة ومستقبلها. وواكب ذلك ارتفاع واضح في معظم المواد الأولية والغذائية. هذا في الوقت الذي ران فيه الركود على حركة التجارة الدولية، بعد أن اختلت الآليات الهشة التي كانت تسير نظام العلاقات التجارية الدولية، وبعد أن تعاظمت نزعة الحماية في الدول الرأسمالية المتقدمة. كما دخلت هذه الدول في دوامة «التضخم الركودي»، حيث اقترن التدهور في معدلات النمو الاقتصادي بتزامن البطالة والتضخم. وفضلا عن هذا وذاك، بدأت تلك الدول تعاني أشد المعاناة من خطر تلوث البيئة، الناجم عن الاستخدام السفيه والمسرف للمواد الأولية. وبدأ خطر استنزاف المواد الأولية غير

القابلة للتجدد يلوح في الأفق، ويهدد بارتفاع أسعارها مستقبلا إلى حدود لا يقدر عليها أحد.

وعلى مستوى الأطراف المتخلفة للاقتصاد الرأسمالي العالمي، وجدت دول العالم الثالث نفسها في منطقة حصار شديد. فقد زاد العجز في موازين مدفوعاتها من جراء ركود صادراتها وارتفاع أسعار وارداتها. واستنفدت فيها الاحتياطات النقدية الدولية، وزاد ميلها للاقتراض الخارجي بمعدلات مرتفعة. فزادت ديونها الخارجية وزادت وطأة أعبائها. وأصبحت هذه الدول غير قادرة على المحافظة على الحد الأدنى الضروري للواردات، فتعرضت مستويات الاستهلاك والمعيشة لضغوط شديدة، وارتفعت فيها الأسعار بالداخل. وزاد تعطل طاقاتها الإنتاجية، وارتفع معدل البطالة فيها. وتعثرت برامج الاستثمار، فانخفضت معدلات نموها الاقتصادي. وارتفع عدد الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق، حينما أصبح إشباع الحاجات الأساسية لجمهرة واسعة من المواطنين عزيز المنال. وفضلا عن هذا وذاك، بات واضحا أن جهود التنمية التي بذلت في هذه الدول في العقدين الماضيين بعد الحصول على الاستقلال، لم تسفر عن تجاوز «حالة التخلف» والانتقال إلى «حالة التقدم». وتمخضت مجهودات التصنيع فيها عن نماذج فاشلة، بعد أن طبقت نموذج الإحلال محل الواردات. وهو النموذج الذي استهدف محاكاة أنماط الحياة والاستهلاك بالدول الرأسمالية المتقدمة من خلال إقامة صناعات تحويلية كمالية، ترتبط ماليا وتكنولوجيا وتشغيلا بالخارج، ولا يستهلك منتجاتها إلا قاطنو المدن وأصحاب الدخول المرتفعة. هذا في الوقت الذي أهملت فيه التنمية الزراعية، والتنمية الاجتماعية، مع حدوث نمو مفرط في عدد السكان.

وهكذا.. . حينما دخل العالم مشارف السبعينيات، كانت أوهام النمو الاقتصادي المستقر ومزايا المجتمع الاستهلاكي الوفير بالدول الرأسمالية المتقدمة، وأوهام التنمية بالبلاد المتخلفة قد انهارت تماما. وفي خضم الوعي بانهيار هذه الأوهام، وظهور مشكلات الطاقة، والغذاء العالمي، وتلوث البيئة، وخطر استنزاف المواد الأولية غير القابلة للتجدد، تكونت مجموعة فكرية باسم «نادي روما» حاولت أن تناقش وتحلل هذه المشكلات من منظور عالمي شامل. وبتكليف من معهد ماساشوسيتش للتكنولوجيا قامت هذه

المجموعة بوضع رؤية، أو تصور، لمستقبل العالم والبشرية في ظل افتراضات معينة. وأصدرت في عام 1972 تقريرها الشهير «حدود النمو [199]». وهو تقرير أعاد للأذهان بقوة الرؤية المالتوسية المتشائمة. وراح يبشر بوقوع كارثة عالمية قبل انتهاء القرن الحادي والعشرين.

وانطلاقا من المشكلات العالمية الملحة، أخذ التقرير خمسة متغيرات أساسية هي: النمو السكاني السريع، والتصنيع المتسارع، والتدهور الكبير الحادث في الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد، وتدهور البيئة الطبيعية نتيجة للتلوث، واتساع رقعة سوء التغذية في العالم. ونظر إلى هذه المتغيرات على أنها تنمو بمعدلات آسية exponential وأخضعها في التحليل لما يسمى بديناميكيات النظم [200] System Dynamics. ولم يميز التقرير بين مناطق العالم المختلفة، أو بين الأنظمة الاجتماعية المتباينة. بل لجأ إلى تشغيل هذه المتغيرات في النموذج على مستوى العالم كوحدة واحدة، معتمدا في ذلك على خمسة قطاعات رئيسية، هي: السكان، والصناعة، والزراعة، والموارد المعدنية، والتلوث البيئي.

وفي ضوء افتراض النمو الآسي الذي تخضع له هذه المتغيرات، ومع افتراض استمرار نموها بنفس المعدلات التي كانت تنمو بها في الفترة الأخيرة، توصل النموذج / التقرير إلى النتائج الآتية: [201]

1- إن نموا سكانيا عالميا يقدر بحوالي 2٪ سنويا، سوف يجعل عدد البشرية يتضاعف كل ثلاثين سنة، بحيث يصل عدد السكان في العالم إلى 28 مليار نسمة في عام 2060.

2- بالنسبة للإنتاج الصناعي الذي يقدر نموه سنويا بحوالي 5٪، فإنه سيتضاعف مرة كل أربعة عشر عاما، مستنزفا في ذلك كثيرا من المواد الأولية غير القابلة للتجدد (المعادن، والنفط..) والتي ستدوم فترة تتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين عاما إذا استمر معدل استخدامها بنمطه الحالي.

3- أما إذا افترضنا أن الكميات المتاحة من المواد الأولية غير القابلة للتجدد أكبر خمس مرات مما هو متاح منها حاليا، فإن مدة بقائها ستكون أكبر ثلاث مرات (من ستين إلى تسعين سنة). بيد أن ارتفاع أسعارها سيكون مانعا لاستخدامها قبل انتهاء قرن من الزمان.

4- مع زيادة عدد السكان، فإن الموارد الطبيعية-بما فيها الأراضي

الزراعية-لن تكون كافية لإطعام البشرية من الآن إلى مائة عام قادم. ومن هنا فإن أخطار الجوع والأوبئة وارتفاع معدل الوفيات تلوح في الأفق.

5- وإذا استمر معدل تراكم التلوث البيئي على حاله، ومع استمرار نمو الدخل والسكان، فإن التلوث الذي سيحدث في عام 2000 سيكون أكبر عشر مرات آنذاك مما هو حادث اليوم. كما أن التلوث الذي سيحدث في الهواء والمواد الغذائية سيجعلها غير قابلة للاستخدام البشري.

وهكذا يتوصل تقرير نادي روما إلى رسم صورة سوداء لمستقبل البشرية، أهم معالمها هو النمو المفرط الذي يعقبه انهيار حتمي، يتمثل في زيادة الوفيات ووقف النمو البشري والتوسع الاقتصادي. وسبب هذا الانهيار سيكون هو انتهاء المواد الأولية، وتلوث البيئة. ولمنع هذه الكارثة من الحدوث ينبغي وقف النمو السكاني ووقف النمو الاقتصادي حتى يمكن الوصول إلى حالة من التوازن البيئي والاقتصادي. وهذا التوازن يتحقق عندما يبقى عدد السكان ورأس المال في مستوى ثابت. وهنا تعود إلينا الرؤية المالتوسية المتشائمة، مرتدية ثياب العصر الفضفاضة.. النماذج العالمية.

كان لظهور تقرير نادي روما صدى صاخب. حيث تعرض لنقد مرير ولا هوادة فيه من جانب عدد ضخم من المفكرين والعلماء. ويمكن تحديد أهم سهام النقد التي صوبت إليه في القضايا التالية:

1- أن النموذج لم يأخذ في الحسبان الاختلافات الجوهرية القائمة بين النظم الاقتصادية الاجتماعية المنتشرة على خريطة العالم ومدى تأثيرها على المتغيرات الخمسة (السكان، الموارد، التلوث، التصنيع، التغذية). من هنا افتقد النموذج كفاءته التفسيرية في تبيان لماذا تطورت هذه المتغيرات على النحو الذي تطورت به. واكتفى-ببساطة شديدة-بإلقاء مسؤولية هذا التطور على العالم أجمع دونما تمييز. والحق، أن الخطر الناجم الآن من استنزاف الموارد بمعدلات كبيرة ومن تلوث البيئة وتدمرها، والذي أخذه النموذج على أنه خطر عالمي شامل، يعود أساسا إلى نمط الاستهلاك البذخي والإنتاج القائم على الربح بالدول الرأسمالية المتقدمة. أما الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث فليس من الممكن، في ضوء تطورها التاريخي وواقعها الراهن، أن نحملها وزرا يعتد به في هذا الخصوص.

2- إن نموذج نادي روما قد وقع في حبائل التفسير الميكانيكي والقدري،

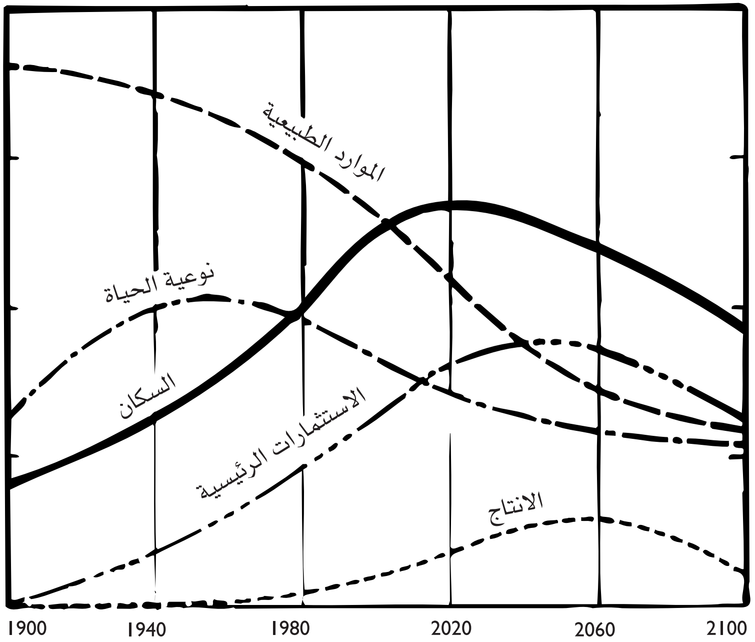

شكل رقم (15)
تطور المتغيرات الاساسية في نموذج نادي روما عام 2000

حيث أخذ الواقع الراهن كمسلمة غير قابلة للتغيير، وأسقطه على مسار لتطور المقبل، مهملا في ذلك التحولات التاريخية الممكنة وما يترتب عليها من نتائج مؤثرة في متغيرات النموذج. من هنا ما أصدق الكلمات التي كتبها رموند ريشنباخ وسيليفين أورفر حينما ذكرا: «من كان يستطيع التنبؤ منذ ربع قرن بالنهوض العظيم للصين، وقياس النفوذ الذي تمارسه في نمو العالم الثالث [202]».

3- كذلك يبدي عدد من العلماء تحفظاتهم الشديدة على المعالجة التي وردت في تقرير نادي روما فيما يختص بخطر استنزاف المواد الأولية، لأن واضعي هذا التقرير قد نظروا إلى هذه الموارد على أنها «رصيد» أو «مخزون محدد» في حين أن الأمر يتعلق بالنسبة للفلزات، مثلا، «بأكثر من مجرد حجم معين وغير ملموس من المنتجات الطبيعية. إنه يتعلق بحالة التنقيب

وبالطلب الاقتصادي وبتكنولوجيا الاستخراج والتركيز والاستخلاص [203]».
وفي هذا الخصوص توصل ليونتيف في نموذجه عن «مستقبل الاقتصاد العالمي [204]» إلى أن مشكلة توافر المواد المعدنية «ليست مشكلة ندرة ولكن سوء استغلال، وقلة البحث عن احتياطيات أخرى، وسوء التوزيع بين مناطق العالم [205]». من هنا فإن افتراضات التقرير هي أمر مشكوك فيه، وأرقامه يمكن دحضها، ومن ثم فإن تنبؤاته التي أجراها لفترة طويلة قادمة، غير دقيقة.

4- إن المفكرين والعلماء الذين صاغوا تقرير نادي روما، قد انطلقوا من افتراض خبيث ينم عن المصلحة التي يدافعون عنها، وهي افتراض بقاء النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي كما هو بالمستقبل. وهو النمط الذي تجري فيه عمليات التخصص وعمليات التبادل على نحو غير متكافئ بين دول المراكز المتقدمة ودول الأطراف المتخلفة. وهم بذلك يقبلون، بشكل صريح، علاقات الاستغلال والتبعية التي ترسف فيها شعوب العالم الثالث، على أنها أمر حتمي، وستبقى ثابتة في المستقبل. وليس يخفى أن ذلك افتراض ساذج ولا يمكن قبوله. وحينما يكون استبعاد أي احتمال لتغيير موقع البلاد المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وافتراض دوام وضعها، من الأمور المسلم بها، يصبح من السهل علينا أن نفسر لماذا بدت نتائج نادي روما مقبولة ومعقولة لدى عدد كبير من المفكرين والمؤسسات بالعالم الرأسمالي.

وصفوة القول، أن تقرير نادي روما قد صور التنمية ومستقبل البشرية على أنها سباق سريع نحو الانتحار الجماعي. ويمكن اعتباره بمثابة إرهاب مالتوسي صارخ، نظرا لما بشر به من كارثة عالمية ما لم يوقف النمو السكاني والنمو الاقتصادي. ومهما يكن من أمر، فإن ظهور هذا التقرير كان بداية لظهور عدد آخر من «النماذج العالمية». [206] وكان إشارة البدء لظهور هذا السيل العرم من المقترحات الخاصة بإقامة ما سمي (بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد). [207].

وهذه النماذج وتلك المقترحات، أعيد فيها طرح المشكلات العالمية التي فجرها تقرير نادي روما من رؤى ومداخل مختلفة.

بيد أن ما يعنينا هنا، هو أن نشير إلى النموذج المضاد لنموذج نادي

روما، الذي كتبه مجموعة من العلماء والمفكرين في مؤسسة باريلوتشي Bariloche بالأرجنتين تحت قيادة اميلكار هيريرا، والذي صدر تقرير عنه بعنوان: «كارثة.. أم مجتمع جديد؟ [208]». وهو ما يمكن اعتباره كرؤية من العالم الثالث. والنموذج من النوع المعياري normative. فهو لا يهدف إلى رسم صورة تنبئية عن مستقبل العالم لو استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، بل يهدف أساسا إلى رسم معالم طريق جديد لمجتمع «مثالي» يستطيع فيه الإنسان أن يشبع حاجاته الأساسية (الغذاء، المسكن، التعليم، الصحة) باعتبار أن إشباع هذه الحاجات، هي الشرط الضروري «لكي يقوم الفرد بالمشاركة الفعالة والنشطة في بيئته الاجتماعية والحضارية [209]» وفي ضوء ذلك، سعى النموذج، من خلال قطاعاته الخمسة المناظرة للحاجات الأساسية (وهي قطاعات التغذية، والصحة، والتعليم، والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية) إلى بيان تخصيص الموارد (القوى العاملة ورأس المال) لكل قطاع «بحيث يعظم توقع الحياة للفرد عند كل نقطة خلال تشغيل النموذج [210]». كما سعى النموذج أيضا إلى تحديد أهداف معينة لكل منطقة في العالم من المناطق الأربعة [211]، التي انصب التحليل عليها، مشيرا إلى أهمية الاعتماد على الذات من خلال التكامل الاقتصادي والإقليمي للبلاد أو المناطق المتشابهة.

وقد انتهى نموذج باربلوتشي إلى بيان، أن المشاكل التي يواجهها العالم الآن (مشكلة الغذاء، والطاقة، وتلوث البيئة.. إلى آخره) هي مشاكل ذات طبيعة اجتماعية وسياسية وليست ذات طبيعة حتمية، «لأنها تقوم على التوزيع غير المتكافئ للقوة بين البلاد وداخلها، والنتيجة هي القهر والاغتراب[212]». وعليه، يكون من المنطقي أن يخلص النموذج، إلى أن مواجهة تلك المشاكل لا تكون بإيقاف التنمية أو تقليل نمو السكان، وإنما بالسعي لخلق مجتمع جديد لا يكون فيه الإنتاج محددا بقصد الربح والاستهلاك البذخي، وإنما يتحدد بالاحتياجات الأساسية والاجتماعية للفرد. ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إحداث تغيرات جذرية في الأنظمة الاجتماعية السياسية للعالم [213]. ويصل النموذج إلى أن شكل المجتمع البديل المقترح هو المجتمع الاشتراكي الذي يقوم على المساواة والمشاركة الكاملة لكل الأفراد في صنع القرارات الهامة، وبحيث يمكن تنظيم الاستهلاك والنمو الاقتصادي على

نحو يكفل تحقيق المواءمة بين الإنسان والبيئة [214]. أما فيما يتعلق بالنمو السكاني الذي يرتبط بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والحضارية، فإن أفضل وسيلة لضبطه هي تحسين مستوى معيشة الناس [215]. أما المشكلة الوحيدة التي يشير إليها النموذج، والتي تتعلق بالحدود التي تفرضها الموارد الطبيعية، فهي نفاذ مساحات الأراضي القابلة للزراعة في آسيا في منتصف القرن القادم. بيد أن توافر هذه الأراضي في مناطق أخرى يمكن-في ظل التعاون الدولي-من التغلب على هذه المشكلة [216].

ويؤكد النموذج، على أن قهر التخلف بدون العالم الثالث، وتحرر الإنسان من ذل الخضوع للضرورة، لا يمكن أن يتم من خلال تتبع هذه الدول لنفس خطأ التقدم التي مر بها العالم الرأسمالي المتقدم «ليس فقط بسبب الاستحالة التاريخية لمثل هذا التتبع في إطار الظروف الاجتماعية-السياسية الحالية، ولكن-وهو الأهم-لأنه أمر غير مرغوب فيه. إذ أن هذا ينطوي على إعادة نفس الأخطاء التي أدت إلى الوضع الحالي للاستهلاك اللاعقلاني المضيع بواسطة البلاد المتقدمة والفئات المميزة بالبلاد المتخلفة، وأسرعت بتدهور البيئة الاجتماعية والمادية. فهذه الأخطاء هي حصاد نسق من القيم مدمر في أغلبيته [217]».

وأخيرا.. يخلص نموذج باريلوتشي إلى «أن مصير البشرية لا يتوقف في النهاية على عقبات طبيعية لا تذلل، ولكن على عوامل اجتماعية سياسية، يمكن للبشر تعديلها. ولكن هذا ليس سهلا على الإطلاق. لأن تغيير نظام وقيم المجتمع، كما يظهر التاريخ، أصعب بكثير من قهر الحدود الطبيعية. ولكن تنفيذ هذه المهمة هو الطريق الوحيد المتاح للتوصل إلى بشرية أفضل[218]».

وما أصدق هذه الكلمات!

رابعا- بعض نماذج القبح في التوصيات اللاإنسانية للمالتوسيين الجدد

اتضح لنا من التحليل السابق؛ أن المالتوسيين الجدد يرجعون كافة المشكل التي يعاني منها عالمنا في الآونة الأخيرة إلى تزايد النمو السكاني، وبالذات تلك المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث. فمشكلات التخلف والبطالة

والغذاء والطاقة والإسكان والتلوث البيئي،... إلى آخره، كلها تعود إلى ذلك «الانفجار السكاني». من هنا فإنهم يعتقدون، أنه لا حل لتلك المشكلات إلا بالحد من هذا الانفجار، والعمل بشتى السبل لتحقيق هذا الهدف. وفي إطار هذا الوهم، لا يتردد المالتوسيون الجدد في طرح الكثير من المقترحات والأفكار التي تنضح بطابعها اللاإنساني. وهنا تكشف المالتوسية الجديدة عن وجهها القبيح، تماما كما عبرت عن نفسها في مقترحات روبرت مالتوس إبان مرحلة الثورة الصناعية.

وهنا نسارع إلى القول؛ بأننا من مؤيدي إبطاء معدلات النمو السكاني. فهذا من شأنه أن يسهم-ضمن عوامل أخرى أكثر أهمية-في إيجاد الحلول لتلك المشكلات الآنفة الذكر. ولهذا، نحن لسنا ضد الأعمال الإيجابية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف، طالما أنها تتفق مع الشروط الاجتماعية والحضارية والإنسانية، وطالما تتفق مع حرية الإنسان واختياراته. بيد أننا نقف، بكل صلابة وحزم، ضد أية حلول لا إنسانية للمشكلة السكانية، وبخاصة حلول المالتوسيين الجدد، الذين يزعمون أن كل شرور العالم الراهن ومشكلاته، بما فيها مشكلات العالم الثالث، إنما تعود إلى النمو السكاني المرتفع. فبالإضافة إلى الطابع اللاإنساني الذي تتسم به هذه الحلول، فإنها تنطوي على رؤية غير موضوعية، حينما تنظر إلى النمو السكاني على أنه متغير مستقل ومنعزل، مهملة في ذلك عن عمد واضح، الأصول الحقيقية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذا النمو.

ومهما يكن من أمر، فإننا سنورد فيما يلي بعضا من نماذج القبح في التوصيات التي يروجها الآن المالتوسيون الجدد في صدد رؤيتهم لعلاج المشكلة السكانية وبخاصة في دول العالم الثالث. ورغم أن تلك النماذج هي، في الحقيقة والأصل، من نتاج المفكرين بالدول الرأسمالية الغربية، إلا أنه من المشاهد، أن تلك التوصيات قد تغلغلت الآن في كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بعد أن نجح المالتوسيون الجدد في «بيع» هذه التوصيات وترويجها لدى عدد كبير من الاجتماعيين والأطباء والاقتصاديين في هذه الدول.

وبادئ ذي بدء تنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من أن حتى الإنجاب، وتعيين وقت هذا الإنجاب، وتحديد عدد الأطفال، تعد من الحقوق الإنسانية

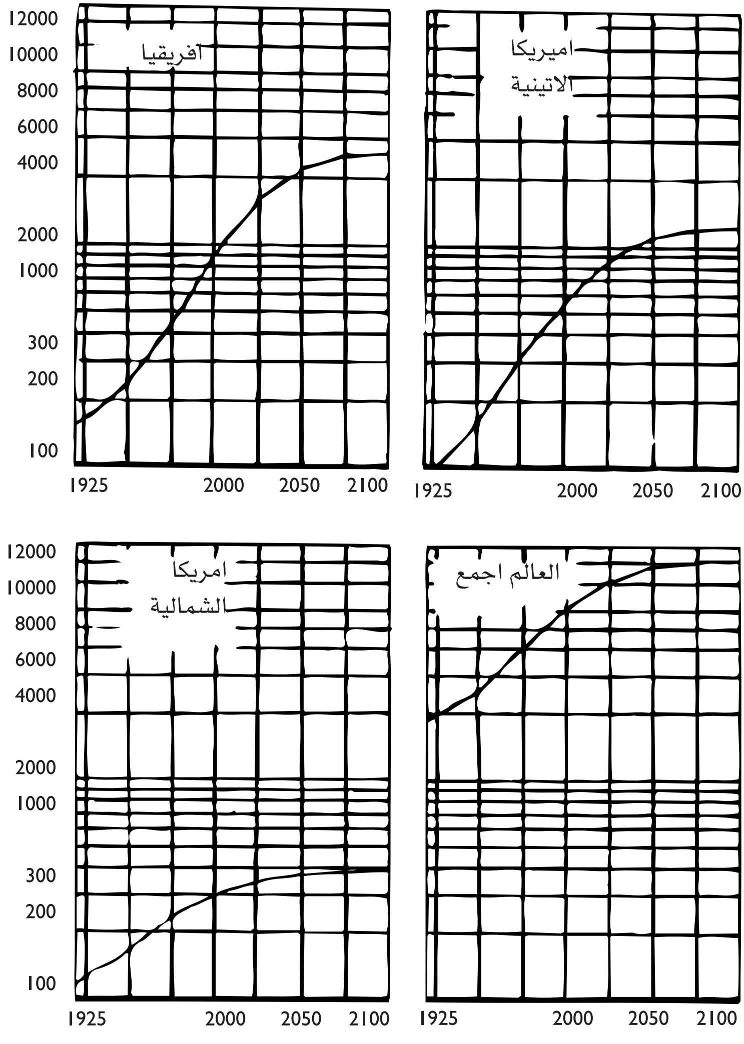

شكل رقم (16)

تطور النمو السكاني وتوقعاته بالملايين في دول آسيا وافريقيا وزمريكا الاتينية للفترة 1925 حتى 2100

Source : D + C Development and Cooperation ,No 4,1984 ,July and August,p5.

لكل أسرة، إلا أن المالتوسيين الجدد، يرون أن الوقت قد حان لإعادة النظر في هذا الحق. إن كاتبا مثل سكينر B.F.Skinner، وهو من علماء النفس، يرى أن الفردية غير المقيدة ستقتضينا ثمنا فادحا، ممثلا في الاكتظاظ السكاني والاستعمال النهم للموارد الطبيعية وتلوث الكرة الأرضية[219]». ويقول: «إن الوقت قد حان فعلا، لأن نرى أننا لم نعد نطيق ثمن هذه الفردية [220]». كما أن الدكتور جاريت هاردين G.Hardin يقول: «إن الاختيار أو التطوعية Voluntarism جنون في الأجل الطويل، وستكون النتيجة استمرار النمو السكاني غير المحكوم [221]». أما الكاتب المالتوسي هال هلمان فيري أنه: «من الجلي أن تحديد النسل إجباريا هي فكرة غير مستحبة. ولكن من المحتمل أن البدائل عنها ستكون في المستقبل أسوأ منها حاليا. ولذا فقد نجد إذا استفحلت الظروف والأحوال، أننا من تلقاء أنفسنا نطالب بهذه القيود [222]. بل إن نفس هذا الكاتب يرى أن عملية «غسيل المخ» هي أمر ضروري في هذا الصدد [223].

من ذلك يتضح، أن المالتوسيين الجدد لا يتورعون عن استخدام أساليب القسر والإجبار في تنفيذ توصياتهم، مهما تعارض ذلك مع أبسط قواعد الحرية الفردية، أو تناقض مع القيم الاجتماعية والدينية والحضارية للناس. بل إن التعسف يصل مداه، حينما يذكر الدكتور هاردين أنه «إذا كانت الجماعة مسؤولة عن الحفاظ على حياة الأطفال، فلا بد من أن يكون لها كذلك سلطة تقرير متى يمكن إنجابهم [224]».

على أن المالتوسيين الجدد لا يكتفون ببرامج تنظيم الأسرة والسكان. فتلك الوسيلة لم تعد كافية، وينبغي ولوج طرق أخرى أكثر فاعلية. وفي هذا الخصوص يقول الدكتور هاردين: «إن أسلوب تنظيم الأسرة الاختياري لن يكون مجديا. إذ أنه أقل مما يجب. كما أن فرصة الركون إليه قد فاتت[225]». ويشكك الدكتور ديفز في فاعلية مثل هذا-البرنامج لأن الركون إليها «يسمح للناس بالشعور بأن هناك جهودا تبذل لعلاج مشكلة السكان دون الحاجة إلى تغيرات اجتماعية أليمة [226]».

وأرجو من القارئ، أن يمعن النظر جيدا في القائمة التالية من المقترحات والتوصيات التي يعتنقها الآن المالتوسيون الجدد، حتى يدرك المحتوى الاجتماعي المتخلف، والمضمون اللاإنساني والعنصري لهذه التوصيات

والمقترحات وطابعها اللاديموقراطي. ونقطة الانطلاق الأساسية لدى المالتوسيين الجدد هي أنه يجب العمل بشتى الطرق على منع زيادة السكان بدول العالم الثالث.

فهي مصدر «الانفجارات السكانية» في العالم. ويمكن أن يتم ذلك من خلال منع المعونات الاقتصادية والغذائية لشعوب هذه الدول. ذلك أن تلك المعونات تسهم في تحسين مستوى المعيشة، ومن ثم تسهم في تخفيض معدل الوفيات، في الوقت الذي لا ينخفض فيه معدل المواليد. إن كاتبا مالتوسيا مثل وليم فوجت يرى أنه طالما أن هذه الدول لم تضع بعد لنفسها سياسات سكانية رشيدة «فإنها ليس لها الحق في أن تنتظر المعونة من دول العالم الأخرى[227]».

وهذا يعني أن على الدول المتخلفة أن تتخلص أولا من اكتظاظها السكاني قبل أن تطالب الدول المتقدمة بالمعونات اللازمة لبرامج نموها. ويذكر الكاتب هال هلمان: «... نحن قد صببنا ملايين الدولارات وآلاف الأطنان من الغذاء في الهند.

وقد ساعدها هذا. غير أنه ما يزال هناك جوعى وفقراء. فالبلاد ترزح تحت عبء ثقيل من الفلاحين الفقراء والجوعى والأميين.. في حين أن معدل النماء السكاني يكاد يكون ضعف ما كان عليه قبل عقدين من الزمن (2,6٪ مقابل 1,3٪). بل إن بعض المعلقين يقولون، إننا لا نخدم الهنود حينما نرسل لهم أغذية، إذ إنها لا تؤدي إلا إلى تمكين معدل المواليد من الارتفاع [228]».

ولكن ما العمل حتى يمكن تحقيق نتائج إيجابية في مجال تخفيض معدل النمو السكاني بالبلاد المتخلفة، من خلال استخدام أساليب القسر والإجبار وغسيل المخ؟ إليك الآن بعض النماذج القبيحة واللاإنسانية.

1- يرى بعض المالتوسيين الجدد ضرورة تعقيم الرجال والنساء لإفساد قدراتهم الجنسية على الإنجاب. ويمكن لمهنة الطب الحديث أن تقدم خدمات «جليلة» في هذا الصدد من خلال ابتكار «حقن إجبارية ضد الخصوبة» مع توفير أدوية لإلغاء مفعولها [229].

أي أن يتم نوع من التعقيم غير الدائم Reversible Sterilization بالحقن أو بوسيلة أخرى، «بدلا من الجراحة الدائمة التي يتطلبها التعقيم الآن[230]».

ويرى البعض، أن التعقيم هنا مناسب جدا للأمهات اللاتي أوتين أكثر من طفل أو اثنين [231]. وهناك الآن «أقراص تتعاطى مرة في العام، أو مرة في الشهر للرجال والنساء، وهناك حقن تزرع الآن تحت الجلد [332]». ولا مانع طبعا من تقرير مكافأة لمن يقدمون على التعقيم (كما حدث بالهند).

2- وتزداد الصورة بشاعة حينما يقترح البعض وسائل أخرى «للتعقيم الجماعي» دون أن يدري الناس، وذلك من خلال مواد كيماوية (أو فيروس) مضاد للخصوبة «يبث في مواد الطعام أو الماء [233]».

وهنا يمكن للعلوم الكيمائية والطبية أن تقدم مساهمتها «البناءة»، على أن يتم ذلك دون علم الناس به.

3- ويقترح البعض إباحة الإجهاض قانونا. ويمكن استغلال منجزات التكنولوجيا الحديثة لتسهيل هذه المهمة، حيث أصبح بإمكان تكنولوجيا المعدات الطبية أن تحدد جنس الجنين في بدايته، «وإجهاض الجنين إذا لم يكن من الجنس المنشود [234]» وهذه مسألة يعول عليها كثيرا المالتوسيون الجدد في تخفيض معدلات النمو السكاني بالبلاد المتخلفة، حيث تعظم رغبة الوالدين في إنجاب الذكور بدلا من الإناث.

4- مثلما اقترح من قبل روبرت مالتوس إلغاء قوانين إغاثة الفقراء حتى يمنع من تكاثرهم، يذهب المالتوسيون الجدد إلى نفس هذا الاقتراح حينما يقترحون «قصر التعليم المجاني على الطفلين الأولين لأية أسرة [235]» وقصر الدعم السلعي للمواد التموينية (الخبز، السكر، الزيت، الشاي، إلى آخره) في بطاقات التموين على الطفلين الأولين في الأسرة [336].

أي أننا هنا يجب أن نعاقب الأطفال الفقراء الذين شاء حظهم التعس أن ينجبوا من أبوين فقيرين.

5- وضمن سلسلة الحلول اللاإنسانية، يقترح «بيندال» ضرورة وضع قانون يمنع الزواج بمقتضاه على الذين لا يثبتون أن دخولهم كافية للإنفاق على العائلة [237].

فليس من حق الفقراء إذن أن يتزوجوا، بل عليهم أن يتركوا هذا الحق للأغنياء فقط.

6- ويقترح آخرون ضرورة تعديل قوانين الضرائب «التي تحابى حاليا المتزوجين وذوي الأطفال [238]» وذلك من خلال التدرج التنازلي في الإعفاء

الضريبي طبقا لعدد الأطفال بالأسرة. فالطفل الأول يمكن استقطاع (إعفاء) مبلغ معين له من الضريبة على الدخل. أما الطفل الثاني فيكون الإعفاء الضريبي المقابل له أقل. وهكذا حتى نصل إلى الطفل الثالث مثلا، فلا يقرر له أي إعفاء ضريبي. [239].

7- وتصل القسوة مداها عند بعض المالتوسيين الجدد حينما يرون ضرورة زيادة تكاليف الزواج وتربية الأطفال.

من ذلك مثلا، «فرض رسوم كبيرة على شهادات الزواج، وإن كان هذا قد يشجع على الزواج العرفي ويزيد من الأطفال غير الشرعيين [240]» والحد من توزيع المساكن التي تبنيها الدولة على أساس حجم الأسرة. «فقد ثبت أن صغر المساكن عامل مهم في تخفيض معدل المواليد في السويد بوجه عام. إذا لا يسمح لمعظم المتزوجين بأكثر من حجرة نوم واحدة للأطفال[241]».

ويقترح البعض فرض ضرائب مرتفعة على ألعاب الأطفال ومستلزماتهم من ملابس وأغذية وأدوية [242]. وتزداد الصورة بشاعة عند بعض المالتوسيين الجدد حينما يقترحون، دون أدنى حياء، فرض «ضريبة رؤوس على الأطفال[243]».

8- وأخيرا، وليس آخرا، يقترح بعض المالتوسيين الجدد، ضرورة وضع حوافز للذين لا يتزوجون من الرجال والنساء، والذين يتجاوزن سنا معينة، ولمن لا ينجبون أطفالا. إن كاتبا مثل رايموند كاولز R.B.Cowles يقترح، مثلا، تقرير «منحة انعدام الأطفال، كمكافأة للنساء اللاتي لا ينجبن [244]». على أن «لا تدفع إليهم إلا بعد نهاية سن الإنجاب، أو يتسلمنها على دفعات عن كل مجموعة من السنين التي لا يوجد بها إنجاب [245]». ولا يهم بعد ذلك ما ينجم من فساد الأخلاق وتفشي الرذيلة بين الشباب وغير المتزوجين. ولتدعيم هذا الاتجاه إلى عدم الإنجاب، يقترح البعض «إصدار يانصيب يباح لمن لا أطفال لهم فقط.. .

وإعفاءات ضريبية لمن يتبنون أطفالا بدلا من الإنجاب، ونوعا من التأمين الاجتماعي الإضافي للآباء الذين لا ينجبون لمساعدتهم في شيخوختهم[246].

كانت تلك مجرد نماذج فقط من فكر المالتوسيين الجدد في صدد رؤيتهم للحد من «الانفجار السكاني» بالدول المتخلفة. وليس من المستبهم

على القارئ، بعد أن أحاط بهذه النماذج، أن يدرك، لماذا تحظى المالتوسية الجديدة بتأييد الأوساط المحافظة التي يهمها صرف الأنظار عن حقيقة جذور المشكلة السكانية، ولتمييع حقيقة التخلف، ولتبرير مشكلات الفقر والجوع والبطالة التي ترسف في أغلالها شعوب هذه الدول.

فهل هناك رؤية أخرى بديلة؟

نعم.. هناك رؤية أخرى، نرجو من القارئ أن يطالعها بتأن في القسم الثاني من هذا الكتاب.

القسم الثاني

نحو رؤية موضوعية للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة

مقدمه

«ما من ثروة تضاهي الإنسان»

سولي

تعاظم اهتمام المفكرين والكتاب والهيئات الدولية ومراكز البحث العلمي، منذ ثلاثة عقود مضت، بالمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة. ويمكننا أن نحدد بداية هذا الاهتمام منذ أن عقد المؤتمر السكاني العالمي الأول في مدينة روما عام 1954. فمنذ ذلك التاريخ، هناك سيل عارم، لا ينقطع، من الكتب والبحوث والمؤتمرات الدولية التي تهتم بهذه المشكلة. ويلاحظ على هذا السيل، أن ثمة تشاؤما واضحا يطغى عليه. وهذا التشاؤم نابع من الرؤية المالتوسية للمشكلة السكانية التي نظرت إليها على أنها تجسيد لقانون أبدي، طبيعي، لا يمكن مقاومته، وهو أن البشر يتزايدون بمعدلات تفوق بكثير نمو الموارد الاقتصادية. من هنا فإن مشاكل الفقر والجوع والبطالة وسوء أحوال المعيشة التي يرزح فيها سكان هذه الدول، إنما تعود إلى مفعول هذا القانون، وأنه لا مجال لوضع حد لتلك المشاكل إلا بإبطاء معدلات النمو السكاني أو إيقافها كلية. وقد رأينا في القسم الأول من الكتاب، كيف زحفت هذه الرؤية المالتوسية على الفكر التنموي الذي ظهر في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وكيف توجت أخيرا بظهور ما عرف باسم «النماذج العالمية».

والحق، أن هذا النوع من التفكير قد عجز تماما عن الإحاطة الجذرية بمشكلة السكان في الدول

المتخلفة. وتأكيد ذلك أن مناهج الحلول التي بنيت على أساسها، مثل البرامج القومية لتنظيم الأسرة، قد فشلت فشلا ذريعا في غالبية الدول التي طبقتها، رغم ما تكبدته من مبالغ في هذا الخصوص. ولهذا نحن محتاجون أن نتسلح بمنهج سليم وموضوعي لفهم هذه المشكلة قبل أن نفكر في الحلول. وهذا هو الهدف الذي سنسعى إليه في القسم الثاني من هذا الكتاب.

وسوف يلحظ القارئ، أننا ننطلق في ذلك من إيمان راسخ، بأن السكان هم متغير تابع لظروف المحيط الاجتماعي الذي يتواجدون فيه، وأنه لا توجد قوانين عامة، خالدة وأبدية، تخضع لها الحركات السكانية في كل مراحل التطور، بل توجد لكل مرحلة معينة، أو بعبارة أدق، لكل نظام اجتماعي للإنتاج، قوانينه الموضوعية التي تحكم التغيرات السكانية فيه. من هنا يكتسب مفهوم «فائض السكان» طابعا تاريخيا ونسبيا. فعدد السكان الذي يعبر عن فائض سكاني في ظل درجة معينة من التطور، قد لا يكون فائضا سكانيا في مرحلة أخرى من التطور. وهذا ما يجعلنا نقول، إن النمو السكاني في حد ذاته لا يشكل مشكلة، بل قد يكون مطلوبا، وبخاصة في تلك الدول التي تعاني من خفة سكانية. إن المشكلة السكانية تكتسب معناها ومضمونها حينما نضع النمو السكاني في إطار الحركة الاقتصادية للمجتمع والظروف المحيطة به. وعلى هذا الأساس، فإن المشكلة السكانية والمظاهر التي تعبر بها عن نفسها تتفاوت من بلد لآخر، بل وداخل البلد الواحد باختلاف مراحل تطوره. فهناك دول تعاني حقا من الاختلال القائم بين النمو السكاني الكبير وبين النمو الاقتصادي والاجتماعي المتواضع. وفي هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في تفاقم مشاكل البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والرعاية الصحية، وأزمة المساكن والمواصلات،.. إلى آخره. وهناك دول، على العكس من ذلك، تعاني اختلالا بين النمو السكاني المتواضع والطموحات التنموية الكبيرة. وفي مثل هذه الدول، تعبر المشكلة السكانية عن نفسها في صورة نقص الأيدي العاملة والحاجة إلى الاعتماد على عنصر العمل المستورد من الخارج. وتلك هي الحالة النموذجية لدول الخليج العربي المنتجة للنفط. وحاصل القول إذن، أنه لا يجوز للباحث أن يطلق تعميما مطلقا حول تأثير السكان على التنمية، حيث إن هذا التأثير المتبادل يجب البحث عنه في حالات محددة وفي ظل خصائص الاقتصاد القومي

للبلد المعين.

في ضوء هذه الخلفية، فإن الهدف الذي نسعى إليه في الصفحات القادمة هو محاولة رسم إطار نظري، بديل للرؤية المالتوسية ويفضلها، واستخدام هذا الإطار في شرح الأساس التاريخي الذي ظهرت فيه المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، على اعتبار أن هذه البلاد لم تكن دائما وأبدا تعاني من مشكلة فائض السكان. بل إن المشكلة السكانية فيها هي ظاهرة تاريخية، ظهرت في مرحلة معينة من تاريخ هذه البلاد؛ وتطورت فيها تحت تأثير ظروف وعوامل معينة، وستختفي أيضا بزوال هذه الظروف والعوامل. فما هو الأساس التاريخي الذي ظهرت فيه هذه المشكلة؟ وما هو السياق المعاصر الذي تتواجد فيه، وما هي إمكانات حلها في ضوء هذه الرؤية؟

تلك هي الأسئلة الكبرى التي سنحاول الإجابة عنها في الصفحات القادمة.

٦ من هنا يجب أن نبدأ المحيط الاجتماعي والنمو السكاني

يجب أن نصارح القارئ، منذ البداية، بأننا ننطلق في صدد تحليلنا للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة من مقولة أساسية وجوهرية، تنص على أن المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان يشكل الأساس الأول والأخير لوجود الإنسان وتكاثره. وبعبارة أدق نقول، إن عملية تكاثر الإنسان والمحيط الاجتماعي الذي يتم فيه هذا التكاثر يشكلان وحدة لا تنفصم. فكما أن تكاثر البشر لا يمكن تصوره إلا داخل هذا المحيط الاجتماعي؛ كذلك لا يمكن لنا أن نتخيل استمرار وجود هذا المحيط الاجتماعي بعيدا عن تكاثر البشر. وهنا يكمن، على وجه الدقة، الفرق بين عملية تكاثر البشر وعمليات تكاثر سائر الكائنات الحية الأخرى، كالحيوانات والحشرات والنباتات [1]. ذلك أن تكاثر تلك الكائنات يعتمد أولا وأخيرا على المحيط الطبيعي أو البيئي الذي تعيش فيه، في حين أن استمرار هذا المحيط يكون مستقلا عن وجود تلك الكائنات. وهذا الفرق

الجوهري بين طبيعة المحيط الذي يتم فيه التكاثر البشري وطبيعة المحيط الذي يتم فيه تكاثر الكائنات الحية الأخرى، إنما يعكس نفسه بوضوح في صعوبة وتعقد تفسير عملية تكاثر البشر والتغيرات التي تطرأ على هذا التكاثر عبر الزمن. إذ من الواضح أن تكاثر البشر يتوقف على مجموعة كبيرة من العوامل ذات الطابع الاجتماعي، مثل درجة سيطرة الإنسان على الطبيعة، ومدى تطور قوى الإنتاج في المجتمع، وطبيعة علاقات الإنتاج السائدة، فضلا عن مجموعة أخرى من العوامل المجتمعية والقيمية، مثل العادات والتقاليد ونظام القيم،... إلى آخره. فكل هذه العوامل يتفاعل بعضها مع البعض الآخر، لتؤثر في النهاية في السلوك الديموجرافي للإنسان. هذا يعني إذن، أن السلوك الديموجرافي للبشر، ليس مجرد ميل غريزي للتكاثر، كما هو الحال بالنسبة للكائنات الحية الأخرى، وإنما هو سلوك اجتماعي، على درجة عالية من التعقيد، لأنه يتوقف على المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان. وهنا نجد أن المحيط الاجتماعي وما يحتويه من عوامل ومؤثرات، يشكل الأساس الموضوعي لتكاثر البشر.

وهناك حقيقة أخرى توضح لنا الفرق بين المحيط الاجتماعي الذي يتم فيه تكاثر البشر وبين المحيط الطبيعي الذي يتم فيه تكاثر الكائنات الحية الأخرى. فمن المعلوم، أن المحيط الاجتماعي، بخلاف المحيط الطبيعي، يتسم بدرجة عالية من التغير والديناميكية. أما المحيط الطبيعي، أو البيئة الطبيعية عموما [(2)] فإنها لا تتغير إلا عبر مئات الآلاف أو ملايين السنين. بل يمكن القول، إن الطبيعة التي يعيش فيها الإنسان الآن لم تشهد أية تغيرات يعتد بها منذ عشرة آلاف سنة. أما المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، والذي يتحدد أساسا بالنظام الاجتماعي للإنتاج، فقد تغير بشكل مستمر ولعدة مرات خلال هذه الفترة. وفي غمار هذا التغير الذي طرأ على المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان، تغير أيضا السلوك الديموجرافي للإنسان، ولهذا اجتازت البشرية عدة مراحل في تكاثرها. وليس يخفى، أن هذا الطابع الموضوعي والمعقد لعملية تكاثر البشر، وما يطرأ من تغيرات على هذا التكاثر، يجعل عملية اكتشاف وتفسير القوانين التي تحكم هذا التكاثر أمرا صعبا، وبخاصة إذا شئنا أن نفسر التغيرات الديموجرافية لسكان العالم عبر فترة طويلة؛ موغلة في القدم، ولا تتوافر

عنها إحصائيات أو بقايا مادية.

ولهذا، لا ينازع أحد، في أن الوصول إلى القوانين العلمية التي خضع، وما زال يخضع لها، تكاثر البشر عبر تاريخ البشرية الطويل، إنما هي عملية معرفية معقدة وصعبة، وتتطلب في الأساس منهجا علميا صحيحا. وتلك هي بالدقة، في رأينا، مهمة علم السكان. بيد أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزه علم السكان (الديموجرافيا)، ورغم التطور الهائل في أساليب الإحصاء والتوقع، إلا أننا نعتقد أن إنجاز هذه المهمة، أمر لم يتم التوصل إليه بعد.

ولئن كان من المؤكد، أن النمو السكاني عبر تاريخ البشرية الطويل، قد شهد عدة مراحل وتطورات مختلفة ومتمايزة، فإن محاولة فهم هذه المراحل، تعد نقطة البداية في دراسة علم السكان. وبعبارة أخرى نقول؛ إن المنهج التاريخي الذي يستند على التقسيم المرحلي للنمو السكاني في العالم هو، بالتأكيد، أمر لا غنى عنه في الدراسات السكانية، لأنه يقدم لنا أدوات منهجية وموضوعية في فهم التغيرات الديموجرافية. فمن خلال هذا التقسيم، يمكن أن نحدد الخصائص الأساسية والاتجاهات العامة لنمو السكان لكل مرحلة تاريخية معينة. فإذا استطعنا إتمام هذه المهمة فإن ثمة فروقا نوعية واضحة سوف تتجلى أمامنا بين هذه المراحل المختلفة. عندئذ تصبح مهمة تفسير عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى إحدى المهام العلمية الأساسية التي يجب إنجازها حتى يمكن التوصل إلى القوانين المحركة للتغيرات السكانية. من هنا، نحن ننظر إلى مهمة اكتشاف هذه القوانين التي تحكم حركة التغير السكاني، من مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى، وما يرتبط بذلك من قضايا، باعتبارها المدار الرئيسي لعلم السكان.

في ضوء هذه الخلفية، يمكننا أن نميز بين عصرين أساسيين للنمو السكاني. العصر الأول هو ما يمكن أن نسميه بالعصر اللاإحصائي، والعصر الثاني نسميه بالعصر الإحصائي. ويبدأ العصر الإحصائي منذ قيام الثورة الصناعية وتطور أسلوب الإنتاج الرأسمالي في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر. وخلال هذه الفترة وحتى الآن، توجد بيانات ومعلومات إحصائية متنوعة وكافية عن التغيرات الديموجرافية للبشرية. أما العصر اللاإحصائي فيضم كل الفترة التاريخية التي تبدأ منذ

ظهور الإنسان على وجه المعمورة وحتى بداية العصر الإحصائي. وخلال هذا العصر الذي شهد عدة تغيرات هامة في المحيط الاجتماعي للإنسان، لا توجد لدينا بيانات إحصائية أو معلومات رقمية يعتد بها، على الرغم من التقدم الملحوظ في طرق البحث التاريخي لسكان العالم. وذلك يجعل بالطبع عملية تقسيم هذا العصر إلى فترات ديموجرافية متمايزة أمرا صعبا.

وللتغلب على الصعوبات الإحصائية التي تقابل الباحث في العصر اللاإحصائي، سوف نهمل حاليا مشكلة الإحصائيات، لكي ننظر إلى تاريخ التطورات الديموجرافية للبشرية من منظور آخر، هو تطور قوى الإنتاج[3]. إذ لا يخفى أنه خلال عملية الصراع ضد الطبيعة يتمكن الإنسان من خلق الظروف الضرورية لوجوده وتكاثره. ومع عملية الصراع هذه تتكون وتتطور قوى الإنتاج. وبقدر ما تتطور هذه القوى بقدر ما تتسع إمكانات المعيشة والغذاء اللازمة للتكاثر البشري. ومن هنا يتوقف هذا التكاثر-إلى حد بعيد-على درجة التطور التي تصل إليها قوى الإنتاج. ولهذا ربما يكون تقسيم التاريخ الديموجرافي للبشرية، طبقا لدرجات التطور في قوى الإنتاج، هو المعيار المناسب لتحديد الأنماط والأشكال التاريخية المختلفة للتغيرات الديموجرافية.

وفي هذا الخصوص، يمكننا أن نحدد مراحل تاريخ التغيرات الديموجرافية للبشرية طبقا لثلاث مراحل أساسية، تتغاير فيما بينها تغايرا واضحا فيما يتعلق بدرجات التطور لقوى الإنتاج، وهي: مرحلة الصيد والتقاط الثمار، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الصناعة [4]. فقد مثلت هذه المراحل الثلاثة استقرارا واستمرارا في حياة البشرية باعتبارها أسسا اقتصادية لنظم اجتماعية متباينة. وداخل كل مرحلة من هذه المراحل، اختلفت بشكل واضح ظروف وشروط المحيط الاجتماعي للإنسان، وتباينت، من ثم، التغيرات الديموجرافية التي حدثت خلالها. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يكون لكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة لتطور قوى الإنتاج، أنماط ديموجرافية تتناسب معها. ومع تحول الأساس الاقتصادي للمجتمع، تتغير بالتالي-مهما طال الزمن أو قصر-الشروط المادية والاجتماعية لحياة الناس، وتتغير العمليات الديموجرافية واتجاهاتها، لتتناسب كيفيا، مع الأساس الاقتصادي الجديد للمجتمع. ولكن تنبغي الإشارة، إلى أن الانتقال

من نمط سكاني إلى نمط سكاني آخر، لا بد وأن يتم عبر فترة انتقالية معينة. وخلال هذه الفترة الانتقالية، نجد أن النمط السكاني القديم لم يقض عليه بعد، كما أن النمط السكاني الجديد لم يكتمل بشكل نهائي. ولهذا نجد أن «الكتلة السكانية»، بما تتضمن من اتجاهات وتغيرات وحركة في هذه المرحلة، لا تتشابه مع نمط السكان القديم، ولا مع نمط السكان الجديد. إن الكتلة السكانية في هذه المرحلة تتميز بسمات خاصة جدا، لأنها في مرحلة إنتقالية، مؤقتة، وغير مستقرة.

ولننظر الآن إلى خصائص الحركة الديموجرافية في المرحلة الأولى من التطور، والتي تبدأ بحوالي 000 ,600 سنة تقريبا قبل الميلاد وتمتد حتى بداية العصرالحجري والتي كان فيها نشاط الصيد والتقاط الثمار هو الأساس الاقتصادي للنظم الاجتماعية التي سادت خلال هذه الفترة. في تلك المرحلة كانت ظروف المعيشة قاسية للغاية. ذلك أن حياة الناس كانت تعتمد على التقاط الثمار وجمع النباتات والحشرات، وعلى صيد الأسماك والحيوانات. كان الحصول على الطعام هو الشغل الشاغل للجماعة البشرية. من هنا كان الترحال والتنقل من مكان لآخر-سعيا وراء الغذاء-سمة أساسية في هذا المجتمع. بيد أنه نظرا لضعف سيطرة الإنسان على المحيط الذي يعيش فيه، بسبب بدائية قوى الإنتاج، لم يكن هناك فائض غذائي (اقتصادي). وكان عدم امتلاك الإنسان آنذاك أية وسيلة لحفظ الطعام، من العوامل التي أدت إلى عدم وجود هذا الفائض، أو الحرص على تحقيقه. وعموما، يمكن للمرء أن يستنتج، أن معدل الوفيات في ذلك الوقت، وبخاصة بين الأطفال، كان مرتفعا. وكان ارتفاعه يعود إلى المجاعات والأمراض وهجمات الوحوش المفترسة، وبسبب الكوارث الطبيعية (5). أما فيما يتعلق بمعدل المواليد، فإنه أيضا كان مرتفعا. ولكنه في المتوسط كان يتجاوز معدل الوفيات، وإلا انقرض الناس آنذاك. ويقدر بعض العلماء أن العدد الإجمالي لسكان العالم منذ عشرة آلاف سنة قبل الميلاد، كان يبلغ حوالي خمسة ملايين فرد (6)».

ومع بداية العصر الحجري، تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ البشرية، حيث أصبحت الزراعة هي الأساس الاقتصادي للنظم الاجتماعية. والحقيقة أن ظهور الزراعة، ومعها تربية الماشية، كان يمثل خطوة هامة في طريق

تحرير الإنسان، وتقليل تبعيته للطبيعة، وشكلت، بالتالي، أساسا قويا لإمكانات زيادة السكان. ذلك أن الإنتاج الزراعي وتربية الماشية قد وفر للناس إنتاجا أكبر حجما، وأفضل نوعا. وأصبح في مقدور الإنسان-بشكل هادف وواع-أن ينتج بشكل منتظم إنتاجا يزيد عما هو ضروري لحد الكفاف. وكان الفائض الاقتصادي الغذائي يخصص لزيادة الإنتاج وتمويل استهلاك من لا يعملون بالزراعة، كرجال الدين والمحاربين، فضلا عن الشيوخ. وفي غمار هذا التطور، حدث أول تقسيم اجتماعي للعمل، حيث انفصلت الزراعة عن تربية الماشية، كما حدث تخصص داخل العمليات الزراعية نفسها. وحينما اكتشفت المعادن ومعالجتها (النحاس والبرونز) في مرحلة لاحقة، تطورت الصناعات الحرفية، وظهر التقسيم الثاني الكبير للعمل الاجتماعي، حينما، انفصلت الحرف عن الزراعة.

ومهما يكن من أمر؛ فإنه من الثابت، أن الزراعة قد أثرت على حياة الناس وعلاقاتهم الاجتماعية. فالاستقرار في المكان، والضمان النسبي لتوفر الغذاء، أديا إلى توطيد علاقات الزواج وتنظيمها. وتراجع الدور الاقتصادي للمرأة، حيث تطلبت الزراعة وتربية الماشية قوى بدنية خاصة. وكان لذلك تأثير واضح على زيادة معدل الخصوبة للمرأة [7]. وعلى وجه الإجمال، فإن التحسن النسبي الذي طرأ على معيشة الإنسان الزراعي (مقارنة بمجتمع الصيد والتقاط الثمار) قد واكبه انخفاض واضح في معدل الوفيات بسبب تراجع حالات الجوع وتحسن أحوال المعيشة، وإن كان هذا المعدل-بالرغم من ذلك-ظل مرتفعا. كما أن معدل المواليد أخذ في الارتفاع بسبب تزايد إمكانات الغذاء وارتفاع معدل الخصوبة للمرأة. من هنا بدأ سكان المعمورة في التزايد على نحو واضح. وفي تقدير بعض العلماء، ارتفع النمو الطبيعي للسكان إلى معدل يتراوح ما بين 3- 5٪ سنويا[8]. و «أصبح يعيش على الكرة الأرضية في الألف الخامس قبل الميلاد حوالي 25- 30 مليون إنسان [9]».

وحتى الآلاف التالية من السنين إلى قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ظلت الزراعة، ومعها تربية المواشي، هي الأساس الاقتصادي الذي قامت عليه النظم الاجتماعية في غالبية أنحاء المعمورة، وإن كانت التجارة والحرف والصناعات اليدوية قد أخذت في التزايد مع جريان

الزمن. بيد أن التوازن القائم بين المعدلات العالية في الإنجاب والمعدلات العالية في الوفيات ظل قائما. وهذا يتطلب منا معرفة تفصيلية لشروط هذا التوازن، ومعرفة الانكسار الذي حدث فيه مع التحول إلى المجتمع الصناعي.

لقد كان الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي في المجتمعات الزراعية يتمثل في إشباع الحاجات الشخصية للمنتجين ومواجهة حاجات الطبقات المسيطرة (رجال الإقطاع والحكم). وكان إشباع هذه الحاجات، سواء بالنسبة للفرد أو العائلة أو الطبقة المسيطرة، يتطلب وجود حجم معين من السكان للعمل في النشاط الزراعي. وكان هذا الحجم يتفاوت من منطقة لأخرى، ومن بلد لآخر، طبقا لدرجة تطور قوى الإنتاج وما تنتجه هذه القوى من موارد ودخول. ولكن أيا كانت درجة هذا التطور، فإنه من الثابت تاريخيا، أن الفرد المنتج-داخل هذا المحيط الاجتماعي-كان يبدأ حياته العملية، أي نشاطه الاقتصادي، في فترة مبكرة من حياته. كما أن كل أسرة، بما تتضمنه من رجال ونساء وأطفال كانت تعمل كوحدة إنتاجية واستهلاكية في نفس الوقت. وكان كل عضو فيها يعتبر منتجا، لأن الكل يسهم، بدرجات متفاوتة، بطريقة ما، في العمل الزراعي. وكان لكل أسرة، وظيفتان أساسيتان ترتبط إحداهما بالأخرى، حتى يمكن أن تعيش وتستمر في البقاء. أما عن الوظيفة الأولى فكانت تتمثل في السعي نحو إشباع الحاجات الشخصية لأعضائها من خلال العمل. والوظيفة الثانية تتمثل في إعادة إنتاج المنتجين أنفسهم من خلال النسل.

في ضوء هذه الحقائق، ثمة ملحوظتان هامتان، تميز بهما نمط السكان التقليدي في المجتمعات الزراعية: [15]

١- إن الأسرة في مثل هذه المجتمعات-باعتبارها وحدة إنتاجية واستهلاكية في نفس الوقت، كانت تعتمد إلى حد غير قليل على عمل الأطفال. فقد كان الأطفال يتواجدون في سن مبكرة مع آبائهم وأمهاتهم في أماكن الإنتاج (المزرعة). من هنا كانت عملية التأهيل والتدريب تتم خلال العمل الإنتاجي وفي إطاره. وهذا يعني، أن التعليم والعمل، كانا يشكلان وحدة لا تنفصم. وترتب على ذلك، أن عنصر العمل كان يتضمن فئات عمرية متفاوتة جدا، فهو يتضمن عمل الأطفال والرجال وبعض كبار السن. ليس غريبا إذن، في

ظل هذا المحيط الاجتماعي، أن يكون الأطفال ثروة منتجة، تسهم في إنتاج السلع التي تلزم لإشباع حاجات العائلة والطبقة المسيطرة.

2- إن النساء في المجتمعات الزراعية كانوا جزءا رئيسيا من القوى العاملة، إذ كانوا يسهمون بشكل مباشر في العمل المنتج المؤدي إلى إشباع الحاجات الشخصية للعائلة، أو للطبقة المسيطرة. وكان عملها الاقتصادي وعملها المنزلي لا ينفصل أحدهما عن الآخر. ففي الوقت الذي كانت تشارك فيه المرأة الرجل عمله في المزرعة، كانت تعني في نفس الوقت بشؤون المنزل وتربية الأطفال.

وبناء على هاتين الخاصيتين، يمكن القول، انه لم تكن في مثل هذه المجتمعات فروق كبيرة أو محسوسة بين أفراد الأسرة باعتبارهم منتجين أو مستهلكين. فالكل يعمل، والكل ينتج، والكل يستهلك في إطار العمل الزراعي.

ومع ذلك، تنبغي الإشارة، إلى أن المجتمعات الزراعية، نظرا للجمود الذي اتسمت به، كان لها طاقات، أو حدود معينة، تتناسب مع عدد معين من السكان. فإذا زاد السكان فوق هذا العدد، فإن ثمة اختلالا واضحا ينشأ بينهم وبين الطاقة الاقتصادية لمجتمعهم، وتظهر، من ثم المشكلة السكانية. ولإيضاح ذلك، دعنا الآن نستخدم المعادلة البسيطة الآتية: [11]

$$A.P=B.K$$

حيث

A = عدد السكان العاملين.

P = متوسط إنتاجية العامل.

B = عدد السكان المستهلكين.

K = متوسط استهلاك الفرد.

إن التوازن السكاني حسب هذه المعادلة يعني أن يكون هناك تناسب بين مجموع الإنتاج الزراعي (وهو ما يعبر عنه الطرف الأيسر من المعادلة) وبين حجم ما يستهلكه السكان (وهو ما يعبر عنه الطرف الأيمن من المعادلة). فإذا زاد عدد السكان (B) بينما ظل عدد العمال المنتجين، وكذلك مستوى إنتاجيتهم، في حالة ثبات؛ فإن متوسط ما يستهلكه الفرد لا بد وأن يتعرض للانخفاض، والعكس صحيح أيضا. كما أن المعادلة توضح أن مستوى المعيشة (مقوما على أساس متوسط الاستهلاك) إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى

الإنتاجية، والذي يتحدد بدوره بدرجة تطور قوى الإنتاج. كما تشير إلى أن ثمة تناسبا يوجد بين عدد السكان في المجتمعات الزراعية وبين حجم الإنتاج الزراعي، أي بين المستهلكين والمنتجين.

ومهما يكن من أمر، فقد كان للمجتمعات الزراعية نمط سكاني معين، يتناسب وطبيعة الأساس الاقتصادي الذي قامت عليه هذه المجتمعات، وهو الزراعة التقليدية. ومن خصائص هذا النمط، ارتفاع معدل الوفيات بسبب انخفاض مستوى العلم والفنون الإنتاجية وانتشار الأمراض والأوبئة وصعوبات مكافحتها، فضلا عن أخطار الحروب والكوارث الطبيعية. بيد أن هذا المعدل المرتفع للوفيات كان يقابله معدل مرتفع للمواليد، حتى يمكن المحافظة على بقاء المجتمع واستمراره. كما أن ارتفاع معدل المواليد يرجع إلى ما كانت تتطلبه هذه المجتمعات من قوى عاملة وافرة للوفاء بمقتضيات العمل الزراعي. أضف إلى ذلك أن كثرة الأطفال في ذلك الوقت لم تكن تمثل عبئا على الأسرة، نظرا لسرعة تحول الأطفال إلى قوى عاملة منتجة في العمليات الزراعية. ناهيك عن أن نظم القيم والعادات والتقاليد كانت تحبذ الأسر ذات الأعداد الكبيرة.

وعموما، كان من الطبيعي، في ظل ارتفاع كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات، أن يكون معدل النمو السكاني في تلك المجتمعات متواضعا. وهو أمر يتناسب بلا شك مع الطبيعة الراكدة للمجتمعات الزراعية.

وليس يخفى، أن مثل هذه المجتمعات، بأوضاعها السابقة، لم يكن باستطاعتها أن تتحمل نموا سكانيا مرتفعا يتجاوز إمكاناتها الاقتصادية. فإذا حدث مثل هذا النمو المرتفع للسكان، فإن اختلالا واضحا ما يلبث أن ينشب بين السكان وطاقة الاقتصاد الزراعي، ومن ثم يظهر فائض سكاني نسبي. وهذا الفائض ما يلبث أن يسبب بدوره عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، وربما سياسية، مثل الضغط على الأراضي الزراعية وفرص التوظف والإسكان والمواد الغذائية والخدمات العامة،... إلى آخره. وهي أمور تهدد-إذا ما استمرت لأمد طويل-طبيعة النظام الاجتماعي السائد. إن الانكسار الحقيقي الذي يمكن أن يطرأ على النمط التقليدي للسكان في المجتمعات الزراعية إنما يحدث فقط حينما يتغير الأساس الاقتصادي للمجتمع بشكل حاسم. هنا فقط يمكن أن يتكون نمط سكاني جديد.

والحقيقة أن الانكسار الذي حدث في نمط السكان التقليدي لدول أوروبا قد حدث خلال الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. هنا بدأ عصر ديموجرافي جديد، ليدشن بداية نمط سكاني حديث، يختلف أيما اختلاف عن نمط السكان التقليدي الذي استمر منذ بداية العصر الحجري حتى اندلاع هذه الثورة. وفي هذا العصر الجديد، أصبحت الصناعة، لا الزراعة، هي الأساس الاقتصادي للمجتمعات الرأسمالية. ومع بداية هذا العصر، بدأ المحيط الاجتماعي للإنسان يتغير على نحو سريع. ومع عظم حجم هذا التغير الذي أصاب المحيط الاجتماعي للإنسان؛ تسارعت التغيرات الديموجرافية الجديدة. وهي التغيرات التي يسميها الآن علماء السكان بالثورة الديموجرافية [12].

ومن المؤكد، أن التحول من النمط التقليدي للسكان إلى النمط الحديث قد مر بمرحلة انتقالية، تتميز بأن النمط التقليدي للسكان لم يتم القضاء عليه كلية، وفي نفس الوقت لم يكن النمط الحديث قد اكتمل نضجه وانتصر نهائيا على النمط القديم. أي أننا هنا إزاء ازدواجية معينة، تتمثل في تعايش النمط القديم مع النمط الجديد من خلال علاقات صراع محموم بينهما.

وقد بدأت الثورة الديموجرافية في ركاب الثورة الصناعية من خلال الاختلال الواضح الذي حدث بين مكونات التوازن التقليدي للنمو السكاني، حيث بدأت العلاقة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات تختل على نحو واضح، حينما مال معدل الوفيات، من جراء التقدم الهائل الذي طرأ على مختلف نواحي الحياة، للهبوط، مما أدى إلى ظهور نمو انفجاري للسكان في ذلك الوقت. وقد نتج عن ذلك حدوث تغير واضح في الهيكل (الهرم) السكاني وفي الموقف الديموجرافي عموما. وكانت تلك بداية تكون جذور الانهيار التي طرأت على النمط التقليدي للسكان، ليتشكل نمط آخر، يتميز، في بدايات تكوينه، بالنمو الانفجاري، ثم يتجه بعد ذلك تدريجيا، للتوازن عند مستويات منخفضة لكل من معدل المواليد ومعدل الوفيات، محققا بذلك في مرحلة لاحقة نموا سكانيا مستقرا.

ومن المهم جدا؛ فهم آليات الثورة الديموجرافية، وكيف تحققت في ضوء التغيرات التي طرأت على المحيط الاجتماعي للإنسان.

وبادئ ذي بدء، ينبغي أن نعلم، أن المجتمع الصناعي يتميز-على خلاف المجتمع الزراعي-بدرجة عالية من الديناميكية. وهذه الديناميكية تتحدد بالتطور المستمر الذي يطرأ على قوى الإنتاج، وبالذات في مجال التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي. ذلك أن السعي الدؤوب، الذي لا حدود له، من جانب رجال الصناعة الرأسماليين، لتحقيق أعلى معدلات ممكنة للربح، يدفعهم دائما إلى البحث عن أفضل أساليب الإنتاج. ولا شك أن زيادة عدد السكان تعد شرطا ضروريا لاتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل الاجتماعي. وينبغي أن نحلم أيضا، أن الاستخدام الرشيد للموارد البشرية للمجتمع أصبح يتطلب-في ظل الاقتصاد الصناعي-درجات معينة من التأهيل والتدريب والتعليم للقوى العاملة حتى يمكنها الانتظام في دولاب الإنتاج نظرا لتعقد العمليات الصناعية داخل المصانع. وهنا يختلف المجتمع الصناعي أيما اختلاف مع المجتمع الزراعي. ففي المجتمع الزراعي، وكما ذكرنا آنفا، يوجد ارتباط وثيق بين عملية التدريب والتأهيل المهني من ناحية، وبين العمل الزراعي المنتج من ناحية أخرى. أما في المجتمع الصناعي فإن ثمة انفصالا واضحا بين عملية التدريب والتأهيل المهني، وبين العمل الصناعي المنتج. حيث غدت عملية التدريب والتأهيل عملية مستقلة.

ومن وجهة النظر الديموجرافية، تتميز عملية التدريب والتعليم المهني في المجتمع الصناعي بسمات كمية وكيفية مختلفة عنها في المجتمعات الزراعية. فمن ناحية يلاحظ، أن هذه العملية، باعتبارها شرطا ضروريا للدخول في العمل الصناعي المنتج، تتطلب وقتا أطول، بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية. وينتج عن ذلك؛ أن عددا من الشباب في المجتمع، الذين هم في مرحلة التعليم والإعداد المهني، يكونون خارج دائرة الإنتاج. فلا يمكن اعتبارهم منتجين إلا بعد انتهاء مرحلة تعليمهم وتدريبهم ودخولهم فعلا مجال الإنتاج. وخلال هذه الفترة يعتبر هؤلاء الشباب ضمن دائرة المستهلكين. ونظرا للطول النسبي الذي تستغرقه فترة التعليم والتدريب المهني، وما يتطلبه ذلك من تخصيص المجتمع موارد معينة لهذه العملية، فإن استخدام تلك الموارد، يتطلب إذن أن يكون متوسط عمر الإنسان مرتفعا. وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون معدل الوفيات منخفضا. وهنا نجد، من الناحية التاريخية، أن تقدم العلم والبحث العلمي، وبالذات في مجال الطب، قد

ساهم مساهمة فعالة في هذا الخصوص. كما أن زيادة الإنفاق العام في مجال إنشاء المستشفيات والمصحات وتوفير وسائل النظافة والمياه النقية وشبكات المجاري،... إلى آخره، قد أسهمت بشكل محسوس في تخفيض معدل الوفيات. وهكذا نستنتج إذن أن تخفيض معدل الوفيات إلى أدنى الحدود الممكنة كان مطلبا أساسيا لتقدم المجتمع الصناعي، ومن ثم سمة هامة من سمات النمط السكاني الحديث.

أما فيما يتعلق بمعدل المواليد؛ فإن ثمة قاعدة ديموجرافية هامة في هذا الخصوص، وهي أن التغيرات التي تطرأ على معدل المواليد تميل دائما، وفي كل نظام ديموجرافي، لتتناسب مع معدل الوفيات، بحيث يكون هناك توازن في حركة السكان ونموهم. بيد أن المستوى الذي يتحقق عنده هذا التناسب يختلف من نمط سكاني إلى نمط آخر.

فالتوازن الذي كان قائما بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في المجتمعات الزراعية التقليدية، يختلف بالطبع عن ذلك التوازن الذي تحقق بين هذين المعدلين في المجتمعات الصناعية الحديثة، وذلك بسبب تغير المحيط الاجتماعي للإنسان في المجتمعات الأخيرة.

وهنا تبرز أمامنا عدة تغيرات هامة أدت إلى تناقص معدل المواليد في المجتمع الصناعي. يأتي في مقدمتها، ذلك التغير الذي أصاب الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأطفال والشباب [13].

فقد أشرنا فيما تقدم، إلى أن ثمة انفصالا واضحا قد حدث بين عملية التعليم والتدريب المهني، وبين العمل المنتج في المجتمع الصناعي. ونتيجة لهذا الانفصال تغيرت الوظائف الاقتصادية للأسرة. فالأطفال والشباب الذين هم في مرحلة التعليم والتدريب، ويقعون خارج دائرة العمل، أصبحوا يمثلون كلفة ينبغي على الأسرة تدبيرها، بخلاف الحال في المجتمعات الزراعية حيث كانوا يعتبرون ثروة منتجة، لأنهم يتدربون ويتعلمون ويعملون في نفس الوقت.

وهذه الكلفة أصبحت أحد العوامل المحددة لمستوى رفاهية الأسرة. وهذا ما جعل الأسر، تميل، بوعي، إلى تخفيض عدد الأطفال. وكان لذلك، بالطبع، تأثير ملموس في تخفيض معدل المواليد.

أما التغير الثاني والهام الذي أسهم بشكل فعال في العمل على تخفيض

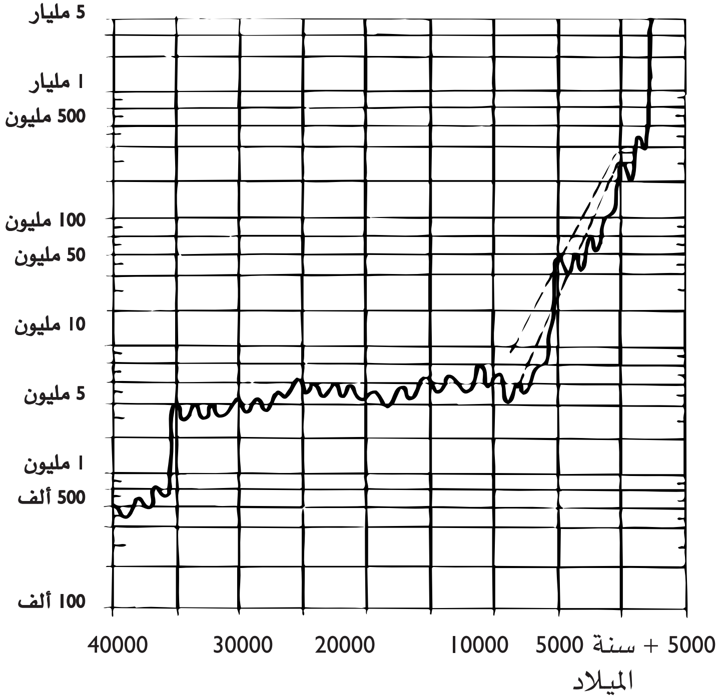

شكل رقم (17)
تطور عدد سكان منذ[14] عام 40000 قبل الميلاد (مقياس لوغاريتمي)

معدل المواليد، فيتمثل في ذلك الاختلال الذي حدث في الوحدة العضوية التي كانت قائمة بين العمل الاقتصادي والعمل المنزلي للمرأة بعد أن خرجت للاشتغال في المصانع.

وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث تغيير شامل في الوظيفة الاقتصادية للأسرة، وإلى تغيير الوضع الاجتماعي للمرأة.

وقد ترتب على ذلك أن فقد التناسل (الإنجاب) دوره الاقتصادي في الأسرة، حيث لم يعد الأطفال ثروة اقتصادية. فكل ذلك أدى إلى ظهور شكل جديد للأسرة يتناسب وطبيعة المجتمع الصناعي ووضع المرأة فيه. وهو شكل، أهم ما يميزه هو ضآلة عدد أفراد الأسرة.

ويمكن القول، أنه إذا كانت كل أسرة أو كل منزل، يمثل في المجتمعات الزراعية الراكدة، وحدة إنتاجية واستهلاكية متكاملة ومستقلة، فإنه في

المجتمع الصناعي تفككت هذه الوحدة وحلت المدن الصناعية-باعتبارها وحدات إنتاجية واستهلاكية مستقلة، مكان الأسرة أو المنزل.

المحيط الاجتماعي وتجربة التحولات الديموجرافية في الواقع الأوروبي

والآن، لنحاول أن نتتبع مسار التحولات الديموجرافية في الواقع الأوروبي في ضوء المنهج الذي ستسير عليه دراستنا هذه، أي في ضوء التغيرات التي طرأت على المحيط الاجتماعي الذي عاشت فيه الدول الأوروبية. فها هنا توجد خبرة تاريخية ضخمة من حيث مسار التطور الذي قطعته هذه الدول وما طرأ على السكان من تغيرات عميقة خلال هذا المسار. وعند إجراء هذه المحاولة سوف نميز، خلال هذا المسار، بين مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى نضم فيها كل أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، والمرحلة الثانية نشير فيها إلى التطور الذي حدث منذ نشأة النظام الرأسمالي.

والتبرير العلمي الذي نستند إليه في هذا التقسيم، هو أنه بالرغم من الاختلافات القائمة بين أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية (المشاعية البدائية، والمجتمع العبودي، والمجتمع الإقطاعي) إلا أن هذه الأساليب يمكن أن يضم بعضها إلى البعض الآخر، نظرا للركود الواضح الذي اتسمت به، وهو ما يجعلها تختلف أيما اختلاف مع أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يتميز بالديناميكية. وبناء عليه، سوف نجد أن خصائص النمو السكاني في أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، والذي تحقق خلال عهود طويلة من الركود، يختلف اختلافا بينا مع خصائص النمو السكاني الذي تحقق في عصر الرأسمالية.

وبادئ ذي بدء نشير إلى أن التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية قد تحققت في التاريخ الإنساني بدرجات متفاوتة من السرعة. كما أن التحول الكيفي من أسلوب إنتاجي إلى أسلوب آخر، كان يتحقق من خلال مئات، وأحيانا من خلال عشرات الآلاف من السنين. ويمكن القول، أنه حتى القرن الخامس عشر الميلادي لم تكن توجد، بين مختلف شعوب أوروبا، اختلافات جوهرية في درجات تطورها. فحتى هذا التاريخ، ساد ركود نسبي واضح في أساليب الإنتاج السائدة التي قامت على الزراعة وتربية

الماشية، مع اختلافات بسيطة في درجات تطورها. وكان الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي في تلك الأساليب هو إشباع الحاجات الأساسية للسكان. وقد تميزت هذه الأساليب بالبطء الشديد جدا في تطور قوى الإنتاج. حيث اعتمد النشاط الإنتاجي على الخبرات والفنون الإنتاجية المتراكمة من جيل إلى جيل آخر. كما أن التغير في علاقات الإنتاج كان يسير ببطء أيضا. وفي ضوء المحيط الاجتماعي الذي عاش فيه الناس في تلك المرحلة، كان نمط النمو السكاني، هو النمط التقليدي، الذي يتميز بالمعدلات العالية للإنجاب والمعدلات العالية للوفيات، وهو الأمر الذي تعرضنا له بالتفصيل فيما تقدم.

ومهما يكن أمر، فإنه ابتداء من عصر النهضة في أوروبا، بدأ الركود الذي ران على دول أوروبا ينقشع شيئا فشيئا، حيث بدأت تظهر علامات الحركة والمخاض التي تنبئ بميلاد نظام اجتماعي جديد. فمن خلال المجتمع الإقطاعي، تولدت ببطء مظاهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي يتميز بالتقدم الواضح والمستمر في قوى الإنتاج، ويختلف جذريا عن أساليب الإنتاج الأخرى في علاقات الإنتاج التي ينطوي عليها، ومن ثم في المحيط الاجتماعي الذي ترتب على ذلك.

أما عن النمو الذي طرأ على قوى الإنتاج، فقد شهدت عملية التحول إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي ظهور الكثير من المخترعات والأدوات الإنتاجية الجديدة (تطور صناعة السفن، والسكك الحديدية، وتطوير مصادر القوى المحركة، وظهور الآلات والماكينات، واستخدام الكيمياء في الصناعة والزراعة، إلى آخره). وكان لاستخدام هذه المخترعات والأدوات الإنتاجية تأثير جذري في زيادة حجم الناتج ومستوى الإنتاجية. يكفي في هذا الصدد أن نعلم، أنه منذ حدوث الثورة الصناعية تضاعف حجم الإنتاج الصناعي بدول أوروبا وأمريكا الشمالية بمقدار يتراوح ما بين ثلاثين وأربعين مرة خلال الفترة ما بين 1850- 1950.

وفيما يتعلق بالتحولات الهيكلية والجوهرية التي حدثت في بنية المجتمع، ومن ثم في المحيط الاجتماعي للإنسان والتي عاصرت هذا الإعصار الهائل الذي حدث في قوى الإنتاج، فهي كثيرة وخطيرة. فمن ناحية أولى، لم يعد الهدف من النشاط الاقتصادي مركزا على إنتاج القيم الاستهلاكية Value

in use أي إشباع الحاجات الشخصية المباشرة، بل أصبح هدف النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح، أي إنتاج القيم التبادلية Value in Exchange وهو الأمر الذي اقترن بتزايد الفائض الاقتصادي، وبخلق وتوسيع السوق الداخلية، وبتزايد استخدام النقود في عمليات التبادل. ومن ناحية ثانية، نجد أنه بعد أن كانت وسائل الإنتاج مشتتة وموزعة بين عدد كبير من المنتجين، تميز الإنتاج الرأسمالي بارتفاع درجة تركيز لهذه الوسائل في يد فئة قليلة من الأفراد، وبتحول صغار المنتجين إلى عمال يعملون بأجر بعد أن فقدوا، أو انتزعت منهم، وسائل الإنتاج (الأرض، والأدوات الإنتاجية، والورش،... إلى آخره). ومن ناحية ثالثة، تميز الإنتاج الرأسمالي بارتفاع واضح في التخصص وتقسيم العمل؛ وهو ما يعني ارتفاع درجة الطابع الاجتماعي للعمليات الإنتاجية، في الوقت الذي زادت فيه درجة تركز الملكية. وذلك هو التناقض الرئيسي الذي سوف يحكم مسيرة النظام الرأسمالي بعد ذلك، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الفردية لهذا لإنتاج.

نحن هنا إذن إزاء مرحلتين متميزتين، الأولى هي المرحلة التي تشمل كافة أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، وهي فترة طويلة جدا، تمتد حتى أواخر القرن الخامس عشر. أما المرحلة الثانية. فهي المرحلة التي تبدأ بنشأة الرأسمالية وتطورها حتى الآن. وهي بالقياس الزمني، أقل بكثير من المرحلة الأولى. ويمكن القول، بصفة عامة، أنه في المرحلة الأولى اتسمت أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من الركود والثبات والتتابع من جيل لآخر. وخلال هذه المرحلة، كانت الطبيعة هي التي تتحكم في حياة الإنسان. أما في المرحلة الثانية، فقد تميزت بسرعة التغيرات والتحولات التي طرأت على شروط وأوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفيها بدأ الإنسان يقترب، شيئا فشيئا، من التحكم في الطبيعة وإخضاعها لمتطلبات حياته.

وثمة مقاييس كثيرة، يمكن الاستناد عليها هنا لتبيان مدى الفرق الشاسع بين تلك المرحلتين. إن ريتشارد بيرنت R.F.Behrndt يورد في هذا الصدد حقائق على درجة كبيرة من الدلالة [15]. فهو يشير إلى أن متوسط عمر الإنسان في روما في بداية العصر الميلادي، كان يدور حول 22 سنة. أما في

القرن الثامن عشر، فقد أصبح هذا المتوسط 5, 33 سنة. مما يعني أن فترة زمنية قدرها 1700 سنة قد انقضت حتى يرتفع متوسط العمر بمقدار 5, 11 سنة. أما في الفترة ما بين 1838 و 1845 فقد قفز هذا المتوسط إلى 9, 40 سنة. وهو الآن يصل في بعض الدول المتقدمة إلى حوالي 70 سنة. إن ذلك يعني أنه خلال فترة زمنية طولها حوالي 250 سنة ارتفع متوسط عمر الإنسان بمقدار 5, 36 سنة. وهذا يعني أنه خلال هذه الفترة زاد متوسط عمر الإنسان بمقدار ثلاثة أضعاف بالقياس إلى هذا المتوسط في عام 1700-(انظر أيضا تقديرات الجدول رقم «14»).

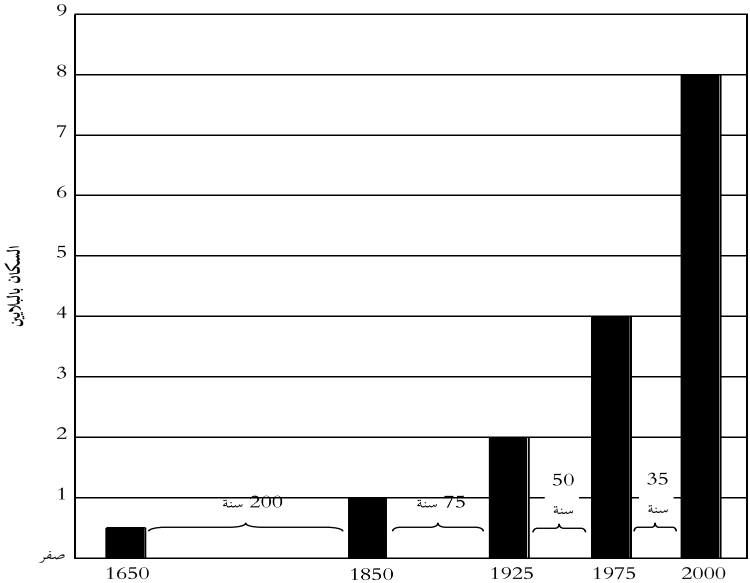

شكل رقم – (18) تناقص الفترة الزمنية اللازمة لتضاعف سكان العالم [16]

وثمة مثال آخر، يحمل هذا الدلالة نفسها، لهذا التغير العارم الذي طرأ على شروط وأوضاع الإنسان نتيجة للتحول إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي. فطبقا لبعض الإحصائيات، تبين أن متوسط سرعة حركة الجنود المصريين أيام الفراعنة، أي منذ حوالي 3000 سنة قبل الميلاد، كان حوالي ثلاثة أميال في الساعة. وبعد أربعة آلاف سنة بعد ذلك، كان متوسط سرعة الجيوش الصليبية تقريبا، هو نفس هذا المتوسط أيام الفراعنة

المصريين. أما متوسط سرعة السفن التي قادها كولومبس في كشوفه الجغرافية، فقد كانت خمسة أميال في الساعة. واستطاعت المحركات والعربات التي قادها نابليون في حروبه أن ترفع هذا المتوسط إلى عشرة أميال. وهذا يعني، أنه كان يتعين أن تمضي خمسة آلاف سنة، حتى يتمكن الإنسان من أن يزيد من سرعة حركته إلى ثلاثة أمثال ما كانت عليه في بداية الفترة. أما في المائة وخمسين سنة الأخيرة، فقد استطاع الإنسان في عصر السفر للكواكب. أن يصل بمتوسط سرعة حركته إلى 17000 ميل في الساعة. [17]

ولا يتسع المقام، لأن نمعن في إيضاح الفروق الهائلة والشاسعة التي تفصل بين هاتين المرحلتين في مجالات أخرى.

حركة النمو السكاني:

وإذا نظرنا الآن إلى حركة النمو السكاني في المرحلة السابقة على ظهور الرأسمالية والمرحلة التالية لظهورها، فسوف نلحظ أن ثمة اختلافا حادا قد طرأ على هذه الحركة في هاتين المرحلتين. إذ من المعلوم، أنه حتى القرن الخامس عشر، كان سكان العالم يتزايدون ببطء شديد جدا. وكان هذا النمو البطيء يتمشى تماما مع بطء حركة (أو جمود) المجتمعات البشرية، حيث كان ثمة تناظر ملحوظ بين معدل تكاثر البشر ومعدلات النمو الاقتصادي. ولكن ابتداء من القرن الخامس عشر، وخلال عملية التحول الديناميكي من أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالي، حدثت تغيرات هامة في سرعة حركة النمو السكاني. وأصبحت هذه الحركة تتمشى مع سرعة التحولات الجديدة التي طرأت على مجتمعات أوروبا. ما بالنا إذا علمنا أن سكان أوروبا، قد تزايدوا إلى ثلاثة أمثال خلال الفترة ما بين 1800-1930؟ وهو نمو لم يشهده العالم من قبل في مجال السكان. وليس يخفى، أن تلك الفترة، هي الفترة التي شهدت هذا النمو العارم في الفنون الإنتاجية وفي الإنتاج الصناعي وزيادة حجم الدخل بما لا يقارن مع كل ما شهدته دول أوروبا في عصورها السابقة على هذه الفترة، ولا شك؛ أن التقدم الهائل الذي حدث في الإنتاج والدخل والفنون الإنتاجية في تلك الفترة قد اقترن بتوسع عظيم في التخصص وتقسيم العمل وبازدياد

حجم القطاع الصناعي ونمو المواصلات وقطاع الخدمات. وكل ذلك تطلب بالضرورة نوعيات جديدة من السكان تتناسب مع هذا التطور. أي أن هذا التطور الهائل الذي طرأ على النشاط الاقتصادي ومكوناته قد تطلب تطورا مواتيا في المجال السكاني. وهو ما سنتعرض له تفصيلا فيما بعد .وعموما، فإن ما يهمنا الإشارة إليه هنا، هو أن معدل النمو السكاني الذي تحقق في فترة ظهور الرأسمالية وعلاقة ذلك بالنمو الاقتصادي، إنما يختلف أيما اختلاف عن أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية. ولنأخذ هنا، على سبيل المثال، العلاقة بين النمو السكاني ونمو الإنتاج الصناعي في بريطانيا خلال القرن الماضي (1800-1900) وهو ما يوضحه لنا الشكل رقم (19).

جدول رقم – (14)

متوسط العمر المنتظر عند الولادة

الزمن	متوسط سنوات العمر
عصر الحديد الأول والعصر البرونزي	18
عصر الامبراطورية الرومانية	22
أوروبا – العصور الوسطى	35
الولايات المتحدة (1900)	49
1968 :	
أوروبا وامريكا الشمالية	70
افريقيا	43
آسيا	50
امريكا اللاتينية	60

Source : T. Fisher ; Our Overcrowded World, Porents, Magazine Press, New York, 1969,P.24.

إذ يتضح لنا من هذا الشكل (18) أن ثمة تمايزا واضحا قد حدث في اتجاه النمو السكاني وفي اتجاه النمو الاقتصادي في بريطانيا بعد عام 1800، حيث أصبح النمو الاقتصادي يسبق في سرعته واتجاهه سرعة واتجاه النمو السكاني. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق أيضا على حالة دول

أوروبا الأخرى وأمريكا الشمالية. إذ تشير الإحصائيات، أنه خلال الفترة ما بين 1850- 1950 تزايد حجم الإنتاج الصناعي فيما بين ثلاثين وأربعين مرة، بينما عدد السكان-خلال نفس الفترة-قد تضاعف فقط.

إن هذا التصوير المبسط لما حدث من تطور في السكان وفي النمو الاقتصادي يوضح لنا أن تغيرا جوهريا قد حدث في حركة النمو السكاني مع التحول إلى الرأسمالية. والحق، أن هذا التطور الهائل الذي طرأ على عدد السكان ومعدل نموهم، كان أمرا طبيعيا ومتناسبا مع الرأسمالية كنظام اجتماعي صاعد. بمعنى أن الرأسمالية كنظام ديناميكي قد وفرت الأساس والشروط الموضوعية التي تلزم لهذا النمو السكاني الهائل الذي حدث خلال هذه الفترة. كما أن نمو هذا النظام وما طرأ عليه من تغيرات، هو الذي وفر الشروط الموضوعية أيضا، لكي يتراخى النمو السكاني في فترات لاحقة، ثم يستقر بعد ذلك.

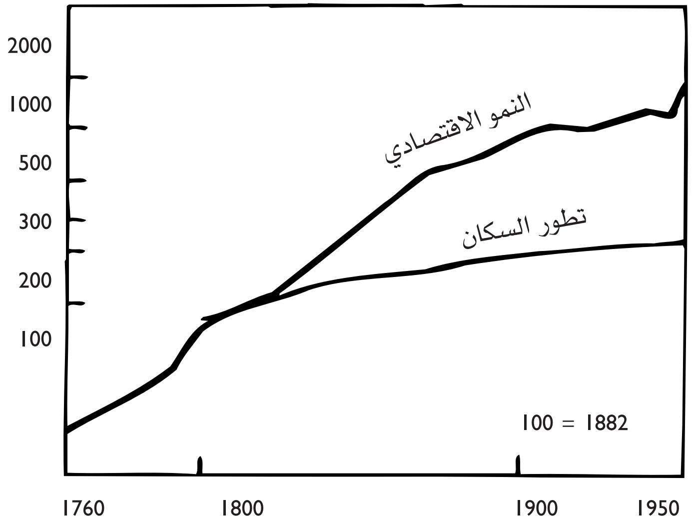

شكل رقم (19)

تطور الانتاج الصناعي خلال الفترة 1770 - 1950 ونمو السكان
خلال الفترة 1800 - 1950 في بريطانيا

والسؤال الذي يطفو على السطح الآن هو: كيف، وعلى أي نحو، أثرت الرأسمالية، كأسلوب معين للإنتاج، على حركة السكان في أوروبا؟ وما هو الميكانيزم الذي سلكه هذا التأثير؟ وهنا يحتاج الأمر لمزيد من التفاصيل.

أربع مراحل متمايزة للنمو السكاني:

ربما يكون القارئ قد أدرك من التحليل السابق؛ أن لكل أسلوب اجتماعي للإنتاج قوانينه الخاصة بالسكان، وأن القوانين البيولوجية العامة التي تتحكم في حركة النمو السكاني ليست قوانين مجردة؛ وإنما هي ذات طابع تاريخي. بمعنى أن القوانين الخاصة بالسكان في أي أسلوب اجتماعي للإنتاج، هي عبارة عن تلك القوانين البيولوجية مرفوعة إلى مستواها التاريخي في هذا الأسلوب. بناء عليه فإن معرفة القوانين السكانية التي حكمت تاريخ النمو السكاني لدول أوروبا يجب البحث عنها في مراحل التطور التي شهدتها هذه الدول. وللبحث عن هذه القوانين، سوف نميز هنا بين أربع مراحل أساسية للنمو السكاني. وهو ما يمكن أن نعبر عنها بالشكل الكروكي رقم (20).[19]

وبادئ ذي بدء نقول، إن حركة التغير السكاني في أي مجتمع من المجتمعات هي عبارة عن المحصلة النهائية للعلاقات القائمة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات (مع إهمال مشكلة الهجرة). وبالتأمل في الشكل رقم (20) يتضح لنا أن المرحلة الأولى من النمو السكاني والتي تمتد، تقريبا، حتى عام 1750 قد تميزت بارتفاع واضح في معدل المواليد ومعدل الوفيات. وهذا الارتفاع في كلا المعدلين كان يتناسب مع ظروف الحياة وشروط الإنتاج في دول أوروبا آنذاك. فيا يتعلق بارتفاع معدل الوفيات، فإن ارتفاعه كان عاملا هاما في التحكم في سرعة نمو السكان، على النحو الذي يتناسب مع ركود أو جمود مجتمعات أوروبا آنذاك. ومن المعلوم، كما سبق أن أوضحنا، أن الركود الاقتصادي الذي ساد في تلك الفترة، كان مقترنا بكون هذه الدول زراعية، وبتخلف القطاع الزراعي؛ وبشيوع نمط الإنتاج الإقطاعي أو شبه الإقطاعي فيه. وكان التخلف الشديد الذي اتسمت به طرائق الإنتاج وعلاقات المنتجين بالملاك تعوق أي تقدم اقتصادي. ولهذا كانت سيطرة الإنسان على الطبيعة محصورة فقط في جزء محدود من الأراضي الزراعية

القابلة للزراعة والتي عاش فيها الناس آنذاك. وعموما يمكن القول، أن النشاط الزراعي في ذلك الوقت كان خاضعا لرحمة الطبيعة. فحينما كان يندر المطر، أو تحدث سيول شديدة، أو كوارث طبيعية، فإن ذلك كان يؤدي إلى الجوع والموت. لا عجب، والحال هذه، أن تكون إنتاجية العمل البشري

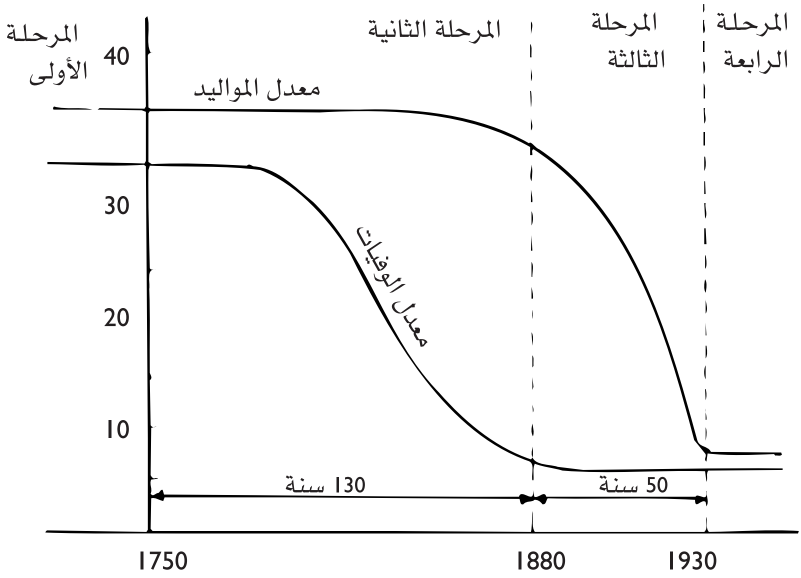

شكل رقم (20)
المراحل الربعة للنمو السكاني

منخفضة، وأن يقترن ذلك بانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط دخل الفرد.

في ظل هذه الظروف، كان العمل الرئيسي الذي يجعل الإنسان عرضة للموت هو نقص الغذاء وتفشي الأمراض والأوبئة، ناهيك عن تأثير الحروب. أضف إلى ذلك، أن قلة وسائل الرعاية الصحية والنظافة وندرة الخدمات الطبية وتأخر وسائل العلاج والأدوية، كانت تعمل أيضا على رفع معدل الوفيات، وبالذات بين الأطفال. وكان يكفي أن ينتشر وباء معين، مثل الكوليرا والأنفلونزا أو الطاعون أو السل، ليحصد أعدادا كبيرة من البشر خلال

فترات وجيزة. ومع ذلك تنبغي الإشارة، إلى أن معدل الوفيات كان يتذبذب هبوطا أو ارتفاعا من فترة لأخرى. فإذا كانت الأمراض ونقص الغذاء والحروب هي العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدل الوفيات، فإن هذا المعدل كان يتأرجح بين الانخفاض والتزايد من سنة لأخرى تبعا للعوامل المسببة له. ففي السنوات التي كانت تخلو من الأمراض والأوبئة، وتتميز بمحاصيل وافرة، وتقل فيها الحروب، فإن معدل الوفيات يكون منخفضا. بيد أن هذا الانخفاض في معدل الوفيات، كان يقابله ارتفاع واضح في هذا المعدل في سنوات أخرى. ومن هنا كان معدل الوفيات في المتوسط، مرتفعا.

هذه إذن هي العوامل المسئولة عن ارتفاع معدل الوفيات في المرحلة السابقة على ظهور الرأسمالية. فماذا كان الحال بالنسبة لمعدل المواليد؟

هنا نسارع إلى القول؛ بأنه في ظل الظروف التي يرتفع فيها معدل الوفيات، فإن وجود المجتمع البشري وتأمينه ضد خطر الزوال يكون مرتهنا بارتفاع معدل المواليد. وهذا، بالفعل، ما كان عليه هذا المعدل في دول أوروبا في تلك المرحلة. على أن هذا الارتفاع الذي تميز به معدل المواليد كان خاضعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية آنذاك.

ففي ظل الركود الاقتصادي الذي ران على المجتمعات الزراعية في دول أوروبا، وما اقترن به من تخلف شديد في طرائق الإنتاج، كان من الطبيعي أن يكون الإنتاج الزراعي معتمدا، في المقام الأول، على وفرة العمل اليدوي. إن وفرة الأيدي العاملة كانت أمرا حتميا لضمان وفرة الغذاء للسكان، وحتى يمكن أن يكون هناك تعويض مستمر وكاف للقوى العاملة التي تخرج من مجال العمل الزراعي نتيجة للوفاة أو لعدم القدرة على العمل. وهنا يكون الحجم الكبير للعائلة، في ظل هذه الظروف، شرطا ضروريا لاستمرار حياة المجتمعات الزراعية.

أضف إلى ما سبق، حقيقة أخرى، أشرنا إليها فيما تقدم، وهي أن طبيعة العمل الزراعي لم تكن تستلزم مؤهلات أو إعدادا مهنيا شاقا وطويلا. ومن هنا كان الأطفال سرعان ما يعملون بالزراعة ولا يشكلون عبئا اقتصاديا على عائلاتهم. وكان إنجاب عدد كبير من الأطفال ورعايتهم حتى يدخلوا نطاق العمل الزراعي من الوظائف الاجتماعية الهامة للمرأة آنذاك.

وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الضرورات التي أملتها ظروف الإنتاج

فيما يتعلق بارتفاع معدل المواليد على سلوك وقيم المجتمع في ذلك الوقت. فقد ساد الاعتقاد بأفضلية الزواج المبكر، وعده المجتمع على من لا يتزوجون أو يؤخرون زواجهم أو يكونون عقماء. وكان من الطبيعي أيضا أن يكون الإجهاض أمرا منبوذا ومخالفا لتقاليد المجتمع ومعتقداته، وأن يفسر من الناحية الدينية على أنه شيء مخالف لتعاليم الله ووصاياه. وعضد هذا الاعتقاد وتلك القيم ما يوجد في الديانة المسيحية من آيات ونصوص تحبذ الإنجاب وتنظر إليه على أنه من عطايا الرب.

وهكذا.. كان الجو العام، الاقتصادي والاجتماعي والفكري، للمجتمعات الزراعية الراكدة يحبذ كثرة الإنجاب وارتفاع درجة خصوبة المرأة. ولم يكن أحد يفكر آنذاك في ضرورة أن تكون هناك حدود لهذا الإنجاب أو لتلك الخصوبة. ولهذا نستنتج، أن مسألة ارتفاع معدل المواليد وما يرتبط بها من قيم وعادات وتقاليد أصبحت كجزء هام من البناء الفوقي للمجتمع، ويمكن أن تبقى فترة طويلة من الزمن، تنتقل من جيل لآخر، حتى مع حدوث التغير الذي يحدث في نمط الإنتاج. ولهذا ظل ارتفاع معدل المواليد، كقيمة اجتماعية وكسلوك إنساني، فترة طويلة، لا يتعرض للهبوط، بالرغم من زوال الأساس الاقتصادي الذي قام عليه.

أما المرحلة الثانية للنمو السكاني في دول أوروبا، فتبدأ، تقريبا منذ عام 1750، حينما بدأت هذه الدول تتحول تدريجيا إلى النظام الرأسمالي، حيث دخلت في مرحلة انتقالية ديموجرافية هامة. ومن أهم خصائص هذه المرحلة، أن الصناعة أصبحت هي المجال الرئيسي للإنتاج والدخل والتوظف، على عكس ما كان قائما في أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية والتي كانت تعتمد أساسا على النشاط الزراعي. وعندما صارت الصناعة هي أساس النشاط الاقتصادي، أصبحت تستوعب نسبة هامة ومتزايدة من القوى العاملة. وأتاح قطاع الخدمات، الذي نما على هامش الصناعة، فرصا متزايدة للتوظف. وهكذا حدثت إعادة توزيع للسكان. فبعد أن كان الجزء الأكبر من السكان مركزا في الريف، أصبحت المدن، بما تعج به من صناعات وخدمات ورواج، هي مراكز الجذب السكاني، حيث ارتفع معدل التحضر على حساب نقص نسبة السكان المشتغلين بالزراعة.

وفي هذه المرحلة حدث اختلال جوهري هز العلاقة المستقرة التي كانت

قائمة من قبل بين المعدل العالي للمواليد والمعدل العالي للوفيات. فقد بدأ معدل الوفيات يتجه نحو الانخفاض، وبسرعة، دون أن يواكبه انخفاض مناظر في معدل المواليد، الأمر الذي أدى إلى حدوث نمو انفجاري في السكان في تلك المرحلة.

وهناك عدة أسباب تفسر لنا سر الاتجاه النزولي لمعدل الوفيات في تلك الفترة. ويأتي في مقدمة هذه العوامل زوال خطر المجاعات بعد أن تحققت الثورة الزراعية، وتطورت أساليب الزراعة وارتفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، فضلا عن توافر وسائل المواصلات وسرعة نقل الفوائض الغذائية من مكان لآخر. كما أن انخفاض حالات الحروب والمنازعات بين الدول والمناطق المختلفة قد أسهمت بنصيب يعتد به في تخفيض معدل الوفيات. وفي هذا الخصوص، لا يجوز أن ننسى أيضا، أن ثمة تقدما نسبيا ملحوظا قد حدث في مجال الإنفاق العام الموجه للخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية ووسائل العلاج والعناية بالنظافة، وتوفير ظروف أفضل لمياه الشرب والمجاري. وعضد ذلك أيضا، التقدم العلمي الذي حدث في مجال الطب ووسائل العلاج والمكافحة لكثير من الأمراض والأوبئة.

وفيما يتعلق بمعدل المواليد فقد ظل خلال هذه المرحلة الانتقالية ثابتا تقريبا. وكان من نتيجة ذلك أن شهدت دول أوروبا زيادة سكانية ملحوظة. ولم يكن ذلك مصادفة عابرة. ويمكن القول، أن من أهم العوامل التي ساهمت في عدم انخفاض معدل المواليد، هو زيادة الطلب على عنصر العمل أثناء فترة الثورة الصناعية، وبالذات عمل النساء والأطفال، نظرا لما اتسمت به أجورهم من انخفاض نسبي واضح بالمقارنة مع أجور الرجال، وبخاصة في صناعة المنسوجات [20]. كما يمكن القول، إنه على الرغم من أن إدخال الآلات في الصناعة قد هدم الصناعات المنزلية التي كانت تقوم على عمل النساء والأطفال، الأمر الذي خلق بينهم فائضا نسبيا، إلا أن هذا الفائض قد استوعبته المصانع الجديدة بالمدن. وفي هذا الخصوص، يعتقد بعض الكتاب، أن الثورة الصناعية قد أدت في مراحلها الأولى إلى زيادة الخصوبة، حيث اعتبرت العائلات الفقيرة الأطفال كمصدر دخل هام لها بسبب تعطل الرجال [21]. ومن العوامل الهامة التي أدت إلى جمود، أو عدم انخفاض معدل المواليد، إبان مرحلة الثورة الصناعية، هو أن هذا المعدل-

كما سبق القول-لا يتوقف فقط على الظروف والعوامل الاقتصادية فحسب، وإنما على مجموعة أخرى من العوامل الاجتماعية، مثل العادات والتقاليد والقيم، وهي عوامل لا تتغير في آن واحد، وبنفس السرعة التي يتغير بها الأساس الاقتصادي للمجتمع. ولهذا ظلت النظرة الاجتماعية إلى العائلة الكبيرة والى الأطفال بلا تغيير لفترة من الزمن، رغم زوال أسس المجتمع الزراعي التقليدي الذي كان يعتنق هذه النظرة.

أما المرحلة الثالثة للنمو السكاني لدول أوروبا، فقد تميزت بالانخفاض الواضح الذي طرأ على معدل المواليد، وفي نفس الوقت كان معدل الوفيات يواصل انخفاضه أيضا، بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي الذي حدث خلال هذه المرحلة، التي تمتد، تقريبا فيما بين عامي 1880-1930. ولكن تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات خلال هذه المرحلة كان أبطأ بكثير من ذلك الانخفاض الذي طرأ على معدل المواليد. على أن هذه المرحلة قد تميزت بخصائص وظروف معينة، أثرت موضوعيا على معدل المواليد واتجهت به إلى الانخفاض الحاد.

فمن ناحية تنبغي الإشارة، إلى أن عملية تراكم رأس المال الواسعة التي حدثت في الصناعة-فضلا عن التقدم الهائل الذي حدث في الفنون الإنتاجية (ابتكار آلات جديدة ومعدات وطرق إنتاجية حديثة)-كانت قد وصلت إلى درجة عالية من التطور الكمي والكيفي بحيث تطلبت نوعيات خاصة من العمالة المؤهلة والمدربة، وتختلف اختلافا بينا عن تلك العمالة التي كانت تحتاج إليها أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية، أو حتى في مرحلة الرأسمالية الصناعية المبكرة. من هنا أصبح تعليم الأطفال وتأهيلهم وتدريبهم شرطا ضروريا قبل الانتظام في سلك العمل. ولهذا أصبحت كثرة الأطفال عبئا على الأسرة. ولم يعد الأطفال مصدر عمل رخيص وغير مكلف، ومصدر دخل للعائلات الفقيرة، كما كان عليه الحال في الماضي؛ بل أصبحت إعالتهم وتعليمهم وتدريبهم، قبل أن يصبحوا قوى عاملة، أمرا مكلفا. وكان لذلك تأثير واضح في تخفيض معدل المواليد.

ومن ناحية أخرى، اتضح أنه مع نمو الرأسمالية وتغلغلها في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، وما اقترن به ذلك من زيادة في الطلب على نوعيات مختلفة من العمالة، توافرت للمرأة فرص كثيرة للعمل في كثير من

المجالات. وقد ترتب على اشتغال المرأة في هذه المرحلة حدوث تغير واضح في وضعها الاجتماعي والوظائف التي تؤديها . فكثير من الوظائف التي كانت محرمة على المرأة، أصبحت الآن مباحة لها طبقا لمؤهلاتها واستعدادها المهني. ولا شك، أنه مع إقبال المرأة على التعليم والعمل، تأخر سن زواجها بالقياس إلى المراحل السابقة، الأمر الذي أثر سلبا على معدل خصوبتها. كما أن المجتمع، بعد أن كان ينظر للمرأة على أن وظيفتها الأساسية هي إنجاب الأطفال وتربيتهم، قد غير من هذه النظرة بعد أن دخلت سوق العمل.

وهكذا؛ أصبح الوضع الاجتماعي الجديد للمرأة يتعارض مع الأسرة ذات الحجم الكبير. فثمة وظائف اقتصادية واجتماعية، أصبح بمقدور المرأة مزاولتها إذا لم تكن أما لعدد كبير من الأطفال. وهنا لا يجوز لنا أن ننسى؛ الإقبال الواسع الذي حدث من قبل المرأة نحو استخدام وسائل تنظيم الحمل والإجهاض (22).

ومهما يكن من أمر، فإن الانخفاض الذي طرأ على معدل المواليد في المرحلة الثالثة للتطور الديموجرافي لدول أوروبا، وما اقترن به ذلك من انخفاض في معدل الخصوبة، كان أمرا متفاوتا من بلد لآخر، بل داخل البلد الواحد طبقا للتغير الذي حدث في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ومدى مساهمتها في النشاط الاقتصادي. والحق أن تلك النقطة كانت مجالا خصبا لكثير من الدراسات الديموجرافية التي اهتمت بأن تدرس العلاقة بين انخفاض معدل الخصوبة وكثير من العوامل الأخرى، مثل اشتغال المرأة، ودرجة تعلمها، ومتوسط دخل الأسرة، المقيمة بالريف أو الحضر،... إلى آخره.

أما المرحلة الرابعة للتطور الديموجرافي لسكان أوروبا فقد تميزت باستقرار نسبي واضح في النمو السكاني، بعد أن ترسخت العوامل التي أدت إلى إضعاف معدل المواليد وتخفيض معدل الوفيات، مما جعل معدل النمو السكاني ينخفض. وأهم ملامح هذه المرحلة هو أن معدل الوفيات قد كف عن مواصلة انخفاضه، في الوقت الذي أصبح فيه معدل المواليد يتذبذب في حدود بسيطة جدا، هبوطا أو ارتفاعا. وهنا تنبغي الإشارة إلى الفروق الجوهرية القائمة بين المرحلة الأولى والمرحلة الرابعة للتطور الديموجرافي

لسكان أوروبا. فكلتا المرحلتين يتشابه من حيث انخفاض معدل النمو السكاني واستقراره. ولكن الفرق يكمن في أنه في المرحلة الأولى كان التغير السكاني يتم من خلال معدل مرتفع للمواليد ومعدل مرتفع للوفيات، وأن معدل الوفيات المرتفع، في هذه المرحلة، كان يلعب دور «العامل المنظم والضابط» لضمان استقرار النمو السكاني والتحكم فيه. أما في المرحلة الرابعة، فقد حدث العكس تماما. فقد تميزت هذه المرحلة بأن التوازن المستقر والمنخفض للسكان أصبح يتحقق من خلال معدل المواليد المنخفض نسبيا والمعدل المنخفض للوفيات، وأن معدل المواليد، الذي يتذبذب هبوطا وارتفاعا في حدود ضيقة، أصبح يلعب دور «العامل المنظم والضابط» في انخفاض النمو السكاني واستقراره.

جدول رقم – (15) تطور معدل المواليد بمعدل الوفيات في الدول المتقدمة الرأسمالية خلال الفترة 1750–1967

الفترة	معدل المواليد (في الألف)	معدل الوفيات (في الألف)
1750-1800	38	34
1800-1850	39	32
1850-1900	38	28
1900-1910	34	21
1910-1920	26	23
1920-1930	28	16
1930-1940	22	14
1940-1950	20	15
1950-1960	23	10
1960-1967	20	9

Source : Friz Behrens, 'Grundrisse der Geschichte der Politischen Okonomie, Band. IV, Akademie Verlag - Berlin 1981, S. 318.

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق، أن النمو السكاني، كاتجاه عام، وكمقولة اقتصادية واجتماعية وبيولوجية، قد تحقق عبر الحقب التاريخية المختلفة بقوة، تختلف من حيث مداها، تبعا لسير التطور الاجتماعي بكل

تشكيلة اجتماعية تاريخية. وخلال هذا التطور يتغير البشر، حيث يكتسبون صفات جديدة، ويربون أنفسهم على قيم جديدة، ويطورون أنفسهم بفضل التقدم الحادث في ظروف الإنتاج وشروط الحياة الاجتماعية، وتتربى فيهم مفاهيم جديدة، وأنماط حياة متغيرة. كما اتضح لنا أن تجربة التغيرات

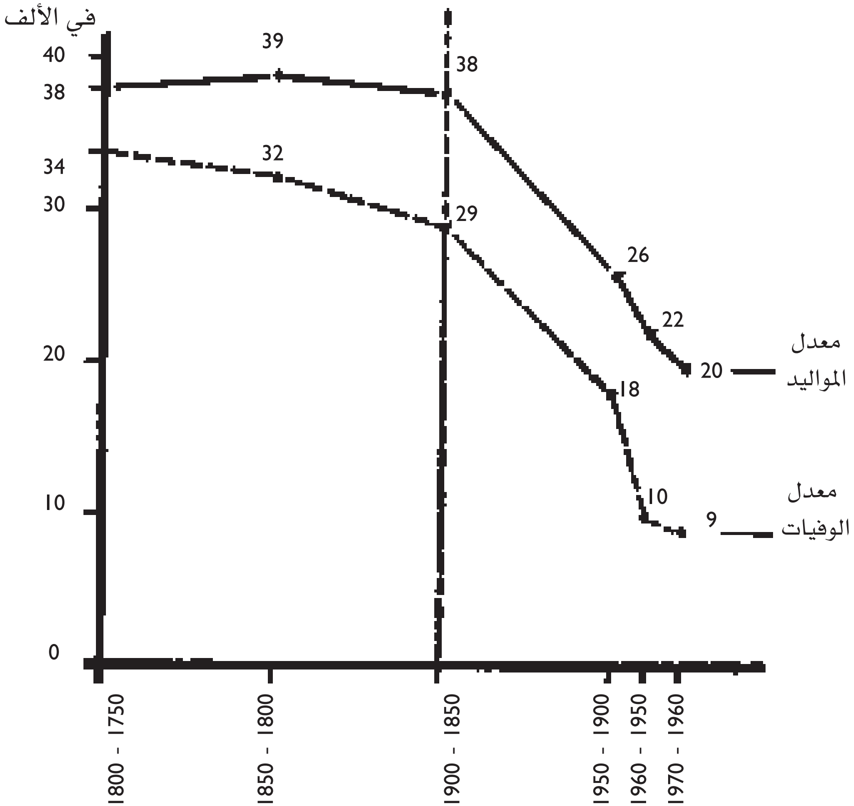

شكل رقم (21)

تطور معدل المواليد ومعدل الوفيات بالدول الأوروبية المتقدمة خلال الفترة 1750 - 1970 طبقا لخالتباري

والتحولات الديموجرافية في دول أوروبا، باعتبارها محصلة للتغيرات التي حدثت في معدل المواليد ومعدل الوفيات لم تكن تغيرات أو تحولات ذاتية أو مستقلة، وإنما كانت في حقيقة الأمر انعكاسا ونتاجا لتغير ظروف

الإنتاج وشروط المعيشة. كما أن الاختلال الذي حدث بين ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات (وهو الأمر الشائع حاليا بالبلاد المتخلفة) كان من الخصائص الواضحة للمرحلة الانتقالية التي كانت دول أوروبا تمر بها خلال سني التحول إلى المجتمعات الرأسمالية الصناعية. بيد أن هذه التجربة أثبتت، أنه كلما كانت التغيرات الهيكلية في المجتمع (في المجال الاقتصادي أساسا) تسير بسرعة، وتتواكب معها التغيرات الاجتماعية المواتية بشكل مرن، كلما استطاع المجتمع أن يقضي على هذا الاختلال في فترة وجيزة. وكلما استطاع أن يستوعب النمو السكاني ضمن ميكانيزم التقدم الاقتصادي من ناحية، وكلما استطاع التقدم الاقتصادي أن يؤثر على سرعة النمو السكاني من ناحية أخرى.

خصائص النمو الانفجاري لسكان البلاد المتخلفة باعتباره مرحلة انتقالية

تشير التقديرات الإحصائية للأمم المتحدة إلى أن سكان البلاد المتخلفة في عام 1900 كان يقدر بحوالي مليار فرد. أما في عام 1960 فقد ارتفع الرقم إلى مليارين. ومن المتوقع أن يصل إلى اكثر من 4 مليارات في عام 1990. والدلالة الرئيسية لهذه التقديرات، هي أنه خلال فترة تقل قليلا عن مائة عام، يتضاعف سكان هذه البلاد مرتين. وقد استغرق التضاعف الأول للسكان فترة تقدر بستين عاما، أما التضاعف الثاني، فإنه من المحتمل أن يستغرق ثلاثين عاما. [23] وهذا يعني، ببساطة شديدة، أن سكان الدول المتخلفة يتزايدون بمعدل أسي للنمو Exponential Rate of Growth. وهو معدل مفزع بكافة المقاييس والمعايير. بيد أن هذا النمو السكاني المرتفع يتفاوت من منطقة لأخرى، ومن دولة إلى أخرى داخل العالم المتخلف (انظر الجدول رقم(16) الذي يوضح لنا تفاوت هذا المعدل بين قارات العالم المتخلف خلال الفترة من 1920 ـ1975).

وليس يخفى أن هذا النمو الأسى لتزايد السكان في هذا الجزء من العالم، هو ظاهرة فريدة في تاريخ البشرية. فلم تشهد البشرية عبر تاريخها الطويل هذا النمو العارم للسكان في أي منطقة من مناطق المعمورة. وهذا هو السبب الذي يجعل عددا كبيرا من الديموجرافيين يستخدمون هذا

جدول رقم – (16)

تطور معدل النمو السكاني في مناطق العالم المتخلف خلال الفترة 1930/20 – 1975/70

المنطقة	1930/20	1940/30	1950/40	19960/50	1970/60	1975/70
جميع المناطق المتخلفة	1,1	1,3	1,3	2,1	2,3	2,31
منها : جنوب آسيا	1,3	1,5	1,4	2,3	2,5	2,53
افريقيا	1,5	1,7	1,6	2,3	2,6	2,64
أمريكا اللاتينية	2,0	2,1	2,5	3,0	2,7	2,71

Source : P. Khalatbari (Herg.) : Demookonomische Probleme der Entwicklungslander, Beitrage Zur Demographie, No. 2, Akademie Verlag, Berlin 1979, S. 16.

المصطلح الكرية «الانفجار السكاني بالعالم المتخلف».

ومع ذلك، لا يجوز للباحث أن ينسى أن «هذا الانفجار السكاني» يمثل نوعا ما من التغيرات السكانية؛ وأنه يشكل ظاهرة معينة، لها خصائصها وأسبابها الموضوعية. وقد سبق أن رأينا، أن دول أوروبا الغربية قد عرفت هذه الظاهرة أيضا في مجرى القرن التاسع عشر. ولكن ما يميز الانفجار السكاني السائد بالدول المتخلفة حاليا عن ذلك الانفجار الذي حدث بدول أوروبا، هو ما يتسم به الانفجار الأول من كثافة وسرعة لم تحدثا في الانفجار الثاني. كما أن المحيط الاجتماعي التاريخي الذي يتم فيه الانفجار السكاني بالبلاد المتخلفة يختلف عن ذلك المحيط الذي تحققت فيه تجربة الانفجار السكاني بدول أوروبا خلال القرن التاسع عشر.

ولا ينازع أحد، في أن هذا النمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف في تلك الفترة الوجيزة، وبالسرعة التي حدث، ويحدث بها الآن، يمثل استثناء في تاريخ التغيرات الديموجرافية لسكان العالم. فقد تبين لنا، مما تقدم، أن الحركات السكانية للعالم منذ العصور الأولى للإنسان، كانت تتم وتتساب بشكل مستقر، وفي ضوء علاقات متناسبة بين محددات النمو السكاني (معدل المواليد ومعدل الوفيات) وبين المحيط الاجتماعي المتغير، وأن هذه الحركات قد أدت-عبر هذا التاريخ الطويل-إلى نمو سكاني متوازن. حقا، لقد حدث خلال هذه الفترة بعض الاستثناءات التي كان يحدث فيها نمو سكاني غير عادي، نتيجة انخفاض معدل الوفيات. غير أن هذا النمو غير العادي ما يلبث أن يتلاشى في الفترات التي يرتفع فيها هذا المعدل، ليعود النمو السكاني المتوازن ليكرر نفسه من فترة لأخرى. ظل هذا هو حال التغيرات السكانية إلى أن بدأ عصر النهضة والثورة الصناعية، حيث اتجه معدل الوفيات إلى الانخفاض بشكل ملحوظ في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعا. وهنا حدث ما يمكن أن نسميه، تجاوزا، بالانفجار السكاني في دول أوروبا الغربية. بيد أننا رأينا، أن هذا النمو الانفجاري للسكان، ما لبث تحت ظروف تطور مجتمعات أوروبا وتحولها إلى الرأسمالية الصناعية، أن اتجه للانخفاض تحت تأثير الهبوط الملحوظ الذي حدث في معدل المواليد، إلى أن استقر النمو السكاني بالتدريج، واختفت ظاهرة الانفجار السكاني بدول أوروبا. وهكذا نلحظ أن هذا النمو الانفجاري

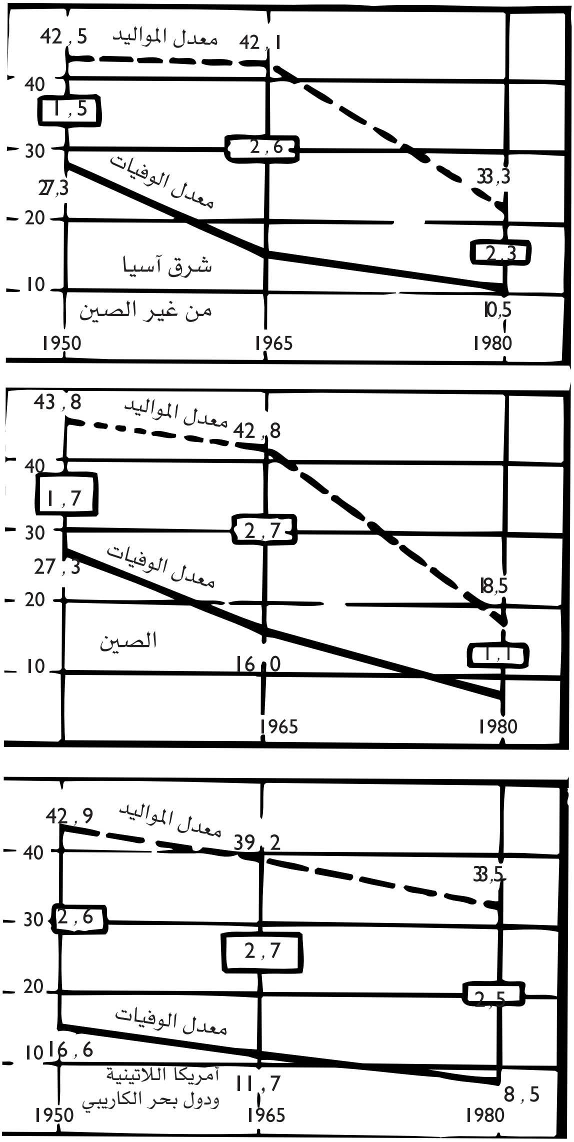

الرقم في المستطيل يشير إلى معدل الزيادة الخام الطبيعي

شكل رقم (22)

تطور معدلات المواليد والوفيات في دول شرق آسيا و الصين وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 1950 - 1980، طبقا للبنك الدولي

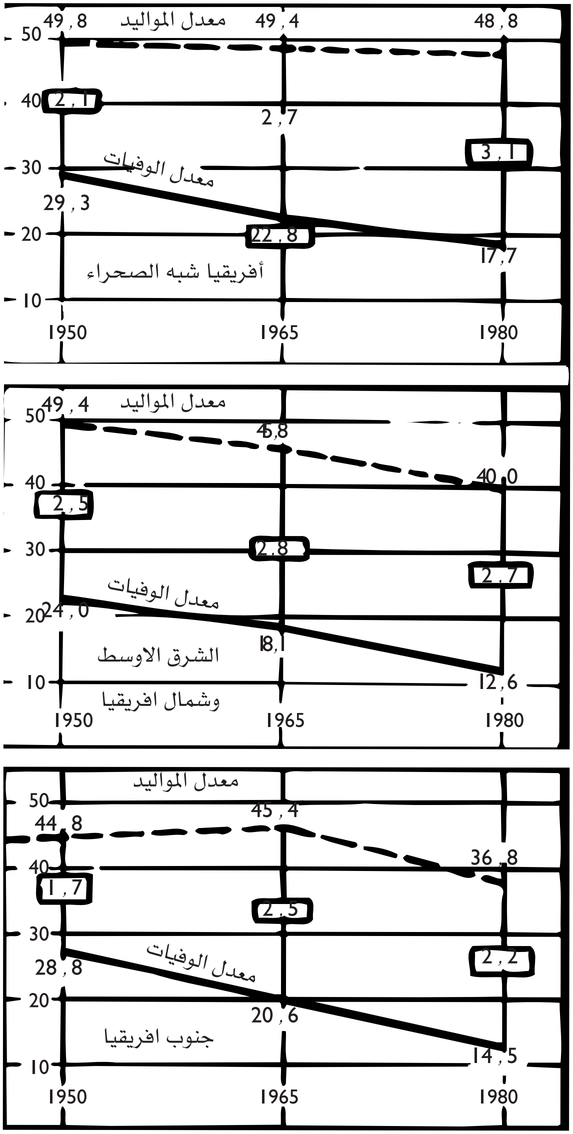

الرقم في المستطيل يشير إلى معدل الزيادة الخام الطبيعي
شكل رقم (23)
تطور معدلات المواليد والوفيات في دول افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا خلال الفترة 1950 - 1980، طبقا للبنك الدولي

لسكان أوروبا كان عملية ديموجرافية مؤقتة، وكان يمثل مرحلة انتقالية من نمط معين للسكان إلى نمط آخر جديد، أي الانتقال من مرحلة النمط السكاني التقليدي الذي تتميز به المجتمعات الزراعية، إلى النمط السكاني الحديث الذي تتسم به المجتمعات الصناعية.

والحق، أننا لو نظرنا إلى الوضع الديموجرافي في مجموعة الدول المتخلفة في الوقت الراهن فسوف نلحظ أنها تمر أيضا بمرحلة انتقالية مشابهة، ولكن ذات خصائص وأبعاد جديدة من حيث شدة كثافتها وسرعة حدوثها واختلاف المحيط الاجتماعي الذي تتحقق فيه.

فمن الواضح أن السرعة التي ينخفض بها معدل الوفيات بالدول المتخلفة في الآونة الراهنة، أسرع بكثير من تلك السرعة التي كان ينخفض بها معدل الوفيات في دول أوروبا خلال مرحلة نموها الانفجاري في القرن التاسع عشر. ففي بريطانيا انخفض معدل الوفيات من 8, 28 في الألف في عام 1780 إلى 14 في الألف في عام1910، مما يعني أن هذا المعدل قد استغرق 130 سنة حتى ينخفض إلى النصف. أما إذا نظرنا إلى بلد مثل سيلان (سيري لانكا) على سبيل المثال، فسوف نلحظ أن معدل الوفيات قد انخفض للنصف (أي من 8, 27 في الألف إلى 14 في الألف خلال الفترة 21/ 1925- 1947) في فترة لا تتجاوز خمسة وعشرين عاما. وبصفة عامة، تشير الإحصائيات، إلى أن متوسط الفترة التي استغرقها انخفاض معدل الوفيات إلى النصف قي دول أوروبا كان يتراوح ما بين 60- 70 عاما. أما في الدول المتخلفة فإن الأمر مختلف تماما، حيث تصل الفترة التي ينخفض فيها معدل الوفيات إلى النصف إلى حوالي 30 عاما، أي نصف الفترة التي تحققت في أوروبا [24].

وفيما يتعلق بمعدل المواليد، فإن البيانات تشير إلى أن هذا المعدل ظل ثابتا، تقريبا، في غالبية المناطق المتخلفة منذ عام 1750، ويدور حول 40 في الألف سنويا. حقا، لقد شهدت بعض الدول المتخلفة انخفاضا ملموسا في هذا المعدل في السنوات الأخيرة، ولكن على وجه الاجمال ما زال هذا المعدل مرتفعا. وهكذا نجد، أن من خصائص النمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف، أن الانخفاض الواضح الذي طرأ على معدل الوفيات لم يقترن بانخفاض مماثل في معدل المواليد (انظر الجدول رقما 17). ومن هنا

حدث اختلال واضح في العلاقة التقليدية التي كانت قائمة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات-انظر الشكل رقم (22)، [23].

وهنا تنبغي الإشارة، إلى أنه في ظل الانخفاض السريع الذي حدث في معدل الوفيات، وبخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، ومع بقاء معدل المواليد ثابتا، حدثت تغيرات واضحة في الهرم السكاني لهذه الدول، إذ اتسعت قاعدة الهرم من أسفل، حيث زاد بشكل واضح النصيب النسبي لعدد الأطفال والشباب في إجمالي عدد السكان-انظر الشكل رقم (24). وقد أدت هذه التغيرات إلى أن يكون معدل الوفيات في بعض الدول المتخلفة، أقل من ذلك المعدل في الدول المتقدمة التي يتزايد فيها عدد كبار السن والشيوخ. ما بالنا إذا علمنا أن معدل الوفيات في كل من مورشيوس وماليزيا ولبنان وسيري لانكا وسنغافورة والفلبين يقل عن 11 في الألف؟. بل إن تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أنه تحت تأثير هذا التغير الملموس الذي حدث في هيكل التركيب العمري لسكان العالم المتخلف، فإنه من المتوقع أن يكون معدل الوفيات في الدول المتخلفة عند مشارف القرن القادم (1995/ 2000) أقل من ذلك المعدل المتوقع للوفيات بالدول المتقدمة (8,6 في الألف للدول المتخلفة مقابل 9,9 في الألف للدول المتقدمة).

جدول رقم - (17)

تطور معدل المواليد ومعدل الوفيات في الدول المتخلفة 1750 - 1967

(في الألف)

الفترة	معدل المواليد	معدل الوفيات
1750-1800	41	37
1800-1850	41	36
1850-1900	41	37
1900-1910	41	34
1910-1920	40	37
1920-1930	41	31
1930-1940	41	29
1940-1950	40	28
1950-1960	41	21
1960-1967	41	18

Source : Fritz Behrens : **Grundrisse der Geschichte der Politischen Okonomie**, a. a. O., S. 318

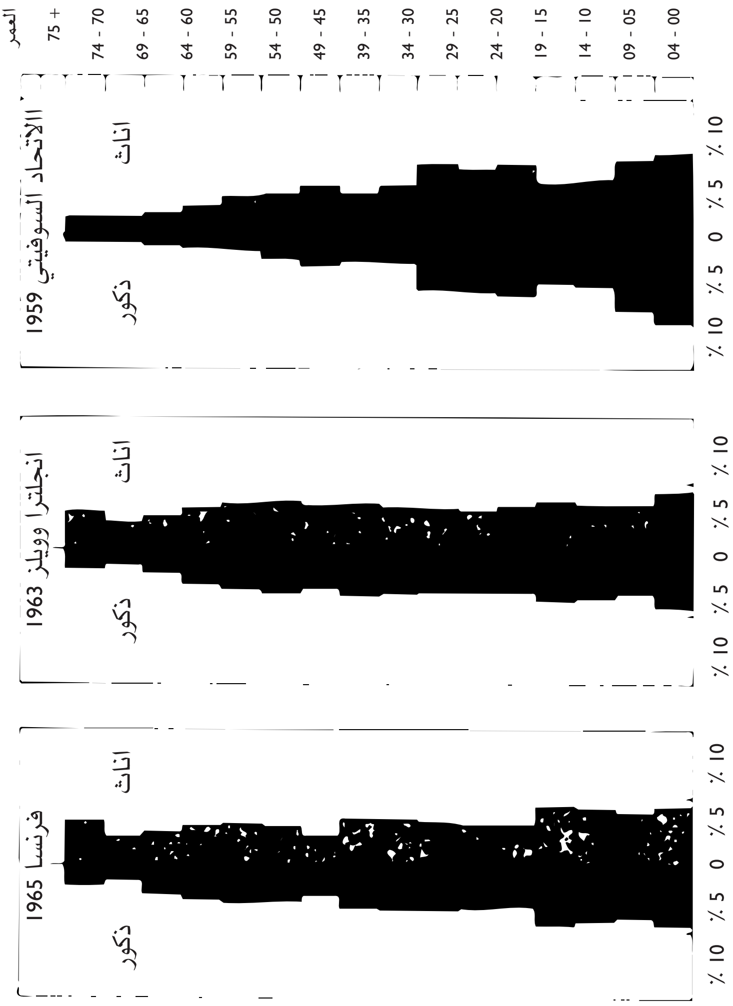

شكل رقم (24)
الأهرامات السكانية في الاتحاد السوفيتي وانجلترا وويلز وفرنسا (طبقا لتاد فيشر)

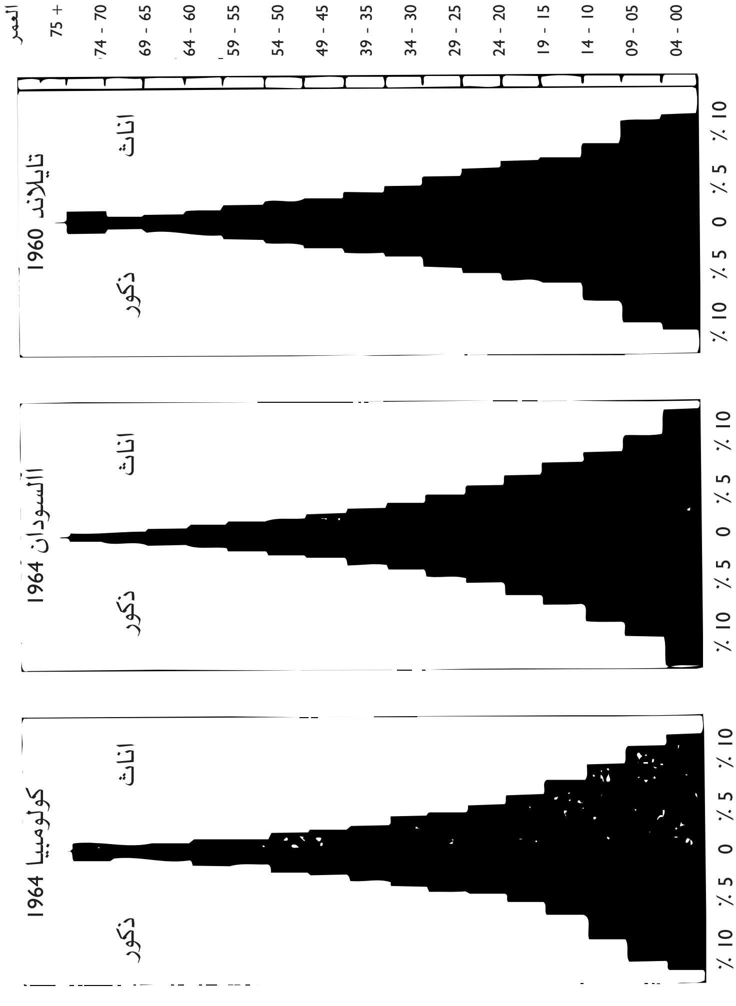

شكل رقم (25)

الاهرامات السكانية في تايلاند و السودان وكولومبيا (طبقا لتاد فيشر)

لا عجب في ظل هذه الظروف التي ينخفض فيها معدل الوفيات بشكل سريع مع بقاء معدل المواليد ثابتا، أن يتوقع العالم زيادة سريعة في عدد سكان العالم المتخلف في المستقبل القريب. بل إن هذه الزيادة من المتوقع أن تكون كبيرة جدا حتى لو انخفض معدل المواليد من 38 في الألف في الفترة 70- 1975 إلى 28 في الألف خلال الفترة 1995- 2000، كما تذكر تقارير الأمم المتحدة [25]. إن هذه الزيادة السريعة للسكان سوف تستمر، إلى أن تتوزع الأجيال الجديدة الشابة على الهرم السكاني، في الجزء الأعلى منه. وإذا كان من المتوقع أن يكون متوسط عمر الإنسان في الأجيال المقبلة حوالي 75 عاما، فإن بلوغ هرم سكاني جديد، ينخفض فيه معدل المواليد ويتوازن مع معدل الوفيات، سوف يحتاج إلى حوالي 70 عاما. وتقدر الأمم المتحدة، أن هذا التوازن المتوقع بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ربما يتحقق في عام 2075, [26].

وإذا كان الديموجرافيون يحددون عام 1950 (بالتقريب) كبداية لمرحلة النمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف، فإنه من المتوقع أن تستغرق هذه المرحلة مدة تتراوح ما بين 125- 150 عاما حتى يعود التوازن بين معدل المواليد ومعدل الوفيات. وحينما تمضي هذه المرحلة؛ فإن سكان العالم سوف يتزايدون زيادة كبيرة، إذ من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم من 5 ,2 مليار فرد في عام 1950 إلى 2 ,12 مليار فرد في عام 2075. وخلال هذه المدة، من المتوقع أن يرتفع سكان العالم المتخلف من حوالي مليار واحد نسمة (بدون الصين الشعبية) في عام1950 إلى 1 ,9 مليار فرد في عام 2075.

ولا شك أن صورة هذا النمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف تتضح لنا بشكل جلي إذا ما قارنا هذا النمو بذلك النمو الذي شهدته دول أوروبا المتقدمة خلال القرن التاسع عشر. فقد كان عدد سكان الدول المتقدمة (حاليا) في عام 1800 حوالي 250 مليون فرد، ثم ارتفع الرقم إلى حوالي 759 مليون فرد في عام 1930. هذا يعني أن الأمر قد احتاج إلى مرور حوالي 130 سنة حتى يتزايد سكان هذا الجزء من المعمورة ثلاث مرات. أما في الدول المتخلفة فإن الصورة مختلفة تماما. فخلال فترة وجيزة نسبيا، تقدر بحوالي خمسين سنة، من المتوقع أن يرتفع سكان هذه الدول من حوالي مليار واحد

جدول رقم – (18)

مقارنة بين الهرم السكاني في الدول المتقدمة وفي الدول المتخلفة طبقا للموقف في عام 1980

مجموعات الدول	التوزيع العمري (نسبة مئوية)					معدل الخصوبة الاجمالي
	من صفر–4	من 5–14	من 15–64	أكثر من 65 سنة	كل الأعمار	
كل الدول المتقدمة :	7,6	15,5	65,6	11,3	100	1,9
منها اليابان	7,3	16,1	67,7	8,9	100	1,8
الولايات المتحدة	7,9	15,0	66,3	10,7	100	1,9
المجر	8,0	13,7	64,9	15,9	100	2,1
كل الدول المتخلفة :	13,6	25,5	57,0	4,0	100	4,2
منها كوريا الجنوبية	10,6	22,7	62,7	4,0	100	3,0
بنجلاديش	17,9	24,9	54,6	2,6	100	6,3
كينيا	22,4	28,5	46,1	2,9	100	8,0

Source : World Bank; World Development Report 1984, Oxford Univesity Press, P. 67.

نسمة عام 1950 إلى حوالي 3،8 مليار فرد في عام 2000 (بدون الصين الشعبية) وذلك طبقا لتقديرات مؤتمر السكان العالمي الذي عقد بمدينة بوخارست عام 1974 [27]. والسؤال الذي يقفز إلى الذهن الآن هو:

- ما هي الخصائص الأساسية للنمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف باعتباره مرحلة انتقالية؟

لقد رأينا فيما تقدم؛ أنه توجد مرحلة زمنية، قد تطول أو تقصر بحسب الأحوال، تفصل بين نمط النمو التقليدي للسكان وبين نمط النمو الحديث للسكان. وهذه الفترة الانتقالية درج الديموجرافيون على تسميتها بالمرحلة الانتقالية. ومن الخصائص الأساسية لهذه المرحلة تعايش العوامل القديمة والعوامل الجديدة المحددة للنمو السكاني جنبا إلى جنب. وبعبارة أخرى، يوجد داخل هذه المرحلة النظام الاقتصادي القديم الذي يقوم على الزراعة، وفي نفس الوقت تكون الصناعة، باعتبارها ركيزة النظام الاقتصادي الحديث، آخذة في التبلور والنمو. وكلا النظامين يفرز نمطين مختلفين من النمو السكاني، أي أننا هنا، في هذه المرحلة، نكون إزاء ازدواجية واضحة. وهذه الازدواجية هي التي تحدد طبيعة القوانين التي يتم في ضوئها التزايد السكاني في هذه المرحلة. وفي ظل هذه الازدواجية، نجد أن النمو السكاني لا يتحقق بشكل متجانس أو مستقر. إن التجانس والاستقرار في النمو السكاني يتحققان فقط حينما تختفي ظاهرة الازدواجية وتصبح الصناعة، لا الزراعة، هي الركيزة الأساسية للنظام الاقتصاد الجديد.

والحقيقة، أن تجاوز هذه المرحلة الانتقالية، وما يوجد بها من ازدواجية أو ثنائية في ضوء الإرضاع الراهنة للبلاد المتخلفة، ليست عملية سهلة، أو أنها يمكن أن تتحقق دون حدوث مشاكل أو احتكاكات. إذ يواجه النمو الصناعي في هذه المرحلة عدة عقبات، منها عدم وجود مصادر كافية للتراكم الرأسمالي، وتخلف القطاع الزراعي أصلا وعدم مواكبته لمتطلبات النمو الصناعي، وضيق حجم السوق الداخلي بسبب ضآلة دخول السكان (الذين لا يزال أغلبهم يعملون بالزراعة) وسوء توزيع الدخل القومي، والتبعية الاقتصادية والمالية للخارج،.. إلى آخره، إلى آخره.

ومن وجهة النظر الديموجرافية، يمكن القول، أن تجاوز المرحلة الانتقالية للنمو السكاني الانفجاري، لا يتم إلا إذا اختفى نمط الأسرة التقليدي الذي

يشكل نواة الاقتصاد الزراعي، وظهر نمط الأسرة الحديثة (القليلة العدد) كنتاج لعملية النمو الصناعي. بيد أن السرعة التي يتم بها القضاء على النمط التقليدي وظهور النمط الحديث للأسرة سوف يعتمد على عدة عوامل، أهمها في رأينا، هي سرعة حركة التصنيع. فكلما زادت سرعة التصنيع، كلما نتج عن ذلك، وبشكل مستمر، عوامل ضعف تلحق بنمط الأسرة التقليدية. وتشكل في نفس الوقت، عوامل تأثير إيجابية في تكوين نمط الأسرة الحديثة.

ومن أهم عوامل الضعف التي يخلقها النمو الصناعي وتزاول تأثيرا ملموسا في تفكك نمط الأسرة التقليدية، ما يلي:

1- تعلم المرأة وخروجها للعمل.

2- حدوث انفصال بين عمل المرأة الاقتصادي وعملها المنزلي.

3- انفصال عملية تعليم وتدريب الأطفال والشباب عن العمل المنتج.

4- ارتفاع مستوى دخل الفرد.

5- اكتساب عادات وقيم وأنماط سلوك جديدة.

ومما لا شك فيه أن سرعة انتشار التصنيع التي يتم من خلالها إفراز هذه العوامل ومدى صمود نمط الأسرة التقليدي، وتأثير ذلك على حركة النمو السكاني، هي أمور تتفاوت من بلد لآخر. من هنا يمكن القول؛ إن مدى طول أو قصر الفترة الانتقالية للنمو السكاني تتفاوت من بلد لآخر، بتفاوت جهده الإنمائي، وبالذات في المجال الصناعي. وهذا يجعلنا نقول؛ إن مشاكل هذه المرحلة وكيفية مواجهتها والإسراع بتجاوزها، يجب البحث عنها في ضوء حالات محددة بذاتها، وليس من خلال تعميمات مجردة أو مطلقة. وبعبارة أدق، نقرر، أن سمات المرحلة الانتقالية للنمو السكاني الانفجاري تتوقف على شروط وخصائص الازدواجية القائمة بين النمط التقليدي والنمط الحديث للأسرة، والتي تتواجد على نحو محدد في كل بلد على حدة. وعلى العوامل المحددة لاستمرار أو انحلال هذه الازدواجية.

ولكن أيا كانت الفروق القائمة بين مجموعة الدول المتخلفة في هذا الخصوص، فإن ثمة فروقا جوهرية بين طبيعة وخصائص المرحلة الانتقالية للنمو الانفجاري لسكان أوروبا، كما تمت في القرن التاسع عشر، وبين طبيعة وخصائص المرحلة الانتقالية للنمو الانفجاري السكاني، التي تتم

حاليا في العالم المتخلف.

فمن المعلوم لنا، أن التطور الصناعي الرأسمالي في دول أوروبا الغربية كان نتاج عمليات تطور داخلية، نمت في أحشاء المجتمع الزراعي التقليدي. وكان هذا التطور يسير على نحو سريع وتلقائي، بعد التحلل الذي طرأ على نمط الإنتاج الإقطاعي في الزراعة. كما أن هذا التطور لم تقف أمامه أية عقبات أو تهديدات خارجية. فقد تم في إطار مستقل. وكانت نقطة الانطلاق في هذا التطور هي الثورة الزراعية التي وفرت الأيدي العاملة الرخيصة لتراكم رأس المال الصناعي، فضلا عن توفيرها الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة بمعدلات عالية. وخلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية، كانت الأسس التكنولوجية والعلمية للصناعة ودرجة انتشارها محدودة من الناحية الجغرافية والاجتماعية. على أن هذه المحدودية بدأت تقل شيئا فشيئا مع انتشار الصناعة وتوسع فروعها، وبدأ النمو الصناعي المتزايد يخلق ويطور، بشكل تلقائي من تلك الأسس التي تلزم لضمان استمراره. وفي مرحلة لاحقة، لم يكن يحد من سرعة هذا التطور الهائل للصناعة إلا عاملان أساسيان، أولهما هو عدم توافر المواد الخام والغذائية، وثانيهما هو عدم تصريف الإنتاج. وقد وجدت الرأسمالية الصناعية في الاستعمار مجالا للتغلب على هذين العاملين [28]. وخلال فترة قصيرة نسبيا استطاعت الرأسمالية الصناعية أن توحد السوق العالمي وتخضعه لمتطلبات نموها. وفي الداخل، استطاعت الرأسمالية أن تخلق وتطور أسسا جديدة ملائمة لنظامها، سواء في مجال التخصص وتقسيم العمل، أو في مجال الفنون الإنتاجية، أو في مجال العلم والطب، كما استطاعت أن تغير جذريا من نمط حياة الإنسان وأسلوب معيشته. وخلال هذه الفترة، كان من الطبيعي، في ظل هذا التقدم الملموس، أن ينخفض معدل الوفيات في الوقت الذي بقي فيه معدل المواليد ثابتا أو متناقصا بشكل وئيد، مما أدى إلى حدوث نمو سكاني هائل لم تعرفه دول أوروبا من قبل. ومما لا شك فيه، أن الرأسمالية الصناعية في بداية تكوينها استطاعت أن تحول المشكلة السكانية إلى مزايا لها، حيث تمكنت من خلالها أن تحصل على حاجتها من الأيدي العاملة بكميات وافرة، وتخفض معدلات الأجور. وكلها أمور كانت على درجة كبيرة من الأهمية لزيادة إمكانات تراكم رأس المال. وهذا يعني، أن

الاسرة في العالم

يبلغ متوسط عدد الاولاد الذين تنجبهم كل مرأة في العالم 3,9. غير ان هناك تباينا كبيرا بين منطقة واخرى.

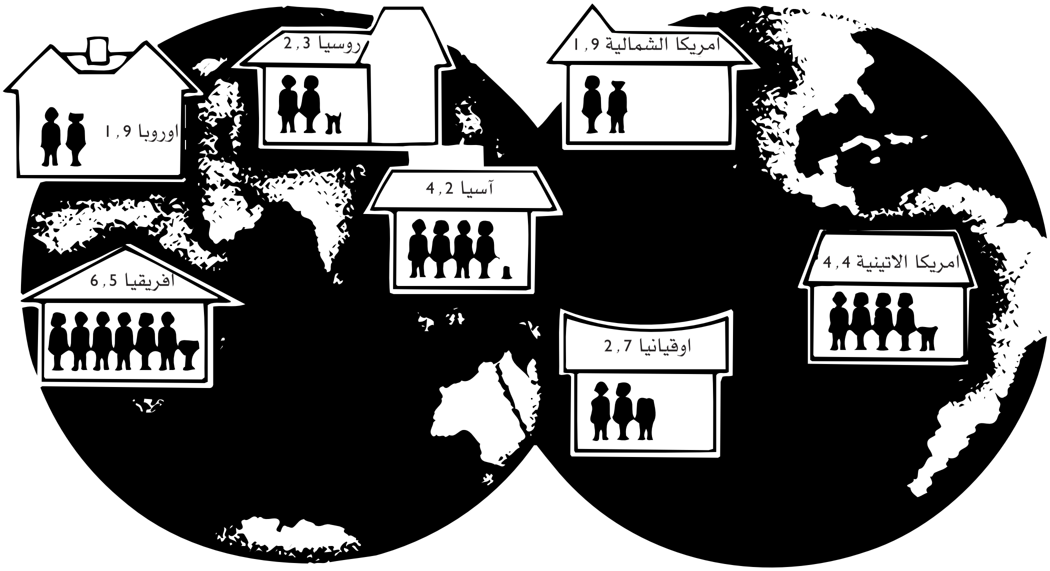

و هناك فوارق كبيرة في المناطق نفسها. ففي اسيا، مثلا، يبلغ متوسط الانجاب 2,8 في الصين 6,3 في باكستان .

شكل رقم (26)

المصدر..مجلة الوقائع ، تصدرها هيئة الامم المتحدة ، السنة الرابعة ، العدد 1983/9، ص 78.

النمو الانفجاري لسكان أوروبا كان نتاجا حتميا للنمو الاقتصادي وفي نفس الوقت سببا من أسبابه. بيد أنه مع استمرار النمو الاقتصادي، ومع التغيرات والتحولات الاجتماعية والتكنولوجية والطبية والسلوكية التي حدثت في غماره، بدأ معدل المواليد في الهبوط ليتوازن مع معدل الوفيات. وهنا اختفت المرحلة الانتقالية للنمو السكاني، لتدخل دول أوروبا (ومعها الولايات المتحدة بعد ذلك) في مرحلة استقرار نموها السكاني.

أما في الدول المتخلفة، فإن المرحلة الراهنة للنمو الانفجاري لسكانها- باعتبارها مرحلة انتقالية، إنما تتم في ظروف مغايرة تماما لتجربة أوروبا. ولهذا يكون من الطبيعي أن تختلف خصائص هذه المرحلة ومشكلاتها ونتائجها في هذه الدول عن نظيرتها في دول أوروبا. وباختصار شديد، يمكن أن نقرر هنا، أن الاختلاف الجوهري بين المرحلة الانتقالية للنمو الانفجاري لسكان العالم المتخلف في القرن العشرين، وبين المرحلة الانتقالية للنمو الانفجاري لسكان أوروبا في القرن التاسع عشر، يكمن في حقيقة بسيطة تقول، إنه على حين أن هذه المرحلة في أوروبا كانت نتاجا طبيعيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذه المرحلة في الدول المتخلفة تسبق تقدمها الاقتصادي.[29] وهنا تكمن بالدقة المعضلة، التي تتمثل في التناقض بين النمو السكاني المرتفع وبين الدرجة المتواضعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن كشف غموض هذه المعضلة، والبحث عن طريق للتغلب عليها، يتطلب منا أن نفهم جيدا الظروف التاريخية التي نشأت فيها. وبعبارة أخرى، لا بد لنا من البحث عن إجابة محددة لسؤال محدد، وهو: ما العوامل الموضوعية التاريخية التي خلقت الانفجار السكاني بالدول المتخلفة؟ وهل كانت هناك صلة بين التغلب على مشكلة الانفجار السكاني بدول أوروبا في القرن التاسع وبين ظهور مشكلة الانفجار السكاني في دول العالم المتخلف؟.

ونرجئ الإجابة على هذا السؤال للفصل القادم.

7 الأساس التاريخي لظهور المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة (دور الاستعمار ورأس المال الأجنبي)

رأينا فيما تقدم، أن المشكلة الأساسية للمرحلة الانتقالية للنمو السكاني الانفجاري بالدول المتخلفة، تتمثل، كما هو معلوم، في ذلك الانخفاض السريع الذي حدث في معدل الوفيات دون أن ينخفض معه معدل المواليد، مما نتج عن ذلك زيادة سريعة في عدد السكان، مع عدم وجود أو عدم كفاية التغيرات الاقتصادية المطلوبة لتطوير قوى الإنتاج وزيادة حجم الدخول، وخلق فرص كافية لتوظيف هذه الزيادة المستمرة في السكان. والمشكلة السكانية بهذا المعنى تجد تعبيرها الواضح في ذلك الضغط الهائل الذي تزاوله الأعداد المتنامية للبشر على وسائل الإنتاج، والأرض، والدخل القومي، وفرص التوظف والمواد الغذائية، وعلى المساكن ووسائل المواصلات وإمكانات التعليم والعلاج، إلى آخره. إن ذلك يعني بالدقة؛ أن المشكلة السكانية لم تنشأ

نتيجة لارتفاع معدل الزيادة السكانية فحسب، ولكن-وهذا يأتي في المقام الأول-نتيجة للطابع الركودي الذي تتسم به اقتصاديات هذه الدول، وعلى الأخص القطاع الزراعي الذي ما يزال متخلفا، في الوقت الذي يفرز فيه الزيادات الأساسية من السكان ويعج بأعداد كبيرة من المتعطلين عن العمل، سواء بصورة سافرة أو بصورة مقنعة.

والحقيقة أن بداية ظهور هذا الاختلال الذي حدث بين النمو السكاني المرتفع وبين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول كان نتاجا حتميا للاستعمار ونتيجة مترتبة على نشاط رؤوس الأموال الأجنبية داخل هذه الدول.

فمن الثابت تاريخيا، أن الدول المتخلفة الواقعة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، كانت تسودها، بدرجات متفاوتة، قبل أن تقع فريسة سهلة في أنياب الاستعمار الأوروبي وغزو رؤوس الأموال الأجنبية لها، أنماط تقليدية للإنتاج، سابقة على مرحلة ظهور الرأسمالية. وهي أنماط برغم تنوعها، وبرغم تعايشها جنبا إلى جنب في المجتمع الواحد؛ إلا أن القسمات الرئيسية التي كانت تجمع بينها تتمثل فيما يلي: (30)

1- تنوع أشكال المنتجات فيها.

2- الاكتفاء الذاتي لمجتمعها الزراعي.

3- ضعف العلاقات السلعية/ النقدية، حيث شاعت المقايضة في عمليات التبادل.

4- توحد الغرض من الإنتاج وهو إشباع الحاجات الشخصية للمنتجين ومن يعولونهم.

5- عزلة هذه الأنماط عن الاتصالات الخارجية، حيث لم يقم بينها وبين العالم الخارجي علاقات اقتصادية يعتد بها.

وباختصار؛ كان بنيان الإنتاج القومي في هذه البلدان مرنا، ويتناسب وظروفها الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... و بالرغم من أن الناتج القومي في هذه البلدان كان ينمو بمعدلات متواضعة، نظرا لتخلف قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، إلا أن هذا النمو كان يتناسب تماما مع معدلات النمو التي كان يتزايد بها السكان. فقد كان النمو السكاني منخفضا بسبب ارتفاع معدل الوفيات الناجم عن انتشار الأمراض والأوبئة وكثرة

حالات الحروب والمنازعات التي كانت تنشب بين هذه البلدان من حين لآخر لأسباب مختلفة. وهكذا، نخلص إلى القول، بأنه كان يوجد تناسب بين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني. ولهذا لم يكن للمشكلة السكانية وجود آنذاك.

وحينما وفدت رؤوس الأموال الأجنبية الأوروبية، أو بتعبير آخر، حينما جاء نمط الإنتاج الرأسمالي من أوروبا المتقدمة إلى هذه المجتمعات، بحثا عن الأرباح والمواد الخام والغذائية وعنصر العمل الرخيص، فإن نشاط هذا النمط في تلك المجتمعات وما رافقه من نتائج قد أدى إلى تشويه العلاقة المتوازنة بين النمو السكاني وبين درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى ظهور المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة.

ولكن كيف حدث هذا؟

إن ذلك يمكن معرفته، ببساطة شديدة، لو أحطنا بالنتائج التي ترتبت على الاستعمار المباشر لهذه الدول وتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية فيها. وهذه النتائج يمكن محاصرة تأثيرها المباشر على القطبين الرئيسيين المسببين للمشكلة السكانية، وهما:

1- ظهور التخلف الاقتصادي.

2- زيادة معدل النمو السكاني.

ونظرا لخطورة هذين التأثيرين على ظهور المشكلة السكانية في هذه الدول فسوف نتاولهما فيما يلي بشيء من التفصيل.

أولا- دور الاستعمار ورأس المال الأجنبي في ظهور التخلف ا لاقتصادي

إن التخلف الاقتصادي الذي يرين الآن على غالبية الدول الواقعة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، ويشكل الأرضية الملائمة لتفاقم المشكلة السكانية، هو ظاهرة تاريخية، نشأت في ظروف معينة، وفي مرحلة محددة من تاريخ هذه الدول. وعلى وجه التحديد ارتبط ظهور هذه الظاهرة وتطورها في هذه الدول بظهور وتطور النظام الرأسمالي الصناعي في أوروبا. فقبل ظهور الرأسمالية، وتحولها إلى نظام عالمي في القرن التاسع عشر، لم تكن

هذه الدول من البلاد المتخلفة، بالمعنى المعاصر لهذه الكلمة. إذ كان التطور الاقتصادي والاجتماعي يسير في كل دول العالم بخطا وئيدة، ويمتد عبر فترات طويلة من الزمن، في ظل التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية. وفي ظل هذه التشكيلات [31] كانت الحاجات المحدودة للمنتجين يتم إشباعها من خلال وسائل بدائية ومشتتة بين عدد كبير من الأفراد. وكان إشباع هذه الحاجات هو الأساس الذي قامت عليه تلك التشكيلات، والتي كانت الزراعة تشكل أساسها الاقتصادي. وكانت وسائل الإنتاج على درجة كبيرة من البدائية وتعتمد على الخبرات المتراكمة من جيل لآخر. ونادرا ما كان يحدث فيها تطور محسوس في فترة قصيرة من عمر الزمن. ولهذا كانت التشكيلات الاجتماعية في مختلف دول العالم متشابهة-في هذا الخصوص-إلى حد كبير، واحتفظت بهويتها واستقرارها وامتدادها في الوجود، من جيل لآخر، لفترات طويلة. و باختصار، كانت معظم مناطق ودول العالم راكدة، بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح [32]. فما بالنا إذا علمنا، أنه من الناحية التاريخية، كان التحول من نمط إنتاجي معين إلى نمط إنتاجي آخر، يستغرق مئات، وفي حالات أخرى، آلاف السنين؟ حقا... إن التشكيلات الاجتماعية التي سادت في مختلف دول العالم والتي ران عليها الركود فترة طويلة من الزمن قبل ظهور الرأسمالية، وإن كانت متشابهة في طابعها الركودي وفي خصائصها العامة؛ إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال، أنها كانت في درجات متماثلة وكاملة من التطور. فقد وجد بينها فروق كمية في هذه الدولة أو تلك. بيد أنه، في جميع الأحوال، كانت عوامل التطور لهذه التشكيلات الاجتماعية نابعة من ظروفها الداخلية. كما أنه من النادر أن نجد أن الاختلاف في درجات التطور بين هذه التشكيلات كان يرتبط بعلاقات سببة.

ولهذا، يشير سجل التاريخ الاقتصادي، أنه قبل ظهور النظام الرأسمالي، لم تكن ثمة فروق كبيرة أو جوهرية موجودة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات غير الأوروبية. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يكون نصيب المجتمعات غير الأوروبية في الدخل العالمي أكبر من نصيب البلاد التي تؤلف اليوم قطاع العالم المتقدم، وذلك بحكم تفوقها العددي والسكاني والجغرافي. وهنا يذكر س. ج. باتل، على سبيل المثال، أن نصيب

الدول المتخلفة (غير الأوروبية) في الدخل العالمي كان 65٪ في عام 1800 , [33] بل إن بعضا من الدول غير الأوروبية كانت تتمتع بدرجات عالية نسبيا من التقدم الاقتصادي إذا قورنت بغيرها من دول أوروبا آنذاك. وثمة نماذج واضحة في هذا الخصوص، لعل أبرزها تجربة الهند قبل استعمارها، وتجربة مصر أيام محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر.

يقول جواهر لال نهرو في كتابه الشهير «اكتشاف الهند»:

«كانت الهند تمتلك صناعات على درجة كبيرة من التطور. وكانت منتجاتها تصدر إلى دول أوروبا وغيرها من دول العالم. كما كانت تمتلك نظاما للبنوك على درجة رفيعة من التنظيم الجيد والإدارة المؤهلة. وكانت بيوت الأعمال الكبيرة، المالية والتجارية، تنتشر في مختلف أنحاء الهند، وأيضا في إيران وكابول وطشقند وفي مناطق أخرى من أواسط آسيا. وكان رأس المال التجاري قد تكون، حيث كانت توجد شبكة واسعة جدا من المندوبين والتجار والوسطاء التجاريين. يضاف إلى هذا، ذلك التطور الناضج الذي وصلت إليه صناعة بناء السفن. ومن المعلوم أن أحد السفن الحربية التي كان يحارب بها أحد الجنرالات الإنجليز في أثناء الحروب النابولونية كانت مصنوعة في إحدى الشركات الهندية. وعلى وجه الاجمال، كانت الهند من الناحية الواقعية، متطورة في المجالات الصناعية والتجارية قبل حدوث الثورة الصناعية [34]».

والحقيقة أنه لم يكن نهرو وحده هو الذي سجل تلك الحقيقة التاريخية التي تنص على تفوق درجة التطور في بعض المجتمعات الآسيوية إذا ما قورنت بنظيرتها في دول أوروبا آنذاك. فثمة عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين والمؤرخين يرصدون هذه الحقيقة ويؤكدونها. وهذا ما نلحظه، على سبيل المثال لا الحصر، في كتابات فيرا أنستي وروميس ب. دات، وهيجنز وكوزنتس وجونر ميردال.

إذ تذكر فيرا أنستي في كتابها «التطور الاقتصادي في الهند» ما يلي:

«حتى القرن الثامن عشر، كانت الحالة الاقتصادية في الهند متقدمة نسبيا، وكان بوسع الأساليب الهندية في الإنتاج وفي التنظيم الصناعي والتجاري أن تحتمل المقارنة مع الأساليب السائدة في أي جزء آخر من العالم. إن هذا البلد كان يصنع ويصدر أجمل أقمشة «الموسيلين» وغيرها

من المنسوجات والأصناف الأخرى، في الوقت الذي كان فيه أسلاف البريطانيين يعيشون في حالة بدائية للغاية [35]».

ويقول روميس دات في كتابه «التاريخ الاقتصادي للهند»:

«كانت الهند في القرن الثامن عشر بلدا صناعيا كبيرا، بقدر ما كان بلدا زراعيا ضخما. وكانت منتجات المغزل الهندي تمد أسواق آسيا وأوروبا[36]».

ويشير سيمون كوزنتس إلى نفس هذه الحقيقة حينما يقول:

«إن دول شمال وغرب أوروبا كانت من ناحية التطور الاقتصادي، خلال الفترة الواقعة بين القرن العاشر والقرن الخامس عشر، تقع في مستوى أقل من ذلك التطور الذي كانت تشهده المدن الإيطالية؛ وإن المدن الإيطالية كانت في حالة أقل من ذلك التطور الاقتصادي الذي كانت عليه دول الشرق الأدنى والأوسط خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة [37]».

أما بنيامين هيجنز، فيصف الحالة الاقتصادية والتكنولوجية لدول آسيا في تلك الفترة كما يلي:

«من النادر أن نجد برهانا يدل على أن المستوى التكنولوجي في آسيا كان أقل من ذلك المستوى الذي كان سائدا في أوروبا خلال القرن السادس عشر. إن بلدا مثل إندونيسيا كانت به صناعة البارود. كما ان فنون الملاحة والنقل والمواصلات والتكنيك المستخدم في الصناعة والزراعة لم تكن اقل من نظيرتها التي كانت مطبقة في دول أوروبا آنذاك [38]».

ويقول جونر ميردال:

«إنه يوجد اتفاق بشكل أعم في المراجع المختلفة، على أن كثيرا من المناطق في جنوب آسيا كانت، قبل العصر الاستعماري، لا تقل في تقدمها الصناعي عن دول غرب أوروبا. بل إن جزءا كبيرا من هذه المناطق، كان يسبق الغرب في مجال جودة المنتجات وتنوعها وأيضا في الفنون الإنتاجية المستخدمة [39]».

وفي عالمنا العربي؛ يبدو مشروع النهضة الاقتصادية القائم على التصنيع، والذي نفذ في عهد محمد علي، كمثل هام على التفوق الذي حققته مصر في تقدمها الاقتصادي لو قورن بالكثير من دول أوروبا آنذاك. فقد حاول محمد علي أن يكسر حلقات الركود الاقتصادي الذي ران على المجتمع

المصري في القرن الثامن عشر من خلال حركة تصنيع وتحديث، واسعة المدى؛ بعد أن أحكم سيطرته على شئون البلاد، وعلى الأراضي الزراعية، وبعد أن استولى على الفائض الاقتصادي من خلال احتكار الدولة لتجارة المحاصيل النقدية وفرض الضرائب الباهظة على الفلاحين وأصحاب الحرف والأراضي. واستخدم هذا الفائض في إقامة عدد كبير من المشروعات الزراعية والصناعية. فأقام شبكة واسعة من القنوات، وبنى القناطر الخيرية. وأنشأ عددا كبيرا من المصانع، مثل صناعة غزل ونسج القطن والصوف والحرير والكتان. وصناعة الزجاج والجلود والطرابيش، وصناعة ملابس الجيش، والورق والطباعة والملح والسكر. كما اهتم ببناء الصناعات الثقيلة المنتجة لوسائل الإنتاج، مثل صناعة المكائن والنحاس والمسبوكات، وصناعة السفن الحربية والتجارية. وحاول أن يخلق قوى عاملة محلية ماهرة، عن طريق البعثات العلمية والتدريبية التي كان يرسلها للخارج، وعن طريق استقدام الخبراء الأجانب للقيام بمهام التدريب.

كما أنشأ العديد من المدارس الحرفية والمهنية والهندسية والطبية، فضلا عن المدرسة العسكرية والحربية لإعداد قادة الجيش. ويقدر بعض الكتاب [40]، أنه بحلول عام 1838 كان محمد علي قد استثمر ما قيمته 12 مليون جنيه في تلك الصناعات، وأن عدد المشتغلين فيها قد وصل إلى رقم يتراوح ما بين ثلاثين وأربعين ألف عامل.

ومهما يكن من أمر، فإن النجاح الباهر-ولكن المؤقت-الذي حققته هذه التجربة كان راجعا إلى استقلالية القرار الوطني، وإلى فرض الحماية الجمركية والتجارية على تلك الصناعات الوليدة، والى التحكم في تعبئة الفائض الاقتصادي واستخداماته. ولا يعنينا هنا، تقييم هذه التجربة، أو البحث في عوامل الانهيار الداخلي والخارجي التي عجلت بوأدها وهي ما تزال غضة. [41] ولكننا فقط أردنا أن نبين أن مصر في أربعينيات القرن التاسع عشر كانت دولة متقدمة في اقتصادها الزراعي والصناعي بكل المقاييس، وأنها في ذلك كانت تتفوق على كثير من دول أوروبا آنذاك.

يتبين لنا إذن؛ أن الدول التي توصف الآن بالتخلف في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، لا يمكن-تاريخيا-نعتها بهذه الصفة، أو الادعاء بأن التخلف كان سمة خاصة بها خلال تاريخها الطويل [42]. فقد رأينا أن بعضا من هذه

الدول كان يسبق في تقدمه الصناعي والتكنولوجي والتجاري والمالي دول أوروبا الغربية خلال الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية. كما أن بعضا من هذه الدول كان يصدر الحبوب والمواد الغذائية والمواد الخام والمصنوعات المختلفة إلى دول غرب أوروبا.

ومع ذلك، ينبغي التأكيد هنا على حقيقة تاريخية هامة، تنص على أن درجات التفوق النسبي التي كانت موجودة بين بعض الدول تجاه الدول الأخرى-قبل ظهور الرأسمالية-كانت محدودة، وتمثل اختلافا في الكم وليس في النوع. كما أن الاختلاف في درجات التطور الاقتصادي بين الدول لم يكن يرتبط بعلاقات سببية، بمعنى أن التخلف النسبي لدولة ما لم يكن راجعا إلى تقدم نسبي في دولة أخرى، أو العكس. فقد كانت الاختلافات تنبع أصلا من الظروف الموضوعية والذاتية داخل الدول.

على أن الفهم الحقيقي لظهور التخلف، كمحور أصيل في ظهور وتطور المشكلة السكانية، يتطلب منا أن نعود إلى الوراء قليلا، إلى بداية مرحلة الرأسمالية التجارية. فمع ظهور هذه المرحلة في أوروبا-وهي المرحلة الانتقالية التي ميزت عملية التحول من المجتمع الإقطاعي الزراعي إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي، والتي امتدت، تاريخيا، فيما بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر، بدأت علاقات القوى، على النطاق العالمي، تتغير لصالح الدول الأوروبية التي ظهرت فيها الرأسمالية التجارية، وانتهت إلى ظهور أشكال من السيطرة الكولونيالية على الدول الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فمع النمو الذي حدث في رأس المال التجاري، الذي تراكم في يد عدد لا بأس به من التجار والوسطاء في بعض دول أوروبا، ومع التقدم الذي حدث في حركة الكشوف الجغرافية وفي وسائل المواصلات البحرية، بدأت تتبلور معالم فترة محددة من تاريخ ظهور الرأسمالية، وشكلت في نفس الوقت بداية واضحة للتخلف الطويل الذي سيرين فيما بعد على الدول التي وقعت فريسة لنهب وسيطرة رأس المال التجاري الأوروبي. فمن ناحية نجد أن الأرباح الضخمة التي تكونت لدى التجار في بعض المدن الأوروبية من خلال الاتجار في الإنتاج السلعي الصغير (منتجات الحرف والصناعات اليدوية) فضلا عن الاتجار بمنتجات الدول الواقعة عبر البحار في آسيا

وافريقيا (المنسوجات الحريرية والتوابل والشاي..) قد دفعت ببعض التجار والمغامرين إلى تمويل عمليات تجارية بحرية، اتخذت طابع القرصنة والعنف واللصوصية. وخلال هذه الحملات تعرضت الدول غير الأوروبية لحملات نهب لا رحمة فيها، وكانت محصلة هذه الحملات، نهب الذهب والفضة من دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وسرقة الكنوز والمعابد في تلك-الدول (انظر الجدول رقم ١٩)، وتحويل افريقيا السوداء إلى ساحة لصيد العبيد، ونقلهما إلى دول أوروبا والعالم الجديد (أمريكا).

والحق؛ أن الفترة الكولونيالية التي شهدتها مرحلة الرأسمالية التجارية قد لعبت دورا مزدوجا في نمو وتطور الرأسمالية من ناحية، وفي إضعاف وتخلف الدول التي تعرضت لغزو رأس المال التجاري من ناحية أخرى. فقد لعب التوسع التجاري دورا هاما في تمهيد الطريق للرأسمالية الوليدة نحو الأسواق الواسعة بالبلاد الواقعة عبر البحار، تزخر به من مواد خام وعمل رخيص. وكان توسيع نطاق سيطرة رأس المال التجاري شرطا ضروريا وتاريخيا لتكوين السوق العالمي وتوحده تحت سيطرة الرأسمالية. كما أن الأرباح الضخمة والثروات المنهوبة التي تجمعت إبان هذه الفترة شكلت أحد مصادر التراكم البدائي لرأس المال في أيدي الطبقة الرأسمالية. إن نهب الذهب والفضة وتجارة العبيد كانت هي المعالم الرئيسية التي ميزت فجر الرأسمالية وبزوغ شمسها على دول غرب أوروبا.

وفي هذا الخصوص، لا يجوز لنا أن ننسى، أن الخصصية الأساسية للفترة الكولونيالية التي سبقت ظهور الرأسمالية الصناعية، تكمن في أن وسيلة استغلال الشعوب التي وقعت فريسة لهذه الفترة كانت هي رأس المال التجاري، وهو ما يختلف جذريا عن فترة الاستعمار التي رافقت نمو وتطور الرأسمالية الصناعية، حيث إن وسيلة الاستغلال كانت هي رأس المال الصناعي بعد امتزاجه مع رأس المال المالي. يضاف إلى ذلك؛ أن أساليب نهب واستغلال ثروات البلاد غير الأوروبية خلال الفترة الكولونياليه كانت أساليب غير اقتصادية؛ بمعنى أنها لم تعتمد على النشاط الاقتصادي المنتج وإنما اعتمدت على أساليب النهب المباشرة واللصوصية والخداع واستخدام القوة والعنف وأعمال القرصنة. كما أن تحويل الموارد والثروات المنهوبة من البلاد التي وقعت ضحية لغزو رأس المال التجاري، لم يكن

جدول رقم – (19) تطور طكيات الذهب المنهوبة من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (1500–1800)

الدولة المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	1500-1521	100
	1522-1547	80
	1548-1700	152
	1700-1800	300
بيرو	1534-1600	230
	1600-1700	450
	1700-1800	370
نيوجرانادا	1537-1600	200
	1600-1700	680
	1700-1800	780
شيلي	1550-1600	130
	1600-1700	100
	1700-1800	240
البرازيل	1701-1720	150
	1721-1740	490
	1741-1760	816
	1761-1780	580
	1781-1800	380
المجموع		6228

Source : Ernst Kummel, **Finanzgeschichte**, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966, S.

يتطلب إجراء تغيير جوهري في الهيكل الاقتصادي لهذه البلاد في الفترة الكولونياليه، بل كان يتطلب إخضاع شعوب هذه البلاد بالقوة (43)، وهو ما كان يعني فرض السيطرة السياسية عليها، سواء أكان ذلك عن طريق القوة المسلحة (الاحتلال العسكري) أو عن طريق التحالف مع بعض الفئات الاجتماعية من تلك الدول والتي ارتبطت مصالحها وقوتها بالتعامل مع رأس المال التجاري الأوروبي، وخلق نوع من الإدارة «التابعة» للعواصم الاستعمارية. وكان من نتيجة ذلك أن خسرت هذه الدول جانبا هاما من مواردها المادية والبشرية، وأصبحت مجبرة على ترك فائضها الاقتصادي لينساب إلى العواصم الاستعمارية وليتحول فيما بعد إلى رأسمال مجسد في كثير من المشروعات الصناعية (44).

ومهما يكن من أمر؛ فقد انتهت مرحلة الرأسمالية التجارية بعد أن أنجزت مهمتها التاريخية في تمهيد الطريق للتحول إلى الرأسمالية الصناعية في القرن الثامن عشر.

وحينما استكملت الرأسمالية الصناعية انتصارها الحاسم، اقتصاديا: عن طريق النمو المستمر لتراكم رأس المال الصناعي، واجتماعيا: بالقضاء على المؤسسات وقيم وعلاقات المجتمع الإقطاعي، وسياسيا: باستيلاء البورجوازية على السلطة، بدأت تظهر، عبر الزمن، تناقضات هذا التطور، وخصوصا مع دخول الرأسمالية الصناعية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبالإضافة إلى الأزمات الدورية التي انتابت هذا التطور، بدأت تترسخ مشكلة تصريف الإنتاج المتزايد والبحث عن أسواق خارجية تستوعبه، بعد أن ضاقت قدرة الأسواق المحلية، نظرا للاختلاف القائم بين نمو قوى الإنتاج المحلي ونمو القدرة على الاستهلاك داخليا، بسبب علاقات التوزيع التي خلقها هذا النمط الإنتاجي. أضف إلى ذلك، أنه مع ظهور الاحتكارات وزيادة درجة تركز وتمركز رأس المال احتدمت مشكلة فائض رؤوس الأموال. حيث أصبح المزيد من الاستثمار داخل هذه الدول يؤدي إلى انخفاض معدل الربح إلى مستويات غير مقبولة من وجهة نظر الرأسماليين. كما أدت ظاهرة الاحتكار إلى الحد من إمكانات استثمار رؤوس الأموال، حيث أصبح الاستثمار في بعض الفروع الإنتاجية التي تسيطر عليها الاحتكارات أمرا صعبا، إن لم يكن مستحيلا. وإزاء هذه

الظروف تعجز بعض رؤوس الأموال عن إيجاد مجالات مربحة لها بالداخل. وفي هذه الحالة، إما أن توضع هذه الأموال في البنوك لتحصل على معدل الفائدة السائد (وكان منخفضا آنذاك)، أو أن تبحث لها عن مخرج، بالتصدير للاستثمار في بلاد أخرى حيث توجد معدلات أعلى للربح. ومعنى هذا إذن، أن تصدير رؤوس الأموال من البلاد الرأسمالية للعالم الخارجي لما يتم بسبب استحالة تشغيل هذه الأموال في البلاد التابعة لها، ولكن لأن من الممكن تشغيلها بمعدلات أعلى للربح في الخارج. وهذه هي الضرورة في تصدير رأس المال. [45].

على أن ضرورة تصدير رأس المال تحولت إلى إمكانية بسبب التطور اللامتساوي الذي كانت عليه دول العالم آنذاك. فقد رأينا أنه في البلاد التي كانت أسبق في تطورها الرأسمالي (دول أوروبا الغربية) ونضجت فيها الرأسمالية على نحو أسرع من غيرها، بلغ فيها تراكم رأس المال مستويات عملاقة، ونشأت فيها، عند مرحلة معينة من تطورها (مرحلة الاحتكار) مشكلة فائض رؤوس الأموال. أما الدول التي تأخرت في تطورها الاقتصادي فإنها كانت تعاني من مشكلة نقص رؤوس الأموال. ومن هنا توافرت إمكانية تصدير رأس المال إليها، وبخاصة إذا كانت أجور العمال فيها منخفضة، وأسعار أراضيها رخيصة، وتتمتع بوجود موارد للثروة الطبيعية، وتتميز باتساع حجم السوق فيها. وتلك هي الصورة النموذجية للحالة التي كانت عليها المناطق الأقل تقدما في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية حينما صدرت إليها رؤوس الأموال الأوروبية في مطلع القرن التاسع عشر.

وهكذا أصبح تصدير رأس المال هو الطابع النموذجي لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية الذي يتحكم في تحديد العلاقات الاقتصادية الدولية، بين الدول الرأسمالية المتقدمة والمناطق المتخلفة اقتصاديا. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن تصدير رأس المال لم يقض على أهمية تصدير السلع إلى هذه المناطق. بل العكس هو الصحيح، حيث اصبح تصدير رأس المال هو السبيل الرئيسي لتوسيع نطاق صادرات السلع وكسب الأسواق الجديدة والمحافظة عليها. كما أن تصدير رأس المال إلى هذه المناطق، وما رافقه من استغلال وحشي لشعوبها، هو الذي جعل هناك إمكانية لزيادة الأجور بالمراكز الرأسمالية

المتقدمة، ومن ثم عمل على توسيع الأسواق الداخلية لها، وحقق، بالتالي، إمكانات متزايدة للتراكم الرأسمالي في تلك المراكز [46].

وخلاصة ما سبق، هو أنه بسبب النمو اللامتساوي الذي أصبح قائما بين الدول الرأسمالية الصناعية وبين الدول الأخرى الواقعة في مرحلة سابقة على الرأسمالية، فإن الدول الأخيرة أصبحت فريسة سهلة لهجوم نمط الإنتاج الرأسمالي عليها، والذي تمكن من تحويل الجزء الأعظم منها إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعة. وهنا تجدر الإشارة إلى انه حتى عشية استعمار البلاد الأقل تقدما، كانت معدلات النمو السكاني فيها تقل كثيرا عن تلك المعدلات بالبلاد الرأسمالية المتقدمة (أنظر الجدول رقم 19)، مما يعني أن هذه البلاد لم تكن تعرف النمو السكاني المرتفع قبل مجيء رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

جدول رقم – (20)

متوسط معدل النمو السنوي لسكان المناطق المتقدمة والمناطق الأقل تقدما خلال

الفترة 1750 – 1900

(في الألف)

الفترة	العالم اجمع	المناطق المتقدمة	المناطق الأقل تقدما
1750 - 1800	4	4	4
1800 - 1850	4	7	5
1850 - 1900	5	9	2

Source: United Nations, World Population Situation 1970, p.7.

بيد أنه حينما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد الأقل تقدما في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، فإن نشاطها الوحشي قد تمخض عن تغيرات جذرية هامة، زلزلت بعنف شديد من طبيعة بنيان الإنتاج المحلي، وأحدثت به عدة تشوهات واضحة، ونهبت موارده والفائض الاقتصادي فيه، وأحدثت به عدة تشوهات واضحة، وأثرت، من ثم، بشكل سلبي على مسارات التطور الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدول. وهنا بدأت العملية

التاريخية للتخلف في الظهور والتكون، كظاهرة ملازمة لنشوء وتطور الرأسمالية على النطاق العالمي. وقد ألقت هذه العملية بآثارها الواضحة فيما بعد على طبيعة المشكلة السكانية في تلك البلاد.

وليس من المستبهم علينا، إدراك العلاقة بين الاستعمار ورأس المال الأجنبي من ناحية، وبين ظهور التخلف والمشكلة السكانية بالمستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة من ناحية أخرى، إذا ما أحطنا بالنتائج التالية التي تمخضت عن نشاط رؤوس الأموال الأجنبية وشكلت أساس ظهور التخلف الاقتصادي في تلك البلاد. وفيما يلي نعطي لمحات مركزة عن تلك النتائج:

1- أدى نشاط رأس المال الأجنبي في هذه الدول إلى تحطيم الاقتصاد المعيشي Subsistance Economy الذي كان يقوم على الإنتاج بهدف مواجهة الاستهلاك الذاتي للمنتجين، والتحول إلى الاقتصاد السلعي النقدي الذي يهدف للإنتاج بغرض السوق. وقد تم ذلك عن طريق التوسع الإجباري في إنتاج المواد الخام الزراعية والمنجمية بما يتمشى مع متطلبات النمو في المراكز الرأسمالية. وقد أدى ذلك إلى حدوث تشويه واضح في الهياكل الإنتاجي لهذه الدول. فبعد أن كان الإنتاج متنوعا، ويغطي الجزء الأكبر من حاجات الاستهلاك المحلي، أصبح إنتاجا مشوها، ويتسم بالتركيز الشديد في إنتاج سلعة واحدة أو سلعتين ويعتمد أساسا على التصدير للمراكز الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي على حركة ومستوى الإنتاج والطلب وطبيعة الفن التكنولوجي في هذه المراكز. ومن هنا نمت وترسخت جذور التبعية لهذه المراكز.

2- وبالرغم من تركيز الاستعمارات الأجنبية على القطاع المنتج للتصدير، ورغم التقدم الذي شهده هذه القطاع، سواء من حيث فنون الإنتاج، أو طرق الإدارة، أو في مستوى إنتاجية العمل، إلا أن الاستثمار في ذلك القطاع لم تكن له أية آثار توسعية إيجابية، يعتد بها، على سائر قطاعات الاقتصاد القومي، حيث لم تتكامل ولم تتداخل منتجات هذا القطاع في منتجات القطاعات الأخرى. كما أن الاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تركزت في مجال النقل والمواصلات والبنوك والتأمين والمواني ومشروعات الطاقة، كلها كانت من قبيل الاستثمارات الملحقة المكملة لقطاع الصادرات. وبهذا

الشكل تكونت في المستعمرات وأشباه المستعمرات «جزر» رأسمالية متقدمة، عديمة الصلة بباقي القطاعات، وتتكامل عضويا مع عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج بالمراكز الرأسمالية المتقدمة. وبهذا الشكل حدث تخلخل هيكلي في بنيان الإنتاج المحلي بالدول المستثمر فيها.

3- أدى التخصص الضيق في إنتاج محاصيل التصدير الأساسية إلى دمار الزراعة التقليدية القائمة على الاستهلاك. الذاتي، وبالذات في مجال المواد الغذائية. ومع مرور الزمن، أهمل الإنتاج المحلي للأطعمة والسلع الزراعية الغذائية. وأصبح عدد كبير من هذه الدول يعتمد على الاستيراد لتدبير حاجته من تلك السلع. وتجدر الإشارة، إلى أنه من الثابت إحصائيا أن الدول المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كانت تصدر في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية المواد الغذائية والحبوب لدول أوروبا المتقدمة، ثم أصبحت في السنوات اللاحقة للحرب مستوردة بشكل رئيسي لهذه المواد والحبوب [47] وهو الأمر الذي أدى-ضمن أمور أخرى-إلى استفحال العجز بموازين مدفوعات هذه الدول، والى تزايد ديونها الخارجية، وتبعيتها الغذائية للخارج.

4- عن سياسة حرية التجارة التي فرضت بالقوة على البلاد المتخلفة وجود منافسة مدمرة للمنتجات الصناعية التي كانت تنتجها الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة من جراء تأثير المنتجات الصناعية البديلة الواردة من المراكز الرأسمالية المتقدمة. وبذلك قضي على الجذور التي كانت كامنة في أحشاء هذه الدول لنمو الإنتاج السلعي. [48] ويقول الكاتب سكابيرا، مشيرا في ذلك إلى تجربة بتشوانا لاند: «بل مجيء الأوروبيين كان كل سكان الإقليم من الأهالي يتمتعون بالاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية. فمن الناحية الأساسية كانت كل عائلة من البانتو تنتج طعامها الخاص عن طريق زراعة المحصولات وتربية الماشية. كما كانت تقوم أيضا ببناء الأكواخ الخاصة بها، وصناعة معظم ملابسها وأدواتها وأوعيتها المنزلية. وكان هناك حرفيون متخصصون يقومون بصنع ومقايضة أدوات وأوعية معينة وكذلك بعض البضائع، فيكملون بذلك دخلهم من الزراعة. ومنذ مجيء الأوروبيين انهار هذا الاكتفاء الذاتي القديم [49]».

5- إن تدمير الحرف والصناعات البدوية، تحت تأثير المنافسة غير

المتكافئة للواردات الصناعية، قد أدى إلى تسريح أعداد لا بأس بها من العمال والحرفيين. وقد شكل هؤلاء العمال والصناع العاطلون، بالإضافة إلى الفلاحين الذين تركوا الزراعة، المصدر الرئيسي لقوة العمل المأجور اللازمة للإنتاج في المزارع الرأسمالية الواسعة أو في المناجم التي يملكها أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية. ونظرا لعدم وجود تراكم رأسمالي مناظر لهذا التفكك والانهيار الذي لحق بالحرف والصناعات اليدوية، فإن ثمة اختلالا قد حدث بين عرض العمل والطلب عليه. وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الأجر إلى أقل حد ممكن. وإزاء هذه الظروف فإن جانبا من هؤلاء العمال والصناع قد عاد مرة أخرى إلى القطاع التقليدي الزراعي، حيث أدى ذلك إلى تفاقم شكل البطالة بالريف، وجانبا آخر فضل البقاء في المدن للانضواء تحت أشكال البطالة المقنعة في قطاع الخدمات غير المنتج (القطاع الهامشي). وكان لذلك تأثير واضح في ظاهرة نمو المدن وتضخم السكان فيها.

6- إن الفائض الاقتصادي الذي كان يتولد في القطاع المنتج المصدر للمواد الأولية، والذي كانت تستحوذ عليه الشركات الاحتكارية الأجنبية لم يستخدم في الأغراض الإنتاجية داخل هذه الدول، بل كان يعاد تصديره للخارج في صورة أرباح وفوائد وأجور محولة للعمال والموظفين الأجانب المقيمين بالبلاد، فضلا عن المبالغ التي كانت هذه المشروعات ترسلها للخارج للاحتفاظ بها في شكل احتياطي ضد تخفيض العملة. ولا شك أن نهب الفائض الاقتصادي من هذه الدول على أيدي الشركات الأجنبية، قد أدى إلى حرمان هذه الدول من مدخراتها الممكنة، والى تخفيض معدلات تراكم رأس المال والاستثمار فيها. (50)

7- إن سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على المفاتيح الأساسية للاقتصاد، في مجالات الإنتاج والتصدير ومشروعات الطاقة والنقل والمواصلات والصناعات الخفيفة، فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي أغرقت هذه البلاد بسيل لا ينقطع من السلع المصنعة الواردة من الدول الرأسمالية المتقدمة.. كل ذلك لم يترك للفئات الثرية فرصة للدخول في حلبة الاستثمار في المجال الصناعي (إلا في الظروف الاستثنائية كما حدث خلال فترة ما بين الحربين حينما تعذر الحصول على الواردات). ونتيجة لذلك انحصر

النشاط الاستثماري للفئات الثرية في مجال المضاربات العقارية وفي مجال الخدمات. وقد أدى ذلك إلى تشويه تطور الرأسمالية في هذه البلاد. ناهيك عن أن السياسة الاستعمارية قد عملت على محاربة التصنيع حتى تضمن سيطرتها على أسواق هذه البلاد. كما أن التصنيع، كان يعني في التحليل الأخير، ضرورة بقاء الفائض الاقتصادي، أو على الأقل جانب يعتد منه، داخل البلاد ليستخدم في تراكم رأس المال الصناعي، وهو ما كان يتناقص مع مصلحة المستعمر.

وكان من الطبيعي أن تتكون في الدول المتخلفة طبقات وفئات اجتماعية مستفيدة من النشاط الاقتصادي لرأس المال الأجنبي. فهناك أولا طبقة رجال الإقطاع الذين استفادوا من تحويل أراضيهم ومزارعهم إلى إنتاج المواد الخام الزراعية لتسويقها في السوق الرأسمالي العالمي، وارتفعت نتيجة لذلك، ولعوامل أخرى، قيمة أراضيهم الزراعية المملوكة لهم. وهناك ثانيا البورجوازية التجارية ذات الطابع الكومبرادوري الممثلة في تجار الجملة والوسطاء الماليين، والذين ارتبطت مصالحهم بالتعامل مع رأس المال الأجنبي، ونجحوا في تجميع ثروات كبيرة. ولم يكن من المستغرب، في ظل هذه الأوضاع، وصول ممثلي هذه الطبقات والفئات إلى قمة السلطة السياسية، ونشوء نظم سياسية محافظة، عمل الاستعمار بكل السبل على المحافظة على بقائها. «وذلك لأن المحافظة على هذه الأنظمة وعلى نشاط المشروعات الأجنبية في البلاد المتخلفة قد أصبح كل منهما يتوقف على الآخر[52]». وقد تعاظمت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بعد الحرب العالمية الثانية حتى أنها اتجهت إلى ضرب الكثير من هذه الأنظمة، وقيام نظم وطنية معادية للاستعمار [53].

وخلاصة ما سبق، هو أن التخلف الذي يرين الآن على عدد كبير من الدول الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والذي يشكل القطب الرئيسي في ظهور وتطور المشكلة السكانية في هذه الدول، لم يكن قدرا محتوما منيت به هذه الدول، أو أنه نتيجة لطبيعة هذه الشعوب وقيمها وعاداتها، أو أنه نتيجة لافتقار هذه الدول لرؤوس الأموال والخبرات الفنية والتكنولوجية المتقدمة، أو بسبب وجود مؤسسات بالية،... إلى آخره، كما تذهب لذلك نظريات التخلف والتنمية الشائعة، وإنما التخلف كان في

حقيقة الأمر عملية تاريخية، نشأت بفعل الاستعمار وما جاء في ركابه من نشاط وحشي لرأس المال الأجنبي. حيث تمخض عن ذلك النشاط، تشويه بنيان الإنتاج القومي بإجبار هذه الدول على التخصص في إنتاج المواد الأولية، وتحطيم الاقتصاد الذاتي، ودمجه بالقوة في السوق الرأسمالي العالمي ليصبح، بعد ذلك، موضوعا لعمليات استغلال ونهب واضحة من قبل المراكز الرأسمالية المتقدمة. وكان من نتيجة ذلك، أن حرمت هذه الدول من مواردها الذاتية اللازمة للتراكم والتنمية، وفقدت الرقابة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، بعد أن أصبحت في حالة تبعية كاملة.

ليس غريبا إذن، في ظل هذه الأرضية التي ظهر التخلف فيها ونما، أن تظهر المشكلة السكانية في هذه الدول، حينما تطرأ أية زيادة محسوسة في أعداد السكان، فلا تجد في هذه الأرضية ما يقابلها من زيادة في الدخل، وزيادة كافية لفرص التوظف، وزيادة ملائمة في المواد الغذائية والخدمات العامة.

ثانيا-دور الاستعمار ورأس المال الأجنبي في زيادة معدل النمو السكاني:

ولئن كانت السيطرة الاستعمارية وما رافقها من تغلغل لرأس المال الأجنبي إلى المناطق الأقل تقدما، قد تمخضت عن ظهور التخلف الاقتصادي، كنتيجة لتشويه هيكل الاقتصاد القومي، ونهب الفائض الاقتصادي، وتعويق عملية تطوير قوى الإنتاج، وترسيخ التبعية للخارج، فإنه من المؤكد أيضا، أن الاستعمار ورأس المال الأجنبي قد أسهما بشكل واضح ومحسوس في العمل على ارتفاع معدل النمو السكاني في هذه المناطق.

ولم يكن ذلك مصادفة عابرة. بل كان نتيجة مترتبة على ازدياد نشاط رأس المال الأجنبي وسعيه الدائم من أجل تأمين ودعم مواقعه داخل هذه البلاد. لقد أشرنا فيما تقدم، إلى أنه-من الناحية التاريخية-كانت شعوب هذه المناطق تتزايد ببطء، وأن هذا كان يتناسب مع بد النمو الاقتصادي. فقد كانت العوامل المحددة للنمو السكاني يتوازن بعضها مع البعض الآخر، إذ كان معدل المواليد مرتفعا، ولكن في نفس الوقت، كان معدل الوفيات مرتفعا أيضا. وقد أشرنا فيما تقدم إلى العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدل المواليد آنذاك (مثل طبيعة العمل الزراعي، وتأخر الفن الإنتاجي، وكثرة وفيات الأطفال، والعادات والقيم والتقاليد). كما أشرنا أيضا إلى العوامل

المسؤولة عن ارتفاع معدل الوفيات (انتشار الأمراض والأوبئة، والجوع، والحروب والمنازعات...).

ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى أنه في بداية احتكاك الأوروبيين بهذه البلاد، وبخاصة في مرحلة الرأسمالية التجارية، فإنهم قد جلبوا معهم بعض الأمراض الفتاكة التي لم تكن تعرفها شعوب هذه البلاد، مثل الملاريا والسل والجدري والأمراض الجنسية. وقد بدأت هذه الأمراض تفتك بأعداد كبيرة من سكان هذه الدول، مما أدى إلى ارتفاع معدل الوفيات بها إلى مستويات أعلى مما كانت عليه قبل مجيء الأوروبيين إلى هذه البلاد [53].

على أن معدل الوفيات قد أخذ في التناقص على نحو ملحوظ بعد أن جاء المستعمرون إلى هذه البلاد، ذلك أن استقرار رجال الإدارة الاستعمارية الأجانب، فضلا عن إقامة أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية واقتحامهم مجال الإنتاج في قطاع المواد الأولية (في الزراعة والمناجم) وفي المشروعات الأخرى.. . كل ذلك تطلب توفير ظروف حياتية معينة.

وكان يأتي في مقدمة هذه الظروف، القضاء على المنازعات والاضطرابات والحروب التي كانت تنشأ بين هذه البلاد، وخلق نوع من الاستقرار بالقوة. وفي حالات كثيرة لجأ المستعمرون إلى سياسة «فرق تسد» بأقبح معانيها للوصول إلى هذا الاستقرار الأمني [54]. وقد ترتب على ذلك تخفيض عدد الوفيات التي كانت تتمخض عن هذه الحروب والمنازعات.

أضف إلى ما تقدم، أنه نظرا لأن غالبية هذه البلاد كانت تفتقر إلى شبكة المشروعات الأساسية (خطوط السكك الحديدية والطرق والكباري والمواني ومشروعات المياه والكهرباء..)-وهي من المتطلبات الأساسية لمزاولة نشاط رأس المال الأجنبي-فإن المستثمرين الأجانب قاموا بإنشاء العديد من هذه المشروعات-وكان إنشاء هذه المشروعات يتطلب استخدام أعداد كبيرة من العمال المحليين. فنشأ عن ذلك خلق فرص عمل واسعة أمام العمال غير المهرة والعمال اليدويين. يضاف إلى ذلك أيضا تلك الفرص التي توافرت للعمال المحليين للاشتغال بالمشروعات المنجمية والاستخراجية والزراعية المملوكة لرأس المال الأجنبي. وقد ترتب على خلق فرص التوظف هذه أمام فئات مختلفة من السكان حدوث ارتفاع جزئي ونسبي في مستوى دخولهم

ومستوى معيشتهم، ومن ثم تحسن في مستوى صحتهم. وكان لذلك باع أيضا في تخفيض معدل الوفيات.

وإذا كان القضاء على الحروب والمنازعات بين شعوب هذه الدول وخلق فرص للتوظف في مشروعات رأس المال الأجنبي قد أسهم، إلى حد ما، في تخفيض معدل الوفيات، إلا أن الانخفاض الملحوظ والسريع في هذا المعدل لم يحدث إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد التقدم الطبي الهائل الذي حدث في مجال مكافحة الأمراض المتوطنة المعدية التي كانت تفتك بشعوب هذه البلاد. ذلك أن هجرة بعض المستثمرين والتجار والمهنيين الأجانب، واستقرارهم في هذه البلاد، واشتغالهم في كثير من المجالات، وبخاصة في مشروعات إنتاج وتصدير المواد الخام، وحاجتهم إلى القوة العاملة المحلية القادرة على العمل المنتج في تلك المشروعات، نقول، كل ذلك أجبرهم على الاهتمام بمعالجة هذه الأمراض، واستخدام أحدث منجزات الطب في هذا المجال. وكان التقدم العلمي الذي حدث في مجال مكافحة تلك الأمراض واسعا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث اكتشفت المضادات الحيوية، وتطور الطب الوقائي على نحو سريع، واستخدمت الأمصال المضادة للأمراض (التطعيم) وظهر الكثير من المواد والأدوية الناجعة في معالجة الأمراض الخطيرة المنتشرة بتلك الدول. أضف إلى ذلك أنه تم التوصل إلى اكتشاف كثير من المبيدات الحشرية التي ساهمت في القضاء على الحشرات الناقلة للأمراض. وهنا نشير، على وجه الخصوص، إلى اكتشاف مادة أل د. د. ت (D.D.T) والتي استخدمت على نطاق عالمي واسع بعد عام 1940. وكان من نتيجة ذلك حدوث انخفاض ملحوظ في الأمراض التي تنقلها الحشرات، مثل مرض الملاريا [55] حيث انخفض عدد المتوفين بسبب هذا المرض انخفاضا كبيرا وملموسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية [56]. كما لا يجوز أن ننسى التقدم الهائل الذي حدث في طب المناطق الاستوائية.

وعلى أية حال، لقد كان من نتيجة الاستخدام الموسع لهذه المكتشفات الطبية الهامة، وزيادة الإنفاق العام الموجه لاستخدامها، أثر كبير في تخفيض معدل الوفيات في العديد من الدول المتخلفة. وأصبح الانخفاض في هذا المعدل بمثابة اتجاه عام يتميز به الوضع الديموجرافي في مجموعة هذه

الدول. وهنا ربما تكون الأرقام المتعلقة بالهند ومصر أمثلة واضحة لذلك. ففي الهند انخفض معدل الوفيات من 40,4 في الألف في عام 1921 إلى 20,9 في الألف في عام 1960 [57]. أما في مصر، فقد انخفض معدل الوفيات من 28,6 في الألف في عام 1945، إلى 14,2 في الألف في عام 1967 [58].

ومع ذلك، فإننا نسارع هنا بالتنبيه، إلى أنه لا تجوز المبالغة في الكلام عن الانخفاض الذي حدث في معدل الوفيات بالدول المتخلفة. فثمة دول كثيرة ما يزال فيها هذا المعدل مرتفعا. بل إنه داخل الدولة المتخلفة الواحدة لم يستفد من ثمار التقدم الطبي والعلمي إلا بعض القطاعات الاجتماعية، وبالذات القطاعات التي يعمل فيها رأس المال الأجنبي ويتواجد فيها الأجانب. كما أننا إذا نظرنا إلى المسألة من زاوية التركيب الاجتماعي للفئات السكانية بالبلاد المتخلفة، فسوف نجد أن الانخفاض في معدل الوفيات كان ملحوظا في الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية إذا ما قورن بحالة الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمعدمة. ذلك أن سوء التغذية، وعدم وجود رعاية صحية كافية من جانب الدولة، فضلا عن عدم توافر المياه النقية للشرب، والمسكن الملائم، وارتفاع تكاليف العلاج والأدوية.. . كل ذلك يجعل أبناء هذه الطبقات والفئات عرضة للإصابة بالأمراض، والتعرض للوفاة بشكل أكثر من غيرهم. ناهيك عن أن كثيرا من الإحصائيات تشير إلى ارتفاع معدل الوفيات في الريف بالمقارنة بنظيره بالمدن [59] حيث ينخفض مستوى المعيشة بالريف عنه بالحضر. ومن هنا يمكن تشبيه الاختلاف الحادث في معدل الوفيات بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة داخل الدولة الواحدة، بذلك الاختلاف القائم بين مستوى معدل الوفيات بالدول الغنية ونظيره بالدول المتخلفة[60].

ولكن أيا كانت الفروق القائمة بين الدول المتخلفة والدول الغنية، أو داخل الدولة المتخلفة الواحدة، فيما يتعلق بمستوى معدل الوفيات، إلا أن أحدا لا يستطيع أن ينازع في أن ثمة اتجاها ملحوظا وسريعا للانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات في غالبية الدول المتخلفة، وبالذات في أعقاب الحرب العالمية الأخيرة. هذا في الوقت الذي ظل فيه معدل المواليد مرتفعا وثابتا (تقريبا)-أنظر الشكل رقم (27).

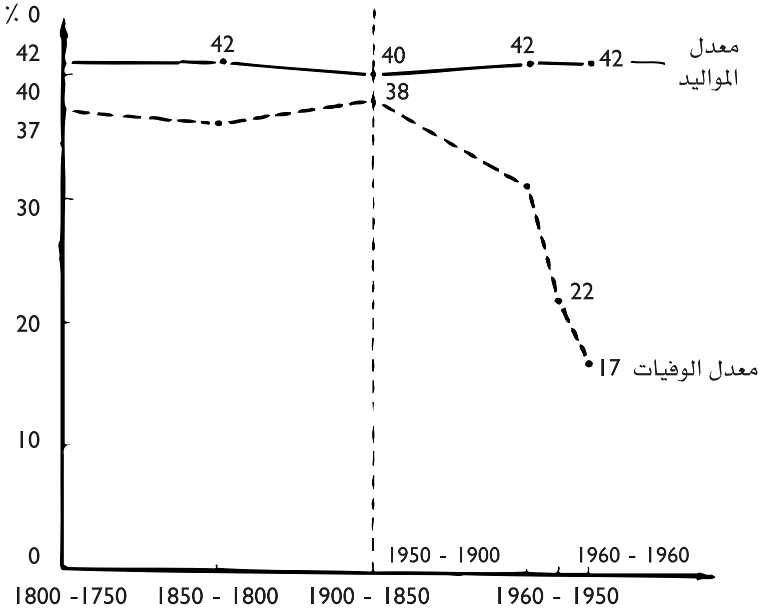

شكل رقم (27)

العلاقة بين تطور معدل المواليد ومعدل الوفيات بالبلاد المختلفة خلال الفترة 1750 - 1970

وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن يتجه معدل نمو السكان للتزايد بشكل واضح. وهنا تدخل مجموعة الدول المتخلفة المرحلة الانتقالية للنمو السكاني وهي تفتقد الأسس والأطر، الاقتصادية الاجتماعية، التي تمكنها من تجاوز هذه المرحلة. فقد استمرت الزيادة السكانية بصورة متواصلة دون أن تقابلها تغيرات محسوسة في عملية تطوير قوى الإنتاج، نتيجة للأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية التي سادت بهذه البلدان. وهنا ظهرت المشكلة السكانية بكل أبعادها، وورثت الأنظمة الوطنية التي وصلت إلى السلطة بعد الحصول على الاستقلال السياسي هذه المشكلة بأبعادها العميقة، المتمثلة في الضغط على وسائل الإنتاج والأرض، والدخل القومي، وفرص التوظف، وعلى المواد الغذائية، وعلى الإسكان والمواصلات، وعلى الخدمات الصحية والتعليمية.. إلى آخره.

ومرة أخرى، يتعين علينا أن نشير إلى طبيعة الفروق الجوهرية القائمة

بين المرحلة الانتقالية (الانفجارية) لنمو السكان في أوروبا خلال القرن الماضي، وبين تلك المرحلة التي تشهدها الآن مجموعة الدول المتخلفة. وأهم هذه الفروق يتمثل في طبيعة العوامل التي أسهمت في تخفيض معدل الوفيات في هاتين المجموعتين من الدول. ففي مجموعة دول أوروبا الغربية كان الانخفاض الذي طرأ على هذا المعدل (عبر فترة طويلة نسبيا بالمقارنة مع الدول المتخلفة) راجعا إلى التقدم العام الذي طرأ على أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مثل ارتفاع مستوى الدخل، وتطور الصناعة والفنون الإنتاجية، وزيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة. كما أن تطور الطب العلاجي والوقائي الذي أسهم في تخفيض معدل الوفيات كان نتيجة، وجزءا لا يتجزأ، من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعلمي الذي حققته هذه الدول. وباختصار شديد، كان الانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات راجعا إلى التطورات والتغيرات الداخلية التي تحققت في أحشاء هذه الدول.

أما في الدول المتخلفة فإن الصورة تختلف تماما. فلم يكن الانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات راجعا إلى عوامل داخلية-كما هو الحال بدول غرب أوروبا-بل كان في أغلب الأحوال نتيجة لعوامل خارجية. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم تتغير ظروف الإنتاج، ولا أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية على نحو يبرر-داخليا-الانخفاض الهائل والسريع الذي طرأ على معدل الوفيات. كما لم توجد بعد، الظروف، أو البيئة الاقتصادية والاجتماعية، التي تعمل على تخفيض معدل المواليد. فما زالت غالبية هذه الدول، دولا زراعية. وما زال الجزء الأكبر من سكانها يعملون بالزراعة ويعيشون بالريف. ولا تزال جزءا لا يتجزأ من السوق الرأسمالي العالمي، وفي حالة تبعية شبه كاملة لهذه السوق. ومازال متوسط دخل الفرد وإنتاجيته منخفضين. وما زال مستوى المعيشة للسواد الأعظم من السكان منخفضا، بل ويعيشون على حد الكفاف، ويقع جزء هام منهم تحت خط الفقر المطلق. وهذه الأوضاع التي تسود حاليا البلاد المتخلفة، هي عكس الأوضاع التي سادت دول أوروبا أثناء دخولها واجتيازها المرحلة الانتقالية للنمو السكاني. فقد تميزت هذه المرحلة في دول أوروبا بحدوث تحسن واضح في مستوى دخل. الفرد، وفي الرفاهة العامة، وفي سرعة التحول إلى الصناعة والإنتاج

الكبير وتطوير فنون الإنتاج والبحث العلمي والطبي. وهي أمور لا يخفي ما لها من تأثير حثيث في خفض معدل الوفيات. بل إن هذه الأمور نفسها هي التي عملت، من ناحية أخرى، على خفض معدل المواليد، ومن ثم على سرعة اجتياز هذه المرحلة وتحقيق التوازن بين العوامل المحددة للنمو السكاني. وهذا هو ما يفسر لنا، لماذا كانت المرحلة الانفجارية لنمو سكان أوروبا ذات طبيعة انتقالية ومؤقتة. إن العوامل التي أدت إلى ظهور هذه المرحلة والى سرعة اجتيازها، كانت من طبيعة داخلية، أي نابعة من الظروف الذاتية والموضوعية لتطور هذه الدول.

أما في الدول المتخلفة، فإن الأمر جد مختلف. فالعوامل التي أدت إلى تخفيض معدل الوفيات كانت من طبيعة خارجية، بينما العوامل التي أسهمت، وما تزال تسهم، في رفع معدل المواليد، من طبيعة داخلية، وان العوامل الخارجية ذات تأثير نشط في إبقاء العوامل الداخلية المؤدية لارتفاع معدل المواليد. وهنا يكمن جوهر الفهم الحقيقي لطبيعة تناقضات هذه المرحلة في هذه الدول.

لقد استطاعت الدول الرأسمالية، نتيجة لتقدمها الهائل في المجال الفني والطبي، أن تعمل، من خلال نشاطها داخل الدول المتخلفة، على تخفيض معدل الوفيات في هذه الدول خلال فترة وجيزة، عن طريق نقل منجزات هذا التقدم إلى مجال مكافحة الأمراض والميكروبات المتوطنة بهذه البلاد. ولكن الدول الرأسمالية عملت، من ناحية أخرى، وبنفس القوة، من خلال استغلال البلاد المتخلفة وتعويق قوى التطور فيها، على الإبقاء على الظروف الاقتصادية والاجتماعية المسببة لارتفاع معدل المواليد.

وخلاصة ما سبق، هو أن المشكلة السكانية الموجودة الآن في الجزء الأعم من بلدان العالم المتخلف، لا يجوز إطلاقا تفسيرها-فقط-بالبحث عن عواملها الديموجرافية داخل هذه البلاد، وإنما لا بد من ربطها بالنظام الرأسمالي العالمي وتغلغله إلى هذه البلاد في صوره المختلفة. إنها عملية تاريخية إذن، ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادي لهذه الدول وما تطلبه ذلك من خفض في معدل الوفيات، وتجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادياتها، وهو ما أدى إلى المحافظة على العوامل المؤدية لارتفاع معدل المواليد.

8 الواقع الراهن للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة (التشكيلات الاجتماعية للإنتاج وعلاقتها بالمشكلة السكانية)

تعرضنا فيما مضى للإطار التاريخي الذي تبلورت في ثناياه مشكلة فائض السكان بالبلاد المتخلفة. ويهمنا الآن أن نتعرض لتحليل الواقع الراهن لتلك المشكلة في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها، حتى نتمكن من فهم الآليات المعاصرة المؤدية لبقائها وتطورها والعوائق التي تقف حجر عثرة أمام تجاوزها. فمن يريد أن يغير الواقع ويتجاوز مشكلاته، عليه أولا أن يفهم هذا الواقع فهما صحيحا. والمشكلة التي تواجه الباحث في هذا الخصوص، هو أن «مجموعة» البلاد المتخلفة-لا تشكل كلا متجانسا. ومن هنا تبرز أمامنا مخاطر التعميم والأحكام المطلقة. فهذه البلاد، كما يقول الكاتب الأمريكي

جون كنث جالبرت، أشبه بصف طويل تنتظم فيه هذه البلاد تبعا لدرجات متعددة من التفاوت. بمعنى، أن من يقف منها في مقدمة الصف، يختلف عمن ينتظم في الوسط أو المؤخرة. وهذا التفاوت لا ينحصر فقط في تغاير درجات «التخلف» أو «النمو» بل يشمل أيضا طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية السائدة فيها، وهو ما ينعكس بالضرورة في مدى الجهد التنموي الذي يجب أن تبذله، ومن ثم في مسار ديناميكية المشكلة السكانية. ومن هنا يثور الشك حول الكلام المطلق عن «الانفجارات السكانية» في هذه الدول بلا تمييز. إن أي بحث جاد ومسؤول عن المشكلة السكانية، يجب أن يرتكز إذن على حالات محددة، مستندة إلى تشخيص محدد لخصائص الاقتصاد القومي لبلد ما، أو لمجموعة معينة متشابهة من الدول.

ويبدو لنا، أن افضل الطرق العلمية لتناول المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة في إطار كلي، هو رفعها إلى مستواها النظري التحليلي الذي يستند إلى الخصوصيات العامة التي تجمع بين هذه البلاد رغم التفاوت القائم بينها، ثم الانطلاق من ذلك إلى تشخيص ودراسة الواقع المحدد. واهم هذه الخصوصيات، هي أن تلك البلاد تتسم بتعدد أنماط الإنتاج وتعايشها جنبا إلى جنب في البلد الواحد. وهذه الأنماط يمكن حصرها فيما يلي [61]:

1- الاقتصاد الطبيعي القائم على الزراعة الاكتفائية مع وجود بعض عمليات التبادل.

2- الإنتاج السلعي الصغير في الريف.

3- الإنتاج السلعي الصغير في المدينة.

4- الاقتصاد شبه الإقطاعي الذي يتميز بسيادة العلاقات الإقطاعية مع وجود عناصر رأسمالية.

5- الاقتصاد الرأسمالي الذي يتميز بسيادة علاقات الإنتاج الرأسمالية، والذي تملكه وتديره البورجوازية الوطنية.

6- الاقتصاد الرأسمالي الذي تملكه وتديره الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

7- الاقتصاد التعاوني القائم على الملكية التعاونية.

8- القطاع العام القائم على الملكية العامة.

وتتفاوت هذه الأنماط السابقة، التي تتعايش جنبا إلى جنب فيما بينها من حيث درجة تطور قوى الإنتاج، التي تنعكس بدورها في مدى مساهمتها في توليد الناتج المحلي وفي توفير فرص العمالة والإعاشة للسكان. كما تختلف هذه الأنماط فيما بينها من حيث طبيعة علاقات الملكية والتوزيع، الأمر الذي ينعكس في كيفية توزيع الناتج بين المنتجين وأصحاب أدوات الإنتاج، وفي توزيع الفائض الاقتصادي بين أغراض الاستهلاك والتراكم. من هنا فإن قدرة كل نمط من هذه الأنماط على استيعاب عدد معين من السكان هي قدرة متفاوتة من نمط الآخر. بناء عليه، فإن الدراسة الدقيقة لظاهرة فائض السكان بهذه البلاد يجب أن ترتبط بالبحث عن هذه الظاهرة داخل كل نمط من هذه الأنماط، حتى يمكن الوصول إلى طبيعة العلاقات المتشابكة للمشكلة والوصول إلى صورة واضحة ومتكاملة عن مصادر الضغط السكاني وأسبابه في الاقتصاد القومي بكامله. بيد أن القيام بمثل هذا النوع من التحليل يحتاج إلى أعمال علمية ضخمة، تتناول بالتحليل النظري والتطبيقي كل نمط من هذه الأنماط، لمعرفة مدى إسهامه في خلق، أو كبح، مشكلة الفائض السكاني. وهو أمر يستحيل علينا أن نقوم به في هذه الدراسة.

ولتجاوز هذه العقبة، فإن افضل طريق لتحليل ودراسة المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، هو الطريق الذي يستند إلى مفهوم «التشكيلة الاجتماعية» التي تتحكم في النظام السائد بالدولة. ومبررنا في الاستناد إلى هذا المفهوم، هو أن كل نمط من أنماط الإنتاج السابقة لا يوجد، ولم يوجد، في حالته «الخالصة» البحتة [62]. ذلك أن مجتمعات هذه البلاد كانت، وما تزال، تتكون من اندماج مختلط لهذه الأنماط بدرجات متفاوتة، ولكن وسط هذا الاندماج يبرز دائما نمط مسيطر، يفرض هيمنته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية على النظام بأكمله. وهذا هو ما نقصده بمفهوم «التشكيلة الاجتماعية». فهي عبارة عن كل معقد يهيمن عليه نمط إنتاج محدد [63]. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التشكيلة الاجتماعية السائدة في غالبية الدول المتخلفة تتسم بأنها تشكيلة انتقالية، بمعنى أنها لا توجد في صورة خالصة لنمط إنتاجي معين. فهي ليست رأسمالية، وليست اشتراكية، وليست في نفس الوقت، وفي غالب الأحوال، إقطاعية

خالصة. وهذا الطابع الانتقالي للتشكيلات الاجتماعية بالبلاد المتخلفة ينجم من حقيقة أن أنماط الإنتاج المتعددة (التي سلفت الإشارة إليها) ما زالت تتواجد جنبا إلى جنب، ولم يتمكن نمط ما منها من القضاء كلية على الأنماط الأخرى ليفرض طابعه الخاص على التشكيلة الاجتماعية. فنمط الإنتاج الرأسمالي لا يتمكن من فرض هيمنته على التشكيلة الاجتماعية إلا إذا استطاع أن يفكك ويحلل أنماط الإنتاج الموجودة سابقا [64] عبر توافر شروطه الموضوعية (توافر الطبقة العاملة والتراكم الرأسمالي). كما أن نمط الإنتاج الاشتراكي لا يمكن له أن يتحول إلى تشكيلة اجتماعية، إلا إذا استطاع أن يفكك وينهي نمط الإنتاج الرأسمالي. لهذا يميل عدد كبير من الاقتصاديين، ونحن من بينهم، إلى وصف التشكيلات الاجتماعية بالبلاد المتخلفة بأنها تشكيلات سابقة على الرأسمالية «وهي عبارة عن خلائط مركبة، وذات تنوع كبير جدا، من عدد محدود نسبيا من أنماط الإنتاج[65]». وهي تختلف عن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية أو الاشتراكية ليس فقط من حيث الخصائص الكمية لطريقة عملها، وإنما أيضا من حيث الخصائص النوعية والبشرية التي تنطوي عليها.

وفي هذا الخصوص تبرز أمامنا قضية فائض السكان كإحدى الخصوصيات الهامة التي تجعل لظهورها وتطورها في التشكيلات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وضعا تختلف عنه في حالة التشكيلات الرأسمالية أو الاشتراكية.

ولنأخذ هنا بعض الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية والتي تنطوي عليها التشكيلات الاجتماعية السائدة بالبلاد المتخلفة، لكي نوضح كيف تتولد فيها الشروط المؤدية لظهور المشكلة السكانية، والى أي حد يمكن لهذه الأنماط أن تحتمل النمو السكاني. وسوف نهتم في دراستنا بتحليل آليات المشكلة السكانية في القطاع الزراعي باعتباره القطاع الإستراتيجي في هذه الدول من حيث مدى إسهامه في توليد الدخل والناتج والصادرات. كما أن هذا القطاع يعيش على نشاطه أغلبية السكان، ويستوعب أكبر نسبة من القوى العاملة. ناهيك عن أن حل معضلات التنمية وتجاوز مشكلات التخلف (ومنها المشكلة السكانية) تتوقف على ديناميكية نمو هذا القطاع.

ا - المشكلة السكانية في نمط إنتاج القرى المشتركة:

ساد هذا النمط الإنتاجي حتى عهد قريب في مناطق مختلفة من القارة الإفريقية، حيث كان هو الشكل المسيطر على الزراعة في كثير من دول ومناطق هذه القارة عشية حصولها على الاستقلال السياسي [66]. وربما كانت له بقايا حتى الآن في بعض المناطق. والسمات الجوهرية لهذا النمط تتمثل في الملكية المشتركة للسكان للأراضي الزراعية والرعوية في المنطقة التي يعيشون فيها. فالملكية الفردية للأرض لا وجود لها. وبصفة عامة، لا توجد ندرة في مساحات الأراضي القابلة للزراعة بالنسبة لعدد السكان، الذين يتكونون من قبيلة كبيرة، أو من عدة قبائل تجمع بينها روابط عشائرية وعائلية مختلفة. وعادة ما توزع الأراضي القابلة للزراعة سنويا بين أعضاء القبيلة أو العشيرة. على أن هذا التوزيع السنوي لا يتم عادة، فالأرض الموزعة على الأعضاء غالبا ما تبقى معهم طوال حياتهم. غير أن هذا التوزيع يعطي لحائز الأرض بضعة حقوق معينة. ولكن طالما أنه لا توجد ندرة في مساحات الأراضي، فلا معنى، من الناحية العملية، لهذه الحقوق. وتشير وقائع التاريخ إلى أنه في ضوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وما يتولد عنها من انساق وعادات وقيم وعلاقات بين الناس، فقد كان يمارس حق الرقابة على شؤون «القرية المشتركة» زعيم منتخب، يمنح صلاحيات دينية أيضا. ومع أن هذه السلطة المدنية والدينية تتطور باستمرار إلى سلطة اجتماعية واقتصادية، فإن الزعيم لم يكن يستطيع التصرف في الأرض دون موافقة أعضاء القرية بكاملها [67].

ولكن يلاحظ، من ناحية أخرى، أن طرائق الإنتاج وقوى الإنتاج، وبالذات الأدوات المستخدمة في الزراعة أو الصيد والقنص على درجة عالية من البدائية والتخلف. وكثيرا ما يتوقف الإنتاج الزراعي على الظروف الطبيعية (الأحوال الجوية وسقوط الأمطار). من هنا كان من الطبيعي أن يعتمد الإنتاج على التعاون التام بين سكان المنطقة أو القرية. إذ يستحيل بدون هذا التعاون ظهور الإنتاج، ومن ثم إمكانية استمرار الحياة. وفي ضوء هذه الشروط القاسية للإنتاج، كان من المتعين أن يتم توزيع واستهلاك الناتج بين الأفراد بشكل عادل. ففي ظل ندرة الإنتاج وقلته، فإنه إذا أراد أحد، أو مجموعة من الأفراد، أن تستأثر بنصيب أكبر من حاجتها الضرورية، فإن

ذلك كان يعني، بالضرورة، هلاكا لأفراد أو لمجموعات أخرى.

وإذا شئنا الآن أن نبحث في القانون الأساسي الذي يحكم حركة السكان في هذا النمط الإنتاجي، فلا بد لنا أن نبحث في الفائض الاقتصادي الذي يحققه هذا النمط وفي كيفية استخدامه، أي توزيعه فيما بين الاستهلاك والتراكم. وبشكل موجز، يمكن النظر إلى الإنتاج الزراعي المتحقق في هذا النمط، على أنه يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية، تحددها المتطابقة التالية(68):

$$P = C + M + S$$

حيث

P = إجمالي الإنتاج الزراعي.

C = مستلزمات الإنتاج (حبوب، سماد، أدوات إنتاج).

M = الاستهلاك الضروري للمنتجين.

S = الفائض الاقتصادي.

وواضح لنا من المعادلة السابقة، أن (M) و(S) يكونان ما يسمى بالناتج الصافي أو القيمة المضافة. وواضح أيضا، أنه إذا كان هناك تراكم إنتاجي في هذا النمط، فلا بد، بداهة، أن تكون قيمة الفائض الاقتصادي الزراعي أكبر من الصفر. فإذا كان هذا الفائض يساوي الصفر، فلا مجال إذن للحديث عن أي تراكم في هذا النمط، ونكون إذن إزاء نمط إنتاجي راكد، لا ينمو، ويتجدد فيه الإنتاج سنويا بمستوى ثابت.

وقد يعتقد القارئ، أنه في ظل التخلف الشديد لقوى الإنتاج، وخضوع الزراعة والرعي للأحوال الطبيعية والعشوائية، بأن لا مجال لوجود الفائض الاقتصادي في هذا النمط. ولكننا لو أمعنا النظر في التكوينات الاجتماعية التي عاشت، أو لا تزال تعيش، في كنف هذا النمط، لوجدنا أن قسوة الطبيعة والحياة في هذه التكوينات كثيرا ما كانت تخبر سكانها على تكوين قدر ما من الفائض الزراعي، لكي يكتنز لمواجهة الظروف الطارئة التي ربما يشح فيها الإنتاج. وبعبارة أخرى، أن ثمة حاجة موضوعية تجبر هؤلاء السكان على تكوين مخزون سلعي احتياطي، ويسحبون منه لمواجهة متطلبات الاستهلاك الجاري في الأوقات التي تقسو فيها الطبيعة، ويقل فيها حجم الإنتاج. وهذا المخزون السلعي هو بالتأكيد فائض اقتصادي. لكن هذا الفائض لا يستخدم في تنمية قوى الإنتاج، أي في تحسين أحوال التربة

وتطوير أدوات الإنتاج، من أجل زيادة حجم الإنتاج في الفترات القادمة، ولكنه يخزن بغرض الاستهلاك. وقد يبقى هذا الفائض المخزون حتى ظهور الإنتاج الجديد. وفي مثل هذه الحالة، عادة ما يستخدم هذا الفائض في الاحتفالات والأفراح والأعياد والطقوس الدينية. ومن هنا نخلص إلى القول، بأن الدافع لتكوين الفائض الزراعي وطرق استخدامه، وتبديده في مجال الاستهلاك، يعود إلى ما يمكن أن يسمى بدافع الاحتياط الذي تتميز به سيكولوجية الجماعة البشرية في هذا النمط. وهذه السيكولوجية تعود في التحليل الأخير، إلى طبيعة قوى الإنتاج البدائية وعلاقات الإنتاج القائمة على التعاون التام.

وهكذا نجد أنه في هذا النمط الإنتاجي، لا توجد أية إمكانية لاستخدام الفائض الزراعي في التراكم لتنمية الزراعة نفسها أو لتنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية؛ وبالتالي لا يوجد مجال داخل هذا النمط لخلق مزيد من الإنتاج وفرص التوظف والإعاشة لمزيد من السكان. ولهذا، فإن هذا النمط يتناسب مع عدد أو حجم معين من السكان. وإذا اختلفت العلاقة التوازنية بين هذا النمط وعدد السكان الذين يستطيع توظيفهم وإعاشتهم، بسبب النمو السكاني، فإن الضغط على الأراضي الزراعية ما يلبث أن يظهر، وتصبح الأراضي (خصوصا الجيدة منها) نادرة، وتجد الأجيال المتعاقبة صعوبات واضحة في الحصول على أراض جديدة يعملون فيها ويتعيشون من خيراتها. ومع استمرار نمو السكان، تقل شيئا فشيئا نسبة حائزي الأراضي إلى عدد السكان. ومع ركود الإنتاج، ينخفض مستوى المعيشة وتتزايد البطالة، وتتهدد حياة الجماعة واستمرارها.

وكان تصحيح الاختلال الذي ينشأ بين هذا النمط وعدد السكان يتم في كثير من الحالات عن طريق عادات قتل الأطفال والشيوخ، أو من خلال تفشي الأمراض والأوبئة، أو من خلال الحروب والمنازعات التي تنشأ بين القبائل والعشائر للاستحواذ على أراض جديدة. ويرى بعض الكتاب [69]، أن فائض السكان النسبي الذي يظهر في المراحل المتأخرة من هذا النمط، يقترن عادة بظاهرة الاعتداء على «أراضي الغير». وهذا الفريق من الكتاب، يعتبر تلك الظاهرة من علامات تحلل هذا النمط. وأيا كان الأمر، فإنه إذا كان من غير الممكن الاحتفاظ بالعلاقة المثلى بين عدد السكان وبين هذا

النمط من خلال الوسائل السابقة، فإن هذا النمط يدخل في مرحلة تفكك وانحلال، ممهدا الطريق لظهور نمط إنتاجي آخر.

والحقيقة أن هذا النمط إن وجد في بعض المناطق، فإنه يعانى الآن من مرحلة انحلاله وتدهوره.

وقبل أن نترك هذا النمط نود الإشارة، إلى أنه إذا كانت زيادة السكان على نحو يخل بالعلاقة التوازنية بين الطاقة الاقتصادية لهذا النمط وتلك الأعداد التي يستطيع تحملها، تعد، من الناحية التاريخية، من العوامل المعروفة للانهيار الداخلي الذي يحدث في هذا النمط، إلا أن ثمة حالات كثيرة تم فيها الانهيار من خلال عامل خارجي، وبالذات من خلال هجوم نمط الإنتاج الرأسمالي الأجنبي عليه. ولنأخذ هنا حالة السودان.

فمن المعلوم أن غالبية الأراضي الزراعية في منطقة السفانا، كانت لعهود طويلة، وقبل إدخال المشاريع الزراعية الواسعة التي تهدف إلى إنتاج المحاصيل النقدية، كانت «تعتبر ملكيتها جماعية، تحدد ما تستطيع زراعته كل أسرة بعدد أفرادها وبقدرتهم على العمل [70]». كانت الملكية الخاصة غائبة، لأن الأراضي الزراعية كانت من الكثرة بحيث تجد كل أسرة القطعة التي تناسبها لزراعتها وللعمل والإعاشة فيها. «كان جميع أفراد القرية أو القبيلة يعملون متضامنين في الزراعة والرعي والقنص والصيد.. . الخ. وكان تقسيم العمل السائد بين الذكور والإناث وبين كبار السن وصغارهم، وكذلك الفوائض الاقتصادية المخلوقة من الزراعة، تتيح لأقلية منهم أن يهاجروا، لا للبحث عن العمل المأجور، وإنما من أجل التجارة حيث تؤخذ الفوائض الزراعية لمقايضتها بسلع أخرى، أو أن تكون الهجرة بقصد طلب العلم في الأماكن الشهيرة بمشائخها وخلاويها ومساجدها [71]».

وحينما أرادت بريطانيا أن تواجه أزمة الحصول على الأقطان الجيدة من مستعمراتها بكميات وافرة وبأسعار رخيصة، لجأت إلى إنشاء ما سمي بمشروع الجزيرة بالسودان، لتحويل مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة لزراعة هذا المحصول النقدي. وكانت مشكلتها الأساسية هي الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة. بيد أن سكان المناطق المجاورة للمشروع «وفي إطار اقتصادهم المعيشي المتوازن كانوا غير ميالين إلى العمل المأجور الذي كان يتراءى لهم ذليلا وحقيرا». [72] ورغم أن المحاولات التي لجأت

إليها الإدارة الاستعمارية من خلال اللجوء إلى زعماء القبائل والعمد والمشايخ لمساعدتها في جلب هذه الأيدي العاملة، إلا أنها باءت بالفشل، وبخاصة في ظل انخفاض معدلات الأجور النقدية التي كانت تعرضها إدارة المشروع. وإزاء ذلك لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سلاح الضرائب لتحقيق مآربها. ذلك «أن فرض ضريبة النقدية وضريبة القطعان، لتدفع نقدا، كان القصد منها دفع أعداد كبيرة من المواطنين وخاصة من مديريات دارفور وكردفان والنيل الأزرق وكسلا، للعمل بمشروع الجزيرة. والواقع أن فرض هذه الضريبة كان أداة فعالة في جذب أعداد متزايدة من العمال للقيام بالعمليات الزراعية بمشروع الجزيرة، مقابل الأجر البسيط الذي يمكن العمال فقط من دفع الضريبة وربما مقابل بعض الاحتياجات البسيطة الأخرى [73]». كما لجأت الإدارة أيضا إلى مختلف الأساليب لحفز الهجرة من خارج السودان، وخاصة من غرب ووسط أفريقيا [74]. وكان من جراء ذلك أن زاد عدد السكان في هذه المنطقة ومن حولها، ومن هنا بدأت «قصة الاستحواذ على الأراضي الزراعية في عدد متزايد من المناطق، رغم أن معظم تلك الأراضي غير مسجلة [75]». فأصبح للأراضي أسواق ذات عرض وطلب.

وهكذا أدى مشروع الجزيرة بالسودان، الذي استهدف أساسا إنتاج محصول نقدي واحد، هو القطن، لصالح الاقتصاد البريطاني، إلى تدمير الاقتصاد المعيشي الذي كانت تتسم به مناطق السفانا، وهو اقتصاد كان يتميز بالخصائص العامة التي يتسم بها نمط إنتاج القرى المشتركة، وذلك من خلال إدخال العلاقات النقدية في التعامل، ومن خلال زيادة عدد السكان المهاجرين للعمل بالمشروع.

2- المشكلة السكانية في نمط الإنتاج شبه الإقطاعي:

هذا النمط يسود حاليا في الجزء الأعم من الدول المتخلفة الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بدرجات متفاوتة. وتبدو المشكلة السكانية في هذا النمط مختلفة عما تبدو عليه في نمط الإنتاج الذي سفلت الإشارة إليه، وذلك بسبب اختلاف علاقات الإنتاج وما تباشره من تأثير على نمو قوي الإنتاج، وبالتالي على الإمكانيات التي يتيحها هذا النمط لاستيعاب النمو السكاني. ومن المعلوم، أن الخاصية الأساسية في هذا النمط، هي

تركز ملكية الأراضي الزراعية في يد عدد قليل من الملاك. أما الغالبية العظمى من الفلاحين فلا يملكون غير قوة عملهم. وإذا وجد من هذه الأغلبية من يملك أرضا، فعادة ما تكون ملكيته عبارة عن مساحة صغيرة من الأرض. وهنا ما أبلغ الدلالة التي تشير إليها بعض الإحصائيات حول مدى احتكار أقلية من السكان للجزء الأكبر من الأراضي الزراعية. ففي مصر، وفي ثورة 23 يوليو، 1952، كان 7 , 1٪ من السكان الريفيين يملكون حوالي 66٪ من جملة مساحات الأراضي الزراعية بمصر. وفي العراق كان 1٪ من سكان الريف يستحوذون على2 75٪ من جملة مساحات الأراضي المنزرعة. وفي إيران كانت النسب 2٪، 85٪، وفي الهند 2٪، و75٪ على التوالي. أما في لبنان فإن 170 مالكا زراعيا كانوا يملكون حوالي 50٪ من مساحات الأراضي الزراعية [76]. وفي كثير من البلاد المتخلفة يمتد احتكار القلة ليس إلى ملكية الأراضي فحسب، وإنما تمتد سيطرتهم لتشمل مصادر المياه والمراعي وأدوات الإنتاج. ويؤدي تركز ملكية الأراضي الزراعية في فئة صغيرة من الملاك، مع حرمان الأغلبية العظمى من الفلاحين من الملكية، إلى خلق طلب واضح على الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الرئيسية ومصدر الرزق والإعاشة. وينتج عن ذلك تنازل عدد من الملاك عن مساحات من أراضيهم لكي تؤجر للغير. وتتفاوت نسبة المساحات المؤجرة إلى إجمالي المساحات الزراعية من بلد لآخر. ففي الهند تصل هذه النسبة إلى حوالي 50٪. وفي الأرجنتين إلى 60٪، وفي إيران الى65٪. وبصفة عامة نجد أن المساحات المؤجرة تشكل نسبة هامة في إجمالي المساحات الزراعية في كل البلاد المتخلفة. ويؤدي هذا التشتت لمساحات الأراضي الزراعية بين عدد كبير من المستأجرين إلى ضعف مستوى الإنتاجية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من الإنتاج في ظل هذا النمط، هو إشباع الحاجات الشخصية للمنتجين وعائلاتهم. فهو إنتاج موجه إلى القيم الاستهلاكية. وبناء عليه، فإن قدرة هذا النمط على إعالة حجم معين من السكان، تتوقف إذن على مدى حجم الناتج الزراعي الصافي الذي يتبقى للفلاحين بعد دفع التزاماتهم الواقعة عليهم في ضوء علاقات الإنتاج التي ينطوي عليها هذا النمط؛ وعلى مدى النمو الذي يطرأ على الناتج عبر الزمن.

ومن الجلي، أنه في ضوء التخلف الواضح الذي تتسم به أدوات الإنتاج

المستخدمة في هذا النمط، والصعوبات إلى تنشأ أمام تحديث هذه الأدوات، فإن العمل الزراعي يعتمد على الأعداد الكبيرة. من هنا فإن نمط الأسرة الذي يتسق مع هذا النمط، هو نمط الأسرة الكبيرة. ولهذا فمن الشائع في هذا النمط وجود ظاهرة عمل الأطفال. فهم هنا بمثابة ثروة اقتصادية. فهم «يرعون الحيوانات، ويجلبون الماء والحطب والروث، ويشتلون الأرز، ويلتقطون بقايا الحصاد، ويقطفون الأعشاب [77]... إلى آخره. والأطفال هنا ينتجون في الحقيقة اكثر مما يستهلكون. وينظر الأباء إليهم على أنهم سند أساسي في العمل الزراعي وعلى أنهم تأمين ضد الشيخوخة. [78] ومهما يكن من أمر، فإن الفلاحين، أو بعبارة أدق: المنتجين الحقيقيين في هذا النمط، يتعرضون-وخصوصا في البلاد المتخلفة التي لم تطبق فيها قوانين الإصلاح الزراعي-لاستغلال واضح، سواء من جانب صاحب الأرض، أو من المرابين، أو من التجار، أو من الدولة. ونتيجة لذلك؛ فإن الجزء الأكبر من الفائض الزراعي يفترسه هذا الاستغلال، ويذهب إلى فئات اجتماعية مختلفة. والمشكلة الرئيسية التي تواجه هذا النمط من حيث قدرته على إعالة السكان، تتمثل في أن هذا الفائض الذي تستحوذ عليه هذه الفئات، والذي يشكل إمكانية هامة للتراكم والاستثمار والنمو، إنما يذهب إلى تمويل الاستهلاك الشخصي لهذه الفئات. ومن هنا يحرم القطاع الزراعي، والقطاعات الأخرى، من الإمكانيات الذاتية للنمو، ونكون عادة حيال نمط راكد لا ينمو، ويتناقض باستمرار مع أي نمو سكاني يحدث داخله بعد حد معين.

ولمزيد من الإيضاح والتبسيط، دعنا الآن نتوغل في بيان شبكة العلاقات التي ينطوي عليها هذا النمط؛ وكيف تؤثر على إمكانات النمو، وكيف تمثل-بالتالي-سدا منيعا لا يستطيع هذا النمط أن يتجاوزه من حيث قدرته على إعاشة السكان المتزايدين.

وأولى هذه العلاقات، هي العلاقة التي تقوم بين مالك الأرض والمنتج. وهي التي تمكن صاحب الأرض من الحصول على جزء من الناتج الصافي في شكل ريع. فبدون هذا الريع لا توجد إمكانية للمنتجين الصغار، لأن يحصلوا على مساحات زراعية يعيشون منها. والريع هنا، إما أن يأخذ شكلا نقديا (إيجار) أو شكلا عينيا، كما هو الحال في نظام المزارعة

بالمشاركة، حيث يتعين على الفلاح المنتج أن يعطي لصاحب الأرض حصة معينة من المحاصيل لقاء انتفاعه بالأرض. وهذه الحصة قد تصل إلى أكثر من نصف دخل الأرض في بعض الدول الآسيوية (79). وكانت تصل إلى ثلث المحصول في حالة الأردن (80).

والمعنى المباشر الذي يشير إليه مصطلح الريع، هو أن المنتجين يتعين عليهم أن ينتجوا قدرا من الإنتاج يزيد فوق ذلك القدر الذي يلزم لإشباع حاجاتهم الشخصية حتى يستطيعوا دفع الريع. وبعبارة أدق؛ يتعين عليهم أن يعملوا عددا من الساعات أكبر من تلك الساعات التي تلزمهم فقط لإنتاج ما يحتاجون إليه في استهلاكهم الشخصي. أي أن المنتج هنا لا يعمل فقط لإشباع حاجاته الشخصية فحسب؛ بل وأيضا لإشباع الحاجات الشخصية لمالك الأرض.

وثمة علاقة أخرى توجد بين مالك الأرض، والمنتج، وتؤدي إلى استيلاء مالك الأرض على جزء آخر من الناتج الزراعي. ففي كثير من البلاد المتخلفة يمتد احتكار القلة، ليس فقط إلى ملكية المساحات الزراعية فحسب، وإنما يمتد الأمر ليشمل كذلك مصادر المياه والمراعي، وبعض أدوات الإنتاج الزراعية، كالسواقي ومباني الحظائر وأدوات الري والحصاد .. . الخ. وعادة ما يقوم مالك الأرض بتأجير هذه الوسائل للفلاح المنتج ويحصل مقابل ذلك على فائدة معينة. وسعر هذه الفائدة يصل في بعض الحالات إلى مستويات غير متصورة. فقد كان يصل في إيران إلى مدى يراوح فيما بين 370- 900٪ بالنسبة لاستخدام مصادر المياه (81). وهكذا نجد أن ذلك الجزء من ناتج الأرض الصافي الذي يؤول لمالكها، لا يتمثل في الريع فحسب، وإنما أيضا في الفائدة. وفي ضوء علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي سادت، وما تزال تسود، في كثير من البلاد المتخلفة، نجد أن نصيب مالك الأرض من الناتج الزراعي الصافي يمثل نسبة هامة وكبيرة، يكفي في هذا الصدد أن نعلم، أن نصيب مالك الأرض في البرازيل كان يتراوح ما بين 30- 50٪، وفي الباكستان وتركيا الى75٪ من الناتج الصافي الزراعي، وذلك حتى أوائل الستينات من هذا القرن (82).

أما العلاقة الثانية، التي تقوم بين المنتج وغيره من الفئات الاجتماعية الأخرى، فتتمثل في علاقته بالمرابين وتجار النقود. فمن المعلوم أن رأس

المال الجاري يلعب دورا هاما في العمليات الإنتاجية الزراعية، لتمويل شراء البذور والسماد والأعلاف والمبيدات الحشرية وعمليات جني المحصول وتعبئته ونقله، إلى آخره. ونظرا لأن المزارع الصغير لا يملك القدرة عادة لتدبر الأموال اللازمة لهذه العمليات حتى جني المحصول وبيعه، فإنه كثيرا، ما يقع في براثن الائتمان الربوي الذي يمارسه المرابون والتجار. وفي حالات ليست قليلة يمارس مالك الأرض هذا النشاط الربوي. ويستغل هؤلاء حاجة المزارعين للنقود فيرفعون سعر الفائدة إلى مستويات خيالية. وطبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) كانت أسعار الفائدة على هذا النوع من الائتمان تصل إلى 300٪ بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط، وحوالي 150٪ بالنسبة لإيران، والى 450٪ بالنسبة للفليبين، أما في إندونيسيا فالسعر يتراوح ما بين 80-100٪. وفي تايلاند ما بين 28- 45٪ [83]. وهذا النوع من الائتمان الربوي يجعل الفلاحين في مستوى بائس وفي حالة تقرب من العبودية.

وتبدو جسامة هذه المشكلة إذا ما علمنا أن الجزء الأكبر من الائتمان الزراعي إنما ينبع من تجار النقود والمرابين وملاك الأراضي، أو مما يسمى بالسوق النقدية غير المنظمة. ففي الهند مثلا كان نصيب هذا السوق في الائتمان الممنوح للمزارعين خلال الفترة 51- 1952 يقدر بحوالي 93٪، أما النسبة الباقية (7٪ فقط) فقد اضطلعت بها السوق النقدية المنظمة، أي البنوك التجارية والتعاونية والعقارية الحكومية. وفي الباكستان كانت هذه النسب 84٪، 16٪ على التوالي وذلك في عام 1951. وفي تايلاند بلغت هذه النسب 84٪، 16٪ على التوالي في الفترة 52- 1953- انظر الجدول رقم (20).

ومرة أخرى نشير إلى الدلالة التي ينطوي عليها هذا السعر الربوي للائتمان الزراعي. فهي تعني أن المنتجين الزراعيين يتعين عليهم أن ينتجوا قدرا من الناتج يزيد فوق ذلك القدر الذي يلزمهم لإشباع حاجاتهم الشخصية وحاجات مالك الأرض، حتى يتمكنوا من دفع سعر الفائدة المرتفع على الائتمان الذي حصلوا عليه من المرابين وتجار النقود، مما يعني أن سعر الفائدة المرتفع يمثل جزءا محسوسا من الفائض الاقتصادي الزراعي.

وهناك علاقة ثالثة تنشأ بين المزارعين المنتجين وبين الدولة، ويترتب

عليها أن جزءا من الفائض الزراعي يضطر المنتجون إلى دفعه في صورة ضرائب أو رسوم.

جدول رقم - (21)

مصادر الائتمان الزراعي في بعض الدول المتخلفة

مصدر الإئتمان	سيلان 1951-50	الهند 1952-51	الباكستان 1953-52	تايلاند 1953-52
السوق المنظمة *	46	7	16	16
السوق غير المنظمة **	54	93	84	84
الاجمالي	100	100	100	100

* تشمل : البنوك التجارية والتعاونيات والمؤسسات الائتمانية الحكومية الأخرى .

** تشمل : محترفي اقراض النقود والتجار واصحاب المخازن وملاك الأراضي والاقارب والاصدقاء . وآخرين .

Source : U. Tun Wai; Interest Rate Outside the Organized Money Markets of Underdeveloped Countries, in : **Staff Papers**, Vol. V, August 1956.

وتتفاوت الأسس التي يقوم عليها فرض هذه الضرائب والرسوم. ففي بيرو والهند وإيران وإندونيسيا والباكستان يتناسب فرض الضرائب المفروضة على الأراضي الزراعية مع حجم الناتج السنوي للأرض. بينما تفرض هذه الضرائب في بعض الدول، مثل بوليفيا وشيلي والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا، على أساس القيمة الرأسمالية للأرض. كما تلجأ دول أخرى إلى الجمع بين المعيارين السابقين. وتذهب دول أخرى إلى فرض هذه الضريبة بما يتناسب مع الناتج الممكن بدلا من الناتج الفعلي للأرض [84].

وبناء على التحليل السابق، يمكننا الآن إيجاز ما تقدم في المعادلة الآتية:

$$M = R+I+T+So$$

حيث:

M = الفائض الاقتصادي الزراعي.

R = الريع.

I = الفوائد.

T = الضرائب.

So = الفائض الزراعي المتبقي للمنتج.

وواضح لنا من المعادلة السابقة؛ أنه إذا كان مجموع حجم الريع والفائدة والضرائب يساوي حجم الفائض الاقتصادي الزراعي، فلن يتبقى للمنتج الزراعي أي فائض، ومن ثم يكون نصيبه من الناتج منحصرا فقط في ذلك الجزء الذي يلزم لإعالته هو وأسرته، وهو ما نسميه بالاستهلاك الضروري، ونسمي ما يقابله من حجم العمل الزراعي بالعمل الضروري. أما الفائض الاقتصادي الزراعي بمكوناته الأربعة السابقة(So, T, I, R) فإن ما يقابله من حجم العمل الزراعي سوف نطلق عليه مصطلح العمل الفائض. وبناء عليه نجد أن النمو الزراعي في هذا النمط، وبالتالي مدى قدرته على إعالة السكان، يتوقف على النسبة القائمة بين العمل الضروري والعمل الفائض. فكلما تغيرت هذه النسبة لصالح العمل الفائض، مما يعني زيادة حجم الفائض الزراعي؛ وكلما استخدم هذا الفائض في التراكم؛ تزايدت قدرة هذا النمط على خلق فرص التوظف للسكان المتزايدين، وعظمت على تدبير الغذاء وسبل الإعاشة لهم [85].

وعند هذا القدر من التحليل يبرز أمامنا الآن سؤالان كبيران، أولهما، ما هي الشروط الواجب توافرها حتى يكون هناك حفز للفلاح المنتج لكي يجتهد ليجعل حجم العمل الضروري أقل، وحجم العمل الفائض أكبر؟ وثانيهما هو: ما التأثير الذي يحدثه استخدام ناتج العمل الفائض (= الفائض الاقتصادي) فيما بين الاستهلاك والتراكم على قدرة هذا النمط على تحمل النمو السكاني؟

شروط نمو الفائض الاقتصادي في ظل نمط الإنتاج شبه الإقطاعي:

أول هذه الشروط، هو أن الريع، وكذلك الفائدة، يجب أن يأخذا شكلا نقديا أو عينيا، وليس شكل عمل إجباري (السخرة). ففي النظم الإقطاعية التي سادت دول أوروبا خلال العصور الوسطى، لم تكن توجد أية إمكانية لتعديل العلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض، لأن أقنان الأرض (العبيد المشتغلين بالزراعة) كانوا يدفعون الريع لصاحب الأرض في شكل

عمل إجباري. فقد كانوا يعملون في أراضيهم لإنتاج ما يكفي استهلاكهم الشخصي، ثم يعملون، بالإضافة إلى ذلك، في أراضي السيد أو الأمير. وكان حجم الناتج الذي يتحقق في أراضي المالك يذهب بكامله لصاحب الأرض. أي أن مالك الأرض كان يستولي بالكامل على الفائض الزراعي. هنا إذن لم تكن توجد أية دوافع لدى المنتجين لتغيير العلاقة بين العمل الضروري (أي حجم عملهم داخل مزارعهم) وبين العمل الفائض (أي حجم العمل في أراضي المالك). بيد أنه مع نمو الإنتاج السلعي، في المراحل المتأخرة من النظام الإقطاعي بأوروبا، ومع تزايد العلاقات النقدية السلعية، نتيجة لتعاظم دور التجار وما يبيعونه من سلع مستوردة من وراء البحار، بدأ رجال الإقطاع يطالبون الفلاحين / الأقنان بضرورة دفع الريع-نظير استخدام الأرض-في شكل عيني، ثم في مرحلة تالية في شكل نقدي. وهنا بدأت تظهر لأول مرة إمكانية أن يحصل الفلاح المنتج على جزء من الفائض الزراعي، ومن ثم ظهر الدافع الموضوعي لكي يعمل على تعديل العلاقة بين العمل الضروري، الذي يلزم لإنتاج حاجاته الشخصية وبين العمل الفائض الذي يلزم لدفع الريع. فزيادة العمل الفائض، وما يقابله من ناتج، أصبح يمكنه من الحصول على جزء من هذا الناتج الفائض، إذا كان حجم هذا الفائض يزيد عن حجم الريع المطلوب أداؤه لصاحب الأرض. وهذا الجزء الذي يحصل عليه من الفائض الزراعي أصبح من الممكن أن يتحول إلى سلعة، قابلة للتبادل في الأسواق. وقد شكل ظهور هذا الفائض، القابل للتحول إلى سلعة، أحد مصادر التراكم الرأسمالي في الدول الأوروبية خلال مرحلة تحولها إلى الرأسمالية الصناعية. فضلا عن أن عملية التصنيع لم تكن ممكنة ما لم يتوفر لدى القطاع الزراعي فائض غذائي يكفي لتمويل استهلاك العمال الصناعيين.

وثاني هذه الشروط التي تمكن من ظهور الفائض الزراعي لدى المنتج، هو أن تكون مدفوعات الريع والفائدة في حدود معينة لا تتجاوزها. أما إذا كانت هذه المدفوعات متزايدة عبر الزمن، ولا حدود لها، فإن إمكانية ظهور الفائض الزراعي لدى المنتج تميل للتناقص مع تزايد تلك المدفوعات، ولن توجد لديه حوافز لتعديل العلاقة بين العمل الضروري والعمل الفائض.. . ومن البديهي، أن حجم الفائض الزراعي المتبقي للمنتج يتزايد مع تناقص

مدفوعات الريع والفائدة، ويبلغ أقصى درجة له (في ظل ثبات الظروف التكنولوجية للإنتاج) إذا ما قضى تماما على تلك المدفوعات.

ومهما يكن من أمر هذه الشروط؛ فإنه بالرغم من أن غالبية أنماط الإنتاج شبه الإقطاعية التي تسود القطاع الزراعي بالبلاد المتخلفة، تتيح- من خلال دفع الريع والفائدة في شكل عيني أو نقدي-إمكانية ظهور فائض زراعي لدى المنتجين، إلا أن هذا الفائض لا تتاح له فرصة النماء بسبب علاقات الاستغلال التي يقع فيها المنتجون في ظل هذا النمط. فمن الشائع في هذه البلاد، أن ملاك الأراضي عادة ما يسيطرون على تجارة السلع وتسويقها. كما أن علاقة المزارعين بالأسواق ضعيفة، مما يجعلهم بعيدين عن العلاقات النقدية السلعية. فضلا عن أن تكاليف نقل المنتجات الزراعية إلى المدن والأسواق مرتفعة ولا يقدر على تحملها المنتجون. ولهذا يضطر المزارعون إلى بيع فائض إنتاجهم إلى مالك الأرض أو إلى التجار والوسطاء والسماسرة بأسعار تنطوي على استغلال واضح، لأنها تقل عن سعرها السوقي كثيرا. وهكذا تكتمل حلقات الاستغلال التي تبدأ بتأجير الأرض وأدوات الإنتاج، وتمر بتمويل العمليات الزراعية بقروض باهظة الكلفة، وتنتهي بأبخس الأثمان حينما يتم جني المحاصيل. بل ويشتد الحصار على المنتجين حينما يجبر الملاك مز ارعيهم على شراء حاجاتهم الشخصية منهم. وهنا يقول أجناتسي ساكس: «ما زالت تسود بعض أنحاء أمريكا اللاتينية عادة إرغام المزارعين على شراء كل حاجاتهم من متجر مالك الأرض، فيغرق المزارعون في الديون كقاعدة عامة، ويفقدون عمليا حريتهم في ترك الزراعة (86)».

وثمة عامل آخر لا يجوز إهماله في هذا الخصوص، ويؤثر أيما تأثير على حجم الفائض الاقتصادي المتبقي للمنتج، ونعني بذلك الزحف الذي قام به اقتصاد التصدير على هذا النمط، والذي بسببه أصبح الطابع الغالب على الإنتاج، ليس هو الإنتاج الذي يخصص لإشباع حاجات المنتجين وملاك الأراضي والسوق المحلية عموما، وإنما إنتاج المحاصيل النقدية التي تخصص أساسا للتصدير. وفي هذا الصدد، لعبت الموانئ وشبكة المواصلات التي أنشأها المستعمر وتغلغل رؤوس الأموال الأجنبية في هذه البلاد أدوارا هامة في توجيه جانب متزايد عبر الزمن من الإنتاج الزراعي نحو التبادل

السلعي. فالقرى والمناطق التي أصبحت على صلة قريبة من هذه الموانئ وتلك الشبكة، أصبح بإمكان منتجيها أن يوجهوا إنتاجهم الفائض إلى الأسواق. ومع نمو طلب واحتياج العواصم الاستعمارية إلى المواد الخام والمواد الغذائية، اتجه عدد كبير من المنتجين إلى زراعة هذه المحاصيل. كما اضطر آلاف الفلاحين إلى الاتجاه نحو زراعة محاصيل التصدير حتى يتمكنوا من دفع الضرائب والرسوم المرتفعة التي فرضت عليهم، وأن يتخلوا، بالتدريج، عن نظام الزراعة التقليدية الذي كان يستهدف الاكتفاء الذاتي ويتسم بتنوع المحاصيل. وفي المراحل الأولى من استعمار هذه الدول وغزو رؤوس الأموال الأجنبية لها، استطاع الأجانب أن يسيطروا على القطاع الزراعي الموجه للتصدير، من خلال سيطرتهم المباشرة على عمليات التسويق. فمع ضعف صلة المنتجين بالأسواق الخارجية، وجهلهم بعمليات النقل والشحن والتأمين، ومع عدم وجود تمويل محلي ميسر للصادرات، استطاع الأجانب من خلال احتكار الشراء أن ينهبوا جزءا عظيما من الفائض الاقتصادي الزراعي. وفي هذا الصدد تمثل شركات التسويق والصادرات ومجالس التسويق الحكومية، وغيرها من المؤسسات التي كونها الأجانب، أمثلة بالغة الدلالة على هذا النهب. ومن أمثلة ذلك مجلس تسويق الكاكاو بساحل الذهب [87] ومجلس التنمية الزراعية بغانا [88] والمجلس المركزي للتسويق بنيجيريا [89] وشركات تسويق الفواكه بدول أمريكا اللاتينية. فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تحقق أرباحا خيالية من خلال شراء المحاصيل النقدية من المزارعين بأسعار تقل كثيرا عن أسعارها العالمية. ويكفي في هذا الصدد، أن نعطي مثالا واحدا يبين فداحة هذا الاستغلال الذي كان، وما يزال، يميز اقتصاد التصدير في نمط الإنتاج شبه الإقطاعي. ففي عام 1954 كان السعر العالمي لطن الكاكاو 496 جنيها إسترلينيا؛ ولكن منتجي الكاكاو في غانا اضطروا لبيع الطن بسعر 134 جنيها إسترلينيا في هذا العام، الأمر الذي جعل الشركات المحتكرة لشراء هذا المحصول تحقق أرباحا خيالية [90]. وفي الوقت الحالي، حيث تتغلغل الشركات الدولية النشاط في قطاع التصدير بالبلاد المتخلفة، فإن ثمة فروقا شاسعة بين السعر الذي يتقاضاه المنتجون للمواد الخام، والسعر الذي تباع به نفس هذه المواد في الدول الصناعية «حيث لا يتجاوز الأول في معظم الأحوال

15٪ من الثاني [91]».

قدرة نمط الإنتاج شبه الإقطاعي على تحمل النمو السكاني:

ونأتي الآن للسؤال الثاني الكبير، وهو: هل يستطيع هذا النمط أن يتحمل نموا سكانيا مستمرا؟ أو بعبارة أخرى، هل يحتوي هذا النمط على آليات ذاتية لنمو الإنتاج وخلق مزيد من فرص التوظف والعمل، وتوفير إمكانات متسعة لتغذية وإعاشة أعداد متزايدة من السكان؟.

وعند الإجابة على هذا السؤال تنبغي الإشارة، إلى أنه بالرغم من أن هذا النمط، على عكس نمط إنتاج القرى المشتركة، ينتج فائضا اقتصاديا، مما يجعل هناك إمكانية للنمو الاقتصادي من خلال استثمار هذا الفائض وخلق مزيد من الدخل والناتج والغذاء وفرص التوظف-وبالتالي تعظم القدرة على مواجهة النمو السكاني.. . نقول، بالرغم من ذلك كله، إلا أن طرق استخدام هذا الفائض، أي توزيعه فيما بين التراكم والاستهلاك، في ظل المحيط الاجتماعي لهذا النمط، تجعل هذه الإمكانية معدومة، أو شبه معدومة. وهذا يتطلب منا بعض الإيضاح.

لقد اتضح لنا مما تقدم، أن الفائض الاقتصادي الذي يظهر في هذا النمط يأخذ شكل الريع والفوائد والأرباح، فضلا عن الضرائب التي تأخذها الدولة من الزراعة المعتمدة على هذا النمط. والحق، أن تجارب الدول المتخلفة تثبت أن الفائض الاقتصادي، بمكوناته السابقة، عادة ما يبدد في شكل استهلاك ترفي أو شبه ترفي، وفي شكل إنفاق غير منتج (شراء الذهب [92] والأحجار الكريمة، وبناء المنازل والقصور والفيلات الفخمة، وشراء الأراضي الزراعية والمضاربة عليها، وتهريب الأموال للخارج.. . إلى آخره). وحتى ما يبقى من فائض اقتصادي لدى المنتجين الزراعيين فإنه أيضا لا يذهب إلى التراكم وتطوير الزراعة. ذلك أن علاقات الاستغلال الشديدة التي يعيش فيها المزارعون، لا تعطى لهم أية حوافز لزيادة استثماراتهم، أو لرفع إنتاجيتهم. فمع الشعور بوطأة هذا الاستغلال الواقع عليهم، يترسخ لديهم الاقتناع، بأنه لا فائدة من زيادة إنتاجيتهم، طالما أنهم يتوقعون أن هذه الزيادة سوف يفقدونها في عمليات الاستغلال المتعددة التي تحاصر نشاطهم الاقتصادي وحياتهم الاجتماعية. وفي هذا الخصوص،

يذكر جونار ميردال بحق: «إن المزارع الذي غالبا ما يدفع للمالك اكثر من نصف دخل الأرض التي يزرعها قلما يندفع إلى مزيد من النشاط في العمل في سبيل التخلص من وضعه البائس [93]». ناهيك عن أن رخص الأيدي العاملة بالريف لا يجعل استخدام الآلات والماكينات الزراعية أمرا مربحا لأصحاب الأراضي. كما أن تزايد قيمة الأرض مع تزايد عدد السكان وموجة التضخم، لا يخلقان لدى أصحاب الأراضي أية حوافز لزيادة الطاقة الإنتاجية للأرض [94].

وعموما.. إذا لم يكن هناك أي جزء من الفائض الاقتصادي الزراعي يستخدم في أغراض تمويل التراكم، فإننا نكون إزاء نمط راكد، متخلف. وهذا النمط لا بد وأن يتعارض، إن آجلا أو عاجلا، مع النمو السكاني المستمر، وبالتالي تكون قدرته على تحمل تزايد السكان محدودة.

أما إذا افترضنا أن ثمة تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية سوف تطرأ على البلد الذي يتواجد فيه هذا النمط، ويكون من شأنها تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي والقضاء على الاستغلال الذي يقع فيه المنتجون؛ وأن الدولة تحاول أن تقضي، أو تقلل من حجم الريع، وأن الفائض الاقتصادي الزراعي، كله أو الجانب الأكبر منه، سوف يستخدم في تمويل التراكم وأغراض التنمية، إذا افترضنا كل هذا؛ فإن قدرة القطاع الزراعي سوف تعظم في خلق فرص التوظف والإعالة وتدبير الدخل والغذاء للسكان المتزايدين.

نمط استخدام الريع والنمو السكاني:

اتضح لنا من التحليل السابق؛ أن نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، ولو أنه ينطوي على ممكنات للنمو، وعلى تحمل الزيادة السكانية، بسبب وجود الفائض الاقتصادي فيه، إلا أن نمط توزيع هذا الفائض بين الفئات الاجتماعية المختلفة والتصرف الذي تقوم به هذه الفئات بهذا الفائض، يجعل هذه الإمكانات منعدمة أو شبه منعدمة، حيث يبدد هذا الفائض في أغراض الاستهلاك. والآن، لنحاول أن ندفع بالتحليل خطوة إلى الأمام، لنعرف ما هي تلك الممكنات التنموية لهذا النمط، ومن ثم قدرته على تحمل الزيادة السكانية، لو تصورنا أن الفائض الاقتصادي الزراعي سوف يستخدم

في تطوير الزراعة (أو غيرها من القطاعات الاقتصادية). وسوف نركز هنا على الريع باعتباره يمثل أهم مكونات الفائض الاقتصادي في حالة هذا النمط. ولسوف نفترض هنا نموذجا مبسطا، يعكس الخصائص النموذجية لنمط الإنتاج شبه الإقطاعي، مفترضين في هذا النموذج مجموعة الفروض التالية:

1- أن هناك مساحة معينة من الأراضي الزراعية تملكها أقلية من الملاك الزراعيين، وأن هذه المساحة يؤجرها الملاك للمزارعين نظير الحصول على ريع معين، وأن الملاك الزراعيين، في الأوضاع العادية، يستهلكون بالكامل هذا الريع في تمويل استهلاكهم الجاري.

2- أن هناك عددا معينا من السكان يعيشون في هذه المساحة، ويقدر عددهم في بداية فترة التحليل بألف فرد. وسوف نفترض أيضا أنهم يتزايدون سنويا بمعدل مرتفع نسبيا، بحوالي 3٪، بسبب عدم التوازن القائم بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، وهو الوضع النموذجي الديموجرافي الذي يسود حاليا في البلاد المتخلفة.

3- أن الهدف من الإنتاج هو إشباع الحاجات الشخصية للمنتجين؛ بمعنى أن العمليات الإنتاجية موجهة لإنتاج القيم الاستهلاكية.

4- أن الحد الأدنى الضروري للمعيشة بالنسبة لكل فرد، هو خمس وحدات من الناتج الزراعي في السنة. فإذا قل متوسط ما يستهلكه الفرد عن هذا الحد، فإن الحياة تصبح مستحيلة. أما إذا زاد متوسط الاستهلاك فوق هذا الحد، فإن ذلك يعني وجود تحسن في مستوى المعيشة.

5- سوف نفترض في البداية، أن نسبة الريع إلى الناتج الزراعي الصافي تساوي 40٪، وأن حجم الناتج الزراعي الصافي يعادل عشرة آلاف وحدة في بداية الفترة.

وللتبسيط سوف نستخدم هنا، انطلاقا من الفروض السابقة، العلاقات البسيطة الآتية:

$$P = R + Y \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$C = B.K \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$So = Y - C$$

$$= Y - (B.K)$$

$$Q = Y/B \quad \text{......................................} (3)$$

حيث:

P = الناتج الزراعي الصافي.

R = الريع.

Y = الدخل (الناتج) الصافي للمزارعين.

C = مستوى الاستهلاك الضروري الإجمالي.

B = عدد السكان.

K = الحد الأدنى الضروري للاستهلاك.

So = الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين.

Q = متوسط دخل الفرد.

وعند محاولة التعرف على مدى قدرة هذا النمط على تحمل الزيادة السكانية سوف نميز هنا بين ثلاث حالات:

1- حالة ثبات نسبة الريع وثبات حجم الناتج الصافي مع افتراض زيادة السكان.

2- حالة انخفاض نسبة الريع وثبات حجم الناتج الصافي مع افتراض زيادة السكان.

3- حالة تحول الريع إلى استثمار مع زيادة السكان. واليك الآن نتائج هذه الحالات الثلاثة في ضوء الافتراضات الخمسة السابقة.

أولا- حالة ثبات نسبة الريع:

إذا افترضنا ثبات نسبة الريع إلى الناتج الزراعي الصافي، وأن ما يمثله هذا الريع من دخل (أو ناتج) يذهب بكامله لتمويل الاستهلاك الجاري للملاك الزراعيين، مما يعني عدم قيامهم بأية استثمارات لتطوير الزراعة وتنميتها، فإن حجم الناتج الزراعي الصافي سوف يظل ثابتا، أي يتكرر بنفس مستواه في كل فترة، الأمر الذي يعني أن معدل النمو للناتج الزراعي الصافي يساوي صفرا. هنا نجد، مع افتراض تزايد السكان، بمعدل 3٪ سنويا، أن قدرة هذا النمط محدودة على تحمل زيادات سكانية معينة. وبعد تجاوز هذه القدرة، يظهر فائض نسبي في السكان، يعكس نفسه في زيادة البطالة، وسوء حال التغذية، وانخفاض مستوى دخل أهل الريف.

وهذا ما يعكسه بالفعل الجدول رقم (22).

ففي السنة الأولى، كان حجم الناتج الزراعي الصافي 10000 وحدة، يذهب منها 4000 وحدة (أي 40٪) لملاك الأراضي الزراعية نظير تأجيرهم الأرض للفلاحين. ويتبقى بعد ذلك 6000 وحدة للفلاحين. وفي هذه السنة كان عدد السكان ألف فرد. ونظرا لأننا قد افترضنا أن الحد الأدنى الضروري لاستهلاك الفرد في السنة هو خمس وحدات، فإن مجموع الاستهلاك الضروري للفلاحين وعائلاتهم يساوي 5000 وحدة، فيتبقى لهم إذن فائض زراعي يساوي 1000 وحدة. هذا الفائض يمكنهم بيعه في الأسواق، أو تخزينه لاستهلاكه في المناسبات الاجتماعية (الأعياد، حفلات الزواج، ومواجهة الكوارث،... إلى آخره). ونظرا لأنه يوجد في هذه السنة فائض لدى الفلاحين، فإن ذلك يعني أن متوسط استهلاك الفرد الفعلي يزيد عن الحد الأدنى الضروري. وطبقا لمثالنا، نجد أن متوسط دخل (أو استهلاك) الفرد هو 6 بينما المتوسط الضروري هو خمس وحدات.

أما في السنة الثانية، فسوف نجد أن ثمة تغيرا سوف يحدث. فمع بقاء حجم الناتج الزراعي الصافي ثابتا [95] وجمود نسبة الريع، ومع تزايد عدد السكان بنسبة 3٪، فإن حجم الاستهلاك الضروري للفلاحين سوف يرتفع من 5000 وحدة إلى 5150 وحدة بسبب زيادة عددهم بمقدار 30 فردا. وستؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك الضروري إلى تخفيض حجم الفائض الزراعي الذي يتبقى للفلاحين من 1000 وحدة إلى 850 وحدة. ولكن مع ذلك يظل متوسط دخل (أو استهلاك) الفرد أعلى من الحد الأدنى الضروري.

وفي السنة الثالثة يحدث نفس هذا التغير ذي الاتجاه النزولي. إذ يتزايد عدد السكان إلى 1061 فردا، فيرتفع بالتالي استهلاكهم الضروري الى5305 وحدات، وينخفض حجم الفائض الزراعي المتبقي للفلاحين إلى695 وحدة. ومع ذلك يظل متوسط دخل الفرد (أو استهلاكه) أعلى من الحد الأدنى الضروري.

وهكذا.. . إلى أن نصل إلى السنة السابعة، وفيها يصل النمط إلى مستوى حرج ويبلغ أقصى طاقة له على تحمل الزيادات السكانية. فمع النمو المستمر للسكان، يصل عددهم في السنة السابعة إلى 1195 فردا، ويرتفع مستوى استهلاكهم الضروري إلى 5975 وحدة من الناتج، وينخفض،

جدول رقم – (22) العلاقة بين ثبات نسبة الريع والنمو السكاني المستمر

مع افتراض أن نسبة الريع = 40% ، الاستهلاك الضروري للفرد =5 وحدات من الناتج ، ومعدل النمو السكاني =3% سنوياً

(نموذج مفترض من المؤلف)

السنة	حجم الناتج الزراعي	ما يحصل عليه ملاك الأرض (الريع)	ما تبقى للمزارعين	عدد السكان مقرب إلى الواحد الصحيح	الاستهلاك الضروري (الناتج الضروري	الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين	متوسط استهلاك الفرد
	P	R	Y	B	C	So	Q
الأولى	10000	4000	6000	1000	5000	1000	6
الثانية	10000	4000	6000	1030	5150	850	5.83
الثالثة	10000	4000	6000	1060	5305	695	5.61
الرابعة	10000	4000	6000	1093	5465	535	5.49
الخامسة	10000	4000	6000	1126	5630	370	5.33
السادسة	10000	4000	6000	1160	5800	200	5.17
السابعة	10000	4000	6000	1195	5975	25	5.02
الثامنة	10000	4000	6000	1231	6155	(155–)	4.87
التاسعة	10000	4000	6000	1268	6340	(340–)	4.73
العاشرة	10000	4000	6000	1306	6530	(530–)	4.59

من ثم، الفائض الزراعي المتبقي للفلاحين إلى أدنى مستوى، إذ يبلغ 25 وحدة فقط. وهنا يكون متوسط دخل الفرد (أو استهلاكه) قد اقترب كثيرا من الحد الأدنى اللازم للبقاء على قيد الحياة، حيث يصل إلى 5,02 وحدات فقط.

أما في السنة الثامنة، فإن النمط يبدأ في إفراز فائض نسبي للسكان.. بمعنى أن ثمة حجما معينا من هؤلاء السكان أصبح أكبر من اللازم، بما لا يحتمله القطاع الزراعي. ففي هذه السنة يرتفع عدد السكان إلى 1231 فردا، ويرتفع مستوى استهلاكهم الضروري إلى 6155 وحدة، بينما يحصل الفلاحون بعد دفع الريع على 6000 وحدة فقط من الناتج، أي أن هناك نقصا قدره 155 وحدة حتى يستطيع هؤلاء السكان أن يعيشوا على حد الكفاف (الاستهلاك الضروري). ولكن ليس بإمكان الفلاحين تدبير هذه الوحدات الناقصة. وهنا يتعين عليهم أن يعيشوا في مستوى أقل من حد الكفاف، ويصل متوسط دخل (أو استهلاك) الفرد إلى 4,87 وحدات. وعند هذه المرحلة نجد أن حجم فائض السكان النسبي يساوي: عدد السكان في السنة الثامنة ناقصا عدد السكان في السنة السابعة، أي:

1231-1195 = 36 فردا.

ولكن عليك أن تلاحظ هنا، أنه بينما هذا النمط، عند بلوغه السنة الثامنة قد أفرز فائضا نسبيا، وأن هذا الفائض هو 36 فردا، إلا أن قدرة النمط المطلقة على إعالة السكان تزيد كثيرا عن عدد السكان في هذه السنة. فلو تخيلنا نظريا، أنه لا يوجد ريع، وأن الناتج الزراعي سوف يحصل عليه الفلاحون بكامله، فإن قدرة النمط المطلقة على إعالة السكان هي:

$$\frac{\text{حجم الناتج الزراعي}}{\text{الحد الأدنى للاستهلاك}} = \frac{10000}{5} = 2000 \text{ فرد}$$

وهكذا يكون الفرق بين القدرة المطلقة للنمط على إعالة السكان (2000 فرد) والحد الأقصى الذي يستطيع تحمله في ضوء المحيط الاجتماعي لنمط الإنتاج شبه الإقطاعي (وهو ما يعادل 1195 فردا عند السنة السابعة) وقدره 805 أفراد، ممثلا للفائض الذي يذهب إلى ملاك الأراضي في شكل

ريع. وعموما.. فإنه إذا استمر السكان في التزايد بعد السنة الثامنة بنفس معدلاتهم السابقة (3٪ سنويا)، فإن فائض السكان النسبي يتجه على الدوام نحو التزايد، وينخفض متوسط دخل الفرد بشكل مستمر دون حد الكفاف. وهو ما نراه في الجدول ابتداء من السنة الثامنة إلى السنة العاشرة.

ثانيا- حالة انخفاض نسبة الريع:

والآن.. . دعنا نفترض، أن الدولة سوف تطبق قانونا للإصلاح الزراعي، وأن من شأن هذا القانون تخفيض نسبة الريع إلى الناتج الزراعي الصافي إلى 30٪ بعد أن كان 40٪، مع الإبقاء على نفس الفروض السابقة في النموذج، وهي أن ملاك الأراضي الزراعية يستخدمون هذا الريع في تمويل استهلاكهم الجاري، مما يعني عدم وجود أي استثمار في القطاع الزراعي (سوى الاستثمار الإحلالي بالطبع) وهو ما يجعلنا نفترض ركود الإنتاج الزراعي، أي تكراره من سنة لأخرى بنفس المستوى، وهو 10000 وحدة. وبالإضافة إلى ذلك سوف نفترض أن السكان يتزايدون أيضا بنفس معدلهم السابق (وهو 3٪ سنويا)، وأن الحد الأدنى الضروري للاستهلاك هو خمس وحدات للفرد.

هنا نجد أن تخفيض نسبة الريع من 40٪ إلى 30٪ من الناتج الزراعي سوف تؤدي إلى رفع قدرة النمط على تحمل الزيادة السكانية، بسبب الزيادة التي ستحدث في حجم ما يتبقى للمزارعين من الناتج الزراعي الصافي بعد دفع الريع. والآن.. . انظر إلى هذه الحقيقة من خلال ما ترويه لنا بيانات الجدول رقم (23).

ففي السنة الأولى، كان حجم الناتج الصافي 10000 وحدة، يحصل منها ملاك الأراضي على 3000 وحدة، ويتبقى للمزارعين 7000 وحدة. ولما كان عدد المنتجين ومن يعولونهم هو 1000 فرد، ونظرا لأن الاستهلاك الضروري للفرد الواحد هو خمس وحدات، فإن حجم الاستهلاك الضروري الكلي يعادل 5000 وحدة. وبذلك يتبقى للمزارعين فائض زراعي مقداره 2000 وحدة. وفي ضوء ذلك نجد أن متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) يكون سبع وحدات، بينما الحد الأدنى الضروري هو خمس وحدات، مما يعني أن ثمة ارتفاعا في مستوى المعيشة قد حدث بالمقارنة مع الحالة

جدول رقم – (23) العلاقة بين انخفاض نسبة الريع ، والنمو السكاني المستمر

مع افتراض أن نسبة الريع = 30% ، الاستهلاك الضروري للفرد =5 وحدات من الناتج ، ومعدل النمو السكاني =3% سنوياً

(نموذج مفترض من المؤلف)

السنة	حجم الناتج الزراعي	ما يحصل عليه ملاك الأرض (الريع)	ما تبقى للمزارعين	عدد السكان مقرب إلى الواحد الصحيح	الاستهلاك الضروري (الناتج الضروري	الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين	متوسط استهلاك الفرد
	P	R	Y	B	C	So	Q
الأولى	10000	3000	7000	1000	5000	2000	7.0
الثانية	10000	3000	7000	1030	5150	1850	6.79
الثالثة	10000	3000	7000	1061	5305	1695	6.59
الرابعة	10000	3000	7000	1093	5465	1535	6.40
الخامسة	10000	3000	7000	1126	5630	1370	6.21
السادسة	10000	3000	7000	1160	5800	1200	6.03
السابعة	10000	3000	7000	1195	5975	1025	5.86
الثامنة	10000	3000	7000	1231	6155	845	5.69
التاسعة	10000	3000	7000	1268	6340	470	5.52
العاشرة	10000	3000	7000	1306	6530	275	5.36
الحادية عشرة	10000	3000	7000	1345	6725	75	5.20
الثانية عشرة	10000	3000	7000	1385	6925		5.05
الثالثة عشرة	10000	3000	7000	1427	7135	(135-)	4.91

الأولى (حالة ثبات نسبة الريع).

أما في السنة الثانية؛ فإن حجم الناتج الزراعي الصافي سيكون هو حجمه لسابق في السنة الماضية، نظرا لعدم وجود أي استثمار في الزراعة. وهو ما يعني أن حجم هذا الناتج سيكون 10000 وحدة، يحصل منها ملاك الأراضي على 3000 وحدة، ويتبقى للمزارعين 7000 وحدة. وعند هذه السنة نجد أن عدد السكان يرتفع من 1000 إلى 1030، بالتالي يصبح حجم الاستهلاك الضروري لهم 5150 وحدة، ويكون حجم الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين 1850 وحدة بعد أن كان 2000 وحدة في السنة الأولى. ويترتب على ذلك أيضا؛ أن ينخفض متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) إلى 79 ,6 وحدات. ومع ذلك، يظل هذا المتوسط أعلى من حد الكفاف.

وهذا الاتجاه نفسه سوف نلحظه لو دققنا النظر في بيانات السنة الثالثة والرابعة والخامسة، حتى نصل إلى السنة الثانية عشرة. ففي خلال هذه السنوات يتجه الاستهلاك الضروري للتزايد (بفعل النمو السكاني). ويتناقص معه حجم الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين، ويتدهور باستمرار متوسط دخل (أو استهلاك) الفرد، وذلك كنتائج طبيعية وحتمية للركود الذي يرين على الزراعة، ولثبات علاقات التوزيع، أي توزيع الناتج الزراعي الصافي فيما بين الريع ودخول المزارعين، وكنتيجة أيضا لتبديد الفائض الاقتصادي الزراعي في الاستهلاك. بيد أننا نلاحظ، أنه عند السنة الثانية عشرة تصل قدرة النمط على تحمل الزيادة السكانية إلى أقصى مدى لها. وتقدر هذه القدرة بحوالي 1385 فردا، يستهلكون ويعيشون عند مستوى قريب من حد الكفاف، لكنه أعلى منه بقدر يسير(05 ,5 وحدات).

أما إذا استمرت الزيادة السكانية، وظلت الفروض السابقة على حالها (أي ثبات حجم الناتج، ونسبة الريع، ومعدل النمو السكاني) فإن فائضا سكانيا ما يلبث أن يظهر ابتداء من السنة الثالثة عشرة. ففي هذه السنة يكون عدد السكان قد وصل إلى 1427 فردا، ويكون استهلاكهم الضروري 7135 وحدة، بينما حجم الناتج المتاح للمزارعين هو 7000 وحدة، مما يعني أن هناك نقصا قدره 135 وحدة حتى يستطيع هؤلاء السكان أن يعيشوا بالكاد على حد الكفاف. ولكن المزارعين في ظل علاقات التوزيع للنمط، لا يمكنهم تدبير هذه الوحدات الناقصة. ومن ثم، يجبرون، والحال هذه، على

قبول مستوى معيشي يقل عن حد الكفاف (4,91 وحدات). ويتدهور الوضع إذا ما استمرت الزيادة السكانية بعد ذلك، حيث ينخفض باستمرار متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) ويبتعد هذا المتوسط باستمرار عن حد الكفاف، مشيرا إلى تزايد بؤس معيشة السكان.

ولكن بالرغم، من ذلك، عليك أن تلاحظ هنا، أنه بالرغم من الركود الذي يسيطر على الناتج الزراعي، إلا أن قدرة النمط على تحمل الزيادات السكانية قد ارتفعت بشكل ملحوظ نتيجة لانخفاض نسبة الريع، وذلك بالمقارنة مع الحالة الأولى (حالة ثبات نسبة الريع). ففي الحالة الأولى، عندما كانت نسبة الريع مرتفعة (40٪) كان الحد الأقصى لعدد السكان الذي يستطيع النمط تحمله هو 1195 فردا. أما الحد الأقصى في الحالة الثانية فيبلغ 1385 فردا عندما انخفضت نسبة الريع إلى 30٪.

وعند هذا القدر من التحليل يمكننا أن نكتشف علاقة هامة، يمكن أن تكون هاديا عند رسم السياسة السكانية بالبلاد المتخلفة عندما تسعى للبحث عن حلول لمواجهة متطلبات زيادة السكان. وهذه العلاقة الجديدة سوف نطلق عليها مصطلح مرونة السكان للريع Population / rent elasticity وهي تقاس كما يلي:

$$RP = \frac{\Delta B}{B} / \frac{\Delta R}{R}$$

RP = مرونة السكان للريع

$\frac{\Delta B}{B}$ = الزيادة النسبية في السكان التي يستطيع النمط تحملها نتيجة لانخفاض نسبة الريع إلى الناتج الزراعي.

$\frac{\Delta R}{R}$ = التغير النسبي في الريع.

وانطلاقا من نموذجنا السابق نجد أن مرونة الريع تبلغ:

$$\% \; 0,64 = \frac{4000 - 3000}{4000} \Big/ \frac{1195 - 1385}{1195}$$

وواضح لنا، أنه كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على أن سياسة

إعادة توزيع الدخل يمكن أن تسهم بشكل إيجابي في التخفيف من المشكلة السكانية لفترة معينة من الزمن. غير أن الارتكان، فقط، على هذه السياسة لا يمكن أن يحل المشكلة عبر الأجل الطويل، خصوصا إذا استمرت الزيادة السكانية بمعدلاتها السابقة نفسها، وظل الناتج الزراعي الصافي راكدا. إذ من البديهي أن تستنزف هذه السياسة فاعليتها في مواجهة المشكلة حينما يتجاوز عدد السكان حجما معينا، وبعد هذا الحجم تصبح فاعلية هذه السياسة في مواجهة أعباء التزايد السكاني مساوية للصفر.

فلو تخيلنا-نظريا-أن الدولة، من خلال تطبيقها لسياسة راديكالية في القطاع الزراعي، سوف تقضي تماما على الريع وتعيد توزيعه على المزارعين، الذين يستخدمون بدورهم هذه الزيادة التي ستحدث في دخولهم لمواجهة نمو الاستهلاك الضروري اللازم لإعاشتهم ولإعاشة أسرهم، فهنا نجد أن الحد الأقصى للسكان، الذي يستطيع هذا النمط الراكد إعالتهم يساوي 2000 فرد. وعند هذا الحد، يكون مستوى المعيشة بالكاد هو مستوى الكفاف. فإذا استمر في التزايد بعد هذا الحد، فإن فائضا سكانيا ما يلبث أن يظهر. ونظرا للطابع الركودي الذي يخيم على الإنتاج الزراعي الصافي، فإن السكان يضطرون، والحال هذه، إلى تخفيض مستوى استهلاكهم دون حد الكفاف. ويظل هذا المستوى يتدهور، فترة بعد أخرى، مع استمرار تزايد السكان.

والسبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور فائض السكان النسبي في هذه الحالة وتدهور مستوى المعيشة-بالرغم من القضاء على الريع تماما-هو عدم تنمية الإنتاج الزراعي الصافي. وهذا هو السبب الذي يوضح لنا، لماذا تفاقمت المشكلة السكانية في كثير من الدول المتخلفة التي قامت بها ثورات وطنية ديموقراطية، بالرغم من أنها طبقت بعض قوانين الإصلاح الزراعي التي أدت إلى تقليل حجم ونسبة الريع والتخفيف من علاقات الاستغلال شبه الإقطاعية التي كانت تسود القطاع الزراعي. إذ من الثابت أن الفائض الزراعي الذي كان يمثله الريع قد استخدم في هذه الدول إما في زيادة الاستهلاك الجاري لسكان المدن أو لسكان الريف، وإما في أغراض تمويل التراكم لتنمية قطاعات أخرى، مع إهمال تنمية القطاع الزراعي نفسه. ومن هنا ظلت قدرة القطاع الزراعي على خلق المزيد من الدخل وفرص

التوظف والإعاشة محدودة للغاية. ومع استمرار التزايد السكاني، كان من الطبيعي أن تواجه هذه الدول، مهما طال الزمن، مشاكل البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة والغلاء، مع ما يجره ذلك من مشاكل داخلية وضغوط خارجية.

من هنا، يكون من المنطقي؟ أن يصل المرء إلى تلك النتيجة التي تنص على أن سياسة إعادة توزيع الدخل يمكن أن تخفف من المشكلة السكانية في الأجل القصير والمتوسط. أما في الأجل الطويل، فإن المواجهة الحاسمة لتلك المشكلة تتوقف على تنمية القطاع الزراعي، أي من خلال استخدام الفائض الاقتصادي الزراعي (كله أو بعضه بحسب الظروف والأحوال) في أغراض تمويل التراكم بالزراعة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للناتج الزراعي الصافي. وهذا ما توضحه لنا الحالة الثالثة من نموذجنا المفترض.

ثالثا- حالة تحول الريع إلى استثمار:

هنا سوف نفترض، أن ثمة تغيرات جذرية قد حدثت في المجتمع الذي يتواجد فيه نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، وأن الدولة سوف تطبق بعض السياسات والإجراءات الراديكالية التي من شأنها أن تقضي على الريع (أو تنفقه إلى أدنى الحدود). وسوف نفترض أيضا، أن الدولة سوف تستخدم الفائض الاقتصادي الذي كان يمثله الريع في أغراض تمويل التراكم بالقطاع الزراعي نفسه [96]. وهذا يعني أننا سنفترض أن 40٪ من الناتج الزراعي الصافي سوف يوجه إلى الاستثمارات الزراعية، مثل تحسين أحوال التربة ومشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري والصرف وبناء الخزانات والسدود وشراء المعدات والآلات الزراعية واستخدام أسمدة ومبيدات حشرية أفضل،... إلى آخره وأن الجزء المتبقي من الناتج الزراعي الصافي سوف يذهب إلى الفلاحين المنتجين لتمويل الحاجات الشخصية لهم ولأسرهم. هنا، سوف يطرأ على النمط تغيير جوهري، وهو أن الناتج الزراعي الصافي لن يكون راكدا، بل سوف يتزايد من فترة لأخرى، كنتيجة للإنفاق الاستثماري داخل القطاع الزراعي. وسوف نفترض، أن الناتج الزراعي الصافي سوف يتزايد سنويا بمعدل 3٪ [97] أي إننا حيال نمط ديناميكي، ينمو من سنة إلى أخرى، بعكس الحال في النمط الراكد المفترض في الحالة الأولى والحالة

الثانية من تحليلنا السابق.

وانطلاقا من هذه الفروض، سوف نجد أن قدرة القطاع الزراعي على تحمل الزيادة السكانية التي تتحقق سنويا بمعدل 3٪، تصبح قدرة لا نهائية، ولن يوجد أي تعارض بين طاقة هذا النمط على الإنتاج وبين الحجم المتزايد من السكان بمعدل ثابت. وحتى نتأكد من صدق هذه النتيجة، دعنا الآن نمعن النظر في بيانات الجدول رقم (24) الذي يوضح لنا التطورات التي ستطرأ على المتغيرات المختلفة في نموذجنا.

ففي السنة الأولى؛ نجد أن قيم المتغيرات المختلفة للنمط المفترض، تتشابه تماما مع نظيرتها في الحالة الأولى والحالة الثانية من مثالنا السابق. إذ يكون حجم الناتج الصافي 10000 وحدة، يذهب منها 4000 وحدة للاستثمار في القطاع الزراعي (بدلا من الريع الذي كان يستحوذ عليه ملاك الأراضي) ويتبقى بعدئذ 6000 وحدة للمزارعين. كما أن عدد السكان في هذه السنة 1000 فرد. ولما كان الاستهلاك الضروري هو خمس وحدات للفرد، فإن حجم الاستهلاك الضروري الكلي يعادل 5000 وحدة، ومن ثم يكون حجم الفائض الزراعي الذي يتبقى للمنتجين 1000 وحدة. وهنا نجد أن متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) هو 6 وحدات، أي أعلى من مستوى الكفاف.

أما في السنة الثانية، فسوف نلحظ أن الناتج الزراعي الصافي لن يتحقق عند نفس مستواه بالعام السابق، بل سينمو بمعدل 3٪، نتيجة للإنفاق الاستثماري الذي تم في السنة السابقة، مما يعني أن فترة الإبطاء Time Lag بين بدء الإنفاق الاستثماري وبدء تحقق الزيادة في الناتج، تساوي سنة واحدة. هنا نجد أن الناتج الزراعي الصافي يرتفع من 10000 وحدة في السنة الأولى إلى 10300 وحدة في السنة الثانية. ولما كانت نسبة الاستثمار تساوي 40٪ فإن قدرا من هذا الناتج، يعادل 4120 وحدة سوف يذهب لتمويل الاستثمارات الزراعية. ومن ثم، يتبقى للمزارعين بعد ذلك 6180 وحدة تكون تحت تصرفهم الشخصي. (احظ هنا أن نصيبهم قد ارتفع بالقياس للحالة الأولى والحالة الثانية) ولما كان السكان في هذه السنة قد زادوا إلى 30. (فردا، فإن استهلاكهم الضروري يرتفع إلى 5150 وحدة. ونتيجة لذلك يتبقى فائض زراعي لدى المزارعين يقدر بنحو 1030 وحدة.

جدول رقم – (24) العلاقة بين تحول الريع بكامله إلى الاستثمار والنمو السكاني المستمر

مع افتراض أن معدل نمو الناتج الزراعي= 3% ، معدل نمو السكان = 3% والحد الادنى الضروري للاستهلاك = 5 وحدات

(نموذج مفترض من المؤلف)

السنة	حجم الناتج الزراعي	ما يحصل عليه ملاك الأرض (الريع)	ما تبقى للمزارعين	عدد السكان مقرب إلى الواحد الصحيح	الاستهلاك الضروري (الناتج الضروري	الفائض الزراعي المتبقي للمزارعين	متوسط استهلاك الفرد
	P	I* = R	Y	B	C	So	Q
الأولى	10000	4000	6000	1000	5000	1000	6
الثانية	10300	4120	6180	1030	5150	1030	6
الثالثة	10609	4243.6	6365.4	1060	5305	1060.4	6
الرابعة	10927.27	4370.9	6556.4	1093	5465	1091.4	6
الخامسة	11255.10	4502.04	6753.06	1126	5630	1123.06	6
السادسة	11592.80	4637.12	6892.68	1160	5800	1092.68	6
السابعة	11940.60	4776.23	7164.37	1195	5975	1189.37	6
الثامنة	12298.80	4919.53	7379.27	1231	6155	1224.27	6
التاسعة	12667.76	5067.11	7600.65	1268	6340	1260.65	6
العاشرة	13047.79	5219.12	7828.67	1306	6530	1298.67	6

I* تعني الاستثمار .

ويصبح متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) هو 6 وحدات.

هنا يتعين علينا أن نلاحظ، أن ثمة تغيرات هامة قد طرأت على بعض المتغيرات، بالإضافة إلى التغير الذي حدث في حجم الناتج الزراعي الصافي.

1- فمن ناحية أولى، نجد أن حجم ما يتبقى للمزارعين من ناتج، بعد خصم تكاليف الاستثمار، قد اتجه نحو التزايد، بعكس ما كان يتحقق في الحالة الأولى والثانية من مثالنا السابق، حيث كان الحجم المتبقي للمزارعين من الناتج، ثابتا، وذلك على الرغم من ثبات النصيب النسبي للمزارعين من إجمالي الناتج الزراعي الصافي، وهو 60٪.

2- ومن ناحية ثانية، نلاحظ أنه على الرغم من زيادة السكان، وما يتطلبه ذلك من زيادة حجم الاستهلاك الضروري اللازم لمواجهة حاجاتهم الشخصية، إلا أن حجم الفائض المتبقي للمزارعين-بعد مواجهة متطلبات الاستهلاك الضروري-قد ارتفع من 1000 وحدة في السنة الأولى إلى 1030 وحدة في السنة الثانية.

3- ومن ناحية ثالثة، نلاحظ، أن متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) قد ظل ثابتا عند 6وحدات، وهذا عكس ما كان يحدث في الحالة الأولى والثانية من مثالنا السابق، حيث كان هذا المتوسط يتجه نحو الانخفاض المستمر.

وفي السنة الثالثة، نلاحظ أن حجم الناتج الزراعي الصافي يرتفع إلى 10609 وحدات، محققا بذلك زيادة قدرها 3٪ بالمقارنة مع السنة الثانية. ويذهب من هذا الحجم نحو 6 ,4243 وحدة لتمويل الاستثمار الزراعي، ويتبقى للمزارعين 4 ,6365 وحدة، ويرتفع عدد السكان إلى 1061 فردا، ويزداد-نتيجة لذلك-استهلاكهم الضروري إلى 4 ,1060 وحدة. ومحصلة ذلك كله، تنعكس في أن يكون متوسط ما يؤول للفرد من دخل (أو استهلاك) هي 6 وحدات.

وهكذا.. .. لو تابعنا قراءة سطور الجدول في السنة الرابعة والخامسة والسادسة، حتى العاشرة، وأي سنة أخرى بعد ذلك، فسوف نلحظ استمرار الاتجاهات العامة التي طرأت على متغيرات النمط. إذ يرتفع حجم الناتج الصافي من سنة لأخرى بمعدل 3٪، ويتزايد باستمرار ما يتبقى للمزارعين من دخل، وما يكون في حوزتهم من فائض زراعي، ولكن يظل متوسط دخل

الفرد ثابتا عبر الزمن، بالرغم من التزايد المستمر للسكان بنسبة 3٪ سنويا، وما يتطلبه ذلك من زيادة في استهلاكهم الضروري.

والنتيجة الهامة التي نصل إليها من هذا التحليل، هي أن النمط المفترض لن يفرز أي فائض سكاني نسبي، إذ إن الزيادة التي تطرأ باستمرار على الناتج الزراعي الصافي، كنتيجة للإنفاق الاستثماري المستمر بنسبة ثابتة، تتكفل بمواجهة أعباء هذه الزيادات السكانية، ولن يتعرض متوسط دخل الفرد للتدهور؛ إذ يظل ثابتا عند ست وحدات في كل سنة. أي أننا هنا نكون إزاء نمط ديناميكي، ينمو باستمرار، وتكون له القدرة على توفير الطاقة الإنتاجية التي تتلاءم مع النمو السكاني المستمر بنسبة ثابتة.

وهنا، ربما يتساءل القارئ: لماذا يظل متوسط دخل الفرد ثابتا؟ ألا يفضل أن يتجه هذا المتوسط نحو التزايد، حتى يتحسن مستوى معيشة الأفراد؟ وكيف يتسنى تحقيق ذلك؟

والإجابة على ذلك بسيطة للغاية: لقد ظل متوسط دخل الفرد ثابتا في النمط السابق المفترض، لأن الناتج الزراعي الصافي كان يتزايد بنفس المعدل الذي يتزايد به السكان (3٪ سنويا). ولهذا لا يوجد مجال أو إمكانية لإيجاد تحسن في متوسط دخل الفرد، لأن الزيادة التي تحدث في الناتج تتكفل بالكاد بمواجهة أعباء الزيادة السكانية. أما إذا شئنا أن نرفع من متوسط دخل (أو استهلاك) الفرد، فإنه يوجد، من الناحية النظرية إمكانيتان لذلك. الإمكانية الأولى، هي أن نعمل على زيادة معدل نمو الناتج الزراعي الصافي بنسبة اكبر من نسبة التزايد السكاني. أما الإمكانية الثانية، فتتمثل في تخفيض معدل النمو السكاني مع افتراض بقاء معدل نمو الناتج الزراعي الصافي على ما هو عليه.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن محاولة رفع متوسط دخل الفرد عن طريق العمل على تخفيض معدل نمو السكان بحيث يكون في مستوى أقل من معدل نمو الناتج الزراعي الصافي، هي محاولة مشكوك في جدواها، وبخاصة في الأجل القصير والمتوسط لأن الانخفاض في معدل نمو السكان من خلال تخفيض معدل المواليد هي قضية ترتبط بالأجل الطويل أساسا، نظرا لخضوع هذا المعدل الأخير لعوامل ومؤثرات لا تتغير بسهولة في الأجل القصير أو المتوسط [98]. ولهذا ربما يكون من الواقعي، والأجدى،

لنا، أن نأخذ معدل النمو السكاني في الأجل القصير والمتوسط على أنه متغير ثابت على أسوأ الفروض، نظرا لثقل وبطء حركته في هذين الأجلين.

أما الإمكانية الثانية، التي يتسنى من خلالها زيادة متوسط دخل الفرد، فهي-كما قلنا آنفا-ضرورة العمل على أن يكون معدل نمو الناتج الزراعي الصافي اكبر من معدل النمو السكاني. وتلك إمكانية يمكن تحقيقها، إما من خلال زيادة معدل الاستثمار أو من خلال العمل على زيادة مستوى الإنتاجية. ولكن القارئ الحصيف، سوف يعترض على تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة معدل الاستثمار، لأننا قد افترضنا أصلا معدلا مرتفعا له (40٪) وأن أية زيادة فوق هذا المعدل من شأنها أن تؤدي إلى حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية لا قبل للمجتمع على تحملها. ولهذا فنحن نعتقد أن الإمكانية المثلى التي يتسنى من خلالها تحقيق الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة (مقاسا هذا المستوى بمتوسط دخل الفرد) هي العمل بشتى الطرق على زيادة معدل نمو الناتج الزراعي من خلال التحسين المستمر في مستوى الإنتاجية. فمن خلال الارتفاع المستمر في مستوى الإنتاجية، ومع وجود معدل مرتفع للاستثمار، تتغير العلاقة بين العمل الضروري إلى العمل الفائض، لصالح العمل الفائض، أي لصالح إنتاج فائض زراعي يزيد باستمرار عن حد الاستهلاك الضروري للسكان المتزايدين. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه المشكلة الزراعية بالبلاد المتخلفة بعد تحقيق الإصلاحات الاجتماعية بالريف (تنفيذ الإصلاح الزراعي).

خلاصة التحليل ونتائجه:

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق، أن نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، وما ينطوي عليه من سوء في التوزيع، ومن تبديد للفائض الاقتصادي، لا يستطيع أن يستوعب إلا عددا محدودا من السكان، تماما مثل نمط إنتاج القرى المشتركة. ولهذا فإنه إذا حدثت زيادة سكانية، لأي سبب من الأسباب على نحو يؤدي إلى الإخلال بالتوازن القائم بين طاقة هذا النمط الراكدة وبين السكان، فإن فائضا سكانيا ما يلبث أن يظهر، ويتزايد ضغط الناس على الدخل المتاح، وعلى فرص التوظف، وعلى الأراضي الزراعية والمواد الغذائية.

ومع ذلك تنبغي الإشارة، إلى أن نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، وإن كان لا ينطوي على أية آليات تجعله قادرا على استيعاب المزيد من السكان، إلا أن هذا النمط، وما يعكسه من علاقات اجتماعية يؤدي-عبر الزمن-إلى خلق المزيد من فائض السكان النسبي. وهنا يختلف هذا النمط عن نمط إنتاج القرى المشتركة في خاصة أساسية، وهي أنه بينما يؤدي ظهور فائض السكان النسبي في نمط إنتاج القرى المشتركة إلى دخول هذا النمط في مرحلة التدهور والانحلال، إلا أن ظاهرة فائض السكان النسبي في نمط الإنتاج شبه الإقطاعي، تؤدي إلى خلق آليات جديدة لمزيد من علاقات الاستغلال، وتكون هذه العلاقات الأخيرة مسؤولة عن خلق المزيد من فائض السكان، وهكذا.. .. دواليك.

وهنا يتطلب الأمر بعض الإيضاح والتفسير.

فمع الزيادة التي تحدث في عدد السكان يتزايد الطلب على الأرض. ويؤدي التنافس في الحصول على الأرض إلى ارتفاع الإيجارات. ومن هنا لا يوجد أي حافز لدى أصحاب الأراضي الزراعية الذين يستحوذون على جزء هام من الفائض الاقتصادي، إلى توسيع مساحة الأراضي الزراعية. فربما توجد بعض المساحات القابلة للزراعة والتي يمكن أن تتحول إلى طاقة منتجة بقليل من الاستثمارات التي يمكن أن تمول بجزء يسير من الفائض الاقتصادي الزراعي،.. ومع ذلك لا يوجد الحافز لدى ملاك الأراضي للقيام بذلك، لسبب بسيط، هو أنه كلما كانت الرقعة الزراعية محدودة-في ظل التزايد السكاني-كلما استفاد أصحاب الأراضي من ارتفاع الإيجارات. كما أن محدودية الرقعة الزراعية مع استمرار النمو السكاني تؤدي إلى تدهور معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيون، وبالتالي تؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي. ولهذا ليس غريبا، أن نجد أن مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية في المجتمعات التي يسود فيها هذا النمط إما أن تكون معدومة أصلا، أو تسير ببطء شديد، وتلقى معارضة واضحة من كبار الملاك، وان هذه المشروعات تأخذ دفعة ملموسة في الدول التي ينتهي فيها هذا النمط، وتطبق قوانين الإصلاح الزراعي، ويتعاظم فيها دور الدولة في التنمية.

وخلاصة مما سبق، أن العلاقات الاجتماعية في ظل نمط الإنتاج شبه

الإقطاعي والذي يمثل فيه احتكار القلة لملكية الأراضي الزراعية الركيزة الأساسية لهذه العلاقات، تصبح عبر الزمن سببا أساسيا لخلق ظاهرة فائض السكان واستمرارها من خلال:

1- تعويق تطور قوى الإنتاج للأراضي الزراعية الموجودة فعلا.
2- تعويق وإبطاء مشروعات التوسع الزراعي الأفقي.
3- سوء توزيع الدخل.
4- تبديد الفائض الاقتصادي في الاستهلاك.

وعلى وجه الإجمال يمكننا أن نقرر هنا، أن العلاقات الاجتماعية لنمط الإنتاج شبه الإقطاعي والتي لا تزال تسود في عدد كبير من الدول المتخلفة، والتي ترتبط أشد الارتباط باستغلال وبؤس السكان الزراعيين، وبالاستخدام غير المنتج للفائض الاقتصادي الزراعي. هي المسؤولة من الناحية العملية عن ظهور وتطور مشكلة فائض السكان النسبي في هذا النمط. كما أن فائض السكان النسبي لا يؤدي إلى انحلال وتدهور هذا النمط-كما هو الحال في نمط إنتاج القرى المشتركة-وإنما يؤدي عبر جريان الزمن إلى مزيد من التناقضات الداخلية لهذا النمط. بيد أن هذه التناقضات ما تلبث أن تكون دافعا للحركات الثورية التي تقوم داخل هذه الدول، وتكون الغالبية المقهورة من الفلاحين والمزارعين الذين يعيشون داخل هذا النمط، أحد فصائلها الهامة. ومن هنا يكون انتصار هذه الحركات، والقضاء على هذا النمط، هو الشرط الضروري والأولي للقضاء على ظاهرة فائض السكان النسبي.

الإصلاح الزراعي وفائض السكان الزراعيين:

عقب انتصار حركات التحرر الوطني في بلاد أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، قامت حكومات بعض هذه البلاد بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي التي استهدفت القضاء على الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضي المنزرعة على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. والحقيقة أن تنفيذ هذه القوانين يمكن أن يمثل مساهمة هامة على طريق مواجهة المشكلة السكانية بالريف، وبخاصة إذا لم يقف الإصلاح الزراعي في منتصف الطريق، وتمكن من إعادة بناء علاقات الملكية والإنتاج والتوزيع على نحو يستهدف تحديث

الزراعة وتطويرها ورفع مستوى المعيشة بالقرية وتقليل الفوارق بينها وبين المدن. فلا يجب أن يكون الهدف من الإصلاح الزراعي مجرد القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين الفقراء، وذلك من أجل أن تكسب الأنظمة الجديدة للحكم تأييد كتلة الفلاحين لها؛ بل يجب أن يكون الهدف منه-أساسا-هو مواجهة المشكلة الزراعية برمتها. والواقع أنه بالقدر الذي ينفذ فيه الإصلاح الزراعي بطريقة راديكالية وعميقة ومتسعة ومستمرة، بقدر ما تزول الكوابح الاجتماعية التي كانت تعوق تطوير الزراعة [99] وتمنعها من تأدية وظائفها المطلوبة لبناء التنمية، وهي تأمين الغذاء للسكان، وتوفير المواد الخام للصناعات المحلية، وتحقيق فائض زراعي للتصدير يمكن من مواجهة أعباء الواردات، فضلا عن تحرير العمل الزراعي الفائض وتوفيره للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعموما، فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو أن هناك سلسلة من الآثار المباشرة التي تنجم عن قوانين الإصلاح الزراعي في الأجلين القصير والطويل، وذات تأثير مباشر على الوضع السكاني في الريف.

فمن ناحية، نجد أن القضاء على احتكار القلة لملكية الأراضي وتوزيعها على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين من شأنه أن يحرر الأرض من وضعها الاحتكاري. ويخفف من ندرتها الناجمة عن المضاربة عليها بهدف زيادة الطلب عليها كوسيلة أساسية للإنتاج، وهنا يخف الضغط السكاني المفتعل عليها[100] وهنا يجد عدد كبير من السكان الذين كانوا في عداد فائض السكان، الفرصة للعمل والرزق والعيش بالزراعة. كما أن إزاحة احتكار القلة لملكية الأرض سوف يؤدي إلى تحرير الفائض الاقتصادي الزراعي الذي كان يذهب للملاك ويبدد في أغراض الاستهلاك الترفي. ولا شك أن لتحرير هذا الفائض من سيطرة ملاك الأراضي وذهاب جزء منه للملاك الصغار الجدد تأثيرا إيجابيا على الإنتاجية وحجم الإنتاج. فالمنتجون بعد أن عاد إليهم جزء هام من الفائض الزراعي والذي كان يأخذ شكل الريع، سيرفع مستوى معيشتهم، وسيصبح لديهم الحافز على زيادة الإنتاج، طالما أنهم أصبحوا يشعرون أن نتيجة ذلك ستكون زيادة مستوى دخولهم وتحسن أحوال معيشتهم. [101] وهنا نجد أن ثمة تحسنا سوف

يطرأ على العلاقة بين العمل الضروري (المخصص لإنتاج الاستهلاك الضروري) والعمل الفائض (الذي ينتج الفائض الزراعي). وكلما تسنت هذه العلاقة لصالح الأخير، كلما زادت قدرة القطاع الزراعي على توفير الغذاء وفرص العمل والدخل للسكان الزراعيين وغير الزراعيين. أضف إلى ذلك، أن التحسن الحقيقي الذي سيحدث في الحياة بالريف، سيقلل بالتأكيد من الهجرة المستمرة من القرى إلى المدن. [102] وفي ذلك إسهام في الحد من مشكلة فائض السكان بالحضر.

على أنه يكون من الوهم أن نعتقد، أن مجرد القضاء على احتكار القلة وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين والعمال الزراعيين سيؤدي، وبشكل عفوي، إلى إحداث تطور مستمر للقوى المنتجة في الزراعة، وعلى النحو الذي يقضي تماما على جذور المشكلة السكانية بالريف. ذلك أنه إذا كان الإصلاح الزراعي، يسهم عقب تنفيذه، بشكل فوري ومباشر، في زيادة الإنتاج والإنتاجية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أن ثمة حدودا لهذا الإسهام في الأجل الطويل، تفرضها عقبة تفتت مساحات الأراضي وبعثرة وسائل الإنتاج وتخلفها التكنولوجي. من هنا فإن الفائض الاقتصادي المتوقع حدوثه بعد تطبيق الإصلاح الزراعي يظل محدودا، ومن المحتمل أن يقل حجمه عبر الزمن وذلك بسبب زيادة عدد السكان ونمو استهلاكهم الضروري. ولمواجهة ذلك، لا بد من استكمال الإصلاح الزراعي بسلسلة من الإجراءات والتغيرات الإضافية، مثل ضرورة التحول إلى نظام الإنتاج الكبير من خلال مركزة وسائل الإنتاج (في تعاونيات زراعية وغيرها..) وتحديث تكنولوجيا الإنتاج، وتوفير مصادر التمويل، ومركزة عملية التراكم في القطاع الزراعي، والقضاء على العلاقات البالية التي كانت تربط الفلاحين بغيرهم من الفئات الاجتماعية (العلاقات مع المرابين والوسطاء والسماسرة.. . الخ).

معنى ذلك إذن أن الإصلاح الزراعي يمثل الخطوة الأولى على طريق طويل، إذا شئنا حل القضية الزراعية ومواجهة مشكلة فائض السكان الزراعيين.

بيد أن التجارب التاريخية تشير، إلى أن غالبية الدول المتخلفة التي طبقت الإصلاح الزراعي قد وقفت به في بداية الطريق. واكتفت بالقضاء على الملكيات الكبيرة للأراضي وتوزيعها على صغار الفلاحين والعمال

الزراعيين؛ وأهملت الإجراءات الإضافية المكملة للإصلاح الزراعي. وكانت النتيجة عبر الزمن، جمود الإنتاج الزراعي وتدهوره، مع تناقص مستمر في حجم الفائض الاقتصادي بفعل الزيادة المستمرة في السكان الريفيين. وقد ترتب على ذلك إعادة ظهور الفائض السكاني بالريف، مع ما جره ذلك من ضغط على الأرض والمواد الغذائية وفرص العمل، واتساع الهوة التي تفصل الريف عن المدينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الهجرة إلى الحضر. ونظرا لعدم تطور الحياة بالقرية على نحو كيفي، اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، فقط ظل نمط الأسرة التقليدية ذات الحجم الكبير بلا تغيير.

وفي ضوء ذلك، لم يستطع القطاع الزراعي الوفاء بالمتطلبات الملقاة على عاتقه في معركة التنمية (توفير الغذاء، والمواد الخام للصناعة، وفائض للتصدير). والواقع أن كثيرا من الدول المتخلفة-بالإضافة إلى إهمالها في تنفيذ الإجراءات المكملة للإصلاح الزراعي-لم تعط الأهمية الواجبة لتنمية قطاع الزراعة عموما. بل أنه من الثابت، في كثير من الحالات، لجأت الدولة إلى اعتصار الفائض الاقتصادي الزراعي عقب تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، من خلال سياسات الأسعار والضرائب. ولم يستخدم من هذا الفائض إلا شذرات بسيطة، لا تكفي، لتنمية قوى الإنتاج الزراعية. وجرى التركيز على توفير الغذاء الرخيص بالمدن. «وهو عامل جوهري في تهدئة القلق بالمناطق الحضرية والإبقاء على الأجور الصناعية منخفضة، لتضمن أرباحا صناعية مرتفعة بما يكفي لجذب المستثمرين، المحليين والأجانب [(103)]». ولم يعد ينظر إلى التقدم الزراعي في ضوء علاقته بنمو الإنتاج والإنتاجية وبرفاهية الأغلبية الساحقة لأهل الريف وحل مشكلاتهم، بل «بمقدار خدمته للنمو في بعض قطاعات الاقتصاد القومي [(104)]».

بيد أن الطلب على السلع الزراعية (المواد الغذائية والمواد الخام) لا بد أن يزيد كنتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن وبسبب زيادة الدخول النقدية. من هنا انتهى الحال في كثير من البلاد المتخلفة، بأن ينمو فيها استهلاك المواد الزراعية بمعدلات أسرع من معدلات نمو الإنتاج المحلي منها. وكان من الطبيعي أن ترتفع، نتيجة لذلك، أسعار تلك المواد ارتفاعا فاحشا، وأن تضطر هذه البلاد إلى الاستيراد المتزايد لسد حاجتها الغذائية، وأن ينجم عن ذلك ضغط شديد على موازين

مدفوعاتها [105].

الثورة الخضراء وعلاقتها بفائض السكان بالريف:

في ظل هذه الظروف يجري الآن، ومنذ فترة لا بأس بها؛ الترويج لما يسمى «بالثورة الخضراء»، تحت حجة أنها كفيلة بأن تحقق ما عجز الإصلاح الزراعي عن تحقيقه في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية بالزراعة وما ينجم عن ذلك من تخفيف (أو حل) للمشكلة السكانية. وجرى الحديث كثيرا عن «التحديث الزراعي» بدلا من «التنمية الريفية». والمروجون لهذه الثورة الخضراء يزعمون أنهم يقدمون وصفة سحرية لعلاج مشاكل القطاع الزراعي. وهذه الوصفة تتلخص في إدخال البذور المحسنة عالية الإنتاجية، وتطبيق الميكنة الزراعية على نطاق واسع، والاستخدام المتزايد للسماد ولوسائل الري الحديثة والأسمدة الجيدة اللازمة لاستجابة هذه البذور. على أن يقترن ذلك كله بتحويل الزراعة إلى نمط رأسمالي. ذي صلة شديدة بالأسواق، وعلى نحو يمكن من تحويل ظاهرة الريع التي يعتمد عليها ملاك الأراضي، إلى أرباح مرتفعة [106]. وقد ساندت مؤسسات ووكالات الإقراض الدولية (كالبنك الدولي وغيره) هذه الدعوة، وأصبحت اكثر سخاء في تقديم القروض للدول التي تطبق مبادئ الثورة الخضراء.

والحق؛ أن الحصاد المر لنتائج الثورة الخضراء بالبلاد التي انساقت وراء دعواها يثبت أن تلك «الثورة» لا، ولن، تقدم أي حل جذري للمشكلة الزراعية. فهي تقوم على نظرة ضيقة وخاطئة، تحول المشكلة الزراعية من مشكلة اقتصادية اجتماعية، إلى مجرد مشكلة تكنولوجية. كما أن هدفها الرئيسي، التأثير على كيفية جعل البذور، لا البشر، أكثر إنتاجية [107]. وهي بحكم ما تقوم عليه من إنفاق استثماري ضخم، فإنه لا يقدر على تنفيذ إجراءاتها إلا قلة من الملاك الأغنياء. ومن هنا فهي منحازة أساسا للمزارعين الكبار، وتتجاهل تماما صغار المنتجين الذين لا تتوافر لديهم الإمكانات المالية اللازمة لشراء البذور المحسنة والمعدات المتقدمة والأسمدة والمبيدات الفاعلة (وكلها بالطبع مستوردة من الخارج). وهي بحكم تركيزها على «الجماد» لا على البشر، لا يهمها في قليل أو كثير، مشكلة فائض السكان الزراعيين. بل إن وجود هذا الفائض وما يسببه من هجرة واسعة

للقوى العاملة من الريف إلى المدن، هي أمر ضروري لاستمرار انخفاض معدلات الأجور، وهي قضية هامة في تشجيع جذب الشركات الدولية النشاط للعمل داخل هذه البلاد.

على أية حال، لقد كان موضوع «الثورة الخضراء» مجالا هاما، صوبت إليه سهام العديد من الكتاب والباحثين، الذين درسوا حقيقة هذه الثورة في ضوء النتائج التي تمخضت عنها. وكانت حصيلة السهام بالفعل قاتلة[108]:

1- أشار عدد من الكتاب إلى أن الثورة الخضراء قد أدت إلى تعميق التفاوت الاجتماعي بالريف. فأغنياء الريف هم الذين استطاعوا شراء مستلزمات هذه الثورة. وهم الذين استفادوا من المساعدات الحكومية التي قدمت لهم لهذا الغرض. «وفي كثير من الأحيان، كانت أكثر عائلات الملاك ثراء تجني أرباحا إضافية عن طريق احتكار توزيع الأسمدة والمبيدات والآلات اللازمة لجعل البذور الجديدة تستجيب [109]». أما صغار الملاك والمزارعين فقد تعرضوا لمنافسة قاتلة. فمع عجزهم المالي عن تدبير متطلبات هذه الثورة، ظلت كلفة الإنتاج لديهم مرتفعة بالقياس إلى كبار الملاك. من هنا فإنه حينما تنخفض الأسعار تكون الضربة قاصمة لهم.

2- كما أدت الثورة الخضراء، وما نجم عنها من أرباح ضخمة لأثرياء الريف وكبار الملاك الغائبين إلى زيادة قيمة الإيجارات الزراعية، بنسبة تتراوح ما بين الثلث والنصف في كثير من الحالات [110]. حيث لجأ أصحاب الأراضي إلى إلقاء عبء كلفة التكنولوجيا الجديدة على كاهل الزراع والمستأجرين [111]. ناهيك عن أن النمو الكبير الذي حدث في الأرباح الزراعية قد أغرى فئات اجتماعية، غير فلاحية، للدخول في حلبة الإنتاج، وبالذات مقرضي النقود، والتجار، والمضاربين، والضباط العسكريين، والشركات الأجنبية. [112] وقد أدى التنافس على الأرض واستخداماتها في هذا الغرض إلى زيادة قيمتها السوقية.

3- مع استمرار التمايز الاجتماعي بالريف، من جراء تلك الثورة، وما ينجم عنها من إفقار شديد لجموع كثيرة من الفلاحين وصغار الملاك، فإنهم يضطرون إلى ترك الأرض أو بيعها. وفي حالات كثيرة، أدت إغراءات الربح الكبير، لعدد كبير من الملاك إلى طرد المستأجرين وزراعة أراضيهم لحسابهم. وعلى هذا النحو، نمت بالريف قوى احتكارية جديدة، تمثلت في

زيادة سيطرتهم على الأراضي التي شملتها الثورة الخضراء.

4- إن إدخال الآلات على نطاق واسع في المزارع الكبيرة قد أدى إلى الاستغناء عن كثير من العمال الزراعيين وخروجهم تماما عن دائرة العمل الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة فائض السكان بالريف. وثمة إحصاءات كثيرة، تشير إلى تزايد عدد العمال الزراعيين المعدمين مع التقدم الذي حدث في تطبيق الثورة الخضراء [113]. ومما لا شك فيه، أن تزايد عدد هؤلاء العمال سيكون له نتائج اجتماعية وسياسية عالية التكلفة. من هنا يقول الاقتصادي السويدي جونار ميردال: «بدون الإصلاح في الملكية العقارية ونظام الإيجار، يؤدي التقدم التكنولوجي إلى هزات اجتماعية واقتصادية أعنف بالنسبة لسكان الريف المتزايدين بسرعة واستمرار [114]». وهكذا يمكن للمرء أن يستنتج، أنه إذا كان الإصلاح الزراعي قد بدأ بالوقوف مع مصلحة صغار الفلاحين والعمال الزراعيين على حساب مصلحة كبار الملاك، فإن الثورة الخضراء تتولى الآن الانتقام؟ من خلال إعادة قوة ونفوذ أثرياء الريف ومقرضي النقود وكبار التجار والشركات الأجنبية وسيطرتهم على الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي، وذلك على حساب مصلحة صغار الفلاحين والعمال الزراعيين. وهنا يعاد صياغة المشكلة السكانية بالريف في ضوء ظروف وأوضاع غاية في التعقيد تحت راية التحديث والثورة الخضراء. في ضوء هذا الحصاد المر للثورة الخضراء، يتعاظم الآن النقد الاجتماعي لها بلا هوادة من جانب أوساط عديدة من المفكرين والاقتصاديين على اختلاف مواقفهم وانتماءاتهم المدرسية، خاصة بعد ما اتضح أن تلك الثورة تحاول أن تستبدل التقدم التكنولوجي، الذي لا يقدر عليه إلا فئة اجتماعية محدودة، بالتقدم الاجتماعي الذي فتحته آمال الإصلاح الزراعي.

بالطبع أن أحدا لا يشك في ضرورة العمل على تنمية الإنتاج الزراعي من خلال البذور المحسنة العالية الإنتاجية، ومن خلال الميكنة الزراعية وتحسين وسائل الري والصرف والاستخدام الرشيد للأسمدة والمبيدات الحديثة.. . بيد أن تحويل ذلك إلى إمكانية، يستفيد منها كل الزراع، وعلى نطاق واسع، تتطلب أولا إجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية بالريف، تشمل أساليب الملكية والتأجير والمشاركة والتمويل والتسويق، إلى آخره. وهو ما يتطلب تحقيق «الإصلاح الزراعي» سلفا. وإذا كان جونار ميردال قد صرح:

«بأن البذور المحسنة لا يمكن أن تكون بديلا عن الإصلاح الزراعي[115]» فإننا نقول: بل إن الإصلاح الزراعي هو الشرط الضروري لاستخدام تلك البذور.

المشكلة السكانية في أنماط الإنتاج الأخرى التي تنطوي عليها التشكيلة الاجتماعية بالبلاد المتخلفة:

انصب اهتمامنا فيما مضى على تحليل آليات تواجد وتطور المشكلة السكانية بالقطاع الزراعي، باعتباره القطاع الأساسي في توليد الدخل والناتج وخلق فرص التوظف في غالبية البلاد المتخلفة.

وقد لاحظ القارئ أننا نربط تواجد هذه المشكلة وتطورها بوجود الفائض الاقتصادي وكيفية استخدامه، منطلقين في ذلك من مقولة أساسية تنص على، أن مشكلة فائض السكان لا تتمثل في التناقض القائم بين عدد السكان والموارد الاقتصادية المتاحة، وإنما في التناقض الحاصل بين نمو السكان وبين درجة التطور الاقتصادي الاجتماعي التي يحققها النمط الإنتاجي الذي يعيش في مداره هؤلاء السكان.

وقد أشرنا أيضا، إلى أن الأشكال التي تأخذها ملكية الفائض الاقتصادي، كالريع والأرباح والفوائد، وطرق التصرف في هذا الفائض (استهلاكه، تبديده، استثماره) تؤثر بشكل مباشر في درجة تطور القوى المنتجة، وبالتالي في مستوى الإنتاج والدخل والتوظف، ومن ثم في تحديد حجم السكان الذي يتناسب مع هذه المرحلة أو تلك من التطور لنمط الإنتاج السائد.

وانطلاقا من هذه الأرضية تناولنا أنماط الإنتاج التي تسود بالقطاع الزراعي. بيد أننا لم نتطرق بعد للأنماط الأخرى التي تنطوي عليها التشكيلات الاجتماعية التي تسود بالبلاد المتخلفة والتي تتواجد في مرحلة سابقة على الرأسمالية. من هنا لا يمكن للتحليل أن ينتهي دون أن نتناول على الأقل:

1- نمط الإنتاج السلعي الصغير.
2- نمط الإنتاج (الأجنبي) الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال الخارجية.
3- القطاع العام.

أ - المشكلة السكانية في نمط الإنتاج السلعي الصغير:

يتكون هذا النمط من مجموعة الحرف اليدوية والورش الصناعية الصغيرة ومحلات الخدمات والإنتاج السلعي الصغير بالريف الممثل في الملكيات الزراعية الصغيرة. والخاصة المميزة لهذا النمط، هو أن القائمين بالعمل الإنتاجي فيه يتملكون أدوات الإنتاج، أي أنه لا يوجد فصل بين العمل والملكية. كما لا يوجد به عمل أجير. وإذا وجد هذا العمل، فإنه غالبا ما تشوبه علاقات القرابة والصلات الأسرية. وهو يلبي حاجات استهلاكية لقطاع عريض من السكان بالريف والحضر. والحق، أنه بالرغم من المشاكل العديدة التي يتعرض لها هذا النمط في مجرى التطور الاقتصادي الاجتماعي، إلا أنه ما يزال موجودا على نحو ملموس وواضح في الكثير من بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولهذا فثمة قطاع كبير من السكان يعيش على نشاط هذا النمط. إذ يقدر بعض الكتاب، أنه في بعض البلاد الأفريقية يشكل هؤلاء السكان حوالي نصف سكان المدن. وفي الأرجنتين، تمثل فئة البورجوازية الصغيرة التي يغلب عليها طابع الحرفيين وصغار التجار حوالي 22٪ من سكان المدن. وفي الهند يعمل اكثر من 13 مليون فرد في القطاع غير المنظم من الصناعة، وهو القطاع الذي يتسم بغلبة الورش والحرف اليدوية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد أفراد أسر المشتغلين بالإنتاج السلعي الصغير بالهند، فإن عدد سكان المدن الذين يعيشون من هذا القطاع يصل إلى رقم يتراوح ما بين 20- 25 مليون نسمة [116]. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم قطاع الإنتاج السلعي الصغير بنسب لا بأس بها في توليد الناتج المحلي في غالبية الدول المتخلفة.

وعموما، يغلب على هذا القطاع تخلف وبدائية القوى الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج. كما تواجهه مشاكل لا حد لها في مجال نموه وتوسعه، ومن أهمها ضعف قدرته على القيام بالتراكم الذي ينقله إلى صعيد أعلى في أنماط الإنتاج. ولهذا فإن الناتج الصافي الذي يحققه هذا النمط، يتكرر من سنة لأخرى عند نفس مستواه في الفترات السابقة. وهذا الناتج يكفي لمواجهة استهلاك مالكيه وتعويض ما يستهلك من وسائل الإنتاج خلال العمليات الإنتاجية. أي أنه لا يخلق فائضا اقتصاديا. وحتى إذا تيسر له خلق فائض اقتصادي، فإن هذا الفائض يتخذ شكل الاكتناز، أو أنه يتسرب

إلى عدة قوات غير إنتاجية [117].

من هنا فإن هناك حدودا معينة لقدرة هذا النمط على تحمل النمو السكاني بسبب عدم إمكانات التوسع فيه.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أن نمط الأسرة في هذا القطاع يغلب عليه الطابع التقليدي، أي طابع الأسرة الكبيرة العدد. والسبب في ذلك يعود- بالإضافة إلى نسق القيم والعادات والتقاليد الراسخة منذ سنين طويلة بلا تغيير-إلى شيوع ظاهرة عمل الأطفال في النشاط الإنتاجي. فمع تخلف وبدائية أدوات الإنتاج المستخدمة وضعف إمكانات التراكم، يكون من الطبيعي أن يعتمد النشاط الإنتاجي على كثافة عنصر العمل. من هنا يمثل الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم من ثمانية إلى خمسة عشر عاما، زادا مهما لهذه الكثافة. وطبقا للبيانات التي جمعها مكتب العمل الدولي بجنيف، وصل عدد الأطفال العاملين في الورش اليدوية والصناعات الحرفية وفي أعمال التجارة والأنشطة الهامشية والذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما، حوالي 29 مليون طفل بالنسبة لدول جنوب آسيا، وحوالي 1,9 مليون طفل في دول شرق آسيا، وحوالي 7,9 مليون طفل في الدول الأفريقية، وإلى 1,3 مليون طفل في دول أمريكا اللاتينية [118]. والحق، أن الذي يساعد على انخراط الأطفال في هذا النوع من الأعمال، أن العمل فيها لا يحتاج إلا لتدريب بسيط، يستطيع الأطفال استيعابه في فترة وجيزة. كما أن انخفاض دخل الأسرة ذات الحجم الكبير يجعلها تفضل عمل الأطفال على تعليمهم في المدارس حتى تحصل على الرزق. ويعضد ذلك، طبعا، عدم وجود تشريعات اجتماعية تحمي الطفولة من ظاهرة العمل المبكر [119]. في ضوء ذلك كله، نجد أن الأطفال في هذا النمط الإنتاجي يخلقون دخلا للأسرة اكثر مما يستهلكون. أي أنهم يخلقون فائضا اقتصاديا نظرا لضآلة عبئهم على أسرهم [120]. وبذلك يشكلون ثروة اقتصادية للآباء. وطبقا لدراسة هامة أجريت على ظاهرة «عمل الطفل في الريف السوري» تبين أن مدى مساهمة الطفل الواحد في متوسط الدخل الفردي للأسرة، حوالي 22٪ [121].

ومهما يكن من أمر؛ فإن كانت هناك طاقة معينة لهذا النمط على تحمل النمو السكاني، بفعل عدم وجود تراكم بسبب غياب، أو لضآلة وتبديد،

الفائض الاقتصادي المتحقق فيه، فإنه من الطبيعي-مع ارتفاع معدل النمو السكاني بين المشتغلين فيه-أن تكون هناك إفرازات لفائض سكاني نسبي تخرج منه سنويا، باحثة عن العمل والدخل والغذاء والمأوى. من هنا، فإن هذا النمط يمثل مخزونا ينساب منه من يذهبون للعمل في القطاعات الهامشية والطفيلية بالمدن والقرى (ماسحو الأحذية، ومنظفو السيارات، والباعة الجائلون، وحمالو الأمتعة، والشحاذون.. إلى آخره). ويعمل الأطفال في هذه القطاعات بنسب كبيرة في كثير من البلاد المتخلفة [122].

وعموما، فإن نمط الإنتاج السلعي الصغير، سواء بالمدن أو الأرياف، قد تعرض في السنوات الأخيرة لضربات شديدة في العديد من الدول المتخلفة، أضعفت من قوته وفاعليته في خلق فرص التوظف والدخل والإعاشة لقطاع عريض من المواطنين، وذلك بسبب منافسة السلع المستوردة، والتحول في أذواق وأنماط الاستهلاك للسكان نحو أنواع حديثة من المنتجات، لا ينتجها هذا النمط. ناهيك عن المشاكل التمويلية والتسويقية والتكنولوجية التي يعاني منها المشتغلون في هذا النمط، والتي لم تلق عناية كافية من جانب المسؤولين لحلها، رغم أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا النوع من النشاط الإنتاجي في التنمية الصناعية وعلاج مشاكل البطالة وانخفاض مستوى الدخل.

2- نمط الإنتاج (الأجنبي) الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال الخارجية:

أشرنا فيما تقدم، للدور التاريخي الذي لعبه هذا النمط في إحداث التخلف الاقتصادي في العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، من خلال تشويهه لهياكلها الإنتاجية ونزحه المستمر للفائض الاقتصادي من هذه الدول؛ وكيف أسهم نشاطه، من خلال نقله لمنجزات التقدم العلمي في مجال الطب الوقائي والعلاجي، إلى تخفيض معدل الوفيات، في الوقت الذي أبقى فيه على الأسس والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في زيادة معدل المواليد. [123] وقد سيطر هذا النمط على كثير من المفاتيح الأساسية في الاقتصاديات المتخلفة (في الزراعة والمناجم والصناعة، وقطاع الخدمات، إلى آخره). وكان في مجمله مجرد جزء مكمل للبنيان الإنتاجي

في المراكز المتقدمة بالخارج، وإن كان نشاطه-جغرافيا-يقع في البلاد المتخلفة.

ونظرا لموجة العداء التي ترسخت في الذهن إبان معارك التحرر الوطني، حول الدور السيئ الذي لعبته رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، في تخلف ونهب هذه الدول؛ فإن كثيرا من قادة البلاد المتخلفة، اتخذ موقفا معاديا من هذا النمط الإنتاجي. فقامت حكومات كثيرة بتأميم المشروعات الأجنبية، أو بالمشاركة في ملكيتها، وتعديل نظم محاسبتها، وعدم الترحيب باستقدامها مرة أخرى. [124] ولهذا، فإنه خلال فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، شهدت حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى هذه البلاد ضمورا واضحا.

بيد أنه-مع حصار عملية التنمية بالبلاد المتخلفة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وتأثرها الشديد بالأزمة الاقتصادية العالمية منذ حقبة السبعينيات وحتى الآن، والتي كان من شأنها تزايد الضغوط الداخلية (تدهور مستوى المعيشة، الغلاء، زيادة البطالة، تدهور معدلات النمو الاقتصادي) والخارجية (زيادة العجز بموازين المدفوعات، تفاقم مشكلة الديون الخارجية، واستنزاف الاحتياطات النقدية) [125] بدأ عدد كبير من هذه الدول يلج ما يسمى بسياسة «الباب المفتوح» والترحيب بهذه الاستثمارات مرة أخرى، مع إعطائها الكثير من المزايا والضمانات المحفزة لها للانسياب إلى هذه الدول [126]. ولهذا فإن موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة، التي تأخذ الآن شكل الشركات الدولية النشاط، تدفقت إلى هذه البلاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان الشكل التقليدي لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصة التي استثمرت في الماضي بالبلاد المتخلفة قد أخذ شكل الملكية الخاصة الفردية للأجانب، فإن الاستراتيجية الجديدة لهذه الاستثمارات تعتمد على الملكية المشتركة، سواء مع القطاع العام أو الخاص المحليين بالبلاد المستضيفة. وهذه المشاركة تضمن إقامة علاقات مالية واقتصادية متينة مع الحكومات ومع بعض القطاعات والقوى الاجتماعية، وتبعدها عن المخاطر المحتملة للتأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة، وتضمن لها السيطرة على أسواق هذه البلاد [127].

ويحدد ستيفان هيمر أربع مهام رئيسية، تتمكن بها الشركات الدولية النشاط من غزو البلاد المتخلفة وتدعيم مواقعها فيها، وهي: [128]

1- عليها أن تكسر قيود العملة الأجنبية، وأن تمد البلاد المتخلفة بسلع مستوردة من أجل التحديث وتكوين رأس المال.

2- عليها أن تمول برنامجا موسعا للإنفاق الحكومي لتدريب العمال وان تقدم خدماتها لدعم التحضر والتصنيع.

3- عليها أن تحل مشكلة الغذاء بالمدن الناجمة عن النمو.

4- عليها أن تبقي الثلثين المستبعدين من السكان تحت سيطرتها.

على أية حال؛ فإن هذا النمط الإنتاجي، يتفاوت حجمه وقوته الاقتصادية والاجتماعية من بلد لآخر. بيد أن نشاطه ملحوظ في دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. وله تواجد كبير في قطاع الزراعة والمناجم وبعض الصناعات الاستهلاكية والتجميعية.

وإذا شئنا الآن أن نحدد مدى دور هذا النمط، في التخفيف من، أو في تفاقم، المشكلة السكانية في الآونة الراهنة بالبلاد التي يتواجد فيها، فلا بد لنا من الإحاطة بقضيتين أساسيتين. الأولى هي مدى حجم فرص التوظف والدخل التي يوفرها لسكان البلد المستضيف. والثانية، هي طرق التصرف في الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في هذا النمط، ومدى تأثير ذلك على الخلق المستمر لفرص العمالة والدخول للسكان المتزايدين محليا.

وفيما يتعلق بالقضية الأولى، فإن هذه الشركات قد دأبت على اختيار الفنون الإنتاجية التي تمكنها من تحقيق هدفها الأساسي، وهو مضاعفة الربح. وتلك الفنون عادة ما تكون مكثفة لرأس المال Capital intensive technique أي ترتفع فيها نسبة رأس المال الثابت إلى العمل. وهذا النوع من الفنون ذو قدرة محدودة في المساهمة في حل مشكلات البطالة. كما أن العمالة التي تحتاجها تلك الفنون لا بد وأن تكون ذات مواصفات خاصة (خبرة، تدريب، مؤهلات.. . الخ). وهذا النوع من العمالة غالبا ما يكون وجوده نادرا في البلاد المتخلفة. ولهذا كثيرا ما تلجأ الشركات الدولية النشاط إلى استيرادها من الخارج. أما في الحالات التي يعتمد فيها الإنتاج على العمل اليدوي العادي، كما هو الحال مثلا، في الشركات الدولية النشاط المشتغلة بالقطاع الزراعي؛ فإنها لا تعتمد على سياسة العمالة الدائمة بشكل رئيسي، وإنما على العمالة المؤقتة. ولا شك أن وفرة عرض العمل، ومرونته بالنسبة لمعدلات الأجور التي تدفعها هذه الشركات، يمكنها من تطبيق هذه السياسة. وقد

أشار ارنست فيدر في كتابه «إمبريالية الفراولة، بحث في آليات التبعية في الزراعة المكسيكية» إلى حقائق مؤلمة تتعلق بسياسات التوظف التي تتبعها الشركات الأمريكية المشتغلة بزراعة هذه السلعة في المكسيك: «في تامورا خلال الشهور الأربعة التي تمثل فترة الذروة للعمل في الحقول، يمكنك أن تجد أكثر من خمسة آلاف باحث عن العمل محتشدين في الساعة الخامسة والنصف صباحا بجوار محطة القطار، وفي حراسة عسكريين مسلحين؛ بالبنادق نصف الآلية، ينتظرون مجيء المزارعين أو وسطائهم في الشاحنات. ويأتي اكبر المزارعين لينتقي بضع مئات من العمال كل مرة. لكن عديدين لا يجدون عملا رغم ذلك. ولا بد لهم من العودة على الأقدام إلى قراهم ليرجعوا في الصباح التالي راجين حظا أفضل [129]».

كما تجدر الإشارة، إلى أنه في كثير من الحالات تلجأ هذه الشركات إلى سياسة التشغيل الإضافي للعامل، (ساعات عمل إضافية) بدلا من استخدام عمال جدد. وهذه السياسة من المؤكد أنها تحد من فرص التوظيف أمام العمالة المحلية. كما أن طلبها المؤقت على العمالة، وبخاصة في بعض المواسم، يجعل المنطقة التي تعمل فيها منطقة جذب للسكان الذين يبحثون عن فرص للعمل.

وهذا ما تشير إليه تجارب كثير من الدول. «ففي منتصف الستينيات، قبل أن تصيب موجة الفراولة وادي ثامورا، كانت ثامورا وخاكونا المجاورة بلدتين صغيرتين. واليوم يسكن ثامورا 100 ألف نسمة وخاكونا 35 ألفا. وتأتي آلاف أخرى إلى الوادي، بحثا عن عمل، وتعود إلى قراها بالليل لتنام في الطرقات، حيث إن نفقات المواصلات تمثل بالنسبة للبعض 30 في المائة من أجرهم اليومي إذا وجدوا عملا. ويعيش اكثر من ثلاثة أرباع السكان في أحياء من عشش الورق المقوى، تطوق البلدتين بعرض نصف ميل، بلا مرافق صحية، ولا مياه جارية والقليل من الكهرباء. باختصار حالة كلاسيكية من «التضخم السكاني»-[130]».

أما فيما يتعلق بالقضية الثانية وهي طرق التصرف في الفائض الاقتصادي، فإنه مما لا شك فيه أن هذه الشركات تحقق فائضا اقتصاديا كبيرا من خلال:

1- الأجور المنخفضة التي تدفعها للعمال المحليين (انظر الجدول رقم

(25).

2- الحصول على المواد الخام المحلية وكذلك أسعار الطاقة بأسعار بخسة [131].

3- التلاعب في أسعار الصادرات والواردات.

4- الحصول على الأراضي بأسعار رخيصة.

5- الإعفاءات الضريبية التي تمنحها لها الحكومات المستضيفة.

6- المغالاة في تحديد رسوم التكنولوجيا وبراءات الاختراع واستخدام العلامات التجارية.

وهذا الفائض الاقتصادي الذي تحققه هذه الشركات يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين، كما يلي: [132]

$$S = S_1 + S_2$$

حيث

S = إجمالي الفائض.

S_1= الفائض الذي يستحوذ عليه أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية.

S_2= الفائض الذي تحصل عليه الحكومة المستضيفة، في شكل ضرائب أو رسوم أو مشاركة في الأرباح، أو إتاوات،.. إلى آخره.

ولا توجد لدينا، للأسف، أية بيانات حول النسبة بين هذين القسمين من الفائض الاقتصادي. ولكن من المؤكد أن هذه النسبة في صالح ذلك القسم من الفائض الذي يؤول لأصحاب رأس المال الأجنبي، نظرا لما تملكه هذه الشركات من أساليب معقدة وملتوية في المراوغة والتلاعب في الحسابات، على النحو الذي يمكنها من إعطاء شذرات تافهة من إجمالي الفائض المحقق للدول المستضيفة. ناهيك عما أعطته هذه الدول لتلك الشركات من مزايا وحوافز، تمثل كلها فائضا اقتصادية ضائعا. وتأكيد ذلك، أن بعضا غير قليل من هذه الشركات يتمكن خلال فترات وجيزة جدا من استعادة كل رأسمالها. فما بالنا إذا علمنا أن بعضا من الشركات الأمريكية المشتغلة بإنتاج الفراولة بالمكسيك استطاعت أن تسترد رأسمالها كله في غضون سنة واحدة [133]؟. ولهذا ليس عجيبا، والحال هذه، أن تسهم الشركات الدولية النشاط بنسب هامة في الدخل القومي بالبلاد الرأسمالية (الأم) التابعة لها [134].

جدول رقم – (25) المقارنة بين متوسط ساعات العمل في الاسبوع الواحد وأجر العامل في الساعة في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في بعض البلاد المتخلفة والبلاد الرأسمالية المتقدمة (1975)

الدولة	متوسط عدد ساعات العمل في الاسبوع		متوسط أجر الساعة بالمارك الغربي الألماني	
	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة	صناعة المنسوجات	صناعة الملابس الجاهزة
كوريا الجنوبية	51.1	52.9	0.77	0.56
هونج كونج	48.0	. . .	1.40	1.28
اليونان	43.6	41.6	2.75	2.38
مالطا (1972)	41.1	41.7	1.36	1.28
اليابان	39.8	40.0	5.47	4.59
المانيا الاتحادية	39.7	38.8	8.21	7.38
الولايات المتحدة	39.2	35.1	8.37	7.85

(. . .) غير متوفرة .

المصدر – فولكر فر وبل، يورجين هانيرش، اوتوكرييه : التقسيم الجديد للعمل الدولي، دار نشر راين بيك / هامبورج (باللغة الالمانية) ، ص256 .

ومهما يكن من أمر هذا الفائض الذي تستحوذ عليه الشركات الدولية النشاط، فإنه يعاد تحويله، بالكامل، تقريبا، إلى الخارج، ولا يعاد استثماره بالداخل، الأمر الذي يشكل خصما من ممكنات التراكم التي كان من الممكن أن تزيد من فرص العمالة والدخل للبلد المستضيف.

أما عن القسم الثاني من الفائض الاقتصادي الذي يتبقى للحكومة، فإن مدى مساهمته في حل المشكلة السكانية يتوقف على حجمه من ناحية، وعلى ما إذا كان يذهب للإنفاق الجاري أو الاستثماري من ناحية أخرى. فإذا كان ضئيلا-وهذا هو الغالب-ويذهب معظمه لتمويل بنود الإنفاق الجاري بالموازنة العامة للدولة، فإن قدرته على خلق فرص التوظف والإعاشة للسكان تكون محدودة، بعكس الحال لو كان حجمه كبيرا ويذهب الجانب الأكبر منه إلى المشروعات الاستثمارية.

3- القطاع الحكومي والمشكلة السكانية:

اتسم القطاع الحكومي، بمفهومه الواسع، بالبلاد المتخلفة إبان فترة الاستعمار والإدارة الكولونيالية بتواضعه وبمحدودية المجالات التي كان يعمل بها. ويمكن الاستدلال على تواضع شأنه في خلق فرص التوظف والدخل والإعاشة للسكان المحليين من خلال معرفة النصيب النسبي للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في تلك الفترة، حيث تراوحت هذه النسبة فيما بين 5- 10٪ [135]. كما أن متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق كان بسيطا. أما المجالات التي كان يعمل فيها، فقد تمثلت في المهام التقليدية للدولة، مثل المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وتمويل نفقات الإدارة الحكومية. ومن الثابت أنه لم يكن للإنفاق العام أي دور يذكر في تنمية غالبية هذه الدول ودفع اقتصادياتها نحو معارج التقدم. بل لقد حرصت الإدارة الاستعمارية على استخدام جانب كبير من هذا الإنفاق، وبالذات من الإنفاق الاستثماري، في تمويل المشروعات والخدمات التي كانت تدعم وتحمي مصالحها في هذه الدول. وهذا يعني، أن الأغراض التي كان يوجه إليها الإنفاق الاستثماري العام، لم تكن تتحدد طبقا لأفضل المصالح بالنسبة لشعوب هذه الدول؛ وإنما وفقا لمتطلبات رأس المال الأجنبي. وكانت النماذج الواضحة لهذا النوع من الإنفاق، هي إنشاء الطرق والموانئ

والمطارات والتوسع في وسائط نقل البضائع (النقل البحري والنهري والسكك الحديدية) والمشروعات المشابهة. وهي مشروعات تحقق وفورات خارجية External Economies لرأس المال الأجنبي [136]. بل إن تاريخ التخلف في هذه الدول يروى لنا، كيف أنه في الحالات التي كان يفوق فيها هذا النوع من الإنفاق موارد الدولة؛ فإن حكومات هذه الدول كانت تقترض من الخارج لتمويل بناء هذه المشروعات [137].

وعقب تحرر هذه الدول وظهورها على المسرح الدولي كدول حديثة الاستقلال، حرص عدد كبير من حكوماتها على التجاوب مع مطالب شعوبها الملحة والمطروحة على الساحة، وبالذات في مجال مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. ومن هنا ارتفع الإنفاق العام الموجه لهذه الخدمات. فما بالنا إذا علمنا، أن إحصائيات البنك الدولي تشير، إلى أن تكاليف الخدمات العامة التي أصبحت تقدمها حكومات البلاد المتخلفة ذات الدخل المنخفض قد ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من 8٪ في عام 1960 إلى 11٪ في عام 1980. أما في البلاد المتخلفة ذات الدخل المتوسط، فقد ارتفعت هذه النسبة من 11٪ إلى 14٪ على التوالي خلال نفس الفترة. [138] ولسنا بحاجة لأن نكرر هنا ما سبق ذكره، حول تأثير هذا النوع من الإنفاق في تخفيض معدل الوفيات.

ومن ناحية أخرى أدركت كثير من الحكومات، أن التصدي للقضاء على التخلف، وبناء التنمية ورفع مستوى المعيشة، أصبح ضمن المهام التي يتعين على «الدولة الوطنية» أن تقوم بها، بعد أن ثبت عدم إمكان قوى السوق والمبادرات الفردية الوفاء بهذه المهام. من هنا فقد زاد بشكل واضح، الثقل النسبي الذي أصبح الإنفاق العام الاستثماري يمثله في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول (انظر الجدول رقم (26). وتبنت دول كثيرة شعارات التنمية والتصنيع والتخطيط الاقتصادي. وقامت بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات أهداف وطموحات معينة (مثل مضاعفة الدخل القومي، وتحقيق التوظف الكامل للعمالة، ورفع مستوى المعيشة.. . إلى آخره). وهي خطط انطوت على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري. حيث ضاع النظر خلال العقدين الماضيين انه كلما تزايد معدل الاستثمار، كلما تزايد نمو الدخل وارتفع مستوى المعيشة (حسبما كان يفهم من نموذج

هارود / دومار / سنجر).

جدول رقم – (26)

الدور القيادي للاستثمار العام في الدول المتخلفة كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول مختارة

البلد	الفترة	النسبة
الجزائر	78 – 1981	68
بورما	78 – 1980	61
زامبيا	79 – 1980	61
باكستان	78 – 1981	45
ساحل العاج	1979	40
الحبشة	78 – 1980	37
فنزويلا	78 – 1980	36
الهند	1978	33
بنجلاديش	1974	31
البرازيل	1980	31

المصدر : البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم 1983 ، واشنطون ، الطبعة العربية ، ص64 .

ومهما يكن من أمر، فقد ظهر بالبلاد المتخلفة، بجانب القطاع الحكومي التقليدي (قطاع الخدمات العامة) قطاع عام يعمل في مجالات الإنتاج المادي (كالصناعات التحويلية والثقيلة، إلى آخره). وكان ظهوره وتبلوره، نتاجا لعمليات التأميم التي تمت لبعض (أو كل) مشروعات رأس المال الأجنبي، والإنفاق الاستثماري الحكومي الذي كان من شأنه خلق تكوينات رأسمالية ثابتة في كثير من فروع الاقتصاد القومي. هذا وتجدر الإشارة، إلى أن حجم القطاع العام، في عدد لا بأس به من الدول المتخلفة، يمثل الآن وزنا نسبيا هاما في إجمالي القيمة المضافة المولدة في الصناعات

التحويلية (انظر الشكل رقم (28).

وكان من الطبيعي، أن يواكب النمو الذي حدث في الإنفاق العام، الجاري والاستثماري، وتعاظم أهمية القطاع العام في هذه البلاد، نموا مناظرا في حجم العمالة الحكومية. وهو أمر كان له تأثيرات واضحة في مجال مكافحة البطالة، وفي مجال إعادة توزيع الدخل القومي، وفي سياسات الأجور، وفي الموازنة العامة للدولة.. . إلى آخره [139]. وطبقا لدراسة حديثة أجريت على أربعة وستين بلدا ناميا وواحد وعشرين بلدا ينتمي إلى مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تبين أن نسبة مجموع العمالة بالقطاع العام إلى مجموع السكان قد بلغت 9٪ في حالة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أنها تصل إلى 7, 3٪ في حالة البلاد المتخلفة التي شملتها العينة (انظر الجدول رقم (27)). أما إذا نسبنا مجموع العمالة بالقطاع العام إلى إجمالي العمالة غير الزراعية، فإن النسبة تصل إلى 2, 24٪ في حالة المجموعة الأولى من الدول، بينما تبلغ 9, 43٪ في حالة المجموعة الثانية. [140] كما تشير البيانات أيضا، إلى أنه نظرا لمعدلات النمو الكبيرة التي سجلها الإنفاق العام، الجاري والاستثماري، خلال فترة إرهاصات التنمية التي حدثت في كثير من الدول المتخلفة عقب تحررها السياسي، فقد سجلت العمالة الحكومية معدلات نمو مرتفعة لو قورنت بتلك المعدلات التي نمت بها العمالة الحكومية بالبلاد الرأسمالية المتقدمة. وطبقا لبيانات البنك الدولي، فإن العمالة الموظفة في قطاع الخدمات المدنية في بعض البلاد المتخلفة قد زادت بنحو يتراوح ما بين ثلاث وأربع مرات عنها في حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة خلال الفترة الممتدة ما بين منتصف وأواخر السبعينيات. وأنه في بلد مثل تايلاند ومصر وموريشيوس وهندوراس تراوح هذا المعدل بين 5- 10٪ سنويا خلال الفترة 76- 1980، وفي اكوادور وبورندي والمكسيك وزائير تراوح هذا المعدل بين 10- 15٪ خلال نفس الفترة [141].

ومهما يكن من أمر؛ فقد ترتب على ظاهرة نمو العمالة الحكومية بالبلاد المتخلفة عدة تأثيرات هامة على المشكلة السكانية في هذه البلاد. فمن ناحية، أدت العمالة المتزايدة في هذا القطاع إلى ارتفاع النصيب النسبي للأجور الحكومية في إجمالي الأجور المدفوعة على المستوى القومي. وطبقا

شكل رقم (28)

حصة المشروعات المملوكة للدولة من القيمة المضافة

في الصناعات التحويلية

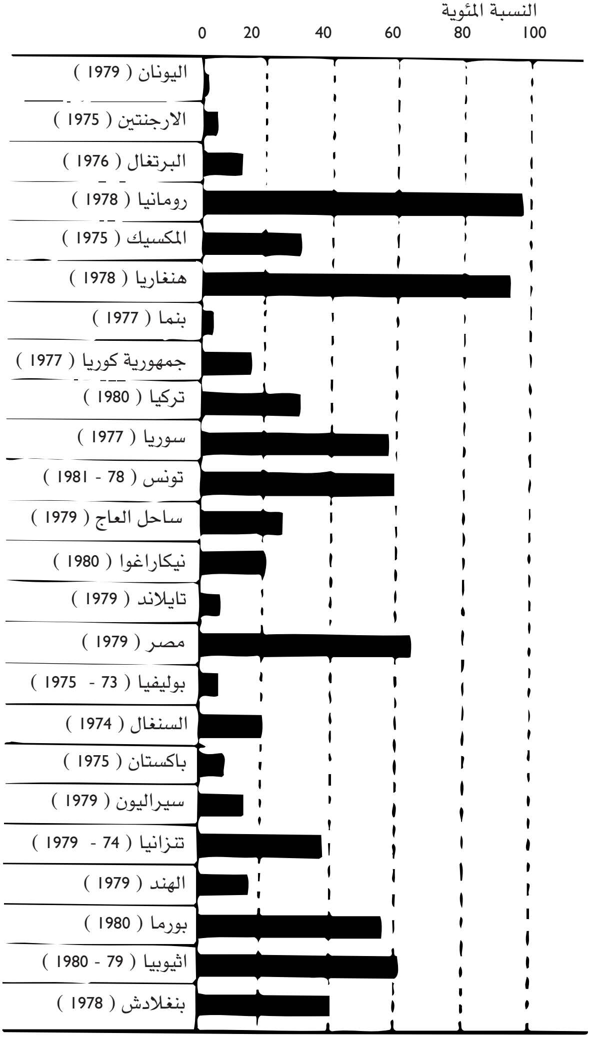

الاربع والعشرون بلدا النامية المبينة اعلاه مرتبه بنظام تصاعدي للناتج القومي الاجمالي للفرد في 1980 ويبين طول الاعمدة النسبة المئوية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية المعزوة لمشروعات غيرمالية مملوكة للدولة في هذه البلدان. المصدر : البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم 1983،ص 65.

جدول رقم – (27)

الحجم النسبي للعمالة الحكومية بالبلاد الرأسمالية المتقدمة والبلاد المتخلفة

	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	البلدان المتخلفة: مجموع العينة	افريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية
		كنسبة مئوية من العمالة غير الزراعية			
الجكومة المركزية	8.7	23.4	30.8	13.9	20.7
حكومات الولايات والحكم المحلي	11.6	4.0	2.1	8.0	4.2
الحكومة عموماً	19.2	26.0	33.0	22.2	20.7
منشآت القطاع العام غير المالية	4.1	13.9	18.7	15.7	5.5
مجموع عمالة القطاع العام	24.2	43.9	54.4	36.0	27.4
		كنسبة مئوية من مجموع السكان			
مجموع عمالة القطاع العام	9.0	3.7	2.9	4.6	4.8

المصدر : بيتر هيلر وآلان تيت – العمالة والأجور ، بعض المقارنات الدولية ، مجلى التمويل التنمية ، مجلد رقم (20) العدد (3) ، سبتمبر 1983 – ص45 .

لبعض البيانات، تبين أن هذا النصيب قد وصل إلى 25٪ في بعض الدول الأفريقية، والى 17٪ في بعض دول أمريكا اللاتينية [142]. وهذا يعني، أن نمو ظاهرة العمالة الحكومية، أصبح يمثل بعدا رئيسيا في مجال إعادة توزيع الدخل القومي، ومن ثم محورا فاعلا في خلق فرص الدخل والتوظف والإعاشة لقطاع عريض من المواطنين.

ومن ناحية ثانية، أصبحت ظاهرة التوظف الحكومي في هذه الدول تمثل أهم المجالات لمكافحة البطالة، بمعنى، أن النسبة الكبرى من استيعاب العمال الذين يخرجون سنويا إلى سوق العمل أصبحت تستأثر بها أجهزة ووزارات الحكومة المركزية، وأجهزة الحكم المحلي، فضلا عن منشآت القطاع العام. [143] وتبدو أهمية هذه النقطة في حالة البلاد المتخلفة ذات النمو السكاني المرتفع، والتي لا يوجد بها قطاع خاص قوي، قادر على استيعاب العمالة الجديدة بشكل مؤثر[144].

والواقع أن مدى قدرة القطاع الحكومي على تحمل الزيادات السكانية عبر الزمن، من خلال فرص التوظف والدخل والإعاشة التي يوفرها للسكان، إنما نتوقف على الدور الذي تلعبه الدولة في مجال مركزة الفائض الاقتصادي على المستوى القومي، والتحكم في عمليات توجيهه على النحو الذي يخدم عمليات تنويع الهيكل الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاجية فيه وتحقيق اعتبارات التوازن الاقتصادي العام، الأمر الذي يؤدي إلى التحول تدريجيا إلى نظام إنتاجي أرقى، قادر على النمو ذاتيا، على نحو موسع وديناميكي. وقد ثبت تاريخيا، أنه في العديد من الدول المتخلفة، اقترنت ظاهرة نمو العمالة الحكومية، في القطاعات الخدمية ومنشآت القطاع العام، بالدور القيادي والمتعاظم الذي لعبه جهاز الدولة في مركزة الجانب الأكبر من الفائض الاقتصادي القومي، وإعادة توزيعه وتخصيصه على مختلف المجالات، طبقا لرؤى وتصورات وخطط معينة، روعيت فيها بعض الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

على أن الإحاطة السليمة بمدى قدرة القطاع الحكومي على تحمل الزيادات السكانية، تتطلب منا أن نفرق، بشكل واضح، بين قطاع الإدارة والخدمات الحكومية، والقطاع العام المشتغل بالإنتاج المادي. وضرورة التفرقة هنا تنبع من أنه على حين أن القطاع الأول لا يخلق فائضا اقتصاديا، فإن

القطاع الثاني يخلق هذا الفائض. من هنا يعتمد التوظف الحكومي في القطاع الأول على مدى قدرة جهاز الدولة في تحويل الفوائض الاقتصادية المتحققة في القطاعات الأخرى إلى هذا القطاع من خلال الضرائب وسياسات الأسعار والإيرادات السيادية الأخرى، واستخدام تلك الفوائض المنقولة في تمويل مدفوعات الأجور والمرتبات للعمال والموظفين القدامى وفي تمويل الزيادات الجديدة في العمالة الحكومية التي توظفها الحكومة سنويا. فكلما عظمت هذه الفوائض المنقولة؛ كلما زادت قدرة الحكومة على خلق فرص التوظف، والتوسع في مجال الخدمات العامة والإدارية. والعكس صحيح. أما في القطاع الثاني (القطاع العام المشتغل في الإنتاج المادي) فإن قدرته على تحمل النمو السكاني تتوقف على حجم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في هذا القطاع سنويا، وعلى طرق التصرف في هذا الفائض، أي توزيعه فيما بين التراكم والاستهلاك الجاري الحكومي. ناهيك عن الآثار التوسعية، المباشرة وغير المباشرة، التي يزاولها التوسع في هذا القطاع على خلق فرص العمالة والدخل في القطاعات الأخرى من خلال علاقات التشابك، الأمامية والخلفية، التي تربطه بهذه القطاعات. فكلما عظم مقدار هذا الفائض، وكلما ذهب الجانب الأكبر منه إلى مجال تكوين رأس المال الثابت، كلما عظمت قدرة هذا القطاع في مواجهة المشكلة السكانية.

وإذا تناولنا الآن الوضع الراهن لحالة التوظف في القطاع الحكومي الخدمي والإداري، فسوف نجد أن قدرته على استيعاب العمالة الجديدة قد تعرضت لكثير من العقبات والمشكلات في غالبية الدول المتخلفة. ففي خضم التوسع الذي حدث في الجهاز البيروقراطي للدولة، فضلا عن زيادة حجم الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في المجال الاجتماعي وما استلزمه ذلك من زيادة في عدد الموظفين والعمال، فإن حجم العاملين بالجهاز الحكومي قد زاد على نحو واضح في معظم البلدان المتخلفة. وفي عدد كبير من هذه الدول، قامت الدولة بالالتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس والمعاهد الفنية والجامعات. وعدد كبير من هؤلاء الموظفين والعمال أصبح ذا إنتاجية منخفضة جدا، بسبب عدم تخطيط القوى العاملة وإعادة هيكلتها بما يتناسب واحتياجات التوسع الوظيفي المنتج. ويرى بعض الكتاب [145] أن التوسع الكبير في حجم التوظف الحكومي إنما يعود إلى سبب

سياسي، حيث إن الحكومة، رغبة منها في كسب تأييد الطبقة الوسطى، قد عمدت إلى التوسع في خلق فرص العمل لذوي الياقات البيضاء، ابتغاء لكسب رضاهم عند الانتخابات. هذا في الوقت الذي لم تبذل فيه حكومات هذه الدول جهودا حقيقية لزيادة مستوى إنتاجيتهم وكفاءتهم في العمل، أو حتى لخلق موارد إضافية حقيقية في الموازنة العامة تكفي لمواكبة النمو في أجورهم.

ومهما كانت العوامل المسؤولة عن نمو ظاهرة التوظف الحكومي في القطاع الخدمي والإداري؛ فإنه مما لا شك فيه، أن هذا النمو قد أدى إلى زيادة بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة للدولة. وأصبح الإنفاق العام في هذا المجال يمتص النسبة الكبرى من الإنفاق العام الجاري. ومع النمو المتزايد للأجور، سواء تلك التي تخصص للعمال والموظفين القدامى أو للمعينين الجدد، فضلا عن صرف علاوات الأجور الدورية، وفي ضوء ضعف طاقة الدولة الضريبية [146] في هذه الدول؛ فإن العجز بالموازنة العامة للدولة قد بدأ يتسع عاما بعد الآخر. حقا، إن أحدا لا يستطيع أن يقرر بشكل قاطع، بأن النمو الحادث في بند الأجور كان هو المسؤول الأول والأخير عن عجز الموازنة العامة في تلك الدول. فقد ارتفع الإنفاق العام الجاري في مجال المستلزمات السلعية والخدمية، وفي مجال الإنفاق الأمني والعسكري، وفي مجال التوسع الاستثماري، بمعدلات مرتفعة أيضا. ولكن مهما يكن من أمر، فإننا لا نستطيع أن نقلل من أهمية بند الأجور باعتباره أحد المحاور المسؤولة عن نمو الإنفاق العام، ومن ثم عجز الموازنة العامة، وبخاصة في ضوء محدودية أو جمود الموارد السيادية للدولة.

وهنا تجدر الإشارة؛ إلى أنه تحت ضغط عجز الموازنات العامة وندرة الموارد المالية للدولة، فإن هناك اتجاها لتقليص دور الدولة في تعيين الخريجين الجدد في كثير من البلاد المتخلفة في ضوء السياسات الانكماشية التي اضطرت لتطبيقها مؤخرا، لمواجهة الأزمات الاقتصادية فيها. وفي بعض الدول رأى هذا الاتجاه، ضرورة انقضاء فترة زمنية بعد التخرج حتى يتسنى للخريجين الجدد التعيين بالأجهزة الحكومية. وفي دول أخرى، طبقت «نظم الأشغال المؤقتة» [147] بدلا من التعيين الدائم في الوظائف. وقد أدى ذلك إلى تعاظم مشكلة البطالة في هذه الدول.

أما فيما يتعلق بالقطاع العام المشتغل في مجالات الإنتاج المادي، فإنه بالرغم من البداية القوية التي بدأها هذا القطاع في العديد من الدول المتخلفة في مجال استيعابه لفائض لسكان بالريف والمدن إبان فترة الخمسينيات والستينيات، من خلال التوسع الذي حدث في الإنفاق العام الاستثماري على فروعات التصنيع ونجاحه إلى حد ما (يتفاوت هذا النجاح من بلد لآخر) في تغيير الهيكل الاقتصادي المشوه المعتمد على المواد الأولية، إلا أن هذا القطاع أصبح يعاني في الآونة الراهنة من مشكلات وأخطار،لا تهدد قدرته على مواصلة مسيرة التصنيع وعلاج مشكلة البطالة فحسب؛ وإنما تهدد وجوده ومستقبله أصلا. ولا يتسع المجال، بطبيعة الحال، لأن نمعن هنا في تبيان الأخطاء والآثام التي ارتكبت في حق القطاع العام في هذه الدول، والتي أدت إلى سد طرق النمو أمامه (أخطاء الإدارة والبيروقراطية، ومشاكل الأسعار والعمالة، والتكنولوجيا المستخدمة، وقضية تكامله مع القطاعات الأخرى، إلى آخره). ولكن ما تعنينا الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو انه نظرا لضخامة هذه الأخطاء والمشكلات واستفحالها فإن الفائض الاقتصادي الذي يحققه هذا القطاع قد اتجه في غالبية هذه الدول نحو التناقص. وزاد الطين بلة، أن هذا الفائض أصبح لا يستخدم داخل القطاع العام ذاته لتمكينه من إجراء عمليات الإحلال والتجديد والتوسع في طاقاته الإنتاجية؛ وإنما يذهب بكامله، أو الجزء الأعظم منه، لموازنة الدولة لتمويل الإنفاق العام الجاري. من هنا فإن القدرة الحقيقية لطاقة هذا القطاع على تحمل النمو السكاني، من خلال خلقه لفرص التوظف والدخل والإعاشة، قد تعرضت لتدهور شديد. ولا يمنع من هذه الحقيقة استمرار الحكومات في هذه الدول حتى الآن في فرض عمالة سنوية جديدة للعمل بمنشآت هذا القطاع. إذ ترتب على ذلك، في ضوء عمليه «حصار النمو» التي فرضت على تلك المنشآت؛ تدهور مستوى الإنتاجية والناتج، وجمود معدلات الأجور، وضعف الحوافز المؤدية للتطوير والابتكار.

وحينما زحفت سياسة «الباب المفتوح» ذات التطرف الليبرالي إلى هذه الدول تحت ضغط العوامل الخارجية، وما تستند إليه من قوى اجتماعية محلية، فإنه في كثير من هذه الدول يعاد النظر الآن في وضع القطاع العام برمته في الاقتصاد القومي، ليس بهدف علاج مشكلاته وتجاوزها، وتقوية

إمكاناته في دعم عمليات التصنيع وتنويع بنيان الإنتاج القومي، بل بهدف الانتقال إلى نهج جديد مختلف، وإلى مرحلة مغايرة تماما، تستند على رؤية معينة، مفادها، أن القطاع العام غير كفء في عمليات تخصيص وتوزيع الموارد. من هنا يجب تحجيم دوره؛ على أن يقتصر هذا الدور والحجم على القيام بتلك المشروعات الأساسية التي يحجم-ولا يقدر-القطاع الخاص عن تنفيذها (مشروعات البنية الأساسية). وفي ضوء هذه الرؤية تجري الآن في العديد من الدول المتخلفة عمليات تصفية مروعة لمنشآت القطاع العام من خلال:

1- بيع هذه المنشآت إلى القطاع الخاص.

2- تصفية المشروعات الخاسرة.

3- السماح لرؤوس الأموال الأجنبية في ملكية المشروعات الناجحة.

4- تعريض منشآت القطاع العام لمنافسة غير متكافئة من خلال المزايا الاستثمارية التي تعطى لرؤوس الأموال الأجنبية واتباع سياسة حرية الاستيراد.

5- تغيير الوضع القانوني والمؤسسي لمنشآت القطاع العام. ولهذا لم تعد منشآت القطاع العام في العديد من الدول المتخلفة بؤرة لخلق الوظائف والدخول للعمالة الجديدة. بل أصبحت «بؤرة طرد» لكثير من العمالة التي كانت موظفة فيه من قبل، سواء تم ذلك من خلال عودة قوانين القطاع الخاص للسيطرة على تشغيل هذه المنشآت، أو من خلال تصفية بعض وحداته، أو بتأثير ضعف مستوى الأجور الحقيقية التي يدفعها القطاع العام، وهروب العمال منه، للعمل في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، أو بالهجرة للعمل خارج الحدود الوطنية.

العلاقات الاقتصادية الخارجية للتشكيلات الاجتماعية وتأثيرها على المشكلة السكانية:

ارتكز التحليل فيما مضى على تبيان حدود النمو السكاني الذي تستطيع أنماط الإنتاج التي تتكون منها التشكيلات الاجتماعية بالبلاد المتخلفة أن تتحملها، وذلك في ضوء التركيز على نقطتين أساسيتين. الأولى-هي معرفة حجم الفائض الاقتصادي الذي يتولد في كل نمط، والثانية-هي الإحاطة

بطرق التصرف في هذا الفائض فيما بين الاستهلاك والتراكم. وذكرنا أن الخاصة المميزة لهذه التشكيلات الاجتماعية، هي أنها في مرحلة سابقة على الرأسمالية، وهو ما يعني أنها ما تزال بعد في مرحلة انتقالية. وفي ضوء غياب ما نسميه «بالنمط الإنتاجي القائد» فإن ثمة تبعثرا واضحا يحدث في أحجام الفوائض الاقتصادية التي تتحقق في مختلف أنحاء الاقتصاد القومي، الأمر الذي يترتب عليه تشتيت القرارات المتعلقة باستخدام هذه الفوائض وعدم توجيهها نحو أهداف كلية تنخرط تحت لوائها هذه الأنماط. وهو أمر ذو صلة وثيقة بطبيعة المشكلة السكانية في هذه الدول.

والآن.. . نترك هذا المستوى الداخلي لطريقة عمل هذه التشكيلات، لكي ننتقل إلى مستوى آخر من التحليل، وهو الإحاطة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية لتلك التشكيلات، لكي نعرف مدى تأثيرها على المشكلة السكانية في هذه الدول. ونسارع إلى القول، بأن هذه العلاقات، وما يتمخض عنها من أعباء وموارد، إنما تمثل صورة صادقة لموقع تلك التشكيلات في الاقتصاد العالمي وعلاقتها به، كما أن هذه العلاقات هي نتيجة مترتبة على، وامتداد طبيعي، لهذه التشكيلات. هذا يعني ببساطة، أننا لن ننظر إلى هذه العلاقات من خلال التركيز على المفاهيم الفنية الضيقة لميزان المدفوعات، بل سننظر إليها من منظور الاقتصاد السياسي. إن ذلك يعني أيضا؛ أننا لن نأخذ هذه العلاقات وما يتمخض عنها حاليا من مشاكل وأعباء وضغوط، على أنها مجرد «عوامل خارجية» كما درج على ذلك كثير من الكتاب، بل سنحاول أن نحدد ونحلل العلاقات المتشابكة بين هذه العوامل الخارجية وصلاتها وارتباطاتها بالعوامل الداخلية، أي بالتشكيلات الاجتماعية السائدة في هذه الدول. وفي هذا الخصوص، سينصب اهتمامنا على محاولة معرفة مدى تأثير تلك العلاقات على حجم الفائض الاقتصادي القومي المتحقق في هذه الدول، وعلى أساليب التأثير التي تزاولها تلك العلاقات في التصرف في هذا الحجم فيما بين أغراض الاستهلاك (أو الضياع والتبديد) وأغراض التراكم التنموي.

وبادئ ذي بدء، تشير إلى أن موقع البلاد المتخلفة في الاقتصاد العالمي إبان القرن الثامن عشر والتاسع عشر كان موقعا ضعيفا وتابعا ولا متكافئا، بعد أن نجحت الرأسمالية العالمية في تحويل اقتصاديات تلك البلاد للعمل

طبقا لشروط مصلحة رأس المال بالمراكز الرأسمالية المتقدمة في الخارج. فحولتها إلى مجرد مصادر للمواد الخام الرخيصة، والى مجالات للأرباح المرتفعة، وإلى أسواق واسعة لتصريف المنتجات. ولم تتورع تلك المراكز عن احتلالها عسكريا، وفرض هيمنتها السياسية المباشرة عليها لكي تضمن استمرارها في تأدية هذه الوظائف في ضوء اندماجها المستمر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وعقب الحرب العالمية الثانية شهدت المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة احتداما واضحا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي كان له تأثير واضح على نمو حركة التحرر الوطني في الكثير من مناطق العالم المستعمرة. فمن ناحية، عرفت هذه البلاد بداية القفزة الواضحة في النمو السكاني نتيجة للانخفاض الذي حدث في معدل الوفيات دون أن يواكب ذلك انخفاض ملموس في معدل المواليد، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة ضغط الأعداد السكانية المتزايدة على الموارد المتاحة المحدودة (الأراضي الزراعية، فرص الاستثمار والتوظف، المواد الغذائية، الخدمات العامة، إلى آخره). وقد أدى ذلك، في ضوء نزح ونزف موارد البلاد للخارج، وفي ضوء انخفاض معدلات الاستثمار والنمو، مع التفاوت الشديد في توزيع الثروة، إلى انفجار كثير من الثورات الوطنية، التي أدت، في مرحلة لاحقة، إلى حصول هذه الدول على استقلالها السياسي. [148]

ومع تفكك وانهيار النظام الاستعماري على النطاق العالمي [149] فقدت الدول الاستعمارية هيمنتها السياسية المباشرة على هذه الدول، ولم يعد بإمكانها استغلال موارد وثروات شعوب هذه الدول عن طريق الأساليب الوحشية غير الاقتصادية التي اتبعتها في الماضي (السخرة والعمل الإجباري، فرض الجزية والإتاوات، والقوانين الجائرة،.. إلى آخره). كما أن حصول الدول المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة على استقلالها السياسي كان يمثل في الحقيقة شرطا ضروريا وهاما للبدء في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وللقضاء على التخلف الاقتصادي والتبعية. فضلا عن أن القضاء على الهيمنة السياسية الخارجية التي كان يمثلها النظام الاستعماري قد فتح آفاقا جديدة أمام شعوب هذه الدول للإسراع بنموها الاقتصادي وزيادة نصيبها في الدخل العالمي. يكفي أن نعلم هنا، أنه خلال الفترة ما

بين 1921- 1938 لم يتعد متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي لمجموعة هذه الدول عن 9, 1٪، أما في الفترة ما بين 1950- 1970 فقد ارتفع هذا المتوسط إلى حوالي 5٪ (150). كما تمكن عدد من مجموعة هذه الدول من البدء في عمليات التصنيع وإقامة صناعات وطنية، ووضع وتنفيذ خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان من جراء ذلك، أن ارتفع النصيب النسبي لمجموعة هذه الدول إلى حوالي 17٪ من إجمالي الناتج المتحقق في العالم غير الاشتراكي (151) وذلك في بداية السبعينات من هذا القرن. ولا يجوز أن ننسى، أن عددا من هذه الدول استطاع أن يقطع خطوات هامة في مجال التحرر الاقتصادي من خلال عمليات التأميم الواسعة التي تمت للمشروعات الأجنبية (152) والسيطرة على موارد البلاد الطبيعية، واستخدام الفوائض الاقتصادية التي كانت تنزح للخارج، في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي برزت على السطح غداة الاستقلال السياسي، وفي مقدمتها مشكلة تمويل التنمية. وكل ذلك وفر، لا شك، ظروفا أفضل لمواجهة مشكلة النمو السكاني.

ومع ذلك، تنبغي الإشارة، إلى أن النتائج السابقة، وإن كانت قد هزت بعنف مصالح الدول الاستعمارية داخل دول العالم المتخلف، إلا أن هذه النتائج لم تقض تماما على الاستعمار. بل يمكن القول، أنها خلقت ظروفا جديدة في الوضع الدولي، يتعين على الدول الاستعمارية أخذها بعين الاعتبار عند التعامل مع مجموعة الدول المتخلفة الحديثة الاستقلال. من هنا ظهرت أشكال جديدة لاستغلال ونهب الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه الدول. وذلك هو بالدقة المعنى الذي ينطوي عليه مصطلح «الاستعمار الجديد» الذي يمثل في الحقيقة عملية الانتقال من الاستعمار الكلاسيكي بأساليبه الوحشية وغير الاقتصادية إلى أساليب اقتصادية متطورة وغاية في التعقيد في استغلال ونهب البلاد المتخلفة. وهي أساليب تهدف، كما كان الحال في عصر الاستعمار الكلاسيكي، إلى العمل على إبقاء هذه البلاد في وضع غير متكافئ وتابع داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإبعادها بشتى الطرق عن انتهاج طرق تنموية مستقلة، حتى تظل تؤدي نفس الوظائف التي أدتها إبان عصر الاستعمار الكلاسيكي، وهي أن تكون منبعا رخيصا للمواد الخام، ومجالا واسعا للربح، وأسواقا لتصريف المنتجات. ولا مانع أيضا، كلما كان

ذلك ضروريا وممكنا، أن تكون هذه الدول بمثابة مواقع عسكرية واستراتيجية للقوى المهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

والحقيقة أن الذي ساعد على تحول الأساليب الجديدة للنهب الاقتصادي للبلاد المتخلفة إلى أساليب عملية وفاعلة، هي أن تلك البلاد لم تتمكن-في ظل قياداتها الجديدة وفي ضوء التشكيلات الاجتماعية المهيمنة فيها-من تغيير الهيكل الاقتصادي الاجتماعي فيها بعد حصولها على الاستقلال السياسي، تغييرا يؤهلها لتعديل موقعها الضيف والتابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما تكونت بها طبقات وفئات اجتماعية ارتبطت مصالحها بالخارج اكثر من الداخل. ناهيك عن استمرار تواجد المشكلات الاقتصادية الكبرى فيها بلا حل، وفي مقدمتها مشاكل التبعية التجارية والمالية والنقدية والغذائية والتكنولوجية، وجمود بنيان الإنتاج القومي، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها، وتفاقم مشكلات البطالة والغذاء وانخفاض مستوى المعيشة، في إطار نمو سكاني متزايد. وباختصار شديد نقول، إن تحقيق مهام التحرر الاقتصادي واختيار الطريق المستقل، لم تتحقق بعد.

وأيا كان الأمر؛ فإن ما يهمنا الإشارة إليه في هذا الخصوص، هو التأكيد على أن أشكال وأساليب الاستعمار الجديد وما تؤدى إليه من نهب مستمر للفائض الاقتصادي بالبلاد المتخلفة، إنما تشكل قيدا ثقيلا على إمكانات حل المشكلة السكانية. فالفائض الاقتصادي المنزوح في ضوء هذه الأشكال والأساليب إنما يمثل خصما مباشرا على ممكنات التراكم والنمو وخلق فرص التوظف وزيادة الدخل وموارد الإعاشة لأعداد هائلة من سكان هذه الدول. وهذا هو ما نسميه بالبعد العالمي في المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة.

وسوف نشير فيما يلي، بشكل موجز، إلى أهم أشكال نزح ونزف الفائض الاقتصادي التي تتم حاليا من العالم المتخلف، وما تمثله من خسارة محسوسة.

ا - الخسائر الناجمة عن الأرباح المحولة للخارج:

لا شك أن أهم الأشكال التي يأخذها نهب الفائض الاقتصادي من الدول المتخلفة من قبل المراكز الرأسمالية المتقدمة هو الأرباح الضخمة

التي تحولها مشروعات رأس المال الأجنبي القائمة في هذه الدول إلى عواصمها التابعة لها. ولا توجد للأسف، أية بيانات دقيقة حول الحجم الفعلي والمعدل الحقيقي لهذه الأرباح، نظرا لطابع السرية وأساليب الخداع التي تميز هذا النوع من الأرباح الاحتكارية، وبخاصة حينما تتحقق في إطار الشركات الدولية النشاط [153].

ومع ذلك، فالبيانات التعيسة المنشورة هنا وهناك، تشير إلى أن تلك الأرباح مرتفعة للغاية، وتتجه عبر الزمن نحو المزيد من الارتفاع. فطبقا لبعض الإحصائيات، بلغت الأرباح الاحتكارية للشركات الأجنبية العاملة في الدول المتخلفة والتي حولت إلى البلاد التابعة لها، خلال الفترة من 1960-1970، حوالي 51,9 مليار دولار أي بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 5,2 مليارات.[154] أما في الفترة بين عامي1971 و 1973، فقد بلغت هذه الأرباح 12,9 مليارا، أي بمتوسط سنوي حوالي 4,3 مليار دولار [155]. وفي عام 1980 يرتفع الرقم ليصل إلى 13 مليار دولار[156].

أما إذا أخذنا بعض التقديرات المتعلقة ببعض المناطق منفردة فإن صورة النزف تتضح أكثر. فقبل الحرب العالمية الثانية كان متوسط حجم الأرباح المنزوحة من دول أمريكا اللاتينية لحساب الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 180 مليون دولار. أما في العقد السابع من هذا القرن، فقد وصل هذا المتوسط 1,6 مليار دولار، وهو ما يعني زيادته إلى حوالي عشرة أمثال[157].

والحقيقة أن العوامل الكامنة وراء هذا النمو الهائل في حجم الأرباح التي تحولها المشروعات الأجنبية الخاصة من البلاد المتخلفة للخارج [158]، إنما تتمثل في ثلاثة عوامل جوهرية:

1- زيادة الحجم المطلق لصادرات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة من البلاد الرأسمالية إلى البلاد المتخلفة.

2- قوانين «الانفتاح الاقتصادي» التي أصدرتها دول كثيرة متخلفة، والتي أعطت لمشروعات رأس المال الأجنبي الكثير من المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية.

3- توسيع مجال الاستثمارات الخاصة الأجنبية وتنوعها في هذه البلاد. فلم يعد الأمر قاصرا على الاستثمار في مجال إنتاج وتصدير المواد الخام، كما كان عليه الحال في الماضي، بل امتد المجال إلى الدخول في بعض

الصناعات، والبنوك والمشروعات الخدمية،... الخ.

ومهما يكن من أمر، فإنه من الثابت الآن، أن معدل الربح الذي تغله الاحتكارات الأجنبية الخاصة التي تعمل بالدول المتخلفة يصل إلى ضعف مستواه في بلادها الأصلية. ومن هنا ليس غريبا أن تصبح مساهمة دخول الاستعمارات الأجنبية الخاصة كبيرة، نسبيا، في توليد الدخل القومي بالبلاد التابعة لها، وأن توجد علاقة وثيقة بين معدلات نمو الاستعمارات الأجنبية الخاصة بالخارج. وبين معدلات نمو الدخل القومي في الدول الرأسمالية الأم. (159).

2- الخسائر الناجمة عن مدفوعات خدمة الديون:

هناك ما يشبه الانفجار الذي حدث في نمو الديون الخارجية المستحقة الآن على مجموعة البلاد المتخلفة. فما بالنا إذا علمنا، أن حجم هذه الديون قد قفز من 5 ,63 مليار دولار في عام 1970 إلى حوالي 730 مليارا في عام 1983 (160).

وكان من الطبيعي أن يخاطر هذا الانفجار، انفجار مواكب في المبالغ التي تتكبدها هذه الدول لخدمة أعباء هذه الديون، وهي مبالغ الأقساط والفوائد. وهذه المبالغ تعد في الحقيقة، أحد أشكال النزف، الهامة والمستمرة، للفائض الاقتصادي المتحقق في هذه البلاد. وقد ارتفعت هذه المبالغ من 3 ,7 مليارات دولار في عام 1972 إلى 2 ,59 مليار دولار في عام 1981، حسب تقديرات البنك الدولي-انظر الجدول رقم (28). وتشير تقديرات حديثة، إلى أن هذه المبالغ قد قفزت مرة واحدة في عام 1983 إلى حوالي 130 مليار دولار. وهو نمو فلكي بكافة المقاييس.

والحق؛ أن صورة الديون الخارجية لهذه الدول، وبخاصة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، قد ساءت كثيرا منذ حقبة السبعينيات، حينما أخذت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تمسك بخناق الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تتفاقم من سنة لأخرى. ذلك أن هذه الأزمة قد أثرت أيما تأثير على تلك الدول، وأسهمت من ثم بصورة أساسية في تفاقم مشكلة الديون الخارجية لها. فمن ناحية، واجهت هذه الدول أزمات حادة في سيولتها النقدية الخارجية بسبب تراخي ونقص الطلب العالمي على

صادراتها من المواد الأولية، نتيجة للركود الاقتصادي وركود حركة التجارة الدولية، وتزايد نزعة الحماية لدى الدول الرأسمالية المتقدمة.

هذا في الوقت الذي تزايدت فيه أسعار وارداتها من السلع الضرورية بسبب موجة التضخم العالمي، وبسبب اللجوء الخبيث للدول الرأسمالية المتقدمة إلى سياسة رفع أسعار صادراتها كتعويض للارتفاع الذي حدث في أسعار النفط. وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك كله في تفاقم عجز موازين الحسابات الجارية للدول المتخلفة (انظر الشكل رقم 22).

جدول رقم - (28)

تطور مدفوعات خدمة الديون المستحقة على مجموعة البلاد المتخلفة

خلال الفترة 1972 - 1981

بملايين الدولارات.

السنوات	الأقساط	الفوائد	اجمالي مدفوعات خدمة الديون
1972	5.010.9	2.309.9	7.320.8
1974	8.027.5	4.176.9	12.204.4
1976	10.259.7	6.616.7	16.876.4
1977	14.520.8	8.297.5	22.818.3
1978	22.733.2	11.641.8	34.375.0
1979	29.007.8	16.974.3	45.982.1
1980	27.892.1	23.449.7	51.341.9
1981	30.515.1	28.679.9	59.195.0

Source: World Bank, **World Debt Tables**, **External Debt of Developung Countries**, 1982 / 83 edition, Washington D. C. , Feb . 1983, P. 2 - 3 .

ورغم أن بداية الأزمة في السبعينيات كانت تتطلب من الدول المتخلفة انتهاج سياسات اقتصادية حازمة من أجل تعبئة الفائض الاقتصادي فيها (لتقليل فجوة الموارد المحلية) وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي (لتخفيض فجوة الموارد الأجنبية) وانتهاج

سياسة تنموية مستقلة، إلا أن السياسات الاقتصادية التي سارت عليها التشكيلات الاجتماعية المهنية في تلك الدول اتسمت بالتراخي الواضح، وبمعايشة الأزمة ومجاراتها، من خلال زيادة الاعتماد على الخارج، والمزيد من الانفتاح عليه، والاندماج فيه [161].لقد تركزت جهود المسؤولين في البلاد المتخلفة عند مجابهة العجز في موازين الحسابات الجارية على الاقتراض الخارجي كمخرج رئيسي للأزمة، والذي انتهى بها مؤخرا للوقوف في «فخ الديون».

والواقع أنه خلال عقد السبعينيات من هذا القرن، وبالذات في أعقاب عام 1973، كانت ظروف الأسواق النقدية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تسمح لها بالتوسع في إقراض هذه الدول نتيجة للإفراط الشديد الذي حدث في حجم السيولة الدولية من جراء إعادة تدوير الفوائض البترولية من ناحية، ومن جراء ما تركته الشركات الدولية النشاط من حجم هائل من رؤوس الأموال الساخنة (سوق الدولار الأوروبي) من ناحية أخرى [162]. أضف إلى ذلك أن الطلب على هذه الأموال كان ضعيفا من قبل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب أحوال الكساد فيها. ومما لا شك فيه، أن سهولة الحصول على الموارد المقترضة خلال هذه الحقبة أصبح يغري المسؤولين بالدول المتخلفة بالتراخي الشديد في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، والانزلاق إلى وهم إمكان التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجل القصير والمتوسط مع إمكان الاستمرار في التنمية دون حدوث مشاكل في السداد في الأجل الطويل. وبالفعل حدث ما يمكن أن أسميه «بهستيريا الاقتراض».

وزاد الطين بلة، ذلك النمو الانفجاري الذي حدث في الائتمان القصير الأجل، الممثل في القروض المقدمة من البنوك التجارية الأجنبية وفي التسهيلات الائتمانية التي قدمها بعض الموردين والهيئات. [163] ومن المعلوم أن هذا النوع من القروض شديد الوطأة وغالي التكلفة، حيث يرتفع فيه سعر الفائدة ارتفاعا كبيرا، ويتسم بقصر مدته الزمنية، وبعدم وجود فترة سماح فيه Grace Period. وزاد الموقف حرجا حينما اتجهت البنوك وهيئات الإقراض الدولية إلى تعويم سعر الفائدة، أي ربطه آليا بسعر السوق السائد.

والسؤال الذي يقفز إلى الذهن الآن هو: ما العلاقة بين استفحال مشكلة

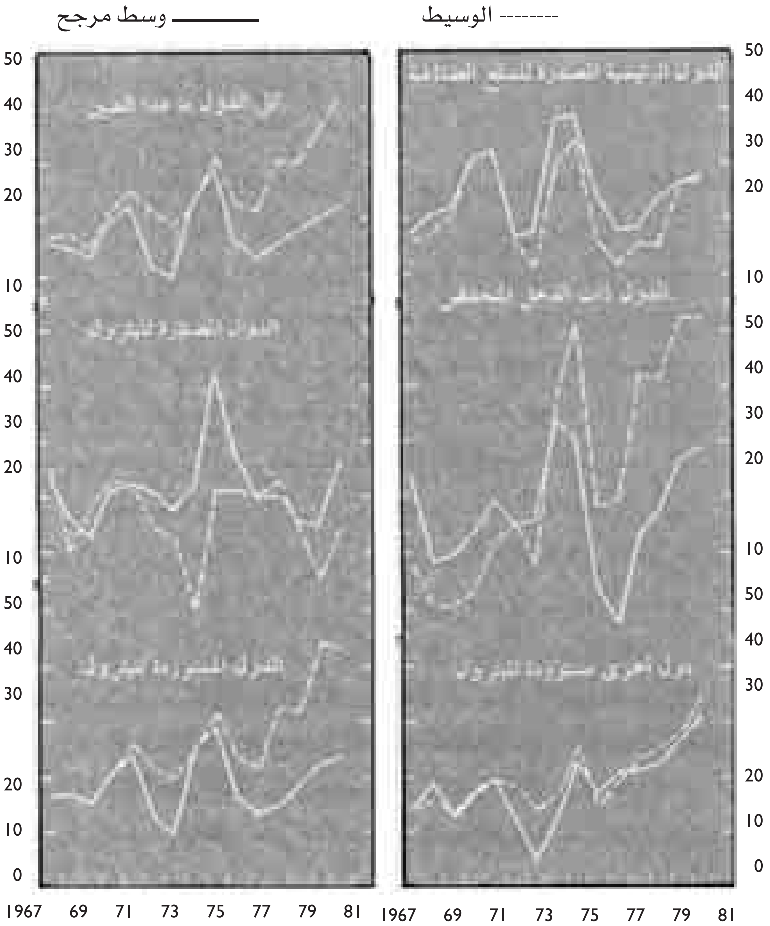

شكل رقم (29)

عجز الحساب الجاري للدول النامية غير المصدرة للبترول 1967 - 1981

(كنسبة من صادرات السلع والخدمات)

(المصدر التقرير السنوي لعام 1982 لصندوق النقد الدولي ص 32)

الديون الخارجية والمشكلة السكانية في هذه الدول؟

هناك في الواقع علاقة وثيقة، تسفر عنها النتائج التالية التي تمخضت عن تفاقم مشكلة الاستدانة المفرطة وألقت بظلالها الكثيفة على المشكلة السكانية: (164)

1- إن قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا (أي من حصيلة صادراتها) قد أخذت في التناقص المستمر، حيث أصبحت أعباء خدمة الديون (الفوائد + الأقساط) تبتلع نسبة هامة من إجمالي حصيلة صادرات السلع والخدمات. فما بالنا إذا علمنا أن معدل خدمة الدين (أي نسبة ما تمتصه مدفوعات الفوائد والأقساط من إجمالي حصيلة الصادرات) قد ارتفع من 12٪ في عام 1973 إلى 21٪ في عام 1983 بالنسبة لكل هذه الدول. بل هناك عدد من الدول المدينة، أصبحت كل حصيلة صادراتها لا تكفي لدفع أعباء الديون (حالة البرازيل والمكسيك والأرجنتين وفنزويلا). وكان لذلك تأثير واضح في شحة الكثير من المواد الغذائية والضرورية المستوردة، ومن ثم ارتفاع أسعارها وتزايد وطأة الغلاء على سكان هذه الدول.

2- أنه مع استفحال أزمات النقد الأجنبي المصاحبة عادة لتفاقم مشكلة الديون الخارجية، لجأ عدد من الدول إلى الضغط على وارداته لكي يواجه مشاكل السيولة الخارجية. بيد أنه لما كانت هناك علاقة وثيقة بين مستوى الواردات من ناحية، وبين مستويات الاستهلاك الجاري والإنتاج والاستثمار والتوظف والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى؛ فإن هذه الدول وجدت نفسها منزلقة إلى طريق انكماشي خطير، أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة، وتزايد التضخم بالداخل، وتعطل الطاقات الإنتاجية وتزايد البطالة المقنعة والسافرة.

3- أنه لما كانت مبالغ خدمة الديون، في حقيقة الأمر، تشكل موارد اقتصادية محلية، فإن تزايد هذه المبالغ قد أدى إلى إضعاف قدرة هذه الدول على تكوين المدخرات وتراكم رأس المال.

4- وفي ضوء ما هو ثابت من أن كثيرا من الدول المتخلفة تضطر لأن تخصص جانبا كبيرا من قروضها الخارجية الجديدة لتسديد أعباء ديونها القديمة المتراكمة، فإن الانتقال الصافي net Transfer للموارد الأجنبية (أي القروض والمعونات الأجنبية الجديدة مطروحا منها مبالغ الدين) التي تتلقاها

من المجتمع الدولي، أصبح يتدهور سنة بعد أخرى، وتضعف من ثم فاعليته في مواجهة أعباء النمو وتحديات التخلف. [165].

3- الخسائر الناجمة عن هجرة العقول والكفاءات للخارج:

لم تنجح التشكيلات الاجتماعية المهيمنة بالبلاد المتخلفة والاستفادة بشكل أمثل، أو حتى معقول، من الكوادر العلمية والفنية والخبرات المحلية. ودرءا لاحتمالات الضغوط الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يسببها هذا النوع من العمالة لو بقي بالبلاد في ظل تدهور مستويات الأجور وعدم التقدير الأدبي والمعنوي لهم فقد سمحت مجموعة كبيرة هن هذه الدول، وبخاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، بخروج هذه الكفاءات، للهجرة أو العمل بالخارج. ورغم أن هذه الظاهرة قد برزت على سطح العلاقات الدولية منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية [166] إلا أنها اتخذت بعدا واضحا في هذه العلاقات في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن. والمشكلة هنا لا تنحصر فقط في الموارد الضائعة التي أنفقت في إعداد هذه الكفاءات (وهي ليست هينة)، بل إن نزوح هذه الكفاءات، وما تمثله من طاقات إنتاجية ممكنة، إنما يؤخر التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد [167]. وهذه الكفاءات المهاجرة عن أوطانها تضم المهندسين والأطباء والمحاسبين وعلماء الاقتصاد والاجتماع وأساتذة الجامعات ومراكز البحث العلمي، ورجال الإدارة العليا، فضلا عن العمال المهرة والفنيين في قطاعات الإنتاج المادي والخدمي.

وطبقا لبعض التقديرات، يتبين أنه في عام 1980 كان بالدول الرأسمالية الصناعية حوالي سبعة ملايين ونصف من العمال المهرة والفنيين والخبراء الذين جاءوا من البلاد المتخلفة. ويعمل، على الأقل، ثلث هؤلاء في قطاعات الإنتاج المادي. ويضاف إليهم عدد يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين عامل يعملون كقوى عاملة بديلة للعمال المحليين في القطاعات الخدمية، وبذلك يستخدمون كسلاح في مواجهة ارتفاعات معدلات الأجور للعمالة المحلية.[168] ويشير بعض الكتاب، إلى أن متوسط أجر العامل لهؤلاء يصل إلى حوالي 800 دولار. وهم يخلقون أرباحا (فائضا) لهذه الدول تقدر بمبلغ يتراوح ما بين 60- 65 مليار دولار سنويا. [169] أما تقديرات منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الاونكتاد) فتشير إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة

تكسب، على الأقل، من كل عامل وكفاءة مهاجرة إليها، مبلغا يتراوح ما بين 1560-9900 دولارا في السنة [170].

صحيح أن هذه العمالة والكفاءات المهاجرة تقوم بإرسال تحويلات إلى بلادها الأصلية، وهي تمثل جزءا من دخولهم التي يحصلون عليها في الدول المستضيفة، وصحيح أن هذه التحويلات أصبحت تلعب دورا هاما في سد العجز التجاري لمجموعة هذه الدول؛ ولكن مع ذلك، يظل من الصحيح أيضا، أن حساب الأرباح والخسائر لهذا النوع من الموارد البشرية يكون في الجانب المدين أكبر، وبخاصة إذا نظرنا إلى المسألة من منظور الأجل المتوسط والطويل، آخذين بعين الاعتبار الكلفة الاقتصادية التي تحملها المجتمع في إعداد هذا النوع من العمالة [171]، فضلا عن الإنتاجية الممكنة التي تخسرها البلاد المصدرة لهذه العمالة. ناهيك عن أن هجرة هذا النوع من العمالة قد أدى، في العديد من الدول، إلى حدوث نقص شديد في القوى العاملة المتخصصة في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، مما ترتب على ذلك، وجود طاقات عاطلة وانخفاض في مستوى الإنتاجية.

4- الخسائر الناتجة عن مشتريات الأسلحة ونفقات الدفاع:

يعد الإنفاق العسكري المتزايد بالبلاد المتخلفة أحد العوامل الهامة التي تخفض من حجم الفائض الاقتصادي المتاح للتنمية في هذه الدول. ومن هنا تكون له علاقة وثيقة بتفاقم المشكلة السكانية. حقا، إن هذا النوع من النفقات العامة لا يثور بشأنه أي تساؤل في غالبية الدول المتخلفة [172] بسبب حساسيته السياسية والأمنية والاستراتيجية. كما أنه من الصعوبة مراقبته أو تخفيضه أو ترشيده. وفضلا عن ذلك، فإن أحدا لا ينازع في أن نمو هذا الإنفاق، هو في حقيقة الأمر، ظاهرة عالمية، في ظل تعقد واستفحال علاقات الصراع والقوى على الصعيد العالمي والإقليمي. فقد ارتفعت قيمة المصروفات العالمية العسكرية بأكثر من 22٪ في الفترة ما بين 70- 1979. وهو معدل يزيد بكثير عن معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت قي مختلف بلدان العالم، المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء [173]. لكن الأمر اللافت للنظر؛ هو أن نصيب البلدان المتخلفة من الإنفاق العسكري العالمي قد اتجه نحو التزايد المستمر. فبينما كان هذا النصيب 3,6٪ في

الفترة 50- 1953، إذا به يرتفع إلى 16٪ في الفترة 78- 1981 [174]. وتشير آخر التقديرات إلى وصول هذا النصيب إلى 5, 22٪ [175].

تطور النصيب النسبي للدول المتخلفة في إجمالي الانفاق العسكري العالمي . (العالم اجمع = 100)

1953/50	....	%3.6
1957/54	....	%4.0
1961/58	....	%5.1
1965/62	....	%5.9
1969/66	....	%6.7
1973/70	....	%9.3
1977/74	....	%14.4
1981/78	....	%16.0

ومع ذلك تجدر الإثارة إلى أن تأثير الدول المتخلفة، كمجموعة واحدة، على الإنفاق العسكري العالمي واتجاهات نموه يكاد يكون معدوما. إذ أغلب الظن، أن هذا الإنفاق في هذه الدول هو متغير تابع لعلاقات القوى والصراع الدولية والإقليمية التي تعيش فيها هذه الدول [177] حيث كثيرا ما تتعرض حركات التحرر الوطني والحكومات الوطنية في هذه الدول للمؤامرات وللعدوان الخارجي، الأمر الذي يجبرها على زيادة إنفاقها العام في هذا المجال. كما أن عددا من هذه الدول لم يكن لها أصلا جيوش وطنية خلال فترة استعمارها. ولهذا اهتمت حكومات هذه الدول، عقب حصولها على استقلالها السياسي، بتكوين هذه الجيوش، تدعيما لسيادتها وأمنها الداخلي والخارجي، ودرءا لاحتمالات أخطار العدوان الخارجي، وهي أخطار قائمة وفاعلة في عدد كبير من مناطق العالم المتخلفة [178].

ولكن أيا كانت دواعي النمو في هذا النوع من الإنفاق فإن من المؤكد أنه

يمثل خصما على ممكنات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة. فهو يمثل في النهاية موارد مالية وبشرية ومادية كان من الممكن استخدامها في خلق إضافات هامة من فرص الدخل والتوظف والإعاشة للسكان [179].
ومن هنا فإن دلالة هذا النوع من الإنفاق بالنسبة للمشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، هي دلالة هامة، وبخاصة في الدول ذات النمو السكاني المرتفع والتي يعيش العدد الأكبر من سكانها في براثن البطالة والفقر والمرض وسوء التغذية. وإذا كنا ننظر إلى هذا الإنفاق على أنه يمثل خصما مباشرا لممكنات حل المشكلة السكانية، إلا أن الدلالة الحقيقية لعبء هذا الإنفاق لا يمكن تقديرها تقديرا كاملا-كما يقول بول باران-«إلا إذا نظرنا إليها، لا في ضوء علاقتها بالدخل القومي الكلي، بل كنصيب من الفائض الاقتصادي. فالحقيقة أن النفقات العسكرية في معظم هذه البلاد، إن لم يكن فيها جميعا، تعادل أو تفوق مجموع استثماراتها القومية [180]».

وتشير الإحصاءات التي وردت في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1983 إلى حقائق بالغة الدلالة في هذا الخصوص. ففي بلد مثل جنوب أفريقيا تبتلع نفقات الدفاع ما نسبته 6, 48٪ من إجمالي نفقات الحكومة المركزية في عام 1980. وفي الجمهورية العربية السورية تصل هذه النسبة إلى 7, 47٪. وفي باكستان 9, 39٪. وفي الجمهورية العربية اليمنية 2, 33٪، وفي موريتانيا 4, 29٪، وفي الأردن 5, 25٪، وفي سنغافورة 9, 24٪، أيضا في عام 1980 (انظر الجدول رقم 29). ومن المؤكد أن هذه النسب تفوق كثيرا نسبة الإنفاق العام الاستثماري، كما أنها تزيد عما تنفقه هذه الحكومات على بنود الإنفاق العام المتعلقة بالخدمات العامة وبإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين (التعليم، الصحة، المرافق العامة، إلى آخره). كما أن القطاع الحربي أو العسكري يضم في هذه الدول أفضل العقول والكوادر الفنية والعلمية، التي تمثل رصيدا مخصوما على ممكنات وطاقات النمو في القطاعات المدنية.

وتزداد الصورة وضوحا، فيما يتعلق بالأثر السلبي لمصروفات الدفاع على المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، إذا علمنا أن جانبا من هذه المصروفات لا تبتلع حجما كبيرا من الفائض الاقتصادي بالعملة المحلية فحسب، وإنما أيضا بالعملة الأجنبية. ذلك أن صناعة الأسلحة في غالبية هذه الدول غير

جدول رقم – (29)

الإنفاق على الدفاع في بعض الدول المتخلفة في عام 1980

البلد	نسبة النفقات على الدفاع من	
	الناتج القومي الاجمالي	نفقات الحكومة المركزية
بورما	3.5	24.2
افغانستان	2.9	17.4
مالاواي	3.7	12.8
بورندي *	2.0	10.3
فولتا العليا	2.5	16.9
رواندا	1.6	12.4
الهند	2.8	19.4
الصومال	. . .	23.3
باكستان	5.0	39.9
السودان	2.6	13.2
كينيا	4.4	16.4
موريتانيا	12.6	29.4
الجمهورية العربية اليمنية	10.6	33.2
بوليفيا	2.0	16.6
تايلاند	3.8	20.6
المغرب	6.1	17.9
بيرو	2.5	12.5
سوريا	17.3	47.7
الأردن	13.1	25.5
ايران	. . .	15.0
سنغافورة	5.5	24.9

(*) ارقام خاصة بعام 1972 .

(. . .) بيانات غير متوفرة .

المصدر – البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 1983 ، مصدر سلف ذكره ، الجدول رقم (26) من الملاحق .

قائمة. ومن ثم يقترن الإنفاق العسكري المتزايد بنمو واضح في الواردات الحربية. بل إن جانبا كبيرا من هذه الواردات يمول من خلال القروض الخارجية. ومن هنا يزداد عبء الدين الخارجي، حيث تزيد الموارد التي تخصم من حصيلة الصادرات لخدمة مدفوعات هذه القروض،. وتقدر بعض الدراسات أن واردات الأسلحة في مجموعة الدول المتخلفة تقدر بحوالي 5٪ من إجمالي وارداتها [181]. ومن المعلوم أن الدول المصدرة للأسلحة للبلاد المتخلفة تغالي في أسعارها.

5- الخسائر الناجمة عن تدهور شروط التبادل الدولي:

المقصود بشروط التبادل الدولي Terms of Trade العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. من هنا، فإنه حينما ترتفع أسعار الصادرات بالقياس إلى أسعار الواردات، فإن شروط التبادل الدولي تكون قد تحسنت لصالح الدولة، والعكس صحيح. وقد عانت البلاد المتخلفة خلال العقد الماضي من التدهور الذي طرأ على شروط تبادل منتجاتها من المواد الأولية؛ بالمقارنة مع أسعار وارداتها، بسبب الركود الاقتصادي الذي خيم على البلاد الرأسمالية المتقدمة وبسبب القوى الاحتكارية المهيمنة على السوق الرأسمالي العالمي، ونمو نزعة الحماية التجارية وموجة التضخم العالمي. وهذا التدهور في شروط التبادل لا يقتصر فقط على الأسعار المباشرة للسلع المتبادلة، وإنما يشمل أيضا الخدمات التجارية المرتبطة بعمليات التجارة الدولية، مثل خدمات النقل والشحن والتأمين التي تملكها عادة الشركات الدولية النشاط وتغالي في رفع أسعارها، وتحقق بذلك أرباحا احتكارية على حساب مصلحة البلاد المصدرة للمواد الخام.

والحقيقة؛ أن التدهور الذي يطرأ على شروط التبادل الدولي، إنما يعني في التحليل الأخير تدهور القوة الشرائية لوحدة الصادرات، الأمر الذي يدل على أن هذه البلاد أصبحت مجبرة على أن تصدر كميات أكبر من صادراتها لكي تحصل على نفس الكمية من وارداتها. ويترتب على ذلك أن تلك البلاد يصبح من المتعذر عليها الانتظام في مواجهة أعباء وارداتها الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية) ودفع أعباء ديونها الخارجية. وهي أمور لا يخفى مالها من تأثير على المشكلة السكانية في

هذه البلاد.

هذا وتجدر الإشارة في هذا الخصوص؛ إلى أن السعر الذي تحصل عليه البلاد المصدرة للمواد الخام لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي السعر الذي تباع به نفس هذه المواد للمستهلك النهائي في أسواق البلاد الرأسمالية المتقدمة. ولننظر الآن إلى هذه النسب المتعلقة بحالة ألمانيا الاتحادية في عام 1973 (1982).

الكاكاو .... 8٪

الحمضيات..................... 25٪

الموز.......................... 19٪

البن........................... 18٪

حقا، إن جانبا من الفروق السعرية يعود إلى عمليات التصنيع والتغليف والتعبئة والتسويق والضرائب. ولكن في جميع الأحوال ثمة ربح احتكاري، يقدره البعض بما لا يقل عن 30٪ تحققه الشركات من جراء استيرادها لهذه السلع من البلاد المتخلفة وإعادة بيعها للمستهلك النهائي [183].

ومهما يكن من أمر، فإن التدهور في شروط التبادل الدولي، في غير مصلحة البلاد المتخلفة، أصبح يمثل الآن أحد الآليات الهامة في نزف جانب كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه البلاد. ويشير كثير من الدراسات، إلى أن حجم الخسارة التي تتكبدها مجموعة هذه البلاد من وراء ذلك، كبير للغاية، وتقدر سنويا، بآلاف الملايين من الدولارات [184]. وهذه الخسارة تتمثل في التحليل الأخير، موارد ضائعة تستنزفها القوى الاحتكارية بالسوق العالمي وكان من الممكن أن تشكل إمكانية كبيرة لدفع عجلات التنمية والتطور بالبلاد المتخلفة. وقد لوحظ، أنه كلما زادت درجة التخلف والتبعية كلما كان مقدار الخسارة التي تنتج عن تدهور شروط التبادل الدولي أفدح وأكبر [185]. ويمكن للقارئ أن يستشف هذه الحقيقة بالتأمل في ثنايا الجدول رقم (30) الذي يوضح لنا اتجاه هذه الشروط في عدد من البلاد المتخلفة فيما بين عامي 1978 و 1981.

كانت تلك مجرد نماذج من الفائض الاقتصادي الذي تفقده الدول المتخلفة، نتيجة لموقعها الخاص واللامتكافىء داخل الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن ثمة نماذج أخرى تفرزها طبيعة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة

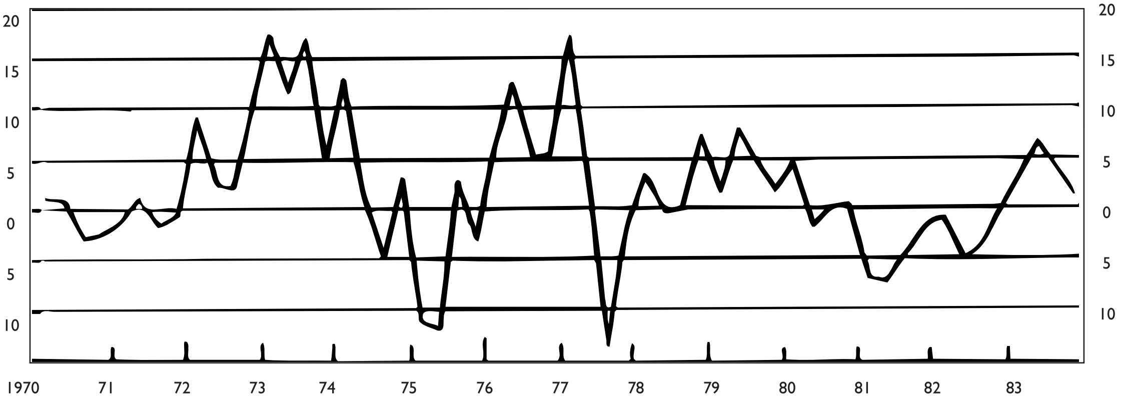

شكل رقم (30)

التقلبات في الاسعار العالمية للسلع الغير نفطية خلال الفترة 1970 - 1983

Source : IMF, World Economic Outlook 1984,p.143.

في تلك الدول، مثل تهريب الأموال للخارج، والاستيراد الترفي الممثل في العديد من السلع الكمالية المعمرة التي لا يستهلكها إلا ذوو الدخول المرتفعة، فضلا عن الخسائر التي تتكبدها من جراء انهيار نظام النقد الدولي وتعويم أسعار الصرف وتدهور القوى الشرائية للعملات الصعبة التي تجسد قيها هذه البلاد احتياطاتها النقدية.

إلى آخره. ومن المؤكد أيضا، أن تلك الفوائض الضائعة لو قدرت تقديرا سليما، فإنها ستشير إلى مقدار هائل من الموارد التي تضيع على هذه البلاد، وكان من الممكن أن تكون رصيدا ضخما لدفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي فيها، من خلال استخدامها في خلق فرص متزايدة للدخل والتوظف والإعاشة للسكان المتزايدين.

جدول رقم - (30)

تدهور معدل التبادل التجاري لبعض الدول المتخلفة

الدولة	1978	100 = 1975 1981
بنجلاديش	99	79
أثيوبيا	158	69
ملاواي	108	82
زائير	100	74
الصومال	109	98
سري لانكا	151	80
النيجر	106	88
باكستان	97	75
موزانبيق	84	77
السودان	86	88
توجو	97	63
غانا	193	75
السنغال	97	68
ليبريا	88	63
زامبيا	89	67
مصر	83	86
الفلبين	98	68
المغرب	74	63
نيكاراجوا	113	76
الكونغو	82	96
جواتيمالا	134	77
بيرو	90	72
اكوادور	107	75
جاميكا	107	75
ساحل العاج	150	78
الدومنيكان	49	49
تركيا	95	67
الاردن	74	61
باراجواي	110	72
الارجنتين	77	71
شيلي	88	61

المصدر - البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم 1983 ، الطبعة العربية ، الجدول رقم (91) من الملاحق .

فصل ختامي

تحدي المشكلة السكانية

التحرر الاقتصادي، التنمية المستقلة، الاعتماد على الذات العدالة الاجتماعية

والآن.. يحين موعدنا للتفكير في كيفية تحدي المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة وذلك على أساس الأرضية التي قام عليها تحليلنا في الصفحات السابقة. ولا شك أن القارئ قد لاحظ، بعد قراءته للفصول الماضية، أن مشكلة النمو الانفجاري للسكان في هذه البلاد يجب أن تفسر على أنها الشكل الخاص لمشكلة أكثر عمقا وشمولا. فهي ليست مشكلة عدم التناسب بين معدل المواليد المرتفع ومعدل الوفيات المنخفض، كما يذهب لذلك الديموجرافيون. وهي ليست بالقطع مشكلة عدم التكافؤ بين النمو السكاني المرتفع والموارد الاقتصادية المحدودة، كما يقول المالتوسيون. إنها كما توصلنا في التحليل، مشكلة التخلف وتأخر التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول. أو بعبارة أدق، هي تناقض ناشئ بين النمو السكاني المرتفع ودرجة التطور الاقتصادي الاجتماعي للنظام السائد. من هنا فهي تعبير صريح لأزمة التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في هذه البلاد وعجزها عن تحقيق مهام الانتقال من التخلف إلى التقدم. كما

أثبتنا، أن هذه المشكلة هي نتيجة للتخلف وليست سببا له، على عكس ما درج على ترديده كتاب النمو التقليديون الذين رأوا في تلك المشكلة عقبة من أهم عقبات التنمية، ومن ثم زعموا أن التنمية لن تتحقق ما لم تحل هذه المشكلة. كما أن تتابع التحليل في الصفحات السابقة أفضى بنا إلى نتيجة هامة، وهي أن مشكلة النمو الانفجاري بالبلاد المتخلفة لا يجوز إطلاقا تفسيرها فقط بالبحث عن عواملها الداخلية في هذه البلاد، وإنما لا بد من ربطها بالظروف الدولية، التاريخية والمعاصرة، التي نشأت وتطورت فيها، أي لا بد من ربطها بالنظام الرأسمالي العالمي وتغلغله إلى هذه البلدان في صوره ومراحله المختلفة.

فهي عملية تاريخية، ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادي لهذه الدول وتجميد نموها وفرض نوع من التطور المشوه لاقتصادياتها وذلك بهدف ربطها وإخضاعها لشروط النظام الرأسمالي على الصعيد العالمي.

في ضوء هذا الإطار الذي حدد فهمنا لطبيعة المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، فإن استخلاص وسائل التحدي والمواجهة لتلك المشكلة يتطلب منا أن نركز على ما هو جوهري في المشكلة. وهنا تجدر الإشارة، إلى اختلافنا مع أنصار تنظيم الأسرة الذين يعتقدون أن التركيز فقط على هذا المحور، من خلال وسائل الدعاية والوعظ والإرشاد وإتاحة الوسائل الطبية اللازمة لذلك، كفيل بأن يحل المعضلة السكانية. ذلك أن القرار الذي تأخذه الأسرة في صدد ضبط نسلها وتحديد عدد أفرادها هو في الحقيقة قرار يعكس وعيها الاجتماعي المرتفع. وهذا الوعي لا يتحدد، أساسا، من خلال الدعاية والوعظ والإرشاد، وإنما يتحدد في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الناس فيها. وقد رأينا فيما تقدم، من خلال تتبعنا لمراحل النمو السكاني في دول أوروبا، أن قضية تنظيم النسل والإقبال الواسع والطوعي من قبل الناس على تنظيم أعدادهم، إنما جاءت في مرحلة لاحقة للثورة الصناعية، ونتيجة لتغير ظروف حياة الناس، خاصة بعد أن ارتفع مستوى معيشتهم وزاد تعليمهم، وبعد أن تغير وضع المرأة في المجتمع، وبعد أن قضي على ظاهرة عمل الأطفال وانفصالهم عن عمليات الإنتاج.

ومع ذلك، نسارع هنا إلى القول، بأنه ليس في الإشارة إلى ذلك ما

يستتبع التهوين من شأن رسم وتطبيق سياسة سكانية حكيمة وممكنة، وتتلاءم مع أوضاع المجتمع وتقاليده الحضارية والدينية والقيمية. لكن هذه السياسة، إذا ما رسمت في فراغ، ودون أن تتكامل مع منهج واضح لمواجهة المشكلة السكانية من جذورها، فسوف يكون مصيرها الفشل، وضياع الموارد التي استخدمت فيها بلا جدوى. ويخطئ من يظن، أن علاج المشكلة السكانية يمكن أن يأتي في فترة وجزة من الزمن، حيث أن السكان هم متغير بطيء وثقيل الحركة ولا يمكن التأثير فيه في غضون فترة وجيزة من الزمن (اللهم إلا بفعل الكوارث والحروب والأوبئة).

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء المنهج الذي اختطه المؤلف لتحليل هذه المشكلة، فإن ثمة خطوطا أربعة أساسية تبرز أمامنا، ويتعين-حسبما نعتقد- أن تبذل فيها الجهود بلا هوادة حتى يتسنى اقتلاع شافة عدم التناسب بين النمو السكاني المرتفع وبطء (أو جمود) التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول، وعلى النحو الذي يكفل الإسراع بتجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها التطور الديموجرافي في هذه الدول. وهذه الخطوط الأربعة هي:

1- التحرر الاقتصادي
2- التنمية المستقلة
3- الاعتماد على الذات
4- العدالة الاجتماعية.

وإليك الآن خلاصة ما نفهمه من هذه الخطوط.

الخط الأول-تحقيق التحرر الاقتصادي:

المقصود بالتحرر الاقتصادي هو نفي التبعية الاقتصادية للخارج وسيطرة الدولة على مقدرات البلاد الاقتصادية على نحو يضع حدا للآليات التي يتسرب منها الفائض الاقتصادي للخارج. من هنا يختلف مفهوم التحرر الاقتصادي عن مفهوم التحرر السياسي. فبينما تحقيق الأمر الثاني هو شرط ضروري لتحقيق الأمر الأول إلا أنه ليس كافيا للوصول إليه. فقد اتضح لنا من التحليل، أنه على الرغم من حصول مجموعة البلاد المتخلفة على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانفصالها عن النظام الاستعماري ذي الهيمنة السياسية المباشرة، إلا أن هذه الدول، من

الناحية الواقعية، بقيت في حالة تبعية الاقتصاد الرأسمالي العالمي وكجزء لا ينفصل عنه وذلك بفعل عاملين موضوعيين، أولهما هو نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي ورثته هذه الدول عن المرحلة الكولونيالية والاستعمارية والذي فرض عليها نوعا من الهيكل الاقتصادي المشوه الذي يرتبط «بالخارج» أكثر من ارتباطه «بالداخل» من خلال توقفه على إنتاج وتصدير المواد الخام للسوق الرأسمالي العالمي واستيراد المواد المصنعة عبر ما توفره حصيلة الصادرات من موارد. أما العامل الثاني، فهو طبيعة التشكيلات الاجتماعية التي تكونت في حضن الاستعمار والتي تتميز بتعدد أنماط الإنتاج وخضوعها وتوجهها بشكل عام إلى الأسواق الخارجية. ففي ضوء هذا الهيكل المشوه والتشكيلات الاجتماعية التي تبلورت منه «وتكلست» حوله، استمرت حالة التبعية الاقتصادية للخارج بعد الحصول على الاستقلال السياسي. وليس من المتصور في اعتقادنا أن تتمكن الدول المتخلفة من الإسراع بتجاوز مشكلتها السكانية إلا إذا تمكنت من تحقيق تحررها الاقتصادي، أي نفي تبعيتها للخارج.

ونحن لا نفهم التبعية هنا على أنها مجرد «العوامل الخارجية» كما تبلورت في تحليل هانز سنجر [186] وراوول بريبيش [187]، وإنما نعني، كما يقول دوس سانتوس «تلك الحالة المشروطة» Conditioning Situation التي تكون فيها اقتصاديات مجموعة معينة من الدول، محكومة بالنمو والتوسع (أو الانكماش) الذي يحدث في دول أخرى. ومن ثم فإن النمو الذي يحدث في الدول التابعة، لا يتحقق فيها ذاتيا، وإنما يكون كرد فعل للنمو الحادث في الدول المتبوعة [188]. والحقيقة أن التبعية الاقتصادية على هذا النحو الدقيق الذي عرفه سانتوس، إنما تجد جذورها، اقتصاديا، في نظام التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي جعل من الهياكل الاقتصادية للدول التابعة أجزاء مندمجة ومتكاملة مع الاقتصاديات ا لرأسمالية، واجتماعيا، في الفئات والشرائح الاجتماعية التي ترتبط مصالحها بدوام هذه التبعية، وسياسيا، في طبيعة الأنظمة الاجتماعية السائدة في هذه الدول والتي تضمن تجدد هذه التبعية وإعادة إنتاجها عبر الزمن. وبناء عليه، يتمثل جوهر التحرر الاقتصادي في تحطيم طوق التبعية بكل حلقاته، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [189].

وليس يخفى أن تحقيق التحرر الاقتصادي بهذا المعنى كفيل بأن يحقق زيادة فورية في الفائض الاقتصادي الذي كان يضيع على المجتمع في شكل الموارد المنقولة للخارج، وفي شكل الاستهلاك الترفي للفئات الثرية، الأمر الذي سيزيد بالقطع من القدرة الذاتية على تكوين التراكم اللازم لتنويع هيكل الاقتصاد القومي وتطويره على نحو يزيد من حجم الدخل وفرص التوظف للسكان المتزايدين.

على أن التحرر الاقتصادي يجب ألا ينظر إليه على أنه عملية يمكن أن تتحقق «بخبطة واحدة» من خلال عمليات التأميم أو المشاركة العادلة مع رأس المال الأجنبي وإحكام السيطرة الوطنية على موارد البلاد وثرواتها، وإنما يجب النظر إليه على أنه عملية تحتاج دائما إلى صون ودعم مستمرين، وبخاصة في ضوء المحاولات المستمرة والدءوبة من قبل الدول الرأسمالية على تكييف وتعديل سياساتها ومناوراتها لاختراق هذه الدول واحتوائها للحفاظ على سيطرتها الاقتصادية عليها. كما أن دعم هذا التحرر وصيانته مرهونان بمدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل الذي تحققه مجموعة هذه الدول. فكلما عظمت درجة هذا التقدم، كلما تعاظمت الدرجة التي تتعامل بها تلك الدول مع العالم الخارجي من موقع القوة وعلى نحو يضمن لها علاقات خارجية متكافئة وغير جائرة.

وبناء عليه، نستطيع أن نفسر، لماذا زادت درجة تبعية عدد كبير من الدول المتخلفة عقب تحررها السياسي، رغم ما بذلته هذه الدول من جهود ومعارك في صدد تحرير مواردها وثرواتها الطبيعية من قبضة الأجانب. ذلك أن هذه الدول قد نظرت إلى الفائض الاقتصادي الذي تحقق من وراء هذا التحرير كبديل لتحرير الفائض الاقتصادي الداخلي وتعبئة لأغراض النمو والتطور. بيد أنه عبر الزمن، وبغرض استخدام هذا الفائض المحرر من قبضة الأجانب في عمليات التراكم، فإن فاعلية هذا الفائض في زيادة الدخل وتنويع الهيكل الإنتاجي وزيادة فرص التوظف، سرعان ما تختفي، وبخاصة في ظل استمرار النمو السكاني. ومع التقاعس في تعبئة الفائض الاقتصادي المحلي واتساع فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمار والادخار) لجأ عدد كبير من هذه الدول، في مرحلة معينة (الخمسينيات والستينيات) إلى سد تلك الفجوة من خلال الإفراط في الحصول على

الأرقام القياسية المرجحة لأسعار المنتجات الأولية

(بالدولارات الثابتة 1974 - 1976 -100) [1]

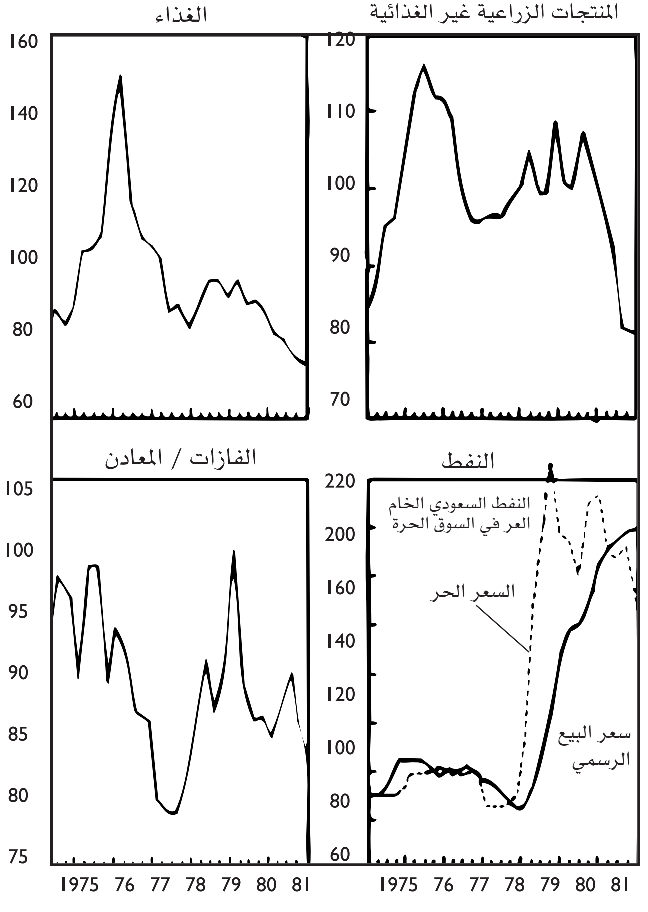

ا- ازيل اثر التضخم باللجوء الى قيمة وحدة الصادرات من السلع المصنعة للامم المتحدة

شكل رقم (31)

نماذج من التقلبات العالمية لاسعار المواد الأولية 75 - 1981

المصدر : البنك الدولي التقرير السنوي 1982 ، الطبعة العربية

القروض الخارجية، فأدى ذلك إلى وقوعها في «فخ الديون» مؤخرا، ثم إذعانها في مرحلة لاحقة لفتح الباب من جديد لرؤوس الأموال الأجنبية تحت مظلة هائلة من المزايا والحوافز. وهنا تجددت شروط التبعية في سياق تاريخي مختلف، وتجددت معها ألوان نزف الفائض الاقتصادي وتنوعت على نحو بالغ التعقيد. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أهم مظاهر النزف في آليات التبعية الجديدة:

1- العجز الغذائي الهائل الذي أخذ يتسع سنة بعد أخرى، من جراء عدم تحقق «الثورة الزراعية» والاعتماد المتعاظم على استيراد الغذاء من الخارج.

2- التبعية النقدية لنظام النقد الدولي (المنهار حاليا) وارتباط عملات هذه الدول بالدولار أو بغيره من العملات الأجنبية غير المستقرة في الآونة الأخيرة.

3- التبعية التكنولوجية والانبهار بما هو جديد منها في الغرب، إلى حد تحطيم التكنولوجيات المحلية والتخلي عن التقاليد الفنية التي تكونت تاريخيا في هذه الدول. وقد ترتب على ذلك، الاعتماد الكامل على استيراد المعدات والآلات التامة الصنع وربط دورانها بتدفق قطع الغيار وتوافر الخبرات الأجنبية، ودفع تكاليف باهظة مقابل ذلك.

4- مشاركة رأس المال الأجنبي، الذي يأخذ الآن شكل الشركات الدولية النشاط، في عمليات التصنيع بالبلاد المتخلفة.

5- نمط التصنيع الذي اختارته هذه الدول في العقدين الماضيين، وهو النمط الذي عرف بمصطلح «الإحلال مكان الواردات» حيث انحاز هذا النمط إلى إنتاج سلع كمالية وشبه كمالية، وتعتمد فنونها الإنتاجية، وكذلك موادها الوسيطة، على الاستيراد الكامل من الخارج.

6- عودة السيطرة على النظام المصرفي المحلي من خلال سرعة التوغل الانتشاري للبنوك الأجنبية مرة أخرى داخل هذه الدول.[190]

7- أن «القطاع الحديث» الذي يجري التركيز عليه الآن في غالبية هذه الدول بمساعدة رؤوس الأموال الأجنبية، يميل إلى التركيز على النشاطات ذات العلاقة الوثيقة بالعالم الخارجي، مثل المشروعات التي تنتج من أجل التصدير، ومشروعات السياحة والفندقة، والمناطق الحرة، إلى آخره. وهي

مشروعات يقل ارتباطها العضوي بقطاعات الإنتاج المادي المحلية (الزراعة والصناعة)، وتتميز بأنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وبارتفاع واضح في معدل ربحها، وبسرعة دوران رأس المال فيها.

وهكذا نخلص إلى القول، بأن تحقيق التحرر الاقتصادي للحفاظ على بقاء الفائض الاقتصادي بالداخل، والتحكم في كيفية استخدامه على نحو يسرع من عجلات التنمية وينفي التناقض مع النمو السكاني المرتفع، أصبح الآن قضية ملحة ومطروحة على جدول أعمال مجابهة المشكلة السكانية، وان سبل تحقيق هذا التحرر أصبحت تختلف الآن عن تلك السبل التي كانت مطروحة عشية التحرر السياسي لهذه الدول، نظرا لتعقد الآليات الجديدة للتبعية التي وقعت في براثنها تلك الدول.

الخط الثاني- تحقيق التنمية المستقلة:

نقصد بالتنمية المستقلة في هذا الخصوص، تلك الجهود العمدية الواعية التي تبذل من أجل بناء الهيكل الاقتصادي المتقدم والمرن (وما يترتب على هذا الهيكل من علاقات داخلية وخارجية اكثر تطورا وملاءمة) والذي تتكامل فيه بعض القطاعات الاقتصادية مع بعضها الآخر عند مستوى مرتفع للإنتاجية، وعلى النحو الذي يحقق استقلالية الاقتصاد القومي ويخلصه من التبعية، وبحيث يرتفع مستوى معيشة السكان ماديا وروحيا، في إطار المحافظة على القيم والتقاليد الحضارية والمحلية لتلك الدول. إنها كما يقول موريس جورنييه «ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم الفني [191]» وذلك «بدون العمل على قلب أنظمة القيم والقضاء عليها، أي بدون المساس بخصائصها [192]».

والتنمية المستقلة بهذا المعنى ليست عملية اقتصادية بحت، بل هي عملية حضارية تشمل مختلف مناحي الحياة. ويمثل تحقيقها، في اعتقادنا، الحل الجذري للمشكلة السكانية في هذه الدول. فهدفها الرئيسي هو رفاهية الإنسان. وهذا يعني أن جهودها وأهدافها واستراتيجيتها مصاغة بعناية في ضوء «نفي شقاء إنسان العالم الثالث» أي القضاء على بطالته وفقره وجوعه وأميته ومعاناته في أحوال السكن والصحة، ورفع مستوى ثقافته وتمتعه بالحياة والقيم الجمالية فيها.

والتنمية المستقلة بهذا المعنى أيضا، تختلف أيما اختلاف عن «التنمية التابعة المشوهة» التي تمت في العقدين الماضيين في الجزء الأعم من الدول المتخلفة، والتي كان هدفها الرئيسي اللحاق بمستوى التقدم والرفاهة في البلاد الغربية، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية وتقليد أساليب الحياة فيها. وسعيا وراء هذا السراب، فقد صيغت جهود التنمية وأهدافها، ليس على أساس تحسين ظروف المعيشة للإنسان العادي، بل من أجل تحقيق معدلات عالية لنمو الناتج القومي الإجمالي، دون الاهتمام بتركيبة هذا الناتج ولا بكيفية توزيعه على السكان. فكانت النتيجة عدم إمكان تحقق هذا الهدف (الوهم أصلا)، مع استئثار فئة قليلة من السكان بثمار تلك الجهود التي بذلت في هذين العقدين وترك غالبية السكان يعيشون على هامش التقدم وخارج دائرة ثمار التنمية [193].

شروط تحقيق التنمية المستقلة:

السؤال الجوهري الذي يقفز إلى الذهن هنا، هو: ما هي الشروط والمقتضيات الواجب توافرها حتى يمكن تحقيق التنمية المستقلة بالمعنى الذي حددناه لها من قبل، وذلك في ضوء الخصائص الموضوعية والذاتية التي تعيش فيها البلاد المتخلفة في الآونة الراهنة؟

والحق، أن هذه الشروط والمقتضيات تتمثل-كما توصل إليها الفكر التنموي المعاصر غير التقليدي-بالإضافة طبعا إلى تحقيق شرط التحرر الاقتصادي، فيما يلي:

1- ضرورة البحث عن النمط الإنتاجي القائد.
2- التعبئة القصوى والرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن.
3- التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية.
4- التكنولوجيا الملائمة.
5- المشاركة الشعبية.

واليك نبذة مختصرة عن كل منها.. .

1- البحث عن النمط الإنتاجي القائد:

ذكرنا من قبل، أن من أهم الخصائص البنيوية التي تميز اقتصاديات البلاد المتخلفة، أنها تمر بمرحلة انتقالية، وأن من أهم سمات هذه المرحلة هو أنها، على خلاف البلاد الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة، تموج بتعدد

أنماط الإنتاج، وتعايشها جنبا إلى جنب، واندامجها في نسق واحد (نسق التشكيلة الاجتماعية) الذي يتميز بهيمنة نمط ما من هذه الأنماط، فارضا على هذا النسق قوته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية. ومع ذلك، يظل لكل نمط قوانينه الخاصة، وآلياته وأهدافه المتفردة. وليس يخفى، أن التنمية المستقلة، بالمعنى المحدد لها آنفا، لا يمكن أن تتحقق عفويا، أي من خلال المبادرات الفردية لكل نمط، أو من خلال آليات السوق التي تعمل فيها هذه الأنماط. فهذه الآليات لا تستجيب إلا للطلب الفعلي. والطلب الفعلي يهزأ بالفقراء ولا يعبأ بهم أو بإشباع حاجاتهم الأساسية. من هنا، فإن تغيير مسار التنمية نحو هدف «نفي شقاء الإنسان العادي بالعالم الثالث» يتطلب، إذن، أن تصاغ جهود التنمية واستراتيجيتها على نحو عمدي. والمشكلة الرئيسية هنا، تتمثل في طبيعة النمط الإنتاجي الذي يمكن من خلال ما يملكه من سلطة وموقع وقوة-أن يخطط بوعي لتلك التنمية ويقود مسيرتها. وفي هذا الخصوص لا يخفى أن الأنماط المتعددة للإنتاج، والتي تتواجد جنبا إلى جنب في هذه البلاد، ذات مصالح متباينة، وأحيانا متعارضة. كما أن قوتها الاقتصادية في مجال توليد الدخل وفرص التوظف والإعاشة، تختلف من نمط لآخر. ولهذا فإن حجم العطاء الذي يمكن أن يعطيه كل نمط في الجهد المطلوب لتحقيق التنمية المستقلة، هو أمر متفاوت بين هذه الأنماط. ومع ذلك نعتقد، أنه في ضوء الظروف الراهنة بالبلاد المتخلفة، وتحت شروط معينة، يمكن لهذه الأنماط المتعددة أن تسهم بأدوار مختلفة في تحقيق أهداف التنمية المستقلة. بيد أن المشكلة الأساسية التي تبرز هنا، هي كيف يمكن إيجاد التنسيق والتخطيط وتحديد الأدوار والأطر التي تلزم لتحرك هذه الأنماط على نحو غير متعارض في المرحلة الانتقالية، وفي اتجاه تحقيق الهدف الكبير (التنمية المستقلة) وفي نفس الوقت يتاح لكل نمط أن يحقق مصلحته الخاصة؟ والحق، أن أفضل حل لتلك المشكلة يتمثل فيما نسميه «بالتحالف بين هذه الأنماط». لكن هذا التحالف، حتى يسير في الاتجاه الصحيح لا بد له من قائد واع بمتطلبات المرحلة الانتقالية. وهذا القائد، بحكم الواقع والمنطق، لن يكون إلا الدولة والقطاع العام [194]. وليس يخفى أن ذلك يتطلب أن يكون على قمة جهاز الدولة سلطة وطنية «ذات طابع مؤهل لقيادة عملية الانتقال [195]»، وتحقيق

التنمية المستقلة.

2- التعبئة الرشيدة والقصوى للفائض الاقتصادي الممكن:

سوف يواجه التنمية المستقلة مشكلة تدبير الموارد الحقيقية التي تلزم لتمويل برامجها الاستثمارية. وتلك مشكلة لا بد وأن تحل في إطار مخالف تماما للإطار الذي مولت به برامج الاستثمار في العقدين الماضيين بالبلاد المتخلفة. فقد ساد هذه الدول، في ظل التشكيلات الاجتماعية المهيمنة فيها، وفي ضوء طغيان الفكر التنموي التقليدي، اعتقاد، مفاده، أن مستوى المدخرات المحلية فيها متواضع ولن يكفي لتمويل برامج التنمية، وأنه مهما بذلت هذه الدول من جهد في تعبئة مدخراتها المحلية، فإنها لن تنجح في رفع معدل الادخار المحلي على نحو يكفي لتغطية احتياجات الاستثمار.

وبناء عليه، يجب أن ترتبط حركة التنمية بالبلاد المتخلفة بحركة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية. وتحت تأثير هذه الفكرة، توسعت هذه البلاد في الاعتماد على التمويل الخارجي، (196) الأمر الذي أدى إلى تورطها في مديونية خارجية ثقيلة، جرت معها نتائج وخيمة (197).

والواقع، أن بول باران (198) كان قد أثبت في الخمسينيات من هذا القرن، أن مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة لا ترجع إلى نقص الفائض الاقتصادي فيها، وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض في أوجه متعددة من الضياعات التي تربض في مختلف جوانب الاقتصاد المتخلف. ومن هنا كانت تفرقته الاستراتيجية بين «مفهوم الفائض الفعلي» «ومفهوم الفائض الممكن». فالفائض الاقتصادي الفعلي ضئيل ولا شك في هذا. أما حجم الفائض الممكن فهو يفوق كثيرا حجم الأول. والنتيجة الأساسية التي انطوى عليها تحليل باران، هي أنه بالرغم من ضآلة حجم المدخرات المحلية في هذه البلدان من الناحية الواقعية، إلا أن إمعان النظر في القضية يوضح لنا، أن المسألة ليست هي ندرة المدخرات بقدر ما هي الأسباب التي تربض وراء قلة المدخرات. ولهذا فإن نقطة البدء في بحث مشكلة التمويل المحلي في هذه البلاد تتمثل في البحث أولا عن تأثير الهيكل الاقتصادي الاجتماعي السائد (أي التشكيلة الاجتماعية) على حجم مدخراتها، ثم البحث، ثانيا، في إمكانات تغيير هذا الهيكل وتأثير ذلك على مستوى المدخرات المحلية الممكنة. وقد أشار باران في ذلك إلى الضياعات الكثيرة للموارد، وللتبديد

الشديد الذي يحدث في الفائض الاقتصادي، وخلص في النهاية إلى تقرير نتيجة هامة، وهي أن جوهر مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة ينحصر في تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلي، وذلك عن طريق إحداث التغيرات الجذرية المطلوبة لتعبئة الفائض الممكن. وبناء عليه أثبت أن مشكلة الادخار بهذه البلاد ليست مسألة مالية، كما ذهب لذلك كتاب الفكر التنموي التقليدي، وإنما مشكلة اجتماعية وسياسية [199].

وأيا ما كان الأمر، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجهنا عند تحويل الفائض (الادخار) الممكن إلى فائض فعلي، في ضوء ظروف البلاد المتخلفة، هي في تبعثر هذا الفائض الممكن بين وحدات أنماط الإنتاج المتعددة المتعايشة جنبا إلى جنب، ثم البحث عن وسائل مركزة هذا الفائض، بعد استخدام أدوات السياسة الملائمة لذلك-لكي يعاد توزيعه وتخصيصه بين مختلف الاستخدامات بحسب الأولويات التي يفرضها منطق التنمية المستقلة. وهنا تبرز أمامنا أهمية مقولة «النمط القائد» الذي قلنا إنه لن يكون إلا الدولة والقطاع العام، لما له من سلطة وقوة في المجتمع. «ففي هذه الظروف تبرز الحاجة إلى السلطة فوق الاقتصادية للدولة، لا باعتبارها أداة توليد مزيد من الفائض الاقتصادي، رغم أن هذه المهمة تتحقق هي الأخرى عبر مساعدة الدولة، بل وبالدرجة الأولى كأداة مركزة للفائض وتجميعه من المصادر المشتتة المتمثلة بالأنماط المتعددة المتعايشة جنبا إلى جنب ليصب في قناة واحدة تؤدي إلى تغليب نمط من الأنماط. وينتج عن هذا التدخل، أن هذا التركيز للفائض-لكي يثبت فاعليته، ويكتسب القدرة على الاستمرار-لا بد أن يكون قادرا على تحقيق نشاط متعاظم الإنتاجية، وأن ينمو نموا مستمرا، وإلا فقدت عملية الانتقال مبررها التاريخي [200]». ولما كانت عملية الانتقال تاريخيا، في الاقتصاديات المتقدمة حاليا، قد انتهت بالتحول إلى الرأسمالية أو الاشتراكية؛ فإن النمط الإنتاجي القادر على أداء هذه المهمة «سيكون، نظريا، ذا طابع رأسمالي أو اشتراكي» [201]. حينئذ تحل المشكلة السكانية، عبر عملية الانتقال هذه، أما طبقا لشروط عمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية أو طبقا لشروط القوانين الاشتراكية. بيد أن تلك مسألة سوف تحسمها مسيرة التطور الاقتصادي الاجتماعي لهذه الدول في الأجل الطويل.

ومهما يكن من أمر، فإنه إذا استطاع الاقتصاد المتخلف أن يعبئ قدرا

من فائضه الاقتصادي الممكن، ومركزة هذا الفائض، والتحكم في كيفية استخدامه، فإن ذلك يمثل أحد أهم الحلول العاجلة للمشكلة السكانية. إذ يمكن أن يستخدم هذا الفائض، بدرجات متفاوتة، للإسهام في مواجهة القضايا الرئيسية التالية [202]:

1- تمويل التراكم اللازم للنمو وتوسيع فرص التوظف.

2- مواجهة أعباء الديون الخارجية وتقليل، الحاجة للاقتراض الخارجي.

3- تخصيص جزء من هذا الفائض لرفع مستوى معيشة الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعيش على خط الفقر أو دونه. وليس يخفى ما لهذه الأمور الثلاثة من تأثير بليغ في التخفيف من حدة المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة، وبخاصة في الأجلين القصير والمتوسط.

3- التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان:

لا يمكن للتنمية، أي تنمية، أن تتحقق بدون التصنيع. وقد عرفت البلاد المتخلفة في العقدين الماضيين نمطين أساسيين للتصنيع. النمط الأول هو نمط التصنيع من أجل التصدير، والنمط الثاني هو التصنيع من أجل الإحلال مكان الواردات. وكلا النمطين كما هو واضح يهدفان إلى توفير توازن أفضل في المدفوعات الخارجية لتلك البلاد. وكلاهما يتوجهان أساسا للخارج وليس للداخل. وكلاهما قد قام على اعتبارات الطلب الفعال وقوى السوق. وحصيلة كل منهما كانت تصنيعا هامشيا، لم يضع هذه الدول على مشارف التقدم الصناعي.

فالنمط الأول، الذي قام في عدد لا بأس به من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية استهدف زيادة حصيلة الصادرات من خلال تصنيع وتصدير بعض المواد الأولية المحلية، مثل صناعة معاصر الزيوت ومصنوعات الغزل والنسيج، إلى آخره. ونظرا لتوجه هذا النوع من التصنيع نحو الخارج، فإن الإنتاج أصبح يتحدد حجمه ونوعه ومعدلات نموه طبقا لاتجاهات الطلب الخارجي. ولما كانت البلدان التي سارت على هذا النمط، لا تملك أي تأثير في هذا الطلب، فضلا عن ضعف موقعها وسيطرتها على عمليات التسويق والنقل والتأمين (خدمات التجارة الخارجية) فإن النتيجة كانت هي التبعية لحالة الدورات الاقتصادية بالبلاد التي تصدر إليها، والوقوع في شبكات الاستغلال التي نسجتها الشركات التجارية الأجنبية التي تتولى شراء ونقل

وبيع هذه المنتجات. في هذا النمط لم يعد المهم الإنتاج من اجل السوق المحلي؛ بل «البيع للخارج». كما أن فنون الإنتاج فيه مستوردة بكاملها، تقريبا، من الخارج، وفرص العمالة التي خلقها كانت محدودة نظرا للكثافة الرأسمالية العالية التي اتسمت بها تلك الفنون. من هنا كانت محدودية الأثر التنموي الانتشاري له داخل اقتصاديات هذه الدول. (203)

أما النمط الثاني: وهو الإحلال محل الواردات، فقد قام على فلسفة معينة، مفادها، أنه لتقليل العجز بميزان المدفوعات ينبغي أن يكون التصنيع موجها لإنتاج تلك السلع التي تستنزف قدرا كبيرا من مدفوعات الواردات، وأن تطور إنتاج هذا النوع من السلع في مرحلة لاحقة يمكن أن ينقلها إلى كونها صناعات تصديرية. وهذه السلع تم اختيارها على أساس دراسة هيكل الطلب المحلي في الفترات الماضية، وهو هيكل لم يكن يعكس الاحتياجات الحقيقية للجماهير، بقدر ما كان يعكس التفاوت في توزيع الدخل والتمايز الاجتماعي الشاسع بين طبقات وفئات المجتمع. وتشير تجارب هذا النمط إلى أن تلك السلع كانت من طائفة السلع الكمالية وشبه الكمالية المعمرة (سيارات الركوب الخاصة، الغسالات، التليفزيونات، أجهزة التكييف، إلى آخره). ولما كان إنتاج هذه السلع يتميز في العقود الأخيرة بارتفاع معدل التقدم الفني فيها، فإن نمط التصنيع في البلدان التي طبقته قد بدأ في الحقيقة من «النهاية» بمعنى أن منتجاته المصنعة كانت تناسب مراحل أكثر تقدما من واقع الحال بالاقتصاد القومي (204). ولهذا كانت حتمية ارتباط هذا النمط بما يتدفق إليه من الخارج من مال وتكنولوجيا متقدمة وقطع غيار وسلع نصف مصنعة، بل وفي غالب الأحوال عمالة فنية مستوردة. من هنا كانت مأساة تبعيته المطلقة للخارج وعدم توسيعه للسوق المحلي، نظرا لضآلة آثاره التكاملية (الخلفية والأمامية) مع باقي فروع الاقتصاد القومي، وبسبب عدم إسهامه في خلق فرص التوظف إسهاما يعتد به، حيث إن فنونه الإنتاجية كانت مكثفة لعنصر رأس المال. وانتهت تجربة هذا النمط إلى حقيقة دامغة وهي، أن الإنتاج فيه أصبح مهددا بالتوقف والخسارة كلما ارتفعت الأسعار العالمية للواردات الوسيطة وللتكنولوجيا، وعجزت الدولة عن توفير النقد الأجنبي اللازم للاستيراد. «وبدلا من أن تكون هذه الصناعات بديلا للواردات، أصبح الاثنان متكاملين

وليسا متنافسين، بحيث تتطلب الزيادة في الإنتاج، زيادة في الاستيراد دون أن يصحب ذلك زيادة في التصدير [205]».

ومهما يكن من أمر هذين النمطين في التصنيع، فإن ما يعنينا أن نشير إليه هنا، هو أنه نظرا لتمحور الجهد التصنيعي على قطاع معين بذاته (القطاع المنتج للتصدير أو قطاع الإحلال مكان الواردات) دون أن ينتشر إلى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، فإن هذا التمحور قد خلق بشكل مواز تمحورا وحيد الجانب في مجال توزيع ثمار هذا التصنيع؛ حيث استأثرت قلة من الأفراد بتلك الثمار، وهي القلة التي ارتبطت مصالحها ودخولها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالقطاع الحديث المصنع. أما غالبية القطاعات الأخرى فلم تعط لها أهمية مناظرة، ووضعت بمن يعيشون فيها (وبالذات القطاع الزراعي) على الهامش. هذا وتجدر الإشارة، إلى انه حتى في الحالات المتقدمة من التصنيع التي بدئ فيها بإنشاء بعض الصناعات الإنتاجية (الثقيلة) فإن هذه الصناعات قد اختبرت على أساس أن تنتج وسائل الإنتاج التي تلزم لصناعات إحلال الواردات أو للصناعات المنتجة للتصدير. أما الصناعات الأجرية، التي يستهلك منتجاتها غالبية السكان (من أغذية وملابس ومسكن وخدمات عامة، إلى آخره) فلم تجد العناية ولا رؤوس الأموال، ولا الحوافز، المطلوبة لدفع عجلات النمو فيها [206]. وهكذا أدى هذان النمطان إلى تشويه نمط التقسيم الاجتماعي للعمل.

أما نمط التصنيع الذي تقوم عليه مقولة «التنمية المستقلة» فهو يختلف في جوهره وتوجهه العام مع النمطين السالفي الذكر. فهذا النمط يهدف إلى إقامة الصناعات الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان. وتوجهه العام هو السوق الداخلي وليس الخارجي، ويستهدف في النهاية الخلاص من حالة التبعية ونفي شقاء إنسان العالم الثالث. ورغم أن مفهوم الحاجات الأساسية هو مفهوم نسبي، يتغير عبر مراحل التطور، ويختلف من بلد لآخر، إلا أنه في ضوء الأوضاع الراهنة لمستوى معيشة الأغلبية الساحقة من سكان البلاد المتخلفة، فإن هذه الحاجات تشمل، الغذاء والكساء ومياه الشرب النقية والمسكن الملائم والأثاثات والأدوات المنزلية، والمواصلات المريحة، وخدمات الصحة والثقافة والتعليم.. إلى آخره. ونظرا لتنوع هذه الحاجات وكثرتها، والطلب المستمر عليها من أغلبية السكان، فإنها يمكن

أن تضمن دورانا مستمرا للطاقات الإنتاجية. [207]

وتجدر الإشارة هنا؛ إلى أن هذا النمط التصنيعي لا ينفي إطلاقا إقامة صناعات موجهة للتصدير، أو لكي تحل مكان الواردات. فهذه الصناعات لا يمكن الاستغناء عنها. فإقامة صناعة تصديرية ناجحة أمر معضد لنجاح سياسة التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية، نظرا لما توفره من موارد مالية بالعملات الأجنبية، تلزم بالتأكيد لحل مشاكل اختناق المدفوعات الخارجية ودفع أعباء الديون الأجنبية. كما «أن إحلالا جوهريا للواردات يكون مرغوبا فيه، وممكنا أيضا، في مجال إنتاج الطعام وفي الخدمات[208]». ولكن النقطة الجوهرية، أنه في ضوء التوجه الداخلي والهدف العام لهذا النمط-إشباع الحاجات الأساسية-«يتحدد دور كل قطاع اقتصادي، ابتداء بالصناعة والزراعة والخدمات وانتهاء بالعلاقات مع العالم الخارجي [209]».

ولما كان من المسلم به أن قوى السوق وآلياتها، التي تستجيب فقط لمؤشرات الأسعار والتكاليف والدخول، لا يمكن الاعتماد عليها لتوزيع الموارد وتخصيصها بين الاستخدامات المختلفة طبقا لفلسفة هذا النمط، وبخاصة حينما يكون توزيع الدخل القومي مشوها، فإن نجاح هذا النمط يتطلب ثلاثة شروط أساسية:

1- تخطيط الموارد واستخداماتها.

2- توفر الحماية للصناعات المحلية.

3- توسيع السوق الداخلي.

وفيما يتعلق بالشرط الأول، فإنه لما كانت تعددية أنماط الإنتاج، وما تعكسه من تبعثر في ملكية أدوات الإنتاج وفي طريقة استخدام الفائض الاقتصادي، فإن تحريك الموارد إلى تلك الصناعات المرغوبة يجب أن يعتمد على نوع ما من التخطيط الاقتصادي، يجمع بين المركزية واللامركزية. والتخطيط المركزي هنا يجب أن ينفرد بوضع القرارات الاقتصادية الهامة، مثل تحديد معدلات النمو والاستثمار والادخار، ومعدلات النمو القطاعي بما تحدده من تخصيص وتوزيع للموارد على المستوى القطاعي، ورسم سياسات الأسعار والدخول والتجارة الخارجية. كما أن الدولة يجب أن تخطط لقطاعها العام في توجهاته الإنتاجية واستثماراته وخطط توسعه بما يتفق ومنطق هذا النمط. وفي المراحل الأولى من تنفيذ هذا النمط، لا

بد من استخدام «التخطيط التأشيري» بمختلف أساليبه التي تؤثر في القرارات الإنتاجية والادخارية والاستثمارية لأنماط الإنتاج الأخرى، على النحو الذي يغريها للاستجابة مع أهداف هذا النمط.

وفيما يتعلق بالشرط الثاني، فإنه من المؤكد أن نجاح سياسة التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان لن يتحقق في ظل فوضى التجارة الخارجية وحريتها المطلقة. إذ سيحتاج الأمر لحماية أو دعم الصناعات الوليدة بمختلف السبل والسياسات (التعريفة الجمركية، الرقابة الكمية على الواردات، سياسات أسعار الصرف).

أما فيما يختص بضرورة توافر سوق داخلي واسع، يستوعب الإنتاج المحلي بكل مستمر، فإن ذلك يرتبط بمشكلتين أساسيتين. الأولى، هي حجم السكان، والثانية هي مشكلة توزيع الدخل. ويبدو لنا أن البلاد ذات الحجوم السكانية القليلة سوف تواجه بصعوبات واضحة في مجال تصنيعها الموجة لإشباع الحاجات الأساسية بسبب ضيق حجم السوق الذي يعوق الإنتاج للوصول إلى حجمه الأمثل والاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير. بيد أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال إقامة علاقات من التكامل الإقليمي بينها وبين جاراتها من الدول. أما عن مشكلة توزيع الدخل، فليس من المتصور لهذا النمط التصنيعي أن ينجح ما لم يكن هناك ارتفاع مستمر في دخول السكان حتى يتولد طلب مستمر وقوى على المنتجات المصنعة. والحقيقة، أن قضية التوزيع العادل، وإن كان يجب أن تعالج على المستوى السياسي أولا، وفي ضوء تنفيذ العديد من السياسات (برامج الإنفاق العام الموجه للقطاعات الأكثر فقرا، سياسات الدعم والأسعار.... إلى آخره) إلا أنه من المؤكد أن السياسة الفاعلة في هذا الخصوص هي سياسة العمالة المنتجة، أي خلق فرص عمل منتجة لكل فرد، قادر على العمل وراغب فيه. وهذا ما يجب أن تأخذه فلسفة هذا النمط التصنيعي بعين الاعتبار. وهنا يقول محبوب الحق: «أنه يجب دمج الاهتمام بزيادة الإنتاج في الاهتمام بتحسين التوزيع، وإلا يعالج كل منهما على حدة. ويعني ذلك بالضرورة أن العمالة يجب أن تعالج كهدف أولي للتنمية، لا كهدف ثانوي لها، إذ أنها أقوى الوسائل لإعادة توزيع الدخل في مجتمع فقير. كما أن رأس المال لا يجب أن يتركز في قطاع صغير حديث، يتمتع بإنتاجية عالية ووفورات

عالية، وإنما يجب أن يتوزع بأجزاء صغيرة على شريحة واسعة من الاقتصاد- من خلال برامج الأشغال العامة، إذا لزم الأمر، وحتى على حساب المخاطرة بتخفيض متوسط إنتاجية العمل، وتخفيض المعدل المقبل للنمو. أو على المجتمعات الفقيرة أن تواجه هذا الاختيار بعدل وإنصاف. فليس لديها إلا مقدار محدود من رأس المال. وباستطاعتها إما أن ترفع بدرجة جوهرية إنتاجية جزء صغير من قوة العمل في القطاع الحديث، على أن تترك جزءا كبيرا من العمال عاطلين عن العمل، وإما أن تختار إنتاجية متوسطة أدنى، وعمالة كاملة [210]».

وعموما، يجب أن يرسخ في الذهن، أن نجاح هذا النمط التصنيعي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، يجب أن يقوم على تطور متوازن للزراعة والصناعة معا.

فليس من المتصور قيام تنمية صناعية بالمعنى الذي حددناه لهذا النمط دون أن يؤازرها نمو مواز في القطاع الزراعي ليمدها في المراحل الأولى من النشأة، بمصادر التراكم اللازمة، وبالقوى العاملة التي حررتها التنمية الزراعية، وليمدها بعد ذلك بالمواد الخام والوسيطة، ويوفر للعمال الصناعيين بالمدن المواد الغذائية.

ومن ناحية أخرى، سيكون لنجاح نمط التصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية أثره في تطوير الزراعة نفسها، ومن خلال ما يوفره لها من مواد وسيطة (أسمدة ومبيدات) ومعدات إنتاجية.

4- اختيار التكنولوجيا الملائمة:

وفيما يتعلق بموقف التنمية المستقلة من موضوع التكنولوجيا، فإنه يختلف تماما مع الأفكار المتطرفة والساذجة، التي راجت مؤخرا حول «سحر التكنولوجيا المعاصرة» الموجودة في الغرب المتقدم، والتي ترى أن الحصول عليها كفيل بأن يحول المجتمعات المتخلفة بقدرة فائقة إلى عالم متحضر. ذلك أن تلك التكنولوجيا تسيطر عليها الآن الشركات الدولية النشاط، وهي لا تعطيها إلا بثمن باهظ، وشروط تجعل المشتري ينصاع إلى الاندماج في تقسيم العمل الدولي الجديد الذي تخطط له وتنفذه هذه الشركات. ناهيك عن ارتفاع التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التلوث البيئي الذي تسببه هذه التكنولوجيا. إن التكنولوجيا الملائمة التي تحتاج إليها التنمية

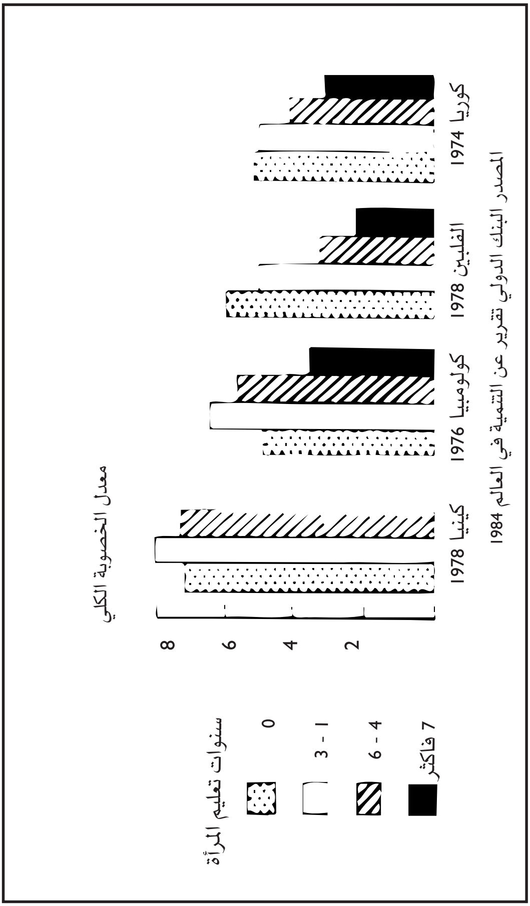

شكل رقم (32)

العلاقة بين تعلم المرأة ومعدل خصوبتها في بعض البلاد المتخلفة

المستقلة التي تتوجه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، ليس بالضرورة أن تكون «آخر صيحة» في عالم التحديث. فالتكنولوجيا الملائمة يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية، وهذه الكفاءة ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة، وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تتصدى لمعالجتها. هذا يعني، أن ما تحتاج إليه البلاد المتخلفة الساعية لتحقيق التنمية المستقلة، هو ذلك النوع من الفنون الإنتاجية التي تراعي العلاقة بين الندرة النسبية لرأس المال والعمل [211]، والظروف البيئية التي ستعمل فيها (طبيعة المواد الخام ونوعيتها، المناخ، التربة). كما أنها يجب أن تسهم في علاج مشكلة البطالة كهدف قومي، وألا تكون ملوثة للبيئية، بمعنى ألا يؤدي استخدامها إلى تدمير العلاقة التوازنية بين الإنسان وبيئته الطبيعية، وأن تستغل الموارد المتاحة أحسن استغلال ممكن.

إن التكنولوجيا الملائمة، بهذا المعنى لا يمكن استيرادها من الخارج. فهذا «الخارج» لا توجد لديه الحوافز ولا الدوافع الموضوعية لتشكيل تكنولوجية ملائمة خاصة بأوضاع البلاد المتخلفة. إن كل ما يهم هذا «الخارج» في هذا الخصوص، هو أن تكون تكنولوجيته أحد الأسلحة الفعالة التي يضمن بها سيطرته على تلك البلاد من خلال ما تخلقه من تبعية تكنولوجية، وأن يكون هذا السلاح في نفس الوقت وسيلة لاستنزاف الفائض الاقتصادي فيها.

وهكذا نخلص إلى القول، بأن التكنولوجيا الملائمة التي ستتفق مع منطق التنمية المستقلة، يتعين على البلاد المتخلفة أن تخلقها أو تتعرف عليها، وذلك من خلال الفهم الدقيق للواقع الاقتصادي الاجتماعي ولطبيعة المشاكل السائدة فيه، وعن طريق عدم ازدراء التكنولوجيا التقليدية المحلية التي كان لها باع طويل في تقديم الكثير من الحلول لهذه المشاكل. ومن هنا تأتي أهمية المحافظة عليها وتطويرها. كما أنه ليس من المتصور الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة إلا من خلال تفجير الطاقات والإمكانات العلمية للكوادر المحلية ومنع تسربها للخارج، وعن طريق تغيير وتطوير نظم التعليم والبحث العلمي وربط ذلك بمشاكل المجتمع [212].

5- المشاركة الشعبية: [213]

إن تنمية تتوجه للداخل، وتهدف لأن تكون مستقلة، وتصاغ على أساس

إشباع الحاجات الأساسية لأغلبية السكان، وتعتمد على النفس، لا بد وأن تكون تنمية يقوم بها الشعب. وهو ما يعني ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيقها. وليس المقصود بالمشاركة الشعبية هنا مجرد شعار سياسي أجوف، وإنما يقصد به التجنيد الفعلي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات والأنماط الإنتاجية وذلك من خلال خلق فرص للعمالة وللاستثمار، .تتسع بدرجة كبيرة لتشمل كل هذه القطاعات، وتوفير أطر مؤسسية جديدة تكفل مشاركة القاعدة الشعبية في اقتراح أهداف الخطة، ومتابعة تنفيذها. وتلك قضية ترتبط أيما ارتباط بموضوع الديموقراطية في هذه البلاد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جمهرة واسعة من مفكري العالم الثالث تجمع على أن المشاركة الشعبية التي تكفل تحقيق التنمية المستقلة، لن تتحقق إلا إذا اعتقد الناس عن إيمان حقيقي، بأن ثمار التنمية سوف تعود عليهم. إن مثل هذا الإيمان هو الكفيل بأن يجعلهم يعطون هذه التنمية كل ما عندهم من عطاء ممكن، وأن يرتفعوا إلى مستوى العمل الجاد والخلاق الذي يتطلبه النجاح في معركة التخلف وإحراز هدف التنمية المستقلة.

الخط الثالث-الاعتماد على الذات:

كان الفشل في تجارب التنمية في العقدين الماضيين في غالبية الدول المتخلفة، مقترنا بتزايد الاعتماد على الغير، وقد اتضح هذا-في الآونة الأخيرة-في تزايد تبعية هذه الدول للعالم الرأسمالي، تمويليا [214]. ونقديا، وتجاريا، وتكنولوجيا وغذائيا. وكل ذلك أدى في النهاية إلى إعادة دمجها بأحكام في السوق الرأسمالي العالمي، وإخضاعها لشروط عمل هذا السوق في مرحلة أزمته الراهنة، وإلى فقدانها السيطرة على مواردها الاقتصادية، وخلق آليات جديدة لنهب فائضها الاقتصادي، وإلى حرمانها من حرية صنع القرار الاقتصادي المستقل. ولهذا فليس من المتصور أن تتحقق التنمية المستقلة-وهي الإطار الوحيد والممكن في رأينا الذي تحل فيه المشكلة السكانية-إلا بنفي ذلك كله، أي بتحقيق الاعتماد على الذات.

والاعتماد على الذات لا يعني الإنفاق على النفس، أو أنه مرادف للاكتفاء الذاتي فتلك أمور غريبة عن المعنى الحقيقي الذي ينطوي عليه هذا المصطلح.

إن الاعتماد على الذات، كما يقول محبوب الحق، هو «فلسفة شاملة للحياة[215]». وكما يقول إسماعيل صبري عبد الله: «إنه النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرية الذي يتمثل في ازدراء القدرات الذاتية، والتطلع دوما إزاء أي مشكلة نحو الدول المتقدمة، بحثا عن الحل الجاهز. إنه موقف ثقة بالنفس وبالشعب، واحترام للتراث الحضاري للشعوب وقدرتها على الإبداع والاختراع [216]». ومن المؤكد، أن الاعتماد على الذات بهذا المعنى، يمثل أحد الأعمدة الأساسية في إقامة بنيان التنمية المستقلة.

وإذا شئنا الآن أن نعطي معنى محددا لمقولة «الاعتماد على الذات» فلا بد لنا أن نحدد العناصر الأساسية التي تنطوي عليها، وتكون في مجموعها مدلول هذه المقولة.

*وأولى هذه العناصر، أن الاعتماد على الذات يعني ضرورة التعبئة القصوى والرشيدة للفائض الاقتصادي الممكن الذي يتحقق في الاقتصاد القومي، ولكن جانبا هائلا منه يضيع هباء في ظل التشكيلات الاجتماعية المهيمنة في هذه البلاد. وقد سبق أن تعرضنا لهذه النقطة فيما تقدم. إذ ليس من المتصور نفي التبعية التمويلية للخارج وما يترتب عليها من نتائج وخيمة، إلا إذا تمكن الاقتصاد القومي من تحويل فائضه الاقتصادي الممكن إلى فائض فعلي. فذلك هو الشرط الضروري لتقليل فجوة الموارد المحلية وما تمليه من اعتماد على العالم الخارجي. كما أن هذه التعبئة تتطلب مركزة هذا الفائض، حق يمكن إحكام التصرف في كيفية استخدامه بما يتناسب وتحقيق أهداف التنمية المستقلة

*وثاني هذه العناصر؛ هو أن الاعتماد على الذات لا ينفي إمكان الحصول على التمويل الخارجي، طالما كان نافعا ومجديا من الناحية الاقتصادية وبلا شروط سياسية، وبشرط أن تكون أهميته النسبية متناقصة عبر الزمن في تمويل التنمية، الأمر الذي يعني ضرورة التنامي المستمر لأهمية التمويل المحلي. لقد وقعت البلاد المتخلفة في وهم إمكان الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي (بمصادره المختلفة) وكبديل لتنمية الموارد التمويلية المحلية، معتقدة أنها يمكن أن تبني تنميتها دون حدوث مشاكل في السداد في الأجل الطويل. ثم جاءت مشكلة الديون الخارجية لتتفاقم على نحو دراماتيكي في حقبة السبعينيات، وتضع حدا لهذا الوهم. حقا إن أحدا لا ينازع في أن

تلك البلاد استطاعت، في كثير من الحالات، أن تحقق معدلات مرتفعة للاستثمار والنمو خلال تلك الفترة. ولكن لا يجوز، أن ننسى للحظة واحدة، أنه ليس المهم هو رفع معدلات الاستثمار والنمو عن طريق الاقتراض الخارجي والاستثمارات الأجنبية، مع ما ينتج عن ذلك من تصاعد في نصيب العالم الخارجي في ثمار التنمية المتحققة في صورة فوائد وأقساط وتحويلات للأرباح، وإنما لأهم من ذلك بكثير هو زيادة معدلات الاستثمار والنمو من الموارد الذاتية لتلك البلاد، حتى يمكن أن تبقى ثمار التنمية فيها وتوزع على الشعب. بل ربما يكون الرضا بمعدل أقل للنمو، ويعتمد أساسا على الموارد المتاحة ذاتيا، مع قدر يسير من التمويل الأجنبي، أفضل بكثير من معدل مرتفع للنمو يعتمد أساسا على التمويل الخارجي ويذهب الجزء الأكبر من ثماره للأجانب [216].

- وثالث هذه العناصر، وتلك مرتبطة بالعنصر الثاني، هو أن تحقيق الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتم إلا إذا تمكنت هذه البلاد من وضع حد لتفاقم مشكلة ديونها الخارجية، وما نستنزفه من موارد ضخمة، تمثل في التحليل الأخير، إضعافا لقدرات الذات للاعتماد على نفسها. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال:

1- تصفية جبل الديون المتراكم في الماضي.

2- تقليل الحاجة للاقتراض الخارجي.

والقضية الأولى لن تحل من خلال الحلول المؤقتة والمسكنة؛ المتمثلة في إعادة جدولة الديون [217] أو في السعي للحصول على مزيد من الاقتراض لدفع أعباء الديون القديمة، بل سيتطلب الأمر موقفا نضاليا وتضامنيا مع دول العالم الثالث المدينة للبحث عن حل جذري، يأخذ بعين الاعتبار المحاور العالمية والإقليمية والداخلية للمشكلة [218]. أما القضية الثانية فلن تحل إلا من خلال تنمية موارد التمويل المحلي (تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن) وضرورة الادخار من الإنتاج المتزايد؛ الأمر الذي يعني ضرورة ألا تلتهم الزيادة في الاستهلاك الجاري كل ثمار التنمية. بل يجب أن يخصص جزء منها لتمويل عملية التراكم ودفع أعباء الديون الخارجية.

- ورابع هذه العناصر التي تنطوي عليها مقولة الاعتماد على الذات، أن البلاد المتخلفة يجب أن تعطي لقضية تنمية إنتاج الغذاء أهمية استراتيجية

في المرحلة القادمة، ليس فقط بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية، وما أدى إليه ذلك من تفاقم في عجز موازين مدفوعات هذه البلاد فحسب، وإنما أيضا بسبب تحول الغذاء إلى سلاح دولي للاستقطاب وفرض التبعية. من هنا أصبح مفهوم الأمن الغذائي ضمن مكونات الأمن القومي. وتلك قضية مرتبطة بتحقيق مهام الثورة الزراعية في البلاد المتخلفة.

- وخامس هذه العناصر، أن مفهوم الاعتماد على الذات له بعد جماعي، بمعنى أنه يمتد ليشمل إقامة نوع من أوجه التعاون والعلاقات ذات المصالح المتبادلة مع جبهة الدول المتخلفة التي تعاني من مشاكل وهموم متشابهة، وتوجد بينها ألوان ممكنة من التعاون المثمر. يأتي في مقدمتها توحيد الصفوف والمواقف في القضايا الدولية المثارة (مثل قضية الديون الخارجية، نظام النقد الدولي، التجارة الدولية، الموقف من الشركات الدولية النشاط... إلى آخره) كما أن التعاون يمكن أن يشمل إقامة أنواع مختلفة من المشروعات المشتركة، حينما تتوافر الشروط اللازمة لذلك، اقتصاديا وجغرافيا وتكنولوجيا. هذا بالإضافة إلى أن التعاون يمكن أن يتسع ليشمل عددا من الأمور الحيوية مثل [219]:

1- تكوين اتحادات عالمية لمنتجي السلع والمواد الأولية (على غرار الأوبك).

2- منع وجود طرف ثالث يتوسط عمليات التجارة والدفع بين البلاد المتخلفة.

3- تبادل التكنولوجيا المتاحة التي طورتها بعض البلاد المتخلفة.

4- وجود نظام عام للتفضيلات الجمركية بين هذه البلاد.

الخط الرابع- تحقيق العدالة الاجتماعية:

يمثل محور تحقيق العدالة الاجتماعية أحد المحاور الرئيسية في رؤيتنا للتغلب على المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة. فليس كافيا أن يتحقق التحرر الاقتصادي وأن تتم التنمية المستقلة وأن يتحقق الاعتماد على الذات لكي ينتفي التناقض القائم بين السكان وبين النظام الاجتماعي السائد (وهو لب المشكلة السكانية كما رأينا)، بل لا بد من توافر حد أدنى من العدالة الاجتماعية. فقد يتحقق التحرر الاقتصادي، ويتمكن المجتمع من تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي بشكل يعتمد، إلى حد كبير، على الموارد

الذاتية، ومع ذلك فإن الجزء الأعظم من ثمار ذلك قد يذهب إلى فئة قليلة العدد من السكان، وبحيث توضع الأغلبية الساحقة على الهامش، ويحكم عليها بالبقاء على الدوام عند مستوى الكفاف، ويتهددها دائما الانحدار دون هذا المستوى. وواضح في مثل هذه الحالة، أن المجتمع وإن كان قد حقق تقدمه الاقتصادي، إلا أن المظاهر المختلفة للمشكلة السكانية تظل قائمة [220].

ومن الجلي، أن مقولة «العدالة الاجتماعية» هي في الواقع نقيض لمقولة «الظلم الاجتماعي». ومن ثم فإن المجتمع الذي يرفع شعار العدالة الاجتماعية إنما برفع ضمنا شعار «معاداة الظلم الاجتماعي». على أنه ينبغي التنويه ابتداء، بأن مقولة «العدالة الاجتماعية» هي مقولة أخلاقية وحقوقية، لأنها ترتبط بنظام القيم وبفكرة الحق. وهي لهذا ترتبط بالنسق الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الذي تتداول فيه. فمضمون العدالة الاجتماعية في مجتمع إقطاعي تختلف بالتأكيد عنها في مجتمع رأسمالي أو اشتراكي. ومع ذلك فمن الملاحظ أن الكتاب والمتحدثين عن العدالة الاجتماعية قد دأبوا على استخدامها بمعاني مجردة، تعزلها عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام السائد. ومن هنا أصبح المضمون الذي تنطوي عليه مضمونا مطاطا، يسمح بتفسيرها لأكثر من معنى وأكثر من دلالة. ففي بعض الأحيان تستخدم هذه المقولة للدلالة على «إعطاء كل ذي حق حقه» أو للإشارة إلى «المساواة أمام القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات» وفي أحيان أخرى تستخدم للإشارة إلى «المساواة في التضحيات» أو «تقليل أو تذويب الفوارق بين الطبقات» أو إلى «رفع الظلم عن الفقراء ومحدودي الدخل» أو إلى «المساواة في فرص الحياة». وفي أحيان ثالثة تستخدم للإشارة إلى «تحسين ظروف المعيشة بالنسبة لغالبية الشعب»... إلى آخره.

وهكذا تتعدد المعاني والمضامين [221]. وبناء عليه يجد الباحث نفسه أمام صعوبة منهجية واضحة، تتمثل في غياب المعايير الكمية التي يتسنى بمقتضاها-في ضوء تلك التعاريف-قياس مدى العدالة الاجتماعية.

ومهما يكن من أمر؛ فإنه يكفينا لغرض البحث في هذه الدراسة أن نقرر، أن العدالة الاجتماعية، هي ذلك الوضع الذي تتميز فيه أوضاع

الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من المساواة في توزيع الدخل والثروة القوميين، مع ما يترتب على ذلك من انحصار درجة التفاوت في مستويات المعيشة وفرص الحياة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في أضيق الحدود. [222].

وعموما؛ فإن تحقيق العدالة الاجتماعية، كمحور من المحاور الفاعلة في حل المشكلة السكانية، يجب النظر إليه على أنه مسألة اختيار سياسي واع من جانب القيادة السياسية للمجتمع. فالعدالة الاجتماعية لن تتحقق صدفة، وإنما نتيجة تحرك مستهدف ومحسوب من جانب هذه القيادة، ويعتمد على وسائل محددة ملائمة لهذا الهدف. وثمل الموقف من قضية «التوزيع» لب وجوهر قضية العدالة الاجتماعية. ومن المسلم به الآن، كما يقول محبوب الحق، أن آليات السوق ليست أدوات عالية الكفاءة، أو يمكن الاعتماد عليها لتوزيع الموارد عندما يكون توزيع الدخل مشوها للغاية [223]. كما أن هناك «إدراكا متزايدا بأن النمو الاقتصادي لا يتساقط رذاذا بطريقة أوتوماتيكية فوق الجماهير [224]». كما أن تحسين أحوال الفقراء لا يمكن أن يتحقق فقط «لمجرد توزيع بعض القوة الشرائية عليها من خلال مخططات الرفاهية القصيرة الأجل» [225] كالدعم والمعونات.

كما أن ثمة اتفاقا واسعا بين الاقتصاديين الآن، على محدودية فاعلية السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل في هذه الدول.

والحق، أن تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكون متضمنا في إستراتيجية التنمية كهدف في حد ذاته وكوسيلة من وسائل التغلب على المشكلة السكانية. وإذا ما ارتقت النظرة إلى العدالة الاجتماعية إلى هذا المستوى، فإنه يبقى بعد ذلك قضية الأولويات في توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات، وأن يراعى في هذا التوزيع قضية إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان. كما يرتبط بذلك أيضا مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة[226]، والعدالة في توزيع الاستثمارات بين مناطق الدولة، وفي توزيع خدمات الدولة بين مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية،... إلى آخره. إن قدرا كبيرا من العدالة الاجتماعية مع قدر صغير من الموارد يستطيع أن يتحمل عددا أكبر من السكان من تلك الأعداد التي يمكن تحملها في حالة موارد أكبر ولكن مع قدر أقل من العدالة.

ملاحظات ختامية:

يتضح من الخطوط الأربعة التي رسمناها لتحدي المشكلة السكانية، أننا لا ننظر إلى تلك المشكلة على أنها تعبير عن سباق غير متكافئ بين نمو السكان من ناحية، ونمو الموارد المحدودة من ناحية أخرى، كما يرى المالتوسيون؛ بل هي سباق بين النمو السكاني المرتفع وبين جمود وتخلف التشكيلات الاجتماعية المهيمنة بالبلاد المتخلفة، التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي لشعوبها، على النحو الذي يوفر الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل الشريف لكل مواطن، قادر على العمل وراغب فيه. والمشكلة السكانية بهذا المعنى هي قضية صراع هذه التشكيلات ومؤسساتها، وعلاقاتها الداخلية والخارجية. أما الحقائق الديموجرافية التي تعكسها هذه المشكلة (مؤشرات الخصوبة ومعدلات المواليد والوفيات.. .) والتي لا يمل المالتوسيون الجدد من الإشارة إليها دوما، دون غيرها، فليست إلا «ترمومتر أصم»، يشير إلى ارتفاع درجة حرارة المريض، دون أن يشخص لنا حقيقة «المرض».

لقد عرف «العالم المتقدم» من قبل، وإبان مرحلة الثورة الصناعية نموا انفجاريا مماثلا-بدرجة ما-للنمو الانفجاري الموجود الآن في دول العالم المتخلف. بيد أن دول «العالم المتقدم» استطاعت أن تجتاز هذه المرحلة الانتقالية لنموها السكاني من خلال تغيير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها الأسرة، وجعلت معدل المواليد ومعدل الوفيات يتوازنان عند مستويات منخفضة، الأمر الذي يؤكد، أن التغير السكاني هو في الأساس دالة في هذه الظروف أنه من المستحيل إجراء تقدم ملموس في التغير السكاني ما لم تتغير هذه الظروف. إن الفارق الديموجرافي الجوهري بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة في مجال سرعة اجتياز المرحلة الانتقالية للنمو السكاني، لا يكمن في أنه يوجد بالبلاد المتخلفة حافز استثنائي على الإنجاب [227] في الوقت الذي انخفض فيه معدل الوفيات، ولكنه يكمن في أنه في مجموعة البلاد المتقدمة كان الانخفاض الذي حدث في معدل المواليد ومعدل الوفيات راجعا إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث بها، في حين أن انخفاض معدل الوفيات بالبلاد المتخلفة كان محصلة لنقل التقدم الطبي من الخارج، بينما ظلت العوامل،

الداخلية والخارجية، المحفزة على ارتفاع معدل المواليد كما هي، وذلك بفعل استمرار التخلف والتبعية في تلك البلدان.

هذا هو جوهر المشكلة، وتلك هي بذور الحل.

إن بذور الحل تكمن في تبني رؤية جديدة للمشكلة السكانية، تقوم على اعتقاد راسخ، بأن هذه المشكلة هي الظل الكئيب لمشكلة التخلف والتبعية. من هنا فلا يوجد حل سريع أو مباشر لها. وتأسيسا على هذا الفهم يجب أن تشحذ كل الأسلحة، وتعبأ كل الإمكانات، وأن تستخدم كل الطاقات من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي، وبناء التنمية المستقلة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، في إطار من الاعتماد على النفس، وفي ظل عدالة اجتماعية.

إن نواقيس الخطر إذن يجب أن تقرع بلا هوادة «ليس لأن القوانين الأبدية للطبيعة قد جعلت من المستحيل إطعام سكان الأرض [228]» وإنما يجب أن تقرع بشدة لأن جذور التخلف والتبعية في البلاد المتخلفة المكتظة بالسكان ما زالت تحول دون تحررها الاقتصادي، وتقف عقبة أمام الاستخدام الأمثل لفائضها الاقتصادي الممكن، الذي يتسنى من خلاله بناء غد أفضل.. بلا فاقة، أو جوع، أو بطالة، أو قهر لشعوب هذه البلاد.

المراجع والهوامـش

هوامش التوطئة

(1) انظر في ذلك:

P.Khalatbari, Uberbevolkerang in den Entwicklungslandern, and Akademie Verlag, Berlin 1968, S.25.

(2) انظر هذا التقدير عند: فيلي برانت وآخرين-الشمال والجنوب، برنامج من أجل البقاء. تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية. ترجمة زكريا نصر، سلطان أبو علي، جلال أمين، الكويت 1981، ص 95.

(3) راجع، موريس جورنييه: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، تقرير إلى نادي روما، ترجمة سليم مكسور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ص 20.

(4) انظر في أحوال العمالة بالبلاد المتخلفة:

R.Jolly, E. De Kadt, H. Singer and F. Wilson (Eds): Third Word Employment Problems, and Strategy, Benguin Books, P. G. Schervish, Employment Problems in a Global Perspective in: M. E. Jegen and C. K. Wilber, (Eds): Gowth with Equity, Strategies for Meeting Human Needs, Paulist Press, New York, Ramsey, Taronto, 1977, pp. 97-123.

(5) See: Y. Sabolo, Employment and Unemployment, 1960- 90, International Labour Review, No 112 / 1975, pp. 401- 417.

(6) أنظر تقرير فيلي برانت، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(7) المصدر الآنف الذكر. ص 33.

(8) نفس المصدر السابق، ص 52.

(9) المصدر الآنف الذكر، ص 52.

(10) نفس المصدر السابق. ص 55.

(11) المصدر السابق، ص 58.

(12) المصدر نفسه، ص 58.

(13) المصدر الآنف الذكر ص 82.

(14) مشار إلى ذلك في المصدر السالف الذكر، ص 17.

(15) راجع موريس جورنييه، المرجع الآنف الذكر. ص 86.

(16) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة عمل الطفولة بالبلاد المتخلفة انظر:

Elias Mendetievich (ed.): Children at Work, International Labour Office Geneva 1979, G. Rodgers & G. Standing (Eds.) Child Work, Poverty and Underdevepment lnternational Labour Office, Geneva 1981.

(17) يكاد يكون من الشائع في غالبية هذه الدول، أن يحصل أغنى 10٪ من السكان على حوالي

40٪ من مجموع الدخل القومي، في حين يحصل أفقر 40٪ من السكان على حوالي 15٪ أو أقل من ذلك، كما أن 20٪ من فقراء السكان يحصلون على حوالي 5٪ من الدخل القومي. أنظر في ذلك:
International Labour Office, Employment, Growth and Basic Needs: A One-World ProbIem, Geneva 1976, and see also, M. S. Ahuwalia: Incone Inquality Some Dimension of the Problem, in: H. Chenery at al (Eds.): Redistribution with Growth, Oxford Univeversity Press 1975.

(18) انظر، موريس جورنييه، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(19) انظر تقرير فيلي برانت السالف الذكر، ص 23.

(20) نفس المصدر السابق، ص 83.

(21) See, UNCTAD, «Towards an Effective System of International Financial Co-Operation». Item 12(a), Main Policy lssues, Manila 1979, p.5.

(22) انظر، البنك الدولي-تقرير عن التنمية في العالم 1983، الطبعة العربية 1983، ص 31.

(23) المصدر السالف الذكر، ص 31.

(24) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية عموما، وفي حالة البلاد العربية خصوصا، انظر أعمال المؤلف: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1984.

(25) راجع في ذلك:
World Bank, Annual Report 1976, Washington, D. C. Table No. 4., P.101.

(26) انظر في هذه النقطة:
World Bank, External Public Debt of LDCs, and Document of the World Bank, Washington, D. C. 1976, p. 98.

(27) لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج انظر الهامش رقم (24).

(28) راجع دينيس جابور، امبرتوكولومبو-الخروج من عصر التبذير، التقرير الرابع إلى نادي روما، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق 1982، ص 139.

(29) انظر، محبوب الحق: ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 151.

(30) انظر، فيليب هاوز (محرر)-الأزمة السكانية، ترجمة حنا رزق وراشد البراوي. المكتب المصري الحديث، الإسكندرية، أبريل 1970، ص 8.

(31) انظر عرضا تقيميا هاما لبرامج تنظيم الأسرة بالبلاد المتخلفة الدراسة التالية:
Veonica Stolte-Heiskanen, Familenplanungskonzeptionen neu betrachtet: eine Kritische Ubrblick, in: Autorenkallektiv: Dernookonomieche Problem der Entwickhengslander Akademie Verlag, Berlin 1979, S. 181- 198.

(32) قارن محبوب الحق، مصدر سبق ذكره. ص 156.

(33) انظر رمزي زكي-زيادة السكان بين مفهومين إنساني ولا إنساني، مقالة نشرت بمجلة الطليعة القاهرية، عدد مارس 1973، ص 81- 96.

مراجع وهوامش القسم التمهيدي

(1) للإحاطة بتفاصيل أكثر حول المدرسة التجارية (الميركانتيلية)، انظر المرجع الرئيسي في هذا الخصوص:

Heckscher, « Mercanilism», George Allen, London 1935.

وانظر أيضا:

Eric Roll,«A History of Economic Thought», 4th edition, Faber, London 1973; J.Schumpeter, «History of Economic Analysis», Allen and Unwin London 1967.

(2) See: E. Lipson, «The Economic History of England, Adam & ch. Black, London 1943; M. Dobb, Studies on the Development of Capitalism, Routledge & Kegan Paul, London 1959; O. C. Cox, «The Foundation of Capitalism», Peter Owin, London 1959.

وانظر أيضا الكتب الأربعة التي ألفها الزوجان هاموند J.L.Hammond لوصف سوء أحوال الطبقة العاملة في إنجلترا في البدايات الأولى لنشأة الرأسمالية:

- The Town Labourer, London 1917.
- Lord Shaftesbury, Constable, London 1923.
- The Rise of Modern Industry (1925), 5th ed. New York 1937.
- The Black Age (1934), revised edition, Pelikan Books, London 1947.

(3) وليم جودوين W.Godwin كاتب وفيلسوف إنجليزي، عاش في الفترة ما بين 1756- 1836. وقد كان من المدافعين والمتحمسين لأفكار الثورة الفرنسية. ويعد كتابه«بحث في العدالة السياسية» الذي نشر في عام 1793 أهم أعماله الفكرية. وهو كتاب خليط بالأفكار المادية والمثالية والإلحادية والفوضوية. كان جودوين يؤمن بسلطان العقل البشري وبقدرته على خلق مجتمع مثالي، وأن الإنسان خير بطبيعته، وأن ما يطرأ من مظالم اجتماعية ليس مرجعه إلا القوانين الوضعية التي صنعها الإنسان. وفي اعتقاده، أن ما يعانيه المجتمع من مشاكل لا يرجع إلى ضآلة الإنتاج، وإنما إلى سوء توزيع الثروة، وأنه لو أحسن إعادة توزيع هذه الثروة لاستطاع الناس أن يعيشوا سعداء.

(4) كوندرسيه Condercet كاتب وفيلسوف وعالم رياضة فرنسي (1743- 1794). وهو يعد من أنصار المذهب الطبيعي (الفزيوقراط). وكاتب له نظرية وضعية في فلسفة التاريخ. فهو يرى أن هدف التاريخ البشري هو السيطرة التكنيكية على الطبيعة وتحقيق أكبر قدر من السعادة واللذة لجميع الناس. وقد انعكست أفكاره في كتابه عن«تقدم الروح الإنسانية»،

وكان كوندرسيه من مفكري حزب الجروند أيام الثورة الفرنسية. وشغل منصب رئيس لجنة التعليم التي كان هدفها وضع خطة جديدة للتعليم بما يحقق مبدأي العدالة والمساواة في التعليم لجميع الأطفال.

(5) يمثل فكر ديفيد ريكاردو1823- 1772(D..Ricardo) القمة التي وصل إليها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، حيث بلغ نضج الأفكار الاقتصادية عنده مستوى أرقى بكثير من فكر من سبقوه. وكان أول مؤلفات ريكاردو مقالة عن«سعر الذهب» في عام 1809، ثم كتيبا صغيرا بعنوان«السعر المرتفع للسبائك الذهبية برهان على انخفاض قيمة البنكنوت» وقد نشره عام 1812، ومقالة عن«اختبار أثر انخفاض سوق القمح على الربح ورأس المال»، وقد نشرها في عام 1815، وهي المقالة التي استندت عليها المعارضة في البرلمان الإنجليزي لإسقاط قوانين الغلال. على أن أهم

مؤلفاته هو كتاب«مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» الذي صدرت الطبعة الأولى منه عام 1817. وهذا الكتاب يعد، حتى اليوم، من أهم المراجع في علم الاقتصاد. ونظرا للروح التشاؤمية التي اتسم بها تحليل ريكاردو وتنبؤه بالركود الذي ينتظر مصير النظام الرأسمالي، فقد لقيت أراءه بعد موته معارضة شديدة وهجوما عنيفا، حتى أن كاتبا أمريكيا، هو كارييه مؤلف كتاب«انسجام المصالح» قد وصف ريكاردو بأنه«أبو الشيوعية». انظر عرضا موجزا لحياة ريكاردو وأهم أفكاره في كتاب: إسماعيل سفر وعارف دليله:«تاريخ الأفكار الاقتصادية»، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات، 1977، ص 251- 324.

(6) جان باتست ساي J.B.Say، اقتصادي فرنسي (1767- 1832). وقد قام بالترويج لأفكار آدم سميث في فرنسا، وكان أول من عمل أستاذا لكرسي الاقتصاد السياسي في باريس. وترجع شهرة ساي في الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلى القانون المعروف باسم«قانون ساي أو قانون المنافذ» الذي خلص فيه إلى أن العرض يخلق الطلب المساوي له، نظرا لأن السلع تتبادل في مقابل السلع، ومن ثم فليس من المتصور في النظام الرأسمالي أن تحدث أزمات إفراط إنتاج عامة. وللإحاطة بأفكاره انظر أهم أعماله:

J.B.Say, A Treatise on Political Economy, or the Production, Distribution, Consumption of Wealth, Reprints of Economic Classics, Augustus M. Kelley & Book seller, New York 1964.

(7) يمكننا هنا أن نشير بإيجاز شديد إلى أهم خلاف دار بين مالتوس وبين ريكاردو وساي، وهو الخلاف المتعلق بموضوع التوازن الاقتصادي العام. فقد كان مالتوس يرى، على عكس ريكاردو، وساي، أن النظام الرأسمالي يمكن أن يتعرض للأزمات العامة لإفراط الإنتاج وذلك بسبب عدم التناسب الذي يحدث بين التراكم الناتج عن الادخار وما يؤدي إليه من زيادة في حجم الناتج وبين مستوى الاستهلاك الكلي في المجتمع. وهنا يكتب مالتوس أهمية تاريخية في هذه النقطة لأنه يعد من أوائل الذين اكتشفوا فكرة التناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الرأسمالية، وإن لم يستطع أن يرده إلى التناقض الرئيسي. وهو التناقض بين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطابع الاجتماعي للإنتاج. وكان مالتوس يرى أن حل هذا التناقض لمنع وقوع الأزمة يتمثل في تشجيع الاستهلاك الطفيلي غير المنتج لرجال الدولة والملاك العقاريين.. . إلى آخره. وهنا يكتسب مالتوس طابعا رجعيا، وذلك على حد تعبير المؤرخ الاقتصادي الإنجليزي أرك رول، لأنه كان يهدف من وراء ذلك إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي بين الأرستقراطية الاجتماعية المنهارة وبين عناصر البورجوازية الصناعية الصاعدة.

(8) قارن-سدني هـ. كونتز:«النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي»، ترجمة احمد إبراهيم عيسى، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1967، ص 34.

(9) يعد ريتشارد كانتيلون 1734- 1680(R.Cantillon) من الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد السياسي البورجوازي. وقد ظل كتابه المذكور في المتن مهملا في تاريخ الفكر الاقتصادي إلى أن كتب عنه الاقتصادي الإنجليزي ستانلي جيفونز بعد خمسين عاما مقالا شهيرا في عام 1881. وقد أبان جيفونز الأصالة التي كان عليها هذا الكاتب ومدى مساهمته في وضع الأسس التي قام عليها من بعد علم الاقتصاد السياسي. ومن ناحية التصنيف العام لفكر كانتيلون فإنه يعتبر من أنصار المذهب الطبيعي (الفزيوقراط) وإن كان يشرب فكره في بعض فصول هذا الكتاب ملامح تجارية (ميركانتيلية).

(10) قارن-رمزي زكي:«مشكلة زيادة السكان بين مفهومين: إنساني ولا إنساني» دراسة نشرت

بمجلة الطليعة القاهرية، عدد مارس 1973- ، ص 81- 96.

(11) See Karl Marx Das kapital , in: Marx / Engels Werke, Band 23, Dietz Verlag Berlin 1962, S. 747.

(12) قارن في ذلك: احمد جامع-«الرأسمالية الناشئة»، مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بالقاهرة 1968، ص 57.

(13) العنوان الأصلي الكامل«للمقال» كما صدر في طبعته الأولى هو:

An Essay on the Population As its Affects the Future Improvement of Society, with Remarks on the Speculation of Mr.Godwin, M.Condorcet and other Writers (London, Primted for Mr.Johnson in St.Paul's Church-Yard 1798).

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية الاقتصادية الملكية ببريطانيا قامت بإعادة نشر النسخة الأصلية وأصدرتها دار نشر ماكميلان ذات المسئولية المحدودة في سنة 1926.

(14) المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 13- 14.

(15) نفس المصدر السابق، ص 14.

(16) انظر في ذلك كتاب العالم الإنجليزي الشهير، والعضو البارز في حركة السلام العالمي:

John D. Bernal, Die Wissenschaft in der Geschichte, VEB Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin 1967, S. 419.

(17) من الثابت تاريخيا أن الفاشية قد استفادت تماما من التفكير المالتوسي في عدائها الجنوني للشعوب والأجناس غير الألمانية وفي تبريرها غير العقلي للمفاهيم العنصرية الخاطئة. ولنقرأ الآن طرفا صغيرا مما جاء في كتاب أدولف هتلر«كفاحي» الصادر في مدينة ميونخ عام 1934 :«حيث أن المراتب السفلى متفوقة دائما من الناحية العددية على المراتب الأفضل، فإن الأسوأ لا بد أن يتكاثر بسرعة اكبر كثيرا عند توافر نفس الفرصة للبقاء والتوالد، حتى أن المراتب الأفضل لا بد أن تدفع، بالضرورة، إلى الخلف، لذلك لا بد أن يجري تصحيح لصالح الأفضل. والطبيعة توفر تصحيحا من هذا النوع بإخضاع العناصر الأسوأ لظروف معيشية شاقة تؤدي في حد ذاتها إلى تخفيض عددهم. وأخيرا.. فإنها بالنسبة للباقين لا تسمح بتكاثرهم دون تمييز، وإنما تجري اختبارا لا رحمة فيه تبعا للقوة والصحة». وقد اقتبسنا هذا النص من: بول باران-«الاقتصاد السياسي للنمو» ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار القلم بالقاهرة، 1967، مشروع الألف كتاب (رقم 629) ص 372، حاشية رقم (103).

(18) انظر في ذلك كتاب ريكاردو«مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب:

David Ricardo, Gundsatze der Politischen Okonomie und der Besteuerung Akademie Verlage, Berlin 1959, S. 79 ff

(19) انظر في مراجعة هذه النقطة:

Nicholas V. Gianoris, Economic Development: Thought and Problems The Christopher Publishing Hous, North Quincy, Massachusetts USA, 1978- pp. 42-44, and See also: Y. S. Brenner, Theories of Economic Development , Fredric R A. Praeger Publishers, New York 1966, pp. 35-75.

(20) قارن تحليلنا مع تحليل:

William J. Baumal; Economic Dynamics , The Macmillan Company, New YorK. Second edition 1967, pp. 13-12.

مراجع وهوامش القسم الأول

(1) انظر في ذلك

James Bonar (ed.): Letters of David Ricardo to Thomas Robert Malthus 1810 1823 , Oxford 1887, p157

(2) ففي إنجلترا صدر قانون الإصلاح الانتخابي في سنة 1832 لمصلحة الطبقة الوسطى والرأسمالية. كما أسقطت قوانين الغلال ضد مصلحة ملاك الأراضي الزراعية وأصبح من الممكن استيراد الغلال من العالم الجديد بدون فرض رسوم جمركية عليها وفي فرنسا سقطت الملكية في سنة 1830 وقضى على حكم لوي فيليب، ومهد بذلك السبيل لسيطرة البورجوازية على الحكم. انظر في ذلك: محمد فؤاد شكري، «الصراع بين البورجوازية والإقطاع»، (1789- 1848) المجلد الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة 1958.

(3) قارن في ذلك-رمزي زكي: الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي، مجلة الطليعة القاهرية، عدد أغسطس، 1973 ص 91.

(4) انظر: بول أ. باران-«الاقتصاد السياسي والتنمية»، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مصدر سلف ذكره، ص 117.

(5) عانى العمال الصناعيون أشد المعاناة من مشكلة الإسكان في ذلك الوقت، حيث كثرت مدن الصفائح القديمة والأكواخ القذرة والكهوف الرملية ذات الإيجارات العالية. وزاد التكدس البشري في الحجرة الواحدة حتى وصل إلى ستة عشر فردا للحجرة الواحدة. وظل عدد كبير من العمال يفضل البقاء بالريف وأن ينتقل سيرا على الأقدام إلى المصانع في المدن. وكانوا يقطعون عشرات الأميال يوميا وقد وصف الكاتب فيليرمه عمال القطن في مدينة ملهوز في عام 1840، فكتب يقول عنهم: «ينبغي رؤيتهم أثناء وصولهم في كل صباح، النساء منهم نواحل وصفر، يسرن حافيات الأرجل في الوحل، والأحداث قذرون وشاحبو اللون، يرتدون ثيابا رثة، وتغطي أجسامهم زيوت الآلات، ويحملون بيدهم قطعة خبز تشكل غذاءهم الوحيد». النص مقتبس من: جان بييريرـ «الثورة الصناعية-1780 1880» ترجمة إبراهيم خوري؛ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1970، ص 200.

(6) كان تشغيل أطفال العمال والإساءة إليهم بشكل وحشي في المصانع الجديدة يمثل أحد مظاهر المأساة الإنسانية التي عاشتها دول أوروبا الصناعية في مرحلة الثورة الصناعية، إذ أصبح تشغيلهم لساعات طويلة وبأجور زهيدة جدا أحد مصادر الأرباح الضخمة التي كونها الرأسماليون آنذاك. ونظرا لذلك فقد تفشت بينهم الأمراض، مثل الكساح والربو وأمراض نقص النمو، إلى آخره. ويوضح لنا الجدول التالي نسبة عمالة الأطفال (الذين تقل أعمارهم عن 13 سنة) إلى إجمالي العمالة الموظفة في صناعة القطن الإنجليزية.

(7) وقعت أول أزمة إقتصادية بعد موت ديفيد ريكاردو في عام 1825 حينما انهارت الأسعار في لندن عقب مضاربات شديدة قامت بها بعض البنوك في دول أمريكا اللاتينية. وحدث اضطراب شديد في الأسواق، مما أدى في عام 1826 إلى حدوث تدهور شديد في إنتاج صناعة المنسوجات. وانعكست هذه الأزمة على الولايات المتحدة، حيث تأثرت صادراتها من القطن، ونتج عن ذلك حدوث ركود شديد وبطالة واسعة وإفلاس عدد كبير من الشركات والمصانع.

(8) النص موجود عند: جان بييريو-الثورة الصناعية، مصدر سلف ذكره، ص 202- 203.

(9)See; E.P. Hutchinson, The Population Debate: The Development of Conflicting Theories up to 1900 , Houghton Mifflin Company, Boston 1967, P.158.

(10) ظهر هذا الكتاب تحت عنوان:

Cours Complet d'economie politique (1828- 1830).

(11) See: John Richter, Letters to Mr. Malthus, with Catechism of Political Economy , London 1821.

(12) انظر كتابه:

John R. Mc Culloch: The mincipales of Political Economy , Edinburgh 1825.

(13) ويقول ماكولوخ في هذا الخصوص ما نصه:

.it is obvious, that if the tendency to multiplication were not checked by the prevalence of moral restraint, or of prudence and forethought, it wo uld be checked by the prevalence of vice, misery and famine. There is no alternative Quoted by E. P. Huthinson, The Population Debate., op. cit. p.173

(14) See john R. McCulloch, Treatise on the Circumestances which Determine the Rate of Wages (1951).

(15)see W. N. Senior, Two Lectures on Population, London 1831.

(16) ظهر هذا الكتاب في بادئ الأمر كجزء من موسوعة متروبوليتانا Encyclopedia MetropoIitans في عام 1836 ثم ظهرت له طبعة مستقلة في لندن عام 1850.

(17) إقتبسنا هذا النص كما ورد في:

E.P.Hutchinson; The Population Debate, op. cit, p. 240.

(18) Fredric Bastiat, Harmonies economiques, IST. Ed Brussels, (1850), 2nd. Ed Paris 1851.

(19) وفي ذلك يقول باستيا ما نصه:

AGreater density of population, then, is accopanied by a greater portion of gratuitous utility. That density imparts greater power to the machinery of exchange; it sets free and renders disponsable a portion of human efforts; it is a cause of progress Quoted by: E. P. Hutchinson, op. cit.., p187.

(20) قارن: إسماعيل سفر وعارف دليلة-تاريخ الأفكار الاقتصادية، مرجع سلف ذ كره، ص 482.

(21) نفس المصدر، ص 480.

(22) فقد اكتشف الاقتصاديون الكلاسيك، كما رأينا سابقا، كثيرا من القوانين الاقتصادية التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي، مثل قانون الأجر الحديدي، وقانون الريع، وقانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض إلى آخره. وقد أسبغوا على هذه القوانين صفة الموضوعية، بمعنى انهم نظروا إليها على أنها تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم، وكان ذلك يعد كسبا كبيرا في مجال العلوم الاجتماعية التي كانت تسيطر عليها التفسيرات المثالية والميتافيزيقية في العصور الوسطى. ومع أن الكلاسيك قد فسروا هذا الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية، حيث إنهم بدلا من أن ينظروا إليها على أنها نتيجة غير مقصودة ومترتبة على أفعال الناس، فإنهم كانوا يرون فيها نتيجة لتأثير قوى أعظم من البشر، وهي قوانين الطبيعة الخالدة والقوى الخارقة فيها. ومع ذلك فإن هذا التصور كان بمثل خطوة هامة على طريق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. انظر: رمزي زكي-الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي، دراسة سلف ذكرها، ص 98.

(23) قارن: أوسكار لانجه، الاقتصاد السياسي، (الجزء الأول: القضايا العامة) ترجمة راشد

البراوي، دار المعارف بالقاهرة 1966، ص 288.

(24)Wilhelm Roscher: Kolonien, Kolonialpolitik and Auswanderung 2nd, ed. Leipzig and Heidelberg 1856.

(25) System der Volkswirtschaft

(26) قارن تحليلنا في هذه النقطة مع تحليل:

E.P.Hutchinson, The Population Debate... op. cit. pp244-245

(27) وفي ذلك يقول جون ستيوارت مل في كتابه «مبادئ الاقتصاد السياسي» في الجزء الثاني: «لا أشعر أيضا تجاه حالة الركود لرؤوس الأموال والثروة بهذا النفور المخلص الذي يظهر في كتابات إقتصاديي المدرسة القديمة. وإني محمول على الإعتقاد بأفضلية هذا الركود إجمالا في وضعنا الحالي. وأعترف بأني لست مسرورا لنموذج الحياة الذي يقدمه لنا أولئك الذين يعتقدون أن الحالة الطبيعية للإنسان هي الصراع دون نهاية بغية الحصول على ما يريد، وأن هذا التشابك الذي تداس فيه الأقدام، ويتدافع الناس ويتداهسون ويمشي بعضهم فوق بعض-أي نمط المجتمع الحالي-هو المصير المرغوب أكثر ما يكون للإنسانية، عوضا عن أن يكون ببساطة مرحلة من المراحل غير الملائمة للتقدم الصناعي.. وليس من الضروري أن نشير إلى أن حالة الركود للسكان والثروة لا تفترض ركود التقدم الإنساني. إذ سيبقى دائما متسع في المكان لكل نوع من الثقافة المعنوية ومتع أيضا للتقدم الأخلاقي والاجتماعي، ومتسع لتحسين فن الحياة، ومتسع في المكان لرؤيته محسنا عندما تتوقف النفوس عن الامتلاء بالرغبة في اكتساب الثروات»-النص مقتبس من ريموند ريشنباخ: التنمية صفر، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، ص 45- 46.

(28) أنظر: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1979، ص 147.

(29)See Michael B. Brown, The Economics of lmpesialism , Penguin Modern Economics, 1976, p.185.

(30) وفي هذا الخصوص يقول ميخائيل ب. براون، إنه ما إن حل عام 1870 حتى كانت كل المواد الغذائية لبريطانيا وحوالي ثلثي المواد الخام التي تحتاجها ترد إليها من الولايات المتحدة ومن بلاد الدومينان. أنظر كتابه «اقتصاديات الإمبريالية»، المشار إليه في الهامش (29) ص 138.

(31) لم يكن غريبا في ظل هذا الدور الهام الذي لعبته المستعمرات في تقوية النظام الرأسمالي وازدهاره خلال القرن التاسع عشر، أن يعالج جيمس ستيوارت مل هذه القضية من منظور استعماري بحت، حيث اعتبر المستعمرات كامتداد طبيعي للدول الرأسمالية الاستعمارية وأن يعتبر التعامل معها على أنه «تجارة داخلية داخل البلد الواحد». وفي هذا الصدد يقول مل بصراحة تامة: «إن هذه المناطق تكاد لا تصح دعوتها بلدانا، يقال فيها إنها تقوم بتبادل السلع مع البلدان الأخرى، بل هي في الواقع أجزاء نائية أو امتداد زراعي أو صناعي لمجتمعات أكبر منها أو أكثر قوة. فمستعمراتنا المسماة الهند الغربية مثلا لا يصح اعتبارها بلدا قائما بذاته ذا رأسمال إنتاجي خاص بها... فكل الرأسمال المستخدم هناك هو إنجليزي، وكل الصناعة تقريبا تعمل لحساب إنجلترا.. ولذلك فإن الاتجار مع جزر الهند الغربية ليس في الحقيقة من نوع التجارة الخارجية أو الدولية، وإنما هو يشبه الإتجار بين المدينة والريف، ويخضع لمبادئ التجارة الداخلية». النص مقتبس من: جيرالد ماير وروبرت بالدوين: التنمية الاقتصادية-نظريتها، تاريخها، سياستها، ترجمة يوسف عبد الله صائغ، مكتبة لبنان-بيروت 1964 ص 88- 89.

(32) للحصول على مزيد من التفاصيل حول الهجرة السكانية في تلك الفترة أنظر:
C.E.Carrrington, The British overseas , Cambridge University Press 1950; R.T. Berthoff; British Immigration in Industrial America , Harvard, University Press, Cambridge, 1954; G. F. Plant, Overseas Settlement Migration from the United Kingdom to the Dominions ,Oxford University, Press, London 1957, W. F. Wilcox (ed) International Migrations National Bureau of Economic Research, New York 1929.

(33) النص موجود في: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية-القاهرة 1979، ص 222.

(34) ثمة جدل واسع بين الاقتصاديين حول الدوافع الكامنة وراء هذه الهجرة. فمنهم من يرى أن الدافع الرئيسي وراء ذلك كان هو الحاجة إلى الحصول على المواد الخام والغذائية. وهناك من يرى أن الدافع الجوهري كان هو تدهور الأرباح داخل الدول الرأسمالية الأوروبية ووجود رؤوس أموال فائضة تبحث عن فرص للاستثمار المربح في تلك المستعمرات والبلاد التابعة. وهناك فريق ثالث يرى أن السبب الرئيسي وراء هذه الهجرة هو تدهور معدلات التبادل الدولي ضد صالح دول أوروبا الصناعية. وللإحاطة بهذا الجدل أنظر على سبيل المثال:
A.K.Cairncross; Home and Foreign lnvestment 1870- 1913 , Cambridge Univesity Press, Cambridge 1953; A. M. Carrsaunders, World Population , Oxford University Press, Oxford 1936. Michael B. Brown, The Economics of Imperialism, op. cit.

(35) أنظر هذه التقديرات عند:
A.K.Cairncross, Home and Foreign Investment op. cit. P209

(36) أنظر: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، مرجع سلفنا ذكره، ص 192.

(37) قارن: جان بييرريو، الثورة الصناعية 1780-1880 سلف ذكره، ص 199.

(38) المصدر السالف الذكر، ص 199.

(39) المصدر السابق نفسه، ص 201.

(40) عبر عدد بارز من الأدباء الإنسانيين عن هذه الأوضاع خير تعبير في أعمالهم الأدبية التي صدرت عن تلك الفترة. وهذا ما نراه في إنجلترا في أعمال شارلس ديكنز وكارليل، وفي فرنسا في أعمال بلزاك وفيكتور هوجو.

(41) يخضع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي لحركات شبيهة بالتموجات. فهناك فترات يرتفع فيها هذا النشاط، ثم يعقب ذلك فترات يتدهور فيها، وهكذا دواليك. وتمثل حركة الارتفاع وحركة الهبوط لهذا النشاط ما يسمى بالدورة الاقتصادية Business Cycle. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول. المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج، وفيها نجد أن النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته، مثل حجم الناتج والدخل والادخار والاستثمار وفرص التوظف والأسعار والتجارة الخارجية، إلى آخره، تأخذ في التزايد والارتفاع إلى أن يصل التطور إلى نقطة عظمى تسمى بالأزمة، وعندها يتحول مجرى النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته إلى التدهور، والهبوط، فتبدأ مرحلة الكساد، مسببة معها انخفاضا في حجم الناتج والدخل والادخار والاستثمار وفرص التوظف (فتزيد البطالة) وتقل التجارة الخارجية، إلى آخره، إلى أن يصل التطور الهبوطي مداه عند بلوغ نقطة التدهور منتهاها Bottom وبعدها يتحول مجرى النشاط الاقتصادي مرة أخرى إلى مرحلة الرواج.. . وهكذا.

(42)Richard Jones; An Essay on the Distribution of wealth and on the source of Taxation , London 1831.

(43) Johan von Tunen; Der isolierte Staat in Beziehung aut Landwirtschaft und Nationlokonomie ,reprinted in: Samlung Sozialwissenschaftlischer Meister No, 13, Jena, Fischer 1930.

وقد نشر هذا الكتاب على أجزاء مختلفة. وظهر الجزء الأول منه في عام 1826، ثم ظهر الجزء الآخر منه بعد وفاته بعامين.

(44) المقصود بالأراضي الحدية هي أقل الأراضي المزروعة خصوبة، والتي يكاد الدخل أو الإيراد يتعادل مع تكاليف الإنتاج فيها.

(45) قمنا بترجمة هذا النص كما ورد عند:

E.P.Hutchison, The Population Debate... op. cit. p23

(46) William Stanley Jevons; The Theory of Political Economy , London 1877 reprinted by Macmillam Co. Ltd, Fourth edition, London 1911.)

(47) ويقول جيفونز ما نصه:

In this work I have attempted to treat Economy as a calculas of Plealsure And Pain... See W.S. jevons, op. cit., p.VI

(48) See; John Cairnes, The Character and Logical Method of Political Eco-nomy ,Dublin 1869 (This contains six Lectures, including: Of the Malthusian Doctrine of Population)

(49) John Cairnes; Some Leading priinciples of Political Economy ,New York , Harpers 1874.

(50) See: Henrey C. Carey; Principles of Political Economy , Philadelphia 1837, p.38.

(51) See: Henery C. Carey; The Past, the Present and the Future Philadelphia 1848, pp.9- 17.

(52) Henry C. Carey: Principles of Social Science , Philadelphia, 1858, pp263.

(53) قارن: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، مرجع سلف ذكره، ص 210.

(54) قيل عنه، إنه في المحاضرة التي ألقاها في جامعة كاليفورنيا أمام حشد من الطلاب والأساتذة لكي يحظى بمنصب أستاذ لكرسي الاقتصاد السياسي، إنه ذكر: «لكي تدرسوا الاقتصاد السياسي فأنتم في غير حاجة إلى معرفة خاصة، أو مكتبة ضخمة، أو معمل كثير التكاليف-بل إنكم لستم بحاجة إلى الكتب الدراسية أو العلمية لو أنكم فكرتم في الأمور بأنفسكم». ذكر هذا في المرجع السالف الذكر مباشرة، ص 210.

(55)-Henery Georg: Progress and Poverty, an inquiry into the causes of industrial depressions, and of increase of wants with increase of wealth ,New York 1880.

(56) وفي ذلك يقول هنري جورج:

...In any given state of civilization a greater number of people can collectively be better provided for than a smaller. I assert that the injstice of society, not the niggardliness of nature, is the cause of the want and misery, which the current theory attributes to over-population. I assert that the new-mouths, which an increasing population calls into existence, can in the natural order of things produce more. I assert that, other things being equal, the-greater the population, the greater the comfort which an equitable distribution of wealth would give to each individual. I assert that in a state of equity the natural increase of population would constalty tend to make every individual richer instead of poorer Quoted from:

E.P. Hutchinson, the Population Debate.... op. cit, p. 307

(57) أثناء محاضرة كان يلقيها هنري جورج في الولايات المتحدة، سأله صديق له: «هل يعني هذا الحرب؟ وإذا لم تكن تعالج أحوالا سيئة بين الناس، فهل تأمل أن تنتزع الأرض من مالكيها بغير حرب؟. فأجاب جورج: لست أرى من الضروري إطلاق البندقية.. ولكن إذا دعت الضرورة فيجب أن تكون الحرب. فلم تكن هناك حرب أكثر قداسة من هذه». مشار إلى ذلك عند: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، مرجع سلف ذكره، ص 215.

(58) انظر المرجع السالف الذكر، ص 216.

(59) المرجع نفسه، ص 215.

(60) William Dillon; The Dismal Science , Dublin 1882.

(61) Henery Sidguik, The Principles of Political Economy , London 1883.

(62) Alfred Marshall; Principles of Economics , London 1890, 2nd edition London 1891.

وإشارتنا لهذا الكتاب سوف تكون إلى الطبعة الثانية.

(63) المصدر السالف الذكر، ص 209.

(64) المصدر نفسه، ص 224.

(65) المصدر نفسه، ص 150.

(66) يعد الفرد مارشال من أوائل الذين اهتموا بمفاهيم التوازن الجزئي في السوق، حيث أعطى أهمية خاصة لتحليل سلوك الوحدات الإنتاجية في سوق معطى وفي صناعة واحدة وقد انطلق في ذلك من النتائج التي استخلصها من كورنو، وعمق منحنيات العرض والطلب والمرونات الخاصة بها، وحلل بدقة الشروط اللازمة للتوازن في حالة المنافسة الكاملة. كما أن له إسهاما واضحا في مجال التمييز بين التوازن في الأجل القصير والتوازن في الأجل الطويل. بيد أن فكرة الزمن عند مارشال هي فكرة تجريدية بحتة وليست لها علاقة بالزمن الذي يحدث فيه الشيء حقيقة. ولهذا لم يهتم مارشال بتحليل تطور الرأسمالية عبر الزمن وتحولها من حالة المنافسة إلى حالة الاحتكار. بل إنه استبعد إمكان سيطرة الاحتكار على السوق. ومن هنا كان تحليل التوازن عنده أشبه بالعمليات الذهنية التي تبحث في عوامل الاتساق والضبط والتوازن في مجتمع لا وجود له إلا بين دفتي كتاب مدرسي أعد بشكل جيد.

(67)See: MarIo winkelblech: Untersuchungen uber die organisation der Arbeit, order System der Weltokonomie , 3 vol. Kassel,(1850- 1859), 2nd ed. Tubingen 1884- 1886.

(68) Edwin Cannan: Elementary Political Economy, London 1888, (3d edition 1903)

(69) KUNT Wicksell: Forelasingar i Nationalekonomi (Lectures on Political Economy), Part l. Lund 1901. reprinted by George Routledge and Sons Ltd London 1934.

(70) وفي هذا الخصوص يقول كنوت فيكسل:

...overpupulation in social or economic sense, or in other words, the condition when the population is larger than desirable, such that a decrease would rise the general wellbeing and especially the condition of the worest-situated classes Quoted from: E.P. Hutchison The Population De Bate..... , Op. cit., p.392.

(71)-Edwin Cannan: Theories of Production and Distribution in English Politic al Economy , 2nd edition 1903.

(72) point of maximum productiveness

(73) See Edwin Cannan; Wealth , London 1914.

(74) يقول أدون كانان في هذا الصدد ما نصه:

At any given time, or which comes to the same thing, knowledge and circumstances remaining the same, there is what may be called a point of maximum return, when the amount of labour is such that both an increase and a. decrease in it would diminish proportionate return . Quoted from E.P. Hutchison, ibid, p.309.

(75) See AIexander Morris Carr-Saunders The Population Problem: A study in Human Evolution , Clarendon Press, Oxford, 1922, p. 476.

(76) لمزيد من التفاصيل حول تاريخ تطور مفهوم الحد الأمثل للسكان انظر المراجع الهامة التالية:

Lionel Robbins; The optimum theory of population, in: London Essays in Economics, in honor of Edwin Cannan, London, Routledge 1927; Edmund, Whittaker; A History of Economic ldeas , New York, Longmans, Green-1940, lmre Fereczi; The Synthetic Optimum Population, International Institute of Intelectual Cooperation 1938, E.P. Hutchison, The Population Debate op. cit.

(77) قارن ذلك عند:

E.P.Hutchison; The Population Debate... op. cit. pp255-257

(78) انظر مقالتنا-الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي، مصدر سلف ذ كره، ص 92- 93.

(79)See: Alfred Marshall; Industry and Trade , Macmillan and Co. Ltd London 1919. P.6.

(80) See: Alfred Marshall; Principles of Economics , 8th edition, Macmillan &. Co. Lts, London 1930, p. xiv

(81) ليس يخفي أن عملية تعميق تراكم رأس المال عادة ما تكون مقترنة بحدوث تقدم تكنولوجي. وقد أكد عدد من النيوكلاسيك، على أن الطبقة العاملة تستفيد من هذا التقدم، نظرا لما يأتي في ركابه من زيادة في الطلب على العمال، وخصوصا في القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية. انظر في ذلك:

J.B.CIark; Essentials of Economic Theory , New York 1907, and see, also: G Cassel; The Theory of Social Economy , T. Fisher Unwin, Ltd. London 1923.

(82) See: Alfred Marshall; Memorandum on the Fiscal Policy of International Trade , Official Papers, Macmillan and Co. Ltd, London 1926, p. 402.

(83) Knut Wicksell; Lectures on Political Economy Georg Routledge and Sons, op. cit., p.214.

(84) تجدر الإشارة هنا، إلى أن كنوت فيكسل كان أول من استخدم دالة الإنتاج لمعرفة العلاقة التي تنشأ بين زيادة رأس المال وزيادة الإنتاج، وذلك في كتابه الذي نشره في السويد عام 1901 تحت عنوان «محاضرات في الإقتصاد السياسي»؛ أنظر على وجه الخصوص الجزء الأول من هذه المحاضرات، التي أعاد نشرها بعد ترجمتها الناشر روتليدج وكاجان بول في عام 1934 تحت عنوان «المعالجة الرياضية لمشكلة الدكتور اكرمان».

(85) لمزيد من التفاصيل أنظر:

C.W.Cobb and Paul H. Douglas A Theory of Production , in American; Economic Review Supplement,

Vol. XVllI, March 1928. Paul H. Douglas Are there laws of Production? in: American Economic Review, March 1948 A. E. Ott; Produktionsfunktion, Technischer Fotschiritt , in Schriften des Veriens fur Sozialpolitik , N. E. Bd. 27 (West-) Berlin 1959; H. Walter; Technischer Fortschiritt und Faktorsubstition , in: Jahrbur Cher fur Nationalokonomie und Statistik, Band 175, Stuttgart 1963.

(86) قارن:

W.A.Eltis; Economic Growth: An8lysis and Policy , Hutchison University Library, London 1966, p68

(87) قام الأنصار الجدد للمدرسة النيوكلاسيكية خلال فترة الخمسينات والستينات من هذا القرن بتطوير الأفكار الأساسية التي تنطوي عليها دالة الإنتاج في أبحاثهم المتعلقة بالنمو الاقتصادي. فمثلا قام الاقتصادي المعروف روبرت سولو بصياغة نموذج رياضي يسمح بإجراء الإحلال البطيء والمستمر بين عنصري العمل ورأس المال. وفي هذا النموذج يتبين، أن زيادة أو انخفاض الإنتاجية الحدية لعامل من العوامل تعتمد على زيادة أو إنقاص مدخلات العوامل الأخرى في عملية الإنتاج. أما إذا كان المزج بين عوامل الإنتاج ثابتا؛ فإن ذلك يؤدي إلى ثبات مستوى الإنتاجية الحدية. وفي ضوء افتراض المنافسة الكاملة (وهي الافتراض العزيز لدى قلوب النيوكلاسيك) فإن المنافسة تؤدي إلى تحقيق المساواة في المدى الطويل بين معدل المكافأة التي ينالها كل عامل من عوامل الإنتاج وبين إنتاجيته الحدية. والنتيجة المستخلصة من ذلك؛ هي أن نتائج النشاط الاقتصادي، الخاصة بمعدل النمو وتوزيع ثمار هذا النمو، إنما تعتمد على الطريقة التي يختار بها المجتمع نسبة مزج الموارد الاقتصادية. وهنا تلعب خواص التقدم التكنولوجي دورا هاما. انظر:

R.M.Solow; A Contribution to the Theory of Economic Growth, in: Quarterly journal of Economics, 1956, and see also by the same auther: Technical Change and Aggregate Production Function , in: Review of Economics and Statistics 1957.

وقد انتقدت الاقتصادية الإنجليزية جوان روبنسون هذا الاتجاه على أساس أن وجود دالة للإنتاج الكلي يفترض مسبقا وجود مخزون رأسمالي كلي. بيد أن رأس المال ذاته هو عبارة عن سلع تفتقد إلى التجانس. ومن ثم لا يمكن إضافة بعضها إلي بعضها الآخر إلا من خلال استخدام قيمها. ومن هنا فنحن في حاجة إلى الأسعار الفردية للسلع الرأسمالية المختلفة. ولكن استخلاص هذه الأسعار أمر غير ممكن إلا بعد معرفة معدلات الأجور والفائدة. وهكذا فنحن ندور في حلقة مفرغة، مفادها: أنه لا يمكن تعريف دالة الإنتاج الكلية إلا إذا حددنا مفهوم رأس المال الكلي. والوصول إلى هذا التعريف يتطلب تحديد معدلات الأجور والفائدة. غير أن هذه المعدلات مساوية-فرضا-للإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال. وخلاصة الأمر إذن؛ هي أننا بحاجة إلى دالة إنتاج كلية تحدد لنا العلاقة الفنية بين عوامل الإنتاج والإنتاج، قبل أن نتمكن من الحديث عن رأسمال كلي.

انظر إشارة إلى ذلك عند كلاوديو نابوليوني-الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، ترجمة نعمان كنفاني، بغداد 1979، ص 132.

(88) Joan Robinson: The Economics of lmperfect Competition , London 1933.

(89) E. Chemberlin; The Theory of Monopolistic Compition , London 1933.

(90) Piero Sraffa, The Laws of Returns under Competative Condition , in Economic Journal, l926, pp. 535- 5o

(91) انظر: روبرت هيلبرونر-قادة الفكر الاقتصادي، مرجع سالف البيان، ص 288

(92)J.M.Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money Macmillan & Co. Ltd. London 1936.

وإشارتنا لهذا المرجع ستكون طبقا لطبعة عام 1964 للناشر نفسه.

(93) See: J. M. Keynes; Some Economic Consequences of a Declining Population , in: Eugenics Review, xxix, No. 1, April 1937.

(94) M. Kalecki; Theory of Economic Dynamics , Rinehart, New York 1954, p.161.

(95) See: j. M. Keynes; The General Theory of Employment, interest and Money , op. cit. p.9.

(96) See A. C. Pigou, Theory of Unemployment , Macmillan & Co. Ltd, London 1933.

(97) انظر، جون ماينرد كينز، النظرية العامة.. المرجع الآنف الذكر، ص 63

(98) المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 96.

(99) المصدر السابق نفسه، ص 129.

(100) في هذا الخصوص كتب كينز اعتذارا خجولا عن ضرورة تدخل الدولة في النظام الرأسمالي واعتقد أنه لولا هذا التدخل فإن هذا النظام سيعرض للانهيار التام. يقول: «إن توسيع وظائف الدولة، وهو توسيع لازم لإجراء المواءمة بين الميل للاستهلاك والحافز على الاستثمار، قد يبدو لأحد كتاب القرن التاسع عشر أو لأحد رجال المال الأمريكيين في يومنا هذا على أنه مخالفة فظيعة لفلسفة الحرية الفردية. ولكني على العكس من ذلك، أجد أن هذا التوسع هو الوسيلة الوحيدة لتجنب هدم المؤسسات الاقتصادية القائمة تهدما تاما، وكشرط ضروري لاستمرار نجاح المبادرات الفردية في أداء وظائفها بنجاح» انظر: جون ماينرد كينز، النظرية العامة... المرجع السالف الذكر، ص 380.

(101) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر دراستنا الموسعة «مأزق النظام الرأسمالي»، التي نشرت بمجلة الأهرام الاقتصادي على مدار خمس وعشرين حلقة خلال الفترة ما بين سبتمبر 1982 وأبريل 1983، وعلى الأخص الحلقة الرابعة المنشورة تحت عنوان: «الصراع بين الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية».

(102) انظر في هذا الصدد الأعمال الهامة التالية:

R.F.Harrod; An Essay in Dynamic Theory in: The Economic Journal Vol. XLIX, 1939, E. D. Domar: Capital Expansion, Rate of Growth, and Employment , in: Econometrica, vol. 14, 1946, E. D. Domer; Expansion and Employment , in: American Economic Review, Vol. XXXVII, 1947. R. F.Harrod; Towards a Dynamic Economics , London 1948.

See: A. Hansen. Economic Progress and Decling Population , in American Economic Review , xxix, No. 1, March 1939, pp. 1- 15 A Hansen Growth or Stagnation in the American Economy? in: Review of Economics and Statistics xxvi, No. 4, Nov. 1954, A. Hansen; Fiscal Policy and Business Cycles , W. W. Noton & Co. New York 1941.

وانظر أيضا عرضا آخر لنظرية الركود الطويل المدى عند:

B.Higgins; The Theory of lncreasing Under-Employment in: Economic journal, LX, June I950; B. Higgins, The Concept of secular stagnation in: American Economic Review , XL March 1950.

(104) إن الخلاصة الأساسية لأبحاث الكينزيين الجدد الذين اهتموا بتطوير التحليل الكينزي

ونقله من نطاق «الأجل القصير» إلى نطاق «الأجل الطويل»، إنما تتمثل في تأكيدهم على أن الأزمات الاقتصادية، وما يأتي في ركابها من بطالة وعدم استقرار اقتصادي، هي ليست حدثا عارضا، أو نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة، ولا بسبب المشاكل النقدية، وإنما الأزمات شيء داخلي، عضوي، كامن في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع دراستنا الموسعة «مأزق النظام الرأسمالي» وخصوصا الحلقة رقم (5) تحت غوان «محنة الفكر الكينزي».

(105) See: A. Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles op. cit. p. 35- 38.

(106) انظر-بول أ. باران: «الاقتصاد السياسي والتنمية» مرجع سلف ذكره، ص 141

(107) See: A. W. Philips, The Relation Between Unemployment and the Rate-of Change of Money Wages in the United Kingdom, 1861 1957 , in: Economica, New Series, Vol. 25. November 1958.

(108) See: W. J. Baumol and A. S. Blinder: Economic: Principles and Policy , Harcourt Brace Jovanovich, Inc. New York, 1979, pp.286- 288.

(109) لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب، انظر:

Roy O. Greep (Ed) Human Fertility and Population Problem Schenkman Publishing Inc.Cambridge, Massachusetts 1963.

وانظر على وجه الخصوص بحث هادسون هوجلاند في هذا الكتاب، الموضوع تحت عنوان:

Cyberntic of Population Control

(110) مشار إلى هذا عند: هال هلمان-«مشكلة تضخم السكان، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم» ترجمة محمد بدر الدين خليل، دار المعارف، القاهرة 1974، ص 100.

(111) «الهيموجليمسيا»، مرض نقص السكر، حينما يحتوي الدم على نقص غير عادي من الجولوكوز. مشار إلى هذا عند: هال هلمان، المرجع السالف الذكر مباشرة، ص 103.

(112) المرجع نفسه، ص 106- 107.

(113) المصدر السابق نفسه، ص 104, 105.

(114) See: H. Hoagland, Cybernetic of Population Control , in: Roy 0. Creep (ed) Human Fertility and Population Problems , op. cit. p.5- 23.

(115) أنظر: هال هلمان، المرجع نفسه، ص 111.

(116) المرجع السابق نفسه، ص 112.

(117) See: Raymond Pearl, The Biology of Death , Philadelphia 1922, p.243.

(118) ربما يبدو من الطريف هنا أن نشير إلى أن رايموند بيرل كان يرى أن السبب الذي من أجله تقوم الحروب بين البشر هو أنهم مختلفون بيولوجيا من حيث البيئة والعقلية والعادات وطرق التفكير، وغير ذلك. وأن وعيهم بهذه الفوارق هو المسؤول عن وجود الفرق والجماعات المتنازعة. وأن غريزة الغضب تسبب عدة تغيرات وأنشطة معينة بطريقة آلية لا يمكن تجنبها، وهي تفضي في النهاية إلى القتال. وباختصار شديد، يرى أن البشر يتحاربون حينما يشتد بهم الغضب إلى حد الجنون، أنظر:

Raymowd Pearl; Studies in Human Biology Baltimore, 1924, pp. 542- 543.

(119) نشر بيرل هذا النص ضمن مقالته التي نشرها في مجلة The Biology of Population Growth في عام 1925 ولكننا أخذنا هذا النص من: سدني ه. كونتز: «النظريات السكانية وتفسيرها

الاقتصادي»، مرجع سالف البيان، ص 51.

(120) See: G. Undy Yule; The Growth of Population and the Factors which. 4. Control it, in: journal of the Royal Stastical Society, Jan. 1925, p. 4.

(121) See: P. Khalatbari, Uberbevolkerung in den Entwicklungslander Akademie Verlag, Berlin 1968, S.42.

(122) See: T. Doubleday; The True Law of Population , London 1843.

(123) قارن في ذلك، سدني ه. كونتز، مرجع سلف ذكره، ص 60.

(124) أطلق دبلوداي على هذه الفكرة مصطلح «القانون العام الطبيعي». وقد صاغه على النحو التالي: «إذن فالقانون العام الكبير الذي ينظم فعلا، على ما يبدو، الزيادة أو النقص في الحياة النباتية والحيوانية على حد سواء، هو أنه حين يتعرض نوع أو جنس للخطر، تبذل الطبيعة دائما مجهودا متماثلا للإبقاء عليه ولاستمراره، عن طريق الزيادة في التوالد أو الإخصاب. ويحدث هذا بوجه خاص حين ينشأ مثل هذا الخطر عن نقص في التغذية السليمة أو الغذاء السليم بحيث يترتب على هذا أن حالة النضوب أو الاستنفاذ تشجع على الإخصاب. ومن جهة أخرى فحالة الامتلاء أو الوفرة لا تشجع على الخصب وذلك بنسبة الحدة في كل حالة. ولعل هذا يحدث في الطبيعة بصورة شاملة، في عالم النبات وعالم الحيوان أيضا. وفضلا عن هذا حين يطبق هذا القانون على البشر فإنه يولد النتائج التالية ويؤثر على هذه الصورة:

«في كل المجتمعات زيادة مستمرة في صفوف ذلك الفريق منها الذي لا يحصل إلا على أقل قدر من الغذاء. أي في صفوف الفريق الأشد فقرا. أما في صفوف الذين يعيشون في حالة رخاء، ويتمتعون بقدر طيب من الغذاء والكماليات، فإننا نلقي نقصا مستمرا. وبين الذين يشغلون المركز الوسط بين هاتين المجموعتين المتضادتين، أي بين الذين يحصلون على الغذاء الطيب بدرجة يمكن احتمالها والذين لا يرهقهم العمل، ولكنهم برغم ذلك غير خاملين-نقول إنه في صفوف هذه الفئة نجد عدد السكان ثابتا. وهذا يستتبع أن الزيادة أو النقص في مجموع السكان الكلي يتوقفان على التناسب العددي بين هذه الحالات الثلاثة في كل مجتمع»-النص مأخوذ من: وارين س. تومسون ودافيد ت. لويس-مشكلات السكان، ترجمة الدكتور راشد البراوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1969، ص 61.

(125) أنظر ذلك عند: بيير فرومون-السكان والاقتصاد، دراسة في التأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والسكان في العالم، ترجمة منصور الراوي وعبد الجليل الظاهر. ساعدت على نشره جامعة بغداد 1968، ص 106.

(126) المرجع السابق نفسه، ص 106.

(127) المرجع السابق نفسه، ص 106.

(128) See: Josue de Castro Geography of Hunger , London 1952.

(129) المصدر السابق، ص 15- 17.

(130) See: P. Khalathari, Uberbevolkerung... a. A. O. s.46.

(131) قارن، فيليب م. هاوزر-«الأزمة السكانية»، ترجمة رزق حنا وراشد البراوي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية 1970، ص 207.

(132) أنظر في ذلك مقالتنا-مشكلة زيادة السكان بين مفهومين، إنساني ولا إنساني، مصدر سلف ذكره، ص 87- 88.

(133) أنظر القسم الثاني من هذه الدراسة، حيث نعالج، تفصيلا، كيف ارتبط ظهور المشكلة السكانية بالبلاد المتخلفة بالاستعمار الأجنبي والنهب المباشر لموارد وخيرات هذه الدول.

(134) المقصود بنسبة الإعالة Dependancy Ratio نسبة من لا يعملون من الأطفال والشيوخ والنساء، إلى عدد السكان العاملين فعلا في قطاعات الإنتاج المختلفة.

(135)-In Nurkrs‘s own words: A country is poor because it is poor , see: Rag-nar Nurkre, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries†, Oxford, Basil Blackwell, 1960, p.4.

(136) See: Harvy Leibenstein, Economic Backwardness and Economic & Growth, Studies in the Theory of Economic Development , John Wiley Sons, INC, New York 1962.

(137) See: Harvy Leibenstein, op. cit, and p.16.

(138) قارن هذا الشكل عند:

Benjamin Higgins; Economic Development,Principles, Problems and Policies, W. W. Norton & Company. INC, New York 1959 p.589

(139) See: Harvy Leibenstein, op. cit. p.16.

(140) See: R.R. Nelson, A Theory of the Low-Level Equilibrium Trap in American Economic Review, December 1956, pp.894- 908.

(141) قارن في ذلك دراستنا: «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي»، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بالقاهرة، مايو 1979. أعيد نشرها في «مجلة العلوم الاجتماعية» التي تصدر عن جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة الثامنة، تموز/ يوليو 1980.

(142) أنظر في هذا الخصوص على سبيل المثال: سيمون كوزنتس-«النمو الإقتصادي الحديث»، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (بدود تاريخ)، وبخاصة الفصل الثاني من ص 34 حتى ص 54. وكذلك: بيير فرومون-«السكان والإقتصاد، دراسة في التأثير المتبادل بين العوامل الإقتصادية والسكانية في العالم»، مرجع سلف ذكره.

(143) See: Tames Szentes, The Political Economy of Underdevelopment third edition, Akademiai Kiado, Budapest 1976, p.58.

(144) المصدر الآنف الذكر، ص 59.

(145) قارن في ذلك عمرو محي الدين. «التخلف والتنمية»، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1975 ص 177.

(146) See: W. Arther Lewis Economic Development with Unlimited Supply of Labour , in: The Manchester School of Economic and Social Studies-May 1954, reprinted in: A. N. Agarwala and S.P. Singh (Eds); The Economics of Underdevelopment†, Oxford University Press, 1958, pp. 400-449.

(147) قارن هذا الشكل كما ورد عند:

Benjamin Higgins; Economic Development: Principles, Problems and Policies†, op. cit. p.355.

(148) See: W. Arther Lewis, Economic Development with Unlimited Supply of Labour†, op. cit., p.449.

(149) أنظر المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 409- 410.

(150) أنظر على سبيل المثال الدراسة التالية:

W.EIKan; Migrant Labour in Africa: an economist approach , in: The American Economic Review No. V, 1959, pp. 188

(151) هذا هو الوضع السائد الآن، على سبيل المثال، في القطاع الزراعي المصري. ذلك أنه نظرا لهجرة أعداد كبيرة من العمال الزراعيين للإشتغال في المدن المصرية (في الصناعة والخدمات والقطاعات الهامشية)، ونتيجة لهجرة الكثير منهم للعمل بالبلاد العربية، فإن مواسم مقاومة الآفات وجني المحاصيل تواجه الآن عقبات جمة في توفير حجم العمل الزراعي الملائم للزراعة المصرية.

(152) أنظر في هذه النقطة، بول باران-الإقتصاد السياسي والتنمية، مرجع سلف ذكره، ص267، 273.

(153) وفي هذا الخصوص يقول راجنار نوكسه ما يلي:-

To that extent that the labour is absorbed-and conceald-through frag mentation (of the individual holdings), it cannot be withdraw without bad effects on output unless the fragmentation is resaerved and the holdings are consolidated see: Ragnar Nurkse: Excess Population and Capital Construction†, in: Malayan Economic Review, October 1957, p.2.

(154) لمزيد من المعالجة حول هذه القضية، أنظر رمزي زكي-«علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو»، مذكرة خارجية رقم (691) من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة، أغسطس 1966.

(155) لمزيد من التفاصيل حول نموذج هارود-دومار أنظر:

R.F.Harrod, An Essay in Dynamic Theory , in: The Economic Journal vol. XLIX, No. 193, March 1939, pp. 14- 33, R. F. Harrod Towards a; Dynamic Economics , Macmillan and Co. London 1948, Evesy Domar Expansion and Employment, in: American Economic Review vol. xxxvii March 1947, pp. 34- 35; Evesy Domar; The Problem of Capital Formation in: Amemcan Economic Review, vol. xxxviii, December 1948, pp .777 -794.

(156) قارن في ذلك-رمزي زكي: «مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية». الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1966، ص 254- 255.

(157) يقصد بمعامل رأس المال المتوسط average Capital/ output ratio ذلك المعامل العددي الذي يوضح لنا العلاقة بين حجم رأس المال القومي والدخل القومي في فترة محددة. وهو بقيس لنا عدد وحدات رأس المال التي تلزم لزيادة الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة. فلو افترضنا أن معامل رأس المال المتوسط يساوي 4، فإن ذلك يعني أنه لكي يزيد الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، فلا بد وان نستثمر أربع وحدات.

(158) ينصرف المقصود بمعامل رأس المال الحدي marginal Capital/ output ratio إلى ذلك المعامل العددي الذي يوضح لنا العلاقة بين الزيادة التي تحدث في رأس المال والزيادة التي تحدث في حجم الناتج القومي.

(159) قارن مؤلفنا-«مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية»، مصدر سلف ذ كره، ص 256.

(160) راجع المصدر السابق نفسه، ص 256.

(161) المصدر نفسه، ص 258.

(162) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر:
S.A.Abbas: Capital Requirements for the Development of South and, South-East Asia, Amesterdam 1955.
(163) لمزيد من التفاصيل أنظر دراستي: «الأزمة الراهنة في الفكر التنموي»، مصدر سلف ذ كره.
(164) أنظر في ذلك محبوب الحق-«ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث»، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهـرة 1977، ص 61.
(165) أنظر: فرانسيس مورلابيه وجوزيف كوليز-صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، رقم (64)، الكويت، أبريل/ نيسان 1983، ص 18.
(166) تشير الإحصاءات إلى أن سوء التغذية يعد سببا رئيسيا في ارتفاع عدد الوفيات بين سكان البلاد المتخلفة. ففي الفليبين، مثلا، توجد في كل خمس حالات وفاة، أربع حالات ناجمة عن سوء التغذية، أنظر، ماركوف-مشكلة التغذية وسياسة الإمبريالية. دار التقدم، موسكو (الترجمة العربية)، 1975، ص 21.
(167) راجع، مجموعة من المؤلفين-في الطريق إلى عصر المجاعة، (مترجم)، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976 ص 74.
(168) المصدر نفسه، ص 74- 75.
(169) المرجع الآنف الذكر، ص 75.
(170) أنظر، ماركوف، المصدر السالف الذكر، ص 82.
(171) راجع،-في الطريق إلى عصر المجاعة، مصدر سلف ذكره، ص 70.
(172) See: W. Vogt, Road to Survival New York 1948, pp. 287- 365.
(173) المصدر نفسه، ص 279.
(174) المصدر نفسه، ص 53.
(175) مشار إلى ذلك عند بول باران: «الاقتصاد السياسي للنمو» مصدر سلف ذكره، هامش صفحة 365.
(176) Siehe Autorenkollektiv Geschichte der okonomischen Lehrmeinungen , Verlag Die Wirtschaf, Berlin 1965, S 422.

(177) See: Paul R. Ehrlich. The Population Bomb , Ballantine Books, New York 1970.
(178) جاء ذلك في مقالة كتبها بول ايرلش في مجلة العالم الجديد A.new scientist الصادرة في 14 ديسمبر 1967. ولكننا اقتبسنا النص من: تادفيشر-عالمنا المزدحم، ترجمة حسين أحمد العلمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 218.
(179)See: William & Paul Paddock; Famine-1975, America‘s Decision who will survive? Boston 1967.
(180) انظر هال هلمان، «مشكلة تضخم السكان أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم» مصدر سلف ذكره، ص 85. (181) راجع في ذلك-إدي. ادوين: رخاء أم قحط، ترجمة لجنة من المتخصصين، مكتب الوعي العربي، القاهـرة 1976، ص 514.
(182) الإشارة إلى ذلك موجودة عند بول باران، مرجع سلف ذكره، ص 366.
(183) راجع هال هلمان، مصدر سلف ذكره، ص 110.
(184) انظر، ماركوف-مصدر سلف ذكره، ص 85.

(185) المصدر نفسـه، ص 85.

(186) راجع مقالتي-زيادة السكان بين مفهومين إنساني ولا إنساني، مصدر سلف ذكره، ص 88، هامش رقم (14).

(187) Siehe, john D. Bernal; Welt ohne Krieg, VEB Deutscher Verlag der Wis Senschaften, Berlin 1960, S.106- 741.

(188) راجع، ماركوف، مصدر سلف ذكره، ص 86.

(189) مشار إلى ذلك عند ماركوف، المصدر الآنف الذكر، ص 88. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل انظر كتاب كولن كلارك الهام:

Colin Clark Starvation or Plenty† Seker & Warburg, London 1970

(190) لمزيد من التفاصيل حول هذه المقولة انظر القسم الثاني من هذا الكتاب.

(191) انظر-ماركوف، المصدر الآنف الذكر، ص 93.

(192) في مجال تأكيد خطورة سلاح الفوائض الغذائية لفرض التبعية والهيمنة على البلاد المتخلفة نقتبس فيما يلي النص الهام التالي الذي ورد في كتاب «في الطريق إلى عصر المجاعة:† «ومن الآن فصاعدا، لم تعد هناك حاجة لأميركا للتهديد بحاملات الطائرات أو برجال البحرية من اجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة. كما لم تعد هناك حاجة لاستخدام القوة النووية. فالولايات المتحدة ستملك سلاحا خاصا.. سلاحا طيعا ورهيبا في فعاليته، وسيمنحها القدرة على فرض شروطها وإرادتها عن طريق المفاوضات مقابل تأمين ما يسد رمق ملايين الجياع. لذلك لم يتردد مسؤولون أميركيون عديدون، بينهم الرئيس «فورد» نفسه في التصريح علنا، بأن «الترسانة» الأمريكية تضم «سلاحا سياسيا» ذا فعالية خاصة، هو الغذاء» المصدر المذكور آنفا، ص 61.

(193) انظر-فرنسيس لأبيه وجوزيف كولتر: «10 خرافات عن الجوع في العالم»، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت 1982، ص 12. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب هو ملخص لكتاب «صناعة الجوع-خرافة الندرة» لنفس المؤلفين، والذي سبقت الإشارة إليه.

(194) انظر-فرنسيس لأبيه وجوزيف كولتر: «10 خرافات عن الجوع في العال»م، المصدر الآنف الذكر، ص 24.

(195) المصدر نفسه، ص 13.

(196) لمزيد من التفاصيل انظر مقالتي: «ماذا حدث للرأسمالية ؟»، الحلقة الثامنة من الدراسة الموسعة «مأزق النظام الرأسمالي» نشرت بالأهرام الاقتصادي، العدد رقم (725) الصادر في 5/ 12/ 1983، ص 37- 42.

(197) قارن، محمد محمود الإمام-النماذج العالمية، بحث قدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 3- 5 مايو 1979.

(198) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر دراستنا-«الأزمة الراهنة في الفكر التنموي»، مصدر سبق ذكره، وبخاصة البحث الثاني.

(199)See; D. Meadows et al: The Limits to Growth, Universe Books, and New York 1972.

(200) يعتمد تحليل ديناميكية النظم على دراسة التأثيرات المتبادلة بين مختلف العناصر المكونة لنسق النموذج، أي أن دراسة النظام / النماذج، تأخذ في الحسبان تأثير التغير في كل عنصر على تطور العناصر الأخرى عبر الزمن.

(201) لمزيد من التفاصيل إرجع إلى:

D.Meadows et al, The Limits to Growth, op. cit

(202) انظر، ريموند ريشنباخ وسيليفين أورفر: التنمية صفر، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1978، ص 22.

(203) المصدر الآنف الذكر، ص 24.

(204) W.Leontief, et al: The Future of the World Economy, U.N. Department of Economic and Social Affaire, New York 1976.

(205) انظر، نادر فرجاني وعلي نصار: «النماذج العالمية: حول دور وفرصة النماذج في استكشاف صور لمستقل العالم الثالث» دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، مايو 1979. من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص 17.

(206) انظر في هذا الخصوص النماذج الآتية:

M.Mesarovic and E. Pestel; Mankind at the Turning Point. E.P. Dutton New York, 1974; Y. Koya, et al: Global Constraints and a New Vision for Development; Technclogical Forecasting and Social Change 1974; M-Mesarovic and E. Pestel: Multilevel Computer Model of World Development System, IIASA, 1974; W. Leontief: The Future of the World Economy, op. cit; and see also: A. O. Herrera, et al; Catastrophe or New Society? , International Development Research Center, Ottawa 1976.

(207) انظر في «مقولة» النظام الاقتصادي العالمي الجديد:

Jan Tinbergen: Reshaping the international Order, A Report to the Club of Rome, ed by A. J. Dolnar and J. Ettinger, E. P. Dutton, New York 1976; Dag Hammarskjold Foundation: The 1975 Dag Hammarskjold Report, What How, Uppsala, Sweden 1975.

وفي المراجع العربية انظر: إسماعيل صبري عبد الله-نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1977. وانظر أيضا مقالتي: «حول خرافة النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، منشورة في «الأهرام الاقتصادي»، العدد رقم (741) الصادر في 28 مارس 1983.

(208). See: A. Q. Herrera et al: Catastrophe or New Society? op. cit

وقد قام نادر فرجاني بترجمة هذا التقرير إلى العربية وصدر تحت عنوان: «كارثة.. . أم مجتمع جديد، نموذج للعالم من أمريكا اللاتينية»، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، 1983.

(209) انظر، اميلكار وآخرين، كارثة أم مجتمع جديد؟، الترجمة العربية المشار إليها آنفا، ص 22.

(210) المصدر نفسه، ص 23.

(211) على خلاف نموذج نادي روما الذي نظر إلى العالم كوحدة واحدة، قام نموذج باريلوتشي بتقسيم العالم إلى أربع، مناطق رئيسية، ثلاثة متخلفة (أو نامية) وواحدة متقدمة.

(212) انظر، اميلكار وآخرين، نفس المصدر، ص 21.

(213) يعلق الاقتصادي إرنست ماندل على تقرير نادي روما بقوله، «إن علاج شرور الوضع القائم يتمثل في «وجوب إزالة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ووجوب إلغاء الاستقلال في اتخاذ قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات الكبرى، ووجوب الإنتقال إلى اقتصاد مخطط ديموقراطيا على المستوى الدولي (!!)، ووجوب تنظيم متعمد يهدف إلى زوال اقتصاد السوق. فكل ذلك أصبح مسألة بقاء بالنسبة للجنس البشري». انظر مقالته: مانشولت مخادع ذكي. في «لامتربول»، العدد الصادر في 17 مارس 1972. مشار إلى ذلك عند. ريموند ريشنباخ وسيليفين اورفر، التنمية صفر،

مصدر سلف ذكره، ص 71.

(214) راجع، اميلكار وآخرين، المصدر نفسه، ص 21.

(215) المصدر نفسه، ص 13.

(216) المصدر نفسه، ص 211.

(217) المصدر نفسه، ص 50.

(218) المرجع الآنف الذكر، ص 214.

(219) انظر ذلك عند هال هلمان-مشكلة تضخم السكان، أخطر مشكلة تهدد عالم اليوم، مصدر سلف ذكره، ص 152.

(220) المصدر الآنف الذكر، ص 152.

(221) مشار إلى ذلك في المرجع الآنف الذكر، ص 153.

(222) المصدر السابق، ص 155.

(223) المصدر السابق، ص 146.

(224) الإشارة للنص موجودة في المرجع الآنف الذكر، ص 143.

(225) مشار للنص في المرجع السابق نفسه، ص 142.

(226) مشار للنص في المصدر السابق نفسه، ص 143.

(227) عن كتاب فوجت «الأرض تثأر لنفسها»، وقد اقتبسنا ذلك من:

P.Khalatbari: Uberbevolekerung in den EntwickluHgslandern, Akademie Verlag, Berlin 1968, S. 143.

(228) انظر هال هلمان، المصدر السابق الذكر، ص 77.

(229) المصدر نفسه، 151.

(230) المصدر نفسه، ص 145.

(231) المصدر نفسه، ص 151.

(232) المصدر نفسه، ص 145.

(233) المصدر نفسه، ص 151.

(234) المصدر نفسه، ص 147.

(235) المصدر نفسه، ص 150.

(236) انظر المصدر السالف الذكر، ص 150. ومن الأمور المدهشة التي تثبت مدى توغل هذا الفكر المالتوسي في عالمنا العربي، أن نفس هذا الاقتراح يردده الآن عدد لا بأس به من الاقتصاديين المصريين ذوي النزعة المالتوسية اللاإنسانية. انظر، مثلا، إلى ما جاء بمقالة «أبعاد المشكلة السكانية في مصر» وهي من ضمن الأوراق التحضيرية للمؤتمر القومي للسكان الذي عقد بمصر في مارس 1984، حيث ذكر مؤلفو هذه المقالة، ضمن السياسات التي يوصون مصر باتباعها: «تحديد عدد معين من الأبناء (ثلاثة) الذين يستفيدون من الخدمات المجانية كالتعليم والذين يكون لهم نصيب في المواد التموينية التي تباع بأسعار مخفضة عن طريق بطاقات التموين»-انظر هذه المقالة في «مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير» العدد الثاني والثلاثون (يوليو، أغسطس، سبتمبر 1983) ص 68.

(237) راجع، مؤلف جماعي-الاقتصاد السياسي، الجزء الثاني-القسم الأول، أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ترجمة بدر الدين السباعي، دمشق 1967، ص 129.

(238) انظر هال هلمان، المصدر الآنف الذكر، ص 148.

(239) هذا الاقتراح وارد عند هال هلمان، المصدر السالف الذكر، ص 148. ونفس هذا الاقتراح نقرؤه في مقالة «أبعاد المشكلة السكانية في مصر» السالف الإشارة إليها. إذ يقول مؤلفو تلك المقالة بالنص ما يلي: «فمن يملك خمسة أفدنة فأقل، ويمضي على زواجه خمس سنوات ولا ينجب خلالها أكثر من طفلين يعفى من ضريبة فدان مما يملك أو 20٪ من الضريبة المفروضة على ما يملك من أراض. ويستمر الإعفاء بهذه النسبة طالما هو محافظ على عدد أبنائه، على أن يحرم من هذا الامتياز إذا عاد للإنجاب في أي وقت»-ص 68 من مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، العدد الثاني والثلاثون(يوليو وأغسطس وسبتمبر) 1983.

(240) راجع، هال هلمان، المصدر الآنف الذكر، ص 149.

(241) المصدر نفسه، ص 149.

(242) المصدر نفسه، ص 148.

(243) المصدر نفسه، ص 149.

(244) المصدر السالف البيان، ص 148.

(245) المصدر نفسه، ص 149. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاقتراح كان له صدى طيب لدى المؤلفين الذين كتبوا مقالة «أبعاد المشكلة السكانية في مصر» فقد أعادوا صياغة هذا الاقتراح على النحو التالي: «منح الموظف أو العامل المتزوج علاوة استثنائية إذا مضى على زواجه خمس سنوات ولم ينجب اكثر من طفلين. على أن تتكرر هذه العلاوة كل خمس سنوات إذا وقف عند حد الطفلين ولم يتجاوزه»-ص 67 من المجلة المذكورة.

(246) انظر هال هلمان، مصدر سبق ذكره، ص 149.

مراجع وهوامش القسم الثاني

(1) انظر في ذلك الدراسة الهامة التالية:

Parvitz Khalatbari; Demographische Transition und die Bevolkerung-sbewegung in den Entwicklungslandern; in: Autorenkollektiv: Demog-Raphische Probleme der Entwicklungslander, Beitrage zur Demographie No.2, Akademie Verlag, Berlin 1979, S. 22- 33.

(2) نحن نتحدث عن الطبيعة هنا بمعنى المعمورة، وما فيها من جبال ورديان وسهول وبحار ومحيطات ومناخ، إلى آخره.

(3) أنظر المرجع الآنف الذكر، ص 24.

(4) أنظر المرجع الآنف الذكر، ص24- 33، بالإضافة إلى الدراسات التالية:

Annabelle Desmond; How many people have ever Iived on the earth? In: The Population crisis and the Use of World Resources , Den Haag, 1964,-A.G. Wischnewski: Die demographische Revolution, In: Sowjetwissens-chaft Gesellschaftswissenschaftiche Beitrage, Heft 6/1973; Carlo M. Cippolla: Wirtschaftsgeschichte und Weitbevolkerung , Munchen 1972.

(5) راجع، فالنتي (محرر): أسس نظرية السكان، دار التقدم، موسكو 1977، ص 33.

(6) المرجع السابق نفسه، ص 36.

(7) المصدر نفسه، ص 41.

(8) المصدر نفسه، ص 37.

(9) المصدر نفسه، ص 37.

(10) قارن في ذلك:

Parviz Khalatbari; Demographische Transition und die Bevolkerungsbewe gung in den Entwicklungslandern, a.a. O, S.27.

(11) See; G. Mackenroth, Bevolkerungslehre: Theorie, Soziologie und Statistik der Bevolkerung , Berlin-(West), Gottingen, Heidelberg 1953, S. 416.

(12) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الثورة الديموجرافية أنظر:

.D.Cowgill, The Theory of Population Growth Cycles, in: American journal of Sociology, 55/1949, D. O. Cowgill, Transition Theory as General Population Theory in: Social Forces, No. 3, 4, Mar. 1953. C.P. Blacker Stages in population Growth. In: Eugenics Review, 93. No. 3, October 1947. J. C. Caldwell, Toward a Restatement of Demographic Transition , Theory in: The Population Council. Population and Development Review Sep./Dec. 1976. A.G. Visneveski, Die Theorie der demographischen Revolution. In: Bevolkerungstheorie und Bevolkerungspolitik, Beitrage zur. Demographie, a. a. O

(13) Paritz Khalatbari: Uberbevolkerung in der Enwicklungslandern Akademie Verlag, Berlin 1968. S. 64- 68.

(14) هذا الرسم مأخوذ من:

Parvitz Khalatbari, (ed): Bevolkerungstheorie und Bevolkerungsplitik . a. a. O. S.36.

(15) Siehe; Richard F. Behrndt. Dynamishe Gesellschaft, Alfred Scherz Verlag, Bern und Stuttgart, 1963, S.31.

ولكننا أخذنا ذلك من:

Parvitz Khalatbari, Uberbevolkerung..., a. a. O. S.59.

(16) مصدر الرسم:

Tadd Fisher; Our Overcrowded World, Parents, Magazine: New York 1969.

(17) أنظر في ذلك:

Parvitz Khalatbari, Uberbevolkerung..., a. a. O, S. 59.

(18) مصدر هذا الشكل (بعد تعريبه) في المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 60.

(19) أنظر هذا الشكل، بعد تطويره بشكل طفيف عند:

Vladimir Trebici, Typen der demographischen Transition in den En twickIungslandern , in: Autorenkollektiv: Demookonomishe Probleme der Entwicklungslander, Beitrage zur Demographie, No. 2, Akademie Berlin verlag 1979, S.49.

(20) أنظر، على سبيل المثال، حالة النمو السكاني في بريطانيا في تلك المرحلة، المقالة الآتية التي تتبنى«الموقف المالتوسي:< ت. ٥. مارشال-«المشكلة السكانية أثناء الثورة الصناعية»، في كتاب:«التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث» إعداد هربرت موللر، ترجمة شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971، ص 82- 91.

(21) تجدر الإشارة هنا، إلى أن الطلب على عمل الأطفال في تلك المرحلة كان شبيها بالطلب-على عمل العبيد الزنوج. وفي هذا الخصوص كتب سلاني ٥. كونتز:«كان هناك في حي«بثنان جرين»،

المعروف بسمعته السيئة، سوق عام يومي الاثنين والثلاثاء من كل أسبوع، يعرض في الأطفال من البنين والبنات، من سن التاسعة فما فوق، أنفسهم للعمل في صناعة الحرير، وكانت الأجرة عادة شلنا وثمانية بنسات في الأسبوع (تدفع للأبوين) ويعطى الطفل نفسه بنسين لشرب الشاي. وكان عقد العمل دائما لمدة أسبوع.

كلما كان القانون يحدد ساعات العمل للأطفال ست ساعات في المصانع كان أصحاب المصانع دائبي الشكوى»-أنظر: سدني د كونتز-«النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي»، مصدر سلف ذكره، ص 191- 192.

(22) تشير دراسة أصدرتها عصبة الأمم في عام 1944، إلى أن ثلاثة أرباع عدد الأطفال في دول أوروبا-في ذلك الوقت-يولدون في المتوسط من أمهات تتراوح أعمارهن بين 20- 35 سنة، وأن انخفاض فترة الخصوبة في هذا العمر يرجع إلى وسائل ضبط وتنظيم النسل، أنظر:

League of Nations; The Future Population of Europa and the Soviet Union Geneva 1944, p.144.

(23) هذه التقديرات مشار إليها في:

The World Population Situation in 1970. New York 1971, p.4; U.N., World Population Conference, Bucharest 1974. E/Conf. 60/CBP/14. p.7, U. N.; World Population Prospects Asessed in 1973, New York 1977, p. 90.

ولكننا اقتبسنا ذلك من:

P.Khalatbari: Demographische Transition und die Bevolkerungshewegung in den Entwicklungslander. a. a. O., S 15.

(24) أنظر المصدر السابق الذكر، ص 17.

(25)See: United Nations. Concise Report on the World Population Situation in 1970/75 and its Long-Range Implication , New York 1977. p. 56.

(26) المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 56.

(27)See:United Nations.Demographic Trends in the World and its Major Regions 1950/70, Word Population Conference. Bucharest 1974. E/Conf. 60/CBP/14 p.5.

(28) راجع القسم الأول من هذا الكتاب.

(29)See: B Higgins. Economic Development, W.W Norton & Company Inc., New York 1959, p. 687

(30) راجع ذلك عند-رمزي زكي:«أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، ص 180-181.

(31) يمكن تعريف التشكيلة الاجتماعية بأنها«تمثل تركيبا متداخلا من المستويات البنوية المتميزة: الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية حيث تمتلك كل منها فعالية ونمط تدخل محددين فيما يتعلق بالبني الأخرى، وإذا استبعدنا فترات الانتقال، فإن التشكيلة الاجتماعية تخضع لهيمنة نمط إنتاجي محدد». أنظر هذا التعريف عند: باري هندس وبول هيرست في مقالتهما-«الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية». منشورة في كتاب-«الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية»، مجموعة دراسات لمجموعة من المؤلفين، ترجمة عصام خفاجي، دار إبن خلدون، بيروت، الطبعة الثانية 1982، ص 213- 214.

(32) أنظر في طرح إشكالية الركود والنمو في التاريخ الاقتصادي، العمل الهام التالي:

Hens Mottek: Zum Problem stagnation und Wachstum in der Wirtschaftsgechichte in: Jahrbuch fur

Wirtschaftsgeschichte. 1969/III. Berlin 1969 S. 151- 169.

(33) See: S.J. Patel: The Economic Distance between Nations: its Origin Measurement and Outlook, in: The economic Journal. No. 293; pp-131. A simiIar data can be founded in: S. Kuznets: Underdeveloped Countries and the Pre-the Pr-industrial phase in the Advanced Countries , in: The Economics of Underdevelopment, ed. by. A.N. Agrawala and S. P. Singh. oxford University Press. 1958. p. 145- ff.

(34) Siehe; jawaharlal Nehru: Entdeckung Indiens , Berlin 1959. S.368.

(35) نظر كتابها:

Verra Anssty: The Economic Development of India. New York. Torento 1929.

بيد أن الفقرة الواردة في النص مقتبسة من: بول باران-الاقتصاد السياسي للنمو، مرجع سلف ذكره، ص 24.

(36) see: Romish Datt: The Economic History of India. London 1910. p.8.

(37) See: Simon Kuznets: Underdeveloped Countries and the Pre-industrial phase in the Advanced Countries. op. cit., p.139.

(38) See: B. Higgins: Western Enterprise and the Economic Development of South Asia. in: Pacific Affairs. quoted from: G. Myrdal. Asian Drama. an Inquiry into the Poverty of Nations. A Division of Random House. Inc Vd. I. New York,1968, p.453.

(39) المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 458.

(40) أنظر: عبد العزيز الدوري-مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت-1982، ص133.

(41) انهار مشروع النهضة الصناعية الذي حلم به محمد علي بسبب افتقاره إلى استمرار عوامل النمو الداخلي (خلق السوق المحلية وزيادة الأجور) وبسبب النزعة التسلطية والاحتكارية التي تم بها هذا المشروع، وبسبب محاربة الدول الأوروبية له شكل لا هوادة فيه. ونحن نعتقد، أن أهم عوامل الانهيار تعود إلى الضغط الأوروبي، وبالذات البريطاني، الذي رأى في هذا المشروع تهديدا للرأسمالية الإنجليزية وسيطرتها على الأسواق عبر البحار. من هنا فقد تمكنت بريطانيا بالاتفاق مع الباب العالي العثماني في فرض اتفاقية (يالتا-ليمان) في عام 1838، والتي بمقتضاها فرضت على مصر سياسة حرية التجارة وتخفيض الضرائب على الواردات إلى حدود دنيا (5 ٪ فقط). وبذلك تعرضت المنتجات المصرية لرياح قاتلة من المنافسة الأجنبية. ثم ما لبثت التجربة أن حوصرت تماما، بضرب مصر عسكريا واحتلالها، وبالغزو الوحشي الذي مارسته رؤوس الأموال الأجنبية، وسيطرة الآفاقين والمغامرين والسماسرة على مقدرات البلاد.

(42) بل إن ما يدحض هذا الادعاء تماما، هو أن بعضا من هده البلاد كان مهدا لحضارات عظيمة في تاريخ البشرية (الحضارة الفرعونية والقبطية بمصر، حضارة آشور وبابل، والحضارة الهندية القديمة في شبه الجزيرة الهندية، والحضارة الإسلامية بالبلاد العربية).

(43) Siehe; Hartmut Schilling, Krise und Zerfall des imperialistischen Kolonialsystems , Dietz Verlag, Berlin, S.18- 16.

(44) لمزيد من التفاصيل حول مرحلة الرأسمالية التجارية، أنظر:

Maurice Dobb: Die Entwicklung des Kapitalismus vom Spatfeudalismus bis, zur Gegenwart , Kolen,

Westberlin,1972.

(45) قارن في ذلك-رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سلف ذكره، ص 298- 302.

(46) أنظر في هذه النقطة:

Rosa Luxemburg; Die Akkumulation des Kapitales gesammelte Werke band 4,Dietz Verlag, Berlin,1975.

(47) فقد كانت تصدر قبل الحرب ما يقرب من 11 مليون طن من الحبوب. وفي الفترة ما بين 48-1952 استوردت هذه البلاد ما يعادل 14 مليون طن من الحبوب، ثم قفز الرقم إلى 25 مليون طن في عام 1964، ووصل إلى 36 مليون طن في الفترة بين 77/ 1979)

- أنظر:

Y.Guzevaty: Population Problem in Developing Countries, in: International Affairs, 9/1966, and see also: World Bank; World Development Report 1980, Washington, D. C. 1981.

(48) وفي هذا الصدد، يقول بول باران بحق:«إنه في الظروف التاريخية التي كان يتعين خلالها أن تفرض الحماية على الصناعة الناشئة-حتى في رأي المتطرفين المدافعين عن حرية التجارة-كانت البلاد التي هي في أمس الحاجة إلى مثل هذه الحماية، ترغم على تقبل نظام يمكن تسميته بنظام«الواد الصناعي»، وهو نظام أثر على كل تطورها اللاحق.أنظر كتابه-الاقتصاد السياسي للنمو، الطبعة العربية، أشير لها من قبل.

(49) النص مأخوذ عن: جاك ورديس-جذور الثورة الأفريقية، ترجمه أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1971 ص 59- 60، ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع الذي كانت عليه الصناعات والحرف اليدوية بالبلاد المتخلفة قبل أن تغزوها رؤوس الأموال الأجنبية والفتوحات الاستعمارية، أنظر:

Autorenkollektiv: Jahrhundert ungeleichen Kamphes in Asian und Afrika, Akademie Verlag, Berlin 1974. S.4- 90.

(50) ثمة أمثلة عديدة لهذا النهب الوحشي لموارد البلاد المتخلفة. ففي إندونيسيا مثلا استطاع الهولنديون أن ينزحوا ما يعادل 832 مليون جنيه ذهبي خلال الفترة ما بين 1816- 1870 أي في غضون 54 سنة. وكانت نتيجة هذا النمط هو الخراب الواسع للزراعة التقليدية الهولندية، والبؤس الشديد للفلاحين. في ضوء نمط الزراعة الجديدة الذي فرضه المستعمر الهولندي، اضطر آلاف الفلاحين إلى الاتجاه نحو زراعة المحاصيل التصديرية حتى يتمكنوا من دفع الضرائب والرسوم المرتفعة التي فرضت عليهم، وأن يخلوا بالتدريج عن نظام الزراعة التقليدية الذي كان يقوم على الاكتفاء الذاتي والتنوع في المحاصيل. ويشير م. فيسبر، إلى أنه نتيجة لهذا التحول الجذري في نظام الزراعة الإندونيسية، ساد الجوع والبؤس بين جموع الفلاحين. وفي الفترة بين أكتوبر 1849 ومارس 1850 مات جوعا في جزيرة سيمارانجو حوالي مائة مواطن، وفي جزيرة تيريبن حوالي ستين ألفا، وفي جزيرة تيجال حوالي عشرة آلاف، أنظر:

M.Vesper: Thausand Insein-ein Statt, Berlin 1960. S

(51) أنظر-بول باران، الاقتصاد السياسي للنمو، مصدر سلف ذكره، ص 307- 308.

(52) أنظر مقالتنا-زيادة السكان بين مفهومين: إنساني ولا إنساني، مصدر سلف ذكره، ص 95.

(53) أنظر-في هذه النقطة:

G.Mackenroth: Bevolkerung und Wirtschaft , in: Entwick lungstheorie und Entwichklunspolitik: j.C.B Mohr (Paul Siebeck); Tubingen 1964.

(54) Siehe; P. Khalatbari. Unterentwicklung, Mechanismus, Probleme und Ausweg , Akademie Verlag,Berlin 1971. S.67.

(55) حول التأثيرات العميقة التي نتجت عن استخدام مادة أل د. د. ت على معدل الوفيات في كثير من الدول والمناطق المتخلفة، أنظر:

R.H.Gray: The decline of malaria mortality in Ceylon and the demographic Effects of malaria Control. in: Population studies No.: 28. 1974, pp.205- 229; A. J. Coale and E.J. Hoover; Population Growth and Economic Development in Low-income countries, a case study of India's prospects>, Princeton 1972. p.66 ff; P. Newman; Malaria eradicetion and population growth with special Deference to Cylon and Britlsh Guyana. Bureau of Public Health Economics. Research Service No. 10. School of Public Health the University of Michigan 1965.

(56) تشير بعض الدراسات إلى أن معدل الوفيات قد انخفض في سيلان (سيري لانكا حاليا) من 20،6 في الألف في عام 1940 إلى13،2 في الألف في عام 1948 كنتيجة لرش المنازل بمادة أل د. د. ت، أنظر:

Khalatbari, Uberbevolkerung.., a.a..

كما يرى بعض الخبراء، أن الاستخدام الواسع لمادة Jl د. د. ت في مصر خلال برنامج مكافحة التيفوس في الفترة 1945- 1946 قد أدى إلى تقليل معدل الوفيات من خلال تقليل معدل الإصابة بهذا المرض بفضل تلك المادة، أنظر:

Kari Boikolainen, Veranderungen der Mortalitat in den Enwicklungslan-dern, in: P. Khalatbari (Hersg): Demookonomische Probleme der Entwick-lungslander', a.a. O., S. 170, and see also: UN: the Determinates and Consequences of population Trends. Department of Economic and social Affairs, in: Population Studies No. 50, UNPXIII, and 71,5. New York 1973, p.152.

(57) See. S. R. Sen. Population. Land Resources and Agricultural Growth, II World Population Conference, Belgrade 1965. Paper A. 7/1/E/276. P.3.

(58) أنظر في ذلك الكتاب الذي أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر:

The Increase of Population in the UAR and its impact on Development Cairo 1969. P.145.

(59) see: S.K. Gaisie Levels and patterns of infant and child mortality in Ghana, in: Demography, No. 12/1975. pp.21- 34.

(60) رغم أنه لا توجد إحصاءات دقيقة وكافية لتحليل ظاهرة تفاوت معدل الوفيات طبقا للحالة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، إلا أن حالة جنوب أفريقيا فيها دلالة كافية عن مدى الفروق الشاسعة في معدل الوفيات نتيجة لاختلاف الموقع الاجتماعي للمجموعات السكانية، وهو ما يعكسه لنا الجدول التالي:

(61) أنظر في ذلك مقالتنا-زيادة السكان بين مفهومين: إنساني ولا إنساني، مصدر سلف ذكره، ص 94.

(62) أنظر، سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت 1981 ص 204.

(63) أنظر أيضا-باري هندس وبول هيرست،«الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية»، مصدر سلف ذكره، ص 215.

(64) راجع، سمير أمين، المصدر الآنف الذكر ص 201.

(65) المصدر السابق نفسه، ص 201.

(66)See; P. Khalatbari, Zur Gruppierung der Entwicklungslander nach dem kriterium der Agrarfrage , in: Wissenschaftliche Zeitschrift der Hoch, schule fur Okonomie, Berlin, Heft No. 6/1964, and see also: Hugh Ashton , The Busuto, and London, New York, Toronto 1959.

(67) See; P. Khalatbari, Unterentwicklung... a. a. O., S.117.

(68) See; P. Khalatbari, Uberbevolkerung... a. a. O., S.120.

(69) أنظر مثلا:

A.L.Perkovesky; Zum System der Bevolkerunsgesetze in der vorkapitalis-tischen Gesellschaftsformation , in: Autorenkollektiv; Bevolkerung stheorie und Bevolkerungspolitik , Akademie Verlag, Berlin 1981, S.73.

(70) أنظر: محمد العوض جلال الدين-بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم (بدون تاريخ) ص 101.

(71) النص مأخوذ من المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 101.

(72) المصدر السابق نفسه، ص 90.

(73) أنظر المصدر الآنف الذكر، ص 92.

(74) المصدر السابق نفسه، ص 92.

(75) المصدر السابق نفسه، ص 101.

(76) See; P. Khalatbari, Unterentwicklung..., a.a.O., S.113.

(77) أنظر، فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز-صناعة الجوع، خرافة الندرة، مصدر سلف ذكره، ص 38- 39. وحول ظاهرة عمل الأطفال بالبلاد المتخلفة، عموما، أنظر:

ILO; Children at Work, edited by Elias Mendelievich, Geneva 1979; ILO Child Work, Poverty and Underdevelopment, edited by Gerry Rodgers and Guy Standing, Geneva 1981.

وانظر أيضا الدراسة التالية: أحمد الأشقر-عمل الطفل في الريف السوري، منشورة في مجلة الاقتصاد، العدد 233، السنة السادسة عشرة، حزيران 1983، ص 1- 15.

(78) في هذا الخصوص، يشير فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، إلى أن، فلاحا من شمال الهند، عبر عن قيمة الأطفال بقوله:«الغنى يستثمر في آلاته، ولا بد لنا أن نستثمر في أطفالنا» ص 39 من المرجع المذكور آنفا.

(79) أنظر جونار ميردال-العالم الفقير يتحدى، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1975، ص 125.

(80) انظر، هاني حوراني-التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مقدمات التطور المشوه 1921- 1950، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية رقم 73، بيروت1978، ص 20.

(81) Siehe. P. Khalatbari: Unterentwicklung..., a. a. O. S.115.

(82) Siehe, P. Khalatbari: Uberbevolkerung..., a. a. aO., S.124.

(83) See: ECAFE/FAO; Credit Problems of Small Farmers in Asia and the Far Eas , U. Tun Wai; lnterest Rates Outsid the Organized Money Markets of Underdeveloped Countries in: Staft-Papers, Vol. V. August 1956. and see-also K. T. Michalski: Landwirtschaftliche Genossenschaften in afro-asiatischen Entwicklungslandern, Akademie Verlag, and Berlin 1972.

(84) أنظر في الضرائب المفروضة على القطاع الزراعي بالبلاد المتخلفة دراستنا: النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة، خصائصها الأساسية وإمكانات تطويرها، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت-مارس 1984، والمراجع الواردة فيها حول هذه النقطة.

(85) لمزيد من التفاصيل أنظر رسالتنا للدكتوراه:

Zur Strategie der Erhohurg der Akkumalation in der Entwicklungslan dern uter der Berucksichtigurg des optimalen verhaltnisses zwischen Aklumulatlon und Konsumtion, Berlin 1974.

(86) أنظر،أجناتي ساكس: نماذج القطاع العام في الاقتصاديات المتخلفة، موازنة بين النموذج الهندي والياباني، ترجمة سمير عفيفي، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970، ص 65.

(87)Gold Coast Cacao Marketing Board

(88) Agricultural Development Corp

(89) Central Marketing Board

(90) siehe, P. KhaIatbari, UnterentwickIung..., a. a. O., 66.

(91) قارن، إسماعيل صبري عبد الله-نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 73.

(92) لعل مثال الميل المرتفع لاكتناز الذهب بالهند خير مثال في هذا الخصوص. فقد قدر البنك المركزي الهندي في عام 1958،«أن 105 ملايين أوقية من الذهب و4235 أوقية من الفضة مملوكة للأفراد بالريف. وهو مقدار خيالي، تساوي قيمته السوقية في الهند حوالي 5000 كروز من الروبيات، أي ما يعادل حوالي ربع الثروة المادية القابلة للتجدد في البلاد، أو ما يقرب من نصف الاستثمارات المقدرة في الخطة الخمسية الثالثة»-مشار لذلك عند: أجناتي ساكس: نماذج القطاع العام بالبلاد المتخلفة. مصدر سبق ذكره، ص 66.

(93) راجع، جونار ميردال-العالم الفقير يتحدى، مصدر سلف ذكره، ص 125.

(94) لاحظ جونار ميردال«إن المالك في هذا النظام، سواء كان ثريا من داخل القرية أو شخصا غنيا من خارجها، ليس أكثر من مزارعيها اهتماما بالاستثمارات والتحسينات. فالأرض قيمة راسخة ثابتة، أو ذات ثمن يزداد بانتظام والمالك يجني منها دخلا منتظما بدون أن يكون في حاجة إلى المجازفات أو أن يهتم بها بأي صورة»-أنظر المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 126.

(95) بسبب عدم وجود استثمار في الزراعة وافتراض ثبات مستوى الإنتاجية.

(96) الواقع أن افتراض اختفاء الريع، وما يتبع ذلك من القضاء على علاقات الاستغلال، إنما يعني أن النمط قد كف عن أن يكون شبه إقطاعي.

(97) علينا أن نلاحظ هنا، أنه إذا كان معدل الاستثمار هو 40٪، بينما معدل نمو النتائج هو 3٪، فإن ذلك يعني أن معامل رأس المال للناتج Capital Output Ratio الذي يقيس العلاقة بين الزيادة في رأس المال والزيادة في الدخل، يساوي 3:1 , 13، وهو معامل مرتفع بلا شك. بيد أن ارتفاعه يمكن تبريره هنا، بأن الإنفاق الاستثماري داخل القطاع الزراعي سوف يوجه إلى مشروعات ذات كثافة رأسمالية مرتفعة، مثل استصلاح الأراضي، وبناء شبكات الري والصرف والخزانات والسدود..

إلى آخره.

(98) راجع تحليلنا في الفصل السادس من هذا الكتاب.

(99) see: P. Khalatbari. UnterentwickIung...., a. a. O. S.247.

(100) المصدر الآنف الذكر، ص 248.

(101) هناك نماذج مختلفة، اقترن فيها تطبيق الإصلاح الزراعي بزيادة الإنتاج والإنتاجية. انظر على وجه الخصوص التجارب التي تسفر عنها حالات فيتنام والصين وكوبا والبرتغال، عند: فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع، خرافة الندرة، مصدر سلف ذكره، ص 223-230.

(102) المصدر السابق، ص 151.

(103) المصدر السابق، ص 150.

(104) المصدر السابق، ص 150.

(105) أنظر رمزي زكي-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، دراسة سلفت الإشارة إليها.

(106) أنظر ما يقوله أنصار«الثورة الخضراء

Lester R. Brown; Seeds of Change, the Green Revolution , and Development in the 1970's. Praeger Publisher. New York 1970; H: Garrison Wilkes and Susen Wilkes. The Green Revolution . In: Environmentm, 14, October,1972, 33.

(107) أنظر، فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، المصدر نفسه، ص151.

(108)See: N. Wade, Green Revolution I: A Just Technology often Unjust in Use , in: Science. Dec 1974. Arnold Voigt; Obstacles and Motive Forces of Capitalist Development in the Agriculture of Capitalist Oriented Developing Countries, in: Economic Quarterly. HfO. Berlin. Heft 1/1982, pp. 3-16; E. RechtziegIer. Green Revolution in Entwicklungslandern Realitaten und Widerpruche , IPW-Berichte, Berlin, Heft 5/1973

(109) راجع، فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، المصدر نفسه، ص 153.

(110) المصدر السابق، ص 161.

(111) يشير المصدر الآنف الذكر مباشرة، ص 161: إلى«أنه في إحدى مناطق الهند حيث اعتاد الزراع المشاركة أن يحصلوا على نصف المحصول، فإنهم يحصلون الآن على الثلث فقط. ويذهب ثلث آخر للمالك. والثلث الباقي لدفع أثمان أنابيب المياه التي اشتراها المالك».

(112) المصدر السابق نفسه، ص 162.

(113) أنظر بعض هذه الإحصائيات في المرجع الآنف الذكر، ص 166.

(114)See: G. Myrdal: The Challenge of World Poverty, New York. 1970. p.257.

(115) أنظر، برنار ميردال-العالم الفقير يتحدى، مصدر سلف بيانه، ص 152.

(116) أنظر هذه التقديرات في: مؤلف جماعي-التركيب الطبقي للبلدان النامية، ترجمة داود حيدو ومصطفى الدباس. منشورات وزارة الثقافة والإعلام-دمشق 1972، ص 337. ولكننا أخذنا ذلك من: محمد الجوهري-علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف بمصر-القاهرة 1978، ص 239.

(117) قارن، عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت 1976، ص 82

(118)See: ILO. Children at Work , edited by Elias Mendelievich, Geneva 1979, p.28

(119) See: Gerry Rodgers & Guy standing (eds.) child Work, Poverty and Underdevelopment. ILO. Geneva 1981.

(120) يمكن قياس عبء الطفل بالنسبة للأسرة طبقا للمقياس التالي: عبء الطفل = إنفاق الطفل-دخل الأسرة/ دخل الأسرة انظر هذا المقياس عند-احمد الأشقر، عمل الطفل في الريف السوري)، مجلة الاقتصاد، العدد رقم (233)، حزيرا ن 1983، ص 7.

(121) المصدر نفسه، ص 6.

(122) هناك حقائق مأساوية تتعلق بالطفولة في الفترات التي يتعرض لها نمط الإنتاج السلعي الصغير للانهيار أو التدهور والأزمات، إلى الحد الذي يضطر فيه الآباء إلى بيع أطفالهم لسد رمقهم. ففي تايلاند، يضطر الآباء المشتغلون بالزراعة في فترات الجفاف إلى بيع أطفالهم بسعر يتراوح ما بين 200-400 مارك ألماني غربي. وهؤلاء الأطفال يذهبون للعمل في مصانع الحلوى والملابس ولعب الأطفال. ويشتغلون على ماكينات خطرة وينقلون الصناديق الثقيلة.. . إلى آخره. وينامون بجوار الآلات بعد انتهاء العمل. انظر تحقيقا مثيرا عند:

Marlies Dieckmann; KindersKlaven, in: Fur Dich. Heft No, 22/ 1983. S.20- 22.

(123) راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.

(124) انظر، رمزي زكي:«التمويل الخارجي والاعتماد على الذات، القضايا الأساسية والدروس المستفادة، مع إشارة خاصة لمصر»، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس 1981.

(125) لمزيد من التفاصيل انظر مقالتي-«البلاد المتخلفة تحت وطأة الأزمة العالمية»، الحلقة السابعة عشرة من دراستنا الموسعة«مأزق النظام الرأسمالي»، مجلة الأهرام ا لاقتصادي، العدد رقم (734) الصادر في 7 فبراير 1983

(126) للإحاطة بمعلومات اكثر انظر مقالتي-الطريق المسدود للتنمية من خلال النمط الانفتاحي بالبلاد المتخلفة. الحلقة التاسعة عشرة من الدراسة المذكورة آنفا، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد (736) الصادر في 21 فبراير 1983

(127) انظر دراستنا-التمويل الخارجي والاعتماد على الذات.. . ، مصدر سلف ذكره.

(128) See: stephen Hymer, The Multinational Corporation and the Law of Uneven Development , in: Hugo Radic (ed.) International Firms and Modern Imperialism, selected Readings, Benguin Books 1975.

(129) مشار لذلك عند: فرانسيس مورلابية وجوزيف كولينز صناعة الجوع، خرافة الندرة، مصدر سلف ذكره، ص 328.

(130) المصدر السابق نفسه، ص 327.

(131) يشير مؤلفا كتاب«صناعة الجوع» في هذا الخصوص إلى مثال بالغ الدلالة عن الاستغلال الذي تقوم به شركة نسله الدولية النشاط في أفريقيا.«ففي غانا دفعت نسله متوسطا قيمته 1135 دولارا للطن من الكاكاو في عام 1974 بينما كان السعر العالمي هو 2163 دولارا ودفعت لساحل العاج 393 دولارا للطن من البن (أي أقل من ثلث السعر العالمي). كما دفعت لمنتجي السكر في كل أنحاء العالم نسبة 75٪ من السعر الجاري»-انظر المؤلف المذكور، ص 319.

(132) قارن:

P.Khalatbari. Unterentwicklung.. .. , . a. a.

(133) انظر، فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، المصدر الآنف الذكر، ص 329.
(134) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع:
F.F.Clairmonte and J.H. Cavanagh: Transational Corporation and Global Markets: Changing Power Relation, in: Trade and Development-(an UNCTAD review), No. 4. Winter 1982, pp. 149- 182: Autorenkollektiv: Internationale Monopole, Berlin l978. S. 70.
(135) انظر رمزي زكي: النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة، خصائصها الأساسية وإمكانات تطويرها. مصدر سلف ذكره، ص 38.
(136) قارن، بول باران-الاقتصاد السياسي والنمو، مصدر سلف ذكره، ص 330.
(137) راجع دراستنا: النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة.. . مصدر سلف ذكره، ص 39.
(138) انظر، البنك الدولي-تقرير عن التنمية في العالم 1983، الطبعة العربية، ص-62.
(139) راجع دراستنا-الخصائص الأساسية للعمالة والأجور في القطاع الحكومي بالبلاد المتخلفة، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أبريل 1984، ص 1.
(140) قام بهذه الدراسة الخبيران بيتر هيلر وآلان تيت، ويجد القارئ ملخصا لها في مجلة التمويل والتنمية التي يصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت عنوان: العمالة والأجور الحكومية: بعض المقارنات الدولية، المجلد رقم (20)، العدد رقم (3)، سبتمبر 1983.
(141) راجع، البنك الدولي-المصدر الآنف الذكر، ص 122.
(142) أنظر دراسة بيتر هيلر وألان تيت، التي سبقت الإشارة إليها.
(143) راجع دراستنا: الخصائص الأساسية للعمالة والأجور.. . مصدر سلف ذكره، ص 20.
(144) المصدر السابق نفسه، ص 22، وانظر أيضا في الدور الريادي الذي يلعبه القطاع الحكومي في استيعاب الجزء الأكبر من البطالة في حالة مصر، دراستنا: «الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر»، صدرت ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم (6)، التي يصدرها معهد التخطيط القومي بالقاهرة، 1981.
(145) See: R. Kahil: inflation and Economic Development in Barazil 1946- 1963, Oxford University Press 1972.
(146) لمزيد من التفاصيل في هذه النقطة، انظر دراستنا-النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة، خصائصها الأساسية وإمكانات تطويرها، مصدر سلف ذكره، وعلى الأخص البحث الأول، ص 4-14.
(147) انظر، البنك الدولي-تقرير عن التنمية في العالم 1983، مصدر سلف ذكره، ص 121- 134.
(148) راجع دراستنا، التمويل الخارجي والاعتماد على الذات،... مصدر سالف البيان.
(149) يكفي للدلالة على سرعة التحلل التي طرأت على النظام الاستعماري، أن نعلم أنه خلال الفترة ما بين 1945- 1976، حصلت 81 دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي، وأن مساحة هذه الدول تساوي 34,7 مليون كيلو متر مربع، أي ما نسبته 25,4٪ من مساحة المعمورة، وأن سكان هذه الدول يصل عددهم حاليا 1,4 مليار نسمة. أنظر:
Hartmut Schilling: Krise und Zerfall des imperialistischen Kolonialsystems, a. a. O., S.43- 44.
(150) المصدر السابق نفسه، ص 44.
(151) المصدر السابق نفسه، ص 44- مع العلم بأن سكان هذه الدول يمثلون ما نسبته 73٪ من إجمالي سكان العالم.

(152) تشير بعض الإحصائيات، إلى أنه خلال الفترة ما بين 1960- 1974 تمت حوالي 900 عملية تأميم للمشروعات المملوكة لرأس المال الأجنبي بالبلاد المتخلفة-راجع ذلك عند: هارتموت شلنج، المصدر السالف الذكر، ص 46.

(153) أنظر في نشاط الشركات الدولية النشاط وتطورها ومدى قوتها الآن في الاقتصاد العالمي، الدراسة القيمة التالية:

Clairmonte and j. Cavanagh, Transnational Corporations and Global Markets: Changing Power Relations , in: Trade and Development. An UNCTAD Review: No. 4. Winter 1982. pp. 149 -182.

(154) أنظر ذلك التقدير في:

UNCTAD: Handbook of international Trade and Development. New York, 1972, P 221.

(155) See: Hartmut Schilling. Op. cit., p.69.

(156) See: H. Faulwetter and U. Hoffmann, imperialist exploitation of Developing Countries, in: Economic Quarterly, HfO. Berlin. Vol. 18. No 2, 1983, p.23.

(157) راجع هذه الأرقام عند هارتموت شلنج، المصدر الآنف الذكر، ص 69.

(158) تنبغي الإشارة هنا، إلى أن هذه الأرقام تشير فقط إلى جانب واحد من التحويلات التي تجريها مشروعات رأس المال الأجنبي، ونعني بذلك الربح المباشر المحول. ولكن ثمة تحويلات أخرى تجريها هذه المشروعات للخارج ولا تشير إليها الإحصائيات المتاحة. وأهم هذه التحويلات: الفائدة على رأس المال المستثمر، نفقات استعادة رأس المال، تحويل جانب من مرتبات الأجانب العاملين في المشروعات إلى بلادهم الأصلية فضلا عن مدفوعات خدمة الإدارة الأجنبية، ونقل التكنولوجيا ورسوم براءات الاختراع واستخدام العلامات التجارية،... إلى آخره. أنظر في هذا الموضوع مؤلفنا: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1978، ص 308- 316.

(159) طبقا لبيانات نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تبين أن الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في هذه المنظمة قد نما بمتوسط معدل نمو سنوي بحوالي 5, 13٪ خلال الفترة 71- 1976، في حين أن متوسط معدل النمو السنوي للاستثمارات الأجنبية الخاصة بالخارج، التابعة لهذه الدول قد وصل إلى 7, 12٪ خلال نفس الفترة-أنظر. مؤلف جماعي-من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني-دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1981، ص 162.

(160)(See: Herbert Wilkens: The Debt Burden of Developing Countries in Economics (A Binnual Collection of Recent German Contrubutions to the. 40. Field of Economic science) Vol. 38, 1983. p.40.

(161) أنظر للمؤلف، أعباء الديون الخارجية وآثارها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ديسمبر1983، ص 14.

(162) أنظر في الدور الذي تلعبه هذه الشركات في خلق السيولة الدولية:

Philippe Callier, Eurobanks and Lequidity Creation: A Broader Perspective , In: Weltwirtschaftlicher Archiv, Band 119. Heft 2/1983. pp. 214- 225, Bernd Heimwetter: Lequidity Creation in Euromarkets- A Comment in: Journal of Money, Credit and Banking, vol II, 1979,pp. 231- 234.

(163) يكفي أن نعلم في هذا الخصوص أن مساهمة القروض المصرفية في تمويل عجز الحساب

الجاري للبلاد المتخلفة قد غطت ما نسبته 45٪ من إجمالي هذا العجز خلال الفترة 73- 1980.
(164) راجع في مؤلفنا-«دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة» مكتبة مدبولي بالقاهرة 1983، ص 122- 124.
(165) أنظر، رمزي زكي والسيد عبد العزيز دحيه:«دراسة تحليلية عن تزايد المديونية الخارجية لمصر وآثارها الاقتصادية مع بعض مقترحات العلاج»، من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة، سبتمبر 1983، ص 15.
(166) لمزيد من التفاصيل أنظر مقالتي-«البلاد المتخلفة تحت وطأة الأزمة العالمية»، مصدر سلف ذكره.
(167) قارن، ماركوف-مشكلة التغذية... مصدر سبق ذكره، ص 101.
(168)See: H. Faulwetter and U. Hoffmann. Op.cit,p. 34.
(169) المصدر السابق نفسه، ص 64.
(170) See; UNCTAD: The Feasibility of Measuring international Flows of) 2/Human Resources . TD/ B/C, 6/AC.8/2 (27.5.1982)
(171) تشير بعض المصادر، إلى أن إعداد الخبير الواحد كان يكلف الدولة في الأرجنتين 25 ألف دولار. ولما كان قد نزح من الأرجنتين 7763 عالما وخبيرا فنيا خلال الفترة 1950- 1967، فإن الأرجنتين بذلك تكون قد فقدت، خلال تسعة عشر عاما 3,194 مليون دولار-مشار لذلك عند ماركوف، المصدر الآنف الذكر، ص 101.
(172) راجع، شجاع نواز-الأثر الاقتصادي لمصروفات الدفاع، مقال منشور بمجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم (20)، العدد (1)، مارس 1983 ص 34.
(173) المصدر الآنف الذكر، ص 34.
(174)See: Istvan Kende: New Features of the Armed Conflicts and Armaments in Developing Countries, in: Development and Peace, Vo. 4. No l. Spring 1983 P.46.
(175) أنظر، شجاع نواز، المصدر الآنف الذكر، ص 34.
(176) مصدر هذه الأرقام:
Istivan Kende op. cit. p. 46.
(177) انظر ما كتبه محمد عبد ناجي عن«الاقتصاد السياسي للإنفاق العسكري والتسليح» في جريدة السياسة الكويتية، الصادرة يوم الأربعاء 30/11/1983, (178) قارن دراستنا-النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة، خصائصها الأساسية وإمكانات تطويرها، مصدر سلف ذكره، ص 46.
(179) هناك، على العكس من ذلك، وجهات نظر غريبة وخبيثة، يروج لها أنصار الإنفاق العسكري المتزايد، وترى أن هذا النوع من الإنفاق له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي. فهم يزعمون، أنه يؤدي إلى تحديث المجتمعات المتخلفة من خلال التكنولوجيا العسكرية، وهو يوفر عمالة ماهرة وخبرة عالية للتعامل مع هذه التكنولوجيا، ومن ثم سوف تستفيد فروع الاقتصاد القومي حينما تعود هذه القوى العاملة للاشتغال في القطاعات المدنية كما أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى خلق شبكة البنية الأساسية (الطرق والكباري والجسور والمطارات،.. إلى آخره) وهي أمور يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد القومي في فترات السلم. انظر وجهة النظر هذه عند:
Emile Benoit.Defense and Economic Growth in Developing Countries Lexington Books, MA. USA 1973.

(180) انظر، بول باران-الاقتصاد السياسي والنمو، مصدر سلف ذكره، ص 386.
(181) راجع، شجاع نواز، مصدر سلف ذكره، ص35.
(182) See: H. Faulwetter and U. Hoffmann. Op.cit. p.24.
(183) المصدر السابق نفسه، ص 24.
(184) انظر مثلا الدراسات التالية:
UNCTAD, Preservation of the Purchasing Power of Developing Countries Exports , Report by the UNCTAD secretariat. Fourth Session Nairobi, May 1976: Paul Prebisch: Fur eine bessere ZuKunft der Entwiekungslander verlag Die Wirtschaft Berlin 1968.
(185) راجع في ذلك مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 447.
(186) See; H. W. Singer. International Development: Growth and Change McGraw Hill. 1964. 166 ff.
(187) See: R. Prebisch: Towards a New Trade Policy for Development, Report by the Secretary General of the UNCTAD, New York 1964.
(188) See: T. Dos Santos, The Crisis of Development Theory and the Problem of Dependence in Latin America , published in: H. Bernstein (ed.): Underdevelopment & Development , Bengiun Books, 1976. P.76.
(189) راجع دراستنا، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مصدر سلف ذكره.
(190) الحقيقة أن توغل نشاط الشركات الدولية النشاط في هذه الدول قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتوغل البنوك الأجنبية، حيث تقوم فروع هذه البنوك بتعبئة وتجميع المدخرات المحلية بالعملات الأجنبية (وأحيانا بالعملة المحلية) وإقراض جانب كبير منها لتمويل نشاط هذه الشركات، وهو الأمر الذي يقلل من حجم رأس المال المدفوع في البداية والمنساب فعلا في ركاب هذه الشركات لتلك الدول، نظرا لإمكان الاعتماد على الاقتراض المحلي لتغطية باقي حاجات التمويل. انظر-رمزي زكي: التمويل الخارجي والاعتماد على الذات.. . دراسة سبق ذكرها، ص 21.
(191) انظر، موريس جورنييه-العالم الثالث، ثلاثة أرباع العالم، تقرير إلى نادي روما، (ملف الغد) ترجمة سليم مكسور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1982، ص 45.
(192) المصدر نفسه، ص 45.
(193) إن تعاسة النتائج التي تمخضت عن تلك الجهود التي يمكن أن نطلق عليها«أسطورة النمو من أجل النمو» مذهلة في مجال المشكلة السكانية. ففي أمريكا اللاتينية«خلال العقد 60- 1970 لم يتمكن اكثر من 40٪ من سكان البلدان الستة الرئيسية، الذين كانوا في عام 1960 في وضع الفقر المدقع، من زيادة دخلهم إلا عشرين دولارا للفرد، أي بمعدل دولارين كل سنة. أما بالنسبة«للمعجزة البرازيلية» فإنها لم تتناول سوى 10٪ من السكان الذين استأثروا بثلثي النمو في الإنتاج القومي الإجمالي ولم تترك سوى 3٪ إلى أل 40٪ الأفقر». مشار لذلك عند: موريس جورنييه، المصدر السالف الذكر، ص 26. أما الثمار الباقية للنمو فقد افترستها الشركات الدولية النشاط وفوائد الديون الخارجية المرتفعة التي اقترضتها هذه الدول. ويؤكد البروفيسور كونكول وزير الزراعة السابق في شيلي:«إن منطق كهذا لا ينسجم مع الديمقراطية ويستتبع لجوءا إلى القوة والى الكبح، وأخيرا الديكتاتورية». المصدر السابق نفسه، ص 27.
(194) قارن في ذلك دراستي«نحو استراتيجية ملائمة للاقتصاد المصرفي في المرحلة القادمة»،

منشورة في كتابي: دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، القاهرة 1983، ص 313.

(195) انظر، عصام الخفاجي-رأسمالية الدولة الوطنية، مصدر سلف ذكره، ص 84.

(196) راجع دراستنا، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مصدر سلف ذكره، ص 31.

(197) لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج في حالة البلاد العربية، انظر-رمزي زكي: أعباء الديون الخارجية وتأثيرها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية. مصدر سبق ذكره.

(198) انظر، بول باران-الاقتصاد السياسي والتنمية، مصدر سلف ذكره، وعلى الأخص الفصل الثاني، ص 83- 109.

(199) ارجع إلى دراستي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، سلف ذكرها

(200) أنظر، عصام الخفاجي، مصدر سلف ذكره، ص 82- 83.

(201) راجع، عصام الخفاجي، المصدر نفسه، ص 82.

(202) لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سلف ذكره، ص 606- 609.

(203) تم تطوير هذا النمط التصنيعي في العقد الماضي في عدد من بلدان آسيا لكي ينتج سلعا مصنعة تستهلك في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، مثل الملابس الجاهزة، والسلع الإلكترونية المجمعة، والأدوات المنزلية،.. إلى آخره، (حالة تايوان، هونج كونج، سنغافورة، كوريا الجنوبية) ويعلق موريس جورنييه على هذا النمط الذي حظي بدعاية لا حد لها في الآونة الأخيرة بالكلمات التالية:«إذا أردنا أن نرسم كاريكاتورا لهذه الصناعة، يمكننا القول إنها خدعة دبرها عامة رجال الأعمال في الشمال ليتجنبوا دفع الأجور المرتفعة، والأعباء الاجتماعية والضرائب في بلادهم. وحسب هذا النمط، يوجه رجال الأعمال الشماليون ويصممون تصنيع المنتجات في البلدان ذات الأجور والأعباء الاجتماعية المنخفضة ثم يستوردونها إلى بلدانهم... (ويحولون أرباحهم إلى سويسرا)». وتستفيد هذه المنتجات لدى دخولها إلى بلدان الشمال من الإعفاءات من الرسوم بفضل الاتفاقيات التي تعطيها الأفضلية العامة ومعاهده لومي التي تتيح لبلدان العالم الثالث أن تدخل الأسواق الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية. انظر-موريس جورنييه: العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم، مصدر سلف ذكره، ص 81.

(204) انظر دراستنا-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، سلف ذكرها، ص 28.

(205) انظر، محمد محمود الإمام-تساؤلات حول استراتيجية التنمية، الجزء الثاني، التساؤلات القطاعية، مذكرة رقم (30 / 1976)، وزارة التخطيط القومي بالقاهرة، ص 9.

(206) راجع دراستنا-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(207) انظر في هذه النقطة-إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص 215- 226، ومحبوب الحق: ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977. ص 85- 96.

(208) انظر، محبوب الحق، المصدر السابق، ص 77.

(209) ارجع إلى، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية، وثائق المؤتمر، ورقة عمل، بغداد، ديسمبر 1976، ص 7.

(210) راجع، محبوب الحق، المصدر نفسه، ص 69.

(211) انظر، إسماعيل صبري عبد الله، المرجع نفسه، ص 227.
(212) قارن أيضا دراستنا-الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مصدر سلف ذكره، ص 49.
(213) هذه الفقرة سبق نشرها في دراستنا الآنفة الذكر مباشرة، ص 48.
(214) وهو الأمر الذي تشير إليه مشكلة تفاقم الديون الخارجية لهذه الدول.
(215) انظر، محبوب الحق، المصدر السالف الذكر نفسه، ص 97.
(216) قارن في ذلك كتابنا-دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، سبق ذكره، ص 127.
(217) انظر في معنى جدولة الديون وخطورتها، مؤلفنا-أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 540- 555.
(218) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية، انظر المرجع الآنف الذكر مباشرة، ص 477- 618.
(219) انظر في ذلك العرض الذي قدمه إبراهيم سعد الدين لورقة فوزي منصور بعنوان:«انتفاضة العالم الثالث واستراتيجية التنمية الموجهة للداخل والمعتمدة على الذات»، في: أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فبراير 1979، ص 164.
(220) مصداق ذلك ما نراه في كثير من تجارب التنمية بالدول المتخلفة فعلى الرغم من الارتفاع الذي حدث في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول؛ إلا أن درجة التفاوت في توزيع الدخل قد زادت عما قبل، كما أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت ما يسمى بخط الفقر المطلق Absolute Poverty Line والذين يعانون من سوء التغذية والأمراض-والأمية وعدم توافر المأوى الملائم والبطالة (وهي المظاهر الدالة على وجود المشكلة السكانية) قد زادت داخل غالبية هذه الدول، وعلى مستوى العالم المتخلف بأسره، بالرغم مما حققته هذه الدول من نمو اقتصادي. ومن هنا تحطمت الفكرة التي كانت تزعم«بأن مشاكل التوزيع تحل آليا من خلال تحقيق التنمية» على أرض الواقع المرير لهذه الدول-انظر في ذلك، رمزي زكي«الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، بحث سلف ذكره».
(221) انظر في ذلك دراستنا-تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية في مصر، بحث القي في مؤتمر«العدالة الاجتماعية في ضوء السياسات المالية والاقتصادية في مصر»، الذي نظمته الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة، أبريل 1981.
(222) انظر المصدر الآنف الذكر.
(223) راجع محبوب الحق، ستار الفقر، مصدر سلف ذكره، ص 86.
(224) المصدر نفسه، ص 86.
(225) المصدر نفسه، ص 88.
(226) راجع ما سبق أن ذكرناه حول هذه النقطة.
(227) انظر محبوب الحق، المصدر السابق الذكر، ص 152.
(228) راجع، بول أ. باران، مصدر سبق بيانه، ص 370.

المؤلف في سطور:

د. رمزي زكي

*من مواليد الأقصر عام1941 بجمهورية مصر العربية.

*حاصل عل بكالوريوس الشرف في الاقتصاد من جامعة القاهرة (1963) وماجستير (1970) ودكتوراه بامتياز في الاقتصاد (1974) من جامعة العلوم الاقتصادية ببرلين.

*حائز على جائزة الدولة التشجيعية في الاقتصاد والمالية العامة. ووسام الدولة للعلوم والفنون من الطبقة الأولى عام 1978.

*من مؤلفاته:

- مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية (1967).-أزمة الديون الخارجية. رؤية من العالم الثالث (1978)

- مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء (1980).

- دراسات في أزمة مصر الاقتصادية، مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة (1983).

*عمل معيدا، ثم خبيرا، وخبيرا أول بمركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة. ويعمل حاليا خبيرا معارا للمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

الكتاب القادم

دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية

تأليف

د. بدرية العوضي